الظَّرْف

خَصَائِصُهُ ؛ وَتوْظِيفُهُ النّحْوِىُّ

تأليف
الدكتور / المتولى على المتولى الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد
فى جامعة الأزهر

مكتبة جزيرة الورد
بالمنصورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، أحمده حمد الشاكرين ، وأصلي وأسلم على النبي الأمين، سيدنا محمد صفوة الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ......

فإن المادة التى يرتكز عليها علم النحو مستنبطة من فصيح العربية المتمثل فى أسلوب القرآن الكريم ؛ وفى نصوص الأدب القديم ؛ شعره ونثره ، وقد التزم النحويون فى تصنيف النحو وتقعيد قواعده بنظام معين يكاد يطرد فى معظم مصنفاتهم ، وبخاصة المتأخرة منها ، وهو نظام الأبواب النحوية ، ذلك النظام الذى يتشكل فى إطار التركيب النحوى القائم على نظم الكلمات فى جمل ؛ وتأليفها حسب ضوابط الصناعة النحوية وقواعدها المحددة مع مراعاة الأحكام النحوية لكل كلمة من المفردات التى يتكون منها التركيب فى مختلف الجمل ، بحيث تكتسب الكلمة المركبة معنى معينا داخل سياق هذا التركيب .

فما تكتسبه الكلمة من خلال ارتباطها بغيرها فى تراكيب معتمدة على ضوابط الصناعة النحوية وقواعدها ؛ يعرف عند النحويين القدامى بـ "**المعانى النحوية**"، وذلك مستنبط من قول أبى القاسم الزجاجى : (**إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى بل كانت مشتركة ؛ جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى ؛ فقالوا:" ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا " ؛ فدلوا برفع " زَيْدٍ " على أن الفعل له ؛ وبنصب "عَمْرٍو " على أن الفعل واقع به ، وقالوا: "ضُـرِبَ زَيْـدٌ " ؛ فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع " زَيْدٍ " على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول به قد ناب منابه ، وقالوا: "هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ " ؛ فدلوا بخفض " زَيْدٍ " على**

إضافة إليه ، وكذلك سائر المعانى ...) [١].

كما يرشد إلى ذلك قول الشيخ عبد القاهر الجرجانى :(... **وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنك تقتفى فى نظمها آثار المعانى ؛ وترتبها على حسب ترتيب المعانى فى النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض)** [٢].

من ذلك ندرك أن المعانى النحوية يعنى بها توظيف الكلمات فى التراكيب النحوية المختلفة ؛ إذ إنها قائمة على وجود علاقات تربط كلمات جملة نحوية بعضها ببعضها الآخر ؛ وترتبها حسب قواعد النحو وضوابطه داخل سياق نظم هذه الكلمات فى الجملة المنظومة ، ومن ثم عبر عنها المحدثون بمصطلح: " **الوظائف النحوية**"، والكلمة فى سياق التركيب يثبت لها حقائق نحوية نتيجة لمراعاة الروابط والعلاقات بين المعانى النحوية المجردة ؛ بغض النظر عن المعانى الدلالية للكلمات التى يتكون منها التركيب ، وتوضيح ذلك فى الاسم المشتغل عنه فى نحو: " **زَيْدًا ضَرَبْتُهُ** " وهو:" **زَيْدًا** "، فإنه إذا روعى المعنى النحوى لا يتطلب تقدير فعل ناصب ؛ لأن الضمير "**الهاء** " فى " **ضَرَبْتُهُ** "يعود عليه ولأنه – باعتماد المعنى الدلالى – هو الذى وقع عليه الضرب ، أما إذا روعيت الضوابط والقواعد النحوية المصطلح عليها ؛ وروعيت الأحكام النحوية لكل كلمة من جملة :" **زَيْدًا ضَرَبْتُهُ** " وخصائصها ؛ فإنه يجب تقدير فعل للمشتغل عنه :" **زَيْدًا**" ؛ إذ إن الفعل "**ضَرَبَ**" من خصائصه وأحكامه أن يتعدى إلى مفعول به واحد ، وقد تعدى إلى ضمير الاسم المتقدم :" **زَيْدًا**" فاشتغل عنه بالعمل فى هذا الضمير ، فاستوفى بذلك ما يقتضيه من التعدى ، فلا يجوز أن يعمل فى ذلك الاسم المتقدم ؛ بل يجب أن يضمر له فعل من جنس الفعل الذى اشتغل عنه بالعمل فى ضميره ، ومن ثم أطلق

---

[١] الإيضاح فى علل النحو ؛ للزجاجى : ص٦٩ ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك .

[٢] دلائل الإعجاز : ص٥١، تحقيق / السيد محمد رشيد رضا .

على هذا الإجراء النحوى مصطلح : "**الاشتغال**"[١] ، ويعد هذا المصطلح ظاهرة نحوية ، وكذلك ما كان على شاكلته .

من ذلك ندرك أن **الظواهر النحوية** هى الثوابت التى تتحقق بمراعاة الروابط والعلاقات بين الوظائف النحوية المجردة ؛ والمواقع المختلفة لكل وظيفة ؛ فى سياق التراكيب النحوية .

هذا ... والمنهج الذى اعتمده النحويون فى تصنيف الأبواب النحوية مؤسس على مراعاة نوع المعنى الوظيفى للكلمة ، مع مراعاة طبيعة عملها فى الجملة ؛ من حيث دورها فى تكوين جملة نحوية بمقاييس علم النحو ، و- أيضا - مع مراعاة الظواهر النحوية المختلفة .

فالنحوى يبدأ مصنفه - عادة - بالحديث عن الكلام وأقسامه وأحكام كل قسم منها؛ وعن خصائصه ، ثم ينتقل إلى التصنيف فى التراكيب النحوية فيتناول وصفها وقوانين نظمها ؛ وتحديد العلاقات بين مفرداتها ، حيث يخصص لكل ظاهرة نحوية بابا مستقلا يفصل - فيه- القول عن خصائصها وأوضاعها النحوية ؛ من حيث الضابط والإعراب والرتبة والحذف والتقدير ، وغير ذلك من الوظائف النحوية المختلفة .

وقد تتردد ظاهرة نحوية واحدة فى أكثر من تركيب ؛ مما يترتب عليه تنوع المعانى المكتسبة من هذه الظاهرة ، وذلك خاضع لطبيعة التركيب الذى ترد فيه، ومن ثم تتجاوز الباب الذى خصص لها إلى أبواب أخرى ، ولعل أوضح مثال لذلك **ظاهرة الظرف** ؛ حيث وردت دراسته متداخلة فى أبواب متفرقة ، وتنوعت وظائفه النحوية ، لذلك يتسع فيه النحويون ؛ وفى الجار والمجرور مالا يتسعون فى غيرهما .

فالظرف باعتبار كونه ظاهرة نحوية أفرد له باب مستقل ؛ وهو باب :" **المفعول فيه**"، ولتعدد المعانى المكتسبة منه وتنوع وظائفه النحوية باختلاف التراكيب التى

---

[١] انظر شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٢/٣٠ ، ٣١ .

يرد فيها دخل ضمن أبواب أخرى، وهى:" **باب الاسم الموصول**" و "**باب المبتدإ والخبر**" و"**باب النواسخ**" و"**باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول**" و" **باب ما لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل)**" و"**باب الإضافة**" و "**باب النعت**" ؛ وغيرها ، فبذلك يجد الباحث مشقة إذا أراد أن يلم بأحكام الظرف؛ إذ إنه لا يتوفر له ذلك إلا إذا سعى جاهدا وراء الأبواب التى ضمنت الظرف؛ يجمع شعثها؛ ويضم متفرقها، ومن ثم بدا لى أن ظاهرة **الظرف** جديرة بأن تستقل بها دراسة مفصلة توفى حقها من البسط والإيضاح والتهذيب ، بحيث يتمكن الباحث من الوقوف على أحكام الظروف وخصائصها دون عناء أو مشقة، ويكون فى غنى عن تتبعها فى الأبواب التى تجاوزت إليها باب "**المفعول فيه**" ، فقصدت إلى دراسة الظرف لعلى أضيف ما يكون إكمالا لجهود سابقة ؛ أو إيضاحا لملامح غامضة ؛ أو تحديدا لمسار فى هذا المضمار، وتحقيقا لهذا القصد عقدت العزم على صرف الهمم إلى جمع شتات الظروف المتناثرة فى الأبواب التى شملتها ؛ واستصفاء ما يجدر الأخذ به من أحكامها وخصائصها ، مستهديا – فى ذلك كله- بأقوال علماء النحو الأفاضل من مصادرها الأصلية ، ومستخلصا أفضل الآراء بدقة وأناة ، والأمل كبير فى أن يحالفنى التوفيق فيما إليه قصدت ، وأن أضيف إلى المكتبة العربية بهذه الدراسة إضافة نافعة ، والله من وراء القصد ، هو حسبى ، وبه اعتصم ، وعليه أتوكل .

هذا... وتتشكل الدراسة –إن شاء الله – من أربعة فصول على النحو التالى :

* **الفصل الأول : التعريف بالظرف ؛ وبيان أنواعه .**
* **الفصل الثانى : أقسام الظروف ، وخصائصها.**
* **الفصل الثالث : الظروف المبنية ؛ وأحوالها .**
* **الفصل الرابع : الظروف عاملة ؛ ومعمولة ؛ وما يقتضيه ذلك من أحكام .**

تتبع هذه الفصول – إن شاء الله تعالى – بخاتمة توجز – فى خلالها – أبرز النتائج التى أسفرت عنها الدراسة ، وعلى الله قصد السبيل .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

******

الفصل الأول

التعريف بالظرف ؛ وأنواعه

أولا : التعريف بالظرف

أ - الظرف فى عرف أهل اللغة .

الظرف - فى اللغة - يطلق على الوعاء [١] ، فالأوانى تسمى ظروفا لأنها أوعية لما يجعل فيها ، فيقال: " **ظرف الزيت**" و"**ظرف الماء**" ، ومنه: "**رَجُلٌ ظَرِيفٌ**" ؛ لأنه وعاء لكل ما يستحسن [٢] ، قال ابن منظور : (... **وقالوا:" إنَّكَ لَغَضِيضُ الطَّرْفِ نَقِيُّ الظَّرْفِ "؛ يعنى بالظرف وعَاؤهُ** ...) [٣] ، ونقل عن أبى حنيفة أنه قال: إنَّ أَكِنَّةَ النَّبَاتِ كُلُّ ظَرْفٍ فِيهِ حَبَّةٌ ، فجعل الظرف للحبَّة [٤] .

وقيل لأسماء الزمان والمكان ظروفا لأن الأفعال تقع فيها وتحلها ولا تؤثر فيها ، فهى كالإناء والحال فيه غيره ، ومن ثم سماها بعضهم :" **أوْعِيَة**" [٥] ، وسماها الفراء وأصحابه : "**مَحَالاً**" ، فى حين سماها الكسائى وأصحابه : " **صِفَاتٍ**" ،

---

(١) انظر : لسان العرب ٢٧٤٨/٤ ؛ والقاموس المحيط ٦٥/٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ؛ لابن يعيش ٤١/٢ ؛ وشرح عيون الإعراب ؛ لأبى الحسن المجاشعى : ص١٣٦ ، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح سليم .

(٣) انظر: لسان العرب ٢٧٤٨/٤ .

(٤) انظر المرجع السابق .

(٥) انظر : اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبرى ٢٧١/١ ، تحقيق/ غازى مختار طليمات ؛ وأسرار العربية ؛ لأبى البركات الأنبارى : ص١٠٦ ، تحقيق الدكتور/ محمد حسين شمس الدين .

أما تسميتها بـــ "**الظروف**" فهو ما اصطلح عليه البصريون [١] .

ب – الظرف فى اصطلاح النحويين :

اصطلح النحويون على أن الظرف يطلق على كل اسم يراد فيه معنـــى حـــرف الجر: " **فـــى**" ؛ على وجه يصح إظهاره معه [٢] ، وقد ورد عنهم – فـــى تحديـــد الظرف– أكثر من عبارة ، ولعل أكمل تحديد له ما أورده ابن هشام الأنصارى فى كتابه :" **أوضح المسالك** " ، حيث عرفه بعبارة شاملة لمضمون عبارات أخـــرى ذكرت فى تعريفه ؛ جامعة لكل أنواعه ؛ مانعة غيره من أن يختلط بـــه ، وذلـــك قوله : (**الظرف: ما ضُمِّنَ معنى " فى" باطراد من اسم وقت أو مكان ؛ أو اســـم عرضت دلالته على أحدهما ؛ أو جار مجراه .**)[٣]

*** شرح هذا التعريف .**

قول ابن هشام :(**ما ضُمِّنَ معنى" فِى"**) يريد به ما ضمن أصـــل معـــانى "**فِـــى**" الجارة ، وهى "**الظرفية** " ؛ إذ إن أصل وضعها للظرفية في الزمـــان والمكـــان ؛ إما حقيقة كما في نحو قول الله – تعالى–:" **وَاذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ** " [٤] ؛ وكما في نحو قوله –تعالى–: " **غُلِبَتِ الرُّومُ فِى أَدْنَى ٱلأَرْضِ** " [٥] ، وإما مجـــازاً

---

[١] انظر : الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ٢٠٤/١ ، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلـــى ؛ وارتشاف الضرب ؛ لأبى حيان الأندلسى ٢٢٥/٢ ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ؛ والإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ الأنبارى ٥١/١ ، تحقيـــق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة المكتبة العصرية ؛ وحاشية الصـــبان علـــى شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٨٣/٢ ، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد .

[٢] انظر : الأشباه والنظائر فى النحو ؛ للسيوطى ١٢٤/١ ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ؛ وأسرار العربية : ص١٠٥ .

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لابن هشام ٢٣١/٢ ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد .

[٤] سورة البقرة : من الآية ٢٠٣ .

[٥] سورة الروم : الآية الثانية وبعض الآية الثالثة .

كما فى نحو قوله – تعالى –: "وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ " [١]؛ وكذلك قوله – تعالى– : " ادْخُلُوا فِى السِّلْمِ كَافَّةً " [٢] ، ومن ذلك نحو قولنا :" النَّظَرُ فِى تَارِيخِ الصَّحَابَةِ عِظَةٌ وَاعْتِبَارٌ".

فالظرفية أصل معانى "فِى" ، ولم يثبت لها سيبويه غيرها ؛ وإن كان عبر عن الظرفية بمعناها اللغوى ؛ إذ قال: (... وأما "فِى" فهى للوعاء ..) [٣]، وكذلك عبر كل من المبرد [٤] وابن السراج [٥] والزبيدى [٦] وابن عصفور [٧] والمالقى [٨] ، وغيرهم، وقد نص المالقى على أن "فِى" تجئ بمعنى حروف أخر؛ وعند التحقيق ترجع إلى معناها الأصلى ؛ وهو الظرفية [٩] ، وهذا ما عزاه المرادى لجمهور البصريين ، فقد نص على أن سيبويه والمحققين من أهل البصرة ذهبوا إلى أنَّ "فِى" لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازا ، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه[١٠] .

---

[١] سورة البقرة : من الآية ١٧٩ .

[٢] سورة البقرة : من الآية ٢٠٨ .

[٣] الكتاب ؛ لسيبويه ٢٢٦/٤ ، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون .

[٤] انظر المقتضب ؛ لأبى عباس المبرد ٤٥/١ ، ٤٦ و ١٣٩/٤ ، تحقيق الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة .

[٥] انظر الأصول فى النحو ٤١٢/١ .

[٦] انظر كتاب الواضح فى علم العربية؛ للزبيدى : ص٣٠١ ، تحقيق الدكتور/ أمين على السيد

[٧] انظر المقرب ؛ لابن عصفور ٢٠١/١ ، تحقيق الدكتور/ أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى .

[٨] انظر رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام أحمد ابن عبد النور المالقى : ص٣٨٨ ، تحقيق/ أحمد محمد الخراط .

[٩] انظر المصدر السابق .

[١٠] انظر الجنى الدانى فى حروف المعانى ؛ لابن أم قاسم المرادى : ص٢٥٢ ، ٢٥٣ ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة؛ والأستاذ/ محمد نديم .

وتضمن الاسم الظرفية يراد به : إشارة الاسم المضمن معنى "فِي" إلى الظرفية من غير أن يتضمن لفظ الحرف "فِي" ؛ أو ينوب عنه فى أداء معناه أو عمله ؛ أو يكتسب شيئا بهذا التضمين ؛ إذ إنه ضمن معنى"فِي" دون لفظها ؛ لكونها مقدرة فى نظم الكلام وتؤدى معناها بنفسها محذوفة لا أن معناها انتقل للظرف فيؤدى هذا المعنى ؛ وتصير"فِي" غير منظور إليها كـ"مَتَى" و"أَيْنَ" و"كَيْفَ" ؛ حيث تضمنت هذه الأسماء ونحوها معنى **"همزة الاستفهام"** ؛ وصارت هذه الهمزة غير منظور إليها لكونها لم يجز إظهارها مع هذه الأسماء ، ولذلك وجب بناء أسماء الاستفهام وما كان على شاكلتها من الأسماء ، أما تضمن الظرف معنى "فِي" فليس كذلك – كما ذكر–؛ بدليل أنه يجوز إظهارها مع لفظه ، ففى نحو :" قُمْتُ الْيَوْمَ" و"جَلَسْتُ مَكَانَكَ" يراد معنى "فِي" دون لفظها وإن لم تذكر ؛ بدليل جر الضمير العائد على **"الْيَوْم"** و**"مَكَانَكَ"** بـ**"فِي"** المظهرة في نحو "الْيَوْمَ قُمْتُ فِيهِ" و"مَكَانَكَ جَلَسْتُ فِيهِ" ، ومن ثم يصح إظهارها مع لفظ **"الْيَوْم"** –و– "مَكَان" ونحوهما ؛ إلا إذا كان من الظروف التى لا تتصرف كـ "عِنْدَ" ونحوها فإنه يمتنع إظهار "فِي" ، فيقال :"قُمْتُ فِي الْيَوْمِ" و:"جَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ " ، ولا يقال: "جَلَسْتُ فِي عِنْدِكَ" ، فلذلك كله وجب أن تكون الظروف **معربة** على أصلها (١) .

والحاصل أن تضمن الاسم معنى الحرف **على نوعين** (٢) :

أحدهما : أن يخلف الاسم الحرف على معناه ، بأن يصير مؤديا معنى الحرف بجوهره ، ويطرح هذا الحرف غير منظور إليه ؛ بمعنى أن يكون غير ملاحظ فى نظم الكلام ، وذلك كتضمن **"مَتَى"** معنى **"همزة الاستفهام"** و**"إِن الشرطية"** وهذا النوع يقتضى بناء الاسم المضمن معنى الحرف .

---

(١) انظر : الأصول فى النحو ١/١٩٠ ؛ وأسرار العربية : ص١٠٦ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص ١٣٦ ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٢/٤١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٨٤ .

(٢) انظر – فى ذلك – الأشباه والنظائر فى النحو ١/١٢٥ ؛ وحاشية الصبان ٢/١٨٦ .

والآخر : ألا يؤدى الاسم معنى الحرف بجوهره ، وإنما يشير إليه ، ويكون الحرف منظورا إليه ؛ ملاحظا فى نظم الكلام ؛ يؤديه هذا الحرف محذوفا ؛ إذ الأصل – فى الوضع– إظهاره ، ولذا يصح أن يظهر مع الاسم المضمن معناه، ويتمثل هذا النوع في تضمن الظرف معنى حرف الجر"فِى" ففى نحو "قُمْتُ الْيَوْمَ" و:"قُمْتُ أَمَامَكَ" ؛ القيام واقع فى اليوم – و– فى الأمام وهذا النوع لا يقتضى بناء الاسم الْمُضَمَّنِ معنى الحرف ، بل يبقى معربا على أصله .

وقيل : أن هذا النوع لا يعد من تضمين الاسم معنى الحرف ، قال أبو البقاء العكبرى: (..**ولم يُبْنَ الظرف لأنه لم يتضمن معنى "فى " بدليل صحة ظهورها معه ، ولو كان متضمنا معناها لم يصح إظهارها معه كما لا يصح ظهور الهمزة مع "أَيْنَ" و"كَيْفَ" وإنما حذفت "فِى" للعلم بها .**) [١] وفرق ابن يعيش بين المتضمن للحرف وغير المتضمن له ، ونص على أن الظرف ليس متضمنا معنى"فِى" وإن كانت محذوفة من اللفظ فإن ذلك لضرب من التخفيف فهى في حكم المنطوق به؛ بدليل جواز ظهورها مع لفظ الظرف [٢] ، ونقل السيوطى عن ابن الحاجب أنه نص على أن الظرف لم يكن من التضمين ، وإنما هو من التقدير ؛ إذ أن التقدير يكون على وجه يصح إظهار الحرف مع الاسم الذى ضمن معناه ، كما فى نحو: "خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ؛ فإن "يوم" منصوب بتقدير "فِى" لا لكونه ضمن معناها .[٣]

والواقع أن الخلاف فى هذا الشأن لفظى لا يترتب عليه اختلاف فى أحكام الظرف .

هذا .. وعبارة (**ما ضمن معني "فِى"**) جنس في التعريف يتناول الظرف ، ويتناول نحو:" **الدَّارَ – و– والْبَيْتَ – و– السَّهْلَ والْجَبَلَ**" ؛ فى نحو: "دَخَلْتُ الدَّارَ" و "سَكَنْتُ الْبَيْتَ" ؛ وقولهم: "مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ" ويتناول نحو : "أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ "

---

[١] اللباب فى علل البناء والإعراب ٢٧١/١ .

[٢] انظر شرح المفصل ٤١/٢ .

[٣] انظر الأشباه والنظائر ١٢٤/١ .

في قوله- تعالى-:"**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ**"(١) ؛ على أن التقدير: وتَرْغَبُونَ فِي نِكَاحِهِنَّ لِجَمَالِهِنَّ وَمَالِهِنَّ (٢)، كما يتناول- أيضا - **الحال** ، فهى بمعنى "**فِي**" ؛ إذ إنها بتقدير:"**فِي حَالِ كَذَا**" (٣).

* وقول ابن هشام - **في التعريف المذكور** -: **(باطراد)** يراد به الاسم الذى يكون تَضَمَّنُ معنى "**فِي**" - أى : الظرفية - فيه غير مختص بحدث دون حدث ؛ ولا بعامل دون عامل ؛ ولا باستعمال دون استعمال ؛ بمعنى أنه غير مختص بوقوعه غير خبر دون وقوعه خبرا ، ففى نحو:" صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ "و" اعْتَكَفْتُ عِنْدَ الْمِحْرَابِ" تضمن "**يوم**" و"**عند**" معنى "**فِي باطراد**" ؛ لأنه لا يختص بحدث دون حدث ؛ إذ إنه يصح أن يقال :"قَرَأْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" -و- "صَلَّيْتُ عِنْدَ الْمِحْرَابِ" ، ولا يختص بالوقوع غير خبر ؛ إذ إنه يجوز أن يقع خبرا فيقال:" الاعْتِكَافُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ "و" الصَّلَاةُ عِنْدَ الْمِحْرَابِ ". (٤)

* من ذلك ندرك أن قيد :"**باطراد**" يخرج به كل اسم ضمن معنى "**فِي**" ولا يتعدى إليه كل فعل ، وإنما اختص بعامل دون عامل ، أو اختص باستعمال دون استعمال، وذلك نحو: " **البيت**" و"**الدار**" و"**السهل والجبل**" ؛ إذا نصب كل منها على معنى "**فِي**" ؛ نحو:" سَكَنْتُ الْبَيْتَ" و"دَخَلْتُ الدَّارَ" و"مُطِرْنَا السَّهْلَ والْجَبَلَ" ، فلا تعد هذه الأسماء ظروفاً وإن كانت بمعنى "**فِي**" وهو الظرفية ؛ لأنها لا تنصب على هذا المعنى إلا بما سمع معها من الأفعال الواقعة فيها ؛ وهى: الفعل "**سَكَنَ**" فى

---

(١) سورة النساء : من الآية ١٢٧ .

(٢) هذا التقدير أحد تقديرين فى قول الله - تعالى - : " وترغبون أن تنكحوهن " ، والتقدير الآخر - والله أعلم - : "وترغبون عن نكاحهن لقبحهن وفقرهن" (انظر الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ٤٣٤/٢ ، بتحقيق الشيخ/ على محمد عوض ؛ وآخرين.

(٣) انظر : أوضح المسالك ٣٦١/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٩/٢ .

(٤) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ؛ لابن مالك ٤١٠/١ ، ٤١١ ، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدورى .

نصب "الْبَيْت" والفعل "دَخَلَ" فى نصب " الدَّار"، فلا يقال :"جَلَسْـتُ الْبَيْـتَ"- أو- الدَّارَ" ؛ ولا : مَكَثْتُ الْبَيْتَ- أو- الدَّارَ "؛ ويراد: "فِيهِمَا"، ولا يقع كل منهما خبرا، إذ لا يقال: "زَيْدٌ الْبَيْتُ" ولا :"زَيْدٌ الدَّارُ "، و- أيضا - نصب "السَّـهْلَ والْجَبَـل " مختص بالفعل "مُطِرَ" - بالبناء للمفعول - دون غيره ، ولا يقاس عليهما لا فـى الفعل ؛ ولا فى الأماكن ، فلا يقال :" أُخْصِبْنَا السَّـهْلَ والْجَبَـلَ"؛ ولا :" مُطِرْنَـا الْقِيعَانَ والتُّلُولَ "، وإنما يقتصر - فيهما - على ما سمع ، ولا يزاد عليه إلا مـا عضد بسماع ممن يوثق به . (١)

إذن الأسماء :"الْبَيْتَ" و:" الدَّارَ" و:" السَّهْلَ وَالْجَبَلَ" ونحوها مما سـمع انتصـابه على معنى "فِى" بالواقع فيه تخرج من حد الظرف بقيد "باطراد" ، فكل منها اسـم جامد وليس بظرف - على الأرجح -، وهى منصوبة باتفاق ، وفى توجيه النصب - فيها- ثلاثة مذاهب :

[أحدها] : أنها منتصبة على المفعول به مجازا ؛ بعد التوسع بحـذف الجـار إذ الأصل: " سَكَنْتُ فِى الْبَيْتِ" و "دَخَلْتُ فِى الدَّارِ" و"مُطِرْنَا فِى السَّهْلِ وَالْجَبَـلِ" ، فلما حذف حرف الجر "فِى" نصـب مـا بعـده علـى المفعـول بـه توسـعا ، وهذا مذهب الفارسى (٢)؛ وابن مالك وقد عزاه لسيبويه (٣)، وصححه الأنبارى (٤)، وابن الحاجب (٥) ، واختاره ابن الناظم ؛ إلا أنه زعم أن قيد "باطراد" لا يحتاج إليه على هذا المذهب ، واحتج بأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل

---

(١) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٠٠ ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور/ محمد بدوى المختون ، وانظر - أيضاً - ارتشاف الضرب ٢/٢٢٥ ؛ وهمع الهوامـع فـى شرح جمع الجوامع ؛ للسيوطى ٢/١٠٢ ، تحقيق/ أحمد شمس الدين .

(٢) انظر المقتصد فى شرح إيضاح الفارسى ؛ للشيخ/ عبد القاهر الجرجانى ١/٦٤٣ ؛ تحقيـق الدكتور/ كاظم البحر مرجان .

(٣) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٤) انظر أسرار العربية : ص ١٠٧ .

(٥) انظر شرح كافية ابن الحاجب ؛ للإمام الرضى ٢/١٥ ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب .

عليه ؛ لا بوقوعه فيه ، ومن ثم لم تكن هذه الأسماء ونحوها مضمنة معنى "فِي" ، وإذا كان الأمر كذلك فلا حاجة للاحتراز عنها بالقيد المذكور ؛ لأنها تخرج من حد الظرف بعبارة :" ما ضمن معنى (فِي)" .[١]

والحاصل أن هذا الرأى **لابن الناظم** مبنى على أن هذه الأسماء ونحوها تضمنت لفظ "فِي" وليس معناها ، فهو إذن تَضَمُّنٌ لفظى لا معنوى ، ويرجع ذلك إلى أنه يرى أن التضمن اللفظى يراد به ما يعم وجود لفظ "فِي" أو ملاحظتها بعد حذفها على سبيل التوسع ؛ والتَّضَمُّنُ المعنوى يراد به الإشارة إلى معنى "فِي" من غير توسع بحذفها ؛ سواء أأمكن النطق بها أم لا ، وهذا الذى يراه ابن الناظم خلاف المشهور ؛ إذ المشهور أن المتبادر من التضمن اللفظى هو كون التركيب مشتملا على لفظ "فِي" ؛ أى : يكون لفظها موجودا فى الكلام ؛ لا أن لفظها كان موجودا ثم حذف ؛ أما التَّضَمُّنُ المعنوى فالمراد به الإشارة إلى معنى "فِي" من غير تَضَمُّنِ لفظها ؛ أو النيابة عنها فى أداء معناها أو فى عملها ، بذلك يثبت أن الأسماء المذكورة ونحوها لا تخرج بعبارة: (**ما ضمن معنى "فِي"**) ؛ وإنه يحتاج إلى الاحتراز بقيد :(**باطراد**) على هذا المذهب. [٢]

(المذهب الثانى): ذهب أصحابه إلى أن انتصاب الأسماء المذكورة ؛ ونحوها على **المفعول به حقيقة** ؛ بناء على أن عامل النصب فيها متعد بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار ؛ لأنه يتعدى بالحرف تارة وبدونه تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما ، وهذا مذهب الأخفش [٣] ، وعزى للجرمى .[٤]

---

[١] انظر شرح الألفية ؛ لابن الناظم : ص٢٧٣ ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد السيد عبد الحميد.

[٢] انظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٤٤٥/١ ، تحقيق/ تركى فرحان المصطفى ؛ وحاشية الصبان ١٨٦/٢ .

[٣] انظر : شرح الأشمونى فى حاشية الصبان عليه ١٨٥/٢ ؛ وهمع الهوامع ١١٣/٢ .

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ٢٥٣/٢ ؛ وشرح الكافية ؛ للرضى ١٥/٢ ؛ وأسرار العربية : ص١٠٧ ؛ اللباب ٢٧٣/١ .

فعلى هذا المذهب لا يحتاج إلى الاحتراز بقيد :"**باطراد**" فى حد الظرف ؛ لأن الأسماء المذكورة ونحوها تخرج منه بقيد: (**ما ضمن معنى "فِى"**) ؛ لكونها منصوبة بوقوع الفعل عليها ؛ لا بوقوعه فيها [١].

(المذهب الثالث) : يرى أصحابه أن انتصاب هذه الأسماء ونحوها على **الظرفية** تشبيها لها بالظرف المبهم ؛ وقيل إنها منتصبة على الظرفية شذوذا ، ونسب ذلك لسيبويه [٢]، وانتصابها على التشبيه بالظرف المبهم عزاه الشلوبين للجمهور. [٣]

فعلى هذا المذهب لا ينبغى أن يذكر قيد: "**باطراد**" فى عبارة الحد ؛ لأن الأسماء التى تخرج بمقتضاه داخلة فى حد الظرف ؛ إذ إنها – عند أصحابه – ظروف ؛ إما **شذوذا** ؛ وإما **حقيقة** على أنها من الظروف المبهمة تنزيلا [٤]، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذا المذهب لسيبويه مردودة بنص كلامه ، فقد صرح بأن الأسماء المضمنة معنى "**فى**" بغير اطراد ليست منزلة منزلة الظرف ، وذلك حيث قال : (**...وإن شئت نصبت ، تقول:" ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ" و"مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ"** (...) ، **ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم:" دَخَلْتُ الْبَيْتَ" ، وإنما معناه: "دَخَلْتُ فِى الْبَيْتِ" ؛ والعامل فيه الفعل ، وليس المنتصب هنا بمنزلة الظرف...**)[٥]، من ذلك ندرك أن سيبويه ذهب – **فى هذه المسألة**– المذهب الأول، وهو ما عزاه له ابن مالك ، أما ما ذكر من كونه ذهب المذهب الثالث فيبدو أنه مبنى على ما فهم من قوله : (.. **وقد قال بعضهم :" ذهبت الشام" ؛ يشبه بالمبهم؛ إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ؛ لأنه ليس فى**

---

[١] انظر حاشية الصبان ١٨٦/٢ .

[٢] انظر : شرح الكافية ؛ للرضى ١٥/٢ ؛ وحاشية الشيخ يس على شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ١٢٩/٢ .

[٣] انظر شرح الأشمونى فى حاشية الصبان ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

[٤] انظر حاشية الصبان ١٨٦/٢ .

[٥] الكتاب ١٥٩/١ – بتصرف – تحقيق / هارون .

"ذَهَبَ" دليل على"الشَّام" وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل "ذَهَبْتُ الشَّامَ" ؛ و" دَخَلْتُ الْبَيْتَ" ...)[١] .

* **يستنبط** من هذه العبارة لسيبويه أن القول بانتصاب الأسماء المذكورة على **الظرفية** تشبيها **بالمبهم** قول يحكيه سيبويه عن بعض العرب ولم يقره ، وإنما قضى بكونه شاذا، ومن ثم رد ابن مالك نسبة هذا القول لسيبويه ؛ إذ قال: (.. **وقد غفل عن الموضع الشلوبين ؛ فجعل أن نصب المكان المختص بـ"دَخَل" عند سيبويه على الظرفية، وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض ...)** . [٢]

هذا.. ويستثنى من قيد :(**ما ضمن معنى "في" باطراد)** أسماء مضمنة معنى "**في**" ولا يتأتى فيها الاطراد المذكور ، ومع ذلك لا تخرج من حد الظرف، **وتلك الأسماء ثلاثة أنواع :**

(النوع الأول) : اسم المكان المشتق من اسم الحدث الواقع فيه ، المزيد أوله ميم كـ"مَجْلِس" و"مَقَام" و"مُعْتَكَف" ؛ ونحو ذلك ، فهذا النوع من الأسماء لا يكون ظرفا – قياسا– إلا إذا كان العامل في كل اسم منها موافقا له في الرجوع إلى أصل واحد في اللفظ والمعنى [٣] ، وذلك نحو: "جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ" و"قُمْتُ مَقَامَ عَمْرٍو" و" اعْتَكَفْتُ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" و"أَنَا جَالِسٌ مَجْلِسَ زَيْدٍ" و"أَنَا قَائِمٌ مَقَامَ عَمْرٍو" و"أَنَا مُعْتَكِفٌ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" و"أَعْجَبَنِي جُلُوسُكَ مَجْلِسَ زَيْدٍ – وَ– قِيَامُكَ مَقَامَ عَمْرٍو – وَ– اعْتِكَافُكَ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" ، والأصل :" فِي مَجْلِسِ زَيْدٍ" و" فِي مَقَامِ عَمْرٍو" و" فِي مُعْتَكَفِ بَكْرٍ"" ، فحذفت "**في**" وانتصب كل من: "مَجْلِس" و"مَقَام" و "مُعْتَكَف" على الظرفية ، ومنه قوله – تعالى-: "**وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ**" [٤]

---

[١] الكتاب ١٥٩/١ – هارون – .

[٢] شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٠١/٢ .

[٣] انظر شرح عمدة الحافظ ؛ لابن مالك ٤١٣/١ .

[٤] سورة الجن : من الآية ٩ .

فهذا النوع من أسماء المكان لا يعد ظرفا – قياسا – إلا إذا كان عامله من لفظه ؛ بأن يكون أصله ؛ أو مشاركا له فى الفرعية ؛ كما مثل ، فإن اختلفت مادته ومادة عامله ، أى : عمل فيه عامل من غير لفظه لم يعد ظرفا– فى القيــاس – ، فــإن قيل: "ضَحِكْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ " و : "أَنَا جَالِسٌ مَقَامَ عَمْرٍو" و : "أَعْجَبَنِــى جُلُوسُــكَ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" ؛ يراد به : "فِي مَجْلِسِ زَيْدٍ" و"فِي مَقَامِ عَمْرٍو " و "فِي مُعْتَكَفِ بَكْرٍ " لم يجز .(١)

فتضمن معنى " فِى" لم يكن مطرداً فى هذا النوع من ظروف المكان، ولكن لاتفاق النحويين على ظرفية الأسماء التى تندرج تحته استثنى من قيد: " **باطراد**" .(٢)

(النوع الثانى) : أسماء مكان من النوع الأول عمل فى كل منها عامل من غير لفظه ، وذلك فى أسماء مسموعة ؛ واردة عن العرب يراد بها **القرب** أو **البعـد** ؛ وحكم بشذوذها (٣)، ومن ذلك قولهم – **فى القرب** –:"هُوَ مِنِى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ؛ " أى: فِي مَقْعَدِ الْمُوَلِّدَةِ ممَّنْ تُوَلِّدُهَا ؛ و" هُوَ مِنِى مَعْقِدَ الْإِزَارِ " و" هُوَ مِنِّى مَنْزِلَةَ الْوَلَدِ" و" هُوَ مِنِى مَنْزِلَةَ الشَّغَافِ" (٤) ، وقولهم – **فى السامى الدرجة** –: " هُوَ مِنِّى مَنَاطَ الثُّرَيَّا" ؛ و– **فى المحتقر** –:" هُوَ مِنِّى مَزْجَرَ الْكَلْبِ" ؛ وكلاهما للبعد .

فمذهب سيبويه والجمهور(٥) فى هذه الأسماء ونحوها مما دل على **قرب** أو **بعد** أنه لا يقال منه إلا ما سمع من العرب ، فلا يقال – مثلا –:" هُوَ مِنِّــى مَجْلِسَــكَ" ؛

---

(١) انظر : شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٢٦ ، وارتشاف الضرب ٢/٢٥٥ ، وهمع الهوامــع ١١٤/٢ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٢/١٨٤ ، وفرائد النحو الوسيمة ؛ شرح الدرة اليتيمة ؛ للشيخ علــى ابن حسين المالكى : ص٧١ .

(٣) انظر : الكتاب ٤١٢/١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ (تحقيق/ هارون) ؛ والمساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل ٥٢٣/١ ، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات ؛ وانظــر شرح عمدة الحافظ ؛ لابن مالك ٤١٣/١ ، ٤١٤ .

(٤) الشغاف : هو غلاف القلب وسويداؤه (انظر اللسان ٢٢٨٥/٤) .

(٥) انظر : الكتاب ٤١٤/١ (هارون) ؛ والارتشاف ٢٥٥/٢ ؛ والمساعد ٥٢٣/١ .

أو"مُتَّكَأَ زَيْدٍ" ؛ أو "مَرْبِطَ الْفَرَسِ" ؛ أو"مَقْعَدَ شِرَاكِ النَّعْلِ"، ولا يقـال- أيضـا-: "هُوَ مِنِى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ - و- مَزْجَرَ الْكَلْبِ " يراد به المكان الذى قعدت فيه القابلة ؛ والمكان الذى يزجر فيه الكلب ، لأن العرب لم تستعمل ذلك ونحوه مما ذكـر إلا على معنى التمثيل للقرب أو البعد . (١)

فهذه الأسماء ونحوها نصبت على الظرفية المكانية شذوذا ؛ لمخالفة مادتها لمـادة عامل النصب في كل منها ؛ وهو الاستقرار المحـذوف المتعلـق بهـا - علـى الأرجح - (٢) ، ومن ثم ندرك أنها مضمنة معنى "فِـى" ؛ ولم يكن ذلك **بـاطراد** ، إلا أنها مستثناة من قيد **الاطراد** لأن النحويين متفقون على أنهـا مـن الظـروف - شذوذا -، وهى مقبولة لكونها مسموعة من العرب (٣)، ومن العلماء من قضى **باطرادها** .(٤)

(النوع الثالث) : أسماء المكان الدالة على مقدار ؛ كـ"مِيلٍ" و"فَرْسَخٍ" و"بَرِيـدٍ"؛ ونحوها ، فهذه الأسماء منتصبة على الظرفية عند **جميع النحويين إلا السهيلى** ، ولا تنصب إلا **بأفعال السير** ؛ نحو: "سِرْتُ مِيلاً - أو- فَرْسَخًا - أو- بَرِيدًا"، أما **السهيلى** فقد زعم أن انتصاب هذا النوع من الأسماء **انتصاب المصادر** لا انتصاب الظروف ؛ لأن الظرف يقع فيه كل ناصب ، أما هذا النوع لا يعمل فيه إلا ما كان فى معنى **المشى والحركة**؛ أى: **السير**، فيقال :" سِرْتُ مِيلاً - أو- فَرْسَـخًا" ولا يقال: " قَعَدْتُ مِيلاً - أو- فَرْسَخًا "؛ ولا: "رَقَدْتُ مِيلاً - أو- فَرْسَخًا"؛ ونحو ذلك،

---

(١) انظر : الارتشاف ٢/٢٥٥ ؛ و الهمع ٢/١١٤ .

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/١٩١ - انظر الشرح - .

(٣) انظر : شرح العمدة ؛ لابن مالك ١/٤١٣ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١/٣٣٧ .

(٤) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٢٦ .

فهو اسم لِخُطًى معدودة ، فكما أن نحو : "سِرْتُ خُطْوَةً" مصدر فكذلك : "سِـرْتُ مِيلاً" [١] ونحوه .[٢]

* **والحاصل** أن المعتبر – فى ذلك – **قول النحويين** ، وهو كونها منتصبة على **الظرفية** لتضمنها معنى "فِى" وإن ذلك كان غير مطرد ؛ إذ إنهـا لا تنتصـب إلا بأفعال السير، ولما كان النحويون متفقين على ظرفية الأسماء التى تندرج تحـت هذا النوع استثنيت من قيد **الاطراد**. [٣]

* قول ابن هشام– فى حد الظرف المذكور –: **(من اسم وقت أو مكان)** يـراد به ما كان مُضَمَّنًا معنى "فِى" باطراد من اسم **زمان** نحو:"صُمْتُ شَهْرًا" و"سِـرْتُ يَوْمًا"؛ أو اسم **مكان** نحو:" جَلَسْتُ عِنْدَكَ" و"زَيْدٌ خَلْفَكَ" و" سِرْتُ أَمَامَ بَكْرٍ".

وتجدر الإشارة إلى أن اسم **الزمان** هو كل اسم صلح لأن يكون جوابا لـــ"**مَتَـــى**" أو "**كَمْ**" فى السؤال عن المدة [٤]؛ واسم **المكان** هو كل اسم صلح لأن يكون جوابا لــ"**أَيْنَ**" فى الاستفهام. [٥]

* وقوله **(أو اسم عرضت دلالته على أحدهما)** ؛ يراد به الاسم الذى عرضت له **اسمية الزمان أو اسمية المكان** فضمن معنى "فِى" باطراد، ويتناول ذلـك مـا يلى:

---

(١) انظر نتائج الفكر فى النحو ؛ للسهيلى : ص٣٩٢ ، ٣٩٣ ، تحقيق الدكتور/ محمد إبـراهيم البنا .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر: الكتاب ٣٦/١ (هارون)؛ والارتشاف ٢٥٠/٢ ؛ وحاشية الصبان ١٩٠/٢ وفرائـد النحو الوسيمة : ص٧١ .

(٤) انظر : المقتصد ٦٣٨/١ ، وشرح الكافية ؛ للرضى ١٧/٢،١٦ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص٣٦ ، ٣٧ ، والهمع ١٠٧/٢ ، ١٠٨ .

(٥) انظر شرح اللؤلؤة فى علم العربية ؛ ليوسف بن محمـد السـرمرى : ص١٩٤ ، تحقيـق الدكتور / أمين عبد الله سالم .

١- **أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان** ، وذلك كما في نحو:"سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلاَثِينَ مِيلاً" ، فكل من "عِشْرِينَ" و"ثَلاَثِينَ" اسم من **أسماء العدد** ، وقد عرضت دلالته على الظرفية لكونه ميز بظرف، فـ"عِشْرِينَ" عرضت دلالته على **الزمان** ؛ لأنه ميز باسم الزمانِ "**يَوْمًا**" وبذلك اكتسب اسمية الزمان فدخل فى حد الظرف ، و"ثَلاَثِينَ" عرضت دلالته على **المكان** ؛ لأنه ميز باسم المكان "**مِيلاً**" ، فاكتسب اسمية المكان فدخل فى حد الظرف .

٢- **ما أفيد به كلية الزمان أو المكان** من الأسماء التى تضاف إلى اسم **زمان** أو اسم **مكان** ، بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى [١]، وذلك كما فى نحو"سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرْسَخِ" و"سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْفَرْسَخِ" فكل من الاسمين: "**كُلّ**" و"**جَمِيعَ**" لما أضيف إلى اسم الزمان: "**الْيَوْم**" وكان معه – فى المعنى– شيء واحد عرضت له اسمية الزمان فدخل فى حد الظرف ؛ وصار دالا على كلية الزمان لكونه من الألفاظ الدالة على الإحاطة والعموم، ولما أضيف كل منهما إلى اسم المكان :"**الْفَرْسَخ** "؛ وكان معه –فى المعنى– شيء واحد عرضت له اسمية المكان فدخل فى حد الظرف؛ ولكونه من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة صار دالا على كلية المكان [٢] .

٣- **ما أفيد به جزئية الزمان أو المكان** من الأسماء التى تضاف إلى **اسم زمان** أو اسم مكان، بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه فى المعنى، وذلك كما في نحو :"سِرْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْفَرْسَخِ" و"سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْفَرْسَخِ" و"سِرْتُ شَطْرَ الْيَوْمِ شَطْرَ الْفَرْسَخَ" ، فكل من "**بَعْض**" و"**نِصْف**" و"**شَطْر**" لما أضيف إلى اسم الزمان: "**الْيَوْم**"؛ وهو معه- فى المعنى- جزء منه عرضت له اسمية الزمان فدخل فى حد الظرف وصار

---

[١] انظر: شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح ، بغداد سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ؛ وارتشاف الضرب ٢٢٥/٢ .

[٢] انظر شرح التصريح على التوضيح؛ للشيخ خالد الأزهرى ٣٣٨/١ .

دالا على جزئية الزمان لكونه من الألفاظ الدالة على الجزئية ، ولما أضيف كل منها إلى اسم المكان :"**الفَرْسَخ**"؛ وهو معه – فى المعنى– جزء منه عرضت له اسمية المكان فدخل فى حد الظرف؛ ولما كان من الألفاظ الدالة على الجزئية صار دالا على جزئية المكان.[١]

٤- **ما كان صفة لاسم الزمان ، أو اسم المكان**، وذلك نحو: "جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ "، فـ"**طَوِيلاً**" صفة لاسم زمان محذوف، و"**مِنَ الدَّهْرِ** " بيان له، والتقدير: " جَلَسْتُ زَمَنًا طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ " ، فلما وصف به اسم الزمان عرضت له اسمية الزمان فدخل في حد الظرف [٢]، قال سيبويه – فى ذلك – (.. **ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان، تقول :" سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً" و"سِيرَ عَلَيْهِ حَدِيثًا" و"سِيرَ عَلَيْهِ كَثِيرًا" و"سِيرَ عَلَيْهِ قَلِيلاً" و"سِيرَ عَلَيْهِ قَدِيمًا"..**) [٣] ، و"**شَرْقِيَّ**" صفة لاسم مكان محذوف، ولفظ "الدَّارِ" مُعَيِّنٌ له ، والتقدير :"مَكَانًا شَرْقِيَّ الدَّارِ" ، فلما وصف به اسم المكان عرضت له اسمية المكان فدخل فى **حَدِّ الظرف**.[٤]

٥- **ما كان مخفوضا بإضافة اسم الزمان أو اسم المكان** ، ثم حذف **المضاف** وأنيب عنه **المضاف إليه** بعد حذفه ، والغالب فى **المضاف إليه** النائب عن المضاف المحذوف أن يكون **مصدرا**، والغالب فى **المضاف** المحذوف ؛ المنوب عنه أن يكون اسم **زمان** ولا بد من كونه معينا **لوقت** ؛ أو **مقدار** ، **فَالْمُعَيِّنُ لوقت** كما فى نحو:" جِئْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ– أو– قُدُومَ الْحُجَّاجِ" ، والأصل فيه :" جِئْتُكَ وَقْتَ صَلاَةِ الْعَصْرِ– أو– وَقْتَ قُدُومِ الْحُجَّاجِ"، فحذف اسم الزمان:"**وَقْتَ**"، وأنيب عنه بعد حذفه المضاف إليه المصدر، وهو كل

---

[١] انظر: شرح الجمل الكبير ٣٢٥/١ ، ٣٢٦؛ والإرتشاف ٢٢٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

[٢] انظر شرح التصريح ٣٣٨/١ .

[٣] الكتاب ٢٢٧/١ (هارون) .

[٤] شرح التصريح ٣٣٨/١.

من: "**صَلاَة**" – و– "**قُدُوم**"، فلما أنيبا عن اسم الزمان المضاف عرضت لهما اسمية الزمان فدخلا فى حد الظرف، **والْمُعَيَّنُ لمقدار** كما في نحو : "انْتَظَرْتُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ؛ أو ذَبْحَ بَقَرَةٍ"، والأصل فيه :"انْتَظَرْتُكَ زَمَنًا – أو وَقْتًا – مِقْدَارَ حَلْبِ نَاقَةٍ ؛ أو ذَبْحَ بَقَرَةٍ" ، فحذف اسم الزمان المضاف :"**مِقْدَارَ**" وأنيب عنه بعد حذفه المضاف إليه المصدر وهو "**حَلْبَ**" أو"**ذَبْحَ**" فلما أنيب كل منهما عن اسم الزمان المحذوف عرضت له اسمية الزمان فدخل فى **حَدِّ الظرف**.(١)

هذا.. وقد يكون المضاف المحذوف؛ المنوب عنه **اسم مكان**، وهو قليل، وقد يكون المضاف إليه النائب عن اسم الزمان المضاف بعد حذفه **اسم عين** لا مصدرا، وهو – أيضا– قليل ، فمن الأول نحو:" جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ" والأصل:" جَلَسْتُ مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ" فحذف المضاف :"**مَكَان**" ؛ وهو اسم مكان ، وأنيب عنه بعد حذفه المصدر المضاف إليه ؛ وهو:" **قُرْب**" فعرضت له اسمية المكان؛ فدخل فى **حَدِّ الظرف** ، وذلك قليل لبعد ظروف المكان عن المصدر (٢)، ومن الآخر قولهم – في المثل–: "لاَ أُكَلِّمُه الْقَارِظَيْنِ" (٣) – بالتثنية–، والأصل فيه:"لاَ أُكَلِّمُهُ مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ"، فحذف المضاف وهو اسم الزمان "**مُدَّةَ**" وأنيب عنه المضاف إليه وهو "**غَيْبَة**"؛ فاكتسب منه الظرفية الزمانية ، و"غَيْبَة" مضاف إلى" **الْقَارِظَيْنِ**" وقد حذف

---

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر شرح التصريح ٣٣٨/١ .

(٣) القرظ : شجر يدبغ به ، وقيل هو ورق السلم يدبغ به ، والقارظ الذى يجمع القرظ ويجتنيه ، ورواية هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى ١٥٢/٣ : "لا آتيك حتى يئوب القارظان " ، وهما رجلان من عنزة ، خرجا فى طلب القرظ ولم يرجعا ، فضرب بهما المثل فى انقطاع الغيبة ، فيقال هذا المثل فى الغائب لا يرجى إيابه . (انظر: الصحاح ؛ للجوهرى ١١٧٧/٣، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ؛ وانظر اللسان ٣٥٩٣/٥ ، ٣٥٩٤.

المضاف "غَيْبَة" وأنيب عنه بعد حذفه المضاف إليه "الْقَارِظَيْنِ" ، فلما ناب عنه عرضت له اسمية الزمان فدخل فى حد الظرف. [١]

* وقول ابن هشام – فى التعريف – : **(أو جار مجراه)** يراد به الاسم الجارى مجرى اسمى الزمان والمكان ، **والحاصل** أن ذلك مختص بما جرى مجرى اسم الزمان فقط ، وقد صرح ابن هشام بذلك بعد أن مثل له ؛ حيث قال : **(.. وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان)**.[٢]

ويتمثل ذلك النوع فى **ألفاظ مسموعة** توسعوا فيها فنصبوها على تقدير أنها **ظروف زمان**، فهى – فى الحقيقة – لم تكن من ظروف الزمان، وإنما هى **جارية مجرى ظرف الزمان** – توسعا – ؛ فضمنت معنى "فى" فانتصب على **الظرفية المجازية**، ومن ذلك قولهم – فى الاستفهام –:" أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟" و"آلْحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟" و" أَأَكْبَرُ ظَنِّكَ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟"؛ وقولهم – فى الخبر –: "حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ"و"الْحَقُّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ" و "أَكْبَرُ ظَنِّى أَنَّكَ ذَاهِبٌ" و"ظَنًّا مِنِّى أَنَّكَ ذَاهِبٌ" و"جَهْدَ رَأْيِى أَنَّكَ ذَاهِبٌ" و"غَيْرَ شَكٍّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ" ، والأصل – فى ذلك كله –:"أَفِى حَقٍّ ذِهَابُكَ؟" و" أَفِى الْحَقِّ ذِهَابُكَ؟" و"أَفِى أَكْبَرِ ظَنِّكِ ذِهَابُكَ؟" ؛ و"فِى حَقٍّ ذِهَابُكَ" و"فِى الْحَقِّ ذِهَابُكَ" و"فِى أَكْبَرِ ظَنِّى ذِهَابُكَ" و"فِى ظَنٍّ مِنِّى ذِهَابُكَ" و"فِى جَهْدِ رَأْيِى ذِهَابُكَ "و"فِى غَيْرِ شَكٍّ ذِهَابُكَ"، فحذفت "فِى" وانتصب كل من:"**أَحَقًّا**" و "**آلْحَقَّ**" و "**أَأَكْبَرَ**" و "**حَقًّا**" و"**الْحَقَّ**" و"**أَكْبَرَ**" و"**ظَنًّا**" و"**جَهْدَ**" و"**غَيْرَ شَكٍّ**" على الظرفية الزمانية توسعا ، وذلك كله موقوف على السماع . [٣]

هذا .. وعبارة :**(.. من اسم وقت أو اسم مكان ، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو جار مجراه)** قيد فى التعريف يخرج به من حد الظرف **نوعان:**

---

[١] انظر: الهمع ١٢٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١ .

[٢] أوضح المسالك ٢٣٤/٢ .

[٣] انظر: الكتاب ١٣٤/٣، ١٣٥ (هارون) ؛ وارتشاف الضرب ٢٢٥/٢، ٢٢٦ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١، ٣٣٩

(أولهما) : ما ضمن معنى "فى" وليس باسم زمان ولا مكان ، ولا اسم عرضت دلالته على أحدهما ، ولا اسم جار مجرى اسم الزمـــان ، ويتناول ذلك نحـو:"**أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**" فى قوله – تعالى-: "**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ** "[١] ؛ إن قدر بـ"**فـى**" ؛ أى: إن كان التقدير : "وَتَرْغَبُونَ فِي نِكَاحِهِنَّ"، فإن ذلك يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى "**فِى**" ولكنه ليس بظرف، لأن النكاح لم يكن اسم زمان ولا اسم مكان ، ولا غيرهما مما ذكر ، ويتناول- أيضا- **الحال** ؛ إذ إنها مما ضمن معنى "**فى**" ولكنها ليست من أسماء الزمان ولا أسماء المكان ؛ ولا من غيرهما من الأسماء المذكورة فى القيد .[٢]

و(**ثانيهما) : ما كان من أسماء الزمان أو أسماء المكان ولم يكن مضمنا معنى "فى"**، وذلك نحو: "**يَوْمًا**" من أسماء الزمان – فى قوله – تعالى-: "**يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ**"[٣] ، ونحو "**حَيْثُ**" – من أسماء المكان- فى قولـه – تعالى-: "**اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**"[٤] ، فـ "**يَوْمًا**" ليس بظرف وإن كان من أسماء الزمان ؛ لأنه منصوب بـ"**يَخَافُونَ**" على أنه **مفعول به** ؛ لا مفعول فيـه ، إذ إن المراد أنهم **يخافون نفس اليوم** ، وليس المراد كون الخوف واقعا فى ذلك **اليوم، فالفعل واقع عليه** ؛ لا فيه [٥] .

وكذلك "**حَيْثُ**"، فهى فى الآية المذكورة ليست بظـرف – علـى الأرجـح –؛ وإن كانت من أسماء المكان ، وذلك لعدم تضمنها معنى "فـى" ، ويدل على ذلـك أنها لو كانت ظرفا – هاهنا – لكان التقدير :" اللهُ أَعْلَمُ فِـى هَـذِهِ الْمَوَاضِـعِ " ،

---

[١] سورة النساء: من الآية ١٢٧.

[٢] انظر: شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٠٠؛ وهمع الهوامـع ٢/١٠٢ ؛ وشـرح التصـريح ١/١٣٩ .

[٣] سورة النور : من الآية ٣٧ .

[٤] سورة الأنعام: من الآية ١٢٤.

[٥] انظر شرح التصريح ١/٣٣٩.

والله – تعالى- لا يوصف بأنه أعلم فى مواضع وأوقات ؛ لأن علمه لا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، بذلك يثبت أن المراد هو أن الله – تعالى- يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ؛ لا أن العلم واقع فى ذلك المكان ، ومن ثم لم تكن "**حَيْثُ**" – هاهنا- ظرفا ؛ خلافا لمن قال إنها باقية على ظرفيتها بطريق المجاز، وهو ليس بشىء [١] ، وإنما تعرب – هاهنا- على أنها اسم **مبنى على الضم فى محل نصب** ؛ **مفعول به** على الاتساع ؛ **لوقوع الفعل عليها** لا فيها ، وناصبها – محلا – فعل مضارع منتزع من لفظ اسم التفضيل "**أعلَمُ**" تقديره: "**يَعْلَمُ**" ؛ إذ إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به[٢] .

****

---

[١] انظر الدر المصون ١٧٣/٣ .

[٢] انظر: المرجع السابق ١٧٢/٣ ، ١٧٣؛ وشرح التصريح ٣٣٩/١ ؛ وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٢٦/٢ ، ١٢٧ .

ثانيا : أنواع الظرف

إن الأحداث الجسمية والتجددات لابد لها من زمان ومكان تقع وتوجد فيهما، ويسمى كل منهما ظرفا لكون الأزمنة والأمكنة صارت كالأوعية لهذه الأحداث وتلك التجددات[1] ، إلا أن ظروف الزمان ليست بصور تشاهد ؛ في حين أن ظروف المكان مجسمة لها صور تعرف بها وتشاهد ، وبيان ذلك فيما يمثل به لهما ، فهذا فرق ما بينهما[2].

هذا .. وقد علمنا من خلال شرح تعريف الظرف أن حَدَّهُ المذكور يتناول كل اسم من أسماء الزمان أو أسماء المكان ؛ أو الأسماء التى عرضت دلالتها على الزمان أو المكان ؛ أو الأسماء التى جرت مجرى ظروف الزمان – توسعا –؛ بشرط أن يكون كل اسم من هذه الأسماء مذكورا لأجل أمر وقع فيه ؛ بمعنى أن يكون مضمنا فى ثناياه المعنى الأصلى لحرف الجر "فِى" ؛ بحيث يشير إلى هذا المعنى من غير أن يتضمن لفظ "فِى" أو ينوب عنها؛ أو يكتسب شيئا من هذه التضمن، وإنما يكون لفظها ملاحظا كالموجود ؛ يراعى عند تأدية المعنى ، ويشترط – فى الغالب – أن يكون ذلك مطردا معه ؛ أى: مستمرا فى مختلف الأحوال ؛ ومع كل ما يعمل فيه من فعل أو ما ينوب عنه .

من ذلك نقف على أن الظرف له نوعان أساسيان ؛ هما: "ظرف الزمان " – و– "ظرف المكان" ، ويقوم مقامهما خمسة أنواع فرعية تتناول أسماء لم تكن فى حقيقتها ظروفا ؛ وإنما عرضت لها الظرفية ، أو صارت ظروفا للاتساع فيها، بذلك يتم للظرف – على المشهور– سبعة أنواع ، بيانها ما يلى :

---

(١) انظر المستوفى فى النحو؛ لعلى بن مسعود الفرخان ٢٦٩/١ ، تحقيق الدكتور/ محمد بدوى المختون ؛ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤١/٢؛ وشرح عيون الإعراب: ص١٣٦

(٢) انظر شرح عيون الإعراب: ص١٤٢.

*** النوع الأول : (ظرف الزمان)**

ضابطه: هو كل زمان وقع فيه الحدث ؛ **ماضيا** في الماضي كـ"**أَمْسِ**" في نحو "قَدِمَ زَيْدٌ أَمْسِ" ؛ **ومستقبلا** في المستقبل كـ"**غَدًا**" في نحو: "سَأَزُورُكَ غَدًا" ؛ **وحالا** في الحال كـ"**اَلْيَوْمَ**" في نحو :"أَنَا صَائِمٌ اَلْيَوْمَ" [١] .

وقيل: هو **مرور الليل والنهار من الأوقات والمدد** التي يسأل عنها - غالبا- بـ"متى" أو بـ"كم"[٢] ، **فالأوقات** تقع جوابا لـ"متى" إن كانت **مختصة** ؛ إذ إنها يقصد بها **التعيين** ، فيقال:"يَوْمَ اَلْخَمِيسِ" في جواب :"**مَتَى صُمْتَ؟**" ؛ ولا تقع جوابا إن كانت **مبهمة** ؛ نحو:" **صُمْتُ حِينًا**- أو- زمنا"، أما **المدد** فإنها تقع جوابا لـ"كم"؛ إذا إنها يقصد بها اَلْكَمِّيَّة ، فيقال :" **سِرْتُ سَاعَةً** - أو- **يَوْمًا** - أو- **يَوْمَيْنِ**" في جواب: "**كَمْ سِرْتَ؟**".[٣]

هذا.. والأسماء التي تكون **ظرف** زمان متنوعة ، فمنها ما يقع على مقدار من الزمان معين ومحصور ؛ أي: **ما كان مؤقتا** ؛ كـ"**الساعة**" و"**اليوم**" و"**الليلة**" و"**الحول**" و"**الأسبوع**" و"**الشهر**" و"**العام**" و"**السنة**" ، ونحو ذلك ؛ يقال :" انْتَظَرْتُكَ سَاعَةً" - أو- أُسْبُوعًا - أو- شَهْرًا-"، ومن ذلك قوله - تعالى-: "**يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لاَ يَفْتُرُونَ**"[٤] وقوله- تعالى-: "**يُحِلُّونَهُ عَامًا وَ يُحَرِّمُونَهُ عَامًا**"[٥] ، ومنها ما يقع على قدر من الزمان مبهم ؛ كـ"**وقت**" و"**زمان**" و"**حين**" و"**مدة**" و"**برهة**" و"**حقبا**" و"**أحقابا**"؛ ونحو ذلك ؛ إذ يقال :"انْتَظَرْتُكَ زَمَنًا - أو- وَقْتًا- أو- زَمَانًا - أو- مُدَّةً - أو- بُرْهَةً"؛ ومنه قول الله - عز وجل-:"**وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ**

---

(١) انظر كشف المشكل في علم النحو؛ لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى /٤٥٩، تحقيق الدكتور/ هادى عطية مطر ؛ وانظر شرح اللؤلؤة في علم العربية: ص١٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢١٦/١، ٢١٧ (هارون) ؛ والمقتضب ١٧٦/٣؛ والمستوفى ٢٧٠/١؛ واللمع في العربية ؛ لابن جنى: ص١٣٨، تحقيق الدكتور /حسين محمد شرف .

(٣) انظر: الأصول في النحو ١٩٠/١، ١٩١؛ وشرح الكافية للرضى ١٦/٢، ١٧.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية ٢٠.

(٥) سورة التوبة: من الآية ٣٧.

يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ "[١] ، وقوله – تعالي-:"**حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**"[٢]؛ وقوله – تعالى- :" **لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا**"[٣]، ومنها ما يعبر به عن جميع الزمان ؛ كـ"**الدهر**" و"**الأبد**" و"**عَوْضُ**" و" **قَطُّ** "؛ ونحوها، وهو إما أن يكون ظرفا لاستغراق جميع المستقبل من الزمان، ويتمثل ذلك في :"**الدهر**" و"**الأبد**" و"**عوض**"، ومنه قول الله – تعالى-:" **خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**"[٤] ، ويقال: "لاَ أَفْعَلُ ذَلِكَ الْأَمْرَ الدَّهْرَ " – أو- أَبَدَ الدَّهْرِ" و"لاَ أَفْعَلُهُ الْأَبَدَ " و"لَنْ أَفْعَلَهُ عَوْضُ" ؛ وإما أن يكون ظرفا لاستغراق ما مضى من الزمان جميعه ، ويتمثل ذلك في " **قَطُّ** " ؛ إذ يقال:" مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ قَطُّ"[٥] ، ومن الأسماء التي ترد ظرف زمان ما يعبر به عن الوقت الحاضر جميعه ؛ أو بعضه ؛ كـ"**الْآنَ**" في نحو قوله – تعالى :" **فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا**"[٦] ؛ وقوله – تعالى- "**الْآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ**"[٧] ، ومن الأسماء التي تكون **ظرف زمان** ما يرد- قليلا- **من أسماء المكان** ، ومن ذلك ما صيغ على وزن "**مَفْعَل**" من الناصب له مرادا به **الزمان** ؛ نحو :" قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ" ؛ يراد **زمن القعود**[٨] ، ومن ذلك – أيضا – "**بَيْنَ**"، ذكره ابن مالك[٩] واستدل له بقول النبي- صلى الله عليه وسلم-:" **سَاعَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بَيْنَ خُرُوجِ الْإِمَامِ**

---

(١) سورة المائدة: من الآية ١٠١.

(٢) سورة الكهف: من الآية ٦٠.

(٣) سورة النبأ : الآية ٢٣ .

(٤) سورة التوبة : من الآية ١٠٠

(٥) انظر شرح اللؤلؤة : ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٦) سورة الجن : من الآية ٩ .

(٧) سورة الأنفال : من الآية ٦٦ .

(٨) انظر : حاشية الصبان ١٨٨/٢ ؛ وحاشية الخضري ٤٤٦/١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ؛ ابن مالك ٢٣٢/٢ ؛ وانظر شرح الكافية الشافية له ٩٣٥/٢ ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي ، طبعة دار المأمون للتراث ؛ وارتشاف الضرب ٢٥٩/٢؛ والمساعد ٥٩٥/١ .

وَانْقِضَاء الصَّلَاة "[١] ومنه "عِنْدَ" ، إذ يراد بها الزمان حينما يكون مظروفها معنى[٢] ، وذلك كما فى قول النبى صلى الله عليه وسلم:" **إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى** "[٣] ، ومنه "مَعَ" ؛ إذ يقال :"جِئْتُ مع الْعَصْرِ " ؛ أى "وَقْتَ الْعَصْرِ"[٤] ومنه "**حَيْثُ**" – عند الأخفش –، فقد ذهب إلى أنها تأتى ظرف زمان بمعنى "**حِينَ**"[٥] وحمل على ذلك قول الشاعر:

[١] **لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِى سَاقَه قَدَمُهُ**[٦]

أى : حِينَ تَهْدِى سَاقَهُ قَدَمُهُ ، ورده ابن مالك وصرح بأن البيت لا حجة فيه؛ لإمكان إرادة المكان على ما هو أصله ؛ إذ المعنى : أَيْنَ مَشَى وَتَوَجَّهَ ؛ لا حِينَ مَشَى .[٧]

ومن هذا القبيل أسماء أخرى سنعرض لها من خلال تفصيل يأتى فى **الظروف المبنية** – إن شاء الله –.

****

* **النوع الثانى: (ظرف المكان)**

ضابطه: هو كل مكان وقع فيه الحدث ودل عليه دلالة واحدة مبهمة – غالبا – ؛

---

(١) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ١٥/٥٠٣ ، طبعة / الشعب .

(٢) انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٣٥ .

(٣) انظر صحيح مسلم لشرح النووى ١٦/٥٨٨ .

(٤) انظر همع الهوامع ٢/١٦٨ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢/٢٣٣ ؛ وارتشاف الضرب ٢/٢٦٢ ؛ المغنى اللبيب ١/١٣١ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٥ .

(٦) هذا البيت من البحر المديد ، وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه : ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ٧/١٩ ، والدرر اللوامع ١/٤٥٨ ، والشاهد فيه قوله : "حيث تهدى ساقه قدمه" ، وهو شاهد للأخفش على أن "حيث" ظرف زمان بمعنى "حين".

(٧) انظر شرح التسهيل ٢/٢٣٣ .

وصلح أن يكون جواب "أين" فى الاستفهام .[١]

والأسماء التى تكون **ظرف مكان** متنوعة، فمنها ما كان اسم جهة معينة النسبة؛ لا تعرف حقيقته بنفسه ؛ بل بما يضاف إليه ، ولا تختص ظرفيته بحدث دون حدث ؛ كـ"**مكان**" و"**ناحية**" و"**جهة**" و"**أمام**" و"**وراء**" و"**يمين**" و"**جنوب**" و"**شمال**" - بفتح الشين وكسرها- و"**فوق**" و"**تحت**" و"**أسفل**" و"**قُدَّام**" و"**خلف**" و"**ذات اليمين**" و"**ذات الشمال**" ؛ ونحو ذلك[٢] ، ومن هذا الضرب قوله- تعالى-:"**ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ** "[٣] وقوله- تعالى-:"**وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا**"[٤] ، وقوله - تعالى-: "**وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ**"[٥] ، وقوله - تعالى-:" **بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ**"[٦] فـ"**أمامه**" أصله **ظرف مكان** ، واستعير فى هذه الآية **للزمان**[٧] ، ومنه قوله - تعالى-: " **وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**"[٨] ، وقوله تعالى-: " **فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا** "[٩] ، وقوله تعالى-:" **وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ** "[١٠] ، وقوله تعالى-: " **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ** " .[١١]

---

[١] انظر كشف المشكل ٤٦٥/١ ؛ وشرح اللؤلؤة فى علم العربية : ص ١٩٤ .

[٢] انظر – فى ذلك – شرح العمدة ٤١٣/١ ؛ والهمع ١١١/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤١/١ .

[٣] سورة الأعراف : من الآية ٩٥ .

[٤] سورة مريم : الآية ٥٧ .

[٥] سورة يوسف : من الآية ٧٦ .

[٦] سورة القيامة : الآية ٥ .

[٧] انظر الدر المصون ٤٢٦/٦ .

[٨] سورة الكهف : من الآية ٧٩ .

[٩] سورة مريم : من الآية ٢٤ .

[١٠] سورة الكهف : من الآية ١٧ .

[١١] سورة الأنفال : من الآية ٢٤ .

ومن الأسماء التى تكون ظرف مكان ما يكون اسم جهة مبهمة النسبة ؛ لا تعرف حقيقته بنفسه؛ بل بما تضاف إليه ، ولا تختص ظرفيته بحدث دون حدث ؛ كـ"عِنْدَ" و"لَدُنْ" و"لَدَى" و"دُونَ" و" مَعَ" و"خِلالَ" ؛ ونحوها ، ومن ذلك قوله – تعالى-:"عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى* عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى"[١] ، وقوله تعالى-:" آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا "[٢] ، وقوله – تعالى-:" وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ"[٣] ، وقوله – تعالى-:" وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ"[٤] ، وقوله- تعالى-: "ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ"[٥] وقوله – تعالى-:" فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ" .[٦]

ومنها ما استثنى من قيد الاطراد – كما ذكر- ، وهو ما كان اسم مقدار تختص ظرفيته بما دل على انتقال كالسير ونحوه مما كان فى معنى المشى والحركة ؛ كـ"مِيلٍ" و"فَرْسَخٍ" و"بَرِيدٍ" ؛ ونحوها ، حيث يقال: "سِرْتُ مِيلاً – أو- فَرْسَخًا – أو- بَرِيدًا"؛ بالنصب على الظرفية المكانية، وقد خالف فى ذلك السهيلى حيث ذهب إلي إنها منتصبة انتصاب المصادر ؛ لا انتصاب الظروف .

ومن الأسماء المستثناة من قيد الاطراد ؛ التى ترد ظروف مكان الأسماء المشتقة من اسم الحدث الواقع فيه بزيادة ميم فى أوله والعامل فيه موافقا له فى الرجوع إلي أصل واحد فى اللفظ والمعنى ؛ كـ"مَقْعَدَ" و"مَذْهَبَ" و"مُصَلَّى" و"مُعْتَكَف" و"مُضْطَجَع " و"مَقَامَ" ؛ ونحو ذلك ، ومنه "مَقَاعِدَ" فى قوله – تعالى-:" وَأَنَّا كُنَّا

---

[١] سورة النجم : الآيتان ١٤ ، ١٥ .

[٢] سورة الكهف : من الآية ٦٥ .

[٣] سورة يوسف : من الآية ٢٥ .

[٤] سورة النساء : من الآية ١١٦ .

[٥] سورة الإسراء : من الآية ٣ .

[٦] سورة الإسراء : من الآية ٥ .

نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ "[١] ، ومن أمثلته :" ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ" و"اضْطَجَعْتُ مَضْجَعَ عَمْرٍو" و"أَعْجَبَنِى اعْتِكَافُكَ مُعْتَكَفَ بَكْرٍ" و"أَنَا قَائِمٌ مَقَامَ خَالِدٍ" .

ومن ذلك ما كان **مشتقا من** اسم **الحدث الواقع فيه** وقد زيد أوله **ميم** ؛ والعامل فيه من غير لفظه ؛ بمعنى أنه لم يكن موافقا له فى الرجوع إلى أصل واحد فى اللفظ والمعنى ، ويتمثل ذلك فيما مضى ذكره من أسماء المكان التى استعملها العرب على معنى التمثيل **للقرب** أو **البعد** ولا يقال منها **إلا ما سمع** ، ومن ذلك : " **مَقْعَد** " و"**مَعْقِدَ**" و"**مَنَاطَ**" و"**مَنْزِلَةَ**" و" **مَزْجَرَ**" فى قولهم:"**هُوَ مِنِى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ** – و– **مَعْقِدَ الإِزَارِ**–و– **مَنَاطَ الثُرَيَّا**– و– **مَنْزِلَةَ الْوَلَدِ** – و– **مَنْزِلَةَ الشَّغَافِ** – و– **مَزْجَرَ الْكَلْبِ**"، وحكى أن منه : "**هُوَ مِنِى مَكَانَ السَّارِيَةِ**" ؛ يعنى: **مَكَانَ السَّارِيَةِ مِنَ الرَّايَةِ** ، **فهو** مستعمل فى **القرب**[٢]، فانتصاب هذه الأسماء ونحوها انتصاب **الظروف** شاذ لا يقاس عليه ؛ خلافا للكسائى حيث ذهب إلى أنه **مقيس**[٣].

ومن الأسماء التى تكون **ظرف مكان** ماله **اسم من جهة نفسه** ؛ كـ"**الدار**" و"**البيت**" و"**السوق**" و"**المسجد**" و"**الحانوت**" و"**المدينة**" ؛ ونحو ذلك مما **له أقطار تحصره ونهايات تحيط به من أسماء المكان** التى لا يتعدى إليها الفعل– قياسا– إلا بواسطة: "**فى**" أو" **الباء – الظرفيَّة** " ؛ نحو:"جَلَسْتُ فِى الدَّارِ" و"صَلَّيْتُ فِى الْمَسْجِدِ" و"تَجَوَّلْتُ فِى السُّوقِ– و– فِى الْمَدِينَةِ" و"أَقَمْتُ بِمَكَّةَ"[٤] ، ومن **ظروف المكان** ما سبق ذكره من الأسماء التى سمع انتصابها بدون واسطة ، وذلك **كل مكان مختص مع"دخلت"**؛ نحو:" دَخَلْتَ الدَّارَ–أو– الْبَيْتَ– أو–"الْمَسْجِدَ" ، حيث انتصب كل من : "**الدار**" و "**البيت**" و "**المسجد**" على **الظرفية** تشبيها للمكان المختص بالمكان غير

---

[١] سورة الجن : من الآية ٩ .

[٢] انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٥٥ .

[٣] انظر المرجع السابق ٢/٢٥٦ ، والهمع ٢/١١٤ ؛ وحاشية الألوسى على شرح قطر الندى ؛ لابن هشام : ص٣٨٢ ، مطبعة جرجى حبيب ، [illegible] سنة ١٣٢٠ هـ .

[٤] انظر : الارتشاف ٢/٢٥٣ ، والمساعد [illegible] والهمع ٢/١١٢ .

المختص ، وهو ما عزاه الشلوبين للجمهور[١] ، ومما سمع في ذلك قول العرب:"رَجَعَ فُلانٌ أَدْرَاجَهُ" ؛ أي : في الطريق الذى جاء فيه ، وقولهم: "هُمْ دَرَجَ السُّيُولِ" ؛ أي: في حجارتها؛ وقولهم:"أَبْعَدَهُ اللهُ وَأَسْحَقَهُ وَأَوْقَدَ نَارًا إِثْرَهُ "؛ وقولهم:"مُرُّوا طُرُقَاتِكُمْ" ؛ وقولهم :"ذَهَبْتُ طَرِيقِي"[٢] ، وقال الفراء إن منه قوله – تعالى-:" لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ"[٣] ؛ وقوله- تعالى- "وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ"[٤] ، وقد رد هذا القول للفراء ، وخرج النصب على أن "صِرَاطَ" منصوب على تضمين "أَقْعُدَنَّ " معنى: " أَمْلِكَنَّ" ، و"كُلَّ مَرْصَدٍ" منصوب على تضمين "اقْعُدُوا" معنى "املِكُوا"، ومن ثم لم يكونا من ظروف المكان[٥] .

هذا .. ولكل من "ظرف الزمان وظرف المكان أقسام باعتبارات مختلفة ستتناول بالتفصيل فى الفصل التالى – إن شاء الله–، وفى خلاله سنعرض لذكر أسماء تعد من ظرف الزمان وأسماء تعد من ظرف المكان ؛ غير ما سبق ذكره فى النوعين.

****

* النوع الثالث: (ما أقيم مقام ظَرْفَيِ الزمان والمكان من أسماء العدد)

وهو ما عرضت له الظرفية من أسماء العدد المميزة باسم زمان أو اسم مكان ، وذلك نحو : "صُمْتُ ثَلاثِينَ يَوْمًا" و"سِرْتُ عِشْرِينَ فَرْسَخًا" ، فكل من "ثَلاثِينَ" و"عِشْرِينَ" لم يكن – فى حقيقته – ظرفا؛ إذ إنه من أسماء العدد ، وإنما عرضت له الظرفية بسبب ما ميز به من الظرف، وذلك أن "ثَلاثِينَ" لما ميز بظرف الزمان: "يَوْمًا" عرضت له ظرفية الزمان "فانتصب انتصاب ظرف الزمان وأقيم مقامه ، و"عِشْرِينَ" لما ميز بظرف المكان "فَرْسَخًا"عرضت له اسمية المكان

---

[١] انظر الارتشاف ٢٥٣/٢.

[٢] انظر: الكتاب ٤١٤/١، ٤١٥ (هارون) ، وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٢٧/٢.

[٣] سورة الأعراف: من الآية ١٦.

[٤] سورة التوبة : من الآية ٥.

[٥] انظر: ارتشاف الضرب ٢٥٣،٢٥٤،٢٥٥/٢؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٢٧/٢.

فانتصب انتصاب ظرف المكان وأقيم مقامه [١]، ومن ذلك **أسماء العدد** في قول الله- تعالى-:"**فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا**"[٢] ؛ وقوله- تعالى-: "**فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ**"[٣] ؛ وقوله – تعالى-:"**قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا**" [٤] .

* **النوع الرابع :(ما أقيم مقام ظَرْفَيِ الزمان والمكان من الألفاظ الدالة على الكلية أو الجزئية).**

هو ما عرضت له **الظرفية** من الأسماء التي أفيد بها **كلية** اسم **الزمان** ؛ **أو اسم المكان**؛ أو أفيد بها **جزئية كل منهما** ، وذلك كـ "**كُلّ**" و"**بَعْضَ**" مضافين **إلى ظرف زمان أو ظرف مكان**، وذلك نحو:" سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرْسَخِ" و"سِرْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْفَرْسَخِ" ، فالاسمان "**كُلَّ**" و"**بَعْضَ**" لم يكونا – في الحقيقة – ظرفين، وإنما عرضت لهما الظرفية بسبب إضافتهما **إلى ظرفي الزمان والمكان** ؛ فـ"**كل**" عرضت له **ظرفية الزمان** لما أضيف إلى ظرف الزمان"**الْيَوْم**" فانتصب انتصاب **ظرف الزمان** وأقيم مقامه ، وعرضت له **اسمية المكان** لما أضيف إلى اسم المكان "**الْفَرْسَخ**" فانتصب انتصاب **ظرف المكان** وأقيم مقامه ، وكذلك "**بَعْضَ**" ؛ عرضت له **اسمية الزمان** بإضافته إلي ظرف الزمان : "**الْيَوْم**" فانتصب انتصاب **ظرف الزمان** وأقيم مقامه ، وعرضت له **اسمية المكان** بإضافته إلى اسم المكان"**الْفَرْسَخ**" فانتصب انتصاب **ظرف المكان** وأقيم مقامه [٥]، ومثل "**كُلّ**" فيما ذكر ما شابهها من الألفاظ الدالة على الإحاطة والعموم ؛ كـ "**جَمِيع** " و"**عَامة**"؛ ونحوهما ، ومثل "**بَعْض**" ما شابهها من الألفاظ الدالة على الجزئية والتبعيض؛ سواء أكانت مبهمة

---

(١) انظر: شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ٣٢٥،٣٢٦/١؛ والارتشاف ٢٢٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

(٢) سورة العنكبوت: من الآية ١٤.

(٣) سورة التوبة: من الآية الثانية.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٤١.

(٥) انظر: شرح الجمل الكبير ا/ ٣٢٥، ٣٢٦؛ والارتشاف ٢٢٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

كـ "جُزْء" و"شَطْر" ونحوهما ؛ أم كانت معينة كـــ "نِصْف" و"ثُلُث" و"رُبْع" ونحوها[١] ، ومن هذا النوع لفظ "كُلّ" فى قوله الله- تعالى-:" وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ"[٢] وقوله – تعالى-:" خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ"[٣] ، فلفظ "كُلّ" – فى الآيتين- يحتمل أن يكون ظرف زمان ؛ ويحتمل أن يكون ظرف مكان؛ إذ المعنى – والله أعلم-:"فِي كُلِّ وَقْتِ سُجُودٍ" ؛ أو :"فِي كُلِّ مَكَانِ سُجُودٍ" ؛ يعنى الصلاة[٤] ، ومنه لفظ "كُلّ" فى قوله – تعالى-:" كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ "[٥] ، ومنه الألفاظ الدالة على الجزئية فى قوله – تعالى-:" فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"[٦] ؛ وقوله – تعالى-:" إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ"[٧] .

****

* النوع الخامس:- (ما أقيم مقام ظَرْفَيِ الزمان والمكان من الصفات)

هو ما عرضت له الظرفية لكونه صفة لظرف الزمان؛ أو لظرف المكان ومن ذلك نحو:" طَوِيلاً" فى نحو:"سِرْتُ عَلَيْهِ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ" ، فـــ "طَوِيلاً- فى الحقيقة – صفة لظرف زمان مقدر دلّ عليه الجار والمجرور:"مِنَ الدَّهْرِ" ؛ إذ إنه بيان له ، والأصل :" سِرْتُ عَلَيْهِ زَمَنًا طَوِيلاً" ، فـ "طَوِيلاً" لما وصف به ظرف الزمان المحذوف "زَمَنًا" عرضت له اسمية الزمان ؛ فانتصب انتصاب ظرف الزمان وأقيم مقامه .[٨]

---

[١] انظر شرح التصريح ٣٣٨/١.

[٢] سورة الأعراف : من الآية ٢٩ .

[٣] سورة الأعراف : من الآية ٣١ .

[٤] انظر: الكشاف للزمخشرى ٩٩/٢، تحقيق/مصطفى حسين أحمد ؛ والدر المصون ٢٥٨/٣.

[٥] سورة الرحمن : الآية ٢٩.

[٦] سورة البقرة: من الآية ١٤٤،١٤٩،١٥٠.

[٧] سورة المزمل : من الآية ٢٠.

[٨] انظر الكتاب ٢٢٧/١ (هارون) .

ومما عرضت له الظرفية المكانية لفظ "**شَرْقِيَّ**" فى نحو:"جَلَسْتُ شَرْقِيَّ الْمَسْـجِدِ"؛ إذ إنه – فى الأصل– منسوب إلى "**الشَّرْقِ**" ، ومعناه : الْمَكَانُ الَّذِى يَلِى الشَّرْقَ[١] فـ"**شَرْقِيَّ**"– لم يكن – فى حقيقته ظرفا– ، وإنما هو **وصف لظرف مكان مقـدر**؛ بدليل ذكر "**الْمَسْجِد**" ؛ إذ إنه مُعَيِّنٌ لَهُ ؛ فالأصل "جَلَسْتُ مَكَانًا شَرْقِيَّ الْمَسْجِدِ" فلما وصف ظرف المكان المقدر بـ"**شَرْقِيّ**" عرضت له **اسـمية المكـان** فانتصـب انتصاب ظرف المكان وأقيم مقامه [٢]، ومن هذا النوع كلمة "**قَلِيلاً**" فى قول الله –تعالى–:" **يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ***"[٣].

****

* **النوع السادس:(ما اكتسب الظرفية بسبب الإضافة فأقيم مقام ظرفى الزمان والمكان)** .

هو ما عرضت له الظرفية بسبب إضافته إلى الظرف ، وذلك أن يقع الظـرف مضافا ثم يحذف وينوب عنه المضاف إليه الذى اكتسب منه الظرفية .

والغالب فى هذا النوع أن يكون المضاف إليه النائب عـن الظـرف المضـاف المحذوف مصدرا ؛ وأن يكون المضاف المنوب عنه **ظرف زمان** ، وينبغـى أن يكون **مُعَيَّنًا لوقت**" ؛ نحو:"جئتك صلاة العصر" ؛ **أو مُعَيَّنًا لمقدار مـن الـزمن**؛ نحو:"انْتَظَرْتُكَ حَلْبَ نَاقَة" ، ففى المثال الأول لم يكن لفظ "صَلاَةَ" – فى حقيقتـه– ظرفا، وإنما هو **مصدر** أُقيم مقام **ظرف الزمان** اتسـاعا واختصـارا؛ فالأصـل: "جِئْتُكَ وَقْتَ صَلاَةِ الْعَصْرِ" بإضافة **ظرف الزمان** الْمُعَيِّنِ وقت المجيء وهو كلمة "**وَقْتَ**" إلى المصدر"**صَلاَةِ**" ، ثم حذف **ظرف الزمان** المضاف – اتساعا– وأنيـب عنه **المضاف إليه المصدر**؛ أى: لفظ "صَلاَةِ" فعرضت له **اسمية الزمان** فانتصب

---

[١] انظر همع الهوامع ١١٢/٢.

[٢] انظر: الأصول فى النحو ١٩٣/١؛ وشرح الجمل الكبير ٣٢٥،٣٢٦/١، وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٢٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

[٣] سورة المزمل: الآيات ١، ٢، ٣.

انتصاب **ظرف الزمان** وأقيم مقامه[١]، ومثل ذلك قولهم :" سِيرَ عَلَيْهِ مَقْدَمَ الْحَاجِّ" و"سِيرَ عَلَيْهِ خُفُوقَ النَّجْمِ" و" جِئْتُكَ خِلاَفَةَ فُلاَنٍ" والأصل :" زَمَنَ مَقْدِمِ الْحَاجِّ" و"حِينَ خُفُوقِ النَّجْمِ" و"زَمَنَ خِلاَفَةِ فُلاَنٍ" فحذف **ظرف الزمان** المضاف وأنيب عنه المصدر المضاف إليه- على سعة الكلام والاختصار - فعرضت للمصدر اسمية الزمان فانتصب انتصاب ظرف الزمان وأقيم مقامه.[٢]

وفى المثال الآخر لفظ "حَلْبَ" لم يكن - فى حقيقته- ظرفا وإنما **هو مصدر** أقيم مقام **ظرف الزمان**، إذ الأصل فى هذا المثال: "انْتَظَرْتُكَ مِقْدَارَ حَلْبِ نَاقَةٍ" بإضافة **ظرف الزمان** الْمُعَيِّنِ لمقدار زمن الانتظار :" **مِقْدَارَ**" إلى المصدر:" **حَلْب**" ، فحذف **ظرف الزمان** المضاف - اتساعا- وأنيب عنه **المضاف إليه المصدر** ؛ فعرضت له **اسمية الزمان** فانتصب انتصاب **ظرف الزمان** وأقيم مقامه[٣]، ومثل ذلك نحو:" انْتَظَرْتُك نَحْرَ نَاقَةٍ - أو- ذَبْحَ بَقَرَةٍ"، والأصل: "مِقْدَارَ نَحْرِ نَاقَةٍ" و"مِقْدَارَ ذَبْحِ بَقَرَةٍ" ؛ بإضافة **ظرف الزمان** "**مِقْدَار**" إلى كل من "**نَحْر**" و"**ذَبْح**" وكل منهما **مصدر** ، فحذف **ظرف الزمان** المضاف - اتساعا- وأنيب عنه **المضاف إليه المصدر**، فعرضت له **اسمية الزمان** فانتصب انتصاب **ظرف الزمان** وأقيم **مقامه**.

هذا .. وغير الغالب فى هذا النوع أن يكون المضاف إليه النائب عن ظرف الزمان المحذوف **اسم عين** لا مصدرا؛ كقولهم- فى المثل- :" **لاَ أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ**" والأصل - كما سبق-:"لاَ أُكَلِّمُهُ مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ"؛ بإضافة ظرف الزمان "**مُدَّةَ**" إلى "**غَيْبَةِ**" الذى اكتسب **ظرفية الزمان** بالإضافة ؛ وبإضافة "**غَيْبَة**" إلى "**الْقَارِظَيْنِ**"، فحذف **ظرف الزمان** :" **مُدَّةَ**" ثم حذف مكتسب **الظرفية** المضاف:

---

[١] انظر: الأصول فى النحو ١٩٣/١؛ وشرح الجمل الكبير ٣٢٥،٣٢٦/١، وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٢٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

[٢] انظر الكتاب ٢٢٢/١ (هارون).

[٣] انظر : همع الهوامع ١٢٥/١؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

"غَيْبَة" على سبيل الاتساع، وأنيب عنه **المضاف إليه** ؛ اسم العين:"**الْقَارِظَيْنِ**" فعرضت له **اسمية الزمان** فانتصب انتصاب **ظرف الزمان** وأقيم مقامه .

وغير الغالب فيه- أيضا- أن يكون المضاف المحذوف؛ المنوب عنه **ظرف مكان**؛ نحو:" جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ" والأصل:" جَلَسْتُ مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ"؛ بإضافة **ظرف المكان**، وهو كلمة : "**مَكَان**" **إلى المصدر**: "**قُرْب**"، فحذف **ظرف المكان** المضاف - اتساعا- وأنيب عنه **المضاف إليه المصدر** ؛ فعرضت له **اسمية المكان** فانتصب انتصاب **ظرف المكان** وأقيم مقامه.[1]

ومن هذا النوع (أيّ) ؛ إذ إنها اسم مبهم منكور ملازم للإضافة ، وهى بعض ما تضاف إليه ، فإن أضيفت إلى **ظرف زمان** كانت **ظرف زمان** ؛ كـ :"أيَّ يَوْمٍ" و"أيَّ حِينٍ" و"أيَّ شَهْرٍ" ونحو ذلك ؛ وإن أضيفت إلى **ظرف مكان** كانت **ظرف مكان** ؛ كـ :"أيَّ مَكَانٍ" و"أيَّ جِهَةٍ" و"أيَّ نَاحِيةٍ" ؛ وما إلى ذلك [2].

****

*** النوع السابع: (ألفاظ مسموعة جرت مجرى ظرف الزمان – توسعا–) .**

يتمثل هذا النوع – كما ذكر – فى **ألفاظ سمعت عن العرب** ؛ توسعوا فيها فنصبوها على تضمن معنى "**فِى**" ، ومن ذلك قولهم :" أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟" فـ"**حَقًّا**" اسم منصوب – عند سيبويه والجمهور– على تقدير كونه **ظرف زمان** ، وهو متعلق بالاستقرار على أنه **خبر مقدم** ، و"**أَنَّكَ ذَاهِبٌ**" فى تأويل **مصدر** مرفوع على أنه **مبتدأ مؤخر**، والأصل :" أفى حق ذهابك" ، فحذفت "**فى**" وانتصب "**حَقًّا**" على **الظرفية المجازية** وإن كان – فى حقيقته- غير ظرف ، ولإجرائه مجرى الزمان وقع **خبرا** عن المصدر المؤول ؛ وهو "**ذِهَاب**" ، ولا يقع خبرا عن **الجثة**؛

---

[1] انظر الهمع ١/١٢٦،١٢٥؛ وشرح التصريح ١/٣٣٨

[2] انظر – فى ذلك – : شرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٣ ؛ والارتشاف ٢/٥٥٠ ؛ والمساعد ٣/١٤٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٨ والهمع ٢/٤٥٠؛ وغيرها .

فلا يقال :" أحقًا زيْدٌ؟".[1]

وذهب المبرد إلى أن "**حَقًا**" منتصب على أنه **مصدر** بدل من اللفظ بفعله، وأن ما بعده فى تأويل **مصدر** مرفوع على **الفاعلية** ، ذكره أبو حيان وضعفه ورجح مذهب سيبويه.[2]

ومثل "**حَقًا**" فيما ذكر ألفاظ أخرى سبق ذكرها ؛ منها "**الحَقَّ**" و"**غَيْرَ شَكٍّ**" و "**جَهْدَ رَأْيِى**" و"**ظَنًّا مِنِّى**" ، وكل هذه الألفاظ استعمالها **ظرف زمان** موقوف على السماع.[3]

******

هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن **أنواع الظرف** التى أقيمت مقام **ظرفى الزمان والمكان** ؛ وهى الأنواع من **الثالث** إلى **السابع** أطلق عليها بعض النحويين المحدثين مصطلح : "**النائب عن الظرف**" قال الشيخ يس: (.. **والظاهر أنه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أوالمكان** بالوضع ؛ **أو بغيره حقيقة أو حكما** ، **فإن أرباب هذه الفنون يتسامحون فى التعاريف** ، **فلا يرد عليه ما زاده فى الأوضح من قوله** :" **أو اسم عرضت دلالته** على **أحدهما ؛ أو جار مجراه** "؛ **أو يقال إنه تعريف بالأخص ؛ أو إن المقصود تعريف المفعول فيه أصالة ، وما زاده فى الأوضح من قبيل النائب**..)[4] ، وذلك ما صرح به الأشمونى [5] والخضرى[6].

******

---

[1] انظر: الكتاب ٣/١٣٤، ١٣٥؛ وشرح التصريح ١/٣٣٩.

[2] انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٢٦؛ وانظر شرح التصريح ١/٣٣٩.

[3] انظر الارتشاف ٢/٢٢٦.

[4]حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١/١٢٧.

[5] انظر شرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢/١٩٧،١٩٦.

[6] انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/٤٥٢.

*** نوع آخر من الظرف**

أطلق كثير من قدامى النحويين على **الجار والمجرور** مصطلح **الظرف**- مجازا-، ويبدو أن ذلك يرجع إلى كون كل من **الظرف** الإصطلاحى **والجار والمجرور** يعرفان بـ"**شبه الجملة**" ، وشبه الجملة لابد من **تعلقها** بالفعل ؛ أو بما يشبهه ؛ أو بما أُوِّلَ بما يشبهه ؛ أو بما يشير إلى معناه ؛ أو بمقدر[1]؛ - على ما سيأتى إن شاء الله- ، وذلك لأن اللفظ الدال على **الزمان** فى **ظرف الزمان** ؛ واللفظ الدال على **المكان** فى **ظرف المكان** ؛ كلا منهما لا يكمل وحده بدون متعلقه ، وكذلك حرف الجر الأصلى مع مجروره ؛ فإنه لا يكمل بدون **متعلقه** وذلك المتعلق هو ما يعرف بـ"**الاستقرار**" ، فلما كان الاستقرار يعرض **للجار والمجرور** كما يعرض **لظرفى الزمان والمكان** أطلق عليه مصطلح **الظرف** - مجازا- ؛ من باب **إطلاق الخاص على العام** .

هذا ومن ناحية أخرى فإن عددا من حروف الجر غير "**فى**" يؤدى معنى **الظرفية**؛ وإن كان المعنى الأصلى لكل منها غير ذلك ، فمن هذه الحروف "**الباء**" فى قوله-تعالى-:"**وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ**"[2] ؛ أى: فِي بَدْرٍ ، ومنها "**اللام**" فى قوله-تعالى-" **وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**"[3] ؛ أى: فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ومنها "**مِنْ**" فى قوله - تعالى"**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**"[4] ؛ أى: فى يوم الجمعة، ومنها "**إِلَى**" فى قوله- تعالى-:" **لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**"[5] ؛ أى: فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، ومنها "**عَلَى**" في قوله- تعالى-:"**وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**"[6] ؛ أى : **فِي مُلْكِ سُلَيْمَانَ**، فلما كانت هذه الحروف وغيرها

---

[1] انظر مغنى اللبيب ٤٣٣/١ (محمد محيى الدين عبد الحميد).

[2] سورة آل عمران : من الآية ١٢٣.

[3] سورة الأنبياء: من الآية ٤٧.

[4] سورة الجمعة : من الآية ٩.

[5] سورة الأنعام : من الآية ١٦.

[6] سورة البقرة: من الآية ١٠٢.

تؤدى **معنى الظرفية** فى بعض أحوالها أطلق على الجار والمجرور اسم **الظـرف** مجازا[١]، قال الكفوى :(.. **والجار والمجرور مطلقا يسمى ظرفا ؛ لأن كثيرا من المجرورات ظروف زمانية أو مكانية ، فأطلق اسم الأخص على الأعم ، وقيل : سمى بذلك لأن معنى الاستقرار يعرض له ، وكل ما يستقر فيــه غيــره فهــو ظرف**...)[٢] .

– والله أعلم –،

****

---

[١] انظر– فى ذلك– : الكتاب ١/٢٣٣ (هارون) ؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٤/١٠٥؛ ومغنى اللبيب ١/٢٠٦ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٦٠ ؛ وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/٢٢٩.

[٢] الكليات ؛ لأبى البقاء الكفوى، القسم الثانى، فصل الجيم: ص ١٥١، تحقيق الدكتور/ عدنان درويش محمد المصرى.

(الفصل الثانى)

أقسام الظـروف ؛ وخصائصها

قسم النحويون الظروف بأنواعها المذكورة فى الفصـل السـابق أقسـاما متنوعـة باعتبارات مختلفة ، وذلك على النحو التالى:

أولا : تقسيمها باعتبار حركات أواخرها وسكناتها بسبب تأثير العوامل .

الظروف بهذا الاعتبار قسمان:

(أحدهما) : ظروف معربة ، وذلك هو **الأصل** فيهـا ؛ إذ إن الظـروف أسـماء، **والأصل فى الأسماء الإعراب** ، ولهذا كان **المعرب من الظروف هو الكثير الغالب**، وإعرابها **النصب** بتقدير "فى" ؛ أو **الجر بـ"مِنْ"** ، فالنصب كمـا فـى قـول الله –تعالى–:" **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ**"[1] ؛ وقوله– تعالى–:" **يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْـدِيهِمْ وَمَـا خَلْفَهُمْ** "[2] ، والجر بـ"مِن" كما فى قوله– تعالى–:" **كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ**"[3] ؛ وقوله – تعالى–:" **فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ**"[4] .

و(**ثانيهما): ظروف مبنية** ، ويتمثل ذلك فى **أسماء محصورة** ، منها ما بنى علـى **السكون** نحو : "**إِذْ**" و "**إِذَا**" ، ومنها ما بنى على **الفتح** نحو : "**أَيْنَ** "، ومنها ما بنـى على **الكسر** نحو : "**أمسِ**" ، ومنها ما بنى على **الضم** نحو : "**حَيْثُ**".

والظروف المبنية بمختلف أنواعها تكون فى محل نصب على الظرفيـة ؛ أو فـى محل جر بـ "مِنْ" ، وقد يرد بعضها فى محل جر بـ "**إِلَى**" كـ "**مَتَى**" و "**أَيْنَ**" ، وقد ترد "**مَتَى**" فى محل جر بـ "**حَتَّى**" – أيضا–[5].

وللظروف المبنية أحكام وخصائص متعددة سنعرض لها بالتفصيل – إن شـاء الله تعالى– فى خلال الفصل التالى ؛ حيث خصص لدراستها.

---

[1] سورة الأنعام: من الآية ١٤١.

[2] سورة البقرة : من الآية ٢٥٥.

[3] سورة الرعد: من الآية ٣٠.

[4] سورة النور: من الآية ٤٣.

[5] انظر شرح الكافية؛ للرضى ١٨/٢.

ثانيا: تقسيم الظرف باعتبار الدلالة على مُعَيَّنٍ ؛ أو غير مُعَيَّنٍ .

ينقسم الظرف بهذا الاعتبار قسمين : (**ظرف مبهم**) و (**ظرف مختص**).

١- **الظرف المبهم.**

كل من ظرف الزمان وظرف المكان يرد مبهما.

* **فالمبهم من ظرف الزمان** هو ما يقع على قدر من الزمان غير معين؛ أى: ليس له ابتداء معين؛ ونهاية معروفة، بمعنى أنه لا يعتبر له حد يحصره [١].

وقيل: هو ما لا يصح وقوعه فى جواب "كَمْ" ولا فى جواب"مَتَى" [٢]، وذلك كـ"**مدة**" و "**حينًا**" و "**وَقْتًا**" و "**زَمَنًا**" و "**زَمَانًا**" و "**صَبَاحًا**" و "**غَدَاةً**" و "**أَمَدًا**" فى نحو: "سِرْتُ مُدَّةً – و– وَقْتًا – و– صَبَاحًا – و– غَدَاةً" و :"مُكِثَ عِنْدَ زَيْدٍ حِينًا – و– زَمَنًا – و– زَمَانًا – و– أَمَدًا – و– أَبَدًا"؛ ونحو ذلك ، ومنه " **ليلا**" فى قول الله – تعالى–: "**سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً**"[٣] .

وظرف الزمان المبهم يكون نكرة ؛ كما فى الأمثلة المذكورة ، ويكون معرفة ؛ كـ"**الزَّمَانِ**" و "**الْحِينِ**" و "**الْوَقْتِ**" و " **الْغَدَاةِ**" و "**الْعَشِيِّ** " ؛ و نحو ذلك[٤].

* **والمبهم من ظرف المكان** هو ما دل على مكان غير معين ؛ أى : لم تكن له أقطار تحصره ؛ ولا نهايات تحيط به ؛ إذ إنه ليس له صورة تدرك بالحس الظاهر؛ وليس له حدود مُصَوَّرَةٌ [٥] ، وقيل : هو ما افتقر إلى غيره فى بيان صورة مسماة[٦].

وظرف المكان المبهم ثلاثة أنواع – على الأرجح –:

---

[١] انظر : شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ٣٢٧/١؛ وشرح الكافية؛ للرضى ١٢/٢؛ وارتشاف الضرب ٢٢٦/٢؛ وشرح قطر الندى؛ للفاكهى ١٢٧/٢.

[٢] انظر المقرب ١٤٦/١؛ وشرح التصريح ٣٤١/١.

[٣] سورة الإسراء: من الآية الأولى.

[٤] انظر شرح الكافية؛ للرضى ١٢/٢.

[٥] انظر المقرب ١٤٦/١.

[٦] انظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٢، وشرح الألفية؛ لابن الناظم : ص٢٧٤.

(**أحدها)** : ما يكون مبهم المكان والمسافة معا ؛ ويتمثل في الجهات الست وما يشبهها في الإبهام والشياع ، فالجهات هي : "أَمَامَ" ومثلها "قُدَّامَ" ؛ و "وَرَاءَ" ومثلها "خَلْفَ" ؛ و "يَمِينَ" ؛ و "شِمَالَ" ومثلها "يَسَارَ" ؛ و "فَوْقَ" ومثلها "أَعْلَى" ؛ و"تَحْتَ" ومثلها "أَسْفَلَ"، ومن ذلك "فَوْقَ" و "تَحْتَ" في قول الله-تعالى-: " **ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ**"[١] ؛ "**فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا**"[٢] -في قراءة من فتح-ميم "مِنْ"[٣] -؛ وقوله-عز وجل- :" **وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ**"[٤] ، ومنه قول الشاعر:

[٢] **صَدَدْتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا**[٥].

وقول الآخر :

[٣] **لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالاً**[٦].

ومنه "ذَاتَ الْيَمِينِ" و "ذَاتَ الشِّمَالِ" في نحو قول الله -تعالى-:" **وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ** "[٧].

وإنما كانت أسماء الجهات ظروف مكان مبهمة غير معينة لأنها لم تلزم بقعة بعينها؛ بل تختلف باختلاف الكائن فيها، فهي أمور اعتبارية ؛ بمعنى أنها باعتبار الكائن في

---

[١] سورة النور: من الآية ٤٠.

[٢] سورة مريم: من الآية ٢٤.

[٣] هذه القراءة لغير نافع وحفص وحمزة والكسائي وأبي جعفر وروح وخلف؛ حيث قرؤوا بكسر الميم، وقرأ الباقون بفتحها . [انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر؛ للدمياطي البناء: ص٢٩٨، طبعة/عبد الحميد أحمد حنفي] .

[٤] سورة الكهف: من الآية ٧٩.

[٥] هذا بيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن كلثوم؛ في ديوانه: ص ٦٥، والكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥ (هارون) ؛ وشرح شواهد الإيضاح :ص ٢٧، والشاهد فيه نصب "اليمين" على الظرفية، وهو ظرف مكان مبهم.

[٦] هذا بيت من البحر المتقارب ؛ وهو لكعب بن زهير؛ في الأزهية : ص٦٢ ؛ وليس في ديوانه، وعزى لجنوب بنت عجلان في خزانة الأدب ٣٨٤/١٠؛ والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢، والشاهد فيه قوله: "وهبت شمالا " حيث نصب "شمالاً " على الظرفية ؛ إذ المقصود : هبوب الريح في الشمال، وهو ظرف مكان مبهم.

[٧] سورة الكهف: من الآية ١٧.

المكان ، فقد يكون **أَمَامُ** شخص ما **خَلْفًا** لغيره ، وكذا "**يَمِينُه**" و"**شِمَالُه**" و"**فَوْقَه**" و"**تَحْتُهُ**"، وقد يتحول هذا الشخص فينعكس الأمر؛ بأن يصير ما كان **خَلْفَهُ** فى جهة أخرى له ؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان، فهى جهات له فى موضع خاص، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها، يضاف إلى ذلك أن مقدار مسافة هذه الأسماء ليس له أَمَدٌ معلوم تنتهى عنده ، فـ"**خَلْفُ**" الكائن اسم لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا، و"**أَمَامُهُ**" اسم لما قدام وجهه إلى آخر الدنيا؛ أى: إلى ما لا نهاية له ولا غاية، وكذا "**فَوْقُهُ**" و"**تَحْتُهُ**" و"**يَمِينُهُ**" و"**شِمَالُهُ**"[١] .

ويشبه أسماء الجهات فى الإبهام والشياع كل من : "**حَيْثُ**" و"**عِنْدَ**" و"**لَدَىْ**" و"**وَسْط**" و"**بَيْن**" و"**إِزَاء**" و"**نَاحِيَة**" و" **حِذَاء**" و"**حِذَة**" ، ومنها "**أَرْضًا**" فى قول الله – تعالى-: "**أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا**"[٢] ؛ و"**مَكَانًا**" فى قول الله – عز وجل -:"**وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا**..."[٣]؛ و"**تِلْقَاءَ**" فى قوله- تعالى-:"**وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ**"[٤]؛ ومنها "**جَانِب**" و"**وَجْه**" و" **جِهَة**"، و["**كَنَف**- و- **ذَرَىْ**"] – كلاهما بمعنى : "**جَانِب**"-؛ و"**خَارِج**" و"**دَاخِل** " و"**جَوْف**"؛ خلافا للرضى حيث استثنى كل هذه الأسماء من ظرف المكان المبهم ، ونص على وجوب التصريح معها بحرف الجر"**فى**" ، فلا يقال – على حد قوله-: "زَيْدٌ جَانِبَ الْمَسْجِدِ – أو- كَنَفَهُ – أو- ذَرَاهُ – أو- وَجْهَهُ - أو- جِهَتَهُ"، بل يقال :" فِى جَانِبِهِ – أو- إِلَىْ جَانِبِهِ"؛ وكذا بقية الأسماء المذكورة؛ كما لا يقال – عنده -:"زَيْدٌ خَارِجَ الدَّارِ" ؛ بل يقال :"زَيْدٌ مِنْ خَارِجِ الدَّارِ"؛ ولا يقال : "زَيْدٌ دَاخِلَ الدَّارِ-أو- جَوْفَ الْبَيْتِ" ؛ بل يقال : " فِى دَاخِلِهَا" و: "فِى جَوْفِهِ"[٥].

(النوع الثانى) : ما يكون مبهم المكان ؛ معين المسافة، ويعنى به أسماء المقادير

---

[١] انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ٦٤٢،٦٤٣/١؛ واللباب للعكبرى ٢٧٢/١، وشرح التصريح ٣٤١/١.

[٢] سورة يوسف: من الآية ٩.

[٣] سورة الفرقان: من الآية ١٣.

[٤] سورة القصص: من الآية ٢٢.

[٥] انظر شرح الكافية؛ للرضى ١٢/٢ ، ١٣.

المكانية ؛ كـ"غُلْوَةَ" و"مِيلٍ" و"فَرْسَخٍ" و"بَرِيدٍ" و"قَصَبَةٍ" و"كِيلو مِتْرٍ"؛ ونحو ذلك ، فهذه الأسماء مبهمة حملا لها على أسماء الجهات، لمشابهتها لها في الانتقال ؛ إذ إن تعيين الفرسخ – مثلا – لا يختص موضعا دون موضع ؛ بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما ؛ واليمين شمالا [١].

هذا .. ومن جهة أخرى هي مجهولة الصفة ، إذ إنها ليست أشياء معينة في الواقع، وإنما يرجع تقديرها إلى السماع ، فـ"الْغُلْوَةُ" : مائةُ بَاعٍ و"الْمِيلُ": عشر غُلْوَاتٍ ؛ أي: " أَلْفُ بَاعٍ ، و"الْفَرْسَخُ": ثلاثة أَمْيَالٍ ، و"الْبَرِيدُ": أربعة فَرَاسِخَ[٢]، والْبَاعُ لا ينضبط إلا بتقريب ؛ لأنه يزيد وينقص، وفسر جماعة "الغُلْوَةَ" بمقدار رمية السهم[٣] ، فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود؛ وإنما تحديدها على جهة التقريب[٤]، ومن ثم تعد من قبيل ظرف المكان المبهم؛ وهو ظاهر كلام الفارسي[٥]، وإلى ذلك ذهب أبو بكر ابن السراج حيث نص على أن الإبهام ، في "الْفَرْسَخِ" و"الْمِيلِ" ونحوهما بعد موجود ؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل ، ومن ثم لا يعرف له موضع ثابت ولا حدود؛ وإن كان كل من هذه الأسماء يعرف مقداره ، فلما كان مجهول الموضع والحدود عد ظرفا مبهما[٦]. وذهب الشلوبين إلى أن هذه الأسماء من قبيل ظرف المكان المختص ؛ لا المبهم ؛ لأن هذه الأسماء المقدرات لها نهاية معروفه وحدود محصورة ؛ إذ "الْمِيلُ" مقدار معلوم من المسافة ؛ وكذا الباقي؛ في حين يراد بالمبهم ما لا نهاية له

---

[١] انظر المصدر السابق ٢/١٤.

[٢] انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/١١١، وحاشية الصبان ٢/١٩٠، وحاشية الخضري ١/٤٨٨.

[٣] انظر حاشية الصبان ٢/١٩٠.

[٤] انظر همع الهوامع ٢/١١١.

[٥] انظر الإيضاح العضدي؛ للفارسي ١/ (١٧٧- ١٧٩) ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، سنة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م .

[٦] انظر الأصول في النحو ١/١٩٩

ولا حدود محصورة[١] ، وإلى ذلك ذهب الرضى – أيضا – ؛ حيث أخرج هذه الأسماء من ظرف المكان المبهم ، واحتج بأن المكان فى نحو :"سِرْتُ فَرْسَخًا" لم يَصِرْ فرسخا بالنظر إلى ذاته ، بل بسبب القياس المساحى الذى هو خارج عن مسماه ، وكذا "الْغَلْوَةُ" و"الْمِيلُ" و"الْبَرِيدُ" ؛ ونحوها[٢] .

* **والحاصل** أنّ جعل أسماء المقادير من قبيل ظرف المكان المبهم أحد ثلاثة مذاهب للنحويين[٣]، وهو مذهب الجمهور؛ لأنها وإن كانت معلومة المسافة والمقدار لا تلزم بقعة بعينها ، فإبهامها من جهة كونها لا تختص بمكان معين[٤]، يضاف إلى ذلك ما ذكر منذ قليل.

والمذهب الثانى : أنها من قبيل ظرف المكان المختص ؛ لكون كل منها مقدارا معلوما من المسافة ، وهو مذهب الشلوبين والرضى .

والمذهب الثالث: أنها شبيهة بظرف المكان المبهم ؛ من حيث إنها ليست شيئا معينا فى الواقع ، فإن "الْمِيلَ"– مثلا – يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته ، وكذا الباقى، فهى مبهمة حكما، وهذا المذهب صححه أبو حيان الأندلسى[٥] .

(**النوع الثالث**) : ما صيغ من مصدر عامله المسلط عليه؛ أى : ما اتحدت مادته ومادة عامله ؛ كـ"مَذْهَبَ" و"مَقْعَدَ" و"مَرْمَىً" و"مَقَامَ" و"مُعْتَكَفَ" ؛ فى نحو : "ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ" و" قَعَدْتُ مَقْعَدَ عَمْرٍو" و"رَمَيْتُ مَرْمَىً بَكْرٍ" و" وَأَنَا قَائِمٌ مَقَامَكَ" و"سَرَّنِى اعْتِكَافُكَ مُعْتَكَفَ سَعْدٍ"؛ ونحو ذلك، وكون هذا النوع من قبيل ظرف المكان المبهم هو مذهب جماعة من النحويين؛ منهم أبو بكر ابن السراج[٦]، وهو

---

(١) انظر شرح المرادى على ألفية ابن مالك ، المسمى بـ "توضيح المسالك بشرح ألفية ابن مالك" ٩٣/٢، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة سنة ١٩٧٩م، وانظر الارتشاف ٢٥٠/٢، والهمع ١١١/٢.

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١٢/٢.

(٣) انظر حاشية الصبان ١٩٠/٢.

(٤) انظر حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٢٩/٢– انظر الشرح–.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٥٠/٢.

(٦) انظر الأصول فى النحو ١٩٩/١.

ظاهر قول ابن مالك فى الخلاصة" الألفية":

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا

نَحْوِ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ؛ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَـ"مَرْمَى" مِنْ :"رَمَى"

فى حين أن ظاهر كلامه فى شرح الكافية يفهم أن هذا النوع من أسماء المكان قسيم لظرف المكان المبهم؛ لا قسم منه، وذلك حيث قال:(.. **وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا** [١]**إلا ما كان مبهما ؛ أو مشتقا من اسم الحدث الذى اشتق منه عامله..)**[٢] .

ويمكن التقريب بين هذين القولين لابن مالك بأن يوجه النظم إلى أنه أراد بالمبهم الشبيه بالمبهم؛ إذ إن هذا النوع من الأسماء مبهم حكما؛ لأن نحو: " مَذْهَبَ زَيْدٍ" – مثلا– وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار؛ وتفاوته كبرا وصغرا؛ وعدم كونه محدودا فى الواقع [٣]، ومن ثم يصح الاعتباران، فيكون مبهما فى نحو:" ذَهَبْتُ مَذْهَباً" و" جَلَسْتُ مَجْلِسًا"، ويكون مختصا فى نحو : "ذَهَبْتُ مَذْهَبَ زَيْدٍ" و" جَلَسْتُ مَجْلِسَ بَكْرٍ "[٤].

وذهب بعض النحويين إلى أن أسماء هذا النوع من قبيل ظرف المكان المختص؛ لا المبهم[٥].

******

٢- <u>الظرف المختص</u>.

كل من ظرف الزمان وظرف المكان يرد مختصا.

* **فالمختص من ظرف الزمان** :هو ما دل على وقت مقدر معين محدود ؛ أى :

---

(١) كذا وردت فى المصدر المنقول منه، وهو خطأ ، والصواب: ظرف صناعى– بالرفع– .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٧٦/٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١٩١/٢؛ وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى للقطر ١٢٩/٢.

(٤) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ص٨٤، طبعة فيصل عيسى البابى الحلبى بالقاهرة.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢٣٧/٢؛ وشذور الذهب؛ لابن هشام الأنصارى: ص ٢٥٤، بتحقيق الفاخورى ، طبعة/دار الجيل، بيروت سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م؛ وانظر حاشية الصبان ١٩١/٢

ماله نهاية تحصره؛ ويسمى بـ"**المؤقت**"[١]، وهو إما أن يكون معلوما؛ وإما أن يكون غير معلوم، فالمعلوم هو المعرف بالعلمية؛ كـ"**رَمَضَانَ**" في نحو:"صُمْتُ رَمَضَانَ"، والمعرف بـ"**أَلْ**"؛ كـ"**الْيَوْمَ**" و"**الْعَامَ**" في نحو: "صُمْتُ الْيَوْمَ" و"حَجَجْتُ الْعَامَ"، والمعرف بالإضافة كـ "**زَمَنَ الشِّتَاءِ**"؛ ونحوه مما أضيف من الظروف المبهمة إلى ما يزيل إبهامه وشيوعه، كما في نحو:"جِئْتُ زَمَنَ الشِّتَاءِ" و:"سَافَرْتُ زَمَانَ الرَّبِيعِ" و:"رَجَعْتُ وَقْتَ الصَّيْفِ"، وغير المعلوم هو النكرة المعدودة؛ كـ"**يَوْماً**" و"**يَوْمَيْنِ**" و"**سَاعَةً**" و"**لَيْلَةً**" و"**أُسْبُوعًا**" و"**أُسْبُوعَيْنِ**" و"**شَهْراً**" و"**شَهْرَيْنِ**" و"**سَنَةً**" و"**سَنَتَيْنِ**" و"**عَامًا**" و"**حَوْلاً**"؛ في نحو:"سِرْتُ سَاعَةً - أو- يَوْماً - أو - يَوْمَيْنِ" و:"اعْتَكَفْتُ لَيلَةً -أو- أُسْبُوعًا -أو- أُسْبُوعَيْنِ-أو- شَهْرًا -أو- شَهْرَيْنِ" و"جَاهَدْتُ سَنَةً -أو- سَنَتَيْنِ -أو- سِنِينَ -أو- عَامًا -أو- حَوْلاً"[٢]، ومنه "لَيَالِيَ وأَيَّاماً" في قول الله- تعالى-:"**سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ**"[٣]، ومنه "غُدُوًّا وَعَشِيًّا" في قوله - تعالى-:"**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**"[٤]، و"بُكْرَةً وأَصِيلاً" في قوله - تعالى-: "**وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً**"[٥]؛ وهو - أيضا - النكرة الموصوفة؛ كـ "**زَمَنًا طَوِيلاً**" في نحو: "سَافَرْتُ زَمَناً طَوِيلاً"، وقد يكون نكرة معدودة موصوفة؛ كما في قول الله- تعالى-: "**وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ**"[٦].

هذا.. وينقسم ظرف الزمان المختص إلى "**معدود**" و"**غير معدود**"[٧]، فالمعدود كـ"**سَاعَة**" و"**يَوْم**" و"**شَهْر**" و"**سَنَة**" ونحوها مما ذكر؛ و"**الْمُحَرَّم**" وسائر أسماء الشهور؛ **والصَّيْف والْخَرِيف والشِّتَاء والرَّبِيع**.

---

[١] انظر الكافية؛ للرضى ١٢/٢.

[٢] انظر شرح الأشمونى فى حاشية الصبان ١٨٩/٢.

[٣] سورة سبأ: من الآية ١٨.

[٤] سورة غافر: من الآية ٤٦.

[٥] سورة الأحزاب: الآية ٤٢.

[٦] سورة البقرة: من الآية ٢٣٣.

[٧] انظر: الارتشاف ٢٢٦/٢؛ والهمع ١٠٣/٢.

وغير المعدود كـ" السَّبْت" و" الأَحَد" وغيرهما من أسماء أيام الأسبوع ؛ وما يعرف بـ"أَلْ"؛ كـ "الْيَوْم" و"اللَّيْلَة" ؛ وما يعرف بالإضافة كـ"يَوْم الْجَمَلِ" و"زَمَن الشِّتَاءِ" ؛ وما يخصص بها ؛ كـ"سَاعَة إِجَابَةٍ" و"وَقْت عِبَادَةٍ" ؛ أو يخصص بالصفة كما في نحو: " قَعَدْتُ عِنْدكَ يَوْمًا قَعَدَ عِنْدَكَ فِيه زَيْدٌ"، ومنه ما أضافت إليه العرب لفظ "شَهْرٍ" من أعلام الشهور؛ وهو :" رَمَضَانُ" و"رَبِيعُ الأَوَّلُ" و"رَبِيعُ الآخَرُ" خاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النحويين جعل المعدود قسيما للمختص ؛ لا قسما منه؛ إذ قسموا ظرف الزمان ثلاثة أقسام : **مبهم**- و- **مختص**-و- **معدود**، من هؤلاء أبو موسى الجزولي[١] ، وابن عصفور[٢] ؛ وابن هشام الأنصاري [٣]، وقد جزم المرادي بأن المعدود من قبيل المختص ؛ إذ قال : (.. **وأما المعدود من الزمان فهو من قبيل المختص ؛ خلافا لمن جعله قسما ثالثا..**)[٤] ، وذلك هو الصحيح ؛ لأنه اصْطُلِحَ على أن ظرف الزمان إن دل على قدر معين ولم يصلح جوابا لـ"مَتَىْ" ولا لـ"كَمْ" فمبهم ، وإلا فمختص ؛ معدودا كان أو غيره؛ إذ التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة والإضافة؛ وغيرهما .

ونقل صاحب التصريح عن الشاطبي أنه جعل ما صيغ من المصدر للزمان واتحدت مادته ومادة عامله من قبيل ظرف الزمان المختص، وذلك نحو :" قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ"؛ أي: زَمَانَ قُعُودِهِ[٥].

* **والمختص من ظرف المكان** هو ما له اسم من جهة نفسه ، وله أقطار تحصره ونهايات تحيط به[٦]؛ أي : ما كان له صورة وشكل يُدْرَكُ بالحس الظاهر؛ وحدود

---

[١] انظر المقدمة الجزولية في النحو :ص٨٦، شرح وتحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة؛ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

[٢] انظر شرح الجمل الكبير ٣٢٧/١؛ والمقرب ١٤٥/١، ١٤٦.

[٣] انظر أوضح المسالك ٢/ ١٣٧.

[٤] شرح الألفية؛ للمرادي ٩٢/٢.

[٥] انظر شرح التصريح ٣٤١/١.

[٦] انظر شرح الجمل الكبير ٣٢٧/١.

من جهاته محصورة ومضبوطة[١] .

وقيل: هو ما كان من الأماكن له بنية وهيئة يتميز بها من غيره[٢]، وهو كـ"الدَّارِ" و"الْبَيْتِ" و "الْقَصْرِ" و "الطَّرِيقِ" و "السُّوقِ" و "الْمَسْجِدِ" و" الْجَامِعِ" و"الْمَدِينَةِ" و"الْقَرْيَةِ" و"الْجَبَلِ" و"الْمَدْرَسَةِ"و"الْمَعْهَدِ"و" الْكُلِّيَّةِ" ، ومنه:" مَكَّةَ" و"الْمَدِينَةُ" و"الْقَاهِرَةُ" و"الْيَمَنُ" و"الْعِرَاقُ" و"الشَّامُ"؛ وغيرها من أسماء البلاد والدول ، ومنه : " الثَّوْبَادُ" و"الْبَانُ" و"الْعَلَمُ" ؛ ونحوها من أسماء الجبال ، وإنما كانت هذه الأسماء ونحوها ظروف مكان مختصة لأنها أمكنه خاصة؛ بمعنى أنه ليس كل مكان يسمى "دارًا؛ ولا "بيْتاً؛ ولا مَكَّةَ؛ ولا الشَّامَ؛ ولا الْيَمَنُ؛ ولا شيئا مما ذكر من أسماء المكان، وما كان على شاكلتها[٣] .

* * * * * * *

ثالثا : تقسيم الظروف باعتبار ملازمة الظرفية ، والتجرد عنها.

ينقسم كل من ظرف الزمان وظرف المكان – بهذا الاعتبار – قسمين: **(مُتَصَرِّفٌ) – و– (غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ).**

١– الظَّرْفُ الْمُتَصَرِّفُ.

ضابطه: هو ما يستعمل من أسماء الزمان؛ وأسماء المكان ظرفا تارة ؛ وغير ظرف تارة أخرى ؛ أى : ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها[٤]، ويسمى بـ"**المتمكن**"[٥].

---

[١] انظر حاشية الصبان ١٨٩/٢.

[٢] انظر التبصرة والتذكرة ، للصيمرى ٣٠٥/١، وتحقيق الدكتور/ فتحى أحمد مصطفى على الدين، طبعة دار الفكر بدمشق ، سنة ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م.

[٣] انظر شرح شذور الذهب: ص٢٥٤.

[٤] انظر أوضح المسالك ٢٣٨/٢.

[٥] انظر: المقتضب ٣٣٠/٤؛ والتبصرة والتذكرة ٣٠٦/١؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٤١/٢؛ وشرح اللمع؛ لابن برهان العكبرى ١٢١/١، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، طبعة المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

وإنما سمى بالمتصرف لأنه يتصرف بوُجُوه الإعراب ، فتدخل عليه العوامل فتنقله من إعراب إلى إعراب؛ بمعنى أنه بجانب استعماله ظرفا أو شبه ظرف ؛ أى: مجرورا بـ"مِنْ" فى محل نصب؛ يستعمل غير ظرف؛ بأن يرفع مبتدأ؛ أو خبرا؛ أو فاعلا؛ أو نائبا عن الفاعل؛ أو ينصب مفعولا به؛ أو يجر بالإضافة أو بحرف جر غير "مِنْ" - فى الاختيار[١]-، ولا يسمى - حينئذ- ظرفا، إذ إن تسميته بالظرف مقصور على كونه لا يستعمل إلا منصوبا بتقدير "فى"؛ أو مجرورا بـ"من" خاصة ؛ لأنها بالنسبة لحروف الجر أم الباب ؛ إذ إن لكل باب أمًّا تمتاز بخاصة دون أخواتها[٢]، لذلك كثرت زيادتها، ومن ثم لم يعتد بدخولها على الظرف غير المتصرف[٣]؛ أى: الذى لا يستعمل غير ظرف - على ما سيأتى -، وقيل : لأن "مِنْ" الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى "فى"؛ نحو : "جِئْتُ مِنْ قَبْلِكَ - وَ- مِنْ بَعْدِكَ"؛ وكما فى قول الله- تعالى-: "وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ"[٤]؛ قاله الرضى[٥].

فالمتصرف من الظروف كـ"يَوْم - و- لَيْلَة" من أسماء الزمان؛ و" يَمِين- و- شمال" من أسماء المكان ، فهذه الأسماء ونحوها يستعمل كل منها ظرفا؛ كما فى قول الله - تعالى-:" لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ"[٦] ونحو: " صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ واعْتَكَفَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ"، ونحو: " جَلَسْتُ يَمِينَ زَيْدٍ وشِمَالَ عَمْرٍو "، ويستعمل مجرد اسم للزمان؛ أو المكان، ولا يسمي - حينئذ - ظرفا ، وإنما يكون مرفوعا مبتدأ؛ وخبرا؛ كما فى نحو: "الْيَوْمُ يَوْمٌ مَشْهُودٌ" وَ"اللَّيْلَةُ لَيْلَةٌ مُبَارَكَةٌ" ؛ ونحو :"يَمِينُ الْجَبَلِ يَمِينٌ سَهْلٌ ؛ وَشِمَالُهُ شِمَالٌ صَعْبٌ"؛ أو فاعلا، كما فى نحو : "سَرَّنِى يَوْمُ الْخَمِيسِ"

---

[١] انظر: التبصرة والتذكرة ٣٠٦/١، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠١/٢، والهمع ١١٥/٢،١٠٣.

[٢] انظر شرح التصريح ٣٤٢/١.

[٣] انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٢/٢؛ والهمع ١٠٤/٢.

[٤] سورة فصلت : من الآية ٥.

[٥] انظر شرح الكافية ١٨/٢.

[٦] سورة يوسف: من الآية ٩٢.

و"أَسْعَدَتْنِى لَيْلَةُ الْقَدْرِ"؛ ونحو:" لَمْ تَعْلَمْ شِمَالِى مَا أَنْفَقَتْهُ يَمِينِى"، أو **نائبا عن الفاعل**؛ كما فى نحو :"فُضِّلَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ"؛ و" أُقِيمَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ"؛ ونحـو : "قُطِعَـتْ يَمِـينُ السَّارِقِ، ثُمَّ قُطِعَتْ شِمَالُهُ" ، أو يكون **منصوبا على أنه مفعول به** ؛ كما فـى قولـه – تعالى –:"**إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيـرًا**"[١]؛ ونحو : "تَحَرَّيْـتُ لَيْلَـةَ الْقَدْرِ"؛ ونحو:" فَضَّلْتُ يَمِينَ الْجَبَلِ وَفَضَّلَ زَيْدٌ شِمَالَهُ"، أو يكون **مجرورا بالإضافة**؛ كما فى قول الله– تعالى–:"**إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ**"[٢]؛ ونحو : "ثَوَابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مُضَـاعَفٌ" ، ونحـو :" جِهَـةُ الْيَمِـينِ أَقْـرَبُ مِـنْ جِهَـةِ الشِّـمَالِ"، أو **مجرورا بحرف غير"مِنْ"**؛ كما فى قول الله – تعالى–:"**رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ**"[٣]؛ وقوله– تعالى–: " **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ**"[٤].

هذا... وقد قسم بعض النحويين ظرف المكان المتصرف **ثلاثة أقسام**[٥]:

(**أحدها**) : ما هو كثير التصرف ؛ أى : ما كثر وقوعه ظرفا وغير ظرف ، وذلك كـ "مَكَانٍ" بمعنى : **مَوْضِعٍ** ؛ لا بمعنى : **بَدَلٍ وَعِـوَضٍ** ؛ و"**يَمِـينٍ**– و– **شِـمَالٍ**" – نكرتين أو معرفتين– ؛ و"**ذَاتِ الْيَمِينِ** – و– **ذَاتِ الشِّمَالِ**"[٦]، ومثلها من ظروف الزمان : " **يَوْمٌ**" و"**لَيْلَةٌ**" و" **نَهَارٌ**" و"**شَهْرٌ**" و" **عَامٌ**" و" **سَنَةٌ**" و" **حَوْلٌ**"؛ ونحو ذلك[٧].

فاستعمال "**مَكَانٍ**" – بالمعنى المذكور– ظرفا كما فى قـول الله – تعـالى– : "**فَـإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي**"[٨]، واستعماله غير ظرف كما فى نحو: "مَكَانُكَ حَسَـنٌ وَلاَئِقٌ بِكَ".

---

[١] سورة الإنسان : من الآية ١٠.

[٢] سورة هود: من الآية ٢٦.

[٣] سورة آل عمران: من الآية ٩.

[٤] سورة ق: من الآية ١٧.

[٥] انظر شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٢٩، ٢٣٠.

[٦] انظر المرجع السابق، والارتشاف ٢/٢٥٧، والهمع ٢/١١٥.

[٧] انظر: حاشية الصبان ٢/١٩٢، وحاشية الخضرى ١/٤٥١.

[٨] سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.

واستعمال "**يمين**"-و-"**شمال**"- النكرتين- ظرفين؛ كما في قول العرب:"منازلهم يمينا وشمالا"[١]، واستعمالهما غير ظرفين، كما في قول الله – تعالى-:"**جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ**"[٢]، واستعمال المعرفتين ظرفين مثل له في الفقرة السابقة، وكذلك استعمالهما غير ظرفين، ومن أمثلتها ظرفين نحو:" جلست يمين زيد وشمال بكر"؛ وغير ظرفين نحو قوله- تعالى:" **عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ**"[٣]؛ واستعمال" **ذات اليمين – و- ذات الشمال** " ظرفين كما في قوله - تعالى-:" **وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ**"[٤]، ووقوعهما غير ظرفين نحو: "دارك ذات اليمين؛ ودار أخيك ذات الشمال".

أما ما يكثر استعماله ظرفا وغير ظرف من ظروف الزمان كـ" **يوم**" و" **شهر**" و"**عام**" و" **سنة**" و"**حول**" و"**ليلة**" و" **ليل**" و" **نهار**" و" **دهر**" ونحوها؛ فهي مع تصرفها منصرفة، والظروف من حيث الانصراف وعدمه لها أقسام سنعرض لذكرها في تفصيل آت- إن شاء الله-.

(**القسم الثاني**): ما هو متوسط التصرف؛ بمعني أن كثرة استعماله مجردا من الظرفية دون كثيرة استعماله ظرفا ، فهو متوسط بين الكثرة والقلة[٥]، وذلك كـ " **أمام**" و" **قدام**" و" **وراء**" و"**خلف**" و"**أسفل**"و" **أعلى**" ؛ و" **بين**" بشرط أن تكون مجردة من التركيب ومن "**ما**" و"**الألف**".

فاستعمال "**أمام**" ونحوها مما ذكر من أسماء الجهات ظروفا؛ كما في قول الشاعر:

[٤] أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ ... كَوَالِيءُ تَزْوِي عَنْهُ مَا كَانَ يَحْذَرُ[٦]

---

[١] انظر الكتاب ٤٠٤/١ (هارون) ؛ والمقتصد في شرح إيضاح الفارسي ٦٥٣/١.

[٢] سورة سبأ: من الآية ١٥.

[٣] سورة المعارج: الآية ٣٧.

[٤] سورة الكهف: من الآية ١٨.

[٥] انظر شرح التسهيل، لابن مالك ٢٣٠/٢.

[٦] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة :ص٦٨٣، والدرر ٤٤٨/١، والهمع ١٤٤/٢والشاهد فيه نصب "أمام" و "خلف" على الظرفية.

وكما في قول الله- تعالي-: " **قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا** "(١)؛ وقوله – تعالى-: " **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**"(٢)، وكما في نحو:" كن قدام الركب" و" اجلس أعلا الدار ".

واستعمالها غير ظروف؛ كما في قول الشاعر:

[٥] فَغَدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ تَحسُبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا(٣)

فـ "**خلف**" مرفوع لأنه بدل من المبتدأ "**كلا**" و"**أمام**" مرفوع ؛ لأنه معطوف على "**خلف**"، فهما- هاهنا- ليسا بظرفين؛ بل مجرد اسمين للمكان ، ونص الفارسى على أن استعمالهما ظرفين أحسن من استعمالهما اسمين(٤)، وهو ما ذهب إليه سيبويه - فيما ذكر- من أسماء الجهات(٥)، واستعمال " **وراء**" و"**قدام**" و"**أعلى**" و"**أسفل**" غير ظروف ؛ كما في نحو :" وراؤك أوسع لك" و" قدام المسجد ميدان فسيح" و" الدار أعلاها ضيق وأسفلها واسع ، و قرىء :" **والركب أسفل منكم**"(٦) برفع "**أسفل**"(٧) .

وأما "**بين**"- المجردة من التركيب، ومن "**الألف**" و"**ما**"- فإنها في الأصل ظرف مكان بمعنى: "**وسط**"- بسكون السين -، وذلك يقتضى أن تكون مضافة إلى متعدد؛ إذ أنها من الأسماء الملازمة للإضافة، وذلك لأنها - حينئذ- توجب الاشتراك ؛ وهو لا يكون إلا من اثنين فصاعدا ؛ نحو: " المال بين الزيدين" و"الدار بين القوم"(٨)، فهي بذلك تتخلل بين شيئين - كما مثل-؛ أو بين ما هو في تقدير شيئين ؛ كما في

---

(١) سورة الحديد: من الآية ١٣.

(٢) سورة الأنفال : من الآية ٤٢.

(٣) هذا بيت من البحر الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه: ص٣١١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢؛ والمقتضب ٣٤١/٤، والشاهد فيه استعمال "أمام" و "خلف" مجردين من الظرفية.

(٤) انظر المقتصد ؛ للجرجانى ٦٥٢/١، ٦٥٣.

(٥) انظر الكتاب ٤١١/١ (هارون).

(٦) سورة الأنفال: من الآية ٤٢.

(٧) هذه القراءة لزيد بن على. (انظر البحر المحيط ٥٠٠/٤، والدر المصون ٤٢٣/٣).

(٨) انظر شرح المفصل؛ لابن يعيش ١٢٨/٢، والهمع ١٤٨/٢.

قوله- تعالى-:" **لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك** "(١)، والتقدير: "بين الفارض والبكر" ؛ أو تتخلل بين أشياء، كما فى مثال :"الدار بين القوم" (٢)، وكما في قوله - تعالى-: "**وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**" (٣)، وهى في جميع هذه الأحوال مضافة إلى متعدد ، فإن أضيفت إلى مفرد تكررت معطوفة بالواو(٤) ، كما في نحو قوله - تعالى-: "**قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ** " (٥)، وقيل : يكتفى - حينئذ - بالعطف عليه بالواو ؛ لأنها المطلق الجمع ؛ فلا توجب ترتيبا ولا فصلا بين المتعاطفين فيقال: "المال بين زيد وعمرو "؛ ولا يقال "المال بين زيد فعمرو"، فإن ذلك لم يحسن؛ لأن" **الفاء**" توجب الترتيب ؛ وفصل الثاني عن الأول(٦).

هذا .. ولكون "**بين**" من الأسماء الملازمة للإضافة فإنها قد ترد **ظرف زمان** ، فكما أنها تكون ظرف مكان في حالة إضافتها إلى الأمكنة نحو: "بين الجبل طرق"؛ أو إلى ذوات، أى: جثث - على حد تعبير النحويين-؛ نحو: "الدار بين زيد وسعيد"؛ فإنها تكون ظرف زمان إن أضيفت إلى الأزمنة نحو: "سافر بكر بين يومى الخميس والأحد"؛ أو أضيفت إلى الأحداث(٧) كما في نحو: قول النبى- صلى الله عليه وسلم- في حديث ساعة الجمعة : "**وهى ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة**"(٨).

هذا إذا كانت "**بين**" مجردة من التركيب؛ ولم تلحقها" **الألف**" أو" **ما**"، فإذا ركبت كتركيب "**خمسة عشر**" وجب فيها البناء على فتح الجزأين ، وتلزم - حينئذ - الظرفية ؛ فلا تعد من الظروف المتصرفة ، وذلك كما في قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٦٨.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٣٦.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٤٠.

(٤) انظر همع الهوامع ٢/١٤٨.

(٥) سورة الكهف: من الآية ٧٨.

(٦) انظر شرح المفصل؛ لابن يعيش ٢/١٢٨.

(٧) انظر شرح الكافية؛ للرضى ٣/٢٨٢.

(٨) انظر الحديث فى صحيح مسلم ؛ بشرح النووى ١٥/ ٥٠٣، طبعة/ الشعب.

[٦] نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وبَعْضُ   الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا[1].

والأصل فيه :"بَيْنَ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ"، فأزيلت الإضافة ، وحذف حرف العطف، وركب الطرفان تركيب " خَمْسَةَ عَشَرَ" فبنى على فتح الجزأين[2].

* وإذا لحقتها "الألف" أو"مَا" فقيل : "بَيْنَا"- و- "بَيْنَمَا" لزمت كل منهما الظرفية الزمانية ، وتعينت إضافتهما إلى جملة اسمية كثيرا ؛ وإلى جملة فعلية قليلا، ولم يكونا – حينئذ– ظرفى مكان ؛ لأنه لا يضاف إلى الجمل من ظروف المكان إلا "حَيْثُ"[3].

فإضافتهما إلى جملة اسمية كما في قول الشاعر

[٧] فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا   مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِى[4]

وقول الآخر :

[٨] فَاسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[5]

وإضافتهما إلى جملة فعلية كما فى قول الشاعر :

[٩] فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا   إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ[6]

ويقال:" بَيْنَمَا أَنْصَفْتَنِي ظَلَمْتَنِي "، وقد منع بعض النحويين إضافتها إلى جملة فعلية، وتأول البيت المذكور؛ ونحوه على إضمار مبتدأ ، والتقدير: "بَيْنَا نَحْنُ نَسُوسُ"

---

(١) هذا بيت من مجزوء البحر الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص؛ فى ديوانه: ص١٤١، والخزانة ٢١٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٩/١، والشاهد فيه قوله: "بين بين" حيث بنى الظرفين المركبين على فتح الجزأين.

(٢) انظر همع الهوامع ١٥١/٢.

(٣) انظر شرح الكافية؛ للرضى ٢٨٢/٣.

(٤) هذا بيت من البحر الوافر، وهو لنصيب؛ فى ديوانه: ص١٠٤، ولرجل من قيس عيلان فى الكتاب ١٧١/١ (هارون)، والشاهد فيه إضافة ظرف الزمان "بينا" إلى جملة اسمية.

(٥) هذا بيت من البحر البسيط، وهو لحريث بن جبلة؛ أو لعثير بن لبيد؛ فى الدرر ٤٣٩/١، ٤٥٢، والشاهد فيه إضافة "بينما" إلى جملة اسمية.

(٦) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لحرقه بنت النعمان فى الجنى الدانى: ص٣٧٦، والخزانة ٥٩/٧، والشاهد فيه إضافة "بينا" إلى جملى فعلية.

و"بَيْنَمَا أَنْتَ أَنْصَفْتَنِي". (١)

وقد تضاف "بينا" دون "بينما" إلى مفرد بشرط أن يكون مصدرا ، وذلك كما في قول الشاعر:

[١٠] بَيْنَا تَعَنُّقِه الْكُمَاةَ وروْغِهْ يوْمًا أُتِيحَ لَهُ جريءٌ سَلْفَعُ (٢)

فـ"بَيْنَا" ظرف زمان مضاف إلى المصدر "تَعَنُّق"؛ والتقدير – على الأرجح –: "بَيْنَا أَوْقَاتِ تَعَنُّقِهِ "؛ لكون "بَيْنَا" ظرف زمان.

والأعرف: "تَعَنُّقُهُ" بالرفع ؛ على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير :"بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الْكُمَاةَ وَرَوْغُهُ حَاصِلَانِ"(٣).

* فاستعمال "بَيْنَ" ظرفا كما فى الأمثلة المذكورة ؛ وكما في قول الله – تعالى–: "وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ "(٤) ، واستعمالها مجردة من الظرفية كما فى نحو: "هُوَ بَعِيدُ بَيْنِ الْمَنْكِبَيْنِ؛ نَقِيُّ بَيْنِ الْحَاجِبَيْنِ" ؛ حيث جُرَّتْ "بَيْنَ" بالإضافة ، وكما فى قوله – تعالى–: مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ"(٥)؛ فى قراءة من جر "بَيْنَ" بالإضافة(٦)، ومنه قراءة رفع "بَيْنَ" فى قوله– تعالى:" لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ"(٧)، حيث قرئ برفعها على أنها فاعل(٨)، والتقدير :"لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلُكُمْ"(٩)، إذ إن "بَيْنَ" – فى الأصل – مصدر: "بَانَ

---

(١) انظر الهمع ١٤٩/٢.

(٢) هذا بيت من البحر الكامل، وهو لأبى ذؤيب فى الخزانة ٢٥٨/٥، والدرر ٤٥٤/١، والشاهد فيه إضافة "بينا" إلى المصدر.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٨٤/٣، ٢٨٥؛ والارتشاف ٢٣٧/٢؛ والدرر اللوامع ٤٥٣/١.

(٤) سورة المائدة: من الآية ٤٩.

(٥) سورة العنكبوت: من الآية ٢٥.

(٦) هذه القراءة لحمزة وحفص عن عاصم. (انظر: الإتحاف: ص٣٤٥؛ والكشف ١٧٨/٢؛ والنشر ٣٤٣/٢).

(٧) سورة الأنعام: من الآية ٩٤.

(٨) قرأ أبو جعفر ونافع وحفص عن عاصم؛ والكسائى بنصب "بين" ، وقرأ الباقون برفعها. (انظر: الكشف ٤٤٠/١، ٤٤١؛ والنشر ٢٦٠/٢؛ والدر المصون ١٢٦/٣).

(٩) انظر الدر المصون ١٢٩/٣.

يَبِينُ بَيْنًا" بمعنى : اْلبُعْدِ والْفُرْقَةِ؛ وبمعنى : اْلوَصْلِ – أيضا –، فهو من الأضداد ؛ أى: مشترك اشتراكا لفظيا ، يستعمل للوصل والفراق[1]، أما في قراءة نصب **"بَيْنَ"** فعلى أنها ظرف مكان والتقدير :" **لَقَدْ تَقَطَّعَ الاتِّصَالُ بَيْنَكُمْ"** ؛ أو: **"لَقَدْ تَقَطَّعَ وَصْلٌ بَيْنَكُمْ"**[2].

* والحاصل أن **"بَيْنَ"** إذا ألحقت بها **"الألف"** أو **"ما"** فقيل : **"بَيْنَا"** – أو – **"بَيْنَمَا "** تغير حكمها، **إذ إن التغيير يزيل الأشياء عن أصولها ؛ ويحيلها عن أوضاعها ورسومها**[3]، وذلك على النحو التالي:

أ- كل من **"بَيْنَا"** – و– **"بَيْنَمَا"** ظرف زمان ليس غير؛ على حين تستعمل **"بَيْنَ"** ظرف زمان إن أضيفت إلى الأزمنة ؛ أو الأحداث ، أما إذا أضيفت إلى الأمكنة؛ أو الذوات؛ أى: الجثث فهى ظرف مكان ، وذلك هو الكثير فيها .

ب- اختصت كل منهما بالإضافة إلى الجمل ؛ اسمية كانت أو فعلية ، وقد تضاف **"بينا"** إلى المصدر ، لما فى المصدر من معنى الفعل .

أما **"بين"** فليست مختصة بالإضافة إلى الجمل ، إذ إنها تضاف إلى متعدد ؛ اثنين فصاعدًا ؛ أو إلى مفرد فتكرر – حينئذ – معطوفة بالواو.

هذا .. والجمل التى أضيفت إليها **"بَيْنَا"** و**"بَيْنَمَا"** فى محل جر عند جمهور النحويين[4]؛ إذ إنهما مضافان إلى هذه الجمل نفسها دون حذف ، وقيل: إن إضافة **"بَيْنَا"** و**"بَيْنَمَا"** – فى الحقيقة – إلى زمان مضاف إلى الجملة بعدهما، فإضافتهما إلى الجملة على تقدير حذف زمان لفظه **"أَوْقَات"** مضاف إلى هذه الجملة، وذلك لأنهما ظرفا زمان ، ففى نحو:"بَيْنَا – أو – بَيْنَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرٌو" ؛ والتقدير: "بَيْنَا – أو– بَيْنَمَا أَوْقَاتِ زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرٌو" ، فكل منهما مضاف تقديرا

---

(١) انظر المرجع السابق؛ واللسان ١/٤٠٣.

(٢) انظر الدر المصون ٣/١٢٦، ١٢٧.

(٣) انظر درة الغواص؛ للحريرى: ص٦٥، مكتبة المثنى ببغداد .

(٤) انظر الهمع ٢/١٤٩.

إلى زمان محذوف ؛ وظاهرا إلى الجملة ، قاله الرضى[١] وهو مذهب الفارسى وابن جنى[٢]، واختاره ابن الباذش [٣].

وقيل : إن **"الألف"** فى" **بَيْنَا**" – و– **"مَا"** فى **"بَيْنَمَا"** كافتـــان ، والجملـــة بعـــدهما لا موضع لها من الإعراب[٤].

ج– تحتاج كل من **"بَيْنَا"** –و– " **بَيْنَمَا**"– دون" **بَيْنَ**"– إلى جواب يتم به المعنى[٥]، وهذا الجواب يجوز– فيه– ذكر **"إِذْ"** و**"إِذَا"** اللتين للمفاجأة ، والأغلب مجىء **"إِذْ"** فى جواب **"بَيْنَمَا"** ؛ ومجىء **"إِذَا"** فى جواب **"بَيْنَا"**[٦]، ويجوز تركهما ، وهو الأقيس عند ابن مالك [٧]؛ والأفصح عند الأصـــمعى، وذلـــك لكثـــرة مجـــىء جـــواب **"بَيْنَـــا"** و**"بَيْنَمَا"**بدونهما[٨]، ومنه قول الشاعر:

[٧] فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعِى[٩]

وقول الآخر :

[١١] بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْبَلَاكِثِ فَالْقَـــــا ع سِرَاعًا وَالْعِيسُ تَهْوِى هُوِيًّا
خَطَرَتْ خَطْرَةٌ عَلَى القَلْبِ مِنْ ذِكْـــ ـــرَاكِ وَهْنًا فَمَا اسْتَطَعْتُ مُضِيًّا[١٠]

---

[١] انظر : شرح الكافية؛ للرضى ٣/٢٨٢.

[٢] انظر:الخصائص٣/١٢٢،تحقيق/ محمد على النجار،وانظر الارتشاف٢/٢٣٦،والهمع٢/١٤٩

[٣] انظر الهمع ٢/١٤٩ .

[٤] انظر: شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ٢/٤٠٥؛ والمساعد ١/٥٠٤؛ والارتشاف ٢/٢٣٦، والهمع ٢/١٥٠.

[٥] انظر اللسان ١/٤٠٥.

[٦] انظر شرح الكافية؛ للرضى ٣/٢٨١.

[٧] انظر شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٤٠٩.

[٨] انظر: شرح التهسيل ؛ لابن مالك ٢/٤٠٩ ، وشرح الكافية ٣/٢٨١.

[٩] مضى تخريج هذا البيت.

[١٠] هذان بيتان من البحر الخفيف، وهو لكثير عزة فى ملحق ديوانه : ص٥٣٨، ولأبى بكر بـــن عبد الرحمن بن مخزمة فى الشعر والشعراء ٢/٥٦٨، والشاهد فيه عدم ذكر "إذ" أو "إذا" فـــى جواب "بينما".

ووقوع "إذْ" فى جوابهما ؛ كما فى قول الراجز:

[١٢] بَيْنَا الْفَتَى يَخْبِطُ فِى غَيْسَاتِهِ إِذِ انْتَمَى الدَّهْرُ إِلَى عِفْرَاتِهِ[١]

وقول الشاعر:

[١٣] بَيْنَمَا هُنَّ بِالأَرَاكِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[٢].

ومنه قول عمر - رضى الله عنه - فى الحديث: "**بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ**..."[٣].

ووقوع "إِذَا" فى جواب كل منهما ؛ كما فى قول الشاعر :

[٩] فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

وقول الآخر:

[١٤] بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِى فُنُونِ الأَمَانِي إِذَا زَائِرُ الْمَنُونِ مُوَافِى[٤]

د- تلزم "**بَيْنَا**" و "**بَيْنَمَا**" صدر الكلام ، إذ تقع كل منهما فى الابتداء، تليها الجملة المضافة إليها ؛ فجملة الجواب.

أما "**بَيْنَ**" فقد علمنا أنها تتخلل بين شيئين؛ أو أشياء؛ أو ما فى تقدير ذلك.

وإنما وجب وقوع من "**بَيْنَا**" و "**بَيْنَمَا**" فى ابتداء الكلام لأن لزوم مضمون جملة جوابهما لمضمون الجملة التى يضاف إليها كل منهما كلزوم مضمون جملة الجزاء لمضمون جملة الشرط، فاقتضى ذلك أن يكون ترتيبهما مع جملتيهما كترتيب أدوات الشرط مع جملتى الشرط والجزاء [٥]، ولما كانت أدوات الشرط لها صدر الكلام

---

(١) هذا الرجز لحميد الأرقط فى لسان العرب ٤٠٥/١، والشاهد فيه ذكر "إذ" فى جواب "بينا".

(٢) هذا بيت من البحر الخفيف، وهو لجميل بثينة فى ديوانه: ص ١٨٨، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣، والشاهد فيه ذكر "إذ" فى جواب "بينما".

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ١٣٣/٢ ، والرواية فى اللسان ٤٠٥/١: "بينا نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ جاءه رجل" .

(٤) هذا بيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢١٥/٢، والجنى الدانى: ص٣٧٦، والرواية فيه: "رائد المنون" ؛ و "فإذا" باقتران "إذا" بالفاء ، وفى المساعد ٥١١/١ روى -أيضا- : "رائد المنون"، والشاهد فيه وقوع "إذا" فى جواب "بينما".

(٥) انظر شرح الكافية؛ للرضى ٢٨٣/٣.

تعين كون "بَيْنَا" و "بَيْنَمَا" تلزمان الصدرية، ومن ثم نص ابن عصفور على أنهما جعلا من حروف الابتداء ، وتسميتهما بالحروف على سبيل المجاز لشبههما بالحرف فى وقوع المبتدإ والخبر بعده ؛ ولزوم الصدرية (١)

*** وتجدر الإشارة – هاهنا – إلى أن هذه القاعدة يغفل عنها كثير من المثقفين ، حيث درجوا على ذكر "بَيْنَا" و "بَيْنَمَا" فى وسط الكلام ؛ لا فى صدره، وأكثر ما يكون ذلك فى استعمالهم "بَيْنَمَا"، إذ يقال – مثلا-:" ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مَبْنِيٌّ بَيْنَمَا ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ".**

والواقع أن ذلك خطأ مشهور لا يسلم منه مثقفون كثيرون ؛ حتى الخاصة ، والصواب أن يقال :" بَيْنَمَا ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مَبْنِيٌّ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ ".

أو يُعَبَّرَ بـ"عَلَى حِينِ" أو "فِى حِينِ" بدلا من "بَيْنَمَا" فيقال :" ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الأَمْرِ مَبْنِيٌّ عَلَى حِينِ؛ أو – فِى حِينِ – ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُعْرَبٌ "، ويستغنى – أيضا – بـ"عَلَى حِينِ" أو "فِى حِينِ" عن " بَيْنَا" ، بذلك يستقيم نظم المثال المذكور ؛ وما كان على شاكلته.

(القسم الثالث) : ما هو نادر التصرف؛ أى : ما يندر تجرده من الظرفية ، وذلك كـ "**فَوْقِ**" و"**تَحْتِ**"- عند بعضهم-؛ و"**وَسْطِ**" بمعنى "**بَيْنِ**"؛ أى : ساكن السين؛ و"**حَيْثُ**" و"**دُونَ**"؛ لا بمعنى : رَدِىء.

* أما "**فَوْقَ**" و"**تَحْتَ**" فقد ذهب أكثر النحويين إلى أنهما من الظروف العادمة التصرف ، منهم الأخفش (٢)، فقد نص على أن العرب تقول :" فَوْقَكَ رَأْسُكَ؛ وَتَحْتَكَ رِجْلاَكَ"، فينصبون "**الْفَوْقَ**" و"**التَحْتَ**"؛ لأنهم لم يستعملوهما إلا منصوبين على الظرفية ؛ أو ظرفين مجرورين بـ" **مِنْ**" كما فى قوله- تعالى-:" **فَخَرَّ عَلَيْهِمُ**

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير ٤٠٣/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٣٤/٢؛ والمساعد ٥٢٧/١؛ والارتشاف ٢٦٣/٢، والهمع ١٤٦/٢.

السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ"[(١)] ؛ وكما في قوله- تعالى-: " **لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ مَبْنِيَّةٌ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**"[(٢)]، أما كونهما ظرفين من الظروف النادرة التصرف فهو مذهب بعض النحويين، حيث قضوا بجواز رفعهما فيما أُخْبِرَ به عن الرأس والرجل؛ إذ يقال :" فَوْقُكَ رَأْسُكَ ؛ وتَحْتُكَ رِجْلاكَ" ، فإن كان الإخبار عما فوق الرأس وما تحت الرجل وجب نصبهما على الظرفية ولا يتصرف فيهما ، فيقال : "فَوْقَكَ قَلَنْسُوَتُكَ " و"تَحْتَكَ نَعْلاكَ"[(٣)].

والتصرف النادر فيهما يكون بالرفع كما ذكر ؛ ويكون بالجر بـ"**على**" وبـ "**الباء**"

فقد ورد جر"**فَوْق**" بعَلَى في قول الشاعر :

[١٥] فَأَقْسَمَ بِاللهِ الَّذِى اهْتَزَّ عَرْشُهُ عَلَى فَوْقِ سَبْعٍ لاَ أُعَلِّمُهُ بُطْلاً[(٤)]

وورد جرها بالباء في قول الشاعر:

[١٦] كَلَّفُونِى الَّذِى أُطِيقُ فَإِنِّى لَسْتُ رَهْنًا بِفَوْقِ مِا أَسْتَطِيعُ[(٥)]

وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين كون "**فَوْق**" ظرفا غير متصرف؛ أى : من الظروف العادمة التصرف إذا أريد به علو المرتبة فى صفة من الصفات ؛ كما فى نحو: "زَيْدٌ فَوْقَ بَكْرٍ فِى الْحَسَبِ وَالنَّسَبِ" وسيأتى تفصيل فى ذلك – إن شاء الله–.

* أما "**وَسْطَ** "– ساكن السين– فهو ظرف غير متصرف ، وتصرفه نادر عند بعض النحويين[(٦)]، وقد نص ابن مالك على أن تصرفه قليل لا يكاد يعرف[(٧)]،

---

(١) سورة النحل: من الآية ٢٦.

(٢) سورة الزمر: من الآية ٢٠.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢٦٣/٢؛ وحاشية الصبان ١٩٢/٢.

(٤) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لأبى صخر الهذلى؛ فى شرح أشعار الهذليين ٩٥٩/٣، والدرر اللوامع ٤٥١/١، والشاهد فيه قوله: "على فوق"؛ حيث خرجت "فوق" عن الظرفية بوقوعها اسما مجرورا بـ "على" ، وذلك نادر، وقيل: شاذ.

(٥) هذا بيت من البحر الخفيف، ولم أعثر له على نسبه، والشاهد فيه- أيضا- خروج "فوق" عن الظرفية نادراً؛ وقيل: شذوذا، وذلك بورودها مجرورة بـ"الباء".

(٦) انظر شرح الكافية ؛ للرضى ٢٢/٢.

(٧) انظر شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٣٣/٢.

فالكثير فيه أن يكون ظرفا ؛ نحو :" زَيْدٌ وَسْطَ الدَّارِ "؛ و:" جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ"، وندر تجرده من الظرفية ، فقد ورد مرفوعا فى قول الشاعر :

[١٧] وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمِجْـ ـدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ[١]

فـ "وَسْطُهُ" اسم مكان مرفوع على أنه مبتدأ ؛ وليس بظرف ، وخبره "كَـالْيَرَاعِ" وروى بالنصب على الظرفية؛ خبرا مقدما ، و"الكاف" اسم بمعنى :" مِثْل" ؛ مبنى فى موضع رفع ؛ مبتدأ مؤخرا[٢].

وورد مرفوعا – أيضا – فى قول الشاعر :

[١٨] أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَايَةُ وَرْسٍ وَسْطُهَا قَدْ تَفَلَّقَا[٣]

فـ" وَسْطُهَا" اسم مكان وليس بظرف ؛ مرفوع على أنه مبتدأ ؛ خبره "قَدْ تَفَلَّقَ" .

وذهب ابن عصفور إلى أن "وَسْطَ" من الظروف العادمة التصرف[٤] ، ومن ثم يُعَدُّ التصرف فيه- كما فى هذين البيتين ونحوهما- ضرورة - عنده - ، وهو قليل عند ابن مالك ، وقيل : شـــاذ[٥].

* والحاصل أن "وَسْط" – ساكن السين– ظرف مكان غير متصرف، وتصرفه نادر عند بعض النحويين ، ويكون فى كل موضع صلح فيه لفظ "بَيْنَ" ؛ نحو: "جَلَسْـتُ وَسْطَ الْقَوْمِ" ؛ أى: بَيْنَهُمْ، فإن لم يصلح فيه ذلك تحركت سين "وَسَط" بالفتح ولم يكن -حينئذ- ظرفا[٦]، وذلك نحو:"ضَرَبْتُ وَسَطَ زَيْدٍ" ؛ أى : مُنْتَصَفَهُ، وكما فى قول الله

---

(١) هذا بيت من البحر الخفيف، وهو لعدى بن زيد؛ فى ديوانه :ص٨٥، والمساعد ٥٢٦/١، والدرر ٤٣٠/١، والشاهد فيه التصرف فى "وسط" بخروجه عن الظرفية إلى الرفع على الإبتداء، وذلك نادر، وقيل: ضرورة، وقيل : شاذ.

(٢) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك٢٣٣/٢ .

(٣) هذا بيت من البحر الطويل؛ وهو للفرزدق ؛ فى ديوانه: ص٥٩٦؛ وفى الخزانة ٩٢،٩٣/٣، والدرر ٤٣٠/١، والخصائص ٣٦٩/٢، والشاهد فيه كسابقه ، حيث خرجت "وسط" عن الظرفية إلى الرفع مبتدأ، وهو نادر ؛ أو ضرورة؛ أو شاذ.

(٤) انظر المقرب ١٥١/١.

(٥) انظر همع الهوامع ٢/ ١١٦.

(٦) انظر الدر المصون ٣٩٣/١.

- تعالى-: "وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَةً وَسَطًا" (١)؛ أي : خِيَارًا؛ أوعُدُولاً، وهو- فى الأصل - اسم لما بين الطرفين؛ أو لما يستوى نسبة الجوانب إليه؛ كالمركز ، ثم استعير للخصال المحمودة فى البشر ؛ لكونها أوساطا للخصال الذميمة المكتنفة بها من طرفى الإفراط والتفريط ، كالجود بين الإسراف والبخل، والشجاعة بين الجبن والتهور ، ومن ثم يطلق على خيار الشىء (٢)؛ قال الراجز :

[١٩] وكُنْ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا وَسَطَا(٣)

هذا... وإن جر "وَسْط" بـ "فِى" تحركت سينه بالفتح ولم يكن ظرفا ، ذلك نحو: "قُمْتُ فِى وَسَطِ الدَارِ " ؛ لأن كل ما كان معه حرف جر- غير "مِنْ"- فقد خرج من معنى الظرف وصار اسما؛ قاله المبرد(٤).

فـ "وَسَطَ"- بفتح السين- اسم وليس بظرف ؛ وهو مذهب سيبويه والجمهور(٥)، أما الكوفيون فلم يفرقوا بين "وَسْطَ"- ساكن السين- و"وَسَطَ"- مفتوح السين-، حيث قضوا بكونهما ظرفى مكان ؛ إلا أن ثعلبا قال : ما كان ذا أجزاء تنفصل يقال فيه: "وَسْـَط"- بسكون السين- ؛ نحو: "اجْعَلْ هَذِهِ الْيَاقُوتَةَ وَسْطَ الْعِقْدِ"؛ ونحو: "لَا تَقْعُدْ وَسْطَ الْقَوْمِ"، وما كان مُصْمَتًا بلا أجزاء ؛ ولا يتفرق يقال فيه: "وَسَط" - بفتح السين-؛ نحو:" صَلِّ وَسَطَ صَحْنِ الْمَسْجِدِ" و"احْتَجِمْ وَسَطَ رَأْسِكَ"(٦) .

وقال الفراء : كل من مُسَكَّنِ السين ومفتوحها يكون ظرفا واسما؛ إلا أن ما يحسن فى موضعه "بَيْنَ" يكون مسكن السين؛ كما فى نحو:" قَعَدْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ"؛ أى: بَيْنَهُمْ؛

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٤٣.

(٢) انظر: روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى؛ للعلامة الألوسى ١٩٤/٢، نشر/ دار الغد العربى بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م ؛ وانظر الدر المصون ٣٩٢/١، ٣٩٣.

(٣) هذا الرجز بلا نسبة فى تفسير القرطبى ١٥٤/٢؛ والدر المصون ٣٩٣/١، والشاهد فيه كون "وسط" - بفتح السين- اسما؛ لا ظرفاً.

(٤) انظر المقتضب ٣٤٢/٤.

(٥) انظر: الكتاب ٤١١/١(هارون) ؛ وحاشية الصبان ١٩٣/٢.

(٦) انظر رأى ثعلب فى خزانة الأدب ٩٢/٣؛ والارتشاف ٢٥٩/٢.

وما لا يحسن في موضعه "بَيْنَ" يكون مفتوح السين؛ كما في نحو:" احْتَجَم زَيْدٌ وَسَطَ رَأْسِهِ"، وقيل: إنه خالف بقية الكوفيين ؛ حيث قضى بأن الساكن السين الذي يحسن في موضعه "بَيْنَ" يكون ظرفا ولا يكون اسما، والمفتوح السين الذي لا يحسن في موضعه "بَيْنَ" يكون اسما لا ظرفا ؛ ذكره أبو حيان(١).

* وتحرير القول في ذلك أن "وَسَطَ" - بفتح السين- في الأصل مصدر، و"وَسَطُ الشَّيْءِ" ماله طرفان متساويان القدر ، ومن ثم يستعمل في الكمية المتصلة؛ كالجسم الواحد ؛ إذ يقال :" وَسَطٌ صُلْبٌ " ، وقد يستعمل مجازا في الأمور المعنوية فيطلق على خيار الشيء ؛ إذ يقال:" مُحَمَّدٌ وَسَطُ قَوْمِهِ"؛ أي : مِنْ خِيَارِهِمْ؛ وَأَهْلِ الْحَسَبِ مِنْهُمْ ، فهو اسم وليس بظرف.

أما "وَسْطَ" - بسكون السين- فإنه يستعمل في الكمية المنفصلة ؛ كَالشَّيْءِ يفصل بين جسمين (٢)؛ نحو:" جَلَسَ زَيْدٌ وَسْطَ الْقَوْمِ "، وهو ظرف مكان غير متصرف - غالبا-، وتصرفه نادر.

* وأما "حَيْثُ" فهو ظرف مكان مبني على الضم؛ غير متصرف - في الغالب- ؛ إذ إن بعض النحويين قضوا بكونه من الظروف النادرة التصرف، وذهب بعضهم إلى أنه من الظروف العادمة التصرف(٣).

وزعم الأخفش أن "حَيْثُ" قد ترد ظرف زمان بمعنى: "الْحِين"(٤)، وحمل على ذلك قول الشاعر:

[١] لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ   حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

المراد : حِينَ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ .

وقيل: لا حجة للأخفش في هذا البيت؛ لجواز إرادة المكان على ما هو الأصل في

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٥٩، وانظر- أيضا- الهمع ٢/١١٦؛ وحاشية الصبان ٢/١٩٣.

(٢) انظر الدر المصون ٣/٣٩٣، وتفسير القرطبي ٢/١٥٤.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٦٠، ٢٦١.

(٤) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٣٣؛ وشرح الكافية؛ للرضي ٣/٢٦٩، ومغني اللبيب ١/١٣١، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد؛ والهمع ٢/١٥٣.

"حَيْــثُ"؛ إذ المراد :"أَيْنَ مَشَى"، بدليل إضافتها إلى جملة :"تَهْدِى سَاقَهُ قَدَمُهُ"، وهــو عبارة عن المشى، فكأنه قال: "حَيْثُ مَشَى وَتَوَجَّه هَدَاهُ عَقْلُهُ"؛ لا :"حِينَ مَشَى" [١].

والواقع أن "حَيْــثُ" ظرف مكان نادر التصرف ، فظرفيتها غالبة ؛ لا لازمة [٢] ؛ إذ إن الشائع فيها أن تكون فى محل نصب على الظرفية؛ كما فى قول الله – تعالى-: " وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ "[٣] ؛ وتكون فى محل جر بــ"مِنْ"؛ كغيرها من الظروف التى لا تتصرف؛ وذلك كما فى قول الله– تعالى-:" ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْــثُ أَفَــاضَ النَّاسُ"[٤]؛ فـ"حَيْثُ" فى هذه الآية ظرف مكان مبنى على الضم فــى محــل جــر بــ"مِنْ" فهى على أصلها وليست ظرف زمان كما قال القفال تبعا للأخفش [٥].

* وتخرج "حَيْثُ" عن الظرفية – نادرا– فتجر– محلا– بإضافة "لَدَى" إليها ؛ كمــا قال الشاعر :

[٢٠] فَشَدَّ وَلَمْ يَنْظُرْ بُيُوتًا كَثِيرَةً ... لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ [٦]

وروى هذا البيت بالراوية التالية:

[٢١] فَشَدُّوا وَلَمْ تَفْزَعْ بُيُوتٌ كَثِيرَةٌ ... إِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ [٧]

وفى هذه الرواية – أيضا – خرجت "حَيْثُ" عن الظرفية، ولكن إلى الجر بــ"إِلَى" وقد خرجت إلى الجر بــ "فِى" ؛ وذلك فى قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٧/١٩، والدرر اللوامع ١/٤٥٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٢، وشرح الكافية ٢/٢٢، ٣/٢٦٨، ٢٦٩، والمساعد ١/٥٢٥؛ والمغنى ١/١٣١، والهمع ٢/١٥٣.

(٣) سورة الحجر: من الآية ٦٥.

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٩٩.

(٥) انظر: البحر المحيط ٢/٩٩؛ والدر المصون ١/٤٩٧.

(٦) هذا بيت من البحر الطويل، وهو بهذه الرواية معزو لزهير فى شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٣٢، والشاهد فيه مفارقة "حيث" الظرفية إلى الجر بالإضافة، وهو نادر.

(٧) البيت –بهذه الرواية– من البحر الطويل –أيضا– ، وهو لزهير بن أبى سلمى ؛ وهو فى ديوانه : ص٢٢ ، والخزانة ٣/١٥ ، ٧/٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ ، والشاهد فيه خروج "حيث" عن الظرفية إلى الجر بالحرف "إلى" ، وذلك نادر .

[٢٢] فَأَصْبَحَ فِى حَيْثُ ٱلْتَقَيْنَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ ٱلْيَدَيْنِ وَمُزْعِفُ[1]

وإلى الجر بـــ "عَلَىٰ" كما فى قول الشاعر:

[٢٣] سَلَامٌ عَلَى بَنِى عَمْرٍو عَلَى حَيْثُ هامُكُمْ جَمَالَ النَّدِىَّ وَٱلْقَنَا وَالسَّنَوَّرِ[2]

وقد تفارق "حَيْثُ" الظرفية إلى النصب –أيضا– ؛ إذ تكون فى محل نصب ، اسم "إِنَّ" ؛ ذكره ابن مالك[3] واستشهد له بقول الشاعر:

[٢٤] إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِـــ ـــيهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ[4]

وقيل: إن هذا البيت لا دليل فيه على وقوع "حَيْثُ" اسما لـــ"إِنَّ" ؛ لجـــواز تقـــدير "حَيْثُ" خبرا لـــ"إِنَّ" مقدما، و"حِمًى" اسم "إِنَّ" مؤخرا [5].

وقد ترد فى محل نصب ؛ مفعولا به ، وحمل على ذلك قـــول الله – تعـــالى–:" اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ "[6]؛ إذ المعنى أن الله– تعالى– يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ لا شيئا فى المكان ، ومن ثم لا يمكن إقرار "حَيْثُ" – هاهنـــا– على الظرفية، وإنما تعرب مفعولا به ؛ فى محل نصب بفعل محـــذوف تقـــديره : "يَعْلَمُ" ؛ دل عليه اسم التفضيل : "أَعْلَمُ" إذ إن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول بـــه

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل؛ وهو للفرزدق؛ فى ديوانه ٢/٢٩؛ والخزانة ٥/٣٦، ٣٨، والكتاب ٢/١٠(هارون) والشاهد فيه جر "حيث" بالحرف "فى" وذلك خروج لها عن الظرفية، وهو نادر.

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لمسافع بن حذيفة؛ فى الخزانة ٥/١٧٢؛ وشرح الحماســـة ، للمرزوقى ٢/٩٩٠، واستشهد به على أن "حيث" فارقت الظرفية– نادراً– إلى الجر بـــ "على".

(٣) انظر شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٣٢.

(٤) هذا بيت من البحر الخفيف، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل؛ لابن مالـــك ٢/٢٣٢، والـــدرر ١/٤٦٠؛ والمساعد ١/٥٢٥؛ والمغنى ١/١٣٢؛ والهمع ٢/١٥٤، وروى "استقل" مكان: "استقر"؛ و"راجيه" مكان:"راعيه"، واستشهد به على خروج "حيث" عن الظرفية إلى النصب على أنهـــا اسم"إن"

(٥) انظر : المغنى ١/١٣٢ ؛ والدرر ١/٤٦١ .

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٢٤.

عند الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بـ"أَعْلَمُ" إذ إنه يجوز أن ينصب المفعول به إن أُوِّلَ بـ"عَالِم"[١].

وزعم الزجاج أن "حَيْثُ" -هاهنا- اسم موصول، والتقدير – على حد قوله-: "هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ يَخْتَصُّ لِلرِّسَالَةِ"[٢].

هذا .. ولكون "حَيْثُ" من الظروف المبنية فإن للحديث عنها بقية في الفصل التالى – إن شاء الله - .

* وأما "دُونَ"؛ الذى لم يكن بمعنى :" رَدِيءٍ " فكونه من الظروف النادرة التصرف هو مذهب الأخفش والكوفيين[٣]؛ وتبعهم ابن مالك[٤]، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه من الظروف العادمة التصرف[٥].

والحاصل أن "دُونَ" إذا أريد به نقصان المرتبة فى صفة من الصفات ؛ كما فى نحو:"زَيْدٌ دُونَ مُحَمَّدٍ فِي الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ"؛ تعين كونه ظرفا غير متصرف ؛ وإن لم يرد به نقصان المرتبة فى صفة من الصفات كان من الظروف النادرة التصرف ؛ خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ، فاستعماله ظرفا – وهو الغالب-؛ كما في قول الله – تعالى-:" وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ " [٦]؛ ونحو :"جَلَسَ زَيْدٌ دُونَ بَكْرٍ "؛ أى: فى مكان منخفض عن مكانه، واستعماله غير ظرف- وهو نادر – كما فى قوله - تعالى-:" وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِك "[٧] ، فـ"دُونَ" -هاهنا- مبتدأ، مبنى على الفتح في محل رفع ، والسبب فى بنائه إضافته إلى مبنى ؛ أى: اسم الإشارة:

---

[١] انظر: المغنى ١٣١/١، ١٣٢، والهمع ١٥٤/٢، والدرر اللوامع ٤٦٠/١، ٤٦١.

[٢] انظر معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢٨٩/٢، وانظر الارتشاف ٢٦١/٢، والهمع ١٥٤/٢.

[٣] انظر: الارتشاف ٢٦٣/٢، والهمع ١٥٥/٢، والدرر ٤٦١/١.

[٤] انظر شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٣٣/٢، ٢٣٤.

[٥] انظر الكتاب ٤٠٩/١، ٤١٠(هارون).

[٦] سورة الأعراف: من الآية ٢٠٥.

[٧] سورة الجن: من الآية ١١.

"ذَلِكَ"؛ قاله الأخفش(١) ، وأوله سيبويه وجمهور البصريين على أن "دُونَ" في هـذه الآية ظرف ، والتقدير:"وَمِنَّا مَادُونَ ذَلِكَ"، فحذفت "مَا" (٢).

ومن مفارقة "دُونَ" الظرفية – نادرا- إلى الرفع ما في قول الشاعر:

[٢٥] أَلَمْ تَرَيَا أَنِّى حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا(٣)

فـ "دُونَ" اسم وليس بظرف، مرفوع على أنه خبر ، والمبتدأ :" الْمَوْتُ" .

وفي قول الشاعر:

[٢٦] وَغَبْرَاءَ يَحْمِى دُونُهَا مَا وَرَاءَهَا وَلاَ يَخْتَطِيهَا الدَّهْرَ إِلاَّ الْمَخَاطِرُ(٤)

فـ"دُونَ" مرفوع على أنه فاعل الفعل "يَحْمِى"

* أما "دُونَ" التي بمعنى : " رَدِئٍ" فإنها ليست بظرف ، وإنما هي اسم متصـرف بوجوه الإعراب المختلفة (٥)؛ فيقال: "هَذَا ثَوْبٌ دُونٌ" ؛ أي: رَدِيءٌ ؛ حكاه سيبويه(٦).

الظرف غير المتصرف

ضابطه : هو ما لم يستعمل من أسـماء الزمـان وأسـماء المكـان إلا منصـوبا بتقدير"فِى"؛ أو مجرورا بــ"مِنْ" (٧)؛ أي ما لا يستعمل إلا ظرفا؛ أو يستعمل ظرفا

---

(١) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٣٤؛ والارتشاف ٢/٢٦٢، ٢٦٣، والهمع ٢/١٥٥.

(٢) انظر همع الهوامع ٢/١٥٥.

(٣) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لموسى بن جابر في الدرر ١/٤٦١؛ وشرح ديوان الحماسة؛ للمرزوقي ١/٣٧١؛ والمساعد ١/٥٢٦، والشاهد فيه قوله: "والموت دونها" ، حيث تصرف في "دون" ففارقت الظرفية إلى الرفع ؛ إذ إنها خبر المبتدأ ، وهو شاهد للأخفش والكوفيين وابـن مالك.

(٤) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لذى الرمة؛ في ديوانه: ص١٠٢٥؛ وشرح أبيـات سـيبويه ١/١٦٥، والشاهد فيه- عند الأخفش والكوفيين وابن مالك- التصرف في "دون" بخروجها عن الظرفية إلى الرفع، إذ إنها – في هذا البيت- فاعل "يحمى".

(٥) انظر همع الهوامع ٢/١٥٥.

(٦) انظر الكتاب ١/٤١٠(هارون) ، وانظر- أيضا- شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٣٤، والمساعد ١/٥٢٧؛ والارتشاف ٢/٢٦٢.

(٧) انظر شرح الكافية؛ للرضى ٢/١٨.

وشبة ظرف ؛ بمعنى أنه الملازم للظرفية- حقيقية كانت أو مجازية- ؛ بحيث لا يفارقها ولا يخرج عنها أصلا؛ أو يلازمها تارة ويخرج عنها إلى شبه الظرفية تارة أخرى ، ويعنى بشبه الظرفية الجر بـ"مِنْ" خاصة[١]، ويسمى هذا الضرب من الظروف بـ"**الظرف غير المتمكن** "[٢].

فما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها أصلا نحو :" **سَحَرَ**" إذا أريد به معين، فيقال : " أَزُورُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ"؛ ونحو: " **قَطُّ**" - و- "**عَوْضُ**" ، فـ "**قَطُّ**" ظرف لاستغراق الماضى ؛ إذ يقال : "مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ" ، و "عَوْضُ" ظرف لاستغراق المستقبل ؛ وذلك أن يقال :" لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ"، فهذه الظروف وغيرها مما سيذكر فى تفصيل آت ؛ تلزم الظرفية ولا تفارقها أصلا .

وما يلزم الظرفية أو شبهها كـ "**عِنْدَ** " و "**لَدُنْ**" و"**قَبْلُ**" و"**بَعْدُ**" و"**فَوْقَ**" و"**تَحْتَ**"؛ ونحوها؛ إذ يستعمل كل منها ظرفا نحو:"جَلَسْتُ عِنْدَكَ - أو- لَدُنْكَ "؛ و: "خَرَجْتُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ - أو- لَدُنْ طُلُوعِهَا"؛ وكما فى قول الله - تعالى-: " **عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى**"[٣]؛ وقوله- تعالى-:" **وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ**"[٤]؛ وقوله - عز وجل-:" **فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ** "[٥]؛ وقوله - تعالى-:" **وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ** "[٦]، وقوله - تعالى-:" **وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ** "[٧].

---

[١] انظر:شرح اللمع؛ لابن برهان /١٢١؛ وشرح الألفية للمرادى٩٥/٢، وشرح التصريح ٤١/١

[٢] انظر: المقتضب ٣٣٣/٤؛ والتبصرة والتذكرة ٣٠٦/١؛ وشرح اللمع؛ لابن برهان ١٢١/١؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش٤١/٢.

[٣] سورة النجم: الآيتان ١٤،١٥.

[٤] سورة الرعد: من الآية ٦.

[٥] سورة البقرة: من الآية ١٧٨.

[٦] سورة الأنعام: من الآية ١٨؛ ومن الآية ٦١.

[٧] سورة التوبة: من الآية ١٠٠.

ويستعمل كل منها شبه ظرف؛ أي: مجرورا بــ"منْ"؛ كما فى قول الله – تعالى-: " **آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا** "[١]؛ وقوله – عز وجل -:" **مِــنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَــلَاةِ الْعِشَــاءِ**"[٢]؛ وقوله- تعالى-:" **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** "[٣]؛ وقوله – تعالى-:" **لَأَكَلُــوا مِــنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ**"[٤]؛ وقوله –عز وجل- :"**إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَــوْقِكُمْ وَمِــنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ**" [٥] .

وتجدر الإشارة إلى أن كلا من "**مَتَى**" و"**أَيْنَ**" من هذا النوع ؛ أى : من الظــروف العادمة التصرف ؛ إذ تلزمان الظرفية تــارة؛ كمــا فــى قــول الله – تعــالى-: " **وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ**"[٦]؛ وقوله – تعالى-" **فَــأَيْنَ تَــذْهَبُونَ** "[٧]، وتخرجــان عــن الظرفية إلى شبهها فتجر كل منهما بــ "**من**" ؛ نحو :" من متى تنتظرنى ؟"؛ ونحو: "من أين جئت ؟"؛ وقد تُجَرَّانِ- حينئذ- بــ"**إِلَى**"؛ نحو: "إلى متى تنتظر زيــدا ؟"؛ و:" إلى أين أنت ذاهب ؟"، وتنفرد "**مَتَى**" بكونها قد تجربــ"**حَتَّى**" ؛ نحو: "حتى متى هذا الانتظار ؟"؛ إلا أن جرهما بــ"**إِلَى**"؛ وجر"**مَتَى**" بــ"**حَتَّى**" قليل[٨]؛ وقيل: شاذ[٩]؛ لأن المراد بشبه الظرفية – فى الاصطلاح – الخروج عنها إلى حالة شبيهة بهــا، وإنما يكون ذلك بالجر بــ"**مَنْ**" خاصة؛ لأنها أم الباب؛ ومن ثم كثرت زيادتها، لذلك لم يعتد بدخولها على الظروف التى لم تتصرف[١٠].

---

[١] سورة الكهف: من الآية ٦٥.

[٢] سورة النور: من الآية ٥٨.

[٣] سورة الروم: من الآية ٤.

[٤] سورة المائدة: من الآية ٦٦.

[٥] سورة الأحزاب: من الآية ١٠.

[٦] سورة الإسراء : من الآية ٥١ .

[٧] سورة التكوير: الآية ٢٦.

[٨] انظر شرح الكافية؛ للرضى ١٨/٢.

[٩] انظر: حاشية الصبان ١٩٤/٢؛ وحاشية الخضرى ٤٥١/١.

[١٠] انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٢/٢؛ والهمع ١٠٤/٢.

وكون الأسماء الزمانية ؛ أو المكانية ظروفا غير متصرفة ليس له ضوابط محدودة، وإنما هو موقوف على السماع [١] .

* هذا... ويلحق بهذا القسم في التزام الظرفية وعدم التصرف بعض الظروف المبنية، وهي :"مُذْ"؛ وما لم يضف من مركب الأحيان، سواء أكان من ظروف الزمان؛ كـ"صَبَاحَ مَسَاءَ" و"يَوْمَ يَوْمَ" ؛ أم كان من ظروف المكان ؛كـ "بَيْتَ بَيْتَ" و"بَيْنَ بَيْنَ"، فالأول نحو :" زَيْدٌ يَزُورُنَا صَبَاحَ مَسَاءَ" -أو- "يَوْمَ يَوْمَ"؛ أي : في كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءٍ ؛ وَفِي كُلِّ يَوْمٍ، ومنه قول الشاعر:

[٢٧] وَمَنْ لاَ يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَضْنُوهُ خَبَالاَ[٢]

وقول الآخر :

[٢٨] آتِ الرِّزْقَ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلْ طَلَبًا وَابْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادَا[٣]

والآخر نحو:" دَخَلْتُ الْبُيُوتَ بَيْتَ بَيْتَ "؛ وكما في قول الشاعر :

[٦] نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـــ ـضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا[٤]

فهذه الظروف ونحوها ملحقة بالظرف غير المتصرف في التزام الظرفية[٥]، وقد بني مركب الأحيان الذي لم يضف على فتح الجزأين لتضمنه معنى حرف العطف كـ"خَمْسَةَ عَشَرَ"، فالأصل في"صَبَاحَ مَسَاءَ"- مثلا -:" صَبَاحًا وَمَسَاءً "؛ فحذف

---

[١] انظر : شرح الكافية؛ للرضي ١٩/٢؛ وشرح اللمع؛ لابن برهان ١٢١/١.

[٢] هذا بيت من البحر الوافر؛ لم أعثر له على نسبة، وروى: "يبغوه" بدل: "يضنوه" ، والشاهد فيه قوله: "صباح مساء"؛ حيث ألحق هذا الظرف المبني على فتح الجزأين بالظرف الذي لا يتصرف في لزوم الظرفية.

[٣] هذا بيت من البحر الخفيف؛ لم أقف له على نسبة، والشاهد فيه كسابقه؛ حيث ألحق مركب الأحيان "يوم يوم"؛ المبني على فتح الجزأين بالظرف غير المتصرف في لزوم الظرفية.

[٤] سبق تخريج هذا البيت في هامش ص٥٣، والشاهد فيه ها هنا إلحاق المركب "بين بين" بالظرف العادم التصرف في عدم مفارقة الظرفية.

[٥] انظر: الكتاب ٣٠٢/٣، ٣٠٣ (هارون) ؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٣/٢؛ والمساعد ٤٩٤/١؛ والارتشاف ٢٢٩/٢، والهمع ١٠٥/٢.

العاطف[1]، وكذا "يَوْمَ يَوْمَ" و"بَيْتَ بَيْتَ" و"بَيْنَ بَيْنَ"؛ ونحو ذلك.

فإن أضيف صدر هذا المركب إلى عجزه أعرب ؛ وصار من الظروف المتصرفة، فيستعمل ظرفا؛ وغير ظرف ، فاستعماله ظرفا كما في قول الشاعر:

[٢٩] مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الْحِلْمِ وَالدِّينِ وَقَدْ عَلَاكَ مَشِيبٌ حِينَ لاَ حِينِ [2]

المراد :"حِينَ حِينٍ" و"لاَ" بمنزلة "مَا" إذا ألغيت ؛ قاله سيبويه[3] ، واستعماله غير ظرف كما في قول الشاعر:

[٣٠] وَلَوْلاَ يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ [4]

فقوله: "يَوْمُ يَوْمٍ" لم يكن ظرفا ، وإنما رفع الصدر "يَوْمُ" على أنه مبتدأ ، وقد أضيف إلى العجز "يَوْمٍ" فجر بالإضافة.

ويكون هذا المركب معربا متصرفا- أيضا- إن عطف عجزه على صدره وذلك نحو : "زَيْدٌ يَتَعَهَّدُنَا صَبَاحًا وَمَسَاءً"[5] .

هذا ... ومن الظروف المعربة ما يلحق بالظرف غير المتصرف في عدم مفارقة الظرفية؛ كـ"ذَا" و"ذَاتُ" مضافين إلى زمان ، فحينئذ تلزمان النصب على الظرفية، فيقال :"لَقِيتُهُ ذَا صَبَاحٍ -وَ- ذَا مَسَاءٍ -وَ- ذَا يَوْمٍ"؛ و: "زُرْتُهُ ذَاتَ مَرَّةٍ -وَ-

---

[1] انظر همع الهوامع ١٠٥/٢.

[2] هذا بيت من البحر البسيط، وهو لجرير بن عطية في ديوانه: ص٥٥٧؛ والخزانة ٥٠٢/٣؛ والدرر اللوامع بتحقيق/ محمد باسل العيون، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ٤٢٦/١؛ والكتاب ٣٠٥/٢ (هارون) ، والشاهد فيه قوله: "حين لا حين" حيث أضاف الحين إلى الحين على تقدير أحدهما بمعنى التوقيت، فكأنه قال: "حين وقت حدوثه ووجوبه" ، ومن ثم أعرب المركب وصار من الظروف المتصرفة.

[3] انظر الكتاب ٢/ ٣٠٥ (هارون).

[4] هذا بيت من البحر الوافر، وهو للفرزدق؛ في ديوانه: ص٩١؛ وخزانة الأدب ٤٦/٤، ٤٨؛ والكتاب ٣٠٣/٣ (هارون)، والشاهد فيه قوله: "ولولا يوم يوم" ، واستشهد به على أن مركب الأحيان إذا أضيف أعرب وتصرف.

[5] انظر همع الهوامع ١٠٥/٢.

ذَاتَ يَوْمٍ – و– ذَاتَ لَيْلَةٍ"؛ ونحو ذلك [١]، ومنه قول الشاعر:

[٣١] إِذَا شَدَّ الْعِصَابَةَ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَامَ إِلَى الْمَجَالِسِ وَالْخُصُومِ[٢]

فقوله: "ذَاتَ يَوْمٍ" ملحق بالظرف غير المتصرف فى التزام النصب على الظرفية، وهو ما عليه العرب إلا فى لغة خَثْعَم، فقد نص سيبويه على أن "ذَا" و"ذَاتَ" المضافين إلى الزمان تصرفهما خَثْعَم ، فيخرجان عن الظرفية إلى الرفع ، فيجوز – عندهم – أن يقال: " سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ لَيْلَةٍ"[٣]؛ برفع "ذات"، قال شاعر منهم:

[٣٢] عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِى صَبَاحٍ لِشَيْءٍ مَا يَسُودُ مَنْ يَسُودُ[٤]

والوجه فيهما عدم التصرف كما ذهب الجمهور ؛ لأن "ذَا"– فى الأصل – بمعنى: " صَاحِبٍ" ؛ و"ذَات" – فى الأصل– بمعنى:" صَاحِبَة "، وكل من "صَاحِبٍ" و"صَاحِبَة" صفة لظرف محذوف ، فنحو :" لَقِيتُهُ ذَا صَبَاحٍ – و– ذَا مَسَاءٍ "؛ التقدير فيه :" لَقِيتُهُ وَقْتًا صَاحِبَ هَذَا الاسْمِ "؛ أى: " صَبَاح" و"مَسَاء"، ونحو: "لَقِيتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ – و– ذَاتَ لَيْلَةٍ"؛ التقدير فيه :" لَقِيتُهُ مُدَّةً صَاحِبَةَ هَذَا الاسْمِ"؛ أى: " يَوْمٌ" و"لَيْلَةٌ" فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه ، ولم يتصرفوا فى الصفة لئلا يكثر التوسع[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ٢٢٦/١ (هارون) ؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٣/٢، والارتشاف ٢٢٩/٢؛ والهمع ١٠٦/٢.

(٢) هذا بيت من البحر الوافر؛ وهو لأبى قيس بن الأسلت؛ فى ديوانه: ص٨٨؛ والبيان والتبيين ٩٧/٣؛ والدرر ٤٢٧/١، والشاهد فيه قوله: "ذات يوم" حيث لزمت "ذات" النصب على الظرفية لكونها مضافة إلى زمان، فهى ملحقة –حينئذ– بالظرف غير المتصرف.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٦/١، ٢٢٧ (هارون) ؛ وانظر– أيضا– شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٣/٢؛ ٢٠٤؛ وارتشاف الضرب ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٤) هذا بيت من البحر الوافر، وهو لأنس بن مدركة الخثعمى؛ فى الحيوان للجاحظ٨١/٣، ٨٩، والدرر ٤٢٧/١؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ١٢/٣، والشاهد فيه قوله: "على إقامة ذى صباح" ؛حيث خرجت "ذا" عن الظرفية فجرت بالإضافة – فى لغة خثعم– ، والوجه فيه الظرفية، والجر –هاهنا –اتساعا؛ أو مجازاً.

(٥) انظر: همع الهوامع ١٠٧/٢؛ وحاشية الصبان ١٩٥/٢.

* ومما يلحق- أيضا- بالظرف غير المتصرف فى ملازمة الظرفية صفة الأحيان؛ أى : صفة الزمان التى عرضت لها الظرفية ؛ كما فى نحو :"سِيرَ عَلَيْهِ قَدِيمًا -أو- حَدِيثًا -أو- طَوِيلًا"، فهذه الصفات ونحوها عرض حذف موصوفها وانتصبت على الظرفية، وقد استقبح العرب التصرف فيها ، فلا يقال: "سِيرَ عَلَيْهِ قَدِيمٌ -أو- حَدِيثٌ- أو-طَوِيلٌ" بالرفع على أن كلا منها نائب فاعل ؛ خلافا للكوفيين حيث قضوا بجوار ذلك(١).

والحاصل أن المختار فى صفة الأحيان أن تلازم الظرفية، ويقبح كونها غير ظرف؛ لأن هذه الصفة لا تقع موقع الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهور(٢) .

فإن لم يعرض قيام الصفة مقام الظرف حسن التصرف فيها ، فتستعمل ظرفا وغير ظرف ، ويتمثل ذلك فى الصفة التى استعملت ظرفا وهى – فى الأصل- مستعملة استعمال الأسماء ؛ لكثرة جريانها مجرى الأسماء ؛ كـ"**قَرِيب**" فى قول الله- تعالى-: " **وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا**" (٣)؛أو كانت – فى الأصل – صفة خاصة بالموصوف ؛كـ "**الْمَلِىّ**"؛ وهو: الزمن الطويل؛ أو: المدة من الزمان(٤)، وذلك كما فى قول الله–تعالى-:" **وَاهْجُرْنِى مَلِيًا**"(٥) ، أو كانت الصفة قد خصصت بوصف ؛ كما فى نحو :"سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ ".

فالصفة فى المواضع الثلاثة المذكورة لا يقبح فيها التصرف؛ فيجوز أن تفارق الظرفية إلى الرفع – مثلا-، كما فى نحو: "سِيرَ عَلَيْهِ قَرِيبٌ- أو- مَلِىٌّ – أو - طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ"، فكل من: "**قَرِيبٌ**" و "**مَلِىٌّ**" و "**طَوِيلٌ**" مرفوع على أنه نائب فاعل، إلا أن النصب فيه عربى؛ جيد ؛ كثير(٦) .

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٢٣٠؛ والمساعد ١/٤٩٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٢٧ (هارون) ؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٠٤، والارتشاف ٢/٢٣٠؛ والهمع ٢/١٠٧.

(٣) سورة الأحزاب: من الآية ٦٣.

(٤) انظر لسان العرب ٦/٤٢٧٢، ٢٤٧٣.

(٥) سورة مريم: من الآية ٤٦.

(٦) انظر الكتاب ١/٢٢٨ (هارون).

رابعا: تقسيم الظروف باعتبار الانصراف ؛ وعدمه.

ينقسم كل من ظرف الزمان وظرف المكان إلى :" **منصرف**" و "**غير منصرف**" ، **والانصراف** : دخول التنوين ؛ أو ما عاقبه من دخول "**أَلْ**" ؛ أو **الإضافة** [١]، وتفصيل ذلك ما يلي:-

أ- ظرف الزمان المنصرف ؛ وغير المنصرف .

ظرف الزمان المتصرف وغير المتصرف ينقسم كل منهما إلى: "**منصرف**" و"**غير منصرف**"، ومن ثم ينقسم- بهذا الاعتبار- أربعة أقسام :

* **القسم الأول: ظرف الزمان المتصرف المنصرف**

هذا القسم من ظروف الزمان هو أكثرها ، وذلك كـ"وَقْتٍ" و "سَاعَةٍ" و"شَهْرٍ" و"عَامٍ" و"حِينٍ"، ونحوها ، وهو كثير لأنه على الأصل[٢] ، فيقال- في الظرفية -: "سِرْتُ وَقْتًا - أو - سَاعَةً" و : " صُمْتُ شَهْرًا"، و:" جَاهَدْتُ عَامًا - أو- حِينًا" - بالتنوين في كل منها- ، ويقال- في مفارقتها الظرفية -: "هَـٰذَا وَقْتٌ مُبَارَكٌ - أو- شَهْرٌ مُبَارَكٌ - أو- عَامٌ مُبَارَكٌ - أو- حِينٌ مُبَارَكٌ" و: "هٰذِهِ سَاعَةٌ طَيِّبَةٌ" - بالتنوين أيضا -، وحكى سيبويه أن منه نحو:"سِيرَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ - أو- يَوْمَئِذٍ"[٣].

القسم الثاني : ظرف الزمان المتصرف غير المنصرف.

هذا القسم له مثالان مشهوران ؛ هما:" **غُدْوَةُ** "[٤]-و-"**بُكْرَةُ**"[٥]- علمين لهذين الوقتين-؛ سواء أقصد بهما التعيين أم لم يقصد- على الأرجح[٦] -، فيقال فيهما - ظرفين -:" لَقِيتُ زَيْدًا أَمْسِ غُدْوَةَ - أو- بُكْرَةَ " - بغير تنوين -، ويقال فيهما

---

[١] انظر: المقرب ١٤٩/١، والارتشاف ٢٢٦/٢.

[٢] انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٢/٢؛ وشرح عمدة الحافظ ٤١٤/١.

[٣] انظر الكتاب ١٢٢/١ (هارون).

[٤] الغدوة : هي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس . [انظر : القاموس ٣٦١/٤؛ واللسان ٣٢٢٠/٥].

[٥] البكرة : هي الغدوة ؛ كذا في القاموس ٣٧٣/١؛ واللسان ٣٣٢/١، وقيل: هي من طلوع الشمس إلى الضحوة . [انظر حاشية الصبان ١٩٤/٢].

[٦] انظر شرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ٦٧٩/٢.

- غير ظرفين-: " سَهِرْتُ الْبَارِحَةَ إِلَى غُدْوَةَ - أو- إِلَى بُكْرَةَ" بغير تنوين ، وقد جُرَّتْ كل منهما بالفتحة نيابة عن الكسرة .

والمشهور أن علمية "**غُدْوَةَ**" و"**بُكْرَةَ**" جنسيَّة ، فيستعملان استعمال علم الجنس؛ كـ "**أُسَامَةَ**" للأسد؛ ونحو ذلك، ويستعملان هذا الاستعمال مطلقا ؛ أى : سواء أقصد بهما التعيين أم لم يقصد ، فعند قصد التعيين يقال: " أَتَيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُدْوَةَ- أو- بُكْرَةَ" ؛ و: " لَأَسِيرَنَّ الْيَوْمَ إِلَى غُدْوَةَ-أو بُكْرَةَ".

وعند قصد التعميم؛ أى: عدم التعيين يقال: " لَقِيتُ زَيْدًا يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ غُدْوَةً – أو- بُكْرَةً "؛ و: "غُدْوَةُ-أو-بُكْرَةُ وَقْتُ نَشَاطٍ "، فيقال ذلك كما يقال فى علم الجنس:" هَذَا أُسَامَةُ فَاحْذَرْهُ " -عند قصد التعيين- ؛ و:" لَقِيتُ أُسَامَةَ" و"أُسَامَةُ شَرُّ السِّبَاعِ "-عند قصد التعميم-، فكل من "غُدْوَةَ" و"بُكْرَةَ" يمنع الصرف فى الحالتين[١]، وقيل : إن علميتهما لم تكن جنسية ، وإنما هى علمية ناشئة عن كونهما يراد بهما الوقت المعين من يوم معين[٢]، وقد منعا الصرف للعلمية والتأنيث[٣] .

وقد جعلت العرب "**غُدْوَةَ**" و"**بُكْرَةَ**" علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك فى نظائرهما، كـ"**عَتَمَةٍ**" و"**ضَحْوَةٍ**" ؛ ونحوهما[٤] ، وذلك يقتضى عدم إضافتهما ، وعدم دخول"**أَلْ**" عليهما ؛ لأنهما بمنزلة الشهور الأعلام ، كـ"**رَجَب**" و "**شَعْبَانَ**" و"**رَمَضَانَ**" ونحوها ، فلا يقال : "أَتِيكَ غُدْوَةَ الْخَمِيسِ – أو- بُكْرَةَ الْجُمُعَةِ" ، ولا يقال- أيضا- : " آتِيكَ الْغُدْوَةَ – أو – الْبُكْرَةَ"[٥]، ودخول "**أَلْ**"على "**غُدْوَةَ**" فى

---

(١) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٢/٢؛ وشرح الكافية؛ للرضى ٢١/٢، والهمع ١٠٣/٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٨/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣٥٤/٤، والتبصرة والتذكرة ٣١٤/١؛ ونتائج الفكر: ص٣٨٠؛ وشرح العمدة ٤١٤/١.

(٤) انظر همع الهوامع ١٠٤/٢.

(٥) انظر: معانى القرآن؛ للفراء ٢٣٩/٢، تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ؛ والارتشاف ٢٢٨/٢؛ ونتائج الفكر: ص٣٨١.

قراءة: " بِالْغُدْوَةِ والْعَشِيِّ "(١) يعد من تنكير العلم (٢)، وقيل: إن منه "بُكْـرَةً" فـي قوله– تعالى–: "وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًا"(٣)، وقد نون لمناسبة "عَشِيًّا"(٤).

وقد تخلو كل من "غُدْوَةَ" و"بُكْرَةَ" من العلمية ، وذلك بأن ينكرا ؛ فيقال :" كُلُّ غُدْوَةٍ " و"كُلُّ بُكْرَةٍ" ؛ أو يقال :"رُبَّ غُدْوَةٍ" و"رُبَّ بُكْرَةٍ"، فهما– حينئذ– نكرتان؛ لأن لفظ "كُلّ" و "رُبَّ" من خواص النكرات ، ومن ثم يجوز تنوينهما – اتفاقا(٥)–، ويكونـان من ظروف الزمان المتصرفة المنصرفة ؛ أى: من القسم السابق ، وذلك نحو:" كُلُّ غُدْوَةٍ يَحْسُنُ فِيهَا الِاسْتِغْفَارُ ؛ وَكُلُّ بُكْرَةٍ يُسْتَحَبُّ فِيهَا التَّسْبِيحُ "؛ ونحو: "رُبَّ بُكْرَةٍ أَفْضَلُ مِنْ عَشِيَّةٍ " و" رُبَّ غُدْوَةٍ أَفْضَلُ مِنْ ضَحْوَةٍ" ، ومن ذلك نحو : " مَـا مِـنْ غُدْوَةٍ أَفْضَلُ مِنْ غُدْوَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمَا بُكْرَةٌ أَفْضَلُ مِنْ بُكْرَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ"، وقيـل: إن منه قول الله – تعالى–:"وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًا"(٦) ؛ علـى أن "بُكْـرَةً" ظرف متصرف منصرف لكونه نكرة (٧)؛ وليس كما سبق من كونه علمـا منكـرا لمناسبة "عَشِيًّا".

وذهب الزجاج إلى أن "غُدْوَةَ" و"بُكْرَةَ" لا يكونان معرفتين إلا إذا قصد بهما التعيين؛ أى: إذا أريد غدوة يوم معين؛ وبكرة يوم معين ، فبذلك يكونان غير منصرفين مع كونهما متصرفين ، فإن قصد بهما التعميم كانتا نكرتين؛ فتنصرفان، واستشهد لذلك بقول الله– تعالى–:" وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌ"(٨)؛ حيث لم يقصد بـ "بُكْرَةً"

---

(١) ذلك فى قوله– تعالى–: "الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى"– من الآية ٥٢ من سورة الأنعام؛ ومن الآية ٢٨ من سورة الكهف ، وهذه قراءة ابن عامر ونصر بن عاصم ومالك بن دينـار؛ وغيرهم . [انظر : النشر ٢٥٨/٢؛ والإتحاف: ص٢٠٨؛ والبحر المحيط ١٣٦/٤، ١١٩/٦].

(٢) انظر شرح الكافية ؛ للرضى ٢٢/٢؛ والارتشاف ٢٢٨/٢.

(٣) سورة مريم : من الآية ٦٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٢٢٨/٢؛ والهمع ١٠٤/٢.

(٥) انظر شرح الكافية ؛ للرضى ٢١/٢.

(٦) سورة مريم: من الآية ٦٢.

(٧) انظر همع الهوامع ١٠٣/٢.

(٨) سورة القمر: الآية ٣٨.

التعيين ، ثم قال : ولو كانت قرئت : "بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ" - أى: بغير تنوين - لكانت جائزة فى العربية ؛ على أن يكون المعنى:" بُكْرَةَ يَوْمِهِمْ" ، ولكن النكرة والصرف أجود فى هذه الآية ؛ لعدم ثبوت رواية فى أنه كان فى يوم كذا من شهر كذا [(١)]، وعليه فـ"غُدْوَةَ" و"بُكْرَةَ" يكونان علمين إذا قصد بهما التعيين؛ فلا ينونان ، ويكونان نكرتين إذا لم يقصد بهما التعيين؛ فينونان ، وبه قال ابن طاهر[(٢)].

وزعم الخليل أنه يجوز تنوينهما إذا قصد بهما التعيين كما فى :" ضَحْوَةٍ"، وذلك نحو :" آتِيكَ الْيَوْمَ غُدْوَةً - أو- بُكْرَةً "، وزعم أبو الخطاب[(٣)] أنه سمع ممن يوثق به من العرب يقول :"آتِيكَ بُكْرَةً" وهو يريد الإتيان من يومه أو فى غده ؛ حكاه سيبويه[(٤)]، ونص على أن الخليل جعل من ذلك قول الله - تعالى-:" وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا"[(٥)]، وذكر الفراء أن العرب تجعل "غُدْوَةَ" و"بُكْرَةَ" منصرفين وغير منصرفين؛ إلا أن الأكثر فى "بُكْرَةَ" أن تكون منصرفة؛ والأكثر فى "غُدْوَةَ" أن تكون غير منصرفة، وأكثر انصرافها إذا قرنت بـ"عَشِيَّةٍ؛ نحو: "إِنِّى لَآتِيكَ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً"[(٦)]، وجعل ابن عصفور من هذا القسم "عَشِيَّةً"؛ حيث نص على أنها من الظروف المتصرفة غير المنصرفة إذا كانت علما؛ إلا أن استعمالها علما يقل[(٧)]، وجعل الصيمرى "عَشِيَّةً" و "ضَحْوَةً" - معرفتين - من هذا القسم[(٨)].

---

(١) انظر معانى القرآن ؛ لأبى إسحاق الزجاج ٥/٩١، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى ، طبعة عالم الكتب، بيروت سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

(٢) انظر: المساعد ١/٤٩٢؛ والارتشاف ٢/٢٢٧.

(٣) هو الأخفش الأكبر؛ عبد الحميد بن عبد المجيد ، كان من أكابر علماء اللغة ومتقدميها، أخذ عنه أبو عبيدة وسيبويه والكسائى ويونس. [انظر بغية الوعاة ٢/٧٤].

(٤) انظر الكتاب ٣/٢٩٤ (هارون).

(٥) سورة مريم: من الآية ٦٢.

(٦) انظر معانى القرآن؛ للفراء ٣/١٠٩، تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبى.

(٧) انظر المقرب ١/١٤٩.

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ١/٣١٤.

*** القسم الثالث : ظرف الزمان غير المتصرف ؛ المنصرف.**

هذا القسم من ظروف الزمان له أمثله متعددة ، منها : "بُعَيْدَاتُ بَيْنٍ"؛ بمعنى: "أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ"، فـ"بُعَيْدَاتُ" جمع:"بُعَيْدٍ"؛ تصغير :"بَعْدٍ"، و"بَيْنٍ" بمعنى: فِرَاقٍ [١]، يقال:" لَقِيتُهُ بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ"؛ أى: مِرَارًا مُتَفَرِّقَةً ؛ قَرِيبًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، فتصغير "بَعْدٍ " يدل على ما أريد من تقاربها ، لأن تصغير الظرف يراد به التقريب ، وجمع "بُعَيْدٍ" يدل على ما أريد من المرار المتفرقة [٢]، ونص سيبويه على أنه يقال:" إِنَّمَا يُسَارُ عَلَيْهِ بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ" ؛ لأنه بمنزلة :" ذَاتِ مَرَّةٍ"، وهو من الظروف غير المتصرفة[٣].

ومنها ما عُيِّنَ من نحو: " ضُحًى" و"ضَحْوَةٍ" و"بُكْرَةٍ" و "بُكَيْرٍ" و "سُحَيْرٍ" و "صَبَاحٍ" و "مَسَاءٍ" و " لَيْلٍ" و "نَهَارٍ" و "عَتَمَةٍ" و " عِشَاءٍ" و "عَشِيَّةٍ" ؛ فهذه الظروف الزمانية تبقى على انصرافها؛ أى : تبقى منونة ؛ وتلزم الظرفية فلا تتصرف ، وذلك إذا قصد بها التعيين، والاعتماد فى ذلك على النقل [٤]، وهى نكرات وإن كان يراد بها أزمان معينة ، ولذلك توصف بالنكرة؛ إذ يقال : "آتِيكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ضُحًى مُرْتَفِعَةً" و: "أَزُورُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَتَمَةً مُتَأَخِّرَةً" ، ولكونها قصد بها التعيين وضعت موضع المعارف ولم تتصرف ، وهو مذهب سيبويه ؛ إذ نص على أن العرب لم تستعمل هذه الأسماء ونحوها على هذا المعنى إلا ظرفا [٥]، وأجاز الكوفيون تصرف ما ذكر من ظروف الزمان ؛ وهى ما عين من "ضَحْوَةٍ" و"عَتَمَةٍ" و"لَيْلٍ" و"نَهَارٍ"؛ ونحوها، فيجوز- عندهم – أن يقال :" سِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةٌ – أو- عَتَمَةٌ – أو- لَيْلٌ – أو- نَهَارٌ"؛ ونحو ذلك ؛ برفع كل منها على أنه نائب عن الفاعل [٦]،

---

[١] انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٢٨.

[٢] انظر المرجع السابق؛ والهمع ٢/١٠٤.

[٣] انظر الكتاب ١/٢٢٥.

[٤] انظر شرح عمدة الحافظ ١/٤١٥.

[٥] انظر: الكتاب ١/٢٢٥ (هارون) ؛ والأصول فى النحو ١/١٩٢؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ٢/٤٢؛ والارتشاف ٢/٢٢٨.

[٦] انظر الارتشاف ٢/٢٢٨.

وزعم الأخفش أن "ضَحْوَةً" و"عَتْمَةً" إذا أريد بهما وقت معين كانتا ظرفين متصرفين منصرفين ، فيقال:"سِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةً – أو– عَتَمَةً"؛ بنصب كل منهما على الظرفية ، كما يقال :"سِيرَ عَلَيْهِ ضَحْوَةٌ – أو– عَتَمَةٌ"؛ برفعهما على أن كلا منهما نائب عن الفاعل [١].

ومن هذا القسم صفة الزمان التى عرضت لها الظرفية ؛ كما فى نحو:"سِيرَ عَلَيْهِ قَدِيمًا – أو– حَدِيثًا – أو– طَوِيلاً"؛ ونحو ذلك من الأوصاف التى عرض حذف موصوفها وانتصبت على الظرفية، فهى منصرفة؛ إلا أن العرب استقبحوا التصرف فيها ، فلا يقال :"سِيرَ عَلَيْهِ قَدِيمٌ–أو– حَدِيثٌ–أو– طَوِيلٌ" – بالرفع[٢]–؛ خلافا للكوفيين؛ إذ إنهم أجازوا فيها الرفع[٣] .

فإن لم يعرض قيام الصفة مقام الظرف؛ بل استعملت ظرفا وهى – فى الأصل – صفة؛ أو خُصِّصَتْ؛ حسن التصرف فيها، فيقال – فى الصفة المستعملة ظرفا –: "سِيرَ عَلَيْهِ قَرِيبًا– أو– قَرِيبٌ"؛ و:"سِيرَ عَلَيْهِ مَلِيًّا – أو– مَلِيٌّ "، ويقال– فى الصفة المخصصة–: "سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ – أو – طَوِيلٌ مِنَ الدَّهْرِ "؛ بنصب كل منها على الظرفية؛ أو برفعة على أنه نائب عن الفاعل [٤].

* **القسم الرابع : ظرف الزمان غير المتصرف ؛ غير المنصرف.**

هذا القسم من ظروف الزمان له مثالان ، أحدهما مشهور ؛ وهو :"سَحَر"[٥]؛ والآخر غير مشهور؛ وهو:" عَشِيَّة"[٦].

* أما "سَحَر" فشرط كونه ظرفا غير متصرف غير منصرف أن يكون معرفة ؛ أى: مرادا به سحر يوم معين ؛ وأن يكون مجردا من"ألْ" والإضافة ؛ وألا يكون

---

[١] انظر المرجع السابق ٢٢٩/٢.

[٢] انظر: الكتاب ٢٢٧/١ (هارون) ؛ والارتشاف ٢٣٠/٢؛ والهمع ١٠٧/٢.

[٣] انظر: المساعد ٤٩٦/١؛ والارتشاف ٢٣٠/٢.

[٤] انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٠٤/٢؛ والارتشاف ٢٣٠/٢؛ والهمع ١٠٧/٢.

[٥] السحر : آخر الليل قبيل الصبح، وقيل: هو من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر. (انظر اللسان ١٩٥٢/٣، ١٩٥٣).

[٦] انظر شرح عمدة الحافظ؛ لابن مالك ٤١٤/١.

مصغرا[١]، وذلك نحو: " أَزُورُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ" و"جِئْتُكَ سَحَرَ"-على أن يكون المراد سحر يوم بعينه -، فهو معرفة بالقصد ، والقصد لم يكن جهة تعريف؛ إذ إن المعارف ستة - على الأرجح -؛ هى : الضمائر؛ والأعلام ؛ وأسماء الإشارة؛ والأسماء الموصولة ؛ والمقترن بالألف واللام ؛ والمضاف إلى واحد منها، ومن ثم فإن "سَحَرَ" لا يَتَصَرَّفُ لأنه عرف من غير جهة التعريف ؛ وهو القصد[٢]؛ ولا يَنْصَرِفُ للعدل عن تعريفه بـ"أَلْ" والعلمية؛ إذ أنه جعل علما لهذا الوقت ، وقيل: للتعريف المشبه بتعريف العلمية[٣]، وقيل: للعدل وتعريفه بالغلبة على ذلك الوقت المعين؛ لا تعريف العملية؛ أو لأنه معرفة بمعنى الإضافة؛ إذ إنه مضاف فى المعنى كـ"أَجْمَعَ" و "أَكْتَعَ" وعليه فهو معرف بالإضافة المنوية [٤]، وقيل : إنه معرف بالألف واللام ؛ إذ إنه ينبغى ذكر لفظ "الْيَوْمِ" قبله؛ فيقال : "رَأَيْتُ زَيْداً الْيَوْمَ سَحَرَ "، فالمراد: السحر الذى من ذلك اليوم ، فلما ذكر "الْيَوْمَ" ظرفا قبل "سَحَرَ" استغنى عن الألف واللام بذكرها فى "الْيَوْم"[٥].

* وقيل : إن صدر الأفاضل ذهب إلى أن "سَحَرَ" ظرف مبنى لتضمنه معنى "أَلْ"؛ كما بنى "أَمْسِ" لتضمنه معناها، ذكره ابن مالك وَرَدَّهُ [٦].

---

[١] انظر شرح عمدة الحافظ؛ لابن مالك ٤١٤/١.

[٢] انظر شرح اللمع؛ للخطيب التبريزى: ص١٤٧، تحقيق الدكتور/ السيد تقى، نشر/ دار والى بالمنصورة ؛ سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م، وانظر شرح المفصل؛ لابن يعيش ٤٢/٢؛ وشرح الكافية ؛ للرضى ١٩/٢.

[٣] انظر شرح الجمل؛ لابن خروف ٣٧٣/١، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب، طبعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سنة ١٤١٩هـ، وانظر شرح اللمع؛ للتبريزى: ص١٤٧، وشرح الكافية الشافية؛ لابن مالك ١٤٧٩/٣.

[٤] انظر المصدرين السابقين .

[٥] انظر نتائج الفكر فى النحو؛ لأبى القاسم السهيلى: ص٣٧٥، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، طبعة دار الرياض بالسعودية، وانظر ارتشاف الضرب ٢٢٧/٢.

[٦] انظر شرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣،١٤٧٩.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من أن "سَحَرَ" ظرف معرب غير متصرف ؛ غير منصرف ، وذلك إذا كان ليوم بعينه ؛ معرفة كان هذا اليوم أو نكرة؛ بشرط أن يكون اليوم قبله ظرفا، فإن كان غير ظرف ؛ كأن يكون مفعولا به ؛ أو فاعلا؛ لم تكن كلمة "سَحَرَ" -حينئذ – ظرفا، وإنما تكون بدلا من "الْيَوْم" ؛ مضافا إلى ضميره؛ أو مقترنا بـ"أَلْ" ، وذلك نحو: " أَحْبَبْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَهُ – أو– السَّحَرَ مِنْهُ" [١].

هذا.. وإذا نُكِّرَ "سَحَر" وجب أن يكون متصرفا ؛ منصرفا ؛ أى : من القسم الأول[٢]، وذلك كما فى قول الله-تعالى-:" إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ " [٣]، وكذا إذا عرف بـ"أَلْ"؛ أو بالإضافة ؛ فإنه يكون متصرفا منصرفا؛ كما فى نحو : "سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرَ- أو- مِنْ سَحَرِهِ "[٤].

وإذا صُغِّرَ "سَحَر" وجب أن يكون منصرفا مع كونه غير متصرف ؛ لأن تصغيره على وزن "فُعَيْلٍ"، فيقال: "سُحَيْرٌ"، و"فُعَيْلٌ" لا يكون معدولا؛ ومن ثم لا ينصرف[٥]، وعليه يكون ذلك من القسم السابق.

* وأما "عَشِيَّةٌ" فإنها من الظروف غير المتصرفة – اتفاقا- ، أما كونها غير منصرفة مع التعيين فلغة قليلة [٦]، وصرفها معه هو الفصيح، وكذلك " عَتَمَةٌ" صرفها مع التعيين هو الفصيح[٧].

ب- ظرف المكان المنصرف ؛ وغير المنصرف

ظرف المكان المتصرف إما أن يكون "**منصرفا**"؛ وإما أن يكون " **غير منصرف**"،

---

(١) انظر: نتائج الفكر: ص٣٧٦؛ والارتشاف ٢/٢٢٧.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٨١.

(٣) سورة القمر: من الآية ٣٤.

(٤) انظر همع الهوامع ٢/١٠٤.

(٥) انظر: المقتضب ٤/٣٥٦؛ وشرح المفصل؛ لابن يعيش ٢/٤٢؛ والمقرب ١/١٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ١/٤١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٢٩٤ (هارون) ؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٠٢.

(٧) انظر حاشية الصبان ٢/١٩٦.

وأما ظرف المكان غير المتصرف فلا يكون منه إلا "**المنصرف**"، ولم يرد غير منصرف ؛ لأن منع الانصراف فيه ينبغي أن يكون في الظرف المجعول علما؛ كـ"**سَحَرَ**" – في ظرف الزمان غير المتصرف – إذا أريد به سحر يوم معين – كما ذكر –، وظروف المكان غير المتصرفة لم يكن فيها ما يمكن جعله علما؛ لأن أغلبها مبهم ، ومن ثم ينقسم ظرف المكان – باعتبار الانصراف ؛ وعدمه – **ثلاثة أقسام** [١]، بيانها ما يلي:–

*** القسم الأول : ظرف المكان المتصرف ؛ غير المنصرف**

ظروف المكان التي تندرج تحت هذا القسم **على ضربين**.

(أحدهما) : ما أقيم من الصفات التي لا تتصرف مقام ظرف مكان محذوف ؛ كـ"**أَسْفَل**" و"**أَعْلَىٰ**" و"**أَبْعَد**" ؛ ونحوها ؛ إذ إنها صارت ظروف مكان لكونها أقيمت مقام ظروف المكان، فنحو:"جَلَسْتُ أَسْفَلَ مِنْ زَيْدٍ؛ وَأَعْلَىٰ مِنْ بَكْرٍ؛ وَأَبْعَدَ مِنْ عَمْرٍو"؛ المراد منه:"جَلَسْتُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْ زَيْدٍ؛ وَمَكَانًا أَعْلَىٰ مِنْ بَكْرٍ؛ وَمَكَانًا أَبْعَدَ مِنْ عَمْرٍو"، فحذف ظرف المكان الموصوف بهذه الصفات؛ وهو "**مَكَانًا**" وأقيمت مقامه فصارت منصوبة على الظرفية، وقد تفارق الظرفية وتخرج عنها إلى الرفع – مثلا–؛ فيقال:"هَذَا أَسْفَلُ" و"ذَاكَ أَعْلَىٰ" و"ذَلِكَ أَبْعَدُ"؛ برفع كل منها على أنه خبر، فلكونها تستعمل ظرفا تارة وغير ظرف أخرى؛ كانت ظروفا متصرفة، وعليه فقد قرئ قول الله– تعالى–:" **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ** "[٢] بنصب "**أَسْفَلَ**" على الظرفية؛ على أن المراد: وَالرَّكْبُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْكُمْ"؛ وهو الوجه وعليه القراءة[٣]، وقرئ برفعه على أنه خبر[٤]، والمراد:"وَالرَّكْبُ أَشَدُّ تَسَفُّلاً مِنْكُمْ"[٥]؛ أوعلى تقدير محذوف من

---

(١) انظر المقرب ١/١٥٠.

(٢) سورة الأنفال: من الآية ٤٢.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٢/٤١٧.

(٤) هذه القراءة لزيد بن علي. (انظر : البحر المحيط ٤/٥٠٠؛ والدر المصون ٣/٤٢٣).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه؛ للزجاج ٢/٤١٧؛ ومعاني القرآن ؛ للفراء ١/٤١١.

أول الكلام ؛ فيكون المراد: "وَمَوْضِعُ الرَّكْبِ أَسْفَلَ مِنْكُمْ"[١] .

أما كون هذه الظروف ؛ ونحوها غير منصرفة فلأن كلا منها صفة أصلية ، أى: غير عارضة، وهى على وزن "**أَفْعَل**" ولم تقبل "**تاء التأنيث**" ، لأن مؤنثها على وزن "**فُعْلَى**"، والصفة التى تتوفر فيها هذه الأمور تمنع الصرف[٢].

و(**الضرب الآخر**) : ما كان من ظروف المكان جمعا متناهيا، كـ"**مَجَالِسَ**" و"**مَذَاهِبَ**" و"**مَقَاعِدَ**" ونحوها ، فهذه الجموع ظروف متصرفة لكونها تستعمل منصوبة على الظرفية تارة ، وتستعمل غير ظروف تارة أخرى ، فنصبها على الظرفية كما فى نحو " جَلَسْتُ مَجَالِسَ الْعُلَمَاءِ، وَذَهَبْتُ مَذَاهِبَهُمْ"، وكما فى قول الله –تعالى–:" **وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ** "[٣]،واستعمالها غير ظروف كما فى نحو "لِلْعُلَمَاءِ مَجَالِسُ جَلِيلَةٌ ؛ وَمَذَاهِبُ مُتَعَدِّدَةٌ ؛ وَمَقَاعِدُ مُثْمِرَةٌ" ؛ برفع كل من "**مَجَالِس** " و" **مَذَاهِب** " و"**مَقَاعِد** " على أنه مبتدأ ، وهى ظروف غير منصرفة لكون كل منها على صيغة منتهى الجموع.

<u>القسم الثانى : ظرف المكان غير المتصرف ؛ المنصرف.</u>

ظروف المكان التى تندرج تحت هذا القسم هى: "**مَكَانَكَ**" بمعنى "**بَدَلَكَ وَعِوَضَكَ**"[٤]، و"**بَدَلَكَ**" بمعنى:" **مَكَانَكَ**، أى: **عِوَضَكَ** ، لا بمعنى : **بَدِيلَكَ** ، و"**دُونَكَ**" المراد بها نقصان المرتبة فى صفة من الصفات ، و"**فَوْقَكَ**" المراد بها علو المرتبة فى صفة من الصفات و" **سُوَاكَ**"– بكسر السين وضمها– ، و"**سَوَاءَكَ**" ؛ بكسر السين وفتحها– ،

---

[١] انظر: معانى القرآن ؛ للأخفش ٢/٢٢٣، تحقيق الدكتور / فائز فارس، طبعة /دار البشير ؛ ودار الأمل سنة ١٤٠١هـ /١٩٨١ ؛ وانظر مشكل إعراب القرآن ؛ لمكى بن أبى طالب ١/٣١٥، ٣١٦ ، تحقيق الدكتور / حاتم الضامن ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

[٢] انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ص١٥٠.

[٣] سورة الجن: من الآية ٩.

[٤] العوض– بكسر العين؛ وفتحها– بمعنى: البدل والخلف، والجمع "أعواض" (انظر : لسان العرب ٤/٣١٧٠؛ والقاموس ٢/٣٣٥).

و"عِنْدَكَ" و"مَعَكَ"، و"شَطْرَهُ" بمعنى: نَحْوَه،و"حَوَالَكَ" وتثنيته، و"حَوْلَهُ" وتثنيته وجمعه[١].

فهذه الظروف المكانية منصرفة لإضافتها[٢] ، إذ إنها من الأسماء الملازمة للإضافة ، وإن أفرد بعضها عن الإضافة نون وهو انصراف ، وكل منها ظرف غير متصرف لعلة ، وبيان ذلك ما يلى: -

* أما "مَكَانَكَ" الذى بمعنى: بَدَلَكَ وَعِوَضَكَ فإن العلة فى كونه ظرفا غير متصرف أنه ليس بمكان حقيقى ، لأن مكان الشيء - حقيقة- إنما هو موضعه ومستقره فالظرفية فيه على طريقة المجاز[٣] ، وذلك كما فى نحو :"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكَانَكَ" ، أى "بَدَلَكَ ، وكما فى قول الله- تعالى-:" وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ"[٤]، وقوله- تعالى-:" ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ"[٥]؛ وقوله - تعالى -:" وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ "[٦].

وأما"بَدَلَكَ" الذى لم يكن بمعنى "بَدِيل" فالعلة فى كونه ظرفا غير متصرف كسابقه، أى : ليس بمكان حقيقى ، وإنما الظرفية فيه مجازية ، إذ إن "الْبَدَلَ" و"الْمَكَانَ" إذا استعملا بمعنى واحد لا يتصرفان ، فإن ذكر كل واحد منهما فى موضعه، ولم يحمل أحدهما على الآخر فى المعنى تصرف فيهما ، فيرفعان ، كما فى نحو: "هَذَا مَكَانُكَ" فى الإشارة إلى المكان -، ونحو : "هَذَا بَدَلٌ مِنْ هَذَا"؛ أى: بَدِيلٌ مِنْهُ ؛ حيث أشير

---

[١] انظر: المقرب ١/١٥١،١٥٠؛ وشرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢/(٢٣٤- ٢٤٣)؛ وارتشاف الضرب ٢/(٢٦٣- ٢٦٩).

[٢] انظر مثل المقرب؛ لابن عصفور؛ فى هامش كتابه: المقرب: ص٢١٨، بتحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود؛ وعلى محمد معوض ، طبعة / دار الكتب العلمية، بيروت سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

[٣] انظر همع الهوامع ٢/ ١١٨.

[٤] سورة النساء: من الآية ٢٠.

[٥] سورة الأعراف: من الأية ٩٥.

[٦] سورة النحل: من الآية ١٠١.

بـ"هَذَا" إلى "الْبَدَل" وهُوَ هُوَ ، قاله ابن مالك[١]، فلما أخرج كل من "بَدَل" – و– "مَكَان" عن موضعه لزم طريقة واحدة ، وهى النصب على الظرفية .

هذا .. ولم يذكر الكوفيون "بَدَلَكَ" ظرف مكان ، وإنما ذكره البصريون ، قاله أبو حيان[٢].

* وأما "دُونَكَ" الذى يراد به نقصان المرتبة فى الصفات ، أى:فى الأمور المعنوية كـ" الشرف والحسب والجاه والعظمة والعلم" ونحو ذلك ، فإن العلّة فى كونه ظرفا غير متصرف أنه – حينئذ – لَمْ يُرَدْ بِهِ المكان الحسى الأدنى ، وإنما خرج عنه إلى الأمر المعنوى ، فالظرفية فيه مجاز ، وذلك نحو: "زَيْدٌ دُونَ مُحَمَّدٍ فِي الشَّرَفِ وَالْحَسَبِ وَالْجَاهِ وَالْعِلْمِ" وما إلى ذلك .

* وأما "فَوْقَكَ"، المراد به عُلُوُّ المرتبة فى صفة من الصفات فإن العلّة فى كونه ظرفا غير متصرف أنه خرج عن استعماله فى العلو الحسى إلى الاستعمال فى العلو والارتفاع المعنوى ، وذلك نحو:" مُحَمَّدٌ فَوْقَ زَيْدٍ فِي الشَّرَفِ ؛ وَفِي الْحَسَبِ وَفِي الْجَاهِ ، وَفِي الْعِلْمِ " ؛ وما إلى ذلك ، ومنه "فَوْقَ" فى قوله – تعالى-:"وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" [٣]؛ وقوله- تعالى- :"وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ" [٤]، وقوله- تعالى-:" وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ "[٥].

* وأما "سُوَاكَ"- بكسر السين وضمها- و"سَوَاءَكَ" -بكسر السين وفتحها – فإن كلا منهما ظرف مكان لا يتصرف ، لأنه بمعنى"مَكَانَكَ" الذى هو بمعنى:"بَدَلَكَ وَعِوَضَكَ" [٦]، وذلك نحو :" مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سُوَاكَ – أو– سَوَاءَكَ"، و" أَتَانِى الْقَوْمُ سُوَاكَ – أو– سَوَاءَكَ"،والمعنى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكَانَكَ، أى:"بَدَلَكَ" ؛ وَأَتَانِى الْقَوْمُ

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٣.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٦٨.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢١٢.

(٤) سورة يوسف: من الآية ٧٦.

(٥) سورة الزخرف: من الآية ٣٢.

(٦) انظر: شرح الجمل الكبير؛ لابن عصفور ٢/٢٥٩؛ والارتشاف ٢/٣٢٦؛ والهمع ٢/١١٨.

مَكَانَكَ ؛ أى: بَدَلَكَ ، وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور[١]، وتبعهم ابن عصفور[٢]، وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء العكبرى وابن هشام الأنصارى إلى أنهما من الظروف المتصرفة ، إلا أنهما يستعملان ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا[٣]، وعُزِىَ هذا المذهب للكوفيين[٤].

وذهب ابن مالك إلى أنهما اسمان مرادفان لـ"غَيْرٍ" ، واحتج بأن الظرف – فى العرف– ما ضمن معنى "فِى" من أسماء الزمان وأسماء المكان ، وليس كذلك "سُوَى" و"سَوَاء" ، وأن إجماع أهل اللغة على نحو "قَامُوا سُوَاكَ" و"قَامُوا غَيْرَكَ" بمعنى واحد ، فلما كانت "غَيْرٌ" لا يتأتى كونها ظرفا ، ولا يلتزم فيها النصب ، فكذلك "سُوَى " و"سَوَاء"[٥].

والعلة فى كونهما من الظروف غير المتصرفة – عند سيبوية والجمهور– أن الظرفية فيهما مجاز، إذ إنهما بمعنى "مَكَانَكَ" الذى يدخله معنى"عِوَضَكَ وَبَدَلَكَ" [٦]، فالظرفية فيه مجاز– كما ذكر–.

وأما "عِنْدَكَ" فهى ظرف مكان للدلالة على أن مظروفها قريب أو حاضر حسا؛ أى: حقيقة، أو معنى؛ أى :مجازا، فدلالتها على القرب أو الحضور الحسى كما فى قول الله – تعالى–: " عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى" [٧]؛ وقوله – تعالى–:" فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًا عِنْدَهُ"[٨]، ودلالتها على القرب أو الحضور المعنوى

---

[١] انظر:الكتاب ٢/١، ٣١/٣٥٠(هارون)؛ والمساعد ٥٩٤/١؛ والارتشاف ٣٢٦/٢؛ والهمع ١١٨/٢

[٢] انظر: شرح الجمل الكبير ٢٥٩/٢؛ والمقرب ١٥٠/١، ١٥١.

[٣] انظر: أوضح المسالك ٢٨٢/٢؛ والارتشاف ٣٢٦/٢، واللباب للعكبرى ٣٠٩/١؛ والهمع ١١٨/٢، وشرح التصريح ٣٦٢/١.

[٤] انظر الإنصاف؛ للأنبارى ٢٩٤/١؛ المسألة رقم ٣٩.

[٥] انظر: شرح الكافية الشافية ٧١٦/٢، ٧١٧، وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٣١٦/٢، والمساعد ٥٩٤/١.

[٦] انظر: الكتاب ٣٥٠/٢ (هارون) ؛ والارتشاف ٣٢٦/٢؛ والهمع ١١٨/٢.

[٧] سورة النجم: الآيتان ١٤، ١٥.

[٨] سورة النمل: من الآية ٤٠.

كما فى قوله- تعالى-:" إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِـهِ"[١]، وقولــه – تعالى-:" قَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ" [٢]، وقوله تعالى:" رَبِّ ابْنِ لِى عِنْدَكَ بَيْتًا فِى الْجَنَّةِ "[٣]، وقد تأتى ظرف زمان ، كما فى الحـديث الشـريف: "الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى"[٤].

والكثير الغالب فى "عِنْدَ" أن تكون منصوبة على الظرفية كما فى الأمثلة المذكورة، وقد تجر بــ"مِنْ" مثل غيرها من الظروف غير المتصرفة ؛ كما فى قوله- تعالى-: " وَآتَانِى رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ" [٥].

والعلة فى عدم تصرف "عِنْدَكَ" أنها شديدة التوغل فى الإبهام ، إذ إنها لا تخـتص موضعا ، حيث تصدق على جميع الجهات ، ولا تكون إلا مضافة[٦] .

* وأما "مَعَكَ"- مفتوحة العين- فهى اسم المكان الاصطحاب، أو وقته ، فإن كانـت اسما لمكان الاصطحاب فهى ظرف مكان ، نحو: جِئْتُ مَعَكَ"، وهو الكثير فيها، وبه جاء الاستعمال فى القرآن الكريم ، وإن كانت اسما لوقت الاصطحاب فهى ظـرف زمان ، كما فى نحو:" جِئْتُ مَعَ الْعَصْرِ" أى: زَمَنُ مَجِيئِى وَقْتَ الْعَصْرِ".

وشرط كون"مَعَ" ظرفا غير متصرف أن تكون مضافة؛ إما إلى اسم ظاهر؛ كما فى قوله- تعالى-:"إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ"[٧]،وقوله- تعالى-"ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ"[٨]؛ وقوله – تعالى-:" "وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ"[٩]؛ وإما مضافة إلى ضمير؛ كما فـى

---

[١] سورة الأعراف: من الآية ٢٠٦.

[٢] سورة النمل: من الآية ٤٠.

[٣] سورة التحريم: من الآية ١١.

[٤] الحديث مروى عن أنس بن مالك ، وهو فى صحيح البخارى ٨٣/٢.

[٥] سورة هود: من الآية ٢٨.

[٦] انظر: المقتضب ٣٤٠/٤؛ وهمع الهوامع ١٢١/٢.

[٧] سورة البقرة: من الآية ١٥٣.

[٨] سورة الإسراء: من الآية ٣.

[٩] سورة الأنبياء: من الآية ٧٩.

قوله- تعالى-:" **إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**"(١)، وقوله تعالى-: "**فَقُلْ لَنْ تَخْرجُوا مَعِىَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلوا مَعِىَ عَدُوًا**"(٢)، وقوله- تعالى-:"**وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ**"(٣)، وقوله- تعالى-:"**وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ**"(٤)؛ وقوله - تعالى-:"**وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ**" (٥)، وتكون "**مَعَ**" - حينئذ- لازمة النصب على الظرفية كما فى الأمثلة المذكورة ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بـ"مِنْ" مثل غيرها من الظروف العادمة التصرف، فقد حكى سيبوية "ذَهَبَ مِنْ مَعِهِ" (٦)، وقيل إن الفراء حكى عن العرب :"**إِنَّ الْمُفَضَّلَ لَيَكُونُ مَعَ الْقَوْمِ ثُمَّ يَقُومُ مِنْ مَعِهِمْ**"(٧)، وقرىء :" **هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِى وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِى**" (٨)- بالتنوين فى "ذِكْرٌ" وكسر ميم "مِنْ"(٩) -؛ على أن المعنى "ذِكْرٌ مِنْ عِنْدِى ؛ وَمِنْ قَبْلِى"؛ أى:جئت أنا به كما جاء به الأنبياء من قبلى (١٠).

فإذا أفردت "**مَعَ**" عن الإضافة نُوِّنَتْ ، والأكثر – حينئذ – أن تكون منصوبة على الحال ، نحو :" جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو مَعًا "(١١)، ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة التوبة : من الآية ٤٠.

(٢) سورة التوبة: من الآية ٨٣.

(٣) سورة يوسف: من الآية ٣٦.

(٤) سورة ق: الآية ٢١.

(٥) سورة الحديد: من الآية ٤.

(٦) انظر الكتاب ٢٨٧/٣.

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢.

(٨) سورة الأنبياء: من الآية ٢٤.

(٩) هذه القراءة ليحيى بن يعمر؛ وطلحة بن مصرف. (انظر: المحتسب؛ لابن جنى ٦١/٢؛ والبحر المحيط ٣٠٦/٦؛ ومشكل إعراب القرآن؛ لمكى ٤٧٨/٢).

(١٠) انظر المحتسب ٦١/٢، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(١١) انظر: رصف المبانى فى شرح حروف المعانى؛ للإمام/ أحمد المالقى : ص٣٢٨، وتحقيق/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق؛ وانظر جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب؛ للإربلى : ص٥٠٢، تحقيق/ إميل بديع يعقوب ، طبعة دار النفائس، وانظر الجنى الدانى: ص٣٠٦، ٣٠٧.

[٣٣] مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ[١]

وقل ورودها ظرفا فى موضع رفع خبرا وذلك كما فى قول الشاعر

[٣٤] أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبِ[٢]

وقيل: "مَعًا – هاهنا– حال ، والخبر محذوف ، والتقدير:" كَائِنَةٌ مَعًا" ، وقيل : إن هذا التقدير باطل وليس بصحيح [٣].

واختلف فى فتحة : "مَعًا" ؛ إذ ذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب كحالتها فى حالة الإضافة ، والكلمة ثنائية اللفظ حالة الإفراد كما كانت حالة الإضافة [٤]، وذهب يونس والأخفش إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء "فَتًى" ، لأنها حين أفردت رُدَّتْ إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا [٥] ، وهذا المذهب صححه ابن مالك[٦]، ورده أبو حيان، وصحح مذهب الخليل وسيبويه[٧] .

وتستعمل "مَعًا" للاثنين كما فى الأمثلة المذكورة ، وهو الكثير فيها[٨]، وقد تستعمل للجماعة، وذلك كما فى قول الشاعر:

---

[١] هذا بيت من البحر الطويل؛ وهو لامرىء القيس؛ فى ديوانه: ص١٩، والخزانة ٣٩٧/٢، ٢٤٢/٣، ٢٤٣؛ والكتاب ٢٢٨/٤، والشاهد فيه- هنا- مجيء لفظ"معا" منصوبا على أنه حال.

[٢] هذا بيت من البحر الطويل، وهو لجندل بن عمرو؛ فى الدرر ٤٧٢/١؛ وشرح شواهد المغنى ؛ للسيوطى ٧٤٦/٢، واستشهد به وقوع "معا" فى محل رفع خبراً- قليلاً- .

[٣] انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٤٠/٢؛ وجواهر الأدب: ص٥٠٢؛ وارتشاف الضرب ٢٦٨/٢؛ والجنى الدانى: ص٣٠٧.

[٤] انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٦؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٣٩/٢؛ وجواهر الأدب: ص٥٠٢؛ والجنى الدانى : ص٣٠٧، وارتشاف الضرب ٢٦٧/٢؛ وهمع الهوامع ١٦٩/٢، ١٧٠.

[٥] انظر : الكتاب ٣/ ٢٨٦؛ وشرح التسهيل؛ لابن مالك ٢٣٩/٢؛ وجواهر الأدب: ص٥٠٢؛ والجنى الدانى : ص٣٠٧، وارتشاف الضرب ٢٦٧/٢؛ وهمع الهوامع ١٦٩/٢، ١٧٠.

[٦] انظر شرح التسهيل ؛ لابن مالك ٢٣٩/٢.

[٧] انظر ارتشاف الضرب ٢٦٨/٢.

[٨] انظر مغنى اللبيب ٣٣٤/١، بتحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد.

[٣٥] يُذَكِّرْنَ ذَا البَثِّ الحَزِينَ بِبَثِّهِ إِذَا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا[١]

هذا .. وتسكين عين "مَعْ" لغة لربيعة وغنم، إذ يقولون: "مَعْ" على أنها مبنية على السكون[٢]، وقضى سيبويه بأن ذلك ضرورة وليس لغة[٣]، وذلك كما في قول الشاعر:

[٣٦] وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَاىَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُم لِمَامًا[٤]

وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة العين، وأنها – حينئذ- حرف جر يفيد المصاحبة[٥]، وإلى ذلك ذهب المالقى – أيضا[٦]، والصحيح كونها اسما ؛ لأن المعنى مع الحركة ومع السكون واحد[٧]، وكلام سيبوية مشعر بكونها اسما وهى ساكنة العين[٨] .

* وأما "شَطْرَهُ"- بمعنى: نَحْوَهُ-؛ فإن العلَّة فى عدم تصرفه أنه خرج عن موضعه، ومعنى ذلك أن "الشَّطْرَ"- فى الحقيقة- هو نِصْفُ الشَّىْءِ وَجُزْؤُهُ ، وجمعه"أَشْطُرٌ"

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لمتمم بن نويرة ؛فى ديوانه: ص ١١٧؛ وشرح التصريح٢/٤٨، والشعر والشعراء ١/٣٤٥، والشاهد فيه قوله: "سجعن لها معا" حيث استعملت "معا" للجماعة، والأكثر استعمالاها للاثنين.

(٢) انظر: المساعد ١/٥٣٥، ٥٣٦، وجواهر الأدب: ص٥٠١؛ وارتشاف الضرب ٢/٢٦٧؛ والمغنى ١/٣٣٣.

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٨٧.

(٤) هذا بيت من البحر الوافر، وهو لجرير فى ديوانه: ص٢٢٥؛ وشرح التصريح ٢/٤٨، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٢؛ وللراعى النميرى فى ملحق ديوانه: ص٣٣١، والكتاب ٢/٢٨٧ والشاهد فيه قوله "معكم" حيث وردت "مع" مبنية على السكون فى لغة ربيعة وغنم، وهو ضرورة عند سيبويه.

(٥) انظر إعراب القرآن؛ للنحاس ١/١٩، ٣/٢١٣، تحقيق الدكتور/ زهير غازى زاهد، القاهرة سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٦) انظر رصف المبانى: ص ٣٢٩.

(٧) انظر: التسهيل ؛ لابن مالك ٢/٢٤٢؛ وجواهر الأدب: ص٥٠٢، والجنى الدانى: ص ٣٠٦؛ والمغنى ١/ ٣٣٣؛ والارتشاف ٢/ ٢٦٧.

(٨) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك ٢/٢٤١؛ والهمع ٢/١٦٩.

و"أَشْطَارٌ"، وفعله "شَطَرَ"، وقد تستعمل بمعنى الجهة والناحية، وعليه يكون شَطْرُ كل شيء نَحْوَهُ وَقَصْدَهُ ، وهو بهذا المعنى لا جمع له ولا فعل له[١]، ومن ثم كان ظرفا غير متصرف ، وقد نص أبو حيان على أن أكثر النحويين أهملوا ذكره[٢] . فـ"شَطْرَ": بالمعنى المذكور ظرف غير متصرف لازم النصب على الظرفية، ملازم الإضافة ؛ إما إلى اسم ظاهر كما فى قول الله - تعالى-: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" [٣]؛ وإما إلى ضمير ؛ كما فى قوله - تعالى-:" وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطْرَهُ"[٤].

وورد مجرورا بـ"مِنْ" وذلك فى قول الشاعر:

[٣٧] وَقَدْ أَظَلَّكُمْ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمْ ... هَوْلٌ لَهُ ظُلَمٌ يَغْشَاكُمْ قِطَعًا[٥]

يريد : من جهة ثغركم ؛ ومن نحوه .

* وأما "حَوَالَكَ" وتثنيته، و "حَوْلَهُ" وتثنيته وجمعه، فإن العلّة فى عدم تصرفهما أن التثنية فيهما باعتبار المحل، وكذلك الجمع فى"حَوْلَهُ" ومعنى ذلك أن التثنية فى كل منهما لم تكن شفعا للواحد ؛ فلم تكن تثنية حقيقية ؛ وأن الجمع فى"حَوْلَهُ" لم يكن جمعا للواحد؛ فلم يكن جمعا حقيقيا، فاقتضى ذلك أن يكون "حَوَالَكَ" و"حَوَالَيْكَ" و"حَوْلَكَ" و"حَوْلَيْكَ" و"أَحْوَالَكَ" كلها بمعنى واحد[٦]، وذلك مختص بالظرفين: "حَوَالَكَ" و"حَوْلَهُ" ، ولا يقاس عليهما غيرهما ، ومن ثم كانا ظرفين غير متصرفين[٧] ، فقد ورد كل منهما لازم النصب على الظرفية، مفردا كان كما فى قول الراجز:

---

[١] انظر اللسان ٢٢٦١/٤، ٢٢٦٣؛ والقاموس ٥٧/٢.

[٢] انظر ارتشاف الضرب ٢٦٨/٢.

[٣] سورة البقرة: من الآية ١٤٩، ومن الآية ١٥٠.

[٤] سورة البقرة : من الآية ١٤٤، ومن الآية ١٥٠.

[٥] هذا بيت من البحر البسيط، وهو للقيط بن يعمر؛ فى ديوانه: ص٤٣؛ والدرر ٤٣٢/١، والشاهد فيه قوله: "من شطر ثغركم" ؛ أى: من جهته ونحوه وناحيته ، واستشهد به على أن "شطر" ظرف غير متصرف، وقد جر بـ"من" كغيره من الظروف غير المتصرفة.

[٦] انظر الدرر اللوامع ٤٣١/١.

[٧] انظر ارتشاف الضرب ٢٦٩/٢.

[٣٨] أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لاَ أَبَا لَكَا وَأَنَا أَمْشِى الدَّأَلَى[١] حَوَالَكَا[٢]

؛ أو مثنى كما فى قول النبى- صلى الله عليه وسلم:" اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلاَ عَلَيْنَا"[٣]؛ وكما فى قول الراجز:

[٣٩] مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَصِىٌّ حَوْلَيَهْ [٤]

وورد"حَوْلَ" جمعا، منصوبا على الظرفية فى قول الشاعر:

[٤٠] فَقَالَتْ سَبَاكَ اللهُ إِنَّكَ فَاضِحِى أَلَسْتَ تَرَى السُّمَّارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِى[٥]

* * * * * * *

*** القسم الثالث : ظرف المكان المتصرف المنصرف.**

يتمثل هذا القسم فى أكثر ظروف المكان؛ إذ إنه يشمل ما بقى منها بعد الظروف المحصورة المذكورة فى القسمين : الأول والثانى، فظروف المكان المتصرفة المنصرفة هى: "أَمَامٌ" و"خَلْفٌ" و"فَوْقٌ" و"تَحْتٌ" و"وَرَاءٌ" و" قُدَّامٌ"-إن كانت غير مضافة- ، و"يَمِينٌ" و"شِمَالٌ" و"ذَاتُ الْيَمِينِ" و"ذَاتُ الشِّمَالِ" وما أشبه ذلك فى الشياع؛ كـ "مَكَانٍ" الذى لم يكن بمعنى : بَدَلٍ وَعِوَضٍ ؛ و"نَاحِيَةٍ" و"جِهَةٍ" و"جَانِبٍ" و" خِلَالٍ" ؛ ونحو ذلك .

* * * * * *

---

(١) الدألى: مشية فيها ضعف وعجلة، وقيل: فيها تثاقل، وقيل: مشية تشبه مشية الذئب. (انظر اللسان ١٣١٢/٢).

(٢) هذا الرجز على لسان ضب لولده أيام كانت الأشياء تتكلم فيما زعم الأعراب، كذا فى الحيوان؛ للجاحظ ١٢٨/٦؛ والدرر ٤١/١، والشاهد فيه نصب "حوالك" -مفرداً- على الظرفية.

(٣) هذا جزء من حديث مروى من طريق أنس بن مالك ، رواه أبو داود فى صلاة الاستسقاء، وابن ماجة فى إقامة الصلاة.-انظر الحديث فى صحيح مسلم ٥٥٤/١٦ (الشعب)؛ ومسند الإمام أحمد ١٠٤/٣، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١-.

(٤) هذا الرجز لزفيان السعدى ؛ فى ديوانه: ص١٠٠؛ والخصائص ٣٣٢/١؛ ونوادر أبى زيد: ص٩٧، والشاهد فيه نصب المثنى من "حول" على الظرفية، وقيل: إن "حولى" لغة فى "حول".

(٥) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس؛ فى ديوانه: ص٣١؛ والدرر ٤٣١/١، والشاهد فيه نصب "أحوال" جمع "حول" على الظرفية، وقيل : هى لغة فى "حول".

خامساً : تقسيم الظروف باعتبار ملازمة الإضافة والإفراد عنها

كل من ظروف الزمان وظروف المكان أكثرها صالح للإضافة والإفراد عنها ؛ إذ إنها أسماء؛ والأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها[١] ؛ كـ"غُلَامٍ" و "ثَوْبٍ" من غير الظروف ؛ و كـ "صَبَاحٍ" و "مَسَاءٍ" من ظروف الزمان ؛ و"جَانِبٍ" و "نَاحِيَةٍ" من ظروف المكان، فتارة تضاف هذه الأسماء ونحوها؛ إما إلى الظاهر وإما إلى المضمر؛ إذ يقال : "جَاءَ غُلَامُ زَيْدٍ وَمَعَهُ ثَوْبُ بَكْرٍ" ؛ و "سَافَرْتُ صَبَاحَ الْخَمِيسِ وَعُدْتُ مَسَاءَ السَّبْتِ" و "سِرْتُ جَانِبَ الْجَبَلِ وَتَوَجَّهْتُ نَاحِيَةَ الْبَحْرِ" ، ويقال : "أَكْرَمَ زَيْدٌ غُلَامَهُ وَأَعْطَاهُ ثَوْبَهُ" ؛ و"سَافَرْتُ يَوْمَ السَّبْتِ صَبَاحَهُ؛ وَعُدْتُ مَسَاءَهُ" ؛ و : "ذَهَبْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَأَقَمْتُ جَانِبَهُ؛ وَطُفْتُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ وَصَلَّيْتُ نَاحِيَتَهَا".

وتارة لا تضاف الأسماء المذكورة ونحوها؛ إذ يقال : "هَذَا غُلَامٌ" و"اشْتَرَيْتُ ثَوْباً"؛ و: "سَافَرْتُ صَبَاحاً وَعُدْتُ مَسَاءً" و : "أَخَذْتُ جَانِباً؛ وَقَصَدْتُ نَاحِيةً" ؛ ومثل ذلك من ظروف الزمان وظروف المكان كثير؛ تضاف تارة فتكون ظروفاً مُخْتَصَّةً مُعَرَّفَةً؛ وتفرد تارة أخرى فتكون ظروفاً مُبْهَمَةً مُنَكَّرَةً – على ما تقدم تفصيله– .

ومن ظروف الزمان وظروف المكان ما يلزم الإضافة إما إلى المفرد وإما إلى الجملة؛ فعليَّة كانت أو اسميَّة، وذلك لما فى هذه الظروف من إبهام أو عموم، فيقتضى ذلك ما يوضحها؛ أو يحدد المقصود منها، وإنما يكون ذلك بالمضاف إليه، وبناء عليه فإن الأصل فى الظروف الملازمة للإضافة ألا تنقطع عنها فى اللفظ؛ بأن تستعمل مفردة عنها؛ إذ إنها أُلْزِمَت الإضافة لِيَسُدَّ المضاف إليه مَسَدَّ ما يطلبه الفعل ويدل عليه[٢]، إلا أن بعض هذه الظروف يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً وتكون

---

[١] انظر : شرح التصريح ٣٤/٢؛ والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ١١٤/٢؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ٣٧٧/٢– انظر الشرح–، وحاشية الحضرى على شرح ابن عقيل للألفية ١٤/٢.

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢، ١٢٧؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٧٧/٢ – انظر الشرح –، وحاشية الخضرى ١٤/٢.

مضافة فى المعنى ؛ إذ يكون المضاف إليه – حينئذ– منوياً مقصوداً ؛ لفظاً فقط ؛ أو معنى فقط ، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، وحينئذ تختص بأحكام– على ما سيأتى إن شاء الله تعالى– .

والحاصل أن الظروف الملازمة للإضافة **خمسة أنواع:**

(أحدها) : ما يلزم الإضافة إلى المفرد ؛ ولا يقطع عنها مطلقاً.

(الثانى) : ما يلزم الإضافة إلى المفرد؛ ويجوز قطعه عنها.

(الثالث) : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ؛ ولا يقطع عنها.

(الرابع) : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ؛ ويجوز أن يقطع عن الإضافة.

(الخامس) : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية فقط ؛ ولا يقطع عن الإضافة.

هذا.. والظروف التى يشملها كل نوع من هذه الأنواع قد تعرض لها أحكام وخصائص، وتفصيل ذلك ما يلى:-

النوع الأول: الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد؛ ولا تقطع عنها.

يلزم الإضافة– لفظاً ومعنى– إلى المفرد من الظروف كل من : "**عِنْدَ**" و "**لَدَىْ**" و"**لَدُنْ**" –غالباً– ؛ و "**بَيْنَ**" إذا كانت مجردة من "الألفِ" و "مَا" ومن التركيب ؛ و"**وَسْطَ**" – ساكن السين– ؛ و "**شَطْرَ**" بمعنى الجهة والناحية ؛ وغير ذلك من الظروف التى تشبه ما ذكر فى الإبهام والشياع ؛ كـ "**إِزَاء**" و "**تِلْقَاء**" و "**حِذَاء**" و"**حِذَة**" و "**نَاحِيَة**" و "**حَوْلَكَ**" وأخواتها؛ و "**مَكَانَكَ**" وما بمعناه كـ "**بَدَلَكَ**" و"**سِوَاكَ**"، فهذه الظروف تلزم الإضافة لفظاً ومعنى ؛لكونها ظروفا مبهمة لا يَبِينُ معناها إلا بذكر ما هى ظروف له ؛ فلا تستعمل بلا إضافة، وهى تضاف إلى الظاهر **مَرَّةً**؛ وإلى المضمر **أُخْرَىْ**[1].

* أما "**عِنْدَ**" فقد تقدم أنها ظرف مكان أو زمان مبهم غير متصرف، وإضافته إلى الظاهر وإلى المضمر كما فى قول الله– تعالى-: "**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى * عِنْدَ**

[1] انظر : أوضح المسالك ١١١/٣، ١١٢؛ وشرح التصريح ٣٥/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٧٨/٢ – انظر الشرح –.

سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى *"(١).

والمشهور "**عِنْدَ**" – بكسر العين– ، ومن العرب من يفتح عينها؛ ومنهم من يضمها، ولكن ذلك قليل(٢).

والغالب فى "**عِنْدَ**" أن تكون ظرف مكان، وذلك إذا كانت اسم جهة مبهمة النسبة؛ لا تعرف حقيقتها بنفسها، واستعمالها ظرف زمان قليل، وذلك إذا كان مظروفها معنى؛ كما فى نحو: "سَافَرْتُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ" ، و "**عِنْدَ**" فى هذا المثال ونحوه لابتداء الغاية الزمانية، وترد لابتداء الغاية المكانية كما فى قول الله– تعالى–: "**آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا**"(٣).

وإنما يلزم الظرف "**عِنْدَ**" الإضافة لفظاً ومعنى ؛ ولا ينقطع عنها لما فيه من الإبهام والشياع ؛ إذ إنه لبيان كون مظروفه حاضراً حِسًّا أو مَعْنًى ؛ أو قريباً حِسًّا أو مَعْنًى، ومن ثَمَّ لا يكون مظروف "**عِنْدَ**" معيناً إلا إذا أضيفت؛ لأن كلاً من القرب والحضور أمر اعتبارى؛ إذ الشىء يكون قريباً من شخص– مثلاً–؛ بعيداً عن آخر، ويكون حاضراً فى مكان؛ غائباً عن غيره من الأمكنة، ولذا كانت "**عِنْدَ**" ظرفاً مبهماً شائعاً ، فلزمت إضافته لبيان كون مظروفه حاضراً حساً أو معنى؛ أو قريباً حساً أو معنى(٤)

ولا خلاف فى كون "**عِنْدَ**" ظرفاً معرباً، حيث ينصب على الظرفية؛ أو يجر بـ "**مِنْ**" وقد يُبْنَىَ عليه المبتدأ (٥) ؛ كما فى قول الله – تعالى– : "**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ**" (٦).

---

(١) سورة النجم: الآيات ١٣، ١٤، ١٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٥؛ والارتشاف ٢/٢٦٤؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٠٣؛ والمغنى ١/١٥٦؛ والهمع ٢/١٢١، ١٢٢.

(٣) سورة الكهف: من الآية ٦٥.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٣٣٩، ٤٣٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٧؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٤، ٢٣٥.

(٥) انظر الهمع ٢/١٦٠.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ٥٩.

* وأما "لَدَىْ" فهى بمعنى "عِنْدَ" ، وهى كلمة قائمة بذاتها ؛ وليست من لفظ "لَدُنْ"[١]؛ ولا بمعناها كما زعم الرضى [٢]؛ لأن "لَدُنْ" لا تستعمل إلا فى ابتداء الغاية فى الزمان أو المكان- على ما سيأتى- ؛ فهى ملازمة لمحل ابتداء الغاية ، أما "لَدَىْ" فإنها يراد بها ما يراد بـ "عِنْدَ" ، فتكون لابتداء الغاية فى الزمان أو المكان ؛ وتكون لغير ذلك [٣]؛ كما فى قول الله – تعالى-: "وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ"[٤]، فهذا الموضع صالح لكل من "عِنْدَ" و "لَدَىْ" ، وغير صالح لـ "لَدُنْ" ، ومن ثم كانت "لَدَىْ" بمعنى "عِنْدَ" ؛ وهو ما صرح به سيبويه [٥]، وهو الصحيح [٦]، ومع أن "لَدَىْ" بمعنى "عِنْدَ" فإن "عِنْدَ" أمكن منها؛ إذ إنها تستعمل فى كل موضع تقع فيه "لَدَىْ" ، ولا تستعمل "لَدَىْ" فى كل موضع تستعمل فيه "عِنْدَ" ، ومن ثم فإن الفرق بينهما من ثلاثة أوجه[٧]:

(أحدها) : أن "لَدَىْ" لا تُجَرُّ أصلاً ؛ فلا يقال : "جِئْتُ مِنْ لَدَىْ زَيْدٍ" ، وأما "عِنْدَ" فقد تقدم أنها تجر بـ "مِنْ" ؛ إذ يقال : "جِئْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ" .

(الوجه الثانى) : أن "عِنْدَ" تكون ظرفاً للأعيان ؛ أى : الذوات؛ كما فى قول الله – تعالى-: "مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ" [٨]؛ ونحو ذلك مما ذكر لها من أمثلة، وتكون ظرفاً للمعانى ؛ كما فى نحو: "هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِى صَوَابٌ ؛ وَعِنْدَ زَيْدٍ عِلْمٌ بِهِ"، أما "لَدَىْ" فلا تكون ظرفاً للمعانى؛ وإنما تكون للأعيان خاصة؛ إذ يقال:"الْكِتَابُ لَدَىَّ؛ وَزَيْدٌ لَدَىْ الْمَسْجِدِ" ؛ ولا يقال: "هَذَا الْقَوْلُ لَدَىَّ صَوَابٌ ؛ وَلَدَىْ زَيْدٍ عِلْمٌ بِهِ" [٩].

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٢.

(٢) انظر شرح الكافية ٣٠٣/٣.

(٣) انظر همع الهوامع ١٦٠/٢.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٤٤.

(٥) انظر الكتاب ٢٣٤/٤؛ وانظر- أيضا- شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٦/٢، ٢٣٨.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢٦٤/٢.

(٧) انظر همع الهوامع ٢/ ١٢٢.

(٨) سورة النحل: من الآية ٩٦.

(٩) انظر : المغنى ١٥٧/١، والهمع ١٢٢/٢.

(الوجه الثالث): أن "**عِنْدَ**" أعم تصرفاً من "**لَدَىْ**"؛ إذ إن "**عِنْدَ**" تستعمل فى الحاضر والغائب؛ والقريب والبعيد، فيقال:"عِنْدِى مَالٌ" وإن كان غائباً أو بعيداً، أما"**لَدَىْ**" فلا تستعمل فى الغائب والبعيد"؛ إذ لا يقال:"لَدَىَّ مَالٌ" إلا إذا كان حاضراً وقريباً[١].

وقيل : ليس بين "**لَدَىْ**" و "**عِنْدَ**" فرق من حيث الاستعمال فى الأعيان والمعانى؛ وفى الحاضر والغائب، والقول بوجود فرق بينهما فى ذلك هو الأولى[٢]، وفى غير ما ذكر فى الأوجه الثلاثة تستعمل "**لَدَىْ**" استعمال "**عِنْدَ**" ، فتضاف إلى الظاهر؛ كما فى قول الله- تعالى-: "**وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ**" [٣]؛ وقوله- تعالى-: "**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ**" [٤]، وتضاف إلى الضمير؛ إلا أن ألفها – حينئذ- تقلب "**ياء**" كما يفعل بـ "**إِلَىْ**" و "**عَلَىْ**" إذا جر بهما الضمير؛ نحو: "**إِلَىَّ**" و"**عَلَىَّ**" [٥]، وذلك كما فى قول الله- تعالى-: "**يَا مُوسَى لاَ تَخَفْ إِنِّى لاَ يَخَافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ**" [٦]؛ وقوله- تعالى-: " **وَإِنَّهُ فِى أُمِ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ**" [٧]؛ وقوله – تعالى-: "**مَا يَلْفَظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ**" [٨]، ومن العرب من يُقِرُّ "**الألف**" فى حال الإضافة إلى الضمير كما يُقِرُّهَا مع الظاهر؛ إذ يساوون بين الظاهر والمضمر فى إضافة "**لَدَىْ**" إليهما، وكذا "**إِلَىْ**" و"**عَلَىْ**"[٩]، وذلك كما فى قول الشاعر:

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٢؛ ١٠٠/٤؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٣/٣؛ والمغنى ١٥٧/١؛ وهمع الهوامع ١٢٢/٢.

[٢] انظر المغنى ١/ ١٥٧.

[٣] سورة يوسف: من الآية ٢٥.

[٤] سورة غافر: من الآية ١٨.

[٥] انظر: الكتاب ٤١٢/٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢؛ والارتشاف ٢٦٤/٢؛ والمساعد ٥٣٥/١؛ والهمع ١٢٢/٢.

[٦] سورة النمل: من الآية ١٠.

[٧] سورة الزخرف: الآية ٤.

[٨] سورة ق: الآية ١٨.

[٩] انظر: الكتاب ٤١٣/٣؛ وشرح التسهيل ٢٣٨/٢؛ والارتشاف ٢٦٤/٢؛ والمساعد ٥٣٥/١؛ والهمع ٢/ ١٢٢.

[٤١] إلاكُمْ يا خُناعةُ لا إلانـا عزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ والْهَوَانَا
فلوْ بُرِّتْ عُقولُكُمْ نُصرتُمْ فـإنَّ دَوَاءَ دائكـم لَدَانـا
وَذلِكُمْ إذَا وَاثَقْتُمُونَـا عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُم عَلانَـا [١]

أراد : "إليكُمْ" و "إليْنَا" و "لَدَيْنَا" و "عَلَيْنَا" ، إلا أنه أقر "الألف" ولم يقبلها "ياء" فى حال إضافة "لَدَى" إلى المضمر؛ وفى حال جر "إلَى" –و– "عَلَى" للمضمر ؛ وذلك ليس بفصيح؛ إلا إذا سمى بهذه الألفاظ ونحوها ؛ كـ "بَلَى" ، فإنها إذا صارت أسماء لرجال أو نساء وأضيفت إلى المضمر أقرت معه "الألف" ، وذلك كما فى نحو : "هَذَا لَدَاكَ؛ وَذَاكَ إلاكَ ، وَهَذِهِ عَلاكَ" ؛ نص على ذلك سيبويه [٢].

هذا ... و "لَدَى" ظرف معرب مثل "عِنْدَ" [٣]، وخالف فى ذلك ابن يعيش؛ حيث ذهب إلى أنه مبنى مثل "لَدُنْ" ، وذلك لفرط إبهامه[٤]، والمشهور أنه معرب، وقد يبنى عليه المبتدأ ؛ كما يبنى على "عِنْدَ" [٥]، وذلك كما فى قول الله – تعالى–: "وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ" [٦].

* وأما "لَدُنْ" ؛ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون– على المشهور فيها– ؛ كما سيأتى؛ فإنها ظرف مبهم صالح للزمان والمكان مثل "عِنْدَ"، ويكون بمعناها إذا كان المحل محل ابتداء غاية زمان أو مكان، ولذلك يغلب فى لفظ "لَدُنْ" أن يقترن بـ "مِن" التى لابتداء الغاية[٧]– على ما سيأتى–.

---

[١] هذه الأبيات من البحر الوافر، ولم أقف على اسم قائلها، وروى: "يا خذاعة" بدل :"يا خناعة"؛ وروى– أيضا–: "فلو برأت ... بصرتم بأن .. إلخ" ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل.

[٢] انظر الكتاب ٤١٢/٣.

[٣] انظر همع الهوامع ٢/ ١٢٢.

[٤] انظر شرح المفصل ١٠٠/٤.

[٥] انظر الهمع ١٦٠/٢.

[٦] سورة ق : من الآية ٣٥.

[٧] انظر: الكتاب ٢٣٣/٤؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٦/٢؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٢/٣؛ وارتشاف الضرب ٢٦٥/٢؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٤/٢؛ والدر المصون ١٨/٢؛ والهمع ١٦٠/٢.

و"لَدُنْ" مثل "عِنْدَ" – غالباً –؛ إذ تلازم الإضافة إلى المفرد الظاهر أو المضمر؛ وتكون – حينئذ – اسماً لمكان الحضور؛ أو لزمانه، فإضافتها إلى الظاهر كما في قول الله – تعالى –:"وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ"(١)، وكما في قول الراجز:

[٤٢] تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي مِنْ لَدُنْ الظُّهْرِ إِلَى الْعُصَيْرِ(٢)

وإضافتها إلى المضمر كما في قول الله – تعالى –: "وَ إِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا"(٣)؛ وقوله تعالى –: "رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً" (٤)؛ وقوله تعالى – : "وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا" (٥)، وقد تتمحض "لَدُنْ" للزمان، وذلك إذا أضيفت إلى جملة فعلية؛ أو إلى جملة اسمية (٦)، فكونها ظرف زمان لإضافتها إلى جملة فعلية كما في قول الشاعر.

[٤٣] صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ (٧)

أراد: مِنْ حِينِ شَبَابِهِ إِلَى أَنْ صَارَ كَهْلاً وَبَدَا الشَّيْبُ فِي ذَوَائِبِهِ السُّودِ.

وكون "لَدُنْ" ظرف زمان لإضافته إلى جملة اسمية كما في قول الشاعر:

[٤٤] وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ (٨)

---

(١) سورة النمل: الآية ٦.

(٢) هذا الرجز لرجل من طيء في الدرر ٤٦٦/١؛ والمقاصد النحوية ٤٢٩/٣، والشاهد فيه مجيء "لدن" ظرف زمان مضافا إلى الظاهر.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٧.

(٤) سورة الكهف: من الآية ١٠.

(٥) سورة النساء: من الآية ٤٠.

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٣.

(٧) هذا بيت من البحر الطويل، وهو للقطامي في ديوانه: ص٤٤؛ وخزانة الأدب ٨٦/٧؛ والدرر ٤٦٧/١؛ وشرح التصريح ٤٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٢٧/٣؛ والشاهد فيه إضافة "لدن" إلى الجملة الفعلية المكونة من الفعل "شب" وفاعله الضمير المستتر، ومن ثم تمحض الظرف "لدن" للزمان.

(٨) هذا بيت من البحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، والشاهد فيه تمحض "لدن" للزمان لإضافته إلى جملة اسمية

أراد : مِنْ زَمَانِ الشَّبَابِ إِلَىْ حِينِ بَدَا الشَّيْبُ بِفَوْدَيْهِ ؛ أَىْ:بِجَانِبَىْ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِى الأُذُنَ.

وقد تُصَدَّرُ الجملة التى يضاف إليها "لَدُنْ" بحرف مصدرى ويكون – أيضا – ظرف زمان ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[٤٥] فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِى قَدِيمًا ... وَلَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنِّى غُلَامُ (١)

أى : لَمْ أَكُنْ فَقِيرًا مِنْ حِينِ كُنْتُ غُلَامًا .

*والحاصل أن "لَدُنْ" مثل "عِنْدَ" فى أن كلا منهما ظرف مبهم صالح للزمان والمكان إذا كان المحل محل ابتداء غاية؛ وأن كلا منهما لا يدخل عليه من حروف الجر إلا "مِنْ" (٢) وذلك كما فى قول الله- تعالى-:"**فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا**" (٣) ، إلا أن "لَدُنْ" تختص عن "عِنْدَ" بسبعة أمور: (٤)

(أحدها): أن "لَدُنْ" ملازمة لمحل ابتداء الغاية؛ أى: لا تكون إلا مبتدأ غاية زمان أو مكان ؛ و"عِنْدَ" غير ملازمة له ؛ بل تكون لابتداء الغاية ؛ ولغير ذلك ، ومن ثم يقال:" جَلَسْتُ عِنْدَكَ"؛ ولا يجوز أن يقال:" جَلَسْتُ لَدُنْكَ" ؛ لأن المحل- هنا- ليس محل ابتداء غاية؛ و"لَدُنْ" لا تقع إلا فى محل ابتداء الغاية ، بخلاف "عِنْدَ" فإنها تقع فيه وفى غيره.(٥)

(الأمر الثانى): أن "لَدُنْ" مبنية دائما فى لغة الأكثرين من العرب – على ما سيأتى إن شاء الله تعالى – ؛ إلا فى لغة قيس فإنها عندهم معربة تشبيها بـ "عِنْدَ" ؛ إذ إنها

---

(١) هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لعمرو بن حسان فى خزانة الأدب ١١٢/٧ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٢/٣ ، ولرجل من ربيعة فى إصلاح المنطق : ص٣٣ ، ١٦٧ ، والشاهد فيه تمحض "لدن" للزمان ؛ لإضافته إلى جملة اسمية ؛ وإن صدرت بحرف مصدرى .

(٢) انظر لسان العرب ٤٠٢٢/٥ – (لدن) – .

(٣) سورة الكهف : من الآية ٦٥ .

(٤) انظر – فى ذلك- : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٦/٢ ؛ والمغنى ١٥٦/١ ، ١٥٧ ؛ وشرح التصريح ٤٥/٢ ، ٤٦ ؛ والهمع ١٦٠/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ .

(٥) انظر المصادر السابقة ، وحاشية الدسوقى ١٦٨/١ .

معربة دائما عند جميع العرب [١] ، و بلغة قيس قرأ أبو بكر عن عاصم [٢] : " **لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدْنِهِ**" [٣] ؛ بإسكان "**الدال**" وإشمامها الضم ؛ و كسر "**النون**" و"**الهاء**" وو صلها بياء في الوصل [٤] ، وقيل: إن كسر "**النون**" في هذه القراءة لالتقاء الساكنين ؛ حيث سكنت "**الدال**" للتخفيف ؛ وسكنت "**النون**" للبناء ، فكسر الساكن الثاني منهما لالتقاء الساكنين ، ومن ثم كانت كسرة "**النون**" في القراءة المذكورة كسرة التقاء الساكنين وليست كسرة إعراب [٥] .

(الأمر الثالث): أن الغالب في "**لَدُنْ**" أن تستعمل في محل جر بـ "**مِنْ**" ؛ إذ إن استعمالها بدون "**مِنْ**" قليل ؛ و من ثم لم تجئ في القرآن في محل نصب ؛ حيث إنها لم تخل فيه من "**مِنْ**" ، أما "**عِنْدَ**" فإنها تجر بـ "**مِنْ**" كثيرا ؛ إلا أن نصبها على الظرفية أكثر من جرها بـ "**مِنْ**". [٦]

(الأمر الرابع) : أن "**لَدُنْ**" لا تقع إلا **فضلة** ؛ إذ إنها لا تقع إلا في محل نصب على الظرفية ؛ أو في محل جر بـ "**مِنْ**" ؛ على أنها مفعول فيه ، أما "**عِنْدَ**" فإنها قد تقع **فضلة** ؛ نحو "**جَلَسْتُ عِنْدَكَ**" ؛ وقد تقع **عمدة** [٧] ، وذلك كما في قول الله- تعالى-:

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٦؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٠٣؛ والارتشاف ٢/٢٦٥؛ والدر المصون ٢/١٨؛ والمغنى١/١٥٦؛ وشرح التصريح ٢/٤٦ ؛ والهمع ٢/١٦١

(٢) انظر : الإتحاف : ص٢٨٨ ؛ والإقناع ٢/٦٨٨ ، والكشف لمكى ٢/٥٤ ؛ والنشر ٢/٣١١ ؛ والبحر المحيط ٦/٩٦ .

(٣) سورة الكهف : من الآية ٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧ ؛ والارتشاف ٢/٢٦٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٦ ؛ والهمع ٢/١٦١ .

(٥) انظر : الأمالى الشجرية لابن الشجرى ١/٢٢٣ ، تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحى ؛ وشرح التصريح ٢/٤٦ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٧ ؛ والمغنى ١/١٥٦ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٥ ، ٤٦؛ وحاشية الدسوقى على المغنى ١/١٦٨ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٧ ؛ والمغنى ١/١٥٦ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٥ ، ٤٦؛ وحاشية الدسوقى على المغنى ١/١٦٨ ؛ والهمع ٢/١٦٠ .

"وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ" (١) ؛ حيث وقعت "عِنْدَ" فى موضع رفع خبرا مقدما؛ و كما فى قوله- تعالى-: " إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ" (٢) ؛ إذ وقعت "عِنْدَ" فى موضع رفع خبر "إِنَّ" .

(الأمر الخامس): أن "لَدُنْ" يجوز أن تضاف إلى المفرد ؛ أو إلى الجملة ؛ فعليَّة كانت أو اسميَّة ، وحينئذ تَتَمَحَّضُ للزَّمان (٣) لما تقدم من أن ظروف المكان لا يضاف منها إلى جملة إلا "حَيْثُ" – على المشهور – ، فتكون "لَدُنْ" فى حال إضافتها إلى الجملة ظرف زمان ، فإضافتها إلى مفرد نحو:" مَا رَأَيْتُ زَيْدًا مِنْ لَدُنْ ظُهْرِ الْخَمِيسِ ؛ مُنْذُ أَنْ جِئْتُ مِنْ لَدُنْهُ" ؛ وإضافتها إلى الجملة الفعلية كما فى قول الشاعر :

[٤٣] صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

وإضافتها إلى الجملة الاسمية كما فى قول الشاعر :

[٤٤] وَتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَافِعٌ   إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضُ كَالنَّسْرِ

وذلك بخلاف "عِنْدَ" فإنها لا تضاف إلا إلى المفرد (٤).

(الأمر السادس): أن "لَدُنْ" يجوز إفرادها عن الإضافة ؛ بأن تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى ، و ذلك إذا كان الاسم الواقع بعدها لفظ "غُدْوَةٍ" (٥) ، و ذلك كما فى قول الشاعر:

[٤٦] وَمَا زَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ   لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ (٦)

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ٥٩ .

(٢) سورة لقمان : من الآية ٣٤ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٢/٣ .

(٤) انظر : المغنى ١٥٦/١ ، ١٥٧ ؛ وشرح التصريح ٤٦/٢ ، وحاشية الدسوقى ١٦٩/١ .

(٥) انظر المصادر السابقة ؛ وحاشية الصبان ٣٩٨/٢ .

(٦) هذا بيت من البحر الطويل ؛ وهو لأبى سفيان بن حرب ؛ فى الحيوان ٣١٨/١ ؛ والدرر ٤٦٨/١ ؛ والروض الأنف ١٦٤/٣ ، والشاهد فيه قطع "لدن" عن الإضافة لفظا ومعنى ، ونصب "غدوة" بعدها .

حيث نصب لفظ "غُدْوَةَ" بعد "لَدُنْ" ؛ و إن كان الجر فيه هو الأكثر ؛ لإضافة "لَدُنْ" إليه ؛ و هذا هو الوجه فى "غُدْوَةَ" بعد "لَدُنْ" ؛لأنه الجارى على القياس ؛ والغالب في الاستعمال [١] ، و قد سمع فيه النصب و الرفع ؛ وهما على خلاف الأصل ، ونص سيبويه على أنه لا ينصب بعد "لَدُنْ" غير "غُدْوَةَ"؛ لأن "لَدُنْ" لها مع "غُدْوَةَ" حال ليست فى غيرها [٢] ، و ذلك لكثرة استعمال "لَدُنْ" مع "غُدْوَةَ"؛ ويكون نصب "غُدْوَةَ" بعد "لَدُنْ" أخف من جرها بالإضافة؛ إذ إن النصب فضلة ، والجر لازم ؛ وليس بفضلة؛ لأن الجار و المجرور كالشيء الواحد [٣] .

و نصب لفظ "غُدْوَةَ" فى البيت المذكور ؛ ونحوه على أنه تمييز للظرف "لَدُنْ" [٤]؛ على أنه اسم لابتداء زمان مبهم، ففسر بـ "غُدْوَةَ" [٥] ؛ أو على تقدير مضاف إليه محذوف؛ كما فى نحو:"لِى مِثْلُهُ رَجُلاً"؛إذ التقدير:"لَدُنْها غُدْوَةَ"، فانتصب "غُدْوَةَ" على التمييز كما انتصب "رَجُلاً" فى المثال المذكور ونحوه على التمييز .[٦]

وقيل: إن "غُدْوَةً" منصوب على التشبيه بالمفعول به فى نحو:"هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا"؛ إذ إن دال "لَدُنْ" تفتح و تكسر و تضم قبل "النون" الساكنة، وقد تحذف هذه النون- على ما سيأتى فى ذكر اللغات الواردة فى "لَدُنْ"-، و بذلك شابهت "لَدُنْ" اسم الفاعل المنون:"ضَارِبٌ" ونحوه؛ من حيث اختلاف حركة"الدال" قبل "النون" الساكنة ؛ إذ شابه ذلك اختلاف حركة الإعراب على أخر "ضَارِب"؛ و نحوه؛ إذ يقال:" هَذَا

---

[١] انظر : الكتاب ٢١٠/١ -هارون- ؛ وعلل النحو لابن الوراق :ص٥١٤ ، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٤/٣ ؛ والارتشاف ٢٦٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ .

[٢] انظر الكتاب ٥١/١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ؛ ٣٧٥/٢ ؛ ١١٩/٣ – بتحقيق هارون – .

[٣] انظر علل النحو : ص٥١٥ .

[٤] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٥/٢ ؛ والدر المصون ١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ ؛ والهمع٢٠ ١٦٢/٢، والدرر ٤٦٨/١ .

[٥] انظر : حاشية الصبان ٣٩٧/٢ ؛ وحاشية الدسوقى ١٦٩/١ .

[٦] انظر ارتشاف الضرب ٢٢٦/٢ ، ٢٦٧ .

ضَارِبٌ زَيْدًا"؛ و: "رَأَيْتُ ضَارِبًا زَيْدًا"؛ و: "مَرَرْتُ بِضَارِبٍ زَيْدًا"؛ و شابهته من حيث جواز إثبات نونها الساكنة أو حذفها؛ إذ يجوز أن يقال:"لَدُ غُدْوَةٍ" بحذف النون، كما يقال: "لَدُنْ غُدْوَةٍ"؛ و معناهما واحد، وبذلك شابهت اسم الفاعل:"ضَارِبٌ" ونحوه؛ إذ إن التنوين فيه يثبت تارة و يحذف أخرى ، فلما شابه الظرف"لَدُنْ" اسم الفاعل في نحو:"هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا" من حيث ما ذكر انتصب لفظ "غُدْوَةً" بعد "لَدُنْ" على التشبيه بالمفعول به(١)، وقيل: هو منصوب على إضمار "كَانَ" الناقصة؛ مضمرا فيها اسمها؛ إذ التقدير:"لَدُنْ كَانَ الْوَقْتُ غُدْوَةً"، فانتصب "غُدْوَةً" على أنه خبر "كَانَ" المضمرة(٢). أما رفع "غُدْوَةٌ" فعلى إضمار "كَانَ" التامة بعد "لَدُنْ" ؛ إذ التقدير:" لَدُنْ كَانَتْ غُدْوَةٌ"، وعليه فلفظ "غُدْوَةٌ" مرفوع على أنه فاعل "كَانَ" التامة المضمرة؛ رواه الكوفيون (٣)، وقيل: إن بعضهم ذهب إلى أن "غُدْوَةٌ" مرفوع بعد "لَدُنْ" لشبهه بالفاعل في نحو : "ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا- الْآنَ أَوْ غَدًا-"، فظاهره أن لفظ "غُدْوَةٌ" مرفوع بالظرف "لَدُنْ".(٤)

من ذلك كله نقف على أن "لَدُنْ" يجوز قطعها عن الإضافة لفظا و معنى ، أما "عِنْدَ" فلا يجوز فيها ذلك .(٥)

---

(١) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ٥٤٢/٢ ، ٥٤٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤، وشرح الكافية للرضى ٣٠٤/٣ ؛ والارتشاف ٢٢٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ ؛ والدرر ٤٦٨/١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ ؛ والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٨١٥/٢ ؛ والدر المصون ١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٩٧/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٤/٣ ؛ والارتشاف ٢٦٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٦/٢ والدر المصون ١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٦٢/٢ .

(٤) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤ ؛ والارتشاف ٢٦٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٦/٢

(٥) انظر : المغنى ١٥٧/١ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٩٨/٢ – انظر الشرح - .

(الأمر السابع): أن "**لَدُنْ**" أخص من "**عِنْدَ**" و لا تتمكن تمكنها؛ إذ إنها لا تستعمل إلا لما يلى المتكلم بها؛ و ما هو موجود فقط ، أما"**عِنْدَ**" فتستعمل فيما هو حاضر أو غائب ؛ و تقع على الموجود و على غيره من المعانى ؛إذ يقال :"عِنْدِى مَالٌ عَظِيمٌ"؛ سواء أكان المال حاضرا أم غائبا، و لا يقال:" لَدُنِّى مَالٌ عَظِيمٌ" إلا إذا كان المال حاضرا، فإذا كان المال غائبا فلا يجوز ؛ لكون"**لَدُنْ**" لا تستعمل إلا لما يلى الشخص المتكلم ، ويقال:"لِى عِنْدَ زَيْدٍ مَالٌ"؛ أى : فِى ذِمَّتِهِ ؛ و:" أَنْتَ عِنْدِى صَادِقٌ"؛ أى : فِى ظَنِّى ؛و:" هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِى صَوَابٌ؛ وَ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ"؛ أى : صَوَابٌ فِى حُكْمِى ، وَ هُوَ الرَّاجِحُ فِى رَأْيِ الْجُمْهُورِ ؛ ولا يجوز أن يقال :"لِى لَدُنْ زَيْدٍ مَالٌ"؛ ولا :"أَنْتَ لَدُنِّى صَادِقٌ" ؛ ولا :"هَذَا الْقَوْلُ لَدُنِّى صَوَابٌ ؛ وَ هُوَ الرَّاجِحُ لَدُنْ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ"، و ذلك لِكَوْنِ "**لَدُنْ**" أخص استعمالا من "**عِنْدَ**" ؛ فلا تستعمل فى المعانى المذكورة و نحوها ؛ فضلا عن أنها لا تمكن فى الكلام تمكن"**عِنْدَ**" ؛ ولا تقع فى جميع مواقعها .(١)

* وأما "**بَيْنَ**" المجردة من "**الألف**" ومن "**مَا**" ومن "**التركيب**" فقد تقدم أنها تلزم الإضافة إلى متعدد؛ ظاهراً كان أو مضمراً، وذلك لكونها توجب الاشتراك؛ فتتخلل بين شيئين، وذلك كما فى قول الله – تعالى–: "**حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا**"(٢) ؛ وقوله –تعالى–: "**بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَ يَبْغِيَانِ**" (٣)؛ وتَتَخَلَّلُ بين أشياء، وذلك كما فى قول الله– تعالى–: "**وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**" (٤)؛ وقوله– تعالى–: "**وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ**" (٥).

(١) انظر : الكتاب ٢٨٦/٣ ؛ ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥٣/٢ ؛ ولسان العرب ٤٠٢٢/٥ –"لدن"– .

(٢) سورة الكهف : من الآية ٩٦ .

(٣) سورة الرحمن : من الآية ٢٠ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٤٠ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٣٧ .

وقد تضاف "بَيْنَ" إلى غير متعدد، وحينئذ تَتَكَرَّرُ معطوفة بالواو، وذلك كما فى قول الله- تعالى-: "قَالَ ذَلِكَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ" (١)؛ ويقال: "الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَبَيْنَ عَمْرٍو"، ويجوز أن يُكْتَفَى بالعطف بالواو دون تَكْرَارٍ ؛ فيقال: "الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو" .

و"بَيْنَ" فى الأمثلة المذكورة ظرف مكان، وذلك لكونها مضافةً إلى ذوات، وتكون كذلك- أيضاً- إذا أضيفت إلى الأمكنة؛ كما فى قول الله- تعالى-: "وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ" (٢)، وتكون ظرف زمان إذا أضيفت إلى الأزمنة ؛ نحو: "زُرْتُ زَيْداً بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ" ؛ أو أضيفت إلى الأحداث ؛ كما فى نحو: "يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ" .

ويتعين كون "بَيْنَ" ظرف زمان إذا ألحقت بها الألف فقيل: "بَيْنَا" ؛ أو ألحقت بها "مَا" فقيل: "بَيْنَمَا" ، وحينئذ تلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية كثيرا ؛ وإلى الجملة الفعلية قليلا ، فإضافتها إلى الجملة الاسمية كما فى نحو : "بَيْنَا- أو- بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ فِى الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا أَخُوكَ" ، وإضافتها إلى الجملة الفعلية كما فى نحو: "بَيْنَا- أو- بَيْنَمَا أَنْصَفْتَنِى ظَلَمْتَ زَيْداً" .

وإذا ركبت "بَيْنَ" تركيب "خَمْسَةَ عَشَرَ" بنيت على فتح الجزأين ، وأُزِيلَت الإضافة، وذلك كأن يقال : "مِنْ أَحْكَامِ الْهَمْزَةِ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ " .

* وأما لفظ "وَسْطَ"- ساكن السين- فقد تقدم أنه ظرف مكان غير متصرف ، ويكون فى كل موضع صلح فيه لفظ "بَيْنَ" - على ما تقدم من تفصيل- ، والظرف "وَسْطَ" لا يضاف إلا إلى المفرد؛ ظاهراً كان أو مضمراً، فإضافته إلى الظاهر نحو : "جلست وَسْطَ القومِ" ؛ أى: بَيْنَهُمْ ، وكما فى قول الشاعر:

[٤٧] إِنِّى كَأَنِّى أَرَىٰ مَنْ لاَ حَيَاءَ لَهُ ... وَلاَ أَمَانَةَ وَسْطَ النَّاسِ عُرْيَانَا (٣)

وإضافته إلى المضمر نحو: "عَادَ الْحُجَّاجُ وَزَيْدٌ وَسْطَهُمْ" ؛ أى: بَيْنَهُمْ.

---

(١) سورة القصص : من الآية ٢٨ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٦٤ .

(٣) هذا بيت من البحر الوسيط ، قاله سوار بن المضرب فى لسان العرب ٤٨٣٢/٦ -(وسط)- ؛ والشاهد فيه قوله "وَسْطَ النَّاسِ" حيث أضيف الظرف "وَسْطَ" إلى مفرد ظاهر .

* وأما "شَطْرٌ" بمعنى "نَحْوٍ" فإنه لا ينفك عن الإضافة إلى المفرد ؛ ظاهراً كان كما فى قول الله– تعالى– : "**فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الحرامِ**" (١)؛ أو مضمراً ؛ كما فى قوله– تعالى–: "**وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**" (٢) .

ومن الظروف التى لا تنفك عن الإضافة إلى المفرد الظاهر أو المضمر كل من : "**بَدَلٍ**" و"**مَكَانٍ**" الذى يدخله معنى الْبَدَلِ والْعِوَضِ، و"**سُوَى**" – بكسر السين وضمها–؛ و"**سَوَاءٍ**" – بفتح السين وكسرها–؛ إذا كان كل منهما بمعنى "**مَكَانٍ**" الذى يدخله معنى البدل والعِوض، وخالف ابن مالك فيهما، حيث لَمْ يَقُلْ بظرفيتهما – على ما تقدّم–و "**حَوْلٍ**" وتثنيته وجمعه؛ و "**حَوَالٍ**" وتثنيته؛ وما كان مثل "**عِنْدٍ**" فى الإبهام والشياع؛ كـ "**تِلْقَاءٍ**" و "**حِذَةٍ**" و "**حِذَاءٍ**" ؛ ونحو ذلك، وقد تقدم أن كلاً من : "**بَدَلٍ**" التى لم تكن بمعنى "**بَدِيلٍ**" ؛ و "**مَكَانٍ**" و "**سُوَى**" و "**سَوَاءٍ**" ظروف غير متصرفة ؛ لأن الظرفيَّة فى كل منها مجاز.

وإضافة الظروف المذكورة إلى الظاهر كما فى نحو: "بُنِيَ الْمَسْجِدُ بَدَلَ الْمَلْهَى" ؛ أى: فِى مَكَانِهِ؛ ونحو قول الله– تعالى–: "**ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ**" (٣) ؛ ونحو: "اسْتَبْدَلْتُ كِتَاباً سُوَى كِتَابٍ– أَوْ– سَوَاءَ كِتَابٍ" ؛ أى : مَكَانَهُ وَعِوَضَهُ؛ ونحو: "طُفْتُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ– أَوْ– حَوَالَ الْكَعْبَةِ"؛ ونحو قول الله– تعالى–: "**وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّى أَنْ يَهْدِيَنِى سَوَاءَ السَّبِيلِ**" (٤)؛ ونحو: "سِرْتُ حِذَةَ النَّهْرِ– أَوْ– حِذَاءَ النَّهْرِ".

وإضافتها إلى المضمر كما فى نحو : "هَدَمْتُ الْمَلْهَى وَبَنَيْتُ مَسْجِداً بَدَلَهُ– أَوْ– مَكَانَهُ– أَوْ– سُوَاهُ– أَوْ– سَوَاءَهُ" ؛ ونحو: "قَصَدْتُ الْكَعْبَةَ وَطُفْتُ حَوْلَهَا– أَوْ– حَوَالَهَا؛ وَتَوَجَّهْتُ تِلْقَاءَهَا، وَصَلَّيْتُ حِذَتَهَا– أو– حِذَاءَهَا".

* * * * *

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٤٤ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٤٤ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية ٩٥ .

(٤) سورة القصص : الآية ٢٢ .

*** النوع الثاني: الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد؛ ويجوز أن تقطع عنها.**

من ظروف الزمان أو المكان ظروف لا يتحقق معناها إلا بالإضافة إلى مفرد ظاهر أو مضمر كالنوع السابق ، وذلك لكونها مبهمة لا يَبِينُ معنىٰ كل منها إلا بذكر ما هو ظرف له، ومن ثم تلزم الإضافة إلى المفرد- لفظاً ومعنى-، وقد تقطع عنها في اللفظ وتلزمها تقديراً- على ما سيأتي من تفصيل -، وهذه الظروف هي: "**قَبْلُ**" و"**بَعْدُ**" ، وأسماء الجهات الست، وتتمثل في: "**أَمَامٍ**" و "**قُدَّامٍ**" و"**وَرَاءٍ**" و "**خَلْفٍ**" و"**خِلَافٍ**" بمعنى "**بَعْدٍ**" و "**يَمِينٍ**" و "**شِمَالٍ**" و "**فَوْقٍ**" و "**تَحْتٍ**" و"**أَسْفَلَ**" و "**مِنْ عَلٍ**" بمعنى: "**مِنْ فَوْقٍ**" و "**أَوَّلَ**" بمعنى: "**قَبْلٍ**" ، ومن هذه الظروف "**دُونَ**" و "**مَعَ**" .

وكل من "**قَبْلٍ**" و "**بَعْدٍ**" **وأسماء الجهات الست و** "**دُونَ**" تسمى بـ "**الغايات**" ، وذلك لأنها تقطع عن الإضافة لفظاً في بعض أحوالها – كما ذكر-، وحينئذ- إما أن يُنْوَىٰ معنىٰ المضاف إليه دون لفظه؛ وإما أن ينوىٰ لفظ المضاف إليه لقوة الدلالة عليه، ففي حال قطع هذه الظروف عن الإضافة يكون آخر كل منها غايته، وذلك أن إضافتها لفظاً ومعنى هو الأصل فيها، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه ؛ إذ إن به تتم الكلمة المضافة، وبه يحصل تعريفها أو تخصيصها ، فإذا حذف المضاف إليه ونوى معناه صار آخر المضاف غايته ونهايته، والظروف المذكورة في حال قطعها عن الإضافة مع إرادة معنى ما يضاف إليه كل منها تكون أواخرها غاياتها [(١)]، فضلاً عن أنها – حينئذ- حدود ونهايات لما تحيط به من زمان أو مكان، وغاية الشيء نهايته وآخره، ومن ثم سميت بمعناها[(٢)].

* أما "**قَبْلُ**" و "**بَعْدُ**" فهما ظرفان بحسب ما يضافان إليه، فإن أضيفت كل منهما إلى زمان كان ظرف زمان ؛ كما في نحو: "سَافَرْتُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَعُدْتُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ" ، وإن أضيفا إلى مكان كان كل منهما ظرف مكان؛ كما في نحو: "دَارِي قَبْلَ دَارِكَ؛

---

(١) انظر : المرتجل لابن الخشاب : ص١٠٢ ، تحقيق/ علي حيدر ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٨٣/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥،٨٦/٤ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢٥٤/٣ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢ .

(٢) انظر اللباب ٨٣/٢ .

وَبَعْدَ دَارِ أَخِيكَ" ، والأغلب فيهما أن يكونا ظرفى زمان [١]، ومن ثم ورد كل منهما فى القرآن ظرف زمان فقط . ونص أبو حيان على أنهما- فى الحقيقة- ليسا بظرفين، وإنما هما صفتان للظرف؛ فى أصل وضعهما، فإذا قيل : "جَاءَ زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرٍو؛ وَبَعْدَ بَكْرٍ " فإن الأصل- فى ذلك-: "جَاءَ زَيْدٌ زَمَاناً قَبْلَ زَمَانِ مَجِيءِ عَمْرٍو؛ وَزَمَاناً بَعْدَ زَمَانِ مَجِيءِ بَكْر" ، ثم حذف الظرف الموصوف اتساعاً؛ وأقيمت الصفة مقامه [٢].

هذا.. ولفظ "**قَبْلٍ**" لا يبين معناه إلا بالإضافة إلى ما يدل مسماه على شيء قبله، ولفظ "**بَعْدٍ**" لا يبين معناه إلا بالإضافة إلى ما يدل مسماه على شيء بعده، ومن ثم وجب أن يكونا ملازمين للإضافة إلى مفرد ظاهر أو مضمر؛ إما إضافة صريحة؛ أى: لفظاً ومعنى؛ وإما إضافة فى حكم الصريحة؛ أى: تقديراً [٣]، فإضافتهما لفظاً ومعنى إلى الظاهر كما فى قول الله- تعالى-: "**فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ**" [٤]؛ وقوله- تعالى-: "**فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ**" [٥] ، وإضافتهما لفظا ومعنى إلى المضمر كما فى قوله – عز وجل – "**سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا**" [٦] ؛ وقوله – تعالى- "**فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ**" [٧].

أما إضافتهما تقديراً فإنها تكون **من وجهين:**

(أحدهما) : أن يقطع كل من "**قَبْلٍ**" و "**بَعْدٍ**" عن الإضافة فى اللفظ؛ وينوى معنى المضاف إليه دون لفظه، وذلك بأن يحذف المضاف إليه ويلاحظ معناه ومسماه؛ معبراً عنه بأى عبارة وبأى لفظ كان؛ إذ إن خصوص اللفظ غير ملتفت إليه

---

[١] انظر : المصدر السابق ٢/٨١ ؛ وشرح التصريح ٢/٥١ .

[٢] انظر ارتشاف الضرب ٢/٥١٣ ، ٥١٤ .

[٣] انظر : اللباب ٢/٨١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٦ .

[٤] سورة يوسف : من الآية ٧٦ .

[٥] سورة يونس : من الآية ٣٢ .

[٦] سورة الإسراء : من الآية ٧٧ .

[٧] سورة الأعراف : من الآية ١٨٥ ؛ وسورة المرسلات : الآية ٥٠ .

حينئذ[١]، وذلك كما في قول الله تعالى: "لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ"[٢]، بضم آخر كل من "قبلُ" و "بعدُ" من غير تنوين، وذلك في قراءة الجمهور؛ أي: القراء السبعة[٣]، والأصل – والله أعلم -: "لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده"[٤]، وقيل: الأصل: "من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء"[٥]، وهذا التأويل حق؛ إلا أن التأويل الأول هو الأنسب للمقام؛ لأن السياق يدل عليه[٦]؛ إذ الآية المذكورة تلى قول الله-تعالى-: "غُلبت الروم * في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون * "[٧]، فعلى كلا التأويلين المذكورين حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، ومن ثم تكون الإضافة في حكم الصريحة؛ إذ إنها مقدرة.

والضم – في هذا الوجه – ضم بناء – على تفصيل يأتي في الفصل القادم إن شاء الله.

(الوجه الآخر): أن يقطع كل من "قبلٍ" و "بعدٍ" عن الإضافة؛ وينوى لفظ المضاف إليه، وذلك بأن يحذف ما أضيف إليه كل منهما لظهور معناه؛ وينوى ثبوت لفظه؛ أي: ملاحظته بعينه؛ لقوة الدلالة عليه، وحينئذ يبقى كل من "قبلٍ" و"بعدٍ" على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف إليه، فيعربان؛ ولا ينونان؛ لانتظار المضاف إليه المحذوف[٨]، وذلك كما في قراءة الجحدري وعون العقيلي[٩]:

---

[١] انظر حاشية الصبان ٢/٤٠٤ .

[٢] سورة الروم : من الآية ٤ .

[٣] انظر : البحر المحيط ٧/١٢٦ ؛ والدر المصون ٥/٣١٧ ، وانظر –أيضا- : الارتشاف ٢/٥١٤ ؛ وشذور الذهب : ص١٢١ ؛ وشرح التصريح ٢/٥١ .

[٤] انظر : شذور الذهب : ص١٢١ ؛ وشرح التصريح ٢/٥١ ؛ والهمع ٢/١٤١ .

[٥] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٧ .

[٦] انظر شذور الذهب : ص١٢١ .

[٧] سورة الروم : الآيتان ٢ ، ٣ .

[٨] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٦ ، ٢٤٧ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص٤٠٠ ؛ وشرح التصريح ٢/٥٠ ؛ والهمع ٢/١٤١ .

[٩] انظر : شرح المفصل ٤/٨٨ ؛ والشذور : ص١٢٥ ، وشرح التصريح ٢/٥٠ .

"لله الأمرُ منْ قَبْلِ ومن بَعْدِ" (١)؛ بكسر آخر كل من "قَبْلِ" و "بَعْدِ" بلا تنوين، وذلك على نية ثبوت لفظ المضاف إليه وملاحظته بعينه؛ على أن الأصل: "مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ" ، فحذف المضاف إليه وقُدِّرَ ثابتا.

وقد يراد تنكير كل من "قَبْلٍ" و "بَعْدٍ" ، وحينئذ يقطعان عن الإضافة لفظاً ومعنى، وذلك بأن يحذف ما أضيف إليه كل منهما ولا ينوى لفظه ولا معناه ؛ لعدم إرادة تعريف المضاف – أى: "قَبْل" و "بَعْد" – ولا تخصيصه ، ومن ثم يعود التنوين لهما؛ إذ إنه كان محذوفاً للإضافة، فلما نُكِّرَ كل منهما زال ما يعارضه فى اللفظ وفى التقدير، وهذا التنوين للتمكين كما فى سائر الأسماء المعربة إذا نُكِّرَتْ ؛ إذ إن كلاً من "قَبْلٍ" و "بَعْدٍ" باق- حينئذ- على أصله من الإعراب، وذلك كما فى قراءة بعضهم (٢) : لله الأمرُ منْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ" (٣)؛ بالجر والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه، والتقدير- حينئذ-: "لِلهِ الْأَمْرُ مِنْ زَمَنٍ مُتَقَدِّمٍ وَمِنْ زَمَنٍ مُتَأَخِّرٍ" (٤) .

* وأما أسماء الجهات الست المذكورة ؛ وهى: "أَمَامَ" و "قُدَّامَ" و "وَرَاءَ" و "خَلْفَ" و"خِلَافَ" و "يَمِينَ" و "شِمَالَ" و "فَوْقَ" و "تَحْتَ" و "أَسْفَلَ" و "أَوَّلَ" و "عَلُ" فإنها على التفصيل المذكور فى "قَبْلٍ" و "بَعْدٍ" ، فيضاف كل منها إلى المفرد الظاهر أو المضمر إضافة صريحة – أى: لفظاً ومعنى –؛ أو إضافة فى حكم الصريحة – أى: تقديراً –، وقد يقصد تنكيرها فيقطع كل منها عن الإضافة لفظاً ومعنى .

---

(١) سورة الروم : من الآية ٤ .

(٢) هذه القراءة لأبى السمال والجحدرى والعقيلى ؛ وغيرهم . [انظر : البحر المحيط ١٦٢/٧ ؛ والكشاف ٢١٤/٣ ؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦٤/٥] .

(٣) سورة الروم : من الآية ٤ .

(٤) انظر : المرتجل : ص٢٠٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤ ؛ وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٨/٢ ؛ والارتشاف ٥١٤/٢ ؛ وشذور الذهب : ص١٢٥ ؛ والهمع ١٤١/٢ .

فإضافة هذه الأسماء إضافة صريحة كما فى قول الله– تعالى –: "**بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ**" [١] ؛ وقوله– تعالى –: "**فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ**" [٢] ؛ وقوله– عز وجل–: "**يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ**" [٣] ؛ وقوله– تعالى– : "**فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ**" [٤]؛ وقوله– تبارك وتعالى–: "**لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم**" [٥]؛ وقوله– عز وجل–: "**ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ**" [٦]، وكأن يقال: "وَقَفْتُ قُدَّامَ الدَّارِ؛ يَمِينَ زَيْدٍ؛ وَشِمَالَ بَكْرٍ" ؛ ونحو: "رَأَيْتُ الْهِلَالَ أَوَّلَ النَّاسِ" .

واختلف النحويون فى إضافة "**عَلِ**" لفظاً ومعنى، حيث قضى بعضهم بأنه يستعمل مضافاً لفظاً ومعنى ؛ إما إلى معرفة وإما إلى نكرة ، وذلك لكونه ظرفاً بمعنى : "**فَوْقٍ**" فى إفادة العلو، ولما كان "**فَوْقَ**" يضاف لفظاً ومعنى فكذلك لفظ "**عَلِ**" لكونه بمعناه، وقد سمع : "**رُمِيَ بِهِ مِنْ عَلِ الْجَبَلِ**" ؛ أى: مِنْ فَوْقِهِ [٧] ، ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن يعيش [٨] ؛ والرضى [٩] .

وذهب آخرون؛ منهم ابن أبى الربيع إلى أن لفظ "**عَلِ**" لا يستعمل مضافاً لفظاً ومعنى[١٠]، واختار ابن هشام هذا المذهب ورد القول السابق [١١] .

وإضافة هذه الأسماء تقديراً؛ أى: إضافة فى حكم الصريحة ؛ بأن يحذف ما يضاف إليه كل منها وينوى معناه دون لفظه كما فى نحو : "جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ أَمَامُ – أو–

---

[١] سورة القيامة : الآية ٥ .

[٢] سورة آل عمران : من الآية ١٨٧ .

[٣] سورة البقرة : من الآية ٢٥٥ .

[٤] سورة التوبة : من الآية ٨١ .

[٥] سورة المائدة : من الآية ٦٦ .

[٦] سورة التين : الآية ٥ .

[٧] انظر لسان العرب ٣٠٨٨/٤ –(علو)– .

[٨] انظر شرح المفصل ٩٠/٤ .

[٩] انظر شرح الكافية ٢٥٤/٣ .

[١٠] انظر : شرح التصريح ٥٤/٢ ؛ والهمع ١٤٦/٢ .

[١١] انظر : أوضح المسالك ١٦٧/٣ ؛ وشذور الذهب : ص١٢٧ ؛ والمغنى ١٥٤/١ .

خَلْفُ- أو- يَمِينُ- أو- شِمَالُ" ؛ أي: أَمَامَهُمْ - أو - خَلْفَهُم - أو- يَمِينَهُمْ- أو- شِمَالَهُمْ، فحذف ما أضيف إليه كل من "**أَمَامَ**" و "**خَلْفَ**" و "**يَمِينَ**" و "**شِمَالَ**" ؛ ونوى معناه دون لفظه؛ وكما فى نحو: "قَدْ يُفَرِّطُ عَبْدٌ فِى جَنْبِ اللهِ فِى زَمَنِ الصِّبَا ثُمَّ يَرْعَوِى مِنْ خِلَافُ" ، والمراد : "مِنْ خِلَافِ الصِّبَا"؛ أي: مِنْ بَعْدِهِ ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه فقط ؛ وكما فى نحو: "لَوْ أَصْلَحَ الْعِبَادُ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلهِ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقُ وَمِنْ تَحْتُ " ؛ أي: "لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ"، فحذف المضاف إليه كل من "**فَوْقَ**" و "**تَحْتَ**" ونوى معناه دون لفظه، ومن ذلك "**قُدَّامُ**" فى قول الشاعر:

[٤٨] لَعَنَ الإِلَهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ ... لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ [(١)]

المراد : "يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامِهِ" ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه.

ومنه "وَرَاءُ" فى قول الشاعر:

[٤٩] إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ ... لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ [(٢)]

أراد : "مِنْ وَرَائِكَ" ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه.

ومنه "مِنْ عَلُ" فى قول الشاعر:

[٥٠] وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ ... وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ [(٣)]

يعنى: "مِنْ فَوْقِهِمْ" ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه؛ والأصل فيه: "**مِنْ عَلْوُ**" ، قلبت الواو "**ياء**" لتطرفها وكسر ما قبلها؛ فقيل: "**مِنْ عَلِيُ**"- بضم "الياء"- ، حذفت الضمة لاستثقالها على "**الياء**" ، ثم حذفت "**الياء**" نسياً منسياً؛ لأنها لو لم تحذف فقيل: "مِنْ عَلِى"- بالياء ساكنة- لم يتبين كون "**عَلُ**" مبنياً على الضم[(٤)]؛

---

(١) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لرجل من تميم فى الدرر ٤٤٩/١ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من كون "قدام" مضافا إضافة فى حكم الصريحة .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لعتى بن مالك العقيلى فى لسان العرب ٤٨٢٣/٦ -(ورى)- والشاهد فيه أضافة "وراء" تقديرا ، حيث حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه .

(٣) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٦١/٢ ؛ وتذكرة النحاه : ص٨٥ ؛ والدرر ٤٥٠/١ ؛ وشرح التصريح ٥٤/٢ ، والشاهد فيه إضافة "عل" إضافة فى حكم الصريحة

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢٥٤/٣ .

إذ إنه يبنى على الضم إذا حذف ما أضيف إليه ونوى معناه دون لفظه كسائر الغايات- على ما سيأتى بيانه بالتفصيل فى الفصل التالى-.

ومنه "أَوَّلُ" فى قول الشاعر:

[٥١] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَإِنِّى لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (١)

فكل من الشاعر قائل هذا البيت ومن يخاطبه له وقت يموت فيه، يُقَدَّرُ أحد الوقتين سابقاً والآخر لاحقاً ، وعَدْوُ المنيَّة- أى: الموت- على أىِّ الرجلين لا يُعْرَفُ وقتُه، ومن ثم كان المراد: "عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةِ أَوَّلَ الْوَقْتَيْنِ" (٢) ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه.

* وإضافة الأسماء المذكورة إضافة فى حكم الصريحة من جهة قطعها عن الإضافة بأن يحذف ما أضيف إليه كل منها وينوى ثبوت لفظه لظهور معناه وقوة الدلالة عليه كما فى نحو: "قُدَّامَ وَ وَرَاءَ الْعَدُوِّ أَهْوَالٌ وَشَدَائِدُ" ، والتقدير: "قُدَّامَ الْعَدُوِّ" ، فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، وذلك لظهور معناه ؛ وقوة الدلالة عليه؛ إذ عطف على المضافِ ؛ أى: "قُدَّامَ" مضافٌ إلى ما يماثل المضاف إليه المحذوف لفظاً ومعنى ، وذلك لفظ: "وَرَاءَ الْعَدُوِّ" ، ولذا بقى المضاف المعطوف عليه؛ وهو الظرف "قُدَّامَ" على ما كان يستحقه مع بقاء المضاف إليه من الإعراب وعدم التنوين، ومثل ذلك "**وَرَاء**" و "**خَلْف**" و "**يَمِين**" و "**شِمَال**" فى نحو: "أَتَى الرَّكْبُ مِنْ وَرَاءِ - أو- مِنْ خَلْفِ وَيَمِينِ وَشِمَالِ وَأَمَامِ الْجَبَلِ" ، والتقدير: "مِنْ وَرَاءِ الْجَبَلِ" ؛ أو "مِنْ خَلْفِ الْجَبَلِ" و "مِنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ" ، فحذف ما أضيف إليه كل من "**وَرَاء**" و"**خَلْف**" و "**يَمِين**" و "**شِمَال**" ؛ ونوى ثبوت لفظه لظهور معناه وقوة الدلالة عليه- على ما ذكر-، ومثل ذلك "**تَحْت**" فى نحو: "وَقَفَ الطَّيْرُ تَحْتَ وَفَوْقَ الشَّجَرَةِ" ؛ و"**خِلاَف**" و "**أَوَّل**" فى نحو: "دَخَلَ زَيْدٌ الْمَدِينَةَ وَدَخَلْتُ خِلاَفَ ، فَكَانَ زَيْدٌ أَوَّلَ" ؛

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لمعن بن أوس فى ديوانه : ص٣٩ ؛ وخزانة الأدب ٢٤٤/٨، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، والشاهد فيه إضافة الظرف "أول" تقديرا ، حيث حذف المضاف إليه ونوى معناه .

(٢) انظر شرح التصريح ٥٢/٢ .

و"مِنْ عَلٍ" فى نحو: "أَتَىٰ بَكْرٌ مِنْ خَلْفِ الدَّارِ وَأَتَىٰ أَخُوكَ مِنْ عَلٍ" ، والتقدير فى كل: "تَحْتَ الشَّجَرَةِ" ؛ و: "خِلَافَ زَيْدٍ" ؛ أى: بَعْدَهُ ؛ و : "أَوَّلَ دَاخِلِى الْمَدِينَةِ" ؛ و: "مِنْ عَلِ الدَّارِ" ، فحذف ما أضيف إليه كل من "وَرَاء" و "خِلَاف" و"أَوَّل" و "مِنْ عَلٍ" ؛ ونوى ثبوت لفظه لظهور معناه وقوة الدلالة عليه، ومن ذلك "أَمَامَ" فى قول الشاعر:

[٥٢] أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ كَوَالِىءُ تَزْوِى عَنْهُ مَا كَانَ يَحْذَرُ (١)

أى: "أَمَامَ الْمَرْءِ" ، فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه لظهور معناه وقوة الدلالة عليه- على ما تقدم بيانه-، ومنه "فَوْقَ" و"أَسْفَلَ" فيما حكاه الكسائى من قول بعض العرب: "أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ" ؛ بفتح آخر كل من "فَوْق" و "أَسْفَل" من غير تنوين، والتقدير : "أَفَوْقَ هَذَا أَمْ أَسْفَلَهُ" ، فحذف ما أضيف إليه كل من "فَوْق" و"أَسْفَل"؛ ونوى ثبوت لفظه (٢) .

وقطع أسماء الجهات الست المذكورة عن الإضافة لفظاً ومعنىً قصداً للتنكير كما فى نحو: "قَعَدْتُ أَمَاماً- أو -قُدَّاماً - أو- وَرَاءً- أو- خَلْفاً- أو- خِلَافاً- أو- يَمِيناً- أو- شِمَالاً- أو- فَوْقاً- أو- تَحْتاً- أو- أَسْفَلَ" ، ومن ذلك "عَلٍ" فى قول الشاعر:

[٥٣] إِنِّى انْصَبَبْتُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ حَتَّى اخْتَطَفْتُكَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْ عَلِ (٣)

أراد: "مِنْ أَعْلَىٰ شَيْءٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ بِالتَّحْدِيدِ " ، فَقُطِعَ لفظ "عَلٍ" عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ قصدا للتنكير.

*هذا.. وتجدر الإشارة إلى أن بعض أسماء الجهات الست لا يجرى عليها التفصيل المذكور؛ وهى: "ذَاتُ الْيَمِينِ" وَ"ذَاتُ الشِّمَالِ" و"جِهَةُ الْيَمِينِ" و"جِهَةُ الشِّمَالِ"

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ؛ ولم أقف له على نسبة ، وروى فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٣ :"...... ما هو يحذر" ، والشاهد فيه إضافة "أمام" تقديرا ؛ حيث حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه لظهور معناه ؛ وقوة الدلالة عليه .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣ ؛ وهمع الهوامع ١٤٤/٢ .

(٣) هذا بيت من البحر الكامل ؛ وهو لجرير فى ديوانه : ص٩٤٠ ؛ والكتاب ٢٢٩/٤ ، والشاهد فيه قطع "عل" عن الإضافة لفظا ومعنى قصدا للتنكير .

و"نَاحِيَةَ الْيَمِينِ" و"نَاحِيَةَ الشِّمَالِ" ؛ ونحو ذلك ؛ لأن هذه الأسماء ملازمة للإضافة مطلقاً؛ ولا تنفك عنها ، ومن ثم فهى من النوع السابق ؛ لا من هذا النوع.

* أما لفظ "دُونَ" فإن الأصل فيه أن يستعمل مضافاً لفظاً ومعنى، وهو ظرف مكان إذا لم يُرَدْ به معنى: "رَدِيءٍ" أو "حَقِيرٍ" أو "خَسِيسٍ" ، وقد يستعمل بمعنى "قَبْلٍ" و"بَعْدٍ" ؛ وبمعنى بعض أسماء الجهات الست – على ما سيأتى – ، ومن ثم يجرى عليه التفصيل المذكور.

فإضافته إضافة صريحة – أى: لفظاً ومعنى – كما فى قول الله – تعالى –: "وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ" (١) ، وإضافته تقديراً؛ أى : إضافة فى حكم الصريحة ؛ من حيث قطعه بحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه كما فى قول الراجز:

[٥٤] * لاَ يَحْمِلُ الْفَارِسُ إلاَّ الْمَلْبُونْ *

* الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِه وَمِنْ دُونْ * (٢)

أراد:"مِنْ دُونِهِ"؛ بدليل قوله:"مِنْ أَمَامِهِ"، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه وإضافته تقديراً بأن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه كما فى نحو: "دُونَ وَأَمَامَ الْجَبَلِ آبَارٌ وَعُيُونٌ" ، والتقدير : "دُونَ الْجَبَلِ" ؛ أى: خَلْفَهُ، فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه؛ لظهور معناه وقوة الدلالة عليه ؛ إذ عطف عليه مضاف إلى ما يماثل المضاف إليه لفظاً ومعنى.

وقطع "دُونَ" عن الإضافة لفظاً ومعنى قصداً للتنكير كما فى قول الشاعر:

[٥٥] لَهَا فَرَطٌ يَكُونُ وَلاَ تَرَاهُ ... أَمَامًا مِنْ مُعَرَّسِهَا وَدُونَا (٣)

---

(١) سورة السجدة : من الآية ٢١ .

(٢) لم أقف لهذا الرجز على نسبة ، والشاهد فيه إضافة "دون" إضافة فى حكم الصريحة ؛ حيث حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه .

(٣) هذا بيت من البحر الوافر ، وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه : ص٢١٠ ، والكتاب ٢٩١/٣ ، ولسان العرب ١٤٦٠/٢ –(دون)– ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من قطع كل من "أمام" و"دون" عن الإضافة لفظا ومعنى قصدا للتنكير .

حيث نكر كل من "**أَمَامٍ**" و "**دُونٍ**" فقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى ؛ فَنُوِّنَ .

* وأما "**مَعَ**" – بفتح العين– فهو اسم للدلالة على معنى الاصطحاب، والغالب فيه أن يكون ظرف مكان، وذلك إذا كان اسماً لمكان الاصطحاب ؛ كما فى نحو: "**يَدُ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ**"، وقد يكون ظرف زمان ، وذلك إذا كان اسما لزمان الاصطحاب ؛ كما فى نحو: "سَافَرْتُ مَعَ مَطْلَعِ الْفَجْرِ" ؛ أى : زَمَنُ سَفَرِى وَقْتَ مَطْلَعِ الْفَجْرِ.

وهذا الظرف لا يجرى عليه التفصيل المذكور فى "**قَبْل**" و"**بَعْد**"؛ ونحوهما من الغايات ؛ لأنه لا يضاف تقديراً، وإنما الكثير فيه أن يكون مضافاً إلى المفرد الظاهر أو المضمر إضافة صريحة ، وقد يقطع عنها مطلقاً قصدا للتنكير، وحينئذ يُنَوَّنُ.

فإضافة "**مَعَ**" إلى الظاهر كما فى قول الله– تعالى-: "**فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ**" [١] ؛ وقوله – تعالى-: "**إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا**" [٢] .

وإضافته إلى المضمر كما فى قول الله – تعالى-: "**فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِىَ أَبَدًا**" [٣] ؛ وقوله تعالى:- "**فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ**" [٤]؛ وقوله – عز وجل– : "**يَوْمَ لاَ يُخْزِى اللهُ النَّبِىَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ**" [٥] ، وقد ذكر– فى الفصل السابق– أن "**مَعَ**" – حينئذ– معربة باتفاق، فتكون منصوبة على الظرفية كما فى الأمثلة المذكورة، وقد تجر بـ "**مِنْ**" كغيرها من الظروف التى لا تتصرف، فقد سمع : "**ذُهِبَ مِنْ مَعِهِ**" ؛ حكاه سيبويه [٦]، وبعضهم يسكنون العين فيقولون: "**مَعْ**" ؛ وهى لغة ربيعة وغنم، ومن ثم فهى – عندهم– مبنية على السكون، وقيل: إنها– حينئذ– حرف جر، وهو غير صحيح – على ما تقدم– .

* وإذا أفردت "**مَعَ**" بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ردت إليها لامها المحذوفة

---

(١) سورة الأنعام : من الآية ٦٨ .

(٢) سورة الشرح : الآية ٦ .

(٣) سورة التوبة : من الآية ٨٣ .

(٤) سورة هود : من الآية ١١٢ .

(٥) سورة التحريم : من الآية ٨ .

(٦) انظر الكتاب ٢٨٧/٣ .

فتصير اسماً مقصوراً منوناً، وتخرج عن الظرفية إلى النصب على الحالية كثيراً، والغالب فيها – حينئذ – أن تستعمل للاثنين ؛ كما في نحو: "سَافَرَ بَكْرٌ وَخَالِدٌ مَعًا"، وقد تستعمل للجماعة؛ نحو: "جَاءَ بَنُو عَدْنَانَ وَبَنُو سَالِمٍ مَعًا" ، وقد مضى تفصيل ذلك ، وفى فتحة "مَعًا" خلاف تقدم بيانه بما يغنى عن إعادة الحديث عنه .

* * * * *

النوع الثالث : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الاسمية ؛ ولا يقطع عنها .

يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الاسمية ولا ينفك عنها ظرف واحد ، وهو "حَيْثُ" – على الراجح – ؛ وهو المشهور،وقد اتفق على أن "حَيْثُ" ظرف مكان مبهم غير متصرف، وأجاز الأخفش ورودها ظرف زمان بمعنى الحين ، وفيها سبع لغات[١] أشهرها وأفصحها ما نزل بها القرآن ، وهى "حَيْثُ" – بالياء وضم الثاء – ، يليها "حَوْثُ" – بالواو وضم الثاء – ، وهى لغة طيء ، وقيل : لغة بنى تميم ، و"حَيْثُ" و "حَوْثُ" لغتان جيدتان ؛ أفصحهما "حَيْثُ" [٢] ، واللغات الأخرى هى : "حَيْثَ" – و– "حَوْثَ" – بفتح الثاء مع كل من "الياء" و "الواو" – ؛ و "حَيْثِ" – و– "حَوْثِ" – بكسر الثاء مع كل من "الياء" و "الواو" – ، ونقل عن بعضهم : "حَاثَ" – بالألف وفتح الثاء – .

وقد تقدم أن "حَيْثُ" من الظروف المبهمة المكان والمسافة معاً ؛ لكونها تقع على الأماكن جميعها ؛ إذ تقع على الجهات الست ؛ وعلى كل مكان ، وذلك يفضى إلى شدة إبهامها، ومن ثم تفتقر إلى معين يوضحها ويزيل إبهامها ؛ كغيرها من الظروف المبهمة ، ويتأتى ذلك بإضافتها إلى الجملة الفعلية أو الاسمية [٣] .

---

[١] انظر– فى لغات "حيث" – : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤ ؛ ولسان العرب ١٠٣٧/١ (حوث) ؛١٠٦٤/١ (حيث) ؛ والدر المصون ١٩٠/١ ؛ والمغنى ١٣١/١ ؛ والهمع ١٥٢/٢.

[٢] انظر لسان العرب ١٣٧/١ ، ١٠٦٤ ؛ والارتشاف ٢٦١/٢ ؛ والمغنى ١٣١/١ ؛ والهمع ١٥٢/١.

[٣] انظر – فى ذلك– : المقتضب ٥٤/٢ ؛ ١٧٥/٣ ؛ ٣٤٦/٤ ؛ والتبصرة والتذكرة ٣١١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ؛ اللباب للعكبرى ٧٨/٢ . وشرح الكافية للرضى ٢٥٦/٣ ؛ والارتشاف ٢٦١/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٩/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٥٢/٢ .

والجملة التى تضاف إليها "حَيْثُ" يشترط فيها إذا كانت اسمية ألا يكون الخبر فيها فعلاً [(١)]، وذلك نحو :"جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ" ، ويشترط فيها إذا كانت فعلية أن تكون مصدرة بفعل ماض مثبت ؛ أو مصدرة بفعل مضارع مثبت؛ أو منفى بـ "لاَ" أو بـ "لَمْ" [(٢)] ، فإضافة "حَيْثُ" إلى جملة فعلية مصدرة بفعل ماض مثبت كما فى قول الله- تعالى-: "وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ"[(٣)]؛ وقوله- تعالى-: "وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى" [(٤)]، وإضافتها إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع مثبت كما فى قول الله- تعالى-: "اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" [(٥)] ؛ وقوله – عز وجل-: "وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ" [(٦)] ، وإضافتها إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع منفى بـ "لاَ" كما فى قول الله – تعالى-: "إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ" [(٧)]، والمصدرة بفعل مضارع منفى بـ "لَمْ" ؛ وقدأضيفت إليها "حَيْثُ" كما فى قوله – تعالى- "فَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا"[(٨)]، وأما "حَيْثُ" فى قول الشاعر:

[٥٦] وَأَنَّنِى حَيْثُمَا يَثْنِى الْهَوَى بَصَرِى ... مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [(٩)]

فإنها مضافة إلى جملة فعلية مصدرة بفعل ماض مثبت ؛ لأن "مَا" فى قوله: "مَا سَلَكُوا" زائدة ؛ وليست نافية [(١٠)] .

---

(١) انظر الكتاب ١٠٧/١ –هارون- ؛ وشرح التصريح ٣٩/٢ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٦١/٢ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٩١ .

(٤) سورة طه : من الآية ٦٩ .

(٥) سورة الأنعام : من الآية ١٢٤ .

(٦) سورة الحجر : من الآية ٦٥ .

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٢٧ .

(٨) سورة الحشر : من الآية ٢ .

(٩) هذا بيت من البحر البسيط ، وهو لابراهيم بن هرمه فى ملحق ديوانه : ٢٣٩ ، والشاهد فيه – هنا- زيادة "ما" فى صدر الجملة التى أضيفت إليها "حيث" .

(١٠) انظر الارتشاف ٢٦١/٢ .

وتجدر الإشارة إلي أن "حَيْثُ" وردت مضافة إلى الجملة الفعلية بشرطها المذكور فى جميع مواقعها فى القرآن ، ولعل فى ذلك تأكيداً لما ذكره ابن هشام حيث صرح بأن إضافة "حَيْثُ" إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ؛ ولهذا رجح النصب على الرفع فى نحو: "جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْداً أَرَاهُ" (١).

فَتَبْيِينُ "حَيْثُ" وإزالة إبهامها لا يتحقق بإضافتها إلى المفرد، وذلك لشدة إبهامها ؛ إذ إنه لو قيل: "جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٍ" ؛ بجر "زَيْدٍ" بالإضافة لم يكن فى ذلك إيضاح تام(٢)؛ فضلاً عن أن "حَيْثُ" فى المكان بمنزلة "إِذْ" فى الزمان، فاقتضى ذلك أن تجرى "حَيْثُ" مجرى "إِذْ" فى الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الاسمية (٣)- كما سيأتى- ، ومن ثم ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضافة "حيثُ" إلى المفرد؛ وما سمع منه فهو نادر (٤)، وذلك أنه سمع إضافة "حَيْثُ" إلى المفرد فى قول الشاعر:

[٥٧] وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِى حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ (٥)

إذ إنه أضاف "حَيْثُ" إلى "لَىِّ الْعَمَائِمِ" وهو مفرد ، وسمع ذلك - أيضا- فى قول الراجز:

[٥٨] أَمَا تَرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَاً ... نَجْمًا يُضِىءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعًا (٦)

إذ أضيفت "حَيْثُ" إلى المفرد؛ وهو قوله :"سُهَيْلٍ"، وروى هذا الرجز برفع "سُهَيْلٌ" على أنه مبتدأ؛ خبره محذوف، والتقدير: "حَيْثُ سُهَيْلٌ مَوْجُودٌ"، وحذف خبر المبتدإ الذى بعد "حَيْثُ" غير قليل، وبذلك تكون "حَيْثُ" مضافة إلى الجملة لا إلى المفرد(٧)

---

(١) انظر المغنى ١٣٢/١ ؛ وانظر -أيضا- الهمع ١٥٢/٢ .

(٢) انظر اللباب ٧٨/٢ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٣١١/١ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٦١/٢ .

(٥) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى شرح شواهد المغنى ٣٨٩/١ ؛ والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣ ، وروى "حيث" موضع :"تحت" ، و"الكلى" موضع :"الحبا" ، والشاهد فيه : إضافة "حيث" إلى المفرد ندورا -على الأرجح- .

(٦) لم أقف على اسم قائل هذا الرجز ، والشاهد فيه كسابقه .

(٧) انظر: اللباب ٧٨/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٦٨/٣ ؛ والمغنى ١٣٣/١ ؛ والدرر ٤٥٧/١.

وذهب بعض النحويين إلى أن "حَيْثُ" فى حال إضافتها إلى المفرد تكون معربة؛ لزوال علة بنائها؛ وهى الإضافة إلى الجملة – على ما سيأتى- ، والأشهر بقاؤها – حينئذ- على البناء؛ لندور إضافتها إلى المفرد [١]؛ والنادر كالشاذ لا يقاس عليه؛ خلافاً للكسائى؛ إذ إنه أجاز إضافة "حَيْثُ" إلى المفرد قياساً على ما سمع من ذلك؛ وإن كان نادراً [٢] ، ولم يختلف أحد فى ذلك عن الكسائى [٣] .

هذا.. وأندر من إضافة "حَيْثُ" إلى المفرد إضافتها إلى جملة مقدرة ؛ حذفت وعوض منها "مَا" [٤]، وذلك كما فى قول الشاعر:

[٥٩] إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهَا بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ [٥]

المراد : "إِذَا رَيْدَةٌ نَفَحَتْ مِنْ حَيْثُ هَبَّتْ لَهُ أَتَاهَا بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ" ، و "الرَّيْدَةُ": رِيحٌ لَيِّنَةُ الْهُبُوبِ ، و"رَيْدَةٌ" فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل فى قوله: "نَفَحَتْ" ؛ لأن "إِذَا" لا يليها إلا الأفعال – على ما سيأتى-، ومن ثم تكون "حَيْثُ" مضافة تقديراً إلى جملة "هَبَّتْ" ؛ وهى جملة فعلية؛ وقد حذفت هذه الجملة للعلم بها ، وجعل الحرف "مَا" عوضا منها كما جعل التنوين فى "حِينَئِذٍ" ونحوها عوضاً من الجملة التى تضاف إليها "إِذْ" [٦] ، ولا يمكن أن تكون "حَيْثُ" مضافة إلى جملة "نَفَحَتْ" ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يُفَسِّرُ عاملاً [٧] .

---

[١] انظر شرح الكافية للرضى ٢٦٨/٣ .

[٢] انظر : الارتشاف ٢٦٢/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨٠٤/٢ ؛ والمغنى ١٣٢/١ ؛ وشرح التصريح ٣٩/٢ ؛ والهمع ١٥٣/٢ .

[٣] انظر الدرر اللوامع ٤٥٦/١ .

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، ٢٣٣ ؛ والارتشاف ٢٦٢/٢ ؛ والهمع ١٥٣/٢ .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لأبى حية النميرى فى ديوانه " ص٧٢ ؛ وخزانة الأدب ٥٥٤/٦، ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغنى ٣٩٠/١ ؛ والمقاصد النحوية ٣٨٦/٣ ، وروى : "حبيب" موضع :"خليل"، والشاهد فيه إضافة "حيث" إلى جملة محذوفة عوض منها "ما" وذلك نادر .

[٦] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢ ، ٢٣٣ ؛ والمغنى ١٣٢/١ .

[٧] انظر : المغنى ١٣٢/١ ؛ والدرر ٤٥٧/١ .

* **والحاصل** أن "**حَيْثُ**" لازمة الإضافة إلى الجمل ؛ ولا تقطع عنها مطلقاً، وما سمع من إضافتها إلى المفرد نادر ؛ ولا يقاس عليه؛ خلافاً للكسائى ، فقد أجاز إضافة "**حَيْثُ**" إلى المفرد قياساً على ما سمع منه، وبناء على هذا القول للكسائى يمكن أن يقال: "جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّ زَيْدٌ جَالِسٌ" ؛ بفتح همزة "**أَنَّ**" ؛ لكونها- حينئذ- تُؤَوَّلُ مع اسمها وخبرها بمصدر مفرد، وقد أضيفت إليه "**حَيْثُ**" ، وإلى ذلك أشار ابن هشام إذ قال: (...**والكسائى يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء: "مِنْ حَيْثُ أَنَّ كَذَا"..**) [١] ، أما على مذهب جمهور النحويين فإنه يجب كسر همزة "**إِنَّ**" بعد "**حَيْثُ**"؛ للزوم إضافتها إلى الجمل؛ وامتناع إضافتها إلى المفرد فى الاختيار، وقد اتفق على أن كل موضع هو للجملة يجب فيه كسر همزة "إِنَّ" [٢] ، ومن ثم لا يجوز فتح همزتها بعد "**حَيْثُ**" ؛ **وفتحها** – عند الجمهور – **لَحْنٌ**.

* **النوع الرابع : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية ؛ ويجوز أن يقطع عنها .**

الظروف التى تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو جملة فعلية ؛ ويجوز قطعها عن الإضافة تتمثل فى "**إذ**"؛ وما كان مثلها فى المعنى من ظروف الزمان المبهمة إذا أريد بها الماضى؛ كـ "**يَوْمٍ**" و"**حِينٍ**" و"**وَقْتٍ**" و"**مُدَّةٍ**" و"**زَمَنٍ**" و"**زَمَانٍ**"؛ ونحو ذلك.

* أما "**إذ**" فقد ذكر النحويون لها سبعة أوجه : [٣]

(**أحدها**): أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان ، نحو :"قُمْتُ إِذْ قَامَ مُحَمَّدٌ ".

(**الثانى**): أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان ، وحينئذ تكون بمعنى "**إِذَا**" ، وإلى ذلك ذهب جماعة من المتأخرين [٤]؛ ومنهم ابن مالك [٥]، واستدلوا له بآيات من

---

[١] المغنى ١/١٣٢ .

[٢] انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص١٦٢ .

[٣] انظر– فى أوجه "إذ"–: جواهر الأدب: ص (٤٣٢–٤٣٦)؛ والارتشاف٢/٢٣٦،٢٣٥؛ والجنى الدانى: ص (١٨٥– ١٩٢)؛ ومغنى اللبيب١/(٨٠– ٨٤)؛ والهمع٢/١٢٩،١٣١،١٣٠

[٤] انظر " جواهر الأدب : ص٤٣٣ ؛ والجنى الدانى : ص١٨٨ .

[٥] انظر سرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٨ .

الذكر الحكيم، منها قول الله- تعالى-: **فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذْ الأَغْلَالُ فِى أَعْنَاقِهِمْ**"(١)، إذ إن الفعل "**يَعْلَمُونَ**" مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس "**سَوْفَ**" عليه ، وقد أعمل هذا الفعل فى "**إِذْ**"، فلزم أن تكون بمعنى "**إِذَا**"(٢) ولم يثبت جمهور النحويين لـ "**إِذْ**" هذا الوجه ، لأنها لا تقع – عندهم – موقع "**إِذَا**" ولا تقع "**إِذَا**" موقعها ، وهو ما صححه المغاربة (٣)، وقد أجيب عن الاستدلال بالآية المذكورة ونحوها بأن الأمور المستقبلة فى إخبار الله – تعالى- متيقنة مقطوع بها ومن ثم عبر عنها بلفظ الماضى، فذلك من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع (٤).

(الوجه الثالث) : أن تكون "**إِذْ**" للتعليل ، وذلك كما فى قول الله – تعالى-: " **وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ** " (٥)، وكما فى قول الشاعر :

[٦٠] **فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ** (٦)

واختلف فى "**إِذْ**" على هذا الوجه من حيث الاسمية والحرفية ، فقيل :إنها تجردت عن الظرفية وتمحضت للتعليل فصارت حرفا بمنزلة "**لام التعليل**" وهذا مذهب المتأخرين ، وعزاه بعضهم لسيبويه ، وقيل : إن ابن مالك صرح بحرفيتها فى بعض نسخ التسهيل (٧).

وذهب قوم ، منهم أبو على الشلوبين إلى أنها لم تخرج عن الظرفية ، فهى اسم ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ، وهذا المذهب صححه بعض

---

(١) سورة غافر : من الآيتين ٧٠ ، ٧١ .

(٢) انظر المغنى ٨١/١ .

(٣) انظر : جواهر الأدب : ص٤٣٤ ؛ والجنى الدانى : ص١٨٨ ؛ والمغنى ٨١/١ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص٤٣٤ ؛ والجنى الدانى : ص١٨٨ ؛ والمغنى ٨١/١ .

(٥) سورة الكهف : من الآية ١٦ .

(٦) هذا بيت من البحر البسيط ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١٨٥/١ ؛ والجنى الدانى : ص١٨٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ؛ وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ؛ والكتاب ٦٠/١ –هارون-؛ والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، والشاهد فيه قوله :"إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر" ؛ حيث استعملت "إذ" بمنزلة "لام التعليل" ، وهى حرف عند قوم من النحويين ؛ وظرف لإفادة التعليل عند آخرين .

(٧) انظر : جواهر الأدب : ص٤٣٤ ؛ والارتشاف ٢٣٥/٢ ؛ والجنى الدانى : ص١٨٩ .

المتأخرين[١]، والجمهور لم يثبتوا هذا الوجه لـ"إذْ" [٢].

(الوجه الرابع): أن تكون للمفاجأة ، وهى الواقعة بعد "بَيْنَا" و"بَيْنَمَا" نص سيبويه على هذا الوجه [٣]، وذلك كما فى قول الشاعر :

[٦١] بَيْنَا كذَلِكَ والأَعْدَادُ وِجْهَتُهَا إذْ رَاعَهَا لِحَفِيفٍ خَلْفَهَا فَزَعُ [٤]

وقول الآخر :

[٦٢] اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ [٥]

واختلف فى كون "إذْ" اسما أو حرفا على هذا الوجه – أيضا– [٦]، فقيل : هى باقية على ظرفيتها الزمانية ، وهذا القول اختاره أبو حيان[٧] ، وقيل : إنهـا – حينئـذ– ظرف مكان ، فهى على هذين القولين اسم .

وقيل : هى حرف لمعنى المفاجأة ، وهذا القول اختاره الشلوبين[٨]، وابن مالك [٩].

وقيل : إنها – حينئذ– ليست للمفاجأة ، وإنما هى حرف زائد للتوكيد [١٠]، واختار ابن الشجرى هذا القول [١١].

---

[١] انظر المصادر السابقة ؛ والمغنى ٨٢/١ ؛ والهمع ١٢٩/٢ .

[٢] انظر : المغنى ٨٢/١ ؛ والهمع ١٢٩/٢ .

[٣] انظر الكتاب ٢٣٢/٤ .

[٤] هذا بيت من البحر الوسيط ، لم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه وقوع "إذ" بعد "بينا" للمفاجأة.

[٥] هذا بيت من البحر البسيط ، وهو لحريث بن جبلة ؛ أو لعثير بن لبيد فى الدرر ٤٣٩/١ ؛ وشرح شواهد المغنى ١٤٤/١ ، والشاهد فيه مجىء "إذ" للمفاجأة بعد "بينما" .

[٧] انظر – فى ذلك – : جواهر الأدب : ص٤٣٤ ؛ والارتشاف ٢٣٥/٢ ؛ والجنى الدانى : ص١٨٩ ، ١٩٠ ، والمغنى ٨٣/١ ؛ والهمع ١٣٠/٢ ؛ والدرر ٤٣٩/١ .

[٨] انظر الارتشاف ٢٣٥/٢ .

[٨] انظر الهمع ١٣٠/٢ .

[٩] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢ .

[١٠] إلى ذلك ذهب أبو عبيدة ، وابن قتيبة . –انظر : المغنى ٨٣/١ ؛ والمساعد ٥٠٢/١ – .

[١١] انظر : المغنى ٨٣/١ ؛ والهمع ١٣١/٢ .

(الوجه الخامس) : أن تكون "إذْ" شرطية ، وذلك مقيد بكونها مقرونة بـــــ" **مَــا**" لتكفها عن الإضافة إذ الأصل فيها أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان ، مضـــافة أبدا إلى جملة ، فإذا قرنت بـــ" **مَا**" فقيل "**إذْمَا**" كانت "**مَا**" الملازمة لها كالعوض من إضافتها[١]، واختلف فيها – حينئذ – من حيث كونها اسما أو حرفا، فقد ذهب سيبويه إلى أنها حرف شرط يجزم فعلين، إذ إنها –حينئذ– بمنزلة "إنْ" الشرطية المتفق على حرفيتها[٢]، ومن ثم يقال:"إذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ "– و–:"إذْ مَا جِئْتَ فَأَكْرِمْ زَيْدًا"، ونحو ذلك . وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنها اسم ، إذ إنها مع اقترانها بـــــ" **مَــا**" باقية على ظرفيتها، إلا أن مدلولها من الزمان صار مستقبلا، بعد أن كان ماضيا[٣]، ووافقهم فى ذلك جماعة من النحويين ، وصحح بعضهم مذهب سيبويه [٤].

(الوجه السادس):أن تكون للتوكيد، وتحمل – حينئذ – على الزيادة، وإلى ذلك ذهب أبو عبيدة[٥]، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات من الذكر الحكيم[٦]، منها قـــول الله –تعالى–:"**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً**" [٧]، وقوله– تعالى– :"**إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا**"[٨]، ورُدَّ هذا المذهب ووصف بأنه ضعيف[٩]، وأجيب بأن "إذْ" فى الآيتين ونحوهما ظرف زمان [١٠].

---

(١) انظر الكتاب ٥٦/٣ ، ٥٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ٥٧/٣ .

(٣) انظر : المقتضب ٤٥/٢ ؛ والأصول فى النحو ١٥٩/٢ ؛ والإيضاح العضدى : ص٣٢١ ؛ والمقتصد ١١١٢/٢ ؛ والمغنى ٧٨/١ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٠ ، ١٩١ .

(٤) انظر : جواهر الأدب " ص٤٣٥ ؛ ورصف المبانى : ص٦٠ ؛ والجنى الدانى : ص١٩١ .

(٥) انظر مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٦/١ ، ٣٧ ، تحقيق/ محمد فؤاد سزكين .

(٦) انظر:جواهر الأدب: ص٤٣٥؛ والجنى الدانى: ص١٩٢،١٩١؛ والمغنى٨٣/١؛ والهمع١٣٠/٢

(٧) سورة البقرة : من الآية ٣٠ .

(٨) سورة آل عمران : من الآية ٣٥ .

(٩) انظر : جواهر الأدب : ص٤٣٦ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٢ .

(١٠) انظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٠٨/١ ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبى ؛ وتفسير القرطبى ٢٦٢/١ – طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب – .

(الوجه السابع) : أن تكون حرف تحقيق كـ " **قَدْ** " ، ذهب إلى ذلك بعض النحويين؛ وحملوا عليه قول الله-تعالى-:" **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** " [١]، وقوله-تعالى-:" **إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا** " [٢]، نص على ذلك الإِرْبِلِّي والمرادى وابن هشام [٣]، ورُدَّ هذا المذهب بأنه ضعيف وليس بشيء [٤].

* من ذلك تقف على أن النحويين أجمعوا على أن "**إِذْ**" الظرفية اسم واختلفوا فيما عداها من الأوجه المذكورة ، حيث ذهب قوم إلى القول بكونها اسما ، وذهب آخرون إلى القول بكونها حرفا ، إلا على القول بأنها زائدة للتوكيد ؛ وعلى القول بأنها للتحقيق كـ" **قَدْ**" فهى حرف عند من أثبتوا لها هذين الوجهين ، وإن كان القول بهما ضعيفا – كما ذكر –.

وقد احتج لاسمية "**إِذْ**" الظرفية بأربعة أدلة : [٥]

(أحدها) : الإخبار بها مع مباشرة الفعل ، وذلك نحو :"**إِكْرَامُكَ إِذْ أُكْـرِمَ زَيْـدٌ**" ، حيث وقعت "**إِذْ**" خبرا للمبتدأ "**إِكْرَامُكَ**"، وقد باشرت الفعل "**أُكْرِمَ**" الذى تصدرت به الجملة التى أضيفت إليها ، والإخبار بها إسناد ، والإسناد من خصائص الأسماء .

(الدليل الثانى) : تنوين "**إِذْ**" فى غير ترنم ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[٦٣] نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ [٦]

حيث نون "**إِذْ**" لغير ترنم ، والتنوين لغير ترنم من خصائص الأسماء .

---

[١] سورة البقرة : من الآية ٣٠ .

[٢] سورة آل عمران : من الآية ٣٥ .

[٣] انظر : جواهر الأدب : ص٤٣٦ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٢ ؛ والمغنى ٨٣/١ .

[٤] انظر : جواهر الأدب : ص٤٣٦ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٢ ؛ والمغنى ٨٣/١ .

[٥] انظر – فى هذه الأدلة –: ارتشاف الضرب ٢٣٤/٢؛ والجنى الدانى: ص١٨٦؛ والهمع ١٢٦/٢

[٦] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى خزانة الأدب ٥٣٩/٦ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١٧١/١ ؛ وشرح شواهد المغنى ٢٦٠/١ ، والشاهد فيه تنوين "إذ" المكسورة وهى مجردة عن الإضافة وهو تنوين لغير ترنم ، وفى ذلك دلالة على كونها اسما .

(الدليل الثالث): الإضافة إليها بغير تأويل ، وذلك كما فى قول الله- تعالى-: "**رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا** " [١] حيث أضيفت "**إِذْ**" إلى الجملة الفعلية "**هَدَيْتَنَا**" والإضافة من خصائص الأسماء .

(الدليل الرابع) : إبدال "**إِذْ**" من الاسم ، كما فى نحو :" رَأَيْتُكَ أَمْسِ إِذْ جِئْتَ "، حيث أبدلت "**إِذْ**" من الاسم "**أَمْسِ**" والبدل يتبع المبدل منه فى نوع الكلمة كما يتبعه فى أوجه الإعراب .

* ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء فإن "**إِذْ**" فى الأوجه التى تكون فيها اسما تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو جملة فعلية ، ويشترط فى الجملة الاسمية التى تضاف إليها "إِذْ" ألا يكون خبر المبتدإ فيها فعلاً ماضياً [٢]؛ فلا يحسن أن يقال: "جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللهِ قَامَ" ؛ نص سيبويه على قُبْحِ ذلك [٣] ، وَوَجْهُ قبحه أن "**إِذْ**" لما مضى من الزمان – غالبا- ، ومن ثم يكون مدلولها ومدلول الفعل الماضى واحداً؛ إذ إنه مناسب لها فى الزمان، فإذا اجتمعا فى جملة واحدة ؛ نحو: "جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللهِ قَامَ" فصل بينهما بالمبتدإ "عَبْدُ اللهِ" ، ولا يحسن ذلك لكون مدلول "إِذْ" و"قَامَ" فى الزمان واحدا [٤] ، فإضافة "**إِذْ**" إلى جملة اسمية توفر فيها هذا الشرط كما فى قول الله- تعالى-: "**وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِى الأَرْضِ**" [٥] ، ولما كانت "**إِنَّ**" الناسخة يتعين كسر همزتها فى كل موضع هو للجملة ؛ إذ يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر مفرد- كما تقدم – ؛ فإن الجملة الاسمية المعمولة لـ "**إِنَّ**" إذا أضيفت إليها "**إِذْ**" وجب كسر همزة "**إِنَّ**" بعدها، وذلك كما فى نحو: "سَافَرْتُ إِذْ إِنَّ الْقَمَرَ بَدْرٌ" ، ويمتنع- حينئذ- فتح همزة "**إِنَّ**" إذ الكلام مع "**أَنَّ**" مفتوحة الهمزة

---

[١] سورة آل عمران من الآية ٨ .

[٢] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٩/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٢٨/٢ .

[٣] انظر الكتاب ١٠٧/١ -هارون- .

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٨٦/٣ ؛ والهمع ١٢٨/٢.

[٥] سورة الأنفال : من الآية ٢٦ .

مُؤَوَّلٌ بمفرد ؛ بخلاف "إِنَّ" مكسورة الهمزة فإن الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد[١] ، وقد أجمع النحويون على وجوب إضافة "إِذْ" إلى الجمل ، وفتح همزة "إِنَّ" بعدها يؤدى إلى إضافتها إلى المفرد [٢] ، ومن ثم يكون فتح همزة "إِنَّ" بعد "إِذْ" لحن فاحش.

من ذلك نقف على أن "إِذْ" تضاف إلى الجملة الاسمية المعمولة لـ "إِنَّ" – بكسر الهمزة- ، فإن كانت معمولة لـ "أَنَّ" – بفتح الهمزة- امتنعت إضافة "إِذْ" إليها، وكذلك تمتنع إضافة "إِذْ" إلى الجملة الاسمية المعمولة لكل من "لَكِنَّ" و"لَيْتَ" و"لَعَلَّ"، فلا يجوز أن يقال: "جَاءَ بَكْرٌ إِذْ لَكِنَّ زَيْداً مُسَافِرٌ" ؛ ولا: "أَتَيْتُكَ إِذْ لَيْتَ أَخَاكَ حَاضِرٌ"؛ ولا: "أَتَيْتُكَ إِذْ لَعَلَّ زَيْداً قَادِمٌ" ، أما إذا كانت الجملة الاسمية معمولة لـ "كَأَنَّ" فلا مانع من إضافة "إِذْ" إليها، فيجوز أن يقال: "نَصَرْتَنِى إِذْ كَأَنَّكَ أَسَدٌ" ، ويجوز- أيضا- إضافة "إِذْ" إلى الجملة الاسمية إذا كانت معمولة لـ "لَا" النافية للجنس، فيجوز أن يقال: "قَصَدْتُكَ إِذْ لَا رَجُلَ أَكْرَمُ مِنْكَ" ، فإذا كانت الجملة الاسمية معمولة لـ "مَا" الحجازية امتنعت إضافة "إِذْ" إليها، فلا يجوز أن يقال: "جِئْتُكَ إِذْ مَا بَكْرٌ فَارِسًا" [٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن الجملة الاسمية التى تضاف إليها "إِذْ" قد يحذف أحد شطريها فيظن أنها أضيفت إلى المفرد [٤] ، وذلك كما فى قول الشاعر:

[٦٤] هَل تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا [٥]

حيث يَظُنُّ الظَّانُّ أن "ذَاكَ" فى قوله : "إِذْ ذَاكَ" فى محل جر بإضافة "إِذْ" إليه ؛ فيلزم أن تكون "إِذْ" مضافة إلى مفرد ؛ وليس كذلك ؛ بل "ذَاكَ" مبتدأ ، والخبر محذوف ؛

---

[١] انظر : المرتجل : ص١٧٣ ؛ والجنى الدانى : ص٤٠٣ ؛ والهمع ٤٤٢/١ .

[٢] انظر شرح التصريح ٢١٥/١ .

[٣] انظر – فى ذلك- ارتشاف الضرب ٢٣٤/٢ .

[٤] انظر : المرجع السابق ؛ والمغنى ٨٤/١ ؛ والهمع ١٢٨/٢ .

[٥] هذا بيت من البحر البسيط ، وهو معزو لعبد الله بن المعتز فى شواهد المغنى للسيوطى ، والشاهد فيه إضافة "إذ" إلى جملة اسمية حذف أحد جزءيها .

إذ التقدير: "إِذْ ذَاكَ كَذَلِكَ" ؛ أو: "إِذْ ذَاكَ حَاصِلٌ" ؛ والجملة فى محل جر بإضافة "إِذْ" إليها، ومن ذلك قول الشاعر:

[٦٥] كَانَتْ مَنَازِلَ أُلَّافٍ عَهِدْتُهُمْ إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا (١)

فكل من "نَحْنُ" و "ذَاكَ" مبتدأ حذف خبره، والتقدير: "عَهِدْتُهُمْ إِخْوَانًا إِذْ نَحْنُ مُتَآلِفُونَ إِذْ ذَاكَ كَائِنٌ" ، وجملة : "نَحْنُ مُتَآلِفُونَ" فى محل جر بإضافة "إِذْ" الأولى إليها؛ وجملة "ذَاكَ كَائِنٌ" فى محل جر بإضافة "إِذْ" الثانية إليها (٢) .

* **هذا** .. ويشترط فى الجملة الفعلية التى تضاف إليها "إِذْ" أن يكون فعلها ماضيا لفظاً ومعنى؛ كما فى قول الله– تعالى–: "**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الأَرْضِ خَلِيفَةً**" (٣) ، وقوله– تعالى–: "**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ**" (٤) ؛ أو يكون فعلها ماضياً معنى لا لفظا ؛ بأن يكون فعلاً مضارعاً يعبر به عن حال ماضية ؛ أى : يكون حكاية للحال الماضية ؛ وذلك كما فى قول الله– تعالى–: "**وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ**" (٥) ، وقوله – تعالى–: "**وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا**" (٦) ؛ وقد جمع بين إضافة "إِذْ" إلى الجملة الاسمية وبين إضافتها إلى الجملة الفعلية بنوعيها المذكورين فى قول الله– تعالى–: "**إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِىَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**" (٧) .

---

(١) هذا بيت من البحر البسيط ، وهو للأخطل فى شرح شواهد المغنى ٢٤٨/١، والشاهد فيه قوله: "إذ نحن" و :"إذ ذاك" ، حيث أضيفت "إذ" –فى الموضعين– إلى جملة اسمية ؛ ذكر المبتدأ – فيهما– وحذف الخبر .

(٢) انظر المغنى ٨٥/١ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٣٠ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٢٤ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٢٧ .

(٦) سورة الأنفال : من الآية ٣٠ .

(٧) سورة التوبة : من الآية ٤٠ .

ويشترط- أيضا- فى الجملة الفعلية التى تضاف إليها "إِذْ" ألا تكون شرطية ، فلا يجوز أن يقال: "أَتَذْكُرُ إِذْ إِنْ تَأْتِنَا نُكْرِمْكَ" ؛ ولا يقال : "أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِكَ نُكْرِمْهُ" ؛ إلا فى ضرورة [١] .

وقد تكون الجملة المضافة إليها "إِذْ" مصدرة بفعل ناسخ؛ كما فى قول الله – تعالى-: "وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُم " [٢] ؛ إلا إذا كان الفعل الناسخ "لَيْسَ" أو "مَا دَامَ" أو "مَا زَالَ" وأخواته ، فالجملة المصدرة بفعل من هذه الأفعال لا تضاف إليها "إِذْ" فلا يجوز أن يقال: "أَتَيْتُكَ إِذْ لَيْسَ بَكْرٌ مَوْجُوداً" ولا يقال: "لَا أَزُورُكَ إِذْ مَا دَامَ أَخُوكَ غَائِباً"؛ ولا يقال : "جِئْتُكَ إِذْ مَا زَالَ زَيْدٌ عِنْدَكَ"؛ وكذا أخوات "مَا زَالَ" [٣].

* **هذا** .. وقد تقطع "إِذْ" عن الإضافة لفظا لا معنى، وذلك بأن تحذف الجملة التى أضيفت إليها للعلم بها؛ ويعوض منها التنوين، وتكسر ذال "إِذْ" لالتقاء الساكنين [٤]، وهى- حينئذ- باقية على بنائها؛ خلافاً للأخفش – على ما سيأتى-، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت "إِذْ" مضافا إليها اسم زمان كـ "يَوْم" و "حِينٍ" و "وَقْتٍ" و"سَاعَةٍ" ؛ ونحوها؛ إذ يقال : "يَوْمَئِذٍ" و "حِينَئِذٍ" و "وَقْتَئِذٍ" و"سَاعَتَئِذٍ" [٥] ؛ وما إلى ذلك، وقد وردت "يَوْمَئِذٍ" فى القرآن فى مواضع كثيرة؛ منها قول الله- تعالى-: "وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ" [٦] ؛ أى: "يَوْمَ إِذْ تَقُومُ السَّاعَةُ يَتَفَرَّقُونَ" ، فحذفت جملة "تَقُومُ السَّاعَةُ" ؛ التى أضيفت إليها "إِذْ" ؛ للعلم بها؛ وعُوِّضَ منها التنوينُ ، وكسرت ذال "إِذْ" لالتقاء الساكنين، ومن ذلك "حِينَئِذٍ" فى قوله- عز وجل-: "فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ * وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ" [٧] ؛ أى: "حِينَ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ" ؛ بإضافة "إِذْ"

---

[١] انظر : الارتشاف ٢/٢٣٤ ؛ والمساعد ١/٥٠٠ ؛ والهمع ٢/١٢٨ .

[٢] سورة الأعراف : من الآية ٨٦ .

[٣] انظر الارتشاف ٢/٢٣٤ .

[٤] انظر : المصدر السابق ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٧ ؛ والمغنى ١/٨٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٣٩ ؛ والهمع ٢/١٢٩ .

[٥] انظر فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة : ص٩٦ .

[٦] سورة الروم : الآية ١٤ .

[٧] سورة الواقعة : الآيتان ٨٣ ، ٨٤ .

إلى الجملة الفعلية: "بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ" ، فحذفت هذه الجملة للعلم بها؛ وعوض منها التنوين، وكسرت الذال للتخلص من التقاء الساكنين.

* وأما "يَوْمَ" و "حِينَ" و "وَقْتَ" و "مُدَّةَ" و "زَمَنَ" و "زَمَانَ" ؛ ونحوها من ظروف الزمان المبهمة فإنها تضاف إلى الجملة الفعلية أو الاسمية جوازا إذا أريد بها الماضى؛ لأنها تكون- حينئذ- بمنزلة "إِذْ" ؛ أى: مثلها فى المعنى، ومن ثم يجوز فيها أن تضاف إلى ما تضاف إليه "إِذْ" من الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية [1] ، فإضافتها إلى جملة فعلية كما فى نحو: "عُدْتُ يَوْمَ سَافَرَ أَخُوكَ؛ وَحِينَ أَتَى زَيْدٌ ؛ وَوَقْتَ أُذِّنَ لِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ وَزَمَنَ- أو- زَمَانَ كَانَ بَكْرٌ وَزِيراً" ، ومن ذلك "يَوْمَ" فى قول الله- تعالى-: "وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ" [2] ؛ وقوله – تعالى-: "وَيَوْمَ لاَ يَسْبِتُونَ لاَ تَأْتِيهِمْ" [3] ؛ حيث أضيف "يَوْمَ" إلى جملة فعلية فعلها مضارع لفظاً؛ ماض معنى؛ لأنه حكاية للحال الماضية، وإضافة هذه الظروف إلى الجملة الاسمية ؛ مرادا بها الماضى كما فى نحو: "سَافَرْتُ يَوْمَ زَيْدٌ قَادِمٌ ؛ وَحِينَ الْقَمَرُ بَدْرٌ ؛ وَوَقْتَ السَّمَاءُ صَافِيَةٌ ؛ وَزَمَنَ- أو- زَمَانَ بَكْرٌ وَزِيرٌ".

ولما كانت إضافة هذه الظروف إلى الجمل جائزة لا واجبة فإنها قد تضاف إلى المفرد؛ فيقال: "جِئْتُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَقْتَ الظُّهْرِ" ؛ وكذا الباقى، وقد تقطع عن الإضافة لفظا ومعنى قصدا للتنكير ؛ كما فى نحو: "صُمْتُ يَوْماً" ؛ و: "انْتَظَرْتُكَ حِيناً- أو- وَقْتاً- أو- زَمَناً- أو- زَمَاناً" ؛ وما إلى ذلك.

*****

النوع الخامس: ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ؛ ولا يقطع عنها.

يندرج تحت هذا النوع من الظروف كل من: "إِذَا" فى أغلب مواقعها الآتى ذكرها؛ وما كان بمنزلة "إِذَا" من ظروف الزمان المبهمة السالفة الذكر ؛ و "لَمَّا" التعليقية عند بعض النحويين – على ما سيأتى- .

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ ؛ وارتشاف الضرب ٥٢٠/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨٠٥/٢ ؛ والمساعد ١٥٤/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٢/٢ .

(٢) سورة مريم : من الآية ١٥ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية ١٦٣ .

* أما "إذَا" فإنها تقع فى الكلام على **ستة أوجه:**

(أحدها) – وهو الغالب [١]-: أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان مُضَمَّنَةً معنى الشرط [٢]، نص على ذلك سيبويه [٣]، ولكونها مضمنه معنى الشرط تجاب بما تجاب به أدوات الشرط ، فيقترن جوابها بالفاء على حَدِّ اقتران جواب (إنْ) الشرطية بها ، وذلك كما فى نحو قول الله – تعالى-: **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا "** [٤]، ولذلك – أيضا – كثر وقوع الفعل بعدها ماضى اللفظ مستقبل المعنى ، أى : يكون ماضيا مرادا به الاستقبال ؛ كما فى الآية الكريمة المذكورة [٥].

ومع تضمن"إذَا "معنى الشرط فإنها لم يجزم بها إلا فى الشعر[٦]؛ كما فى قول الشاعر :

[٦٦] **وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الْغِنَى وَإِلَى الَّذِى يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ** [٧]

وقول الشاعر :

[٦٧] **تَرْفَعُ لِى خِنْدَفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِى نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ** [٨]

وقول الآخر :

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٧١/٣ ؛ ومغنى اللبيب ٩٢/١ ؛ والهمع ١٣١/٢ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ ؛ وارتشاف الضرب ٢٣٧/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٦٧ ؛ والمغنى ٩٢/١ ، ٩٣ ؛ والمساعد ٥٠٥/١ ؛ والهمع ١٣١/٢ .

[٣] انظر الكتاب ٢٣٢/٤ .

[٤] سورة الأنفال : من الآية ٤٥ .

[٥] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ ؛ والارتشاف ٢٣٧/٢ ؛ والجنى الدانى ٣٦٧ ؛ والمغنى ٩٢/١ ، ٩٣ ؛ والمساعد ٥٠٥/١ ؛ والهمع ١٣١/٢ .

[٦] انظر : الكتاب ٦١/٣ ؛ والمقتضب ٥٦/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٧٢/٣ ؛ والجنى الدانى : ص٣٦٧ .

[٧] هذا بيت من البحر الكامل ، وهو للنمر بن تولب ؛ فى ديوانه : ٣٧٧ ؛ وخزانة الأدب ٣٢٢/١، والشاهد فيه الجزم بـــ "إذا" فى الشعر فقط ، للضرورة .

[٨] هذا بيت من البحر البسيط، وهو للفرزدق فى خزانة الأدب ٢٢/٧؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧؛ والكتاب ٦٢/٣، والشاهد فيه قوله :"تقد" حيث جزم وهو جواب "إذا" للضرورة الشعرية.

[٦٨] وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَىٰ   وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ [١]

وإنما منع الجزم بـ (إذا) في الاختيار - لثلاثة أمور :

الأول : أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم ، إذ إنها قد تتجرد منه [٢]- على ما سيأتي - ، وذلك كما في قول الله - تعالى-: "**وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ** " [٣].

الأمر الثاني : أن "إذا" مضافة إلى ما يليها ، والمضاف يقتضي جر ما بعده ، لا جزمه ، وإذا جزم بها في الشعر فإنها - حينئذ- لم تكن مضافة إلى الجملة بعدها[٤].

الأمر الثالث : أنها يليها ما تُيُقِّنَ وجوده كما في نحو :" آتِيكَ إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ "، أو ما رُجِّحَ وجوده ، كما في نحو:"أُجِيبُكَ إِذَا دَعَوْتَنِي " [٥]، وقد يليها غير المقطوع بوقوعه ، وذلك كما في قول الشاعر :

[٦٩] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَا   أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلُ [٦]

إذ إن المخاطب يجوز أن ينزع عن الجهل والخنا ويجوز ألا ينزع عنهما ، وإدخال "إذا" على غير المقطوع بوقوعه قليل [٧]، وذلك بخلاف أداة الشرط الجازمة "إنْ" ونحوها، فإنها مبهمة لا تدخل على الممكن وجوده ، إذ الأصل - فيها - ألا تستعمل إلا فيما كان مشكوكا في وجوده ، ولذلك اخْتُصَّتْ بالأفعال

---

[١] هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لعبد قيس بن خفاف في الدرر ٤٤٠/١ ؛ وشرح شواهد المغني ٢٧١/١؛ ولسان العرب ٣٨٤٥/٥ - (كرب)- ؛ والمقاصد النحوية ٢٠٣/٢ ، والشاهد فيه كسابقه حيث جزم بـ "إذا" في قوله: "وإذا تصبك"، وذلك خاص بالشعر للضرورة .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ ؛ والارتشاف ٢٣٧/٢ .

[٣] سورة النجم : الآية الأولى .

[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ .

[٥] انظر : المصدر السابق ؛ والارتشاف ٢٣٨/٢ ؛ والجنى الداني : ص٣٦٧ .

[٦] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لعكب بن زهير في الديوان : ص٨٠ ، والشعر والشعراء ٨٦/١ ، و "الخنا" من قبيح الكلام ؛ وهو "الفحش" ، وروى "حكيما" في موضع "حليما"، والشاهد فيه إدخال "إذا" على غير المقطوع بوقوعه - قليلا - ، وذلك من مواضع "إن" الشرطية .

[٧] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩ ؛ وارتشاف الضرب ٢٣٨/٢ .

المستقبلة ، إذ إنها قد توجد وقد لا توجد ، ومن ثم يقال :" إِنْ جَاءَ أَخُوكَ فَـائْتِنِى "، ولا يحسن أن يقال :" إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَائْتِنِى " إلا فى اليوم الْمُغَيِّم ، حيث يجوز أن ينقشع الغيم فيه فتطلع ويجوز أن يتأخر ذلك [١]، فانقشاع الغيم الذى يترتب علية طلوع الشمس مشكوك فيه- حينئذ- وفى اليوم غير المغيم ينبغى أن يقال : "إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَائْتِنِى "؛ لكون طلوعها – حينئذ – متيقنا ، و"إِذَا" يليها ما تيقن وجوده – كما تقدم –، ولا تدخل "إِنْ " على المتيقن وجوده إلا إذا أبهم زمانه ، وذلك كما فى نحو :" إِنْ مَاتَ زَيْدٌ فَاقْضِ دَيْنَهُ"، إذ إن موته كائن لا محالة ، إلا أن زمان موته لما لم يكن متعينا جاز استعمال "إِنْ" فيه [٢]، وقد ورد ذلك فى قول الله- تعالى-:" **أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ** " [٣]، وقد تدخل "إِنْ" على المستحيل وجوده، كما فى قول الله- تعالى-: "**قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ**"[٤]؛ حيث عُلِّقَ مستحيل على مستحيل[٥]. لهذه الأمور الثلاثة لم يجزم بـ"إِذَا" الظرفية الْمُضَمَّنَةِ معنى الشرط إلا فى الشعر ، وإنما جاز أن يجزم بها فى الشعر – اضطرارا – تشبيها لها بـ" إِنْ" ؛ إذ إنها لما يستقبل ، ولابد لها من جواب ، ولأن فيها ما فى "إِنْ" من ربط جملة بجملة وإن لم يكن ذلك لها لازما [٦].

هذا... وقد عُزِىَ للكوفيين أنهم أجازوا الجزم بـ"إِذَا" المضمنة معنى الشرط مطلقا ، **أى: فى الشعر وفى غيره** [٧].

(الوجه الثانى): أن تكون "إِذَا" ظرفا لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط ؛ أى : تكون للظرفية المحضة [٨]، وذلك كما فى قول الله – تعالى-:

---

[١] انظر شرح المفصل ٤/٩ .

[٢] انظر : المصدر السابق ؛ والارتشاف ٢٣٨/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٦٧ ؛ الهمع ١٣٢/٢.

[٣] سورة الأنبياء : من الآية ٣٤ .

[٤] سورة الزخرف : الآية ٨١ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢٣٨/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٦٨ ؛ والهمع ١٣٢/٢ .

[٦] انظر : الكتاب ٦١/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢ .

[٧] انظر الجنى الدانى : ص٣٦٨ .

[٨] انظر : الارتشاف ٢٣٧/٢ ؛ والجنى الدانى: ص٣٧٠ ؛ والمغنى ٩٥/١؛ والمساعد ٥٠٥/١.

"وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى " (١)؛ وقوله – تعالى-:" وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى" (٢)، والماضى الواقع بعدها يكون فى معنى المستقبل كما كان مع "إِذَا" المضمنة معنى الشرط (٣)، وقيل إن الفراء قضى بأن "إِذَا " لا يكون بعدها الماضى إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام ، وذلك كما فى نحو قول الله– تعالى-:" وَقَالُوا لإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِى الأَرْضِ " (٤)؛ كأنه قيل :" كُلَّمَا ضَرَبُوا فِى الأَرْضِ" ؛ أى : لَا تَكُونُوا كَهَؤُلَاءِ إِذَا ضَرَبَ إِخْوَانُهُمْ فِى الأَرْضِ (٥).

(**الوجه الثالث**): أن تكون "إِذَا" ظرفا لما مضى من الزمان ؛ واقعة موقع " إِذْ " وذلك كما فى قول الله– تعالى:" مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ " (٦)؛ وقوله – تعالى-: "وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا" (٧)؛ فـ"إِذَا " المذكورة فى الآيتين يراد بها المضى ، ومن ثم وقعت موقع "إِذْ" وصارت بمعناها؛ إلى ذلك ذهب بعض النحويين (٨)؛ واختاره ابن مالك ، إذ نص على أن "إِذَا " ربما وقعت موقع "إِذْ" وربما وقعت "إِذْ" موقعها (٩)، ومذهب أكثر النحويين أن " إِذْ" لا تقع موقع "إِذَا" ولا تقع "إِذَا" موقع "إِذْ" ، وهو الذى صححه المغاربة ؛ وتأولوا ما أوهم ذلك (١٠)، وصححه – أيضا – أبو حيان (١١).

---

(١) سورة النجم : الأية الأولى .

(٢) سورة الليل : الآية الأولى .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٨/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٠ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٥٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٣٨/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٠ .

(٦) سورة التوبة : من الآيتين ٩١ ، ٩٢ .

(٧) سورة الجمعة : من الآية ١١ .

(٨) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٧٠/٣ ؛ والارتشاف ٢٣٨/٢ ؛ والجنى الدانى :ص٣٧١ .

(٩) انظر : التسهيل : ص٩٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

(١٠) انظر الجنى الدانى : ص ٣٧١ .

(١١) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٨/٢ .

(الوجه الرابع) : أن تخرج "إِذَا" عن الظرفية ؛ إلى ذلك ذهب بعض النحـــويين[١]، منهم ابن جنى ، وعزاه لأبى الحسن الأخفش [٢]، واختاره ابن مالك [٣]، وذلك أنهم قضوا بأن "إِذَا" اسم مجرور بـــ" **حَتَّى**" فى قول الله-تعـــالى-:" **حَتَّـــى إِذَا جَاءُوهَـــا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** " [٤]، وهو فى القرآن كثير ، وذهب أبو البقاء العكبرى إلى أن "**حَتَّى**" فى الآية المذكورة ونحوها حرف ابتداء ، و"**إِذَا**" شرطيَّة فى محل نصب؛ معمـــول لفعل جوابها [٥]، وذهب الزمخشرى إلى جوار الوجهين ، أى: جوار كـــون "**حَتَّـــى**" حرف ابتداء ، وكونها حرف جَرٍّ وقد جرت به "**إِذَا**" [٦]، وعـــزى للفارســـى أنـــه – أيضا– أشار إلى جواز الوجهين المذكورين [٧].

ونص ابن جنى على أن "إِذَا" قد تخرج عن الظرفية فتكون مبتـــدأ – أيضـــا – [٨]، وذلك كما فى قول الله تعالى-:"**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَـــةٌ رَافِعَةٌ * إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجًّا** " [٩]؛ فى قراءة من نصـــب "**خَافِضَـــةً رَافِعَـــةً**"[١٠]، فـــ"**إِذَا**" الأولى مبتدأ ، و"**إِذَا رُجَّتْ**" خبره ، و"**خَافِضَةً رَافِعَةً**" حـــالان ، والتقـــدير : "وَقْتَ وُقُوعِ الْوَاقِعَةِ خَافِضَةً لِقَوْمٍ رَافِعَةً لآخَرِينَ هُوَ وَقْتُ رَجِّ الأَرْضِ"، وبذلك قـــال

---

[١] انظر : الجنى الدانى : ص٣٧١ ؛ والهمع ١٣٢/٢ .

[٢] انظر المحتسب ٣٠٨/٢ .

[٣] انظر : التسهيل : ص٩٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢ .

[٤] سورة الزمر : من الآية ٧١ .

[٥] انظر التبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ؛ فى حاشية تفسير الجمل المعروف بـــ "الفتوحات الإلهية" ٢٦٨/٤؛ وانظر: الارتشاف ٢٣٩/٢؛ والجنى الدانى : ص٣٧٢ ، والمساعد ٥٠٩/١.

[٦] انظر الكشاف ١٩٣/٣ –و- ١٤٧/٤ .

[٧] انظر الجنى الدانى : ص٣٧٢ .

[٨] انظر المحتسب ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

[٩] سورة الواقعة : الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

[١٠] القراءة لزيد بن على ؛ والحسن ؛ وعيسى ؛ وأبو حيوة ، وابن أبى عبلة ؛ وابن مقسم ؛ والزعفرانى ؛ واليزيدى . [انظر : البحر المحيط ٢٠٣/٨ ، ٢٠٤ ؛ والإتحاف : ص٤٠٧].

ابن مالك – أيضا – ، وزاد أنها قد تكون مفعولا به [١]، واستدل لذلك بقول النبى- صلى الله عليه وسلم -:" لعائشة – رضى الله عنها – :" **إِنِّى لأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّى رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتِ عَلَىَّ غَضْبَى** " [٢].

وقد أنكر الجمهور ذلك كله ، إذ إنهم قضوا بأن "إِذَا" ظرف محض لا يخرج عن الظرفية ، فهى – عندهم – من الظروف اللازمة لا المتصرفة [٣]، وعليه تكون "**حَتَّى**" فى قوله – تعالى-:" **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** " [٤] ونحوه حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ولا عمل له ، و"**إِذَا** " فى قوله – تعالى-: "**إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ**"[٥]– عندهم– ظرف لفعل الشرط ، وقيل : لجوابه ، وجواب "**إِذَا**" محذوف لفهم المعنى ، وحسن حذفه طول الكلام ، وتقديره بعد "**إِذَا**" الثانية فى قوله- تعالى-: " **إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ** " [٦]: **انقسمتم أقساما ؛ وكنتم أزواجا ثلاثة**، و"**إِذَا**" الثانية بدل من "**إِذَا** " الأولى ، و"**إِذَا**" فى الحديث الشريف لم تكن – عندهم – مفعولا به ، وإنما هى مفعول فيه ؛ إذ إنها ظرف لمحذوف ؛ هو معمول "**أَعْلَمُ**" ؛ تقديره :"**شَأْنَكِ**" ونحو ذلك [٧].

(الوجه الخامس) : أن تكون "إِذَا " للمفاجأة ، أى: الهجوم والبغتة، وتعرف بـ "إِذَا" الفجائية، وذلك كما فى قول الله – تعالى-:" **وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِىَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ**"[٨]؛ وقوله – تعالى- :"**فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَى**" [٩]؛ قوله-عز وجل-:

---

[١] انظر : التسهيل : ص٩٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٠ ، ٢١١ .

[٢] هذا الحديث رواه البخارى فى كتاب النكاح ؛ باب: غيرة النساء ووجدهن ، حديث رقم ٥٢٢٨، ورواه مسلم فى باب: فضائل الصحابة ؛ حديث رقم ٨٠ ، ورواه أحمد فى مسنده ٦/١، ٢١٣.

[٣] انظر : مغنى اللبيب ١/٩٤ ، ٩٥ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٢ .

[٤] سورة الزمر : من الآية ٧١ .

[٥] سورة الواقعة : الآية الأولى .

[٦] سورة الواقعة : من الآية ٤ .

[٧] انظر : المغنى ١/٩٤ ، ٩٥ ؛ والهمع ٢/١٣٢ .

[٨] سورة الأعراف : الآية ١٠٨ .

[٩] سورة طه : الآية ٢٠ .

"**وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**" [١]، وقوله – تعالى–: " **إِنْ كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ**" [٢]؛ وقوله – تبارك وتعالى–: " **فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ**" [٣]، وقد تقع في جواب "إِذَا" الشرطية ، وذلك كما في قول الله – تعالى–:" **وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا**"[٤]، وقوله – تعالى–:"**ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ**" [٥]، وقوله – عز وجل –:" **فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَإِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ** " [٦].

هذا.. وتختص "إِذَا" الفجائية بأنها لا تحتاج إلى جواب ؛ لعدم تضمنها للشرط ، وأنها لا تقع في الابتداء ، أي: لا تقع في صدر الكلام ؛ لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة ، فلحصول الغرض لا بد من تقدم شيء عليها ، ومن ثم لزم ألا تقع في الابتداء [٧]، وتختص – أيضا– بأن معناها **الحال** ، أي: الدلالة على أن ما بعدها حاصل في حال حصول ما قبلها ، وذلك هو ظاهر كلام سيبوية إذ قال :(.. **وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها**..) [٨]؛ وقد يُتَرَاخَى، وذلك كما في قوله – تعالى–:" **وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُم إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ** " [٩]؛ قاله الفراء [١٠]، ومن خصائص "**إِذَا**"

---

[١] سورة الأنبياء : من الآية ٩٧ .

[٢] سورة يس : الآية ٢٩ .

[٣] سورة النازعات : الآيتان ١٣ ، ١٤ .

[٤] سورة يونس : من الآية ٢١ .

[٥] سورة الروم : من الآية ٢٥ .

[٦] سورة الروم : من الآية ٤٨ .

[٧] انظر حاشية الدسوقي ٩٣/١ .

[٨] الكتاب ٢٣٢/٤ .

[٩] سورة الروم : الآية ٢٠ .

[١٠] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٠/٢ ؛ والجنى الداني " ص٣٧٣ ؛ والمساعد ٥١٠/١ .

الفجائية أن الجملة بعدها لا موضع لها من الإعراب [١].

فهذه أمور خمسة اختصت بها "إِذَا" الفجائية وقد فارقت بها "إِذَا" المضمنة معنى الشرط ؛ إذ إنها لا يليها إلا جملة فعلية – اتفاقا – ، وتحتاج إلى جواب ، وتقع صدرا ؛ أي : فى الابتداء ؛ ومعناها الاستقبال ؛ والجملة بعدها فى موضع جر بالإضافة .

* والغالب فى "إِذَا" الفجائية أن تدخل عليها "**الفاء**" لازمة لها ؛ نحو: " خَرَجْتُ فإِذَا الْأَسَدُ بِالْبَابِ " ؛ وكما فى الأمثلة السالفة الذكر ، واختلف فى حقيقة هذه "**الفاء**"، فذهب المازنى إلى أنها زائدة لازمة للتأكيد [٢]، وذهب الزجاج إلى أن هذه "**الفاء**" دخلت على "إِذَا" على حَدِّ دخولها فى جواب الشرط [٣]، وعزى ذلك للزِّيَّادِىّ [٤]، وذهب أبو بكر بن مَبْرِمَان إلى أنها حرف عطف ، وقد عطف بها الجملة المركبة من "إِذَا" ومدخولها على الجملة قبلها [٥].

هذا... وقد تقع "إِذَا" الفجائية فى جواب الشرط نائبة مناب "**الفاء**" فى ربط جملة الجواب بجملة الشرط ، وذلك مقيد بأن يكون الجواب جملة اسمية ؛ غير طلبية ، لم يدخل عليها "إن" مكسورة الهمزة [٦]، وذلك كما فى قول الله – تعالى–:" **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**" [٧]، فجملة "**هُمْ يَقْنَطُونَ**" جواب "إِنْ" الشرطية ، وقد أغنت "إِذَا" الفجائية عن "**الفاء**" فى الربط بينها وبين جملة الشرط ، لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ؛ واقتضائها التعقيب [٨]، ومن ثم قامت "إِذَا"

---

(١) انظر الجنى الدانى : ص٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩ ؛ والارتشاف ٢/٢٤٠ ؛ والهمع ٢/١٣٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢/٢٤٠ ؛ والمغنى ١/٨٧ ؛ والهمع ٢/١٣٥ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩ .

(٥) انظر : المصدر السابق ؛ والارتشاف ٢/٤٠ ؛ والمساعد ١/٥١٠ ؛ والهمع ٢/١٣٤ .

(٦) انظر : الجنى الدانى : ص٣٧٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٥١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤/٣٤ – انظر الشرح – .

(٧) سورة الروم : من الآية ٣٦ .

(٨) انظر : شرح التصريح ٢/٢٥١ ؛ وحاشية الصبان ٤/٣٤ .

مقام"**الفاء**" فى بيان الارتباط ،وقيل : إن الرابط بين جملة "**هُمْ يَقْنَطُــونَ**" وبين جملة الشرط الفاء مقدرة قبل " إذَا " ، ورد هذا القول بأنها لو كانت مقــدرة لــم يمتنــع التصريح بها[١]، والصحيح أن الربط بــ" **إذَا**" الفجائية نفسها ؛ لا **بالفاء مقدرة قبلها**؛ وأن "**إذَا**" ليست أصلا فى ذلك ؛ بل واقعة موقع "**الفاء**" ، ولذلك لا يجــوز الجمــع بينهما فى الجواب [٢]، هذا إذا كان جواب الشرط جملة اسمية مقيدة بما ذكر، فــإن كان الجواب غير ذلك تعين الربط بــ"**الفاء** " [٣]؛ كأن يكون جملة غير اسمية ؛ كما فى قوله – تعالى-:" **قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِى**" [٤]؛ أو يكون جملــة اســمية طلبية ؛ كما فى نحو :" إِنْ عَصَى زَيْدٌ فَوَيْلٌ لَهُ"؛ أو يكون جملة اسمية مسبوقة بأداة نفى ، كما فى قوله – تعالى-:" **وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُــوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلاَ رَادَّ لِفَضْلِهِ**" [٥]، أو يكون جملة اسمية مقرونة بـــ" **إنَّ**" – بكسر الهمزة – كما فى قوله – تعالى-:"**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الإِنْسَانَ كَفُورٌ**"[٦]، وقوله – تعالى-:" **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ**"[٧].

هذا ... وقد تقع "**إذَا**" الفجائية بعد "**بَيْنَا** " و"**بَيْنَمَا** " [٨] خلافا للأصمعى ؛ إذ زعم أن وقوع "**إِذْ**" و"**إِذَا**" فى جواب "**بَيْنَا**" و "**بَيْنَمَا**" لم يأت عن فصيح [٩]، والصــحيح أنــه **عربى** ولكن تركه **أفصح** ، فقد وقعت "**إِذَا**" الفجائية بعد "**بَيْنَا**" و "**بَيْنَمَا**" فى فصــيح

---

[١] انظر الجنى الدانى : ص٣٧٦ .

[٢] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٤/٤ – انظر الشرح – .

[٣] انظر : المصدر السابق ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٥ .

[٤] سورة آل عمران : من الآية ٣١ .

[٥] سورة يونس : من الآية ١٠٧ .

[٦] سورة الشورى : من الآية ٤٨ .

[٧] سورة البقرة : من الآية ٢١٥ .

[٨] انظر : شرح الكافية للرضى ٢٨١/٣ ؛ والتسهيل : ص٩٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٦ .

[٩] انظر الجنى الدانى : ص٣٧٦ .

الكلام [١]، فوقوعها بعد "بينا" ورد فى قول حرقة بنت النعمان بن المنذر :

[٩] وَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ والأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ [٢]

ووقوعها بعد "**بينما**" ورد فى قول الشاعر :

[٧٠] بَيْنَمَا الْمَرْءُ مَسْرُورٌ بِغِبْطَتِهِ إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوهُ الأَعَاصِيرُ [٣]

وفى قول الآخر :

[١٤] بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِى فُنُونِ الأَمَانِى فَإِذَا رَائِدُ الْمَنُونِ مُوَافِى [٤]

* وقد تقع – أيضا- بعد "**لَمَّا**" وذلك كما فى قول الله – تعالى-:" **فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**" [٥]، وقوله – تعالى-:"**فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ**"[٦]، وقد استدل بذلك على حرفية "**لَمَّا**"، إذ إنها لو كانت ظرفا كما زعم بعضهم لكان جوابها عاملا فيها ، وذلك ممتنع ؛ لأن "**إِذَا**" الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [٧].

* وقد تقدم أن "**إِذَا**" الفجائية قد تقع فى جواب "**إِذَا**" الشرطية، كما فى قول الله – تعالى- :" **فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ** " [٨].

(الوجه السادس) : أن تكون "**إِذَا**" حرفا زائدا ؛ إلى ذلك ذهب أبو عبيدة واستدل له بقول الشاعر :

---

[١] انظر : المصدر السابق ؛ وخزانة الأدب ٥٩/٧ ، ٦٠ ؛ وشرح شواهد المغنى ٧٢٣/٢ .

[٢] هذا بيت من البحر الطويل ؛ والشاهد فيه –هاهنا– وقوع "إذا" الفجائية بعد "بينا" .

[٣] هذا بيت من البحر البسيط ، وهو لعثير بن لبيد العذرى ؛ أو لحريث بن حيلة ؛ فى العقد الفريد ١٩٢/٣؛ ولسان العرب ١٤٤٠/٢ – "دهر"- ، والشاهد فيه – ها هنا- وقوع "إذا" الفجائية بعد "بينما" .

[٤] هذا بيت من البحر الخفيف ، ولم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه كسابقه .

[٥] سورة العنكبوت : من الآية ٦٥ .

[٦] سورة الزخرف : الآية ٤٧ .

[٧] انظر الجنى الدانى : ص٣٧٧ .

[٨] سورة الروم : من الآية ٤٨ .

[٧١] حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِى قُتَائِدَةٍ شَلاً كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَّالَةُ الشُّرُدُ [(١)]

حيث زيدت "إِذَا" لعدم الجواب ، فكأنه قيل :" حَتَّىٰ أَسْلَكُوهُمْ " [(٢)]، ورُدَّ هذا المذهب لأبى عبيده ، ونُؤُوِّلَ البيت على أن "إِذَا" شرطية ، وجوابها محذوف لتفخيم الأمر ، والتقدير :" بَلَغُوا أَمَلَهُمْ ؛ وَأَدْرَكُوا مَا أَحَبُّوا "؛ ونحو ذلك [(٣)].

وقيل :أن أبا عبيده قضى بأن "إِذَا" الواقعة بعد "بَيْنَا" و "بَيْنَمَا" زائدة [(٤)].

* هذا.. وتلزم "إِذَا" الإضافة إلى الجملة الفعلية؛ ولا يجوز أن تقطع عن الإضافة إذا كانت ظرفاً لما يستقبل من الزمان مع تضمنها معنى الشرط؛ ومع تجردها من هذا المعنى؛ أى: إذا كانت للظرفية المحضة، وكونها تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية فى هذين الوجهين هو مذهب الجمهور [(٥)]، والجملة الفعلية التى تضاف إليها "إِذَا" تكون مصدرة إما بفعل مضارع مرفوع كما فى الله- تعالى-: "وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا" [(٦)]؛ وإما بفعل مضارع مجزوم بـ "لَمْ" كما فى قوله- تعالى-: "وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلاَ اجْتَبَيْتَهَا" [(٧)]؛ أو بفعل ماض كما فى قول الله- تعالى -: "وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى" [(٨)]؛ وقوله- تعالى-: "إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحِ"[(٩)]، وصرح ابن هشام بأن "إِذَا" تضاف إلى الجملة التى صدرها فعل ماض

---

(١) هذا بيت من البحر البسيط ، وهو لعبد مناف بن ربع فى الأزهية : ص٢٠٣،٢٥٠؛ والإنصاف ٤٦١/٢؛ والخزانة ٣٩/٧، ٤١ ، ٤٦ ، ٧١ ، والدرر ٤٤٢/١؛ وشرح أشعار الهذليين ٦٧٥/٢ ، والشاهد فيه زيادة "إذا" عند أبى عبيدة ، وقد رد ذلك بما ذكر فى الأصل .

(٢) انظر مجاز القرآن لأبى عبيدة ٣٧/١ ، وانظر – أيضا- : معانى القرآن للزجاج ١٠٨/١ ؛ والارتشاف ٢٤١/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٨٠ ؛ والهمع ١٣٥/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٧٨/٣ ، ٢٧٩ ؛ والهمع ١٣٥/٢ ؛ والدرر ٤٤٢/١ .

(٤) انظر الجنى الدانى : ص٣٨٠ .

(٥) انظر : ارتشاف الضرب ٢٣٩/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٦٩ .

(٦) سورة مريم : من الآية ٥٨ .

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٢٠٣ .

(٨) سورة النجم : الآية الأولى .

(٩) سورة النصر : الآية الأولى .

أكثر من إضافتها إلى الجملة التى صدرها فعل مضارع [١]، وقد اجتمعا فى قول الشاعر:

[٧٢] وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ [٢]

وقد تضاف "إِذَا" إلى جملة فعلية صدرها فعل ماض مقدر، وذلك بأن يليها اسم بعده فعل ماض، فيقدر قبل الاسم فعل يفسره الفعل الواقع بعد الاسم، وذلك كما فى قول الله- تعالى-: "إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ" [٣]، وقوله- تعالى-: "إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" [٤]، والتقدير- والله أعلم-: "إِذَا كُوِّرَتْ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ؛ وَإِذَا انْكَدَرَتِ النُّجُومُ انْكَدَرَتْ" ؛ و: "إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" ، هذا على حد ما ذهب إليه الجمهور من لزوم إضافة "إِذَا" فى الوجهين المذكورين إلى الجملة الفعلية [٥]، وقد يفسر الفعل المقدر قبل الاسم الذى يلى "إِذَا" بفعل غير موافق للفعل المفسر فى صيغته؛ أى: الفعل المذكور بعد هذا الاسم ، وذلك كما فى قول الشاعر:

[٧٣] إِذَا ابْنُ أَبِى مُوسَى بِلالٌ بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ [٦]

حيث روى برفع "ابْن" و "بِلَال" ؛ على تقدير فعل مبنى للمجهول ، و "ابْنُ" نائب فاعل للفعل المقدر ، وقد فسر هذا الفعل بالفعل المبنى للمعلوم ؛ المذكور بعد "ابْن" فى قوله : "بَلَغْتِهِ" ، والتقدير: " إِذَا بُلِغَ ابْنُ أَبِى مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ " [٧]؛

---

(١) انظر المغنى ٩٣/١ .

(٢) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الدرر ٤٤٠/١ ؛ وشرح اختيارات المفضل : ص١٦٩٣ ؛ وشرح أشعار الهذليين ٧/١ ؛ وشرح شواهد المغنى ٢٦٢/١ ؛ والمغنى ٩٣/١ ، والشاهد فيه إضافة "إذا" إلى جملة فعلية صدرها فعل ماض ؛ أو مضارع .

(٣) سورة التكوير : الآيتان ١ ، ٢ .

(٤) سورة الانشقاق : الآية الأولى .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٣٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٠/٢ ؛ والهمع ١٣٣/٢ .

(٦) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لذى الرمة فى ديوانه : ص١٠٢٤ ؛ وخزانة الأدب ٣٢/٣، ٣٧ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١٦٦/١ ، وشرح شواهد المغنى ٦٦٠/٢ ؛ وشرح المفصل ٣٠/٢ ؛ والكتاب ٨٢/١ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣١/٢؛ وشرح الكافية للرضى٤٢١/١؛ والارتشاف٢٣٩/٢.

ومن ثم كانت صيغة الفعل المفسر غير صيغة الفعل المفسر [١]، وروى البيت: "ابْنَ" – و– "بِلَالَاً" – بالنصب–، وحينئذ يكون تقدير الفعل بعد "إِذَا" على حد تقديره في قول الله – تعالى–: "إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ" [٢]، وعليه يكون الفعل المقدر قبل "ابن" موافقا للفعل المذكور بعده في صيغته ؛ إذ التقدير: "إِذَا بَلَغْتَ ابْنَ أَبِى مُوسَى بِلَالَاً بَلَغْتِهِ"[٣]، وأجاز سيبويه في رواية رفع "ابْنِ" ألا يقدر فعل قبله؛ إذ إنه ذهب إلى جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد "إِذَا" وإن كان فيها معنى الشرط [٤].

* والحاصل أن "إِذَا" الظرفية تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية عند الجمهور؛ سواء أكانت مضمنة معنى الشرط أم مجردة منه، وذهب بعض النحويين إلى أنها– حينئذ– ليست مضافة إلى الجملة الفعلية، وإنما هي معمولة للفعل الذى يقع بعدها؛ ماضيا كان مضارعا [٥]، واختار أبو حيان هذا المذهب [٦].

وأجاز الأخفش والكوفيون إضافة "إِذَا" المضمنة معنى الشرط إلى الجملة الاسمية المصرح بجزأيها اسمين ؛ كما في نحو:"إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ فَقُمْ مَعَهُ"[٧]؛ وكما في قول الشاعر:

[٧٤] إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمدَرَّعُ [٨]

إذ إن قوله: "بَاهِلِيٌّ" اسم مرفوع وقد وَلِيَ "إِذَا" ؛ وليس بعده فعل يصلح لأن يفسر

---

[١] انظر الارتشاف٢/٢٣٨ ، ٢٣٩ .

[٢] سورة الانشقاق : الآية الأولى .

[٣] انظر : التبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٣١ .

[٤] انظر : الكتاب ١/٨٢ ، ١٠٧ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢/٢٣٩ ؛ والجنى الدانى : ص٣٦٩ .

[٦] انظر الارتشاف ٢/٢٣٩ .

[٧] انظر : المرجع السابق ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٣ ؛ والمغنى ١/٩٣ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٠ ؛ والهمع ٢/١٣٣ .

[٨] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه ١/٤١٦ ؛ والدرر ١/٤٤١ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٠ ؛ وشرح شواهد المغنى ١/٢٧٠ ؛ والمقاصد النحوية ٣/٤١٤ ؛ والشاهد فيه ما ذكر في الأصل .

قبله فعلاً مقدراً، ومن ثم أضيفت "إِذَا" إلى الجملة الاسمية: "بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ" على حَدِّ قول الأخفش والكوفيين ، واختار ابن مالك هذا القول [١]، وقيل: إن "إِذَا" فى البيت المذكور مضافة إلى جملة صدرها "كَانَ" مضمرة ؛ إذ القول بإضمار "كَانَ" معهود [٢]، فالتقدير: "إِذَا كَانَ بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ" ، ومن ثم فإن قوله "بَاهِلِيٌّ" مرفوع على أنه اسم "كَانَ" المضمرة؛ وقوله: "تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ" خبرها [٣].

وقيل- أيضا- : إن قوله: "حَنْظَلِيَّةٌ" فاعل لـ "اسْتَقَرَّ" محذوفا ؛ وقوله: "بَاهِلِيٌّ" فاعل لفعل محذوف يفسره العامل فى "حَنْظَلِيَّةٌ" ، ويسهل حذف المفسر ومفسره جميعا أن الظرف "إِذَا" يدل على "اسْتَقَرَّ" ؛ أى: المفسر، فكأنه لم يحذف [٤].

* **هذا** .. وتلزم "إِذَا" الإضافة إلى الجملة الفعلية على القول بخروجها عن الظرفية؛ كما فى قول الله – تعالى-: "حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا" [٥]، أما على القول بأنها تقع موقع "إِذْ" ؛ بأن تكون ظرفا لما مضى من الزمان فإنها- حينئذ- تضاف إلى ما تضاف إليه "إِذْ" من الجملة الفعلية؛ كما فى قول الله – تعالى-: "وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا" [٦]؛ والجملة الاسمية ؛ كما فى نحو : "أَتَذْكُرُ إِذَا أَنْتَ صَبِيٌّ؟ " .

وأما "إِذَا" التى ترد للمفاجأة فعلى القول بأنها اسم لا تضاف إلى الجملة الفعلية؛ إذ إنها تختص بالجملة الاسمية [٧]؛ أى لا يليها إلا جملة اسمية – على الأصح- ،

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/٢١٣ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ٣/١٢٩ ؛ وشرح التصريح ٢/٤١ .

(٣) انظر : المغنى ١/٩٣ ؛ وشرح التصريح ٢/٤١ ؛ والدرر ١/٤٤١ .

(٤) انظر المراجع السابقة .

(٥) سورة الزمر : من الآية ٧١ .

(٦) سورة الجمعة : من الآية ١١ .

(٧) انظر : التسهيل : ص٩٤ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٣ ؛ والمغنى ١/٨٧ ؛ والهمع ٢/١٣٤ .

وذلك كما فى قول الله- تعالى-: "وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِىَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ " [١]؛ وقوله - تعالى-: "فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ * فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ" [٢].

وإنما اختصت "إِذَا" الفجائية بأن لا يليها إلا الجملة الاسمية للفرق بينهما وبين "إِذَا" التى تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية؛ شرطية كانت أو غير شرطية [٣].

وقد تكون الجملة الاسمية التى تلى "إِذَا" الفجائية مسبوقة بـ "إِنَّ" وحينئذ يجوز كسر همزتها أو فتحها [٤]، وذلك كما فى قول الشاعر:

[٧٥] وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّه عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ [٥]

حيث روى بكسر همزة "إِنَّ" وفتحها ، فعلى كسر همزتها يكون ما بعد "إِذَا" جملة تامة ؛ طرفاها مذكوران ، وعلى فتح همزتها تكون "أَنَّ" وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ ؛ خبره محذوف ، والتقدير : "فَإِذَا عُبُودِيَّةُ قَفَاهُ ثَابِتَةٌ- أو- حَاصِلَةٌ" وما إلى ذلك [٦] .

فالمشهور أن "إِذَا" الفجائية تختص بالجملة الاسمية، وبه جزم ابن مالك [٧]، ورَدَّهُ أبو حيان [٨].، وقيل: إنها قد تدخل على الجملة الفعلية بشرط اقترانها بـ "قَدْ" ؛ كما فى نحو: " خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ جَاءَ زَيْدٌ" ، فإن لم تقترن الجملة الفعلية بـ "قَـدْ" امتنع

---

[١] سورة الأعراف : الآية ١٠٨ .

[٢] سورة النازعات : الآيتان ١٣ ، ١٤ .

[٣] انظر : المغنى ١/١٧٥ ، والهمع ٢/١٣٤ .

[٤] انظر : الكتاب ٣/١٤٤ ؛ والمقتضب ٢/٣٥١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٥ ؛ وشرح الكافية للرضى ٤/٣٥٧ ، ٣٥٨ ؛ والارتشاف ٢/٢٤٠ ؛ والمساعد ١/٥١٠ .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، لم أقف له على نسبة ، و"اللهازم" جمع "اللهزمة" ؛ وهى طرف الحلقوم الأعلى ، وقوله :"عبد القفا واللهازم" كناية عن الخسة والحقارة ، وهذا البيت يستشهد به على جوار كسر همزة "إن" وفتحها بعد "إذ" الفجائية .

[٦] انظر شرح الكافية ٤/٣٥٨ .

[٧] انظر التسهيل : ص٩٤ .

[٨] انظر الارتشاف ٢/٢٤٠ .

إدخال "إِذَا" الفجائية عليها، وهذا القول معزو للأخفش وابن عصفور [١]، وصححه ابن هشام [٢]، وقيل: إن الأخفش نقله عن العرب [٣].

وقيل: إن "إِذَا" هذه لا تختص بالدخول على الجملة الاسمية، وإنما تدخل عليها وعلى الجملة الفعلية مطلقاً [٤]؛ أى: يجوز أن تضاف إلى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية.

* وأما ظروف الزمان المبهمة؛ كـ "يَوْمٍ" و "حِينٍ" و "زَمَنٍ" ونحوها فإنها تضاف إلى الجملة الفعلية جوازاً؛ لا وجوبا إذا كانت بمنزلة "إِذَا" التى تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية؛ أى: إذا كانت هذه الأسماء للزمان المبهم المستقبل كـ "إِذَا" فى حال كونها ظرفا لما يستقبل من الزمان[٥]، وذلك كما فى نحو: "آتِيكَ يَوْمَ يَعُودُ أَخُوكَ؛ حِينَ يَأْتِى الرَّكْبُ؛ زَمَنَ يَقْدُمُ الْحُجَّاجُ" ؛ بإضافة كل من: "يَوْمٍ" و"حِينٍ" و"زَمَنٍ" إلى الجمل الفعلية: "يَعُودُ أَخُوكَ" – و – "يَأْتِى الرَّكْبُ"– و– "يَقْدُمُ الْحَجَّاجُ"، وكذا ما كان نحوها من ظروف الزمان المبهمة، ويمتنع أن يقال: "يَوْمَ أَخُوكَ عَائِدٌ؛ حِينَ الرَّكْبُ آتٍ ؛ زَمَنَ الْحُجَّاجُ قَادِمُونَ" ؛ بإضافة كل منها إلى جملة اسمية، وذلك لأن كلاً من: "يَوْمٍ" و"حِينٍ" و"زَمَنٍ" فى المثال المذكور ونحوه ظرف مبهم لما يستقبل من الزمان، ومن ثم فهو بمنزلة "إِذَا" لكونه بمعناها؛ و"إِذَا" تضاف إلى الجملة الفعلية؛ وتمتنع إضافتها إلى الجملة الاسمية ، فكذلك ما كان بمعناها؛ نص على ذلك سيبويه [٦].

* وأما "لَمَّا" التعليقية فهى ضرب من أضرب كلمة "لَمَّا" ؛ إذ إنها ترد فى كلام العرب على ثلاثة أوجه [٧]:

---

[١] انظر مغنى اللبيب ١/١٧٥ .

[٢] انظر المرجع السابق .

[٣] انظر : الارتشاف ٢/٢٤٠ ؛ والمغنى ١/١٧٥ ؛ والمساعد ١/٥١٠ ؛ والهمع ٢/١٣٤ .

[٤] انظر : الهمع ٢/١٣٤ ؛ وحاشية الدسوقى على المغنى ١/٩٣ .

[٥] انظر الكتاب ٣/١١٩ ؛ وأوضح المسالك ٣/١٣١ ، ١٣٢ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٤ .

[٦] انظر الكتاب ٣/١١٩ .

[٧] انظر – فى ذلك – رصف المبانى : ص (٢٨١ – ٢٨٤) ؛ والجنى الدانى : ص (٥٩٢ – ٥٩٧) ؛ ومغنى اللبيب ١/(٢٧٨ – ٢٨١) .

* **(الوجه الأول)**: أن تختص بالفعل المضارع فتجزمه وتنفيه وتصرف معناه إلى المضي ؛ أي: تقلبه ماضيا، كـ"لَمْ" وذلك كما في قول الله تعالى:- " **بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ** " [١] ؛ وقوله – تعالى :-" **وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِى قُلُوبِكُمْ**" [٢]، وكما في قول الشاعر :-

[٧٦] فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِى وَلَمَّا أُمَزَّقِ [٣]

يريد : فَإِنْ كُنتُ مَقْتُولاً فَكُنْ خَيْرَ قَاتِلٍ .

* **(الوجه الثانى)**: أن تكون حرف استثناء بمعنى "**إِلَّا**" فتدخل – حينئذ- على الجملة الاسمية ، وعلى الفعل الماضى لفظا لا معنى ،"**وَلَمَّا**" هذه لها موضعان:

* **(أحدهما)**: أن تقع بعد القسم ، كما في نحو :"أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ "، أى: "مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ" : ، ومن ذلك "لَمَّا" فى قول الراجز :

[٧٧] قَالَتْ لَهُ: بِاللهِ يَاذَا الْبُرْدَيْنْ ... لَمَّا غَنِثْتَ نَفَسًا أَو اثْنَيْنْ [٤]

والمراد : مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا غَنَثَكَ، و " **الْغَنَثُ**" من :"**غَنِثَ مِنَ اللَّبَنِ يَغْنَثُ غَنَثًا** " وَهُوَ أَنْ يَشْرَبَ اللَّبَنَ ثُمَّ يَتَنَفَّسَ ، وهو خلاف "الْعَبِّ "، وَهُوَ أَنْ تَشْرَبَ وَلاَ تَتَنَفَّسُ [٥] ، ويلاحظ أن "لَمَّا" دخلت – فى هذا الرجز – على الفعل الماضى لفظا لا معنى.

(الموضع الآخر) أن تقع بعد النفى ، وذلك كما فى قول الله – تعالى -: "**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ** " [٦]، وقوله– تعالى -: "**وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ**

---

[١] سورة ص : من الآية ٨ .

[٢] سورة الحجرات : من الآية ١٤ .

[٣] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للمَزَّق العبدى فى الأصمعيات : ص١٦٦ ؛ وجمهرة اللغة : ص٨٢٣ ؛ وخزانة الأدب ٢٨٠/٧ ؛ والشعر والشعراء ٤٠٧/١ ؛ والمقاصد النحوية ٥٩٠/٤ ، والشاهد فيه مجىء "لَمَّا" حرف نفى مختصا بالفعل المضارع ؛ فيجزمه ويصرف معناه إلى الماضى المستمر إلى الحال .

[٤] لم أعثر لهذا الرجز على نسبة ، والشاهد فيه قوله : " بالله ... لما غنثت " ؛ حيث جاءت " لما " بمعنى " إلا " الاستثنائية بعد القسم ، وقد دخلت على الفعل الماضى لفظا لا معنى .

[٥] انظر لسان العرب ٣٣٠٥/٥ – (غنث) – .

[٦] سورة يس : الآية ٣٢ .

الدُّنْيَا " (١)؛ وقوله-تعالى-: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" (٢)؛ على قراءة من شدد الميم في جميعها وخفف "إنَّ" وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة (٣)، والتقدير- والله أعلم - وَمَا كُلٌّ إِلَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ"- و-"وَمَا كُلٌّ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا " - و- "مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ " ، ويلاحظ أن "لَمَّا" دخلت- في الآيات الثلاث- على الجملة الاسمية.

و"لَمَّا" التي بمعنى "إِلَّا" قليلة الدور في كلام العرب (٤) .

* **(الوجه الثالث) : [لَمَّا" التعليقية]** ؛ وهي التي تدل على ربط جملة بأخرى بحيث يكون وجود ثانيتهما مسببا عن وجود أولاهما ؛ إذ إنها تقتضي جملتين ؛ وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما (٥) ، وتختص بالماضي ، وفيها معنى الشرط أبدا لا يفارقها (٦) ، وذلك كما في نحو :" لَمَّا جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ" .

* هذا .. وقد اختلف النحويون في حقيقة "لَمَّا" التعليقية؛ حيث ذهب بعضهم إلى أنها اسم، وذهب آخرون إلى أنها حرف، وفي ذلك تفصيل يأتي في الفصل القادم- إن شاء الله - تعالى- .

* والحاصل أن "لَمَّا" التعليقية على القول باسميتها ظرف زمان يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ، ولا يجوز قطعة عن الإضافة مطلقاً، وشرط الجملة التي تضاف إليها "لَمَّا" الظرفية أن تكون مصدرة بفعل ماض لفظاً ومعنى؛ أو بفعل مضارع منفي بـ "لَمْ" (٧) ، فإضافتها إلى جملة مصدرة بفعل ماض لفظاً ومعنىً كما في قول

---

(١) سورة الزخرف : من الآية ٣٥ .

(٢) سورة الطارق : الآية ٤ .

(٣) انظر : النشر ٢/٢٨٠ ؛ والإتحاف : ص ٢٦٠ .

(٤) انظر الجنى الداني : ص ٥٩٤ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢/٥٧٠ ؛ والمغني ١/٢٨٠ ؛ والهمع ٢/١٦٣ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٣/٣١٢ ؛ ورصف المباني : ص ٢٨٤ .

(٧) انظر : رصف المباني : ص ٢٨٤ ؛ والارتشاف ٢/٥٧٠ ، ٥٧١ ؛ والجنى الداني : ص٥٩٥ ، ٥٩٦ .

الله- تعالى-: "**وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّى أَنْ يَهْدِيَنِى سَوَاءَ السَّبِيلِ**" (١)، وإضافتها إلى جملة صدرها فعل مضارع منفى بـ "**لَمْ**" كأن يقال: "**لَمَّا لَمْ يَسْجُدْ إِبْلِيسُ لِآدَمَ لَعَنَهُ اللهُ – تَعَالَىٰ – إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ**" .

وقد يكون الفعل الماضى الذى صدرت به الجملة التى أضيفت إليها "**لَمَّا**" محذوفاً؛ مفسراً بفعل مذكور بعدها، وذلك كما فىّ قول الشاعر:

[٧٨] **أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَا شِمِ** (٢)

إذ إن قوله: "**سِقَاؤُنَا**" فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعد؛ وهو قوله: "**وَهَا**" ؛ وهو فعل ماض بمعنى "**سَقَطَ**" ، وقوله : "**شِمِ**" فعل أمر من قول القائل: "**شَامَ الرَّجُلُ الْبَرْقَ**" ؛ أى: نَظَرَ إِلَيْهِ أَيْنَ يَقْصِدُ" (٣)، وعليه فالتقدير: "**لَمَّا سَقَطَ سِقَاؤُنَا قُلْتُ لِعَبْدِ اللهِ شِمْهُ**" ؛ أى: انْظُرْ إِلَيْهِ (٤).

- وَاللهُ أَعْلَمُ -

****

---

(١) سورة القصص : الآية ٢٢ .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه إضافة "لَمَّا" إلى جملة فعلية صدرها فعل ماض محذوف وجوبا لكونه مفسرا بفعل مذكور بعد "لَمَّا" .

(٣) انظر لسان العرب ٢٣٨٠/٤ – (شيم)- .

(٤) انظر : المغنى ٢٨١/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص١٠٢ .

(الفصل الثالث)

الظروف المبنية ؛ وأحوالها

لما كانت الظروف أسماء فإن الأصل فيها أن **تكون معربة** ؛ لأن المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، ثم عرض لبعضها علة من العلل الآتي ذكرها فمنعتها من الإعراب **فَبُنِيَتْ** ، فكل اسم ورد معربا فهو على أصله ، وكل اسم ورد مبنيا فهو خارج عن أصله ؛ لكونه بنى لعلة عرضت له ، هذا ما روى عن الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[١] .

هذا... والمشهور أن العلل التى توجب بناء الاسم ما يلى :-

ا- **شبه الحرف** ، وهذه علة بناء **المضمرات** ، **وأسماء الإشارة والموصولات** .

ب- **تضمن معنى الحرف** ، وهذه العلة توجب بناء **أسماء الشرط** ، **وأسماء الاستفهام والأعداد المركبة** ، كـ" **أَحَدَ عَشَرَ** " ونحوها إلى : "**تِسْعَةَ عَشَرَ** " وكذا **ما ركب من الظروف**، كـ" **صَبَاحَ مَسَاءَ** " – و- "**بَيْتَ بَيْتَ**" و"**بَيْنَ بَيْنَ**" ونحوها، **وما ركب من غير الظروف** ، نحو: "**حَيْصَ بَيْصَ**" ، ويبنى لهذه العلة من الظروف غير المركبة "**الآنَ**" و "**أَمْسِ** " و "**مُذْ**" و"**مُنْذُ**" – اسمين –.

جـ- **وقوع الاسم موقع المبنى**، وهذه علة لبناء **أسماء الأفعال**، والمنادى المبنى.

د- **مضارعة ما وقع موقع المبنى** ، ويبنى بمقتضى هذه العلة **علم المؤنث الذى يصاغ على وزن "فَعَالِ"** – عند الحجازيين-؛ كـ "**حَذَامِ** "و" **رَقَاشِ**" و"**قَطَامِ**" و"**غَلَابِ**" و"**سَجَاجِ**" ونحوها فهذه **الأعلام** مبنية على الكسر لمضارعتها **اسم الفعل** "**نَزَالِ**" ونحوه ، لشبهه به فى **الوزن والعدل والتعريف** .

وقيل : العلة فى بنائه – عند الحجازيين – **تضمنه معنى الحرف** ، وهو علامة التأنيث فى المعدول عنه ، أى :"**حَاذِمَة** "و" **رَاقِشَة** "و" **قَاطِمَة**" و" **غَالِبَة**" و"**سَاجِجَة**"[٢]، وهذه الأعلام معربة **عند بنى تميم** إعراب مالا ينصرف ؛ للعملية

---

[١] انظر الإيضاح فى علل النحو؛ للزجاجى : ص٧٧.

[٢] انظر همع الهوامع ١/١٠٠.

والعدل عن فاعلة ، وهو مذهب سيبويه [١].

هـ- **خروج الاسم عن النظير** ، والأسماء التى تبنى لهذه العلة كل من :"**أى**" الموصولة ، كما فى قوله الله - تعالى-: **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** "[٢]؛ **وما ركب من اسم وصوت أعجمى** ، كـ" **سِيبَوَيْهِ**" و"**عَمْرَوَيْهِ**" و"**خَمْرَوَيْهِ**" ونحوها.

و- **إضافة الاسم إلى المبنى** ، ويبنى لهذه العلة **بعض الظروف المضافة** ، كـ " **يَوْمَئِذٍ** " و" **حِينَئِذٍ**"، ونحوهما .

ز- **إبهام الاسم فى الأزمنة والأمكنة** ، وهذه العلة يبنى بمقتضاها **بعض الظروف والغايات** ؛ كـ"**إِذْ**" و"**إِذَا**" و"**حَيْثُ**" و"**حَسْبُ**" و"**قَطُّ**" و "**قَبْلُ**" و"**بَعْدُ**" ؛ وغير ذلك - على ما سيأتى -.

* والحاصل أن أكثر الأسماء معرب ؛ لأن الإعراب دخل الكلام ليفصل بين المعانى المشكلة التى يفضى عدم وجود الإعراب إلى التباسها، وهذا من جهة ، ومن جهة أخرى ليدل على الفاعل والمفعول والمضاف إليه والمبتدأ والخبر؛ ونحو ذلك من المعانى التى تعتور الأسماء[٣] .

والقليل من الأسماء هو الذى تعرض له علة من العلل المذكورة [٤] فتوجب بناءه، ومن هذا الضرب من الأسماء بعض الظروف - كما ذكر -. والظروف المبينة إما أن تكون مركبة تركيب "**خَمْسَةَ عَشَرَ** فتبنى على فتح الجزأين ، نحو :" **يَوْمَ يَوْمَ** " و"**صَبَاحَ مَسَاءَ**" ؛ و "**بَيْتَ بَيْتَ** " و"**بَيْنَ بَيْنَ**" ؛ وإما أن تكون غير مركبة ، وهذا النوع منه ما يكون ملازما للبناء ، ومنه ما يكون مبنيا فى حال ومعربا فى

---

(١) انظر الكتاب ٢٧٧/٣.

(٢) سورة مريم : الآية ٦٩.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٤/١، ٢٦٥.

(٤) انظر- فى علل بناء الاسم-: الكتاب ٢٨٥/٣، ٢٨٦؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ (١٠٥- ١٠٧) - و - ٢/(٣٢٨-٢٣٠)؛ والتذييل والتكميل ١٣٢/١، ١٣٣؛ وأسرار العربية: ص١٤٧؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/١.

حال آخر ، وبعضه من ظروف الزمان ، وبعضه الآخر من ظـروف المكـان ، وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل :

*** أولا ظروف الزمان الملازمة للبناء .**

المبنى من ظروف الزمان على اللزوم أحد عشر ظرفا – علـى المشـهور – ، وهذه الظروف – مرتبة على حروف المعجم على غرار نهـج السـيوطى فـى الهمع "[1]– هى : **إِذْ**" و"**إِذَا**" و"**الْآنَ**" و"**أَمْسِ**" و" **أَيَّانَ**" و"**عَـوْضُ**" و"**قَـطُّ**" و"**لَمَّـا**" و"**مَتَىْ**" و"**مُذْ** – و– **مُنْذُ**" – الاسمين –، وكل ظرف من هذه الظروف مبنى لعلـة من العلل السالف ذكرها ، ولكل منها أحوال وضوابط ينبغى الوقـوف عليهـا ، وتفصيل ذلك ما يلى :–

١ – { إِذْ }

تقدم – فى الفصل السابق – أن " **إِذْ** " ترد على سبعة أوجه ، اتفق على خمسـة منها ، وهى كونها ظرفاً لما مضى من الزمان ، وكونها ظرفاً لما يسـتقبل مـن الزمان ؛ أى : بمعنى : [إِذَا] ، وكونها للتعليل ، وكونهـا للمفاجـأة ، وكونهـا شرطية ، وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون للتوكيد ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون حرف تحقيق بمعنى " **قَدْ** " ، ووقفنا على أن النحويين أجمعوا على كون "**إِذْ**" الظرفية اسماً ، واختلفوا فى " **إِذْ** " التى للتعليل والتى للمفاجأة ؛ والشرطية ، حيث ذهب بعضهم إلى أنها – فى الأوجه الثلاثة – اسم ، وذهب آخـرون إلـى أنهـا حرف، أما " **إِذْ** " التى للتوكيد ؛ والتى للتحقيق فهى حرف عند من أثبتوا لها هذين الوجهين .

هذا .. وقد أجمع النحويون على أن "**إِذْ**" الظرفية من الأسماء المبينة على السكون كـ" **كَمْ**" و"**مَنْ**" وأن الإعراب لم يدخلها قط [2]، ولما كان الاسـم لا يبنـى إلا إذا عرضت له علة من العلل التى تعرض له فتوجب بناءه – على ما تقدم – فإن "**إِذْ**"

---

[1] انظر همع الهوامع ١٢٦/٢؛ وما بعدها.

[2] انظر صناعة الاعراب ٥٠٥/٢.

بنيت لعروض علة من هذه العلل ، وفى العلة التى عرضت لها فأوجبت بناءهـا ثلاثة أقوال:

(أحدها) : أنها بنيت لشبهها الحرف فى اللفظ ؛ إذ إنها موضوعة على حـرفين لا ثالث لهما بوجه[١] .

(القول الثانى): أنها بنيت للزوم افتقارها إلى ما بعدها من الجمل ، أو إلى مـا عوض من الجمل إذا حذفت ، وهو تنوين العوض الذى يقوم مقام الجملة ، وهـو اللاحق في نحو :"**يَوْمَئذٍ**" و"**سَاعَتَئذٍ**" و"**حِينَئذٍ**" [٢].

(القول الثالث): أنها بنيت لشبهها بالموصولات فى تنزلها منزلة بعض الاسم ، وذلك أنها تحتاج إلى ما يوضحها ويكتشف عن معناها ، لكونها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها ، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض وإيضاحها يكون بجملة بعدها ، وبذلك صارت بمنزلة بعض الاسم ، وضارعت اسـم الموصـول "**الذى**" ونحوه من الأسماء الناقصة التى تحتاج إلـى الصـلات ؛ إذ إن الأسـماء موضوعة للدلالة على المسميات والتمييز بين بعضها وبعض ، فإذا وجد منها اسم يتوقف معناه على ما بعده حل هذا الاسم مع ما بعده الذى يتوقف معناه عليه لكونه من تمامه محل الاسم الواحد ، وصار هو بنفسه بمنزلة بعض الاسـم ، وبعـض الاسم مبنى لكونه لا يوضع للدلالة على معنى ، نص على ذلك ابن يعيش [٣].

هذا .. وإذا حذفت الجملة التي تضاف إليها "**إذْ**" وعوض منها التنوين كمـا فـى "**يَوْمَئذٍ**" و"**حِينَئذٍ**" ونحوهما فإن "**إذْ**" تكون مبنية على السكون – أيضـا–، وإنمـا كسرت "**الذال**" لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض السـاكن فـتخلص مـن التقـاء الساكنين بكسر ذال "**إذْ**" ، وقد خالف – فى ذلك – أبو الحسن الأخفـش ، حيـث

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٧؛ والهمع ٢/١٢٧.

[٢] انظر المرجعين السابقين؛ وجواهر الأدب: ص٤٣٢؛ والارتشاف ٢/٢٣٤؛ والجنى الدانى: ص١٨٦.

[٣] انظر شرح المفصل ٤/٩٥، ٩٦.

ذهب إلى أن كسرة "إذ" كسرة إعراب بالإضافة [١]، واحتج لذلك بـأن بنـاء "إذ" ناشىء عن إضافتها إلى جملة ، فلما حذفت الجملة وعوض منها التنوين عاد إليها الإعراب فجرت بالإضافة .

ورد هذا المذهب للأخفش من ستة أوجه :

(أحدها): أنه قصر العلة في بناء "إذْ" على الإضافة إلى الجملة ، والحاصـل أن الإضافة إلى الجملة ليست هى العلة الفعالة في بناء "إذْ" ، وإنما ورد – في ذلك – علل أخرى ؛ كوضعها على حرفين ، وافتقارها إلى جملـة لكونهـا ضـارعت الأسماء الناقصة كـ" **الـذى**" ونحوه – كما تقدم–، والافتقار عند حـذف الجملـة والتعويض عنها بالتنوين أبلغ ، ومن ثم كان البناء – حينئذ– أولى [٢].

(الوجه الثاني) : أن النحويين أجمعوا على بناء "**إذْ**" كـ "**كَمْ**" و" **مِنْ**" ولم يقـل أحد منهم بإعراب "**كَمْ**" إذا دخل عليها جار ، كما في نحو:" **بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ** " ، وإنما هب باقية على بنائها على السكون ، وكذا القول في "**مَنْ** " إذا دخل عليهـا جار ، فينبغي أن تكون "**إذ**" كذلك ، وقد صرح أبو الحسن الأخفش نفسه فى بعض التعاليق عنه في حاشية الكتاب بأن الإعراب لم يدخل "**إذْ**" و"**كَمْ**" ؛ قط لبعدهما من التمكن ، فهذا تصريح منه ببناء "**إذْ**" مطلقا [٣]، فلما ثبت لـ"**إذْ**" حكم البناء كـ" **كَمْ**" و"**مَنْ**" فإن الأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابها [٤].

---

[١] انظر معانى القرآن للأخفش ٢٧١/٢، تحقيق الدكتور /فائز فارس، وانظر: سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢؛ وجواهر الأدب: ص٤٣٢؛ ورصف المبانى : ص٣٤٧؛ والجنى الدانى: ص١٨٦؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٧– و– ٢٥١/٣؛ وارتشاف الضرب ٢٣٤/٢؛ وهمع الهوامع ١٢٩/٢.

[٢] انظر: جواهر الأدب : ص٤٣٣؛ والجنى الدانى: ص١٨٦.

[٣] انظر: سر صناعة الإعراب ٥٠٥/٢؛ وخزانة الأدب؛ للبغدادى ١٤٩/٣، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون.

[٤] انظر همع الهوامع ١٢٩/٢.

(الوجه الثالث): أن "إذْ" لما كانت مبينة على السكون إذا لم يكن معها تنوين ألبتة فإن التنوين الذى عوض من الجملة المضافة إليها المحذوفة لم يكن للتمكن ، ومن ثم لا يفيد إعرابا[١] .

(الوجه الرابع): أن العرب بنت الظرف الذى أضيفت إليه "إذْ" على سبيل الجواز -، وذلك "**يَوْم** " و "**لَيْلَة**" و "**سَاعَة**" و "**حِينَ**" فى قولهم "**يَوْمَئِـذٍ**" و"**لَيْلَتَئِـذٍ**" و"**سَاعَتَئِذٍ**" و"**حِينَئِذٍ**" ، وكذا كل ظرف جاء على هذا النحو - على ما سيأتى - ، ولا علة لبناء الظرف - حينئذ - إلا كونه مضافا لمبنى ، فلو كانت الكسرة إعرابا لم يجز بناء هذا الظرف[٢] .

(الوجه الخامس) : أنهم قالوا فى "يَوْمَئِذٍ" و"حِينَئِذٍ" ونحوهما :"**يَوْمَئِذًا**" و"**حِينَئِذًا**" بفتح الذال منونا ، طلبا للتخفيف ، فلو كانت "**إذْ**" - حينئذ - معربة لما جاز فتح ذالها تخفيفا ؛ لأنها اسم مضاف إليه[٣] .

(الوجه السادس): أن "إذْ" وردت مجردة عن الإضافة إليها وقد كسرت من غير التنوين لالتقاء الساكنين، وذلك كما فى قول الله-تعالى:"**إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ**"[٤]، وكسرت - أيضا - وهى منونة مع التجريد من الإضافة إليها ، كما فى قول الشاعر :

[٧٩] نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

حيث كسرت ذال "إذْ "مع التنوين ، ولا موجب لذلك غير التقاء الساكنين ؛ أى: سكون الذال ، وسكون التنوين ، وذلك لأن "إذْ" ليس لها مضاف تضاف إليه ، وبسببه تجر بالكسرة [٥].

---

[١] انظر رصف المبانى: ص٣٤٧.

[٢] انظر: سر الصناعة ٥٠٦/٢، ٥٠٧؛ والهمع ١٢٩/٢.

[٣] انظر: جواهر الأدب: ص ٤٣٣؛ والجنى الدانى ١٨٦، ١٨٧؛ والهمع ١٢٩/٢.

[٤] سورة غافر: من الآية ٧١.

[٥] انظر: سر صناعة ٥٠٥/٢؛ وجواهر الأدب: ص٤٣٣؛ ورصف المبانى: ص٣٤٧؛ والجنى الدانى: ص١٨٧.

وقد خرج الأخفش هذا البيت على أن الشاعر أراد أن يقول :"حِينَئِذٍ" فحذف الظرف "حِينَ" وأبقى الجر[١] ، ورُدَّ ذلك بأن فيه بعد [٢].

* من هذا كله نقف على أن "إِذْ" مبينة على السكون ؛ سواء أضيف إليها أو لم يضف، وأن الكسرة فيها لالتقاء الساكنين ؛ سواء أكان الساكن الآخر التنوين أم غيره ، وأن التنوين فى "يَوْمَئِذٍ" ونحوه إنما هو عوض من الجملة المضافة إليها "إِذْ" ؛ التى حذفت ، و"إِذْ" لاحظ للتمكن فيها[٣]

* * * * * *

٢- { إِذَا }

تقدم – فى الفصل السابق– أن "إِذَا" ترد فى كلام العرب على ستة أوجه اتفق على ثلاثة منها ؛ وهى كونها ظرفا لما يستقبل من الزمان مع تضمنها معنى الشرط وكونها ظرفاً لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط ، وكونها للمفاجأة ، وذهب جماعة من النحويين إلى أنها تكون ظرفاً لما مضى من الزمان واقعة موقع "إذ" وذهب آخرون إلى أنها تخرج عن الظرفية وأضاف أبو عبيدة وجهاً سادساً وهو كونها حرفا زائداً .

* هذا.. وقد اختلف فى حقيقة "إِذَا " الفجائية من حيث الاسمية والحرفية وفى ذلك ثلاثة أقوال:

(أحدها) : أنها ظرف زمان حاضر، فإن قيل :"خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ"؛ فالتقدير : "خَرَجْتُ فَالزَّمَانُ حُضُورُ زَيْدٍ" وهذا مذهب الرياشى[٤] ، والزجاج[٥] ، واختاره

---

[١] انظر معانى القرآن للأخفش ٢٧١/٢.

[٢] انظر: جواهر الأدب: ص٤٣٣؛ والجنى الدانى: ص١٨٧.

[٣] انظر رصف المبانى: ص٣٤٧، ٣٤٨.

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٤ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[٥] انظر المراجع السابقة ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ .

طاهر وابن خروف[١] ، والشلوبين[٢] ، وعزى للمبرد[٣] ، وقيل : هو ظاهر كلام سيبوية حين قصد "إِذَا" الفجائية [٤].

(القول الثاني): أنها ظرف مكان ، فإن قيل :"خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ"، فالتقدير : " خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِحَضْرَتِى "[٥]، وهذا مذهب المبرد[٦] ، والفارسي[٧] ، وابن جنى[٨] ، وأبى بكر ابن الخياط[٩] ، وعزى لسيبويه[١٠] والسيرافى[١١] ، واستدل لهذا المذهب بأن "إِذَا" الفجائية تقع خبرا عن الجثة فى نحو:" خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ " و"زُرْتُكَ فَإِذَا أَخُوكَ "، فـ"إِذَا" الفجائية فى هذين المثالين ونحوهما تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والتقدير :" خَرَجْتُ ففاجأنى زَيْدٌ"؛ أى: فَإِذَا زَيْدٌ مُفَاجِئِى"[١٢] و" زُرْتُكَ فَفَاجَأَنِى أَخُوكَ"؛ أى :" فَإِذَا أَخُوكَ مُفَاجِئِى".

وأجيب عن ذلك بأن التأويل – هاهنا– على حذف مضاف ، فنحو :" خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ " تقديره " فَإِذا حُضُورُ زَيْدٍ "، وكذلك :" زُرْتُكَ فَإِذَا أَخُوكَ " تقديره :" فَإِذَا حُضُورُ أَخِيكَ" [١٣].

من هذا نقف على أن "إِذَا" الفجائية اسْمٌ عند أصحاب القولين المذكورين.

---

[١] انظر : الارتشاف ٢٤٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٤ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٠/٢ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[٣] انظر الجنى الدانى : ص٣٧٤ .

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٤ .

[٥] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٠/٢ .

[٦] انظر المقتضب ١٧٨/٣ ، ٢٧٤ .

[٧] انظر : الارتشاف ٢٤٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص١٢٧ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[٨] انظر المراجع السابقة .

[٩] انظر : الارتشاف ٢٤٠/٢ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[١٠] انظر : الكتاب ٦٠/٣ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٤ .

[١١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ .

[١٢] انظر : المقتضب ١٧٨/٣ ، ٢٧٤ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٤ ، ٣٧٥ .

[١٣] انظر الجنى الدانى : ص٣٧٥ .

(القول الثالث) : أنها حرف دال على المفاجأة ، وهو مذهب الكوفيين[١]، وروى عن الأخفش[٢] ، واختاره الشلوبين فى أحد قوليه[٣] ، وصححه ابن مالك [٤]، واستدل على صحته بأن "إِذَا" الفجائية غير صالحة لشيء من علامات الأسماء وعلامات الأفعال ؛ لأنها كلمة تدل على معنى فى غيرها ؛ وأنها لا تقع إلا بين جملتين ، وذلك من خصائص الحروف ؛ وأنها مع انتفاء علامات الأفعال لا يليها إلا جملة ابتدائية وذلك – أيضا – من خصائص الحروف ، وأن من قالوا بظرفيتها اختلفوا فى كونها ظرف زمان أو ظرف مكان ، فلو كانت ظرفا لم يختلف فى كونها زمانية أو مكانية ؛ إذ ليس فى الظروف ما هو كذلك ، وأنها لو كانت ظرفا لم يربط بها بين جملتى الشرط والجزاء، إذ إن الربط بينهما لا يكون إلا بحرف ، وقد تقدم أنه قد يربط بها بين جملة الشرط وجملة الجزاء ؛ وأنها لو كانت ظرفا لاقتضى ذلك اقترانها بالفاء إذا صدرت بها جملة جواب الشرط ؛ إذ إن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب ؛ كما فى نحو :" إِنْ تَقُمْ فَحِينَئِذٍ أَقُومُ ؛ فَإِنْ لَمْ تَقُمْ فَعِنْدَ مَقَامِكَ أَقُومُ "، والحاصل أنها لم تقترن بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط ، ومن ثم لم تكن ظرفا ؛ وأنها فى نحو :"مَرَرْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ" لا تغنى عن خبر "زَيْدٌ" ولا ينصب ما بعده ؛ أى :" قَائِم" على الحال ، فلو كانت ظرفا لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، وذلك كما فى نحو :" عِنْدِى زَيْدٌ مُقِيمًا " و"هُنَاكَ رَجُلٌ جَالِسًا" وأنها لو كانت ظرفا لم تقع بعدها "إِنَّ" – مكسورة الهمزة – غير مقرونة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف ، وقد تقدم أنه يجوز وقوع الجملة الاسمية المصحوبة بـ"إِنَّ" – مكسورة الهمزة – بعد "إذا" الفجائية، وذلك فى قول الشاعر :

---

[١] انظر المصدر السابق ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٥؛ والمغنى ٨٧/١ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

[٣] انظر : الارتشاف ٢٤٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٣٧٥ .

[٤] انظر التسهيل : ص٩٤ .

[٧٥] وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

إذ روى هذا البيت بكسر همزة "إِنَّ" وبفتحها.

وبعد .. فهذه ثمانية أدلة أثبت بها ابن مالك صحة القول بحرفية "إِذَا" الفجائية(١)، والواقع أنها أدلة منطقية قائمة على منهج التحليل ؛ وقوة الدليل ؛ ووضوح الحجة؛ وسلامة البرهان ، ولذلك أرى أن القول بحرفية "إِذَا" الفجائية هو أرجح الأقوال الثلاثة المذكورة .

وهى حرف – أيضا– فى الوجه الذى أثبته لها أبو عبيدة – كما ذكر– ، أما فى الأوجه الأربعة الأخرى فقد أجمع النحويون على أنها اسم ؛ سواء أكانت مضمنة معنى الشرط أم غير مضمنة معناه ، وأجمعوا على أنها ظرف زمان مبنى على السكون(٢) ، واستدلوا على اسميتها من ثلاثة أوجه(٣):

(الأول) : دلالتها على الزمان دون التعرض للحدث .

(الوجه الثاني) : الإخبار بها مع مباشرتها الفعل ، كما فى نحو : "رَاحَةُ الْمُؤْمِنِ إِذَا دَخَلَ الْجَنَّةَ" ، ونحو" الْقِيَامُ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ".

(الوجه الثالث) : وقوعها بدلا من اسم صريح ، كما فى نحو: "أَجِيئُكَ غَدًا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ "، وكما فى قول الشاعر :

[٨٠] وَبَعْدَ غَدٍ يَالَهْفَ قَلْبِى مِنْ غَدٍ إِذَا رَاحَ أَصْحَابِى وَلَسْتُ بِرَائِحِ (٤)

---

(١) انظر – فى ذلك – شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢ ، ٢١٥ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤ ، ٩٦ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢ ؛ والارتشاف ٢٣٧/٢ ؛ والمساعد ٥٠٥/١ ؛ والهمع ١٣١/٢ .

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لأبى الطمحان القينى فى الأغانى ١١/١٣ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى : ص١٢٦٦ ، ولأبى الطمحان أو لهدبة بن خشرم فى شرح شواهد المغنى ٢٧٤/١ ، وروى :"وقبل غد" بدلا من :"وبعد غد" ، والشاهد فيه إبدال "إذا" من الاسم "غد" وفى ذلك دلالة على اسمية "إذا" ، واستشهد به – أيضاً – على خروج "إذا" عن الظرفية وجرها على البدل من "غد" .

حيث أبدلت "إِذَا" من "غَدٍ" فلو كانت حرفا لما أبدلت منه ؛ لأن الحرف لا يبدل من الاسم [١].

ولما كانت "إِذَا" الظرفية من الأسماء المبينة على اللزوم، ولا يكون ذلك إلا لعلة فإن العلة فى بنائها تتمثل فى إبهامها فى الزمن المستقبل ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها وتبينها وتكتشف عن معناها ، فتنزلت بذلك منزلة بعض الاسم، وأشبهت الأسماء الموصولة ونحوها من الأسماء الناقصة التى تحتاج إلى الصلات، على حد ما ذكر فى علة بناء "إِذْ" ، فإذا كانت مضمنة معنى الشرط فإنه يضاف إلى ما ذكر كونها مضمنه معنى الحرف ؛ إذ إن تضمن معنى الحرف علة بناء أسماء الشرط ؛ لأن بناءها – حينئذ- كبناء أسماء الشرط [٢].

* * * * *

٣- { الْآنَ }

لفظ "الْآنَ" اسم فى أصل وضعه واستعماله[٣] ، وألفه منقلبة عن "واو" على أن معناه "أَوَانٌ" وقيل: ألفه منقلبة عن "ياء" ، لأنه من "آنَ يَئِينُ"؛ إذا قرب ، وقيل : أصله "أَوَانٌ" ، فقلبت الواو"ألفا" ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وُرِدَّ هذا القول بأن "الواو" الواقعة قبل "الألف" لا تقلب، وذلك كما فى :" الْجَوَادِ" و" السَّوَادِ" ونحوهما[٤] ، وقيل : أصله "أَوَانٌ" وقد حذفت منه "الألف" وغيرت "الواو" إلى "الألف" ؛ كما قيل :" رَاحٌ" و"رَوَاحٌ" ؛ إذ استعملوه مرة على "فَعَلٍ" ومرة على "فَعَالٍ" كـ" زَمَنٍ" و"زَمَانٍ" ، وهذا القول مَعْزُوٌّ للفراء [٥].

---

[١] انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٨٨/٣ ، تحقيق ودراسة / إبراهيم الإبيارى .

[٢] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤ .

[٣] انظر إرتشاف الضرب ٢٤٦/٢ .

[٤] انظر : اللباب فى البناء والإعراب للعكبرى ٨٨/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٦/٢ ؛ والهمع ١٣٦/٢.

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ ؛ والدر المصون ٢٦١/١ .

* هذا.. و"الْآنَ" ظرف من ظروف الزمان – اتفاقا – مبني على الفتح[١] ، والغالب فيه أن يقتضي الحال ويخلص المضارع له ، وهذا مذهب الجمهور[٢] ، وقد يتجوز به عما قرب من الماضي ويقرب من المستقبل[٣] .

من ذلك ندرك أن "الْآنَ" ظرف زمان معناه الزمن الحاضر ؛ وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم ؛ الفاصل بين ما مضى ، نحو :" أَنْتَ إِلَى الْآنَ مُقِيمٌ "؛ وما هو آت نحو :" أَنْتَ مِنَ الْآنِ تُقِيمُ عِنْدَنَا "[٤]، ومن ثم قيل : "الْآنَ" حَدُّ مَا بَيْنَ الزَّمَانَيْنِ ؛ أي: طرف الماضي وطرف المستقبل[٥] ، فهو اسم مسماه الوقت الحاضر جمعية ؛ كوقت فعل الإنشاء حال النطق به ، وذلك كما في قول الله– تعالى–:" حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ"[٦]، وقوله – تعالى–:" قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ "[٧]؛ أو الوقت الحاضر بعضه ؛ كما في قوله – تعالى–: "فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا "[٨]، فلفظ "الْآنَ" في هذه الآية ونحوها ظرف دل على اسم لزمن حضر بعضه ؛ لأنه جاء مع فعل شرط ، والشرط نص في الاستقبال ، وكذلك في نحو قوله تعالى–: " فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ" [٩] ؛ لأن لفظ "الْآنَ" جاء مع فعل الأمر ، وهو نص في الاستقبال[١٠] ،

---

[١] انظر : اللامات للزجاجي : ص٣٧ ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ ؛ والارتشاف ٢٤٦/٢ .

[٢] انظر الدر المصون ٢٦٠/١ .

[٣] انظر اللباب ٨٨/٢ .

[٤] انظر : اللامات : ص٣٧ ؛ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٩/١ ، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب ؛ وآخرين ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ .

[٥] انظر اللباب ٨٨/٢ .

[٦] سورة النساء : من الآية ١٨ .

[٧] سورة يوسف : من الآية ٥١ .

[٨] سورة الجن : من الآية ٩ .

[٩] سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

[١٠] انظر الدر المصون ٢٦٠/١ .

ومن ذلك "الْآنَ" فى قوله – تعالى–:" الْآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنكُمْ"[١] .

* فالحاصل أن لفظ " الْآنَ" اسْمٌ ، وهو عند الجمهور علم جنس للزمان الحاضر ؛ إما جمعية وإما بعضه[٢] ، وقيل : هو اسم إشارة حقيقة للزمان ؛ كما أن "هُنَاكَ" اسم إشارة حقيقة للمكان[٣] .

وقد استدل على اسمية "الْآنَ" بدخول "أَلْ" ؛ ودخول حرف الجر عليه ؛ نحو :"إِلَى الْآنَ" و "مِنَ الْآنَ" [٤] ؛ كما فى قول الشاعر :

[٨١] أَإِلَى الْآنَ لاَ يَبِينُ ارْعِوَا ... ؤُكَ بَعْدَ الْمَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِى[٥]

وقول الآخر :

[٨٢] كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ [٦]

أراد :"مِنَ الْآنِ" – بكسر نون "الْآنَ" ، فحذفت نون "مِنْ" لالتقاء الساكنين[٧].

وتجدر الإشارة إلى أن فى هذين البيتين دليلا على خروج لفظ "الْآنَ" عن الظرفية، حيث خرج عنها إلى الجر بـ " إِلَىْ" في البيت الأول ، وخرج عنها إلى

---

[١] سورة الأنفال : من الآية ٦٦ .

[٢] انظر : اللباب ٨٨/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢ ، ٢١٩ ؛ والارتشاف ٢٤٦/٢ ؛ وشرح التصريح ١٥١/١ ؛ والهمع ١٣٥/٢ .

[٣] انظر حاشية الصبان ٢٨٩/١ .

[٤] انظر : اللباب ٨٨/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٦/٢ ؛ والهمع ١٣٥/٢ .

[٥] هذا بيت من البحر الخفيف ، وهو لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه : ص٤٢٣ (طبعة/ دار صادر) ، والشاهد فيه قوله :"أإلى الآن" حيث دل دخول "أل" وحرف الجر على لفظ "الآن" على أنه اسم ، وفى جره بـ "إلى" دليل على خروجه عن الظرفية .

[٦] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لأبى صخر الهذلى فى الدرر ٤٤٣/١ ؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٩/٢ ؛ وشرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ١٦٩/١ ؛ والمنصف ٢٢٩/١ ، والشاهد فيه قوله :"ملآن" حيث دل دخول "أل" وحرف الجر "من" على "الآن" على كونه اسماً ودل جره بـ "من" على خروجه عن الظرفية ، وفيه شاهد على حذف نون "من" مع "أل" وهو قليل .

[٧] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٢ ؛ والمساعد ٥١٦/١ .

الجر بـ" **مِنْ**" فى البيت الآخر .

وقد تخرج عن الظرفية إلى الرفع بالابتداء ، واستدل على ذلك بقول النبى – صلى الله عليه وسلم – وقد سمع وجبة :" **هَذَا حَجَرٌ قَدْ رُمِىَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا ، فَهُوَ يَهْوِى فِى النَّارِ ؛ الآنَ حِينَ انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا**"[١]، فـ" **الْآنَ**" – هاهنا– فى موضع رفع على أنه مبتدأ ، و"**حِينَ انْتَهَىٰ**" فى محل رفع خبره[٢] ، ومن ثم نص ابن مالك على أن ظرفية "**الْآنَ**" ليست بلازمة ، بل وقوعها ظرفا أكثر من وقوعها غير ظرف ،؛ يعنى وقوعها فى محل جربـ" **إِلَىٰ** " أو "**مِنْ**" ووقوعها فى محل رفع مبتدأ[٣] .

وذهب بعض النحويين إلى أن لفظ "**الْآنَ**" معرب ، وأن فتحته فتحة إعراب على الظرفية ، بدليل قول الشاعر – فى البيت المذكور – :"**مِلْآنِ**" ؛ أى :"**مِنَ الْآنِ**" ، فهو مجرور بـ"**مِنْ**" وعلامة جره الكسرة[٤] ، وقد رَدَّ ابن مالك هذا المذهب حيث صرح بأن الاستدلال على إعراب "**الْآنَ**" بكسر نونه فى قوله :" **مِلْآنِ**" فيه ضعف؛ لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ؛ ويكون فى بناء "**الْآنَ**" لغتان" **الفتح** " و"**الكسر**" ؛ كما فى "**شَتَّانَ** "-و-"**سِيَّانَ** "؛ إلا أن الفتح أكثر وأشهر[٥].

هذا... وقد اختلف النحويون فى علة بناء لفظ "**الْآنَ**" وفي ذلك **سبعة أقوال:**

أحدها : أنه بنى لكونه خالف نظائره من الأسماء بخروجه إلى غير بابه ؛ إذ إنه وقع فى أول أحواله معرفا بـ"**أَلْ**"، وحكم ما يعرف بـ"**أَلْ**" أن يكون فى أول

---

[١] الحديث رواه أبو هريرة ، انظر : صحيح البخارى ١٢٤/٨ ؛ وصحيح مسلم ٢١٨٤/٤ ؛ ومسند الإمام أحمد ٣٧١/٢ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ والدر المصون ٢٦١/١ ؛ والهمع ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

[٣] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢ .

[٤] انظر : المصدر السابق ٢٢٠/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ ؛ والهمع ١٣٧/٢ ؛ والدرر اللوامع ٤٤٣/١ .

[٥] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٢ .

أحواله منكورا شائعا فى جنسه مجردا من"**الألف واللام**" ، ثم يعرض تعريفه إمـــا بـــ" **أَلْ**" وإما بالإضافة ، فلما خالف لفظ "**الْآنَ**" سائر أخواته من الأسماء بوقوعـــه في أول أحواله معرفا بـــ" **أَلْ**" ولزم موضعا واحدا أشبه الحروف ، فبنـــى وهـــذا مذهب المبرد[١] ، وابن السراج[٢] ، والزمخشرى[٣] ، وقد رده ابـــن مالـــك مـــن وجهين :[٤]

الأول : أنه لو كان السبب فى بناء "**الْآنَ**" وقوعه فى أول أحواله معرفا بـــــ "**أَلْ**" لبنى "**الْجَمَّاء الْغَفِير**" و" **اللَّات**" ونحو ذلك مما وقع فى أول أحواله بـــــ "**الألـــف و اللام**".

الوجه الآخر : أنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر أخواته من الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بـــوزن أو غيـــرة ، وعدم ذلك مجمع عليه ، ومن ثم ينبغى إطراح ما أفضى إليه .

القول الثانى : أنه بُنِيَ لكونه أشبه الحرف بلزومه موضعا واحـــدا فـــى أصـــل الوضع ؛ إذ إنه لزم الاقتران بـــ"**أَلْ**" في أصل وضعه ، وبقى عليه فى الاستعمال في حين أن غيرة من الأسماء التى تدخل عليها "**أَلْ**" تكون فى أول الوضع نكرة ثم تتعرف بـــ" **أَلْ**" ، ويمكن أن تتكر بعد ذلك ؛ فلا تبقى على حال ، فلما لم يتصرف فى لفظ "**الْآنَ**" بنزع "**أَلْ**" منه شابه الحرف ؛ إذ الحروف لا يتصرف فيها وإنمـــا تلزم مواضعها التى وضعت عليها فى الأصل ، ولما كانت الحروف مبينة بنـــى لفظ "**الْآنَ**" لأنه أشبهها فى لزوم موضع واحد وهذا المذهب معزو لأبـــى ســـعيد السيرافى[٥] .

---

[١] انظر :الأصول فى النحو ١٣٧/٢؛ واللامات للزجاجى :ص٣٧ ، ٣٨؛ والإنصاف ٥٢٣/٢؛ واللباب للعكبرى ٨٩/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ ؛ والهمع ١٣٦/٢ .

[٢] انظر الأصول ١٣٧/٢ ، وانظر -أيضاً- اللباب ٨٩/٢ ؛ والهمع ١٣٦/٢ .

[٣] انظر المفصل:ص١٧٣، طبعة/دار الجيل، وانظر -أيضاً- شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢

[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢ .

[٥] انظر : الإنصاف ٥٢٣/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٢/٣ .

وهذا القول مردود بما رد به القول السابق .

القول الثالث : أنه بنى لتضمنه معنى الإشارة ، وذلك بناء على أن لفظ "الآنَ" معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة ؛ لكونه أشير به إلى الوقت الحاضر لا إلى عهد متقدم ؛ إذا إن اللفظ "الآنَ" معناه" هَذَا الْوَقْتُ " أو "هَذِهِ السَّاعَةُ" ونحو ذلك فإن قال قائل :"أُصَلِّي الآنَ" فإن معناه :"أُصَلِّي فِي هَذَا الْوَقْتِ - أو - فِي هَذِهِ السَّاعَةِ، ومن ثم أشبه الإشارة ، ولما كان اسم الإشارة مبينا بنى لفظ "الآنَ" ؛ لأنه أشبهه ، وإلى ذلك ذهب الزجاج [1].

ورُدَّ هذا المذهب بأن تَضَمُّن معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة ، واسم الإشارة لا تدخله "أَلْ" ، ولفظ "الآنَ" لم يسمع مجردا من "أَلْ" ، ومن ثم لم يكن مُضَمَّنًا معنى الإشارة[2] .

القول الرابع : أن لفظ "الآنَ" بنى لتضمنه معنى "أَلْ" المعرفة ، إذ إنه معرفة ، وتعريفة بـ"أَلْ" مقدرة ، وليس بالظاهرة فيه ؛ لأن إسقاط "أَلْ" من جميع ما عرف بها جائز؛ كما في نحو :"الرَّجُل" و"الْغُلَام" و"الْكِتَاب" ، إذ يجوز إسقاط "أَلْ" فيقال : " رَجُلٌ " و"غُلَامٌ" و"كِتَابٌ" ، ولم يرد إسقاط "أَلْ" من لفظ "الآنَ" ؛ إذ إنه لم يقل : " أَفْعَلُ ذَلِكَ آنَ" فى نحو :" أَفْعَلُ ذَلِكَ الآنَ" فدل ذلك على أن "أَلْ" فيه ليست للتعريف ، وإنما هى زائدة على حد زيادتها في "الَّذِى" و" الَّتِى" ونحوهما ، فلفظ "الآنَ" ليس معرفا بـ"أَلْ" الظاهرة فيه ، و- أيضا - ليس معرفا بوجه من أوجه التعريف الأخرى ؛ إذ إنه لم يكن من الأسماء المضمرة ، ولم يكن من الأسماء الأعلام؛ لأنها تخص الواحد بعينه؛ ولفظ "الآنَ" يقع على كل وقت حاضر؛ لا يخص بعض ذلك دون بعض؛ فضلا عن أنه لم يقل أحد بأن "الآنَ" من الأسماء الأعلام ، ولم يكن من أسماء الإشارة لكونه مقرونا بـ " أَلْ" ؛ وهى لا تدخل

---

[1] انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٥٢ ، ١٥٣ - و - ٣/٢٥ ، وانظر -أيضا-: سر الصناعة ٢/٣٥١،٣٥٢؛ والإنصاف ٢/٥٢٣؛ واللباب ٢/٨٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٣،١٠٤، وشرح الكافية للرضى ٣/٣١٢؛ والدر المصون ١/٢٦٠؛ والهمع ٢/١٣٦ .

[2] انظر : سر الصناعة ٢/٣٥١،٣٥٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٤؛ والهمع ٢/١٣٦ .

على أسماء الإشارة – كما تقدم –، ولم يكن معرفا بالإضافة ؛ إذ إنه لم يضف إلى ما بعده ، فلما ثبت أن لفظ "الآنَ" معرفة ؛ وأنه ليس معرفا بوجه من أوجه التعريف ؛ أى : لم يكن نوعا من المعارف تعين أن يكون معرفا بـ" أَلْ" أخرى محذوفة وقد ضمن معناها ، وأدخلت عليه "أَلْ" الظاهرة فيه عوضا من "أَلْ" المعرفة المحذوفة التي ضُمِّنَ معناها ؛ ولذلك بنى[١] ، وهذا مذهب أبى على الفارسى[٢] ؛ وابن جنى[٣] .

وُرِدَّ هذا المذهب بأن التضمين اختصار ، ولا يتأتى أن يختصر الشيء ثم يؤتى بمثل لفظه[٤] .

القول الخامس : أن لفظ "الآنَ" اسم فى استعماله دون أصل وضعه ؛ إذ أنه منقول من الفعل الماضي "آنَ" بمعنى :"حَانَ" ، فهو من "آنَ الشَّىْءُ يَئِينُ" إذا حان وقته ودخل ، وقد أدخلت عليه "أَلْ" بمعنى "الَّذِى" واستصحبت فيه الفتحة التى كانت فيه إذ كان فعلا ، فنحو :" الآنَ كَانَ كَذَا" معناه:" الْوَقْتُ الَّذِى حَانَ وَدَخَلَ كَانَ كَذَا "، ومن ثم فإن العلة فى بناء لفظ "الآنَ" تتمل فى أنه لما نقل من الفعل الماضى وأدخلت عليه " أَلْ" بقي بناؤه على الفتح استصحابا، كـ"قِيلَ " و"قَالَ" الواردين في الحديث الشريف ؛ إذ نقل عن النبى – صلى الله عليه وسلم :- أنه "نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ" [٥] فـ "قِيلَ" و"قَالَ" فعلان ماضيان وقد أدخل عليهما حرف الجر "عَنْ" فاستعملا استعمال الأسماء ؛ وتركا على البناء الذي كانا عليه ؛ وهو البناء على الفتح ، وكذلك قولهم – فى المثل–:" أَعْيَيْتَنِى مِنْ شُبَّ إِلَى دُبَّ"[٦]؛

---

(١) انظر : سر صناعة الأعراب ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٣٥٣/٢ ؛ والإنصاف ٥٢٣/٢ ؛ واللباب ٨٩/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٢/٣ ؛ والدر المصون ٢٦٠/١ ؛ والهمع ١٣٦/٢ .

(٣) انظر سر الصناعة ٣٥٣/٢ .

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢؛ والدر المصون ٢٦٠/١ ، ٢٦١ ؛ والهمع ١٣٦/٢.

(٥) الحديث رواه البخارى فى صحيحه ٣٠٦/١١ ؛ ورواه أحمد فى المسند ٣٢٧/٢ .

(٦) انظر : مجمع الأمثال للميدانى ٧/٢ ؛ وأمثال أبى عبيد : ص١٢٢ .

أى: من أن كان صغيرا إلى أن دب كبيرا ، فـ "شَبَّ" و"دَبَّ" فعلان ماضيان؛ استعملا استعمال الأسماء بدخول حرف الجر "مِنْ" عليهما ؛ وبقيا على البناء على الفتح ، وهذا مذهب الفراء[١] ، وعزاه الأنبارى لسائر الكوفيين[٢] .

وهذا المذهب مردود بأن "قِيلَ" و"قَالَ" – فى الحديث – ؛ و "شَبَّ" و" دَبَّ" – فى المثل – أفعال محكية ، والأفعال المحكية تدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها – لفظا–، كما أنها لا تدخل عليها "أَلْ" فلو كان لفظ "الْآنَ" مثل هذه الأفعال لما دخلت عليه "أَلْ" كما لا تدخل عليها ؛ فضلا عن أن الإعراب والبناء اشتهرا فى "قِيلَ – و– قَالَ" فى الحديث الشريف، وفى "شَبَّ – و– دَبَّ" فى المثل –؛ إذ إن الإعراب يجوز – بإجماع – فى هذه الأفعال، فقد صح عن العرب أنهم قالوا:" عَنْ قِيلٍ وَقَالٍ"– و– "مِنْ شَبٍّ إِلَىٰ دَبٍّ" بالجر والتنوين –؛ فى حين أن الإعراب لم يشتهر فى لفظ "الْآنَ"، فلو كان مثل الأفعال المذكورة لاشتهر فيه الإعراب والبناء، فثبت بذلك أن بين "الْآنَ" وهذه الأفعال فرقا، ومن ثم لا ينبغى أن يقاس عليها[٣] .

القول السادس : أنه بنى لشبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد ؛ إذ إن لفظ "الْآنَ" شابه الحروف فى لزوم لفظ واحد من حيث كونه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر، بخلاف نحوه من الظروف كـ "حِينٍ" و"وَقْتٍ" و"زَمَانٍ" و"مُدَّةٍ" وإلى ذلك ذهب ابن مالك[٤]

القول السابع : أن لفظ "الْآنَ" بنى لإبهامه ووقوعه عل كل حاضر من

---

(١) انظر معانى القرآن للفراء ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ ، وانظر –أيضا–: شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٧٩/٢ ، ١٨٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٢/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٢ ؛ والارتشاف ٢٤٦/٢ . والمساعد ٥١٧/١ ؛ والدر المصون ٢٦١/١ ؛ والهمع ٣٠/٢

(٢) انظر الإنصاف ٥٢٠/٢ ، ٥٢١

(٣) انظر : الإنصاف ٥٢٣/٢ ، ٥٢٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٢/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٢ ؛ والهمع ١٣٧/٢ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٢

الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له ؛ ولزمته "أَلْ" فجرى مجرى "الَّـذِى" و"الَّتِـى" ونحوهما ، وهذا رأى ابن يعيش[١] .

* * * * * *

٤ - { أَمْسِ }

لفظ "أَمْسِ " اسم زمان معرفة موضوع لليوم الذى يليه اليوم الذى أنـت فيـه ، أو ما هو فى حكمه فى إفادة القرب أو إرادته[٢] ، وقيل : هو اسم موضوع لليوم الذي قبل يومك الذى أنت فيه ؛ أو اليوم المعهود وإن بعد ؛ إذ إن كل يوم متقـدم على يوم هو أَمْسُهُ [٣].

ويستعمل "أَمْسِ " ظرفا للزمان ؛ ويستعمل غير ظرف ، وإنما يسـتعمل ظرفـا وغير ظرف إذا لم يكن معرفا بـ" أَلْ " ولا بالإضافة ، ولم يكـن منكـرا ؛ ولا مصغرا - عند من أجاز تصغيره- ؛ ولا مثنى ؛ ولا مجموعا[٤].

فإن استعمل "أَمْسِ" ظرفا من ظروف الزمان بالقيد المذكور بنى على الكسر عند جميع العرب ؛ أى : عند الحجازيين والتميميين[٥] ، وذلك كما فى نحو :" اعْتَكَفْتُ أَمْسِ " ؛ وكما فى قول الشاعر :

[٨٣] رَأَيْتُكَ أَمْسِ خَيْرَ بَنِى مَعَدّ ... وَأَنْتَ الْيَوْمَ خَيْرٌ مِنْكَ أَمْسِ [٦]

---

[١] انظر شرح المفصل ١٠٤/٤ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢ ؛ ورانتشاف الضرب ٢٤٨/٢ ؛ والمساعد ٥١٩/١؛ وهمع الهوامع ١٣٧/٢ ، ١٣٨ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٩/٣ .

[٤] انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٤٠٠/٢ .

[٥] انظر الهمع ١٣٨/٢ .

[٦] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لزياد الأعجم فى لسان العرب ١٣١/١ -(أمس)- والشاهد فيه قوله :"رأيتك أمس ...... وأنت اليوم خير منك أمس" ، حيث استعمل "أمس" ظرف زمان، وقد بنى على الكسر فى محل نصب عند جميع العرب .

فـ"أَمْسِ" فى هذا البيت مبنى على الكسر فى محل نصب على الظرفية عند جميع العرب ، وكذا فى المثال المذكور ونحوه ، وبناؤه- في الأصل - على السكون ؛ إذ إنه هو أصل البناء ، وإنما بنى على الكسر الذى هو الأصل فى التحريك لالتقاء الساكنين؛لأن أول الحرفين الساكنين - فيه - وهو "الميم " حرف صحيح ، ومن ثم لم يستنكر كسر ثانيهما للتخلص من التقاء الساكنين[١] .

وزعم الزجاج[٢]والزجاجى[٣] أن"أَمْسِ " المستعمل ظرفا يجوز بناؤه على الفتح فى كل الأحوال، وتبعهما فى ذلك الحريرى[٤] ، وقد استدلوا على ذلك بقول الراجز :

[٨٤] لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِى خمْسًا [٥]

حيث رأوا أن "أَمْسًا" ظرف زمان مبنى على الفتح ، و"الألف" فيه للإطلاق ، وهذا الرأى مردود بأن "أَمْسَ" في الرجز المذكور ليس بظرف ، وإنما هو اسم ، بدليل دخول حرف الجر "مُذْ" عليه ؛ إذ إن دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية[٦] ؛ فضلا عن أن سيبويه استشهد بهذا الرجز على أن الفتحة فى قوله- "مُذْ أَمْسًا" فتحة إعراب ؛ لا بناء[٧] ، ويدل على ذلك أنها لو كانت فتحة بناء لسمع عن العرب الفتح فى موضع الرفع ؛ نحو:" مَضَى أَمْسَ" - بالفتح -،

---

[١] انظر : المقتضب ١٧٣/٣ ؛ والأصول فى النحو ١٤٢/٢ ؛ والمقتصد فى شرح الإيضاح ١٤٠/١ ؛ وأسرار العربية : ص٣٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ .

[٢] انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور٤٠٠/٢،٤٠١؛ والارتشاف ٤٩١/٢؛ والهمع١٣٩/٢

[٣] انظر الجمل للزجاجى : ص٢٩٩ .

[٤] انظر شرح ملحة الإعراب للحريرى : ص٣٣٦ ، ٣٣٧ ، تحقيق/ بركات يوسف هبود .

[٥] هذا الرجز من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف قائلها ، والشاهد فيه قوله : "مذ أمسا" ، حيث قيل : إن "أمس" مبنى على الفتح ، ورد هذا القول بأن "أمس" -ها هنا- ليس بظرف ، وإنما هو اسم مجرور الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .

[٦] انظر شرح الجمل الكبير ٤٠١/٢ .

[٧] انظر الكتاب ٢٨٤/٣ ، ٢٨٥ .

وذلك لم يرد في لسانهم ؛ لأنه ممتنع ، فثبت بذلك أن "**أمْسِ**" فى الرجز المذكور ليس مبينا على الفتح كما زعم الزجاج والزجاجى ومن تبعها ، وإنما هو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لكونه اسما غير منصرف للعلمية والعدل ، و"**الألف**" فيه للإطلاق [١].

وذكر سيبويه أن الخليل أجاز فى "لقيته أمس" – بالكسر – أن يكون التقدير "**لَقِيتُهُ بِالأمْسِ**" ، فحذف حرف الجر "**الباء**" وحرف التعريف "**ألْ**" ومن ثم فإن الكسرة كسرة إعراب ؛ لا بناء[٢] ، ورده سيبويه إذ قال (.. **ولا يقوى قول الخليل فى "أمس" ؛ لأنك تقول : "ذَهَبَ أمْسِ بِمَا فِيهِ"..**)[٣] .

هذا.. وزعم قوم ؛ منهم الكسائي أن "**أمْسِ**" المستعمل ظرفا ليس معربا ولا مبينا، بل هو محكى ؛ لأن أصله الفعل ، فهو مأخوذ من فعل الأمر فى نحو :" **أمْسِ بِخَيْرٍ**" من **الإمْسَاءِ** ، ثم سمى به كما سمى بـ" **أصْبَحَ**" من **الإصْبَاحِ** ، فإذا قيل : "**جِئْتُ أمْسِ** " فإن معناه "اليوم الذى كان يقال فيه :"**أمْسِ عِنْدَنَا – أو– مَعَنَا**" ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسما لليوم الذى قبل يومك وليلتك[٤] .

فإن استعمل لفظ"**أمْسِ**" بالشروط المذكورة غير ظرف فإن للعرب فيه **خمس لغات (إحداها)** : بناؤه على الكسر بلا تنوين مطلقا ؛ أى : فى حالة كل من الرفع والنصب والجر ؛ كما كان حال استعماله ظرفا ، وهذه هى **لغة الحجازيين** ، وبها

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ ؛ وشرح التصريح ٢٢٦/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٩٢/٣ ، ٣٩٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٢/٢ ، ١٦٣ –هارون– .

(٣) المصدر السابق ١٦٤/٢ .

(٤) انظر : نتائج الفكر للسهيلى : ص١١٣ ، ١١٤ ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا ؛ ولسان العرب ١٣٠/١ –(أمس)– ؛ وارتشاف الضرب ٢٤٩/٢ ؛ والهمع ١٣٨/٢

أخذ جمهور النحويين[١] ، فعلى هذه اللغة يقال فى حالة الرفع :"ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ"، ومِنْ ذَلِكَ "أَمْسِ" فى قول الشاعر :

[٨٥] اليَوْمَ أَجْهَلُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَىٰ بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ [٢]

حيث بنى "أَمْسِ" على الكسر وهو موضع رفع ؛ إذ إنه فاعل :" مَضَىٰ" ولم يكن ظرفا ، ويقال فى حالة النصب:" اسْتَحْسَنْتُ أَمْسِ" ، ويقال فى حالة الجر : "عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ " ، ومنه "أَمْسِ" فى قول الشاعر :

[٨٦] ولَقَدْ قَتَلْتُكُمْ ثُنَاءَ وَمَوْحَدَا وتَرَكْتُ مُرَّةَ مِثْلَ أَمْسِ المُدْبِرِ [٣]

حيث بنى "أَمْسِ" على الكسر وهو فى محل جر بإضافة "مِثْلَ" إليه؛ ولم يكن ظرفا.

(**اللغة الثانية**) : إعرابه إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع خاصة للتعريف والعدل عن "الأَمْسِ" المعرف بـ" أَلْ" ؛ وبناؤه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، وهذه **لغة جمهور بنى تميم**[٤] ، فعلى هذه اللغة يقال فى حالة الرفع : "ذَهَبَ أَمْسُ بِمَا فِيهِ" ، ومن ذلك قول شاعرهم :

---

[١] انظر : شرح ملحة الإعراب : ص٣٣٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٩/٣ ؛ والارتشاف ٢٤٩/٢ ؛ وشرح شذور الذهب : ص١١٦ ؛ وشرح التصريح ٢٢٦/٢ ؛ والهمع ١٣٩/٢ .

[٢] هذا بيت من البحر الكامل، وهو لأسقف نجران فى الحيوان ٨٨/٣ ؛ ولسان العرب ١٣٠/١؛ والمقاصد النحوية ٣٧٣/٤ ، والشاهد فيه بناء "أمس" على الكسر فى محل رفع على الفاعلية .

[٣] هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمى فى الدرر ١٨/١ ؛ والخزانة ٤٤٨/٥ ؛ ولسان العرب ١٣١/١ -(أمس)- ، وروى -فى الهمع- :"ولقد قتلتهم" بضمير الغائب المجموع ، وخطأه الشنقيطى فى الدرر ١٨/١ ، وصحح كونه بضمير المخاطب المجموع ؛ كما هو مذكور فى الأصل ، والشاهد فيه بناء "أمس" غير الظرف على الكسر وهو فى موضع الجر ؛ وذلك على لغة الحجازيين وجمهور بنى تميم .

[٤] انظر : الكتاب ٢٨٣/٣ ؛ وشرح شذور الذهب : ص١١٨ ؛ وشرح التصريح ٢٢٦/٢ .

[٨٧] اعْتَصِمْ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يأسُ وتَنَاسَ الَّذِى تضمَّن أمْسُ [١]

حيث رفع "أَمْس" بالضمة من غير تنوين ؛ إذ إنه فاعل للفعل "تَضَمَّنَ"، ويقال فى حالة النصب : "فَضَّلْتُ أَمْسِ" وفى حالة الجر : "الْيَوْمُ أَفْضَلُ مِنْ أَمْسِ" ؛ ببناء "أَمْسِ" على الكسر فى الحالتين كما فى لغة أهل الحجاز .

وقد اختار أصحاب هذه اللغة منع صرف "أَمْسِ" فى حالة الرفع باعتبار علميته المقدرة ، واختاروا بناءه على الكسر في حالتى النصب والجر باعتبار علة البناء فيه كما هو مذهب الحجازيين ، فابتدئ باعتبار الإعراب أَوَّلاً لكونه أشرف من البناء وأولىٰ بالأسماء ، واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرفع ، فصار فى حالة الرفع معربا غير منصرف ، ولما كانت الحالتان الباقيتان مستويتين حركة في غير المنصرف حيث ينصب ويجر بالفتحة أرادوا إبقاء "أَمْسِ" فيهما على ذلك الاستواء ، فاختير الكسر لأنه أول ما تبنى عليه الكلمة من الحركات بعد السكون، وليكون "أَمْسِ" – فى حال البناء – على الحركة التى بنى عليها عند الحجازيين[٢].

(اللغة الثالثة): إعرابه إعراب ما لا ينصرف للتعريف والعدل في الأحوال الثلاثة؛ أى: مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ؛ لأنه علم على اليوم الذى يليه يومك ؛ ومعدول عن "الأَمْسِ" المعرف بـ" الألف واللام" ، وهذه لغة لبعض بنى تميم[٣] .

فعلى هذه اللغة يقال فى حالة الرفع : "مَضَىٰ أَمْسُ" بالضمة بلا تنوين ؛ وفى حالة النصب : "فَضَّلْتُ أَمْسَ" بالفتحة بغير تنوين ، وفى حالة الجر يقال : "عَجِبْتُ مِنْ أَمْسَ" بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ كما فى نحو : "مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ" واستشهدوا على

---

(١) هذا بيت من البحر الخفيف ، ولم أقف له على نسبه ، وروى :"إنْ عَزَّ بأْسُ" ، والشاهد فيه قوله :"تضمن أمس" حيث رفع "أمس" بالضمة من غير تنوين ؛ لكونه معربا إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع عند جمهور بنى تميم .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣١٠ ، ٣١١ .

(٣) انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٤٠٠؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٣؛ وشرح شذور الذهب : ص١١٧ ؛ والمساعد ١/٥٢٠ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٦ ؛ والهمع ٢/١٣٩.

ذلك بقول الراجز :

[٨٤] لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أمسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِى خمسا

حيث جر "أمسِ" بـ"مُذْ" وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، و"الألف" فيه للإطلاق .

وقيل : إن "أمسَا" - في هذا الرجز - فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه ؛ أى: مُذْ أمسَى هُوَ ، أى: الْمَسَاءُ ، ورُدَّ هذا المذهب بأن فيه بُعْدًا[١]؛ فضلا عن رسم الكتابة لا يساعد على أن "أمسَا" - فى الرجز - فعل ماض؛ لأنه لو كان فعلا لكتب بصورة "الياء" لا بالألف ؛ إذ إنه يَائِىٌّ وليس واويًا ، حيث يقال :"أمسَيْتُ" لا :" أمسَوْتُ"[٢].

(اللغة الرابعة) : إعراب "أمس" إعراب الاسم المنصرف مطلقا لاعتقاد التنكير فيه ، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة ، مع تنوينه فى الأحوال الثلاثة ، فيقال - على هذه اللغة -:"مَضَى أمسٌ بمَا فِيهِ " و"استَحْسَنْتُ أمسًا" و"عَجِبْتُ مِنْ أمسٍ " ، وهذه اللغة عزاها الكسائى لبعض بنى تميم[٣] ، وما قضوا به غريب فى الاستعمال دون القياس ؛ قاله ابن يعيش[٤].

(اللغة الخامسة) : بناؤه على الكسر مع تنوينه فى الأحوال الثلاثة ؛ أى: فى موضع كل من الرفع والنصب والجر ، وذلك تشبيها له بـ"غَاقٍ" ونحوه من الأصوات ، فعلى هذه اللغة يقال:"ذَهَبَ أمسٍ بمَا فِيهِ" و"فَضَّلْتُ أمسٍ" و"عَجِبْتُ مِنْ أمسٍ"، وهذه اللغة حكاها الزجاج عن بعض العرب[٥] .

* هذا.. وفى علة بناء "أمسِ" ظرفا كان أو غير ظرف خمسة أقوال :

---

[١] انظر : شرح التصريح ٢٢٦/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٣/٣ ؛ والدرر ٤٤٥/١ .

[٢] انظر حاشية الألوسى على شرح قطر الندى : ص٣١ ، طبعة القدس ، سنة ١٣٢٠ هـ

[٣] انظر همع الهوامع ١٣٩/٢

[٤] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤

[٥] انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ص٩٤ ، ٩٥ ، وانظر -أيضا- . الارتشاف ٢٤٩/٢ ؛ والهمع ١٣٩/٢ .

القول الأول : أنه بُنِيَ لتضمنه معنى حرف التعريف "أل"؛ إذ الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنِيَ[١] ، **وهذا هو مذهب الجمهور**[٢] ، واحتجوا لذلك بأن "أمسِ" كان في الأصل نكرة ؛ إذ إن كل يوم متقدم على يوم فهو أَمْسُهُ ، فلما أريد به أمس يوم التكلم ؛ أي: اليوم السابق على يوم زمن التكلم دخلت عليه "أل" للتعريف العهدى ؛ كما هو الحال في كل اسم قصد به إلى واحد من بين الجماعة المسماة به ، فلما كان "أمسِ" واقعا على اليوم السابق على يوم زمن التكلم من أوله إلى آخره كان أمره واضحا، فأفضى ذلك إلى حصول معرفته بالمشاهدة ؛ لأنه قد حضر وشوهد ، فأغنى ذلك عن علامة التعريف فحذفت منه "أل" وقدرت فيه ؛ لتبادر فهم كل من يسمع لفظ "أمسِ" – مجردا من الإضافة – إلى أمس يوم قد حضر وشوهد ووضح أمره ، ومن ثم صار معرفة في المعنى بتقدير "أل" ؛ بدليل أنه يوصف باسم معرف بها ، نحو :"لَقِيتُهُ أَمْسِ الأَحْدَثَ "، أى :الأَقْرَبَ ؛ ونحو : "اعْتَكَفْتُ أَمْسِ الدَّابِرَ – أو – الْمُدْبَرَ" ، فلولا أن "أمسِ "معرفة بتقدير "أل" لما وصف بالمعرفة ؛ لأنه لم يكن من المعارف ؛ إذ إنه ليس بعلم ؛ ولا مضمر ؛ ولا اسم إشارة ؛ ولا اسم موصول ؛ وليس معرفا بـ "أل" ظاهرة ؛ ولا بالإضافة ، فثبت بذلك أن "أمسِ" تضمن معنى حرف التعريف "أل" ومن ثم وجب أن يُبْنَى[٣].

القول الثاني : أنه بُنِيَ لشبهه بالأسماء المبهمة فى انتقال معناه ؛ إذ إنه اسم مبهم لا يخص يوما بعينه ؛ أى: لا يختص بمسمى دون آخر ؛ ووقع فى أول أحواله معرفة[٤] ، فمعرفته قبل نكرته ، بدليل أنه إذا نكر أعرب – على ما سيأتى – ،

---

[١] انظر : المقتصد فى شرح الإيضاح ١/١٤١ ؛ وأسرار العربية : ص٣٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٠٩ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٦ ؛ والهمع ٢/١٣٨ .

[٢] انظر : الأشباه والنظائر ١/١٢٦ ؛ وحاشية الألوسى على شرح قطر الندى : ص٣٠ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦ ، ١٠٧ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٠٩ ؛ والأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، ١٢٧ .

[٤] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦ ؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٨ .

ويدل على أنه لا يخص يوما بعينه أنه إذا قال قائل :"اعْتَكَفْتُ أمْسِ" فإنما يعنى اليوم الذى يليه يومه، فإذا انتقل عن يومه انتقل اسم "أمْسِ" عن ذلك اليوم ، فشابه بذلك الحروف فى انتقال معناها ولذلك بُنِىَ ، **وهذا مذهب المبرد**[١] ؛ **وابن السراج**[٢].

القول الثالث : أنه بُنِىَ لشبه الحرف فى الافتقار اللازم إلى ما يتمم معناه ؛ إذ إن "أمْسِ" افتقر فى الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذى أنت فيه[٣] .

القول الرابع : أنه بُنِىَ لشبهه بضمير الغائب فى التعريف بغير أداة ؛ وكون حضور مسماه من إطلاق لفظه عليه ؛ **وإلى ذلك ذهب ابن مالك**[٤] .

القول الخامس : أن "أمْسِ" فى معنى الفعل الماضى ، فلما كان الفعل الماضى مبينا بنى "أمْسِ" لكونه فى معناه ، بدليل أن لفظ "غدٍ" معرب لكونه فى معنى الفعل المستقبل ؛ وهو معرب ، **وهذا القول معزو لابن كيسان**[٥] .

* **هذا** ...وقد اتفق على إعراب "أمْسِ" أبدا على كل حال إن كان منكرا ؛ أى : إن كان مرادا به يوم من الأيام الماضية مبهما؛ أو كان معرفا بـ"ألْ" أو الإضافة؛ أو كان مثنى أو مجموعا ؛ أو مصغرا[٦] - عند من يجيز تصغيره - ، وذلك لزوال علة البناء عنه ؛ على مختلف الأقوال المذكورة[٧] .

---

(١) انظر المقتضب ٣/١٧٣ .

(٢) انظر الأصول فى النحو ٢/١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) انظر همع الهوامع ٢/١٣٨ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٣ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٢/١٣٨ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ١/٤٦ ، وحاشية الألوسى على شرح قطر الندى : ص٣٠ .

(٦) انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور٢/٤١؛ وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٢٤؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣١١، ٣١٢ ؛ ولسان العرب ٣/١٣١-(أمس)- ؛ والارتشاف ٢/٤٢٩ ، ٢٥٠ ؛ وشذور الذهب ص(١١٨-١٢١) ؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٦ ؛ والهمع ٢/١٤٠ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣١١ .

فكونه منكرا كما فى نحو :"كُلُّ غدٍ صائرٌ أمسًا" و"كُلُّ أمسٍ يَصيرُ أوّلَ مِنْ أمسِ و"مَضَى لَنَا أمسٌ حَسنٌ " ؛ إذ إن لفظ "أمْسِ" فى هذه الأمثلة ونحوها لا يراد به اليوم الذى قبل يوم المتكلم ، وإنما يراد به أمس من الأموس مبهما ،وكونه معرفا بـ"أل" كما فى نحو قول الله – تعالى-: "فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ"(١) وقوله – تعالى:- "فَإِذَا الَّذِى اسْتَنْصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ "(٢)، ونحو قولهم – فى المثل :- "ذَهَبَ الأَمْسُ بِمَا فِيهِ"(٣) ؛ ونحو :"إنَّ الأَمْسَ لَيَوْمٌ حَسَنٌ " .

ومن العرب من يستصحب بناء "أمْسِ" على الكسر مع تعريفه بـ" الألف واللام" وذلك كما فى قول الشاعر :

[٨٨] وَإِنِّى وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ   بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ (٤)

حيث روى "وَالأَمْسِ" بكسر السين، وهو فى موضع نصب عطفا على "الْيَوْمَ" والكسرة – فيه – كسرة بناء ، وقد خرج ذلك على أن "أل" زائدة لغير تعريف؛ واستصحب تَضَمُّنُ معنى "أل" المعرفة ؛ فاستديم البناء(٥) .

وقيل :إن "أل" فى قوله :"وَالأَمْسِ" هى الْمُعَرِّفَةُ ، ومن ثم زال البناء لزوال علته، فجر "الأَمْسِ" بإضمار "الباء"؛ إذ التقدير :" وَبِالأَمْسِ قَبْلَهُ "، فحذفت "الباء" وبقى عملها ، وعليه تكون الكسرة كسرة إعراب ، لا بناء(٦) ، وقيل : هو مجرور

---

(١) سورة يونس : من الآية ٢٤ .

(٢) سورة القصص : من الآية ١٨ .

(٣) انظر مجمع الأمثال ٢٧٥/١

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لنصيب فى ديوانه : ص٩ ؛ والأغانى ٤٥/٩ ؛ ولسان العرب ١٣٠/١ –(أمس)- ، والشاهد فيه قوله :"والأمس" – فى رواية كسر السين– على أنه مبنى على الكسر مع اقترانه بـ "أل" ؛ وذلك على لغة لبعض العرب ، وقيل : هو معرب على التفصيل المذكور فى الأصل ، وقد روى :"حبست" مكان :"وقفت" .

(٥) انظر : الخصائص ٤١/٣ ؛ والمحتسب ١٩٠/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٤/٢ ؛ والارتشاف ٢٥٠/٢ ؛ وشذور الذهب ص١١٩ ، ١٢٠ ؛ والهمع ١٤٠/٢

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٤/٢ ؛ وارتشاف الضرب ٢٥٠/٢ .

بالعطف علي التوهم ، حيث قدر دخول حرف الجر "فى" على "اليَوْم" ثم عطف "الأَمْسِ" عليه عطف التوهم[١] .

وقد روى هذا البيت بنصب "الأَمْسَ" على الظرفية ؛ عطفا على "اليَـوْم" ، فهو – على هده الرواية – معرب لزوال علة بنائه ؛ إذ إن "أَلْ" الداخلة عليه حرف تعريف ؛ لا زائدة [٢].

وكون "أَمْس" معرفا بالإضافة كما فى نحو :"مَضَىٰ أَمْسُنَا" و"إِنَّ أَمْسَنَا يَوْمٌ طَيِّبٌ" و"غَدُنَا أَفْضَلُ مِنْ أَمْسِنَا"،وكونه مثنى كما فى نحو:" مَضَىٰ لَنَا أَمْسَانِ طَيِّبَانِ "، وكونه جمع تكسير كما فى قول الراجز :

[٨٩] مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ الْعَرُوسِ [٣]

حيث سمى كل جزء من "أَمْسٍ" أمسا ثم جمع عليه[٤]؛ فقيل:"أُمُوسٌ" كـ "فُلُوسٍ"، ويجمع – أيضا– على "آمُسٍ" كـ" أَفْلُسٍ"، وعلى "آمَاسٍ" كـ"أَوْقَاتٍ"[٥]، فيجوز أن يقال :" مَرَّتْ لَنَا أُمُوسٌ طَيِّبَةٌ" أو "آمُسٌ طَيِّبَةٌ" أو "آمَاسٌ طَيِّبَةٌ" .

وإنما يعرب "أَمْس" إن ثنى أو جمع لأن "أَلْ" قدرت فى المفرد فبنى ؛ لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه ، فإذا ثنى أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر "أَلْ" لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد، ومن ثم أعرب[٦] .

---

[١] انظر شذور الذهب : ص١٢٠ .

[٢] انظر : ارتشاف الضرب ٢/٢٥٠ ؛ وشذور الذهب : ص١٢٠ .

[٣] هذا الرجز لم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه قوله :"أول من أموس" ؛ حيث جمع "أمس" فأعرب مجموعاً ؛ لأنه لما جمع زالت عنه علة البناء .

[٤] انظر المحتسب ٢/٢٢٤ .

[٥] انظر : القاموس المحيط ٢/١٩٦ ، والمساعد ١/٥٢٠ ؛ وحاشية الصبان ٣/٣٩٣

[٦] انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣١١ ، ٣١٢ .

وكون "أمس" مصغرا كما فى نحو :" كَانَ لَنَا أُمَيْسٌ حَسَنٌ "، وإنما أجاز تصغيره كل من المبرد[١] ؛ والفارسي[٢] ؛ وابن مالك[٣] ؛ والحريرى[٤] ؛ وغيرهم ، وقد أجازوه قياسيا على جمعه جمع تكسير ؛ إذ التكسير والتصغير أخوان[٥] ، ونص سيبويه على أن "أَمْس" لا يصغر ، وكذا "غَدًا" استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا ؛ وهو "الْيَوْمُ" و"اللَّيْلَةُ"[٦] ، وتبعه فى ذلك جماعة من النحويين ؛ منهم ابن السراج[٧] ؛ والرضى[٨] ؛ وأبو حيان[٩] .

* * * * * *

٥- { أَيَّانَ }

لفظ "أَيَّانَ" ظرف زمان مبهم لا يتصرف ، وهو مبنى على الفتح ، والأصل فيه البناء على السكون الذى هو الأصل فى البناء ، وقد حرك آخره لالتقاء الساكنين؛ وفتح على طريق الإتباع لما قبله ؛ إذ إن الألف من جنس الفتحة ، أو فتح إتباعا للفتحة قبل الألف ؛ لأن "الألف" حاجز غير حصين[١٠] ؛ فضلا عن أن الفتح أخف الحركات[١١] .

---

[١] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٩/٢ ؛ وشرح شذور الذهب : ص١١٩ ؛ والهمع ١٤٠/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٩٣/٣ .

[٢] انظر المراجع السابقة .

[٣] انظر شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣

[٤] انظر شرح ملحة الإعراب : ص ٣٣٦

[٥] انظر شرح شذور الذهب : ص١١٩

[٦] انظر الكتاب ٤٧٩/٣ ، ٤٨٠ .

[٧] انظر الأصول فى النحو ٦٢/٣

[٨] انظر شرح شافية ابن الحاجب ٢٩٣/١ .

[٩] انظر ارتشاف الضرب ١٦٩/١ .

[١٠] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤

[١١] انظر البيان فى غريب إعراب القرآن للأنبارى ٣٨٠/١، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه.

ويستعمل "أَيَّانَ" لتعميم الأوقات كـ"مَتَىٰ" وأكثر ما يكون استفهاما[١] ؛ فيقع هذا الظرف خبرا مقدما فيليه المبتدأ ، وذلك كما في قول الله – تعالى:- "**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**"[٢]، ويستفهم به عن الزمان المستقبل فيليه الفعل المضارع دون الماضي ، وذلك كما في قول الله – تعالى:-" **وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**"[٣] أي: لَا يَعْلَمُونَ مَتَىٰ الْبَعْثُ ، ولا يجوز أن يقال :" أَيَّانَ فَعَلْتَ هَـٰذَا؟" ؛ بخلاف "مَتَىٰ"؛ فإنه يستفهم به عن الزمان المستقبل وعن الزمان الماضي[٤] .

وقيل: لا يستعمل "أَيَّانَ" إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيم شأنه[٥] ؛ كما في قول الله – تعالى:-"**يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**"[٦]؛ وقوله – تعالى:"**يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ**"[٧].

و"أَيَّانَ" بفتح الهمزة هي اللغة الفصيحة، وبها قرأ الجمهور، وحكى "إِيَّانَ" بكسر الهمزة؛ وهي لغة سليم[٨]، وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمي"إِيَّانَ"حيث وقعت[٩]، ومن ذلك "إِيَّانَ يُبْعَثُونَ" ، وحكى "أَيَّانِ" بكسر النون ؛ وهي لغة لبعض العرب ؛ قاله القاسم بن أحمد الأندلسي[١٠] ؛ وهي خلاف الأولى إذ إن فتح النون هو الأولى

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٥٤٨/٢ ؛ والدر المصون ٣٧٩/٣ ؛ والهمع ٤٤٩/٢ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٨٧ ؛ وسورة النازعات : من الآية ٤٢ .

(٣) سورة النحل : من الآية ٢١ ؛ وسورة النمل : من الآية ٦٥ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٠/٣ ؛ وارتشاف الضرب ٥٤٨/٢ ؛ والدر المصون ٣٧٩/٣ ؛ وهمع الهوامع ٤٤٩/٢ .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ؛ وشرح الكافية ٢٩٠/٣ ؛ والارتشاف ٥٤٨/٢ .

(٦) سورة الذاريات : الآية ١٢ .

(٧) سورة القيامة : الآية ٦ .

(٨) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ؛ وشرح الكافية ٣٩٠/٣ ؛ والارتشاف ٥٤٨/٢ ؛ والبحر المحيط ٤٣٤/٤ ، والدر المصون ٣٨٠/٣ ؛ والمساعد ١٣٥/٣ ؛ والهمع ٤٤٩/٢ .

(٩) انظر : التفسير الكبير ٨٠/١٥ ؛ والبحر المحيط ٤٣٤/٤ ؛ والدر المصون ٣٨٠/٣ .

(١٠) انظر شرح الكافية للرضى ٣٩٠/٣ .

لمجاورة الألف[1].

واختلف في كون "أَيَّانَ" اسما بسيطا أو مركبا ، فذهب بعض النحويين إلى أنه بسيط على وزن "فَعَّالَ" ؛ إذ إنه مأخوذ من "أَيْنَ"[2] ، وذهب ابن جنى إلى أنه بسيط – أيضا –؛ إلا أنه خالف في الأصل المأخوذ عنه ، حيث نص على أن "أَيَّانَ" – بفتح الهمزة – بوزن "فَعْلَانَ" ؛ و"إِيَّان" – بكسر الهمزة – بوزن "فِعْلَانَ"، و"النون" في الوزنين زائدة حملا على الأكثر في زيادة النون في نحو ذلك ، ومن ثم فإن "أَيَّانَ" مأخوذ من "أيّ" المأخوذ من "أَوَيْتُ إِلَيْه" ؛ إذ إن كلمة "أيّ" بعضٌ من كُلٍّ أين كانت ، ومن ثم كانت من "أَوَيْتُ" ؛ لأنَّ الْبَعْضَ آوٍ إِلَى الْكُلِّ وَمُتَسَانِدٌ إِلَيْهِ ، ويؤكد ذلك أن "أَيَّانَ" معناها :"أَيَّ وَقْتٍ" ، فلهذا كله ينبغى أن يكون لفظ "أَيَّانَ" مأخوذ من لفظ "أيّ" ؛ لا من لفظ "أَيْنَ"؛ إذ إنه استفهام عن المكان و"أَيَّانَ" استفهام عن الزمان ، فلا يتأتى أن يكون أحدهما مأخوذًا عن الآخر ؛ فضلا عن أن وزن "فَعَّال" قليل في الأسماء ؛ ووزن "فَعْلَانَ" كثير فيها[3] .

وذهب بعض النحويين إلى أن "أَيَّانَ" كلمة مركبة ، فقد عزى للقاسم الأندلسى أنه قضى بأن أصلها:"أَيَّ أَوَانٍ"، فحذفت الهمزة من "أَوَانٍ" على غير قياس ولم يعوض منها شئ ، وقلبت الواو "ياء" على غير قياس – أيضا– ، فأجتمع ثلاث ياءات ، فاستثقل ذلك فحذفت إحداهن ؛ وبنيت الكلمة على الفتح ؛ فقيل :"أَيَّانَ"[4].

وقيل : أن أصل تركيبها : "أَيَّ آنٍ" بمعنى : "أَيَّ حِينٍ" ، فخفف هذا التركيب بحذف الهمزة من "آنٍ"؛ فاتصلت الألف والنون بـ"أيّ" فقيل: "أَيَّانَ"[5]، وقد رُدَّ

---

(1) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٩٠.

(2) انظر : المحتسب ١/٢٦٨ ؛ والتفسير الكبير للفخر الرازى ١٥/٨٠ .

(3) انظر المحتسب ١/٢٦٨ ، وانظر – أيضاً –: شرح الكافية للرضى ٣/٢٩٠ ؛ والدر المصون ٣/٣٨٠ .

(4) انظر : شرح الكافية ٣/٢٩٠ ، والدر المصون ٣/٣٨٠ .

(5) انظر شرح الكافية ٣/٢٩١ .

هذا القول بأن لفظ "آنَ" لم يستعمل بغير "ألْ"؛ فضلا عن أن "أَىّ" لا يضاف إلى مفرد معرفة[١]

* ولعل ما ذهب إليه ابن جنى من كون "أيان" اسما بسيطا بوزن "فَعْلاَنَ" أو "فِعْلاَنَ" - بحسب اللغتين - ؛ مأخوذا من لفظ "أَىّ" هو الأرجح ؛ وإن كان القول بكونه على وزن "فَعَّالَ" ؛ مأخوذا من "أَيْنَ" هو المشهور[٢]، وذلك لأن الأدلة التى ساقها ابن جني أدلة منطقية تتسم بقوة الحجة وسلامة البرهان ووجاهة التعليل ، أما ما ذكره أصحاب الأقوال الأخرى من تبريرات فيبدو لى أنها بعيدة عن المعقول ؛ وغير مستساغة .

* هذا ... ومذهب الجمهور على أن كلمة "أَيَّانَ" لا ترد إلا استفهاما ؛ فلا تعمل شيئا ، ولا يستفهم بها إلا عن زمان مستقبل ، وهى مختصة بالأمور العظام - على ما تقدم -، فلم يرد فى كتب الجمهور كونها للشرط ؛ إذ إن سيبويه لم يعدها من الظروف التي يجزم بها فعلان، فقد نص على أن الظروف التى يجازى بها هى: "أَىَّ حِينٍ" و"مَتَى" و"أَيْنَ" و"أَنَّى" و"حَيْثُمَا" [٣]، وتبعه فى ذلك كثير من النحويين؛ منهم المبرد [٤]؛ وابن السراج [٥]؛ والزجاجي [٦]؛ والفارسى[٧]؛ والصيمرى[٨] ؛ وعبد القاهر الجرجانى[٩] ؛ والتبريزى[١] ؛ والحريرى[٢] ؛ وغيرهم .

---

[١] انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٩٠ .

[٢] انظر التفسير الكبير للفخر الرازى ١٥/٨٠ .

[٣] انظر الكتاب ٣/٥٦ .

[٤] انظر المقتضب ٢/٤٦ .

[٥] انظر الأصول فى النحو ٢/١٥٩ .

[٦] انظر الجمل للزجاجي : ص٢١١ .

[٧] انظر الإيضاح العضدى : ص٣٣١ وما بعدها ؛ والمقتصد ٢/١١١١ .

[٨] انظر التبصرة والتذكرة ١/٤٠٨ .

[٩] انظر المقتصد ٢/١١١٢

وأجاز بعض المتأخرين استعمال "أَيَّانَ" أداة شرط جازمة؛ وإن كان ورودها استفهاما هو الأكثر، ومن الذين أجازوا ذلك ابن عصفور(١)؛ وابن مالك(٢)؛ وأبو حيان(٣)؛ وابن هشام الأنصارى(٤)؛ وغيرهم(٥)، فقد قضوا بأن "أَيَّانَ" اسم وضع للدلالة على الزمان ثم ضُمِّنَ معنى الشرط(٦)، وذلك لأنه بمعنى "مَتَى" فينبغى أن يكون شرطا(٧) ؛ كما فى نحو : "أَيَّانَ تَقُمْ أَقُمْ" و"أَيَّانَ تَأْتِ آتِ" ؛ وكما فى قول الشاعر :

[٩٠] أَيَّانَ نُؤَمِّنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا   لَمْ تُدْرِكْ الأَمْنَ مِنَّا لم تَزَلْ حَذِرًا (٨)

حيث جزم الفعلان المضارعان "نُؤَمِّنْ" و"تَأْمَنْ" بـ"أَيَّانَ" .

* بناء على ذلك تكون العلة فى بناء الظرف "أَيَّانَ" تضمنه معنى الاستفهام عند الجمهور(٩) ، وتضمنه معنى الاستفهام ومعنى الشرط عند المتأخرين الذين أجازوا وروده أداة شرط جازمة لفعلين(١٠) .

* * * * * * *

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير ١٩٥/٢ ؛ والمقرب ؛ و "مثل المقرب" بهامشه " ص٣٥٠ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ .

(٣) انظر الارتشاف ٥٤٨/٢ .

(٤) انظر : أوضح المسالك ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ ؛ وشرح شذور الذهب : ص٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٥) انظر همع الهوامع ٤٤٩/٢ .

(٦) انظر:شذور الذهب: ص٣٥٩؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى١٧٤/١-انظر الشرح-

(٧) انظر لسان العرب ١٩٤/١ -(أين)- .

(٨) هذا بيت من البحر البسيط ، ولم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه قوله :"أيان نؤمنك تأمن"؛ حيث جزم بـ "أيان" فعلان مضارعان ، وفى ذلك دلالة على جواز استعمالها أداة شرط جازمة ، وهو مذهب بعض المتأخرين .

(٩) انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٣٨٠/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ؛ والدر المصون ٣٧٩/٣ .

(١٠) انظر شرح شذور الذهب : ص٣٥٩

٦- { عَوْضُ }

لفظ "عَوْضُ" – فى الأصل – اسم زمان من أسماء الدهر ، فهو ظرف زمان لاستغراق الوقت المستقبل عموما مثل "أَبَدًا" ؛ إلا أنه يختص بالنفى ، وذلك نحو : "عَوْضُ لَا أُفَارِقُكَ " ؛ أى: لَا أُفَارِقُكَ أَبَدًا[١] ، ونحو قول الشاعر :

[٩١] يَرْضَى الْخَلِيطُ وَيَرْضَى الجارُ مَنْزِلَهُ   وَلاَ يُرَى عَوْضُ صَلْدًا يَرْصُدُ الْعِلَلاَ[٢]

وقد يستعمل "عَوْضُ" للمضى مع النفى ، فيقع موقع "قَطُّ" ، نحو :"مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ عَوْضُ"[٣] ؛ وكما فى قول الشاعر :

[٩٢] فَلَمْ أَرَ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكًا   وَوَجْهَ غُلَامٍ يُشْتَرَى وَغُلَامَهُ [٤]

وقد يستعمل للمضى مع الإثبات – أيضا– ؛ إلا أنه يكون إثباتا فى اللفظ دون المعنى وذلك كما فى قول الشاعر :

[٩٣] وَلَوْلاَ دِفَاعِى عَنْ عِفَاقٍ وَمَشْهَدِى   هَوَتْ بِعِفَاقٍ عَوْضُ عَنْقَاءُ مُغْرِبُ [٥]

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/٣ ؛ ولسان العرب ٣١٧١/٤ –(عوض)– ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ والمغنى ١٥٠/١ ؛ والمساعد ٥١٧/١ ؛ والهمع ١٥٧/٢ .

[٢] هذا بيت من البحر البسيط ؛ وهو لجابر بن رألان السبنسى فى تاج العروس ٤٤٧/١٨ ؛ ولسان العرب ٣١٧١/٤ ، والشاهد فيه قوله :"لا يرى عوض صلدًا" ؛ أى : لا يرى أبدا ؛ حيث قصد به "عوض" نفى الفعل "يرى" فى المستقبل عموما .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٧/٣ ؛ واللسان ٣١٧١/٤ ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ، ٢٤٨ ؛ والهمع ١٥٧/٢ .

[٤] هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أعثر له على نسبة ، والشاهد فيه استعمال "عوض" للمضى بمعنى "قط" .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه استعمال الظرف "عوض" للمضى مع الإثبات فى اللفظ دون المعنى ؛ على ما ذكر فى الأصل .

حيث استعمل "عَوْضُ" للمضى مع الإثبات – لفظا-؛ إذ إن قوله :"هَـوَتْ" فعـل ماض مثبت لفظا منفى معنى ؛ لكونه جواب "لَوْلَا" المثبت شرطها ؛ وهو قولــه : "دِفَاعِى عَنْ عِفَاقٍ" ؛ إذ إن جواب "لَوْلَا" ينتفى لثبوت شرطها(٢) .

* هذا.. وبناء "عَوْضُ" مقيد بكونه غير مضاف لفظا ؛ وغير مضاف إليه كما فى الأمثلة المذكورة ونحوها، فإن أضيف أو أضيف إليه أعرب(٣)، فإضافته – لفظا – كما فى نحو :" لَا أَفْعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ "(٤) ؛ أى: دَهْرَ الدَّاهِرِينَ ؛ حيث أضيف لفظ "عَوْض" فنصب على الظرفية ، والإضافة إليه كما فى قول الشاعر :

[٩٤] وَلَوْلَا نَبْلُ عَوْضٍ فِى حُظُبَّاىَ وَأَوْصَالِى (٥)

ويقال:" أَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ ذِى عَوْضٍ" ؛ كما يقال :"مِنْ ذِى أُنُفٍ"، أى: فِيمَا يُسْتَقْبَلُ(٦) وإنما أعرب "عَوْض" فى الحالتين لزوال علة بنائه بالإضافة؛ إذ إنها من خصائص الأسماء(١)، وقيل: لأنه استعمل – حينئذ– لمجرد الزمان؛ لا بمعنى "أَبَدًا"(٢)، وقيل: أعرب فى حال الإضافة إليه لأنه نُكِّرَ؛ إذ قطع عن الإضافة لفظا ومعنى(٣) .

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه استعمال الظرف "عوض" للمضى مع الإثبات فى اللفظ دون المعنى ؛ على ما ذكر فى الأصل

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٧/٣ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢ ؛ وارتشاف الضرب ٢٤٨/٢ ؛ والمساعد ٥١٨/١ ؛ وهمع الهوامع ١٥٧/٢ ؛ والدرر اللوامع ٤٦٣/١ .

(٤) هذا مثل ؛ ورد فى أمثال أبى عبيدة : ص٣٨٣ ؛ برقم ١٣٢٤ ، وذكر معه :"لا أفعله دهر الداهرين" .

(٥) هذا بيت من البحر الهزج ، وهو للفند الزمانى فى خزانة الأدب ١١٦/٧ ، ١١٧ ؛ والدرر اللوامع ٤٦٤/١ ؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى : ص٥٣٨ ؛ ولسان العرب ٢١٨/٢ -(حظب)- ، والحظبى : الظهر ، وقيل : صلب الرجل ، والأوصال : العظام ، وروى "حظنباى" ، وروى –أيضا– "خصماتى" جمع "خصمة" وهى ما غلظ من الساق والذراع ، والشاهد فيه قوله :"نبل عوض" ؛ حيث أضيف "عوض" فأعرب

(٦) انظر : شرح الكافية ٣٠٧/٣ ؛ واللسان ٣١٧١/٣ -(عوض)-

وبناء "عَوْضُ " إما على الضم ؛ وإما على الفتح ؛ وإما على الكسر ، فبناؤه على الضم حملا على "قَبْلُ "و"بَعْدُ" ؛ إذ حذف منه المضاف إليه وضمن معناه كـ "قَبْلُ – و– بَعْدُ" – على ما سيأتى – ، فنحو :"لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ " الأصل فيه :"لَا أَفْعَلُهُ عَوْضَ الْعَائِضِينَ" ، فقطع عن الإضافة لفظا بأن حذف المضاف إليه وضمن معناه[٤] ، وقيل : بنى على الضم لتكون حركة آخره مجانسة للواو قبله[٥]، وبناؤه على الفتح طلبا للخفة ؛ حيث كره اجتماع مستثقلين "الضمة والواو"[٦] ، وقيل : بناؤه على الفتح أكثر وأفشى[٧] ، وبناؤه على الكسر مراعاة لأصل التقاء الساكنين[٨]؛ إذا إنه – فى الأصل– مبنى على السكون ؛ الذى هو الأصل فى البناء.

من ذلك نقف على أن الظرف "عَوْضُ" المبنى فيه ثلاث لغات: "عَوْضُ" بالضم – و– "عَوْضَ" بالفتح – و– "عَوْضِ" بالكسر[٩] .

هذا.. وفى علة بناء "عَوْضُ" أربعة أقوال :

<u>القول الأول</u> : أنه بنى لقطعه عن الإضافة ؛ إذ حذف منه المضاف إليه وضمن معناه ؛ بدليل إعرابه مع المضاف إليه ؛ نحو :" عَوْضَ الْعَائِضِينَ"[١] .

---

[١] انظر الهمع ١٥٧/٢ .

[٢] انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٦/٣ .

[٣] انظر الدرر اللوامع ٤٦٣/١ .

[٤] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٧/٣ ؛ والهمع ١٥٧/٢ ؛ والدرر ٤٦٣/١ .

[٥] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ .

[٦] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ ؛ والهمع ١٥٧/٢ .

[٧] انظر لسان العرب ٣١٧١/٤ .

[٨] انظر : شرح التسهيل ٢٢٢/٢ ؛ والهمع ١٥٧/٢ .

[٩] انظر : الإنصاف ٤٠٢/١ ؛ وارتشاف الضرب ٢٤٨/٢ ؛ والمغنى ١٥٠/١ .

القول الثاني: أنه بنى لتضمنه معنى "**فى**" ومعنى "**مِن**" الاستغراقية على سبيل اللزوم[٢] .

القول الثالث : أنه بنى لشبهه الحرف فى الافتقار إلى جملة ؛ وعدم الصلاحية لأن يسند أو يسند إليه[٣] .

القول الرابع : أنه بنى لشبهه الحرف فى إبهامه ؛ إذ إنه يقع على كل ما تأخر من الزمان[٤] .

وتجدر الإشارة إلى أن "**عَوْضُ**" لما كان اسما من أسماء الدهر فإنه مأخوذ من **لفظ "العِوَض" ومعناه** ، وذلك أن الدهر إنما هو مرور النهار والليل والتقاؤهما وتصرم أجزائهما، فكلما مضى جزء من الدهر خلفه جزء آخر يكون عوضا منه ، فالوقت الكائن الثانى غير الوقت الماضى ، ومن ثم صار الثانى كالعوض من الأول[٥] ، وقد كثر استعمال الظرف "**عَوْضُ**" حتى أجروه مجرى القسم[٦] ، ولذا كثر استعماله مع القسم[٧] ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[٩٥] رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْىَ أُمٍّ تَقَاسَمَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ [٨]

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٧/٣ ؛ والدرر اللوامع ٤٦٣/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ .

(٣) انظر المصدر السابق .

(٤) انظر همع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٥) انظر الخصائص ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ ، تحقيق/ عبد الحكيم بن محمد ؛ و شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٤ ؛ واللسان ٣١٧١/٤ -(عوض)- ؛ والمغنى ١٥٠/١ .

(٦) انظر : الارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ الهمع ١٥٧/٢ ؛ والدرر ٤٦٤/١ .

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤؛ وشرح الكافية للرضى١٠٨/٣؛ والدرر ٤٦٤/١ .

(٨) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للأعشى فى ديوانه : ص٢٧٥ ؛ والأغانى ١١١/٩ ؛ والخزانة ١٣٨/٧ ؛ ١٤٠ ؛ ١٤٣ ؛ ١٤٤ والدرر ٤٦٥/١ ؛ والمغنى ١٥٠/١ ، وروى "تحالفا" فى موضع "تقاسما" ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل مفصلا .

حيث استعمل "**عَوْضُ**" مع القسم ، وهو قوله :"**بأَسْحَم دَاجٍ**" ؛ إذ يقسم بليل مظلم شديد السواد ، وهو – على الأرجح – ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب على أنه مفعول فيه ، وهو متعلق بالفعل "**تَتَفَرَّقُ**" فى جواب القسم ، وهو قوله :" **عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ**" ؛ أي" **لاَ نَتَفَرَّقُ أَبَدًا**"[١] .

وقيل: إن "**عَوْضُ**" فى هذا البيت قسم ؛ أى : مقسم به ؛ إذ إنه اسم صنم لقبيلة بكر ابن وائل[٢] ؛ بدليل قول الشاعر :

[٩٦] حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ [٣]

إذ إن "**السَّعِير**" اسم صنم لقبيلة عنزة خاصة ؛ و"**عَوْضٌ**" اسم صنم لقبيلة بكر بن وائل[٤]، وعلى ذلك يكون "**عَوْضٌ**" مقسما به فى قول الشاعر– فى البيت السابق-: "**عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ**" ؛ وعليه تكون "**الباء**" فى قوله :"**بِأَسْحَمَ**" بمعنى "**فِى**" ؛ ويكون "**عَوْضُ**" إما فى موضع نصب على ألا يقدر فيه حرف الجر ويحذف ؛ وإما فى موضع جر على إضمار القسم ؛ وهو حرف جر[٥] .

* * * * *

---

[١] انظر : خزانة الأدب ٧/(١٣٨-١٤٤) ؛ والدرر ٤٦٤/١ .

[٢] انظر الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد : ص١٠٥ ، تحقيق الدكتور/ مصطفى إمام ، وانظر –أيضا–اللسان ٣١٧١/٤ ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ والمغنى ١٥٠/١ ؛ والدرر ٤٦٤/١ .

[٣] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لرشيد العنزى فى اللسان ٣١٧١/٤ ، واستدل به على أن "عوض" اسم صنم لبكر بن وائل

[٤] انظر : لسان العرب ٣١٧١/١ –(عوض)- ؛ والمغنى ١٥٠/١ .

[٥] انظر الدرر اللوامع ٤٦٤/١ .

٧- {قَطُّ}

لفظ " قَطُّ " - بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة - اسم معناه الوقت الماضي عموما[١] ، فهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان دون المستقبل [٢] ، وأصله مصدر ، وهو " الْقَطُّ " بمعنى : " الْقَطْعِ " ونقل إلى الظرف [٣] ، ونص ابن هشام على أنه مشتق من " قَطَطْتُهُ"؛ أي :"قَطَعْتُهُ " ، فنحو:" مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ " معناه:" مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِى" ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والاستقبال [٤]، وعزى للكسائى أنه قضى بأن أصله "قَطُطْ" - بضم الطاء الأولى وسكون الثانية ؛ فهو - عنده - على وزن" فَعُلْ " كـ " عَضُدْ"، فسكنت الطاء الأولى للإدغام ، فلما أدغمت فى الطاء الثانية حركت هذه الطاء بحركة الأولى وهى "الضمة " [٥]، ورأى ابن يعيش أنه على وزن "فَعْلُ" أصلا ووضعا ؛ : كـ "قَبْلُ" و"بَعْدُ" لأن الحركة زيادة، ولا يحكم بها إلا بدليل ؛ فضلا عن أكثر ظروف الزمان كذلك ؛ كـ" يَوْم" و"شَهْر" و" دَهْر"؛ ونحوها [٦] .

ويختص الظرف "قَطُّ" بالنفى كـ" عَوْضُ" ؛ ولا يستعمل إلا بمعنى " أَبَدًا " [٧]؛ فيقال: "مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ " ؛ أى : أَبَدًا، ولا يقال :"لاَ أَفْعَلُهُ قَطُّ" [٨] ، والعامة يقولون

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٦/٣ ؛ ولسان العرب ٣٦٧٢/٥ - (قط) - ؛ والهمع ١٨٥/٢ .

[٢] انظر : اللباب للعكبرى ٨٥/٢ ؛ والمغنى ١٧٥/١ .

[٣] انظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٧/٣ ؛ واللسان ٣٦٧٣/٥ ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ والمساعد ٥١٧/١ ؛ والهمع ١٥٨/٢ .

[٤] انظر المغنى ١٧٥/١ .

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ والهمع ١٥٨/٢ .

[٦] انظر شرح المفصل ١٠٨/٤ .

[٧] انظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٦/٣ ، ٣٠٧ ؛ والارتشاف ٢٤٧/٢ ؛ والمغنى ١٧٥/١ ؛ والمساعد ٥١٧/١ ؛ والهمع ١٥٨/٢ .

[٨] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ .

ذلك وهو لحن [(١)]؛ لأن "**لاَ أَفْعَلُهُ** " ونحوه معناه فى المستقبل ؛ و"**قَطُّ**" ظرف موضوع لاستغراق الماضى – على ما تقدم –.

* هذا.. وفى لفظ "**قطُّ**" المستعمل ظرفا ست لغات [(٢)] .

(إحداها) :" **قَطُّ** " بفتح القاف وضم الطاء مشددة ، وهى أشهر لغاته وأفصحها [(٣)].

(اللغة الثانية) : " **قُطُّ** " بضم القاف إتباعا لضمة الطاء المشددة.

(اللغة الثالثة) :" **قَطِّ** " بفتح القف وكسر الطاء مشددة ؛ على أصل التقاء الساكنين.

(اللغة الرابعة): "**قَطُ**" بفتح القاف وضم الطاء مخففة ؛ حيث تحذف إحدى الطاءين تخفيفا وتبقى الضمة بحالها دلالة وتنبيها على أصلها، كما قالوا :"**رب**" حين خففوها بحذف إحدى الباءين ؛ إذ أبقوا الفتحة دلالة على المحذوف [(٤)] .

(اللغة الخامسة) : "**قُطُ**" بضم القاف إتباعا لضمة الطاء المخففة ؛ وهذه اللغة قليلة.

(اللغة السادسة): "**قَطْ**" بفتح القاف وإسكان الطاء ، وعلى هذه اللغة ورد قولُ الراجز:

[٩٧] حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلاَمُ وَاخْتَلَطْ جَاءُوا بمذق هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ [(٥)]

---

(١) انظر مغنى اللبيب ١/١٧٥ .

(٢) انظر – فى ذلك – : شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٨ ؛ واللسان ٥/٣٦٧٣ – (قط) –؛ والارتشاف ٢/٢٤٨؛ والمغنى ١/١٧٥،١٧٦ ؛ والمساعد ١/٥١٩،٥١٨ ؛ والهمع ٢/١٥٨.

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى ٣/٣٠٨ ؛ والمغنى ١/١٧٥ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٨ .

(٥) هذا الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢/٢٠٤ ؛ وخزانة الأدب ٢/١٠٩ ، والدرر ٢/٣٦٧ ؛ وشرح التصريح ٢/١١٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤/٦١ ، واستشهد به على أن الجملة الطلبية إذا وردت بمعنى النعت وجب أن تؤول بأنها مقول لقول محذوف ، وجملة النعت هى القول ومعموله؛ والشاهد فيه – ها هنا – كون "قط" بفتح القاف وإسكان الطاء لغة فى "قط" الظرفية.

أراد : هل رأيت الذئب أبدا، فـ "قَطْ"- فى هذا الراجز - ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب ؛ متعلق بـ "رَأَيْتَ"، ويلاحظ أنه استعمل بدون النفى ، وقد تقدم أن "قَطُّ" المستعمل ظرفا يختص بالنفى ، فمن ذلك نقف على أن الظرف "قَطُّ" قد يقع مع فعل غير منفى لفظا لا معنى ، وقد استشهد الرضى على ذلك بالرجز المذكور ، وقد يقع مع فعل غير منفى لفظا ومعنى ، نحو: "كُنْتُ أَرَاهُ قَطُّ" ؛ أى : دَائِمًا ؛ نص على ذلك ابن مالك [١] ، وبه صرح الرضى [٢] .

وعزى للأخفش أنه قصر "قَطُّ" الظرفية على مفتوحة القاف مضمومة الطاء المشددة، كما فى نحو: "مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ قَطُّ"، ولا تكسر طاء "قَطُّ" - عنده- إلا إذا لقيت "همزة الوصل"، فتكسر - حينئذ- لالتقاء الساكنين، وذلك كما فى نحو :"مَا عَلِمْتُ إِلَّا هَذَا قَطِّ الْيَوْمَ" و"مَا عِنْدِى إِلَّا هَذَا قَطِّ الْآنَ"، أما " قَطْ" ساكنة الطاء فإنها - عنده - لمجرد التقليل ولا يستعمل ظرفا ، وذلك نحو:"مَا عِنْدَنَا إِلَّا هَذَا قَطْ" [٣]

* هذا وفى علة بناء "قَطُّ" سبعة أقوال :

(**القول الأول**): أن الظرف " قَطُّ" بنى لأنه قطع عن الإضافة كـ **(قَبْلُ و- بَعْدُ)**؛ لكونه ظرفا، وأصل الظروف أن تكون مضافة، ومن ثم بنى على الضم فى أفصح لغاته وأشهرها، وكذا فى نحوها من اللغات التى تضم فيها الطاء - مشددة أو مخففة[٤]-.

(**القول الثانى**) : أنه بنى لكونه أشبه الفعل الماضى ؛ إذ إنه لا يكون إلا بمعنى الزمان الماضى [٥] .

---

[١] انظر : التسهيل : ص ٩٥ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٢ .

[٢] انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٧/٣ .

[٣] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٨/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٥٨/٢ .

[٤] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٤ .

[٥] انظر : اللباب للعكبرى ٨٥/٢ ؛ والهمع ١٨٥/٢ .

(القول الثالث) : أنه بنى لتضمنه معنى الحرف "**فِى**" ، وذلك أن حكم الظرف المعرب أن يُحَسَّ فيه الحرف "**فِى**" والظرف "**قَطٌّ**" لا يحس فيه ذلك ، ومن ثم كان متضمنا لمعنى "**فِى** " (١)، وقيل : لتضمنه – أيضا – معنى "**مِنْ**" الاستغراقية على سبيل اللزوم (٢) .

(القول الرابع): أنه بنى لشبه الحروف فى الافتقار إلى جملة ؛ وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يضاف إليه ؛ أو يسند أو يسند إليه (٣) .

(القول الخامس): أنه بُنِىَ لشبه الحرف فى إبهامه؛ إذ إن "**قَطٌّ**" يقع على كل ما تقدم من الزمان ، وبذلك تضمن معنى "**لام الاستغراق**" لزوما (٤) .

(القول السادس): أنه بُنِىَ لتضمنه معنى "**مُذْ**" و"إِلَى" ؛ وهو ابتداء الغاية فى الزمان وانتهاؤها ؛ إذ إن نحو :" مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ" معناه:" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ خُلِقْتُ – أو: مُذْ خُلِقْتُ – إِلَى الْآنَ " (٥) .

(القول السابع): أن "**قَطّ**" – مشدد الطاء – بُنِىَ لأن بعض لغاته على وضع الحروف ؛ أى : موضوع على حرفين، وذلك "**قَطُ**" – و– "**قُطُ**" بضم الطاء المخففة وفتح القاف ؛ وضمها ، و"**قَطْ**" بفتح القاف وإسكان الطاء (٦) – .

وإنما بنى "**قَطُّ**" على الضم فى اللغتين التى تضم فيهما الطاء المشددة لأن هذه الطاء لو فتحت لتوهم النصب بمقتضى الظرفية؛ ولو كسرت لتوهم الجر بـــ "**مِنْ**" الاستغراقية التى ضُمِّنَ "**قَطٌّ**" معناها – على القول بأنه بنى لذلك – أو توهم الجر بـــ "**لام الاستغراق**" المضمن معناها – على القول بأنه بنى لذلك –؛ أو كان يعتذر

---

(١) انظر : اللباب ٨٥/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ ؛ والهمع ١٨٥/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ ، والهمع ١٨٥/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢ ؛ والهمع ١٨٥/٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٨/٣ ؛ والهمع ١٥٨/٢ .

(٥) انظر : اللباب ٨٥/٢ ؛ والمغنى ١٧٥/١ ؛ والهمع ١٨٥/٢ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ٣٠٨/٣ .

عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال ؛ فضلا عن أنه بنى على الضم حملا على "قَبْلُ"-و- "بَعْدُ" - على ما تقدم -.

وبنى "قُطُّ" على الضم فى اللغتين التى تضم فيهما الطاء المخففة لأن تخفيف الطاء على نية التضعيف ، ومن ثم استصحب الضم الذى كان مع "قَطُّ" مشددة الطاء فى اللغتين المذكورتين قبلا.

وبنى "قَطِّ" على الكسر فى اللغة التى تكسر فيها طاؤه المشددة مراعاة لأصل التقاء الساكنين ؛ إذ إنه - فى الأصل - مبنى على السكون، ولَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى تَوَهُّمِ الْجَرِّ؛ لأن الكسرة لا تكون علامة جر إلا مع تنوين أو إضافة أو "ألْ" ، ولا واحد منها مع "قَطِّ" ، ومن ثم فلا إيهام.

وأما الظرف "قَطْ" مفتوح القاف ساكن الطاء فإنه مبنى على السكون كما هو الأصل فى البناء ، وذلك لأن الطاء - فى هذه اللغة - خففت ولم ينو تضعيفها ، فعومل "قَطْ" معاملة "مُنْذُ" إذ قيل فيه :" مُذْ " [1].

* هذا... وتجدر الإشارة إلى أن "قَطْ" - ساكنة الطاء - لها فى الكلام استعمالان آخران غير استعمالها ظرفا:

الاستعمال الأول : أن تكون بمعنى "حَسْبُ" ، وحينئذ تكون مضافة ؛ وغير مضافة، فإن أضيفت فإن إضافتها تكون إما إلى ضمير فيقال :" قَطِي - أو- قَطْنِي"؛ و"قَطْكَ" ؛ كما يقال : "حَسْبِي" و "حَسْبُكَ" ؛ وإما إلى اسم ظاهر فيقال : "قطْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ" ؛ كما يقال :" حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ "، وإن كانت غير مضافة لزمتها "الفاء" الزائدة كما تلزم "حَسْبُ"؛ فيقال:"أَخَذْتُ دِينَارًا فَقَطْ " ونحو ذلك؛ كما يقال : " أَخَذْتُ دِينَارًا فَحَسْبُ "؛ ونحوه ، والمعنى : أَخَذْتُ دِينَارًا وَاكْتَفَيْتُ بِهِ [2] .

والفرق بين "قَطْ" التى بمعنى "حَسْبُ" وبين "قَطْ" الظرفية من وجهين [3] :

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٢ .

(٢) انظر : مغنى اللبيب ١/١٧٦ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ١/١٨٧ .

(٣) انظر حاشية الدسوقى ١/١٨٧ .

(أحدهما): أن "قَطْ" التى بمعنى "حَسْبُ" تستعمل بعد الإيجاب والنفى ، وذلك كما في نحو :" أَنْفَقْتُ عِشْرِينَ دِينَارًا فَقَطْ" ؛ ونحو :"مَا أَخَذْتُ دِينَارًا فَقَطْ"؛ أى: "أَخَذْتُ أَكْثَرَ مِنْ دِينَارٍ"، وقد تقدم أن "قَطْ" الظرفية لا تستعمل إلا بعد النفى ، كما فى نحو: "مَا شَرِبْتُ خَمْرًا قَطْ" .

(الوجه الآخر) : أن "قَطْ" التى بمعنى "حَسْبُ" تدخل عليها "الفاء" الزائدة زيادة لازمة؛ إذ يقال: "اشْتَرَيْتَ خَمْسَةَ عَشَرَ كِتَابًا فَقَطْ " ؛ ونحو ذلك ، أما "قَطْ" الظرفية فإن "الفاء" لا مدخل لها معها ؛ لأنها لا تستعمل مضافة ألبتة ؛ فتدخل عليها "الفاء" للفرق بينها وبين ما تضاف ؛ كما فى "قَطْ" التى بمعنى "حَسْبُ" .

والفرق بين "قَطْ" وبين "حَسْبُ" التى هى بمعناها من وجه واحد ، وهو أن "قَطْ" اسم مبنى لشبهه الحرف شبها وضعيا ؛ إذ إنه موضوع على حرفين كـ "مِنْ" ونحوها من الحروف ؛ فى حين أن "حَسْبُ " اسم معرب [١] .

الاستعمال الآخر : أن تكون "قَطْ" اسم فعل بمعنى "كَفَى" أو "يَكْفِى" ؛ نحو: "قَطْنِى كَرَمُكَ" ؛ أى "كَفَانِى كَرَمُكَ" أو: "يَكْفِينِى كَرَمُكَ" [٢] ، فـ"كَرَمُكَ " مرفوع على أنه فاعل لـ"قَطْ" لكونها اسم فعل ؛ وإلى ذلك ذهب الكوفيون ؛ ولم يقل به أحد من البصريين [٣] .

* * * * *

٨- { "لَمَّا" التعليقيَّة }

وقفنا – فى الفصل السابق على أن "لَمَّا" التعليقية هى التى تدل على ربط جملة بأخرى بحيث يكون وجود ثانيتهما مسببا عن وجود أولاهما ، وعلمنا أنها تختص بالماضى ؛ وأن معنى الشرط يكون فيها أبدا لا يفارقها .

---

[١] انظر المغنى ١٧٦/١ .

[٢] انظر المصدر السابق ؛ وحاشية الدسوقى ١٨٧/١ .

[٣] انظر حاشية الدسوقى ١٨٧/١ .

* هذا وقد اختلف النحويون فى نوع "لَمَّا" التعليقية ، وفى ذلك مذهبان :

* **(أحدهما)** : أنها حرف وجود لوجود ؛ وهو مذهب سيبويه[١]؛ وابن خروف [٢]؛ وكثير من النحويين [٣]، وعبر عنها بعضهم بـ" **حرف وجوب لوجوب**" [٤]، وإذا كان المعنى من التعبيرين قريبا –على حد قول المرادى –[٥] فإن التعبير بـ "**حرف وجود لوجود**" هو الأولى ؛ لأن "**لَمَّا**" لا تكون حرف وجوب لوجوب –على هذا المذهب – إلا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين ؛ كما فى نحو :" لَمَّا جَاءَنِى زَيْدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ"، فإن كانتا منفيتين ؛ كما فى نحو :" لَمَّا لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ تَقُمْ هِنْدٌ" كانت "**لَمَّا**" حرف نفى لنفى ، وتكون حرف وجوب لنفى إذا كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبة ؛ كما فى نحو:" لَمَّا لَمْ يَقُمْ بَكْرٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ "، وتكون حرف نفى لوجوب إذا كانت الجملة الأولى موجبة والثانية منفية ؛ كما فى نحو :" لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يَخْرُجْ سَعِيدٌ " [٦]، ومن ذلك ندرك أن التعبير بـ" **حرف وجود لوجود**" أشمل من التعبير الآخر ، ومن ثم يعد هو الأولى .

(**المذهب الآخر**) : أنها ظرف زمان بمعنى "حِينٍ"[٧]، ولذا تسمى: " **لما" الحينية** [٨]، وهذا هو مذهب ابن السراج [٩]؛ والفارسى[١]؛

---

[١] انظر الكتاب ٢٣٤/٤ .

[٢] انظر : شرح الكافية للرضى ٣١٣/٣ ؛ والمغنى ٢٨٠/١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

[٣] انظر رصف المبانى : ص٢٨٤ .

[٤] انظر : الارتشاف ٥٧٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص٥٩٤ ؛ والمغنى ٢٨٠/١ .

[٥] انظر الجنى الدانى : ص٥٩٤ .

[٦] انظر رصف المبانى : ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

[٧] انظر : جواهر الأدب : ص ٤٢٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ ؛ ورصف المبانى : ص ٢٨٤ ؛ والارتشاف ٥٧٠/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٩٤ ؛ والدر المصون ١٣١/١ ؛ والمغنى ٢٨٠/١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

[٨] انظر حاشية الدسوقى على المغنى ٢٨٤/١ .

[٩] انظر الأصول فى النحو ١٧٩/٣ .

وابن جنى[٢]؛ وابى البقاء العكبرى[٣]؛ وابن يعيش [٤] ؛ وغيرهم [٥] ، وجمع ابن مالك – فى التسهيل – بين المذهبين المذكورين ، حيث نص على أن "لمّا" التعليقية إذا وليها فعل ماض لفظا ومعنى فهى ظرف زمان بمعنى "إذْ"؛ فيه معنى الشرط ؛ أو حرف يقتضى فيما مضى وجوبا لوجوب [٦] ، وحَسَّنَ ابن هشام كونها ظرفا بمعنى "إذْ"؛ لأنها مختصة بالماضى ؛ وبالإضافة إلى الجملة ، و"إذْ" كذلك [٧] .

وقد علَّلَ ابن يعيش لكونها ظرفا بمعنى "حِينِ" بأنها كلمة مركبة من "لَـمْ" النافية و"ما" فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها ؛ وهو الظرفية ، وبذلك خرجت إلى حيز الأسماء ؛ فحولت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية كما حولت "إذْ" فى : "إذْمَا" من الاسمية إلى الحرفية بدخول "مَا" عليها، وتغير معناها بالتركيب من المضى إلى الاستقبال [٨] .

* هذا .. وقد صحح جماعة من المتأخرين ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من كون " لَمَّا" التعليقية حرفا ؛ منهم المالقى [٩] ؛ وأبو حيان [١٠] ؛ والمرادى [١١] ، واستدلوا على صحته من ستة أوجه :

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى :ص ٣١٩؛ والبغداديات :ص ٣١٦،٣١٥؛ والمقتصد ١٠٩٢/٢.

(٢) انظر : الارتشاف ٥٧٠/٢ ؛ والمغنى ٢٨٠/١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

(٣) انظر اللباب ٤٨/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٠٦/٤ .

(٥) انظر : المغنى ٢٨٠/١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

(٦) انظر التسهيل : ص ٢٤١ .

(٧) انظر مغنى اللبيب ٢٨٠/١ .

(٨) انظر شرح المفصل ١٠٦/٤ .

(٩) انظر رصف المبانى : ص ٢٨٤ .

(١٠) انظر ارتشاف الضرب ٥٧٠/٢ .

(١١) انظر الجنى الدانى : ص ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(أحدها): أن الاسمية فى "لَمَّا" متكلفة ؛ والحرفية فيها غير متكلفة [١] .

(الوجه الثانى): أن كل لفظ مبنى لازم للبناء محكوم عليه بالحرفية إلا إن دلت دلائل مقوية له فى حيز الأسماء ، و"لَمَّا" التعليقية لم تكن كذلك ؛ لأنها ليس فيها شئ من علامات الأسماء [٢] ، وكونها بمعنى "حِينٍ" أو" إِذْ" لا يخرجها من الحرفية إلى الاسمية ، فإن من الحروف ما يتقدر بالأسماء وهو لازم للحرفية ، ومن ذلك "إلاَّ" التى بمعنى "غَيْرٍ" ؛ إذ إن أصل "إلاَّ" أن تكون حرف استثناء ، وأصل "غَيْرٍ" أن تكون صفة ، وقد تحمل "إلاَّ" على "غَيْرٍ" فيوصف بها ؛ كما حملت "غَيْرٌ" على "إلاَّ" فاستثنى بها [٣] ، فالوصف بـ"إلاَّ" حملا على "غَيْرٍ" كما فى قول الله تعالى-: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا "[٤] ؛ أى : "غَيْرَ اللهِ" ، فـ"إلاَّ" هاهنا- حرف مقدر بالاسم "غَيْرٍ" ، ولم يخرجه ذلك إلى الاسمية ؛ بل هو لازم للحرفية ، فكذلك " لَمَّا" بمعنى " حِينٍ" أو " إِذْ " [٥] .

(الوجه الثالث): أن "لَمَّا" هذه تقابل "لَوْ" ، وتحقيق تقابلهما فى نحو :" لَوْ قَامَ بَكْرٌ قَامَتْ هِندٌ ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقُمْ لَمْ تَقُمْ " ، وقد أجمع النحويون على أن "لَوْ" حرف ، ومن ثم لزم أن تكون "لَمَّا" حرفا ؛ لتقابلهما [٦] .

(الوجه الرابع): أنها لو كانت ظرفا لكان جوابها عاملا فيها، وهو ما صرح به القائلون بظرفيها [٧] ؛ فيلزم عن ذلك أن يكون الجواب واقعا فيها ؛ لأن العامل فى

---

(١) انظر رصف المباني : ص ٢٨٤ .

(٢) انظر المصدر السابق ؛ والجنى الداني : ص ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٣) انظر الجنى الداني : ص ٥١٧

(٤) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(٥) انظر رصف المباني : ص [illegible]

(٦) انظر الجنى الداني . ص ٥٩٥ .

(٧) انظر : الدر المصون ١/١٣١ ؛ والهمع ٢/١٦٣ .

الظرف يلزم أن يكون واقعا فيه ؛ في حين أنه يجوز أن يقال :" لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ " ، والذى يقع في اليوم لا يقع في الأمس [١] .

وأجيب عن هذا الوجه بأن نحوَ:" لَمَّا أَكْرَمْتَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ " تركيبه مثل تركيب قول الله تعالى-: " إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ " [٢] ؛ إذ إن فعل الشرط وقع ماضيا ، ولا يكون إلا مستقبلا ،والذى سوغ ذلك أن المعنى – والله أعلم –: "إِنْ ثَبَتَ أَنِّي كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ" ، وكذا – ها هنا – فإن المعنى : " لَمَّا ثَبَتَ الْيَوْمَ إِكْرَامُكَ لِي أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ " [٣] .

(**الوجه الخامس**).: أن "لَمَّا" **التعليقية** تشعر بالتعليل ، وذلك كما في قول الله – تعالى –: " **وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا** "[٤] ؛ إذ المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم والظروف لا تشعر بالتعليل [٥] .

(**الوجه السادس**) : أن جوابها قد يقترن بـ" **مَا**" النافية ؛ كما في قول الله تعالى: " **فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا** " [٦] ؛ وقد يقترن بـ"**إِذَا** " التى للمفاجأة ، وذلك كما في قولة – تعالى-: " **فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**"[٧] ؛ وقوله – تعالى–:" **فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ** "[٨]، و"**مَا**" النافية ؛ و"**إِذَا**" الفجائية لا يعمل ما بعدهما فيها قبلهما ، ومن ثم انتفى كون"**لَمَّا**" التعليقية ظرفا [٩].

---

[١] انظر : رصف المباني : ص ٢٨٤ ؛ والجنى الداني : ٥٩٥ ؛ والمغني ١/ ٢٨٠ .

[٢] سورة المائدة : من الآية ١١٦ .

[٣] انظر مغني اللبيب ١/ ٢٨٠ .

[٤] سورة الكهف : من الآية ٥٩ .

[٥] انظر الجنى الداني : ص ٥٩٥ .

[٦] سورة فاطر : من الآية ٤٢ .

[٧] سورة العنكبوت : من الآية ٦٥ .

[٨] سورة الزخرف : الآية ٤٧ .

[٩] انظر : الجنى الداني : ص ٥٩٥ ؛ والدر المصون ١/ ١٣١ .

بهذه الأدلة أثبت مصححوا مذهب سيبويه وتابعيه كون "لَمَّا" التعليقية حرفا ؛ لا ظرفا، والواقع أنها أدلة منطقية تحمل في طياتها قوة الحجة وسلامة البرهان ، ولعل في ذلك ما يعزز كون هذا المذهب هو الأظهر .

* **هذا** .. وتختص **"لَمَّا" التعليقية** –على كلا المذهبين– بأنها لا يليها إلا فعل ماضي – لفظا ومعنى – مثبت ، كما في قوله – تعالى :– " **وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ** " [١]؛ ونحو ذلك من الأمثلة السالفة الذكر ؛ أو فعل مضارع منفي بـ "لَمْ" ، وذلك نحو : " لَمَّا لَمْ يُكْرِمْكَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ "، وقد تزاد "أَنْ" بينها وبين الفعل الماضي [٢] ، وذلك كما في قوله – تعالى :– " **فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا** " [٣] .

وتستعمل **"لَمَّا"** هذه استعمال الشرط – كما تقدم – ؛ ومن ثم تقتضي جوابا، وجوابها إما أن يكون فعلا ماضيا – لفظا ومعنى– ؛ مثبتا ؛ كما في قوله – تعالى:– "**فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ** " [٤]؛ أو منفيا بـ " مَا" نحو : "لَمَّا قَدِمَ بَكْرٌ مَا سَافَرَ سَعْدٌ" ؛ وإما أن يكون فعلا مضارعا منفيا بـ " لَمْ" نحو " لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ لَمْ يُكْرِمْهُ عَمْرٌو" ؛ وإما أن يكون جملة اسمية مقرونة بـ " إِذَا" الفجائية ؛ كما في قول الله تعالى :– "**فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ** "[٥]؛ وقوله تعالى :–" **فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ** " [٦]؛ هذا ما اتفق عليه [٧]،

---

[١] سورة القصص : من الآية ٢٣ .

[٢] انظر: رصف المباني:ص ٢٨٤؛ والارتشاف ٥٧١/٢، ٥٧٠؛ والجنى الداني: ص٥٩٥، ٥٩٦

[٣] سورة يوسف : من الآية ٩٦ .

[٤] سورة الإسراء : من الآية ٦٧ .

[٥] سورة النساء : من الآية ٧٧ .

[٦] سورة العنكبوت : من الآية ٦٥ .

[٧] انظر : شرح الكافية للرضى ٣١٣/٣ ؛ والارتشاف ٥٧١/٢ ؛ والجنى الداني : ص ٥٩٦؛ والمغني ٢٨٠/١ ، ٢٨١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

وزاد ابن مالك – فى التسهيل[١] – أن جوابها قد يكون جملة اسمية مقرونة بـ"الفاء"، وذلك كما فى قوله – تعالى:-" **فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ**"[٢]، ورد ذلك بأن جواب "**لَمَّا**" محذوف؛ إذ التقدير:" **انْقَسَمُوا قِسْمَيْنِ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ** "[٣]، وزعم أن جوابها الماضى المثبت قد يقترن – أيضا- بـ"**الفاء**" ، ورده أبو حيان حيث صرح بأن ذلك ادعاء لم يقم دليل واضح عليه [٤].

وقيل : إن جوابها قد يكون فعلا مضارعا مثبتا، وذلك كما فى قول الله-تعالى-: "**فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ** " [٥] ؛ وأجاب الجمهور عن هذا القول بأن "**يُجَادِلُنَا**" مؤول بالماضى ؛ أى : "**جَادَلَنَا**" [٦]، وقيل: أن جواب "**لَمَّا**" هو جملة "**جَاءَتْهُ الْبُشْرَىٰ**"، و"الواو" زائدة [٧]، وقيل : الجواب محذوف ؛ والتقدير:" **أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا** " [٨] ، وربما جاء جواب "**لَمَّا**" جملة اسمية مصدرة بـ "**لَيْسَ**"[٩] وذلك فى قول الشاعر :

[٩٨] حَدِيثُ أُنَاسِيٍّ فَلَمَّا سَمِعْتُهُ إِذَا لَيْسَ فِيهِ مَا يُبِينُ فَأَعْقِلُ [١٠]

والأكثر فى جواب "**لَمَّا**" أن يكون مؤخرا عنها ؛ نحو ما مثل به، ويجوز أن يتقدم عليها، نحو: "**جِئْتُ لَمَّا جِئْتَ**"و" **أَكْرَمْتُكَ لَمَّا أَكْرَمْتَ أَخِى** " [١١]، وقد يحذف جوابها

---

[١] انظر التسهيل : ص ٢٤١ .

[٢] سورة لقمان : من الآية ٣٢ .

[٣] انظر : المغنى ١٨١/١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

[٤] انظر ارتشاف الضرب ٥٧١/٢ .

[٥] سورة هود : الآية ٧٤ .

[٦] انظر : المغنى ٢٨١/١ ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

[٧] انظر المغنى ٢٨١/١ .

[٨] انظر المصدر السابق ؛ والهمع ١٦٣/٢ .

[٩] انظر : ارتشاف الضرب ٥٧١/٢ ؛ والمساعد ١٩٩/٣ .

[١٠] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لكعب بن زهير ؛ فى شرح ديوان كعب للسكرى : ص٤٦ ، والشاهد فيه مجئ جواب " لما " جملة اسمية مصدرة بـ " ليس " .

[١١] انظر ارتشاف الضرب ٥٧١/٢ .

للدلالة عليه[١]؛ وذلك كما في قوله تعالى:-"**فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا** "[٢]؛ فجواب "**لَمَّا**" – في الآية – محذوف؛ إذ التقدير :"فَعَلُوا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؛ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ"، وقد دل عليه قوله – تعالى:- "**وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ**"، وقيل: جواب "**لَمَّا**" هو جملة : "**وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا** "؛ و"**الواو**" زائدة وهذا قول الكوفيين [٣] .

وقد يختلف متعلق الفعلين ؛ أي الفعل الذي بعد "**لَمَّا**" وفعل الجواب ، وذلك كما في نحو :- " لَمَّا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَمْسِ أَكْرَمْتُكَ الْيَوْمَ " [٤] .

* **هذا** .. والعلة في بناء "**لَمَّا**" – على القول بظرفيتها – إبهامها واحتياجها إلى جملة بعدها على سبيل اللزوم ؛ كـ" **إِذْ**" و"**إِذَا**" [٥] .

* * * * *

٩ – { مَتَىٰ }

المشهور في لفظ "مَتَىٰ" أنه اسم يشمل جميع الأزمنة ، ومن ثم فهو ظرف زمان لتعميم الأزمنة ؛ لا يفارق الظرفية ؛ أي: لا يتصرف [٦]، فهو كـ" **أَيَّانَ**" ؛ إلا أنه مبني على السكون ؛ على أصل البناء ؛ حيث لم يلتق في آخره ساكنان فيجب التحريك [٧]، ولفظ "مَتَىٰ" بهذا المفهوم يرد في الكلام **على وجهين** [٨] :

---

[١] انظر: المصدر السابق ؛ والجنى الداني: ص ٥٩٦؛ والمساعد ٣/٢٠٠؛ والهمع ٢/١٦٣ .

[٢] سورة يوسف : من الآية ١٥ .

[٣] انظر : الارتشاف ٢/٥٧١ ؛ والجنى الداني : ص ٥٩٦ .

[٤] انظر ارتشاف الضرب ٢/٥٧١ .

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦ ، ورصف المباني : ص ٢٨٤ .

[٦] انظر : أسرار العربية : ص ١٩٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧١ ؛ والارتشاف ٢/٥٤٨ ؛ والجنى الداني : ص ٥٠٥ ؛ والدر المصون ١/٥٢٤ ؛ والهمع ٢/٤٤٩ .

[٧] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٤ .

[٨] انظر – في ذلك – : الصاحبي لابن فارس : ص ١٢٨ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣٧٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٢٧٩ ؛ والارتشاف ٢/٤٦٥ ، ٥٤٨ ؛ والجنى الداني : ص ٥٠٥ ؛ والدر المصون ١/٥٢٤ ؛ والمغني ١/٣٣٤ .

* **أحدهما** : أن يكون اسم استفهام يسأل به عن زمان مبهم يتضمن جميع الأزمنة، بمعنى أنه يستفهم به عن وَقْتِ فِعْلٍ فُعِلَ ؛ أَوْ يُفْعَلُ ، ولـذا يليه الماضى ؛ والمستقبل ؛ إذ يقال : " مَتَى خَرَجَ سَعِيدٌ ؟ وَمَتَى يَرْجِعُ ؟"، أى : فِى أَىِّ وَقْتٍ خَرَجَ ؟ وَفِى أَىِّ وَقْتٍ يَرْجِعُ ؟" ، ومن ثم يقال – فى الجواب – :" **الْيَوْمَ** " أو" **السَّاعَةَ**" أو "**الآنَ**" أو "**غَدًا**" أو"**يَوْمَ كَذَا**" أو "**شَهْرَ كَذَا**" أو "**سَنَةَ كَذَا**" أو"**حِينَئِذٍ**" ؛ وما إلى ذلك ؛ هذا ما صرح به سيبويه [١] ؛ وأجمع عليه النحويون [٢] .

فالجواب عن "**مَتَى**" يكون بمعرفة ؛ ولَمْ يَجُزْ أن يجاب عنها بنكرة ؛ فلا يقال – فى الجواب –: "**يَوْمًا**" أو"**شَهْرًا**" أو "**سَنَةً**" ونحو ذلك ؛ لأن السؤال بها عن تعيين الوقت ؛ ولا يكون ذلك إلا بمعرفة [٣] .

والاستفهام بـــ " **مَتَى**" يراد به الإيجاز والاختصار ؛ لأن "**مَتَى**" اسم مُغْنٍ عن الكلام الكثير المتناهى فى الطول ، وذلك أنه لو سئل عن زمن سفر بكر فإن القياس يقتضى أن يقال :" أَغَدًا يُسَافِرُ بَكْرٌ أَمِ الْيَوْمَ أَمِ الآنَ أَمِ السَّاعَةَ أَمِ الشَّهْرَ أَمِ السَّنَةَ ؟" ؛ وما إلى ذلك ؛ إذ الأزمنة أكثر مما يحاط بها ؛ أو يقال :" أَيُسَافِرُ بَكْرٌ يَوْمَ السَّبْتِ أَمْ يَوْمَ الأَحَدِ أَمْ يَوْمَ الاثْنَيْنِ... إلخ "، فبذلك يحتاج إلى تكرير السؤال مما يؤدى إلى التطويل ، فإذا قيل :" مَتَى يُسَافِرُ بَكْرٌ؟" أغنى لفظ "**مَتَى**" عن ذكر ذلك كله [٤] ، ومن ثم أريد به الإيجاز والاختصار.

ولَمَّا كان الظرف "**مَتَى**" للسؤال عَنْ وَقْتِ فِعْلٍ فُعِلَ ؛ أو يفعل فإنه يستفهم به عن الزمان الماضى ؛ وعن الزمان المستقبل [٥]، فالاستفهام به عن الزمان الماضى ؛ كما فى نحو :" مَتَى وُلِدَ أَخُوكَ ؟" ؛ وكما فى قول الشاعر :

---

[١] انظر الكتاب ٢١٧/١ – هارون – .

[٢] انظر : التبصرة والتذكرة ٤٦٨/١ ، ٤٦٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤ ، ولسان العرب ٤١٣١/٦ – (متى) – .

[٣] انظر التبصرة والتذكرة ٤٦٩/١ .

[٤] انظر:أسرار العربية:ص١٩٥؛ وشرح المفصل لابن يعيش١٠٤/٤؛ ولسان العرب ٤١٣١/٦

[٥] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ؛ والارتشاف ٥٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٥٠/٢ .

[٩٩] مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِى طُلُوحٍ سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُ [١]

والاستفهام بها عن زمان المستقبل كما فى نحو:" مَتَىٰ تُسَافِرُ ؟" وكما فى قوله – تعالى –: " وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللهِ " [٢] ؛ إذ التقدير – والله أعلم –:" مَتَىٰ يَقَعُ نَصْرُ اللهِ ؟ "[٣] ؛ أو :" مَتَىٰ يَأْتِى ؟" ؛ ونحو ذلك، ومثله نحو "مَتَىٰ الْقِيَامُ ؟" و"مَتَىٰ السَّفَرُ ؟" و"مَتَىٰ الْعَوْدَةُ"؛ أى مَتَىٰ يَتَأَتَّىٰ الْقِيَامُ ؟" وَمَتَىٰ يَكُونُ السَّفَرُ ؟ وَمَتَىٰ تَكُونُ الْعَوْدَةُ ؟" وما إلى ذلك ، و"مَتَىٰ" فى هذه الأمثلة ونحوها فى محل رفع خبرا مقدما والمصدر بعده مبتدأ مؤخر، ومن ثم لا يجوز أن يقال :" مَتَىٰ زَيْدٌ؟" ونحوه ؛ أى : اسم الذات ؛ أو اسم العين – على ما سيأتى–، أما قولهم :" مَتَىٰ أَنْتَ وَبِلَادَكَ؟" فإن "مَتَىٰ" -فيه- ليس بخبر، بل هو ظرف لخبر المبتدإ الذى بعده ؛ غير ساد مسده كما سَدَّ فى نحو :" أَمَامَكَ زَيْدٌ" ، وجملة "أَنْتَ وَبِلَادَكَ " نحو جملة :"كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ"، ومن ثم فإن التقدير :" مَتَىٰ أَنْتَ وبِلَادَكَ مُجْتَمِعَانِ " [٤].

وتجدر الإشارة إلى أن "مَتَىٰ" المستفهم بها لا تعمل شيئا ؛ لكونها تدخل على كل من الفعل والاسم [٥] ؛ نحو ما مثل به .

وقد يستفهم بها استفهاما مجازيا على سبيل الإنكار والنفى ، وذلك كأن يُحْكَىٰ عن رجل فِعْلٌ يُنْكِرُهُ ، فيقول للذى حَكَىٰ عنه:"مَتَىٰ كَانَ هٰذَا ؟" ؛ على معنى الإنكار والنفى ؛ أى : " مَا كَانَ هٰذَا الَّذِى حَكَيْتَ عَنِّى " [٦] .

---

(١) هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لجرير عطية فى ديوانه : ص ٥١٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ٣١١/١ ؛ ٧٨٥/٢ ؛ والكتاب ٢٠٦/٤ ، والشاهد فيه قوله : " متى كان " حيث استفهم بـ " متى " عن زمان ماض .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢١٤ .

(٣) انظر تفسير القرطبى ٣٦/٣ – الهيئة المصرية العامة للكتاب –

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٢٩٠/٣ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣٧٨ .

(٦) انظر لسان العرب ٤١٣١/٦ – (متى) – .

* الوجه الآخر : أن تكون "مَتَىٰ" اسم شرط فيجازى بها كما يجازى بغيرها من أسماء الشرط ، ومن ثم تكون – على هذا الوجه- عاملة ؛ فتجزم فعلين ؛ نحو: "مَتَىٰ تَقُمْ أَقُمْ" ؛ وكما فى قول الشاعر :

[١٠٠] وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مَخَافَةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ (١)

وقول الأعشى :

[١٠١] مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ موقِدِ (٢)

وقول الآخر:

[١٠٢] أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى (٣)

وقد يؤتى بعدها بـ" مَا" زائدة فلا تهمل ؛ بل تجزم الفعلين – أيضا (٤) – ؛ نحو: " مَتَىٰ مَا تَقُمْ أَقُمْ " ؛ و"مَتَى مَا يَأْتِنِى زَيْدٌ أُرْضِهِ "، ولا تجئ "مَا" بعد "مَتَىٰ" إلا فى الشرط (٥).

وإنما عملت "مَتَىٰ" الجزم – فى هذا الوجه – حملا على "إِنْ" الشرطية لما فيها من معنى الشرط ؛ ولكونها مختصة بالفعل ولم تنزل كجزء منه (٦) .

ولما كانت "مَتَىٰ" فى الوجهين المذكورين اسما للزمان ؛ مبينا على السكون فإن

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لطرفة بن العبد فى ديوانه : ص ٢٩ ؛ وخزانة الأدب ٦٦/٩ ، ٦٧ ، ٤٧١ ؛ والكتاب ٧٨/٣ ، والشاهد فيه قوله : " متى يسترفد القوم أرفد " ؛ حيث جوزى بـ " متى " فجزمت فعلين .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو فى ديوان الأعشى : ص ٥١ ، وانظر : الأغانى ١٦٨/٢؛ وخزانة الأدب ٧٤/٣ ؛ ١٥٦/٧ ؛ والكتاب ٨٦/٣ ؛ والمقاصد النحوية ٤٣٩/٤ ؛ والشاهد فيه كسابقه .

(٣) هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لسحيم بن وثيل فى خزانة الأدب ٢٥٥/١ ، والدرر ٢٦/١؛ والشعر والشعراء ٦٤٧/٢ ؛ والكتاب ٢٠٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٦/٤ ، والشاهد فيه – ها هنا – جزم فعلين بـ " متى " .

(٤) انظر : اللسان ٤١٣١/٦ ؛ والارتشاف ٥٤٨/٢ .

(٥) انظر الارتشاف ٥٤٨/٢ .

(٦) انظر جواهر الأدب : ص ٣٧٨ .

العلة فى بنائه تضمنه معنى "**همزة الاستفهام** " فى حال وروده اسم استفهام ؛ لأنه – حينئذ– وقع موقعها ؛ وهى حرف ؛ إذ إن أصل الاستفهام أن يكون بحروف المعانى [١] ، وفى حال ورود "**مَتَىْ**" اسم شرط تكون العلة فى بنائه تضمنه معنى حرف الشرط ؛ وهو " **إِنْ**" **الشرطية** [٢] .

* **هذا**.. وقد ورد لفظ "**مَتَىْ**" حرف جر بمعنى "**مِنْ**" وبمعنى "**فِى**" ، وذلك فى لغة هذيل [٣]، فورودها حرفا بمعنى "**مِنْ**" كما فى قولهم ": **أَخْرَجَهَا مَتَىْ كُمِّهِ** " ؛ أى : **مِنْ كُمِّهِ** [٤]، ومنه " **مَتَىْ**" فى قول الشاعر :

[١٠٣] شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ [٥]

أى : **مِنْ لُجَجٍ** ؛ وفى قول الآخر :

[١٠٤] أُخِيلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ ... إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا [٦]

أى:**مِنْ حَابٍ** ؛ أراد : **مِنْ سَحَابٍ حَابٍ** ؛ أى : **ثَقِيلِ الْمَشْيِ** ؛ **لَهُ زَجَلٌ** ؛ أى : **تَصْوِيتٌ** .

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤ ؛ والدر المصون ٥٢٤/١ .

[٢] انظر الدر المصون ٥٢٤/١ .

[٣] انظر : شرح الكافية للرضى ٢٨٩/٣ ، ٢٩٠ ؛ واللسان ٤١٣١/٦ ؛ والمغنى ٣٣٤/١ .

[٤] انظر : التسهيل : ص ١٤٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣ ؛ وشرح الكافية ٧٨٤/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣٧٨ ؛ والارتشاف ٤٦٥/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٥ ؛ والمغنى ٣٣٤/١ .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ؛ وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الأزهية : ص٢٠١ ؛ وجواهر الأدب: ص٩٩ ؛ وخزانة الأدب ٩٨/٧ ، ٩٨ ؛ والدرر ٣٣/٢ ، ٨٣ ؛ وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ؛ والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣ ، والشاهد فيه قوله "متى لحج" حيث جاءت "متى" حرف جر بمعنى "من" على لغة هذيل ، وقيل : ظرف مكان بمعنى "وسط" – على هذه اللغة– .

[٦] هذا بيت من البحر البسيط ؛ وهو لساعدة بن جؤبة فى شرح أشعار الهذليين ٢٠٩/٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ٧٤٩/٢ ؛ ولسان العرب ٤١٣١/٦ ؛ والمغنى ٣٣٤/١ ، والشاهد فيه مجىء "متى" حرف جر بمعنى "من" فى لغة هذيل .

وورودها حرفا بمعنى "فِى" كما فى قول بعضهم :" **وَضَعْتُهُ مَتَىٰ كُمِّى**" ؛ أى : "**فِى كُمِّى**" ؛ قاله ابن سيدة وغيره [١]، وقيل : أن "**مَتَىٰ**" فى هذا القـول اسـم بمعنـى "وَسَط"[٢]، فقد عُزِىَ للكوفيين أنهم زعموا أن "**مَتَىٰ**" تكون فى لغة هذيل بمعنـى "وَسَط" – أيضا– ، وذلك كما فى قول بعضهم :"**جَعَلْتُهُ فِى مَتَىٰ الْكِـيسِ** " ؛ أى : **فِى وَسَطِ الْكِيسِ** [٣] ، وحكى الكسائى عنهم :" **أَخْرَجَهُ مِنْ مَتَىٰ كُمِّهِ** "؛ أى : **مِنْ وَسَطِ كُمِّهِ** [٤] .

وقيل : إن "**مَتَىٰ**" فى قول شاعرهم :"**مَتَىٰ لُجَجٍ** " بمعنى "**وَسَط**" ؛ إذ إنـه أراد : "**وَسَطَ لُجَجٍ**" [٥] ، وقد تقدم القول بأنها بمعنى "**مِنْ**" فى لغتهم .

فالقول بأن "**مَتَىٰ**" بمعنى "**وَسَط**" يفضى إلى أنها اسم ؛ لا حرف ومـن ثـم فهـى ظرف مكان معرب– فى لغة هذيل–، وما بعدها مجرور بالإضافة [٦] .

مما تقدم نقف على أن "**مَتَىٰ**" ترد اسما– فى كلام العرب– فى ثلاثـة مواضـع ، وذلك كونها **استفهاما** ، وكونها **شرطا** ، وكونها – فى لغة هذيل – **بمعنى"وَسَط"**، وترد حرف جر فى موضوعين ؛ هما : كونها **بمعنى** "**مِنْ**" وكونها **بمعنى** "**فِى**" ، وكلا الموضعين فى لغة هذيل .

* * * * *

١٠ – (مُذْ – و – مُنْذُ)

المشهور فى "**مُذْ**" و"**مُنْـذُ**" أن يكونا اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ؛ كما فى نحو: "مَا زَارَنَا زَيْدٌ مُذْ لَيْلَتَانِ ؛ وَمَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمَانِ "، وأن يكونا حـرفين إذا انْجَـرَّ مـا

---

(١) انظر المغنى ٣٣٤/١ ، وانظر –أيضا– : شرح الكافية ٢٩٠/٣ ؛ واللسان ٤١٣١/٦ .

(٢) انظر:الصاحبى: ص١٢٨؛ وشرح الكافية ٢٩٠/٣؛ واللسان ٤١٣١/٦؛ والارتشاف ٢٦٥/٢.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٥٤٨/٢ .

(٤) انظر الأمالى الشجرية ؛ لابن الشجرى ٢٧٠/٢ ، طبعة / دار المعرفة – بيروت – .

(٥) انظر: الصاحبى: ص ١٢٨ ؛ واللسان ٤١٣١/٦ ؛ والارتشاف ٤٦٥/٢ ؛ والمغنى ٣٣٥/١.

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٤٦٥/٢ ؛ ومغنى اللبيب ٣٣٤/١ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ٣٣٠/١ .

بعدهما ؛ كما في نحو :" لَمْ يَزُرْنَا بَكْرٌ مُذْ لَيْلَتَيْنِ، وَلَمْ أَرَهُ مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ " ، ونحو:"مَا لَقِيتُ زَيْدًا مُذْ -أو-مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ " ونحو:" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ؛ وَمَا كَلَّمْتُهُ مُنْذُ سَاعَتِنَا "، وهذا هو مذهب الجمهور [١] .

وذهب بعض البصريين إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين على كل حال ؛ وإن انجَرَّ ما بعدهما فهو مجرور بالإضافة وإن كانا مبنيين ، فهما - حينئذ- كـ "لَدُنْ" في قول الله - تعالى :- "وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ " [٢]؛ حيث أضيف "لَدُنْ" إلى "حَكِيمٍ عَلِيمٍ" وهو ظرف مبني ؛ فكذلك "مُذْ" و"مُنْذُ" [٣] .

و"مُذْ" أصلها "مُنْذُ" ، حيث خففت "مُنْذُ" بحذف النون منها ، فقيل : "مُذْ" [٤]، وهذا مذهب الجمهور[٥] ، واستدلوا على ذلك من **ثلاثة أوجه** :

(أحدها): أنه لو سمي بـ"مُذْ" وأريد تصغيره أو جمعه جمع تكسير لَرُدَّتْ إليها "**النون**" المحذوفة ؛ فيقال - في التصغير : "مُنَيْذٌ " ، ويقال -في التكسير -: "أَمْنَاذٌ" إذ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها [٦].

---

[١] انظر : شرح عيون الإعراب للمجاشعي : ص ١٩٣ ؛ وشرح اللمع للتبريزي : ص ١٩٦ ، ١٩٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٨ ، ٤٥ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٣/٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٤/٣ ؛ والجنى الداني : ص٣٠٤ ، ٥٠٠ .

[٢] سورة النمل : الآية ٦ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٤/٣ ؛ والجنى الداني : ص ٥٠٠ .

[٤] انظر : الكتاب ٤٥٠/٣ ؛ والمقتضب ٣١/٣ ؛ وشرح اللمع للتبريزي : ص ١٩٨ ؛ وأسرار العربية : ص ١٤٧ ، واللباب للعكبري ١٦٩/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٤ ، ٤٦/٨؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ .

[٥] انظر : الإنصاف ٣٨٣/١ ؛ والجنى الداني : ص ٣٠٤ ؛ وهمع الهوامع ١٦٤/٢ .

[٦] انظر : الكتاب ٤٥٠/٣ ؛ وشرح اللمع للتبريزي : ص ١٩٨ ؛ وأسرار العربية : ص ١٤٧؛ والإنصاف ٣٨٣/١ ؛ واللباب للعكبري ٣٦٩/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٤ ؛ ٤٦/٨ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ ؛ والجنى الداني : ص ٣٠٤ .

(الوجه الثانى): أن ذال "**مُذْ**" تضم لملاقاة حرف ساكن ؛ نحو: "مَا رَأَيْتُهُ مُذُ اللَّيلةَ؛ ومُذُ الْيَوْم ؛ ومُذُ العَام "، وإن كان بعض العرب يكسر الذال – حينئذ– على أصل التقاء الساكنين [(١)] فإن ضمها هو الأعرف [(٢)] ؛ لأنه لما احتيج إلى تحريكها لالتقاء الساكنين روجع بها الاصل فقيل : "مُذُ اللَّيلَةَ " و"مُذُ الْيَوْم" و"مُذُ الْعَام " ونحو ذلك ؛ كما روجع الأصل فى نحو : " هُمُ الْقَوْمُ" و" لَهُمُ الْيَوْمُ " بضم ميم "**هُـمْ**" لالتقـاء الساكنين ، فلو لم يكن الأصل "**مُنْذُ**" بضم الذال لقيل : "مُذِ اللَّيلَةَ " و"مُـذِ الْعَـام " و"مُذِ الْيَوْم "، كما يقال " قُمِ اللَّيلَ " ؛ ونحوه [(٣)] .

(الوجه الثالث): أن بنى غَنِيٍّ ؛ وهم حَيٌّ من غَطَفَان [(٤)] يضمون ذال "**مُذْ**" قبـل متحرك ؛ إذ يقولون :" مَا زَارَنَا زَيْدٌ مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ "؛ بضم ذال "**مُـذْ**" ، وإنمـا يضمونها مع عدم الساكن باعتبار أن "**النون**" محذوفة لفظا ؛ لا نِيَّةً ؛ فلو لم يكـن أصل "**مُذْ**" هو "**مُنْذُ**" لم يصح هذا الاعتبار [(٥)] .

وذهب ابن ملكون إلى أن "**مُذْ**" ليست مخففة من "مُنْذُ" بحذف عينها ؛ وإنما همـا أصلان ؛ لأن الحذف والتصريف لا يكونان فـى الحـروف؛ ولا فـى الأسـماء المبينة[(٦)] ، ورد الشلوبين هذا القول بأن الحذف قد ورد فى الحروف المضاعفة ؛ كـ "**إِنَّ** " و"**أَنَّ** " و"**كَأَنَّ** " و"**لَكِنَّ**" و"**رُبَّ**" و"**لَعَلَّ** " ؛ وورد فـى بعـض الأسـماء المبينة، كـ "**قَطُّ**" ، حيث خففت هذه الألفاظ بحذف أحد المثلين ، فقيل :"**إِنْ**" – و–

---

(١) انظر شرح عيون الإعراب : ص ١٩٦ ؛ والهمع ١٦٤/٢ .

(٢) انظر: الكتاب ١٩٤/٤،١٤٦؛ وشرح عيون الإعراب: ص ١٩٦؛ والجنى الدانى: ص٣٠٤ .

(٣) انظر:شرح التسهيل لابن مالك٢١٦/٢؛ وشرح الكافية للرضى٢٩٣/٣؛ والارتشاف ٢٤٢/٢؛ والجنى الدانى: ص ٣٠٤ ؛ والمغنى ٣٣٦/١ ؛ والمساعد ٥١٢/١ ؛ والهمع ١٦٤/٢ .

(٤) انظر لسان العرب ٣٣١١/٥ – (غنا) – .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ ؛ والمغنى ٣٣٦/١ ، والمساعد ٥١٢/١ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ والهمع ١٦٤/٢ .

(٦) انظر : رصف المبانى : ص ٣٢٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٣٠٥ ؛ والمغنى ٣٣٦/١ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ والهمع ١٤٦/٢ .

"أَنْ" و"كَأَنْ" و"لَكِنْ"، بنون واحد ساكنة ؛ وقيل : "رُبَ" بباء واحد مفتوحة ، وقيل : "عَلَ" بلام واحد مفتوحة، وقد حذف منها – أيضا – اللام الأولى ، وقد تقدم أن من لغات " قَطُّ" المشددة الطاء المضمومة :"قَطُ" – و– "قُطُ" بطاء واحد مضمومة ؛ و"قَطْ" بطاء ساكنة ، فثبت بذلك أن الحذف والتصريف يكونان فى الحروف ؛ وفى الأسماء المبينة ؛ وبه يُرَدُّ مذهب ابن ملكون [١] .

وصرح المالقى بأن الصحيح كون "مُذْ" مقتطعة من "مُنْذُ" إذا كانت اسما ؛ فإذا كانت حرفا فهى لفظ قائم بنفسه ؛ أى : أصل ؛ نظرا إلى أن الحرف لا يُتَصَرَّفُ فيه [٢] ، وهو مردود بما رُدَّ به مذهب ابن ملكون [٣] .

والغالب على "مُنْذُ" أن تكون حرفا جارا؛ لبقائها من غير حذف؛ ولأنها فى الزمان بمنزلة "مِنْ" فى المكان؛ والغالب على "مُذْ" أن تكون اسما؛ لما دخلها من تصرف بالحذف – على المشهور-؛ إذ أنها مخففة من "مُنْذُ" بحذف "النون" منها[٤]، والتصرف بابه الأسماء؛ كما فى نحو"يَدٍ"و"دَمٍ"؛ والأفعال؛ كما فى نحو "خُذْ"و"زِنْ"، والحروف لا تَصَرُّفَ لها لكونها جامدة ؛ لأنها بمنزلة جزء الاسم والفعل، وجزء الشئ لا تصرف له؛ فضلا عن أن حذف شئ من الحرف يعد إجحافا؛ إذ أن مجئ الحروف لضرب من الإيجاز والاختصار؛ حيث جئ بها للنيابة عن الأفعال لتفيد فائدتها مع إيجاز فى اللفظ، فـ"همزة الاستفهام" نائبة عن الفعل "أَسْتَفْهِمُ"، وحرف العطف نائب عن الفعل"عَطَفْتُ " وكذلك سائر الحروف، فإذا حذف شئ منها كان اختصارا لمختصر؛ وهو إجحاف، ومن ثم غلبت الاسمية على "مُذْ" [٥] .

---

[١] انظر : الجنى الدانى : ص ٣٠٥ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٦٤/٢ .

[٢] انظر رصف المبانى : ص ٣٢٢ .

[٣] انظر شرح التصريح ٢١/٢ .

[٤] انظر : المقتضب ٣١/٣ ؛ واللمع : ص١٦٠ ، والتبصرة والتذكرة ٢٨٤/١ ؛ والمقتصد فى شرح الإيضاح ٨٥٥/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٤؛ والجنى الدانى: ص ٥٠٠،٥٠١.

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٤ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٤/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ .

و"مُنذُ" لغة أهل الحجاز ، وهم يجرون بها مطلقا ؛ أى : فى الماضى وفى الحال ؛ إذ أنها لا تستعمل فى المستقبل ؛ هى و"مذْ"-إجماعا- ، أما "مُذْ" فلغة بنى تميم ، ويشاركهم فيها الحجازيون، ويرفع بها التميميون مطلقا ؛ قاله الأخفش [١] ، وعليه فإن جميع العرب يتكلمون بـ"مُذْ" ولا يتكلم بـ"مُنذُ" ، إلا الجحازيون خاصة [٢] .

واللغة الفصحى ضم ميم "مُذْ" و"مُنذُ" وكسر ميم كل منهما لغة بنى سليم ؛ إذ يقولون "مِذْ" و"مِنْذُ" [٣]؛ وهى لغة نادرة [٤]، وقيل : كسر ميم :"مُنذُ" عن بنى سليم؛ وكسر ميم "مُذْ" عن عُكْلٍ [٥] .

* هذا .. وقد اختلف فى "مُنذُ" من حيث كونها كلمة بسيطة ؛ أو مركبة ، فذهب البصريون إلى أنها بسيطة [٦]، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة ، ثم اختلفوا فى أصل تركيبها ، فذهب الفراء إلى أن الأصل فيها :"مِنْ ذُو" ، فهى – عنده- مركبة من حرف الجر "مِنْ" و"ذُو" الطائية ؛ أى : التى بمعنى "الَّذِى" فى لغة طىء ، وذهب غيره-منهم- إلى أن الأصل فيها :"مِنْ إِذْ" : أى : مركبة من حرف الجر "مِنْ" و"إِذْ" الظرفية ؛ حذفت الهمزة تخفيفا فالتقى ساكنان :" النون" و"الذال" ، فحركت الذال بالضم ، ثم ضمت الميم على هذا القول والذى قبله للفرق بين حكم "مِنْ" مفردة وحكمها مركبة [٧] .

---

(١) انظر : شرح جمل الزجاجى لابن خروف ٦٦١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير ٥٦/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ٣٩٢/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ ؛ والارتشاف ٢٤٢/٢ ؛ والمساعد ٥١٢/١ ؛ والهمع ١٦٤/٢ .

(٤) انظر الإنصاف ٣٩٢/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٢٤٢/٢ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ والهمع ١٦٤/٢ .

(٦) انظر : اللباب للعكبرى ٣٦٩/١ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠١ .

(٧) انظر : شرح عيون الإعراب : ص ١٩٤ ؛ والإنصاف ٣٨٣/١ ؛ واللباب ٣٦٩/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ ؛ والارتشاف ٢٤١/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠١ ؛ والهمع ١٤٦/٢ .

وذهب محمد بن مسعود الغزنى إلى أن أصلها "مِنْ ذا" ؛ أى: مركبة من حـرف الجر "مِنْ" واسم الإشارة "ذَا" فحذفت "الألف" للتركيب وعوض منها ضم الذال ، ثم ضمت "الميم" إتباعا لحركة الذال [١] .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون من كون "مُنْذُ" بسيطة [٢]؛ لأن الأصـل عـدم التركيب [٣]، والانتقال عن الأصل يفتقر إلى دليل ظاهر ، ولا دليل علـى كـون "منذ" مركبة ؛ إذ إن أكثر ما قيل فى تقرير كونها مركبة تكلفات واهية [٤]، وذلك لما يلزم عن أقوالهم من التغيير بضم الميم ؛ والحذف بإسـقاط الـواو مـن "ذُو" – على قول الفراء –؛ وإسقاط الهمزة من "إِذْ" على قـول بعـض الكـوفيين –؛ وإسقاط الألف من "ذَا"–على قول الغزنى –، وذلك كله يخالف الأصول ، ومن ثم لا تعد تأويلاتهم دليلا ظاهرا يكفى فى الانتقال عن الأصل ؛ وهو عدم التركيب[٥]؛ فضلا عن أن القول بتركيب "مُنْذُ" يُفْضِى إلى كون "مُنْذُ" الجارة غير مركبـة ؛ إذ إن تأويلاتهم المذكورة تتعذر فى "مُنْذُ" المستعملة حرف جر ؛ وهو الغالـب فيهـا – كما تقدم –، ومن ثم تكون "بسيطة" إذا كانت حرف جر ، وتكـون مركبـة إذا كانت اسما ، والتكلف فى ذلك ظاهر لا يخفى [٦] .

* والحاصل أن "مُذْ" و"مُنْذُ" لهما ثلاثة أحوال [٧] :

* **الحال الأولى** : أن يليهما اسم مرفوع ؛ كما فى نحو :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ – أو– مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ " و:"مَا زُرْتُكَ مُذْ – أو – مُنْذُ لَيْلَتَنَا" و" مَا لَقِيتُـهُ مُـذْ – أو – مُنْـذُ يَوْمَانِ"؛ وهما إذ ذاك اسمان – اتفاقا –، وفى إعرابهما – حينئذ– **أربعة مذاهب** :

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٤١/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠١ .

(٢) انظر الجنى الدانى : ص ٥٠١ .

(٣) انظر: اللباب٣٧٠/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش٥/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢

(٤) انظر الجنى الدانى : ص ٥٠١

(٥) انظر اللباب ٣٧٠/١ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ٢٩٤/٣ .

(٧) انظر الجنى الدانى : ص ٥٠١ ؛ والمغنى ٣٣٥/١ ؛ والهمع ١٦٥/٢

(المذهب الأول): أن "**مُذْ**" و"**مُنْذُ**" مبتدآن ، واسم الزمان المرفوع الواقع بعد كل منهما خبر عنه ؛ واجب التأخير ؛ إجراء للرفع مجرى الجر ، ويقدران بـ"**أوّلَ الوقْتِ**" أو"**أوّلَ المُدَّةِ**" إذا كان الاسم المرفوع بعدهما معرفة، ويقدران بـ"**الأَمَد**" إذا كان الاسم المرفوع بعدهما نكرة ، فإذا قيل :"مَا رَأَيْتُهُ مُذْ – أو مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ " فالتقدير :"أوّلُ وَقْتِ انقِطَاعِ الرُّؤْيَةِ – أو : أوّلُ مُدَّتِها – يَوْمُ الْجُمُعَةِ " ، وإذا قيل : "مَا زُرْتُهُ مُذْ– أو مُنْذُ يَوْمَانِ " فالتقدير :" أَمَدُ انقِطَاعِ الزِّيَارَةِ يَوْمَانِ " [١] ؛ وهذا هو مذهب المبرد [٢] ؛ وابن السراج [٣] ؛ والفارسي [٤] ؛ وطائفة من الكوفيين [٥]، وصححه ابن يعيش [٦] ، واختاره ابن الحاجب [٧] ؛ وأبو حيان [٨] .

(المذهب الثاني) : أنهما ظرفان ؛ أي كُلاً من "**مُذْ**" و"**مُنْذُ**" منصوب على الظرفية في محل رفع خبرا مقدما، واسم الزمان المرفوع بعده مبتدأ مؤخر؛ وهما بتقدير : "بَيْنِي وبَيْنَهُ كَذَا"، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش[٩]؛ والزجاج[١٠]؛والزجاجي[١١]؛

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦ ، ٢١٧ ؛ والارتشاف ٢/٢٤٣ ؛ والجنى الداني : ص ٥٠١ ، ٥٠٢ ؛ والمغني ١/٣٣٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠ ؛ والهمع ٢/١٦٦ .

[٢] انظر المقتضب ٣/٣٠ .

[٣] انظر الأصول في النحو ٢/١٣٧ .

[٤] انظر الإيضاح العضدي : ص ٢٦١ .

[٥] انظر شرح التصريح ٢/٢٠ .

[٦] انظر شرح المفصل ٨/٤٦ .

[٧] انظر شرح الكافية للرضي ٣/٢٩٢ ، ٢٩٣ – ينظر المتن –، وانظر – أيضا – شرح التصريح ٢/٢٠ .

[٨] انظر النكت الحسان : ص ١١٤ .

[٩] انظر : الارتشاف ٢/٢٤٣ ؛ والمغني ١/٣٣٥ ؛ ٢/٣٧٧ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠ ؛ والهمع ٢/١٦٦ .

[١٠] انظر المصادر السابقة ؛والمساعد ١/٥١٥ .

[١١] انظر الجمل للزجاجي : ص ١٤٠ ، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد .

وابن جنى [١]؛ وطائفة من البصريين [٢]، وعزى لسيبويه [٣]، فإذا قيل :" مَا لَقِيتُهُ مُذْ – أو– مُنْذُ يَوْمَانِ"، فالتقدير :" بَيْنِى وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمَانِ "، ولم يرتض ابن هشام وغيره هذا التقدير [٤]؛ لما فيه من التعسف [٥]، وذلك لجعل "**مُذْ**" و"**مُنْذُ**" بمعنى كلمتين مضافتين ؛ أى: "**بَيْنِى** " و"**بَيْنَهُ** "؛ ولأن هذا التقدير لم يعرض لمعنى النفى المذكور فى " **مَا لَقِيتُهُ**" ونحوه ؛ ولأنه يفضى إلى فساد المعنى فى بعض التراكيب، وذلك كما فى نحو :" مَا لَقِيتُهُ مُذْ – أو– مُنْذُ يَوْمُ الْخَمِيسِ" ؛ إذ التقدير : "بَيْنِى وَبَيْنَ لِقَائِهِ يَوْمُ الْخَمِيسِ " ؛ وهذا فاسد ؛ إذ لم يكن الكلام صادرا يوم الجمعة التالى ليوم الخميس[٦]؛ فضلا عن أن ما قدره أصحاب هذا المذهب تقدير ما لم يصرحوا به فى موضع ما[٧].

وتجدر الإشارة إلى أن الكلام على هذا المذهب والذى قبله جملتان ، ففى نحو : "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ– أو – مُنْذُ يَوْمَانِ " ؛ عبارة :" مَا رَأَيْتُهُ " جملة فعلية ؛ وعبارة : "مُذْ – أو – مُنْذُ يَوْمَانِ" جملة أخرى ؛ وهى اسمية [٨] .

(**المذهب الثالث**): أنهما ظرفان ؛ والاسم المرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف ؛ وهو "**كان**" التامة ، وعليه فإن كلا من "**مُذْ**" و"**مُنْذُ**" ظرف زمان مضاف إلى جملة فعلية حذف فعلها وبقى فاعله ، فإذا قيل :" مَا زُرْتُهُ مُذْ – أو – مُنْذُ يَوْمَانِ "؛ و"مَا لَقِيتُهُ مُذْ – أو – مُنْذُ يَوْمُ الْخَمِيسِ " فالتقدير :" مُذْ – أو– مُنْذُ كَانَ يَوْمَانِ"،

---

(١) انظر اللمع : ص ١٦٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ٢/٢٤٣ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٢ .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٢٤٣ .

(٤) انظر : المغنى ١/٣٣٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضى ٣/٢٩٤ ؛ والهمع ٢/١٦٦ .

(٦) انظر حاشية الدسوقى على المغنى ١/١٣١ .

(٧) انظر همع الهوامع ٢/١٦٦ .

(٨) انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ١٩٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥ ؛ ٨/٤٦ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٠٠ ؛ والارتشاف ٢/٢٤٣ ؛ والهمع ٢/١٦٦ .

و"مُذْ – أو– مُنْذُ كَانَ يَوْمُ الْخَمِيسِ "، وهذا مذهب أكثر الكوفيين [١]، واختاره السهيلى [٢]؛ وابن مضاء [٣]، وصححه ابن مالك ، ثم صرح بأنه اختاره لأن فيه إجراء "مُذْ" و"مُنْذُ" – فى الاسمية– على طريقة واحدة مع صحة المعنى ، فهو أولى من اختلاف الاستعمال ؛ فضلا عن أن فيه تخلصا من ابتدء بنكرة بلا مسوغ إن ادُّعِىَ التنكيرُ ؛ ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِىَ التعريفُ ؛ وأن فيه –أيضا– تخلصا من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر [٤] .

ورُدَّ هذا المذهب بأن إضمار الفعل فى نحو:" مَا زُرْتُهُ مُذْ –أو– مُنْذُ يَوْمَانِ "؛ و: "ما لَقِيتُهُ مُذْ – أو– مُنْذُ يَوْمُ الْخَمِيسِ " ليس بقياس إلا أن يكون أمرا ؛ أو نهيا ؛ أو ما جرى مجراهما ، فالفعل لا يضمر فى الخبر إلا أن يكون ثَمَّ ما يدل عليه ، ولم يكن فى المثالين المذكورين ونحوهما ما يدل عليه ، وأيضا – لا يأتى إضمار فعل فى نحو : "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أو مُنْذُ زَيْدٌ مُسَافِرٌ " ؛ وفى نحو :"مَا لَقِيتُهُ مُذْ – أو– مُنْذ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِى " ؛ لأن "مُذْ" و"مُنْذُ" وليهما – حينئذ – جملة ، والجملة لا تكون فاعلا [٥] .

(**المذهب الرابع**): أن "مُذْ" و"مُنْذُ" ظرفان ؛ والاسم المرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف ، فإذا قيل :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ –أو– مُنْذُ يَوْمَانِ " فإن التقدير :"مَا رَأَيْتُهُ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِى هُوَ يَوْمَانِ " ؛ وإلى ذلك ذهب بعض الكوفيين [٦]، وعزاه ابن يعيش للفراء ؛ بناء على ما قضى به من كون "مُنْذُ" مركبة من حرف الجر "مِنْ" و" ذُو"

---

[١] انظر : الارتشاف ٢٤٣/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٢ ؛ والمغنى ٢٣٥/١ ؛ وشرح التصريح ٢٠/٢ ؛ والهمع ١٦٦/٢ .

[٢] انظر المصادر السابقة .

[٣] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٠/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٢ .

[٥] انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٣/٢ ، ٦٠ .

[٦] انظر : اللباب للعكبرى ٣٧٢/١ ؛ والارتشاف ٢٤٣/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٢ ؛ والمغنى ٣٣٥/١ ؛ وشرح التصريح ٢٠/٢ ؛ والهمع ١٦٦/٢ .

التى بمعنى "الَّذِى " فى اللغة الطائية ، و" الَّذِى " توصل بالمبتدأ والخبر ، وقد يحذف فى المبتدأ العائد ، وعليه فالمثال المذكور ونحوه مقدر بـ" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ – أو – مُنْذُ هُوَ يَوْمَانِ" ؛ على نحو:" مَا أَنَا بِالَّذِى قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا "؛ والمراد : "بِالَّذِى هُوَ قَائِلٌ" [١].

وهذا المذهب والذى قبله بنيا على القول بتركيب "مُنْذُ" ؛ وهو غير سديد – على ما تقدم –، وعلى هذين المذهبين يكون الكلام جملة واحدة [٢] .

* هذا... ومذهب الجمهور أن الجملة من "مُذْ" و"مُنْذُ" والاسم المرفوع بعد كل منهما لا محل لها من الإعراب ، وذهب السيرافى إلى أنها فى محل نصب حالا ، فنحو :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ–أو– مُنْذُ يَوْمَانِ " فى تقدير :" مَا رَأَيْتُهُ مُتَقَدِّمًا – أو مُقَدَّرًا "، ورد هذا المذهب بأن الجملة من "مُذْ" و"مُنْذُ" وما بعد كل منهما المرفوع خرجت مخرج الجواب ؛ إذ إنها جواب كلام مقدر ؛ لأن من قال :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ –أو– مُنْذُ يَوْمَانِ " ، إذا قال :" مَا رَأَيْتُهُ " فكأن قائلا قال له ":" مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟"؛ أو :" مَا أَوَّلُ ذَلِكَ ؟" فقال :" مُذْ –أو– مُنْذُ يَوْمَانِ " ؛ يضاف إلى ذلك أن هذه الجملة لا رابط فيها من ضمير ؛ أو "واو" الحال [٣] ؛ فضلا عن أن المفرد المقدر لا يفيد معانى هذه الجملة .

* <u>**الحال الثاني**</u> : أن يلى كلا من "مُذْ" و"مُنْذُ" اسم مجرور ؛ نحو :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ – أو – مُنْذُ يَوْمَيْنِ " ؛ و :" مَا زُرْتُهُ مُذْ –أو– مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"؛ و" مَا لَقِيتُهُ مُذْ – أو – مُنْذُ يَوْمِنَا " ، وفى حقيقتهما – حينئذ – **مذهبان** [٤] :

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٨ .

[٢] انظر : شرح ملحة الإعراب للحريرى : ص ١٢٨ ؛ وارتشاف الضرب ٢٤٣/٢ ؛ وهمع الهوامع ١٦٦/٢ .

[٣] انظر : اللباب ٣٧٢/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٠/٣ ؛ والارتشاف ٢٤٣/٢ ، ٢٤٤ ؛ والمغنى ٣٨٦/٢ ؛ والهمع ١٦٦/٢ ، ١٦٧ .

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٤/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٣ ؛ والمغنى ٣٣٥/١ ؛ والمساعد ٥١٤/١ .

(أحدهما) : أنهما اسمان مضافان ، وهما - حينئذ - ظرفان فى موضع نصب بالفعل الذى قبل كل منهما ؛ وهو مذهب بعض النحويين ، فقد قضوا بكونهما اسمين فى كل موضع ؛ لأن الاسمية تثبت لهما فلا يخرجان عنها ما أمكن بقاؤهما عليها ، وقد أمكن ذلك بجعلهما ظرفين فى موضع نصب بالفعل الذى قبل كل منهما [١] ، فإذا قيل : "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ " ؛ و "مَا زُرْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ" فالتقدير : "مَا رَأَيْتُهُ زَمَنَ يَوْمَيْنِ ؛ وَمَا زُرْتُهُ زَمَنَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ" ؛ بالإضافة البيانية [٢] .

(المذهب الآخر) : أن كلا من "مُذْ" و"مُنْذُ" حرف جر يتعلق بما فيه من الفعل ؛ أو ما فى تقديره ، وربما يتعلق بالفعل بعده إن أُخِّرَ عن مرتبة التقديم [٣] ؛ وهذا مذهب الجمهور [٤]، وهو الصحيح [٥]، وَلَا يَجُرَّانِ -على هذا المذهب - إلا اسم الزمان بشرط أن يكون الزمان معينا ؛ لا مبهما ، فلا يقال :"مَا رَأَيْتُهُ مُذْ وَقْتٍ ؛ وَمُنْذُ حِينٍ" ونحو ذلك ، ولا يكون هذا الزمان المعين إلا ماضيا أو حاضرا ؛ لا مستقبلا، فلا يقال: " لَا أَرَاهُ مُذْ - أو- مُنْذُ غَدٍ " ؛ ونحوه [٦]، فإن كان الزمان ماضيا كان كل من "مُذْ" "مُنْذُ" لابتداء الغاية فى الزمان خاصة ؛ فيكونان بمعنى "مِنْ" [٧]، وذلك كما فى قول الشاعر :

---

[١] انظر همع الهوامع ١٦٧/٢ .

[٢] انظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٣٣٠/١ .

[٣] انظر رصف المبانى : ص ٣١٩ .

[٤] انظر : الارتشاف ٢٤٤/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٣ ؛ والهمع ١٦٧/٢ .

[٥] انظر : الجنى الدانى : ص ٥٠٣ ؛ والمغنى ٣٣٥/١ .

[٦] انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٩/٢ ، ٦١ ؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام : ص ٣٤١ .

[٧] انظر : شرح ملحة الإعراب للحريرى : ص ١٢٧ ؛ ورصف المبانى : ص ٣٢٠ ؛ والارتشاف ٢٤٤/٢ ؛ والجنى الدانى: ص ٥٠٣ ؛ وشرح التصريح ١٧/١؛ والهمع ١٦٧/٢ .

[١٠٥] لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ (١)

أى : "مِنْ حِجَجٍ -أى : سِنِينَ - ومِنْ دَهْرٍ "، ويرويه الكوفيون :"مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ " (٢) ؛ وكما فى قول الشاعر :

[١٠٦] قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَىٰ حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ (٣)

أى : مِنْ أَزْمَانٍ ، وإن كان الزمان حاضرا كان كل من "مُذْ" و"مُنْذُ" بمعنى الظرفية ، فيكونان بمعنى "فِى" ، وذلك كما فى نحو :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ -أو- مُنْذُ لَيْلَتِنَا" و:" مَا كَلَّمْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا ؛ وَمُنْذُ سَاعَتِنَا " ، والتقدير : "فِى لَيْلَتِنَا " و" فِى يَوْمِنَا " و"فِى سَاعَتِنَا " (٤)، وإن كان الزمان معدودا ؛ أى : نكرة كان كل من "مُذْ" و"مُنْذُ" لابتداء الغاية وانتهائها معا ، فيكونان بمعنى "مِنْ - و- إِلَىٰ " جميعا ، ومن ثم يدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ، وذلك كما فى نحو :" مَا رَأَيْتُهُ مُذْ - أو - مُنْذُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ "، فالتقدير :" مَا رَأَيْتُهُ مِنَ ابْتِدَاءِ هَذِهِ الْمُدَّةِ إِلَىٰ انتِهَائِهَا " (٥) .

---

(١) هذا بيت من البحر الكامل ؛ وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه : ص ٨٦ ؛ والأزهية : ص ٢٨٣ ، والأغانى ٨٦/٦ ؛ وخزانة الأدب ٤٣٩/٩ ، ٤٤٠ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣١٢/٣ ، وله ؛ أو حماد الراوية فى الدرر ٤٧١/١ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من كون " مذ " لابتداء الغاية فى الزمان ؛ وهى بمعنى " من " .

(٢) انظر الإنصاف ٣٧١/١ .

(٣) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لامرئ القيس فى ديوانه : ص ٨٩ ؛ والدرر ٤٧١/١ ، وشرح التصريح ١٧/٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ٣٧٤/١ ؛ ٧٥٠/٢ ، وروى " آياته " مكان : " آثاره " ، والشاهد فيه كون " منذ " بمعنى " من " ، وهى لابتداء الغاية فى الزمان .

(٤) انظر : المقتضب ٣٠/٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٤ ؛ ورصف المبانى : ص٣٢٠؛ والارتشاف ٢٤٤/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٣ ؛ والمغنى ٣٣٥/١ ؛ وشرح التصريح ١٧/٢ ؛ والهمع ١٦٧/٢ .

(٥) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٥٥/٢ ؛ ورصف المبانى : ص٣٢٠ ؛ والارتشاف ٢٤٤/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٣ ؛ والمغنى ٣٣٥/١ ؛ والمساعد ٥١٤/١ ؛ وشرح التصريح ١٧/٢ ، ١٨ ؛ والهمع ١٦٧/٢ .

وقد استدل على كون هذا المذهب هو الصحيح بأن "مُذْ" و"مُنْذُ" يُوَصِّلَانِ الفعل إلى "كَمْ" كما يوصله حرف الجر ، إذ يقال :"مُذْ – أو- مُنْذُ كَمْ سِرْتَ ؟" ؛ كما يقال : "بِكَمِ اشْتَرَيْتَ ؟" ؛ وبأنهما لو كانا ظرفين كما زعم أصحاب المذهب الأول لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بأعماله فى ضميرهما ، فكان يمكن أن يقال : "مُذْ – أو- مُنْذُ كَمْ سِرْتَ فِيهِ ؟" –و- : "مُذْ – أو- مُنْذُ كَمْ سِرْتَهُ ؟"-إِنِ اتَّسَعَ -؛ كما يقال : "يَوْمُ الْجُمُعَةِ قُمْتُ فِيهِ – أو- قُمْتُهُ"؛ ولم تتكلم العرب بذلك[١] .

* هذا... وإذا كان اسم الزمان الواقع بعد كل من "مُذْ" و"مُنْذُ" حاضرا فقد ذهب أكثر النحويين إلى وجوب جره بـ"مُذْ" أو"مُنْذُ " ؛ و إن كان ماضيا فإنه بعد "مُنْذُ" يرجح جره بها على رفعه ؛ وبعد "مُذْ" يرجح رفعه على جره بها [٢] ، فمن الكثير فى "مُنْذُ" قول امرئ القيس :

[١٠٦]قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ   وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

ومن القليل فى "مُذْ" قول زهير :

[١٠٥]   لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

* الحال الثالث : أن يلى كلا من "مُذْ" و"مُنْذُ" جملة فعلية أو اسمية مصرح بجزأيها، والكثير أن تكون فعلية [٣]، وذلك كما فى قول الفرزدق

[١٠٧] مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ   فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ [٤]

وكما فى قول الشاعر :

---

[١] انظر همع الهوامع ١٦٧/٢ .

[٢] انظر : المغنى ٣٣٥/١ ؛ والهمع ١٦٧/٢ .

[٣] انظر : ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ ؛ ومغنى اللبيب ٣٣٥/١ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ والهمع ١٦٧/٢ .

[٤] هذا بيت من البحر الكامل ، وهو فى ديوان الفرزدق ٣٠٥/١ ، ومعزو للفرزدق – أيضا – فى الجنى الدانى : ص ٥٠٤ ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢١٢/١ ؛ والدرر ٤٧٠/١ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٣٢١/٣ ؛ والمقتضب ١٧٦/٢، وروى : " فدنا " مكان : " فسما " ، والشاهد فيه – ها هنا – دخول " مذ " على الجملة الفعلية ؛ وهو الغالب .

وكما فى قول الشاعر :

[١٠٨] قَالَتْ أُمَيْمَةُ ما لِجِسْمِكَ شَاحِبًا مُنْذُ ابْتُذِلْت وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ [١]

وكونها اسمية كما فى قول الشاعر :

[١٠٩] وَمَازِلْتُ أَبْغِى الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ وَلِيدًا وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا [٢]

وفى "مُذْ" و"مُنْذُ" –حينئذ – مَذْهَبَانِ [٣] :

(أحدهما): أنهما ظرفان – أى : فى موضع نصب على الظرفية – ؛ مضـــافان إلى الجملة نفسها ، وبذلك يكونان قد خرجا عن الاختصاص بالدخول على الزمان، وهذا مذهب سيبويه [٤]؛ والسيرافى [٥]؛ والفارسى [٦]؛ واختاره ابن مالك [٧]، وقيل : هما ظرفان مضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة ؛ لأنهما مختصان بالـــدخول على الزمان [٨]، وكونهما ظرفين – على القولين المذكورين – هو المشهور [٩].

(المذهب الآخر): أنهما مبتدآن– أى: فى موضع رفع –؛ ويقدر اسم زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر لكل منهما ؛ حرصا على اختصاصهما بالزمـــان[١٠]؛

---

[١] هذا بيت من البحر الكامل، وهو لأبى ذؤيب الهذلى فى الدرر ٤٧٠/١؛ وشرح أشعار الهذليين ٥/١؛ والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣؛ والشاهد فيه دخول "منذ" على الجملة الفعلية كثيرا .

[٢] هذا البيت من البحر الطويل؛ وهو للأعشى فى ديوانه: ص ١٨٥؛ وتذكرة النحاة : ص٥٨٩، ٦٣٢ ؛ والدرر ٤٦٩/١ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ٥٧٧/٢، ٧٥٧ ؛ والمقاصد النحوية ٦٠/٣ ، والشاهد فيه دخول " مذ " على الجملة الاسمية ، وهو قليل .

[٣] انظر:الارتشاف ٢٤٢/٢؛ والجنى الدانى:ص ٥٠٤؛ والمغنى٣٣٦/١، وشرح التصريح٢١/٢

[٤] انظر الكتاب ١١٧/٣ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢٤٢/٢ ؛ والهمع ١٦٥/٢ ؛ والمساعد ٥١٢/١ .

[٦] انظر المصادر السابقة .

[٧] انظر التسهيل : ص ٩٤ .

[٨] انظر : المغنى ٣٣٦/١ ؛ وشرح التصريح ٢١/٢ ؛ والهمع ١٦٥/٢ .

[٩] انظر : المغنى ٣٣٦/١ ؛ والهمع ١٦٥/٢ .

[١٠] انظر : المصدرين السابقين ؛ والارتشاف ٢٤٢/٢ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٤ ، وشرح التصريح ٢١/٢ .

إذ إنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان ؛ ملفوظا به أو مقدرا فإذا قيل: "مَا رَأَيْتَهُ مُذْ قَدِمَ زَيْدٌ - أو- مُنْذُ بَكْرٌ مُسَافِرٌ"؛ فالتقدير :"مُذْ زَمَانِ قَدِمَ زَيْدٌ"، و"مُنْذُ زَمَانِ بَكْرٌ مُسَافِرٌ"، وهذا مذهب الأخفش[١]، واختاره ابن السراج [٢]؛ وابن عصفور [٣] .

* هذا ... ومما تختص به كل من "مُذْ " و"مُنْذُ" فى أحوالهما الثلاثة المـذكورة ألا يَتَقَدَّمَهُمَا من الأفعال إلا الأفعال المنفية لفظا ومعنى ؛ كما فى نحو :" مَا لَقِيتُهُ مُـذْ - أو- مُنْذُ يَوْمَانِ"؛ و"مَا رَأَيْتَهُ مُذْ - أو - مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ"؛ و "مَا زُرْتُهُ مُذْ سَافَرَ زَيْدٌ ؛ وَمُنْذُ سَعِيدٌ مُقِيمٌ"؛ أو الأفعال المنفية لفظا فقط ؛ كما فى نحـو :"مَـا زِلْـتُ أَصْحَبُكَ مُذْ- أو- مُنْذُ يَوْمِ الْخَمِيسِ"؛ أو الأفعال الموجبة التى تقتضى الدوام؛ أى: الأفعال الممتدة إلى حين الإخبار؛ كما فى نحو:" سِرْتُ مُذْ- أو- مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ"؛ إذا أريد اتصال السير إلى حين الإخبار، ومن ثم لا يجـوز أن يقـال: "كَسَـرْتُ الزُّجَاجَ مُذْ- أو- مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ "؛ لأن كسر الزجاج لا يمتد إلى حين الإخبار[٤].

ومن خصائصهما فى حال كونهما حرفين أنهما لا يجران إلا الظاهر مـن اسـم الزمان ؛ نحو ما مثل به ؛ أو المصدر المصرح به ؛ بشـرط أن يكـون معـين الزمان[٥]؛ وذلك نحو :" مَا رَأَيْتَهُ مُذْ- أو- مُنْذُ سَفَرِ-زَيْدٍ" ؛ وهو - حينئذ- علـى تقدير لفظ "زَمَانِ" مضاف إلى المصدر ، إذ التقدير : " مَا رَأَيْتَهُ مُـذْ - أو- مُنْـذُ زَمَانِ سَفَرِ زَيْدٍ "، ويجوز - أيضا- رفع المصدر بعدهما ؛ فيقال :" مَا رَأَيْتَهُ مُـذْ - أو- مُنْذُ سَفَرُ زَيْدٍ"[٦]، فإن كان المصدر مبهم الزمان لم يجز وقوعه بعـدهما ؛

---

[١] انظر:ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢؛ والجنى الدانى ص٥٠٤؛ والمساعد ٥١٢/١؛ والهمع١٦٥/٢

[٢] انظر الموجز لابن السراج : ص ٥٩ ، تحقيق/ مصطفى الشويمى .

[٣] انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور٥٩/٢،٥٤؛وانظر- أيضا -ارتشاف الضرب ٢٤٢/٢

[٤] انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٦/٢ ، ٥٧ ؛ ورصف المبانى : ص ٣٢١ ؛ والارتشاف ٢٤٥/٢ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢٤٤/٢ ؛ والمساعد ٥١٤/١ .

[٦] انظر: شرح الكافية للرضى ٣٠٠/٣ ، ورصف المبانى : ص٣٢١ ؛ والارتشاف ٢٤٤/٢ ؛ والهمع ١٦٨/٢ .

فلا يجوز أن يقال : " مَا زُرْتَهُ مُذ قُدُومِ – أو– مُنْذُ قُدُومِ رَجُلٍ " [١]، و"مُذْ" و"مُنْذُ" يَجُرَّانِ – أيضا– المصدر المؤول بالصريح ؛ أى : المقدر من "أَنَّ" وصلتها ، وذلك نحو : "مَا رَأَيْتُهُ مُذْ – أو– مُنْذُ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ"؛ أى : "مُذْ – أو– مُنْذُ خَلْقِ اللهِ إِيَّاهُ "[٢]، ويحكم على موضع هذا المصدر المؤول بما حكم بـه للفـظ المصـدر المصرح به من تقدير لفظ "زَمَان" مضاف إلى "أَنَّ" وصلتها؛ ومن جواز الرفع بعد "مُذْ" و"مُنْذُ"[٣]، وقد يجران الاسم المستفهم به عن الوقت، وذلك نحو:" مُـذْ – أو– مُنْذُ مَتَى رَأَيْتَ بَكْرًا ؟" [٤] ، وعزى للمبرد أنه أجاز جر ضمير الزمـان بهمـا ؛ نحو : " يَوْمُ الْخَمِيسِ مَا رَأَيْتُكَ مُذْهُ – أو– مُنْذُهُ "، والصـحيح منـع ذلـك ؛ لأن العرب لم تقله [٥].

* **العلة فى بناء كل من "مذ" و"منذ" .**

لا خلاف فى أن لفظ "مُذْ" مبنى على السكون ، وأن لفظ "مُنْذُ" مبنى على الضـم ، وقد بُنيَا فى حال كونهما حرفين ؛ لأن الحروف كلها مبنية ، فإذا كانا اسمين فـإن العلة فى بنائهما تتمثل فى تضمنهما معنى الحرف ؛ لأنه إذا قيل :" مَا رَأَيْتُهُ مُـذْ يَوْمَانِ؛ وَمُنْذُ لَيْلَتَانِ " ؛ فإن معناه :" **مَا رَأَيْتُهُ مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمَيْنِ إِلَـى آخِرِهِمَـا** ؛ **وَمِنَ أَوَّلِ اللَّيْلَتَيْنِ إِلَى آخِرِهِمَا** "، ومن ثم كان كل من "مُذْ" و"مُنْذُ" اسما فى معنى الحرف ؛ وينوب عنه ، ولذا وجب أن يبنى كبناء الحرف ؛ كما بنى الاسمان "مَنْ" و"مَا" إذا كانا استفهاما ؛ أو شرطا [٦].

---

[١] انظر : الارتشاف ٢/٢٤٤ ؛ والمساعد ١/٥١٤ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٧؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٣٠٠؛ ورصف المبانى: ص٣٢١ ؛ والارتشاف ٢/٢٤٤ ؛ والهمع ٢/١٦٨ .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦ ، ٢١٧ ؛ والهمع ٢/١٦٨ .

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٧ .

[٥] انظر : الارتشاف ٢/٢٤٤ ؛ والهمع ٢/١٦٨ .

[٦] انظر : أسرار العربية : ص١٤٧ ؛ واللباب للعكبرى ١/٣٧٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥ ؛ ٨/٤٦، ٤٧ .

وقيل : العلة فى بنائهما قلة تصرفهما ؛ لأنهما لزما طريقة واحدة ؛ وهى أنهما لا يقعان إلا فى الابتداء ، فلما اختصا بالابتداء من جملة ما يقع فيه الأسماء قَلَّ تصرفهما فَبُنِيَا ؛ كما بُنِيَ "كَمْ" فى الخبر [١].

وحقهما أن يكونا مبنيين على السكون ؛ إذ إن أصل البناء أن يكون على السكون ، وقد جاءت "مُذْ" على الأصل فى البناء ؛ فبنيت على السكون ؛ لأنها لا يوجد فيها ما يخرجها عن الأصل ؛ حيث لم يلتق فى آخرها ما يوجب لها الحركة ؛ فإن لقيها ساكن من كلمة بعدها ضمت "الذال" منها لالتقاء الساكنين ؛ نحو :" مُذُ الْيَوْم "و"مُذُ اللَّيْلَة "– على ما تقدم – ، ويكسرها بعضهم على أصل الحركة لالتقاء الساكنين ، والحركة – حينئذ– عارضة لالتقاء الساكنين ، وليست حركة بناء .

وأما "مُنْذُ" فحقها أن تكون – أيضا – ساكنة الآخر ، إلا أن آخرها التقى فيه ساكنان "النون" و"الذال" ، فوجب التحريك لذلك ؛ فضمت "الذال" إتباعا لضمة "الميم" ؛ ولم يعتد بالنون حاجزا لأنها ساكنة ، والساكن كالميت لا يعتد به ، ولذا كانت حاجزا غير حصين ؛ بدليل أنهم قالوا فى "مُنْتِنٍ":"مُنْتُنٌ" بضم "التاء" إتباعا لضمة " الميم "، ومنهم من يقول :"مِنْتِنٌ" بكسر "الميم " إتباعا لكسرة "التاء" ؛ وذلك لكون "النون" حاجزا غير حصين ، ومن ثم بنيت "مُنْذُ" على الضم ؛ فضلا عن أنها لو بنيت – حينئذ – على الكسر بمقتضى أصل الحركة لالتقاء الساكنين لخرج من ضم إلى كسر ، وذلك قليل فى كلام العرب [٢].

* * * * * * * *

---

[١] انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص١٩٨ ؛ واللباب ٣٧٣/١ .

[٢] انظر: الخصائص لابن جنى ٣٤٤/٢ ، تحقيق/ محمد على النجار ؛ وشرح عيون الإعراب: ص١٩٥ ؛ وشرح اللمع للتبريزى :ص١٩٨؛ وأسرار العربية : ص١٤٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤ ؛ ٤٧/٨ .

ثانيا : ظروف المكان الملازمة للبناء

الملازم للبناء من ظروف المكان خمسة ، هى:" أَنَّىٰ" و "أَيْنَ" و"ثَمَّ" و "حَيْثُ" و"هُنَا"، ولكل منها أحوال وخصائص، وبيان ذلك ما يلى :-

١- { أَنَّىٰ }

المشهور أن لفظ "أَنَّىٰ" ظرف مكان للعموم[١] بمعنى :"مَتَـىٰ" ؛ وبمعنـى:"أَيْـنَ"[٢]، وخالف ابن مالك فى ذلك ؛ حيث ذهب إلى أنها لتعميم الأحوال بمعنـى :"كَيْـفَ"، وليست ظرفاً ؛ إذ لا دلالة لها على زمان ولا مكان ، ونص على أنها تشبه الظرف لكونها بمنزلته، وذلك أنها تقدر بالجار والمجرور ؛ لأنها بمعنى: "عَلَىٰ أىِّ حَـالٍ" ، فلما كانت تقدر بالجار والمجرور ؛ والظرف يقدر بهما كانت بمنزلته، ومن ثم تشبه "أَنَّىٰ" الظرف[٣] .

ومع كونها ظرف مكان ــ على المشهورــ فإنها تسـتعمل اسـتفهاماً ؛ وتسـتعمل شرطاً[٤]، فإذا استعملت استفهاماً لم تعمل شيئاً، ولها ــ حينئذٍ ــ ثلاثة معانٍ: [٥]

(أحدها): أنْ تكون بمعنى: "مِنْ أَيْنَ" ، وذلك إذا سبقت بـــ "مِـنْ" ظـاهرة ؛ أو مقدرةً[٦] ، فكونها مسبوقةً بــ"مِنْ" ظاهرة ؛ كما فى قول الراجز :

[١١٠] مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا مِنْ أَنَّى ؟ [٧]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٠ .

(٢) انظر: الكتاب ٢٣٥/٤ ؛ والارتشاف ٥٥٠/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤ .

(٤) انظر: شرح الكافية للرضى ٢٨٧/٣؛ والارتشاف ٥٥٠/٢؛ والدر المصون ٥٤٥/١ ؛ والمساعد ١٣٤/٣ .

(٥) انظر – فى ذلك -: شرح الكافية للرضى ٢٨٧،٢٨٨،٢٨٩/٣، ولسان العرب ١٦٠/١ – (أنى)-؛ والارتشاف ٥٥٠/٢ ؛ والدر المصون٥٤٥/١ ؛ والمساعد ١٣٤/٣ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضى ٢٨٧/٣ ، ٢٨٨ .

(٧) هذا الرجز لمدرك بن حصين فى خزانة الأدب ٨٣/٧ ، والشاهد فيه مجى "أنى" الاستفهامية التى بمعنى :"أين" مجرورة بــ"من" ظاهرة .

أراد: "مِنْ أَيْنَ؟"، وكونها مسبوقة بـ "مِنْ" مقدرة ؛ كما في قول الله – تعالى-: **"قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَذَا"**(١) ؛ إذ التقدير – والله أعلم -: "مِنْ أَنَّىٰ لَكِ هَذَا ؟" ؛ أي: مِنْ أَيْنَ لَكِ هَذَا ؟(٢)، وقيل : يجوز أن يكون السؤال – هنا – عن الكيفية ، باعتبار كون "أَنَّىٰ" لتعميم الأحوال كما قضى ابن مالك ، وعليه فالتقدير : "كَيْفَ تَهَيَّأَ لَكِ هَذَا؟"(٣) ، ومن ذلك "أَنَّىٰ" في قوله – تعالى -: **"قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا"**(٤) ؛ أي : "قُلْتُمْ مِنْ أَيْنَ هَذَا؟" ؛ أو :"قُلْتُمْ كَيْفَ هَذَا؟"(٥) ؛ وقوله – تعالى -: **"وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ"**(٦) ؛ أي :"مِنْ أَيْنَ لَهُمُ ..؟" ؛ أو : "كَيْفَ لَهُمْ ..؟"، وإنما جاز إضمار "مِنْ" قبل "أَنَّىٰ" التي بمعنى"أَيْنَ" لأن "مِنْ" تسبق أكثر الظروف التي لا تتصرف ؛ والتي يقل تصـرفها ، وذلك كما في نحو: "مِنْ عِنْدِ" و "مِنْ قَبْلُ" و "مِنْ بَعْدُ" و"مِنْ لَدُنْ" ، ومن ثم جاز أن تضمر "مِنْ" في الظروف إضمار "فِي"(٧) .

فإذا لم تسبق "أَنَّىٰ" الاستفهامية بـ "مِنْ" ظاهرة أو مقدرةً لم يجز أن تفسر بمعنـى "أَيْنَ"، فلا يقال إن نحو:"أَنَّىٰ زَيْدٌ؟" بمعنى:"أَيْنَ زَيْدٌ؟"(٨)؛ لأن"أَيْنَ" للمواضع خَاصَّةً؛ أي: تكون سؤالاً عن المكان الذى حل فيه الشيء فقط – على ما سيأتي -، أما "أَنَّىٰ" فهي أعم منها؛ لأنها تجيء سؤالاً عن أمر له جهات، فإن قال قائل:"أَنَّىٰ لَكَ هَـذَا؟" فكأنه قال: مِنْ أَيِّ الْوُجُوهِ ؛ أَوْ مِنْ أَيِّ الْمَذَاهِبِ أَصَبْتَهُ؟ (٩).

---

(١) سورة آل عمران : من الآية ٣٧ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤ ، ٤٥/٧ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٨٧/٣ ، ٢٨٨ ؛ والارتشاف ٥٥٠/٢ ؛ والدر المصون ٧٩/٢ ؛ والهمع ٤٥٠/٢ .

(٣) انظر : اللسان ١٦٠/١ ؛ والدر المصون ٧٩/٢ .

(٤) سورة آل عمران : من الآية ١٦٥ .

(٥) انظر لسان العرب ١٦٠/١ .

(٦) سورة سبأ : من الآية ٥٢ .

(٧) انظر شرح الكافية للرضى ٢٨٨/٣ .

(٨) انظر المصدر السابق .

(٩) انظر : لسان العرب ١٦٠/١ ؛ والارتشاف ٥٥٠/٢ ؛ والدر المصون ٥٤٥/١ .

(المعنى الثانى) : أن تكون بمعنى: "**كَيْفَ**"[1]، وذلك كما فى قول الله - عز وجل - "**أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا**"[2]؛ أى: " كيف يحيى ... إلخ"؛ وقوله - عز وجل- "**أَنَّى يُؤْفَكُونَ**"[3] ؛ أى : "كَيْفَ يُؤْفَكُونَ؟" .

وقيل : يجوز أن تكون "**أَنَّىٰ**" فى هذه الآية بمعنى: "**مِنْ أَيْنَ**"، وعليه فالتقدير: "مِنْ أَيْنَ يُؤْفَكُونَ ؟"[4] ، ومن شواهد "**أَنَّىٰ**" التى بمعنى: "**كَيْفَ**" قول الشاعر:

[١١١] **أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ   مِنْ حَيْثُ لاَ صَبْوَةٌ وَلاَ رِيَبُ** [5]

حيث استعملت "**أَنَّىٰ**" استفهاماً بمعنى: "**كَيْفَ**"؛ إذ لا يحسن أن تكون بمعنى "**مِنْ أَيْنَ**" ؛ لذكر "**مِنْ أَيْنَ**" بعدها ؛ فتكون تكراراً[6]، وقيل : يجوز أن تكون "**أَنَّىٰ**" - ههنا - بمعنى :"**مِنْ أَيْنَ**"، وكررت على سبيل التوكيد ، وحسن التكرار لاختلاف اللفظين[7] .

(المعنى الثالث): أن تكون بمعنى: "**مَتَىٰ**"، وذلك كما فى قول الله - تعالى - : "**قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا** "[8]؛ أى : مَتَىٰ هَذَا؟[9] ؛ وتكون "**أَنَّىٰ**" - حينئذ - ظرف زمان[10]؛ وقيل : إنها فى الآية المذكورة بمعنى : "**كَيْفَ**" - أيضا -[11] ، وفى قول الله

---

(١) انظر : شرح الكافية ٢٨٨/٣ ؛ والدر المصون ٥٤٥/١ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٥٩ .

(٣) سورة التوبة : من الآية ٣٠ .

(٤) انظر شرح الكافية ٢٨٨/٣ .

(٥) هذا بيت من البحر المنسرح ، وهو للكميت بن زيد فى شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٤ ؛ والصاحبى : ص١٠٠ ، والشاهد فيه مجيء "أنى" بمعنى "كيف" -على الأرجح- .

(٦) انظر شرح المفصل ١١١/٤ .

(٧) انظر المصدر السابق ؛ ولسان العرب ١٦٠/١ .

(٨) سورة آل عمران : من الآية ١٦٥ .

(٩) انظر : لسان العرب ١٦٠/١ ، والدر المصون ٥٤٥/١ .

(١٠) انظر الدر المصون ٥٤٥/١ .

(١١) انظر اللسان ١٦٠/١ .

- تعالى - :" فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ"(١) فُسِّرَتْ "أَنَّىٰ" بالمعانى الثلاثة ؛ إذ التقدير - والله أعلم -: "مِنْ أَيْنَ شِئْتُمْ" ؛ أو :"كَيْفَ شِئْتُمْ" ؛ أو :"مَتَىٰ شِئْتُمْ؟" (٢).

* هذا .. وإذا استعملت" أَنَّىٰ" شرطاً جزمت فعلين(٣) ؛ نحو:"أَنَّىٰ تَقُمْ أَقُمْ"، وتؤدى " أَنَّىٰ" الشرطية معنى: "مِنْ أَيْنَ"، وذلك كما فى قول الشاعر:

[١١٢] فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ (٤)

أى: مِنْ أَيْنَ تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ، وتؤدى ـ أيضا ـ معنى: "مَتَىٰ"(٥) ، وذلك كما فى قول الشاعر

[١١٣] خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِى تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ (٦)

أى: مَتَىٰ تَأْتِيَانِى تَأْتِيَا أَخاً ... إلخ .

وذهب أبو حيان إلى أن "أَنَّىٰ" فى قول الله ـ تعالى ـ: "فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ" شرطية قد حذف جوابها لدلالة ما قبله عليه، والتقدير :"أَنَّى شِئْتُمْ فَأْتُوهُ" (٧).

* و"أَنَّىٰ" استفهامية كانت أو شرطية ظرف مبنى على السكون ؛ على قياس البناء، والعلة فى بنائه تضمنه معنى "همزة الاستفهام" إذا استعمل استفهاماً ؛ وتضمنه معنى حرف الشرط إذا استعمل شرطاً (٨) .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٢٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٨٨/٣ ؛ والدر المصون ٥٤٥/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٤ .

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة ؛ فى ديوانه : ص٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٩١/٧ ، ٩/٣ ؛ ٤٥/١٠ ، ٤٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤ ؛ والكتاب ٥٨/٣ ، وروى :"تشتجر بها" فى مكان :"تلتبس بها" ، والشاهد فيه مجيء "أنى" شرطية جازمة لفعلين، وهى بمعنى :"من أين" .

(٥) انظر : المقتصد ١١١٢/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٨٩/٣ .

(٦) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه مجيء "أنى" شرطية جازمة لفعلين ، وهى بمعنى :"متى" .

(٧) انظر البحر المحيط ١٧١/٢ ، وانظر -أيضا- الدر المصون ٥٤٥/١ ؛ والهمع ٤٥٠/٢ .

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤؛ والدر المصون ٥٤٥/١.

٢- { أَيْنَ }

لفظ "أَيْنَ" ظرف مكان مبهم يقع على الجهات الست ؛ إذ إنه لتعميم الأمكنـــة ؛ ولا يخرج عن الظرفية[١]، وهو كـــ "أَنَّىٰ" يستعمل استفهاماً ؛ ويستعمل شرطاً [٢] ، وقد توصل "مَا" بـــ "أَيْنَ" فيقال :"أَيْنَمَا" ، والأغلب عليها فى حال تجردها من "مَــا" أن تستعمل استفهاماً عن المكان الذى حل فيه الشىء [٣]، وهذا هو الأصل فيها[٤]، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : "ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمْ الَّــذِينَ كُنْــتُمْ تَزْعُمُونَ"[٥] ؛ وقوله – تعالى – "يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ"[٦] ؛ وقوله – تعالى – "فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ"[٧] .

* و"أَيْنَ" لا تعمل شيئاً فى حال استعمالها استفهاماً[٨]، وتكون ـــ حينئذ ـــ مغنيةً عن الكلام الكثير ؛ والتطويل ؛ لأنها يراد بها الإيجاز والاختصار، وذلك أنه لو سئل عن مكان المسجد – مثلاً – فإن السائل لا يمكن له أن يسأل عن جميع الأمكنة ؛ لأنهــا غير منحصرة، فلو ذهب يعدد مكاناً مكاناً لقصر عن استيعابها، ؛ وطال الأمر عليه، فإذا قال:"أَيْنَ الْمَسْجِدُ؟" أغنىٰ ذلك عن ذكر الأمكنة كلها[٩].

وإذا استعملت "أَيْنَ" شرطاً جزمت فعلين[١٠]، وذلك كما فى قول الشاعر :

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٧؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤؛ والارتشاف ٥٥٠/٢؛ والمساعد ١٤١/٣.

(٢) انظر: الكتاب ٥٨/٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤؛ وشرح الكافية للرضى ٢٨٧/٣؛ والارتشاف ٥٥٠/٢؛ والمساعد ١٤٠/٣.

(٣) انظر معانى القرآن للفراء ٨٥/١.

(٤) انظر الدر المصون ٣٥٠/١.

(٥) سورة الأنعام: من الآية ٢٢.

(٦) سورة القيامة : الآية ١٠

(٧) سورة التكوير: الآية ٢٦.

(٨) انظر الدر المصون ٤٠٧/١

(٩) انظر:المقتصد ١١١٢/٢؛وشرح المفصل لابن يعيش١٠٤/٤؛ ولسان العرب١٩٤/١-(أين)-

(١٠) انظر:معانى القرآن للفراء٨٦/١؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤؛ والدر المصون ٤٠٧/١

[١١٤] أَيْنَ تَصْرِفْ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدْنَا نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِى [١]

والأغلب فى "أَيْنَ" المستعملة شرطاً أن تزاد عليها "مَا" زيادةً غير لازمة[٢]، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: "فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ"[٣] ؛ وقوله – عز وجل –: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعاً" [٤] ؛ وقوله – تعالى – "أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ"[٥]، وبزيادة "مَا" على "أَيْنَ" يزداد إبهامها ؛ وتزداد المجازاة بها حسناً[٦].

* هذا .. والعلة فى بناء "أَيْنَ" تضمنها معنى "همزة الاستفهام" إذا كانت اسم استفهام، وتضمنها معنى حرف الشرط إذا كانت اسم شرط[٧]، وهى مبنية على الفتح، وكان حقها أن تكون مبنية على السكون لوقوعها موقع "همزة الاستفهام" تارةً ؛ وموقع حرف الشرط تارةً أخرى، إلا أنه التقى فى آخرها ساكنان؛ فحركت" النون" لالتقائهما ؛ وفتحت طلباً للخفة ؛ واستثقالاً للكسرة بعد "الياء"[٨]، وقد أوثر تخفيفها لكثرة دورها؛ وسعة استعمالها[٩].

****

---

[١] هذا بيت من البحر الخفيف؛ وهو لابن همام السلولى فى الكتاب ٥٨/٣، وروى "تضرب" فى موضع "تصرف" ، وروى- أيضا- "بها" فى موضع "بنا" ، والشاهد فيه مجىء "أين" اسم شرط جازم لفعلين.

[٢] انظر: معانى القرآن للفراء ٨٥/١؛ والصاحبى : ص١٠١؛ وشرح المفصل ١٠٥/٤؛ ٤٥/٧؛ والدر المصون ٣٥٠/١.

[٣] سورة البقرة : من الآية ١١٥.

[٤] سورة البقرة: من الآية ١٤٨.

[٥] سورة النحل: من الآية ٧٦.

[٦] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤.

[٧] انظر المرجع السابق ١٠٤/٤؛ والدر المصون ٣٥٠/١، ٤٠٧.

[٨] انظر: المفصل ١٠٤/٤، ١٠٥؛ وشرح الكافية للرضى ٢٨٧/٣؛ ولسان العرب ١٩٤/١.

[٩] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤.

٣- { ثَمَّ }

من ظروف المكان "ثَمَّ"، وهو اسم إشارةٍ مختص ؛ إذ يشار به إلى المكــان البعيــد فقط[١]، وقد دل على البعد بلفظه وصيغته ؛ فلم يحتج معه إلى قرينة البعد من "كاف" أو "لام"، كما فى : "ذَاكَ" و"ذَلِكَ" و"هُنَاكَ" و"هُنَالِكَ" ؛ ونحوها ؛ إذ دلــت كــل مــن "الكاف" و "اللام" على بعد المكان ؛ فى حين تدل عليه "ثَمَّ" بمجردها [٢]، وذلك لأن من شأنها أن تنقل القريب إلى البعيد بنفس صيغتها [٣]، وذلك كما فــى قــول الله – تعالى –: "فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَــثَمَّ وَجْــهُ اللهِ"[٤] ؛ وقولــه – تعــالى –: "وَأَزْلَفْنَــا ثَــمَّ الآخَرِينَ"[٥]؛ وقوله – عز وجل –"مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ" [٦].

* هذا و"ثَمَّ" ظرف لا يتصرف ؛ ولا يجر بغير "مِنْ " – على الأرجح – ؛ إذ يقال : ".. وَمِنْ ثَمَّ كَانَ كَذَا"[٧]، وهو ما يستعمله المصنفون كثيراً ؛ حيث يذكرون قاعدة أو حكماً ثم يقولون على أثر ذلك " وَمِنْ ثَمَّ كَانَ كَذَا وَ كَذَا " ، وقد يتراءى أن " ثَمَّ " مستعملة – حينئذٍ – للقريــب ، والواقــع أنهــا للبعيــد ؛ لأن مــا يتقــدم علــى " ثَمَّ " فى خلال التصنيف كأنه منزل منزلة البعيد لانقضائه والفراغ منه ؛ أو يعــد بعيد المنزلة بأعتبار شرفه ، ولهذا أو ذاك ساغ أن يقال : " وَمِــنْ ثَــمَّ كَــانَ كَــذَا وَكَذَا " ، بجر " ثَمَّ " بــ "مِنْ " [٨]، وقيل : إنها قد تجــر بــــ " إِلَــى " فيقــال :

---

[١] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣؛ وارتشاف الضرب ٥١١/١؛ والدر المصون ٤٤٦/٦؛ ومغنى اللبيب ١١٩/١؛ وهمع الهوامع ٢٥٣/١.

[٢] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣.

[٣] انظر اللباب فى علل البناء والإعراب ٩٢/٢.

[٤] سورة البقرة: من الآية ١١٥.

[٥] سورة الشعراء: الآية ٦٤.

[٦] سورة التكوير: الآية ٢١.

[٧] انظر الارتشاف ٥١١/١؛ والدر المصون ٣٥١/١؛ والهمع ٢٥٣/١؛ وحاشية الدسوقى علــى المغنى ١٢٩/١.

[٨] انظر حاشية الدسوقى ١٢٩/١.

"إِلَىٰ ثَمَّ"[١].

والحاصل أن "ثَمَّ" لا تستعمل غير ظرف مكان؛ خلافا للفراء؛ حيث ذهب إلى أن "ثَمَّ" في قول الله- تعالى- : "وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا"[٢] في محل نصب مفعول به[٣]، ورَدَّهُ الجمهور بأنه باق على ظرفيته ؛ إذ إنه مشار به إلى المكان البعيد، فالتقدير- والله أعلم -:"وَإِذَا رَأَيْتَ هُنَالِكَ" ؛ أي : فِي ذَٰلِكَ الْمَكَانِ؛ وهو الجنة، والفعل "رَأَيْتَ" منزل منزلة الفعل اللازم ؛ إذ التأويل:" إِذَا وَقَعَتْ رُؤْيَتُكَ فِي الْجَنَّةِ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً"، وقيل: إن الفعل "رَأَيْتَ" متعدٍّ، والمفعول به محذوف، والتقدير:" وَ إِذَا رَأَيْتَ الْمَوْعُودَ فِي الْجَنَّةِ " أو:" وَإِذَا رَأَيْتَ نِظَامَهُمْ فِي الْجَنَّةِ ؛ نحو ذلك [٤].

وتجدر الإشارة إلى أن "ثَمَّ" تلحقها "هاء" السكت - جوازاً- إذا وقف عليها؛ فيقال: "ثَمَّهْ"[٥]، وقد يقال - في الوصل -:"ثَمَّتَ" بالتاء مفتوحه -؛ وهي بمعنى: "ثَمَّ"[٦] .

* هذا.. والأصل في "ثَمَّ" أن تُبْنَىٰ على السكون، إلا أن آخرها حرك لالتقاء الميمين الساكنين، وقد حرك بالفتح طلباً للخفة ؛ لاستثقال الكسرة مع التضعيف[٧]، ومن ثم بنيت على الفتح، والعلة في بنائها تضمنها معنى حرف الإشارة ؛ أو تضمنها معنى حرف الخطاب ؛ أو شبهها بالمضمر [٨].

****

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢١٠؛ بتحقيق الدكتور / حسن هنداوي؛ والارتشاف ١/٥١١؛ والهمع ١/٢٥٣.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٢٠.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٣/٢١٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢١١؛ والارتساف ١/٥١١؛ والدر المصون ١/٣٥١؛ ٦/٤٤٦، ٤٤٧؛ والهمع ١/٢٥٤؛ وحاشية الدسوقي ١/١٢٩.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٨؛ والهمع ١/٢٥٤.

(٦) انظر اللسان ١/٥٠٨.

(٧) انظر المرجع السابق؛ وشرح المفصل ٣/١٣٨.

(٨) انظر: اللباب ٢/٩٢، وشرح المفصل ٣/ ١٣٨، والدر المصون ١/ ٣٥١.

٤- { حَيْثُ }

وقفنا- فى الفصل السابق – على أن "حَيْثُ " فيها سبع لغات أشهرها وأفصحها "حَيْثُ" – بالياء وضم الثاء- ؛وأنه لا خلاف فى كونها مبنية فى جميع لغاتها[١] ، ونقل الكسائى إعرابها عن فقعس؛ حيث صرح بأنهم ينصبونها فى موضع النصب؛ فيقولون: "كَانَ ذَلِكَ حَيْثَ الْتَقَيْنَا" – بفتح ثاء "حَيْثُ" –؛ ويخفضونها فى موضع الخفض؛ فيقولون: " جِئْتُ مِنْ حَيْثِ جَاءَ أَخُوكَ" – بكسر "الثاء[٢]-،وعلى هذه اللغة قرىء: "سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثِ لَا يَشْعُرُونَ"- بكسر الثاء-[٣].

* والحاصل أن القول ببناء "حَيْثُ" فى كل موضع هو الأظهر، وذلك لأنها تقع على الجهات الست؛ وعلى كل مكان ، ومن ثم أبهمت فى الأمكنة، فضاهت بذلك "إِذْ" حيث أبهمت فى الأزمنة الماضية كلها، ولما كانت "إِذْ" مضافة إلى جملة توضحها؛ لزم فى "حَيْثُ" أن توضح بالجملة التى توضح بها "إِذْ" ، فهى مفتقرة إلى الجملة بعدها، وبذلك أشبهت "الَّذِى" ونحوها من الموصولات فى إبهامها فى نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها، فبنيت كبناء الموصولات ؛ فضلاً عن أن "حَيْثُ" خالفت نظائرها؛ إذ إنه لا يضاف إلى جملة من ظروف المكان إلا "حَيْثُ"، فخرجت بذلك عن بابها، ومن ثم وجب بناؤها فى كل موضع ؛ وفى جميع لغاتها [٤]، وبناء على ذلك فإن فتح "الثاء" منها فى موضع النصب فى نحو:"كَانَ ذَلِكَ حَيْثَ الْتَقَيْنَا" يحتمل أن يكون فتح بناء ؛ لا إعراب ، وذلك باعتبار لغة من نطقوا بفتح ثاء "حَيْثُ" على كل حال، وكذا كسر ثائها فى موضع الجر ؛ كما فى قراءة من قرأ:"مِنْ حَيْثِ

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩١.

(٢) انظر: المصدر السابق؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٣؛ واللسان ١/١٠٦٤؛ والارتشاف ٢/٢٦١؛ والدر المصون ١/١٩٠؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٢.

(٣) انظر مغنى اللبيب ١/١٣١.

(٤) انظر: علل النحو لأبى الحسن محمد الوراق: ص٢٢٧، بتحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩١.

لَا يَعْلَمُونَ" ؛ يحتمل أن تكون "حَيْثِ" مبنية على الكسر باعتبار لغة من نطقوا بكسر ثاء "حَيْثُ" على كل حال[١].

وينبغي أن يكون بناء "حَيْثُ" على السكون ـ على القياس في البناء ـ ؛ لأن الاسم لا يبنى على حركة إلا إذا كان له أصل في التمكن وحالة يكون معرباً فيها؛ كالمنادى المبنى نحو:"يا زَيْدُ"، و"قَبْلُ ـ وـ بَعْدُ" ونحوهما من الغايات، أما "حَيْثُ" فلم تكن لها هذه الحالة، ولذلك ينبغي أن تكون ساكنة الآخر ؛ إلا أنه التقى في آخرها ساكنان:"الياء" و "الثاء" فلزم أن يحرك آخرها للتخلص من التقاء الساكنين[٢]، ومن ثم بنيت "حَيْثُ" على حركة، والمشهور بناؤها على الضم [٣]، وذلك لأنها أشبهت "قَبْلُ – و – بَعْدُ" ونحوهما من الغايات في وقوعها على كل الجهات وأبعاضها[٤] ؛ فضلاً عن أن حقها أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة ؛ مثل: "أَمَامَكَ" و "قُدَّامَكَ" و "خَلْفَكَ" ونحوها ؛ إلا أنها أضيفت إلى الجملة، فصارت إضافتها كَلَا إضافة ؛ إذ إن أثر الإضافة وهو الجر لا يظهر في حال الإضافة إلى الجملة، ومن ثم أشبهت "حَيْثُ" (قَبْلُ – و – بَعْدُ) في قطعهما عن الإضافة ؛ فبنيت على الضم مثلهما[٥] .

وقيل: إن "حَيْثُ" بنيت على الضم لمخالفتها أخواتها ، وذلك أن معظم ظروف الأمكنه معرب ؛ يتضح بالمفرد، أما "حَيْثُ" فهي مبنية في اللغة الجيدة[٦]؛ لأنها

---

[١] انظر: مغنى اللبيب ١/١٣١؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٢.

[٢] انظر: اللباب ٢/٨٠؛ وشرح المفصل ٤/٩١، ولسان العرب ١/١٠٦٤.

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٢؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٢٦٧؛ والدر المصون ١/ ١٩٠.

[٤] انظر: اللباب ٢/٨٠؛ وشرح الكافية ٣/٢٦٧.

[٥] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩١؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٢٦٧؛ والمغنى ١/١٣١؛ والهمع ٢/١٥٢.

[٦] انظر: الكتاب ٣/٢٨٦؛ والمقتضب ٣/١٧٥؛ واللباب ٢/٧٩.

تتضح بالجملة، فلما خالفت أخواتها قويت بأن بنيت على الضم تنبيها على أن حقها الإعراب [١].

أما على القول بأن أصلها "حَوْثُ" فإن وجه بنائها على الضم أن الضم اختير لها ليشعر ذلك بأن الياء فى "حَيْثُ" أصلها "الواو" ؛ إذ الضمة مجانسة للواو [٢].

ومن العرب من قضوا ببناء "حَيْثُ" على الفتح طلباً للتخفيف، وذلك لثقل الضمة بعد "الياء" ، فهى - عندهم - مبنية على الفتح كـ "أَيْنَ" و "كَيْفَ" [٣]، ومنهم من قالوا ببنائها على الكسر ؛ على أصل التقاء الساكنين، ولم يبالوا الثقل الناجم عن الكسرة بعد "الياء" ؛ إذ إن جميع العرب قالوا: "جَيْرِ" و "وَيْبِ" [٤]؛ فكسروا الآخر وإن كان قبله "ياء" [٥].

هذا.. والعلة فى بناء "حَيْثُ" من ثلاثة أوجه:

(أحدها) : شبهها بالحرف فى الافتقار ؛ إذ إنها لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة؛ لكونها ناقصة لا تتم إلا بجملة توضحها؛ كـ "الَّذِى" و "الَّتِى" ونحوهما من الموصلات [٦].

(الثانى) :خروجها عن نظائرها من ظروف الأمكنة بإضافتها إلى الجملة؛ فى حين يتضح مبهم نظائرها بالإضافة إلى المفرد؛ كـ "أَمَامَكَ" و "خَلْفَكَ" ونحوهما [٧].

---

[١] انظر اللباب ٨٠/٢.

[٢] انظر لسان العرب ١٠٦٤/١، ١٠٦٥.

[٣] انظر: المرجع السابق ١٠٦٥/١؛ واللباب ٨٠/٢؛ وشرح المفصل ٩١/٤؛ والمغنى ١٣١/١؛ والهمع ١٥٢/٢.

[٤] "ويب" بمعنى: "ويل" ؛ يقال: "ويب فلان" ؛ أى: "ويله". (انظر لسان العرب ٤٩٣٧/٦].

[٥] انظر: اللباب ٨٠/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤؛ والمغنى ١٣١/١، والهمع ١٥٢/٢.

[٦] انظر: علل النحو لأبى الحسن الوراق : ص٢٢٧؛ واللباب ٧٩/٢؛ وشرح المفصل ٩١/٤؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٤٤/٢ ، ٣٣٥ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٢/٢؛ والدر المصون ١٩٠/١؛ والهمع ١٥٢/٢.

[٧] انظر: اللباب ٧٩/٢؛ وشرح المفصل ٩١/٤.

(الثالث) : تضمنها معنى حرف الإضافة ، وذلك أن من حكم كل مضاف أن يظهر بعده حرف الإضافة؛ كـ "غُلَامٌ لَكَ" فى نحو: "غُلَامُكَ" ؛ و "ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ" فى نحو: "ثَوْب خَزٍّ"، أما "حَيْثُ" فلا يظهر بعدها حرف الإضافة، بل تضمنت معناه، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بنى[1].

هذا إذا لم يجاز بـ "حَيْثُ"، فإذا جوزى بها؛ أى: استعملت أداة شرط جازمة فإن العلة فى بنائها- حينئذ- تضمنها معنى حرف الشرط [2].

ولا تستعمل "حَيْثُ" أداة شرط جازمة إلا إذا اتصلت بها "مَا" الكافة ؛ كما فى نحو: "حَيْثُمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ" ؛[3] وكما فى قول الشاعر:

[١١٥] جَازَ لَكَ اللهُ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنٍ ... وَحَيْثُمَا يَقْضِ أَمْرًا صَالِحًا يَكُنِ [4]

وقول الآخر :

[١١٦] حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ... ـهُ نَجَاحًا فِى غَابِرِ الْأَزْمَانِ [5]

وإنما وجب في "حَيْثُ" المستعملة أداة شرط جازمة أن تتصل بها "مَا" لتكون عوضاً من حذف ما تضاف إليه[6]، وذلك أن "حَيْثُ" لا تنفك من الإضافة إلى جملة - على الأرجح -؛ اسمية كانت نحو :"اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ" ؛ أو فعلية نحو: "اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ"؛ أى : فِى مَكَانِ جُلُوسِ زَيْدٍ، والإضافة موضحة مخصصة؛ فى حين أن

---

(١) انظر اللباب ٧٩/٢.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٥٩/٣؛ والمقتضب ٤٧/٢؛ وعلل النحو: ص٤٣٦؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص٣١٢؛ والمرتجل لابن الخشاب: ص٢٧٢، بتحقيق/ على حيدر؛ وشرح المفصل ٩٢/٤؛ والدر المصون ١٩٠/١؛ والمغنى ١٣٣/١.

(٤) هذا بيت من البحر البسيط؛ لم أقف على اسم قائله، وروى فى معانى القرآن للفراء ١٠٣/٢: "حاز" فى مكان: "جاز" ؛ و"أتاك" فى موضع: "أعطاك"؛ و"تكن" بدلا من "يكن" ، والشاهد فيه مجىء "حيثما" اسم شرط جازم لفعلين، حيث جزم الفعلين: "يقض"- و- "يكن".

(٥) هذا بيت من البحر الخفيف، لم أعثر له على نسبه، والشاهد فيه كسابقه، حيث جزم بـ "حيثما" الفعلان: "تستقم" و "يقدر".

(٦) انظر شرح اللمع للتبريزى: ص٣١٢.

الجزاء يقتضى الإبهام، وبذلك يتنافى معنى الإضافة والمجازاة فلم يجمع بينهما ، فإذا أريد أن يجازى بـ "حَيْثُ" لزم أن تكف عن الإضافة ، وإنما يكون ذلك بزيادة "مَا" على "حَيْثُ" فتقطعها عن الإضافة ، وتصير عوضاً منها [١]، ومن ثم صرح سيبويه بأن "مَا" ليست بلغو فى "حَيْثُمَا"[٢].

هذا ومن جهة أخرى فإن الفعل قد يقع بعد "حَيْثُ" ، وذلك نحو:"حَيْثُ تَكُونُ أَكُونُ"؛ أى :"الْمَكَانُ الَّذِى تَكُونُ فِيهِ أَكُونُ "[٣]، فالفعل – حينئذ– فى مقام المضاف إليه، والغالب فى المضاف إليه أن يكون اسماً ، والفعل إذا وقع موقع الاسم كان مرفوعاً، فلو لم تكف "حَيْثُ" المستعملة أداة شرط جازمة عن الإضافة لكان الفعل الواقع بعدها مرفوعا مجزوماً ؛ مرفوعاً لوقوعِه موقع الأسم ؛ ومجزوماً لكونه فعل الشرط ، ومحال أن يكون الفعل مرفوعا مجزوما ، ومن ثم لزم زيادة "مَا" على "حَيْثُ" لتكفها عن الإضافة ، فيقال:"حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ ، " وبذلك يصير الفعل بعدها مجزوما بعد أن كان مرفوعا فى موضع جر ؛ لأنه لم يكن – حينئذ– واقعاً موقع الاسم[٤] .

ومع أن "حَيْثُ" المستعملة أداة شرط جازمة مقيدة بأن يزداد عليها "مَا" ؛ كـ "إِذْ" التى يجازى بها ، كما فى نحو :"إِذْمَا تُكْرِم زَيْداً أُكْرِمْكَ" – على القول بتركيب "إِذْمَا "[٥]– ؛ فإن "حَيْثُ" لا تصير حرفاً بزيادة "مَا" عليها ؛ كما صارت " إِذْ" المجازى بها حرفاً بزيادة "مَا" عليها ،؛ عند الجمهور ، وذلك لقوة "حَيْثُ"؛ وكثرة مواضعها ؛ وتشعب لغاتها[٦] .

---

(١) انظر: المقتضب ٥٣/٢، ٥٤؛ والمقتصد ١١١٣/٢، ١١١٤؛ وشرح اللمع للتبريزى: ص٣١٢؛ والمرتجل: ص٢٧٣، ٢٧٤؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤.

(٢) انظر الكتاب ٥٧/٣.

(٣) انظر المصدر السابق ٥٨/٣.

(٤) انظر: المقتصد ١١١٤/٢؛ وشرح اللمع للتبريزى: ص٣١٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤.

(٥) انظر المرتجل: ص٢٧٢.

(٦) انظر شرح المفصل ٩٢/٤.

وتجدر الإشارة إلى أن "حَيْثُ" في "حَيْثُمَا" باقية على ما كانت عليه ؛ من كونها مبنية على الضم [١] ، ومن كونها ظرف مكان ، وقد تستعمل – حينئذ – ظرف زمان [٢].
وذلك كما في قول الشاعر .

[١١٦] حيثُما تستقمْ يُقدرْ لك اللـــــــهُ نجاحًا في غابرِ الأزمانِ

****

٥- { هُنَا }

لا خلاف في أن "هُنَا" ظرف مكانٍ ، وهو اسم إشارة كـ "ذَا" و "ذِهِ "– وأخواتهما– و "أُولاَءِ" ؛ إلا أن هذه الأسماء صالحة لكل مشار إليه ، فهي غير مختصة ؛ بل يشار بها إلى كل شيء ؛ إذ يشار بها إلى المعاني ؛ وإلى الأجرام ؛ وإلى غير ذلك ، أما " هُنَا" فهي للمكان خاصة ، فلا يشار بها إلا إلى المكان ؛ إذ يقال :"اجْلِسْ هُنَا" أي : في هذا الوضع [٣]، وفيها ثلاث لغات : "هُنَا" – بضم الهاء وتخفيف النون – ، و"هَنَّا" – بفتح الهاء وتشديد النون – ؛ و"هِنَّا" – بكسر الهاء وتشديد النون – ، وأفصح هذه اللغات "هُنَا" ؛ مخففة النون، وأردؤها "هِنَّا" ؛ مشددة النون ؛ مكسورة الهاء [٤].

ولفظ "هُنَا" بوزن "فُعَلْ" ، فالألف فيه أصل [٥]، أما "هَنَّا" فهي بوزن "فَعْلاَ"؛ و"هِنَّا" بوزن "فِعْلاَ"؛ كل منها عينه ولامه من وادٍ واحدٍ ؛ كـ "حَبٍّ" و"دُرٍّ" ، فـ "الألف" فيهما زائدة ، ويحتمل أن تكون زيادة "الألف" في كل منهما للإلحاق ؛ كما في نحو: "أَرْطَى " و"عَلْقَى" ؛ و"مِعْزَى" [٦] ؛ إلا أن لفظي :"هَنَّا" و "هِنَّا" لم يُنَوَّنَا لكونهما

---

[١] انظر المرتجل: ص٢٧٤

[٢] انظر المغنى ١٣٣/١

[٣] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٧؛ وشرح الكافية للرضى ٨٦/٣؛ ولسان العرب ٤٧١٥/٦؛ والتذييل والتكميل ٢١٠/٣.

[٤] انظر شرح المفصل ٣/ ١٣١؛ وشرح التصريح ١٢٩/١.

[٥] انظر شرح المفصل ١٣٧/٣

[٦] معزى جمع ماعزة و معزاة [انظر اللسان ٤٢٣١/٦].

مَبْنِيَّيْنِ ، ويحتمل أن تكون "**الألف**" فى كل منهما زائدة للتأنيث[١] ؛ كما فـى نحـو :"سَلْمَىْ" و"رَضْوَىْ"، و "دِفْلَىْ"[٢].

وقيل :أن "**الألف**" فى كل من :"**هَنَّا**" و"**هِنَّا**" – بتشديد النون – أصليه ؛ لا زائـدة ؛ لأن أصلها :"**هَنَّن**" بثلاث نونات ؛ وبفتح "**الهاء**" وكسرها – ؛ بوزن :"**فَعَّل**"– بفـتح "**الفاء**" وكسرها – ، فأبدلت "**النون**" الثالثة "**ألفاً**" لكثرة الاسـتعمال ؛ فقيـل :"**هَنَّـا**" –و– "**هِنَّا**" ؛ قاله السيرافى[٣] ، والقول بزيادة "**الألف**" فيهما هو الراجح، وذلك لقلة ما جاء فى الأسماء على وزن "**فَعَّل**" و"**فِعَّل**"[٤].

من ذلك نقف على أن لفظى :"**هَنَّا**" و"**هِنَّا**" – بتشديد النون – لم يكونا من لفظ "**هُنَـا**" – مخففة النون – ، بل كل منهما من معناه ؛ وإن وافقه فى بعض حروفه ، وذلـك كما فى نحو :"**سَبْط**" و "**سَبْطَر**"[٥].

* **وقد تبدل ألف "هُنَا" – مخففة النون – "هاء" فى الوقف ؛ فيقال: "هُنَهْ"**[٦]، وذلـك **كما فى قول الراجز:**

[١١٧] **قَدْ أَقْبَلَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ ***

مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَهْ * [٧]

وورد إبدال ألفها "ياء" مع فتح "الهاء" ؛ إذ سمع :"جَاءَ مِنْ هَنِى" ؛ أى :"مِنْ هُنَا" ؛ قاله ابن سيدة[٨].

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣.

[٢] الدفلى: شجر مر حسن المنظر، يكون فى الأودية. [انظر اللسان ١٣٩٧/٢– (دفل)–].

[٣] انظر شرح التصريح ١٢٩/١.

[٤] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣.

[٥] انظر المصدر السابق.

[٦] انظر: السابق ١٣٨/٣؛ ولسان العرب ٤٧١٦/٦؛ والارتشاف ٥١١/١؛ والهمع ٢٥٤/١.

[٧] لم أقف على نسبة لهذا الرجز، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من إبدال ألف "هنا" فى الوقف "هاء" ، واستشهد به– أيضا– على أن الظرف "هنا" قد يجر بـ "من" ؛ انظر– فى ذلك–: التذييل والتكميل ٢١٠/٣؛ والدر المصون ٨٠/٢.

[٨] انظر لسان العرب ٦/ ٤٧١٥.

وقد تلحق "**هُنَا**" لواحق "**ذَا**" ؛ وهى "**كاف**" الخطاب وحدها ؛ فيقال :"**هُنَاكَ**" كما يقال: "**ذَاكَ**" ؛ أو" الكاف " ؛ مع "**اللام**" فيقال :" **هُنَالِكَ**" ؛ كما يقال :"**ذَلِكَ**"[(١)]، وقد تلحق "الكاف" وحدها كلا من :"**هَنَّا** – و – **هِنَّا**" بتشديد النون – ؛ فيقال :"**هَنَّاكَ**" و"**هِنَّاكَ**"[(٢)].

وتدخل "**هَا**" التنبيه "**هُنَا**" بكثرة ؛ فيقال :"**هَهُنَا**" كما يقال :"**هَـذَا**" ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى – :"**إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ** "[(٣)]، وتدخل على "**هُنَاكَ**" بقلة ؛ فيقال :"**هَهُنَاكَ**" كما يقال :"**هَذَاكَ**"، وتدخل هذه "**الهاء**" على "**هَنَّا** – و– **هِنَّا**" بقلة– أيضاً – ؛ فيقال: "**هَهَنَّا**" و "**هَهِنَّا**" ؛ ولا تدخل على "**هُنَالِكَ**"، فلا يقال :"**هَهُنَالِكَ**" كما لا يقال : "**هَذَلِكَ**"[(٤)].

وتختص "**هَنَّا**" – مفتوحة الهاء ؛ مشددة النون– بأنها قد تزداد عليها "**تاء**" ساكنة ، و–حينئذ– تحذف ألفها لالتقاء الساكنين، فيقال :"**هَنَّتْ**"[(٥)]، وذلك كما فى قول الراجز :

[١٨٨] * **وَذِكْرُهَا هَنَّتْ ؛ ولاتَ هَنَّتِ** * [(٦)]

أراد: هَنَّا ؛ وَلَاتَ هَنَّا [(٧)].

* **هذا** .. واسم الإشارة "**هُنَا**"– بلغاته وفروعه المذكورة – ظرف مكان لا يتصرف ؛ أى : لازم الظرفية أو شبهها ؛ وهو الجر بـ "**مِنْ**" أو"**إِلَى**" فقط ؛

[(١)] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/١؛ والتذييل والتكميل ٢١٠/٣؛ والهمع ٢٥٣/١.

[(٢)] انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٠؛ وشرح الكافية للرضى ٨٧/٣، والتذييل والتكميل ٥١١/٣.

[(٣)] سورة المائدة: من الآية ٢٤.

[(٤)] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/١؛ والتذييل والتكميل ٢١١،٢١٠/٣ والمساعد ١٩٢/١؛ والدر المصون ٨٠/٢؛ والهمع ٢٥٣/١، ٢٥٤.

[(٥)] انظر: شرح التسهيل ٢٥٠/١؛ والتذييل والتكميل ٢١١/٣؛ وشرح التصريح ١٢٩/١؛ والهمع ٢٥٤/١.

[(٦)] هذا الرجز للعجاج فى ديوانه ٤٢٣/١؛ والتهذيب ٣٧٦/٥، واللسان ٤٧١٦/٦، والشاهد فيه قوله: "هنت"؛ حيث زيدت "تاء" ساكنه على "هنا" وحذفت ألفها لالتقاء الساكنين.

[(٧)] انظر: شرح التسهيل ٢٥٠/١؛ والتذييل والتكميل ٢١١/٣؛ والدر اللوامع ١٣٤/١.

نحو: "تَعَالَ مِنْ هُنَا إِلَى هُنَا"، فلا يقع فاعلا ؛ ولا مفعولا به ؛ ولا مبتدأ ، فهو لا يفارق الظرفية إلا بدخول حرفى الجر :"مِنْ" أو"إِلَى" عليه ؛ لأن حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف[١].

* والمكان الذى يشار إليه بـ "هُنَا" وأخواتها "إما مكان قريب ؛ وإما مكان بعيد – على المشهور – ، فيشار إلى المكان القريب بـ "هُنَا" ؛ نحو: " اجْلِسْ هُنَا " ؛ و"هَهُنَا" كما فى قول الله – تعالى – : "إِنَّا هَٰهُنَا قَاعِدُونَ" [٢]؛ وقوله – تعالى – : "أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَا آمِنِينَ" [٣]، ويشار إلى المكان البعيد بـ " هُنَاكَ " و"هُنَالِكَ"؛ نحو : "اذْهَبْ هُنَاكَ – و – تَنَحَّ هُنَالِكَ "؛ وكما فى قول الله – تعالى – : "هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ " [٤]، وقوله – تعالى –: "جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ "[٥]؛ وبـ "هَنَّا " و "هِنَّا " – بتشديد النون ؛ وفتح "الهاء" وكسرها – ؛ و " هَهِنَّا " – بالنون المشددة ؛ مع فتح "الهاء" وكسرها – ؛ فمن شواهد "هَنَّا" و "هِنَّا" قول الشاعر :

[١١٩] هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هَنَّا لَهُنَّ بِهَا ذَاتُ الشَّمَائِلِ وَالْأَيْمَانِ هَيْنُومِ [٦]

بفتح هاء "هَنَّا" الأولى والثالثة ، وكسر هاء الثانية ، وروى البيت بفتح هاء "هَنَّا" فى الثلاث ، وتروى "هَنَّا" الأولى بفتح "الهاء"؛ والثانية بكسرها؛ والثالثة بضمها ؛ مع تشديد "النون" فى الثلاث ؛ وكلها بمعنى واحد ؛ وهو الإشارة إلى المكان ؛ إلا

---

[١] انظر – فى ذلك–: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/١؛ وشرح الكافية للرضى ٨٦/٣؛ والتذييل والتكميل ٢١٠/٣؛ والارتشاف ٥١١/١؛ ٢٦٩/٢؛ والدر المصون ٨٠/٢؛ والهمع ٢٥٣/١؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٣٧؛ والدرر ١٣٤/١.

[٢] سورة المائدة: من الآية ٢٤.

[٣] سورة الشعراء: الآية ١٤٦

[٤] سورة الكهف: من الآية ٤٤.

[٥] سورة ص: الآية ١١

[٦] هذا بيت من البحر البسيط، وهو لذى الرمة فى ديوانه: ص٤٠٩؛ وجمهرة اللغة: ص١٠٢٠٤، وشرح شواهد الإيضاح: ص٤٣٥؛ وشرح التصريح ١٢٩/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٣؛ والمقاصد النحوية ٤١٢/٢، والشاهد فيه الإشارة بـ "هنا" و "هنا" إلى المكان البعيد

أن الأولى والثانية للبعيد ؛ والثالثة للقريب ؛ ويستفاد من هذه الرواية وجود لغة رابعة فى "هُنَا" وهى :"هُنَّا" – بضم "الهاء" مع تشديد "النون" – قاله الوردانى [(١)].

ومن شواهد "هَنَّا" قول الراجز :

[١٢٠] كَأَنَّ وَرْسًا خَالَطَ الْيَرَنَّا   خَالَطَهُ مِنْ هَهُنَا وَهَنَّا [(٢)]

فـ "هَهُنَا" للقريب ؛ و "هَنَّا" للبعيد ؛ وروى البيت بكسر هاء "هَنَّا" ومن شواهد "هَنَّتْ" قول العجاج :

وَكَانَتِ الْحَيَاةُ حِينَ حَيَّتِ
وَذِكْرُهَا هَنَّتْ ؛ وَلَاتَ هَنَّتِ

ومن شواهد "هَهَنَّا" – بتشديد النون – قول الشاعر – يهجوا مرأةً – :

[١٢١] فَهَهَنَّا اقْعُدِى مِنِّى بَعِيدًا   أَرَاحَ اللهُ مِنْكِ الْعَالَمِينَا [(٣)]

أى : تَنَحَّى فَاجْلِسِى مِنِّى بَعِيداً .... إلخ

ويشار إلى المكان البعيد – أيضا – بـ "هَنَّاكَ" و"هِنَّاكَ" و"هَنَّالِكَ" و"هِنَّالِكَ" و"هَهَنَّاكَ" و"هَهِنَّاكَ" ؛ يقال :"امْكُثْ هَنَّاكَ – أو – هِنَّاكَ" أو– هَنَّالِكَ " أو – هِنَّالِكَ – أو – هَهَنَّاكَ – أو – هَهِنَّاكَ "؛ أى : امْكُثْ فِى مَكَانٍ بَعِيدٍ [(٤)].

وذهب الجمهور إلى أن مراتب المشار إليه ثلاث :"قريب" و"متوسط" و "بعيد" ، فيشار إلى المكان القريب بـ "هُنَا" و"هَهُنَا" ؛ وإلى المتوسط بـ "هُنَاكَ" و"هَهُنَاكَ"؛

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٣٦/١.

(٢) لم أقف على اسم قائل هذا الرجز، ويروى : "كأن ردينا .. إلخ" ، والشاهد فيه استعمال "هنا" فى الإشارة إلى المكان البعيد.

(٣) هذا بيت من البحر الوافر، وهو للحطيئة فى لسان العرب ٤٧١٦/٦، والشاهد فيه استعمال "ههنا" فى الإشارة إلى المكان البعيد.

(٤) ينظر فى الألفاظ التى يشار بها إلى المكان القريب؛ والألفاظ التى يشار بها إلى المكان البعيد: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/١؛ والتذييل والتكميل ٢١١/٣؛ وشرح التصريح ١٢٩/١؛ والهمع ٢٥٣،٢٥٤/١؛ وفرائد النحو: ص٣٨.

وإلى البعيد بـ "هُنَالِكَ" و"هَنَّا" – و – هِنَّا" وفروعهما[١].

و"الكاف" اللاحقة فى "هُنَاكَ" و"هُنَالِكَ" ونحوهما كاف الخطاب ؛ وهى حرف ، وفيها دلالة على التبعيد ؛ تفتح للمذكر وتكسر للمؤنث ، ولا تثنى ولا تجمع كما كانت فى أسماء الإشارة التى لا تختص ، و"اللام" فى "هُنَالِكَ" ونحوها زائدة للتبعيد[٢].

وذهب كثير من النحويين إلى أنه قد يشار إلى الزمان بـ "هُنَاكَ" و"هُنَالِكَ" و"هَنَّا" – مشددة النون مفتوحة الهاء –[٣]، فالإشارة إلى الزمان بـ "هُنَاكَ" كما فى قول الشاعر :

[١٢٢] وَإِذَا الأُمُورُ تَشَابَهَتْ وَتَعَاظَمَتْ   فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ المَفْزَعُ [٤]

والإشارة إلى الزمان بـ "هُنَالِكَ" كما فى قول الله – تعالى – :"هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ"[٥]؛ وقوله – تعالى– :" هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ " [٦]؛ وقوله – عز وجل –:"هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالاً شَدِيدًا "[٧].

ونص أبو حيان على أن كلاً من "هُنَاكَ" و "هُنَالِكَ" فى النصوص المذكورة ونحوها مشار بهما إلى المكان ؛ إذ لا حجة فيما ذكر على أنهما يشار بهما إلى المكان ؛

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/١؛ وشرح الكافية للرضى ٨٦،٨٧/٣؛ وشرح التصريح ١٣٠/١.

[٢] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣؛ واللسان ٤٧١٥/٦؛ والارتشاف ٥١١/١؛ والدر المصون ٧٩/٢.

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/١؛ وشرح الكافية للرضى ٨٧/٣؛ والتذييل والتكميل ٢١٢/٣؛ والدر المصون ٨٠/٢؛ والهمع ٢٥٤/١، ٢٥٥.

[٤] هذا بيت من البحر الكامل، وهو للأفوه الأودى فى ديوانه : ص١٩، والتذييل والتكميل ٢١٢/٣؛ وتلخيص الشواهد : ص١٢٨؛ والدرر ١٣٤/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/١ ؛ والمقاصد النحوية ٤٢١/١ ، والشاهد فيه استعمال"هناك" فى الإشارة إلى الزمان، والأصل فى وضعها الإشارة إلى المكان.

[٥] سورة آل عمران: من الآية ٣٨.

[٦] سورة يونس: من الآية ٣٠.

[٧] سورة الأحزاب: الآية ١١.

لأنه يحتمل أن يشار بهما إلى المكان ؛ لأن الزمان يدل على المكان، فكأنه قيل: "فِى ذَٰلِكَ ٱلمَكَانِ ٱلَّذِى كَانَ فِيهِ كَذَا فِى زَمَانِهِ حَدَثَ كَذَا وَكَذَا"(١).

والإشارة إلى زمان بـــ "هَنَّا" كما فى قول الشاعر:

[١٢٣] حَنَّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وَبَدَا الَّذِى كَانَتْ نَوَارِ أَجَنَّتِ(٢)

أى: لَات حِينَ حَنَّتْ؛ لأن "لَاتَ" لا تعمل إلا فى الأحيان، والتقدير: "**وَلَاتَ حَنَّتْ فِى هَٰذَا ٱلوَقْتِ**"(٣)، وقيل: الدليل على كون "**هَنَّا**" ظرف زمان – فى هذا البيت– إضافتها إلى الجملة(٤).

وقيل إن "**هَنَّا**"– فى البيت– للإشارة إلى المكان؛ لا إلى الزمان؛ إذ المراد: **لَــيْسَ ذَا مَوْضِعَ حَنِينٍ**(٥).

* **هذا**.. ولما كانت "**هَنَّا**" وأخواتها من أسماء الإشارة فإنها مبنيـــة علـــى الســـكون كـــ"**ذَا**" و"**ذِى**" ونحوهما؛ والعلة فى بنائها كالعلة فى بناء سائر أسماء الإشارة، وفيها **أربعة أقوال:**

(أحدها): أنها بُنِيَتْ لشبهها الحرف شبها معنويا(٦)؛ أى: لكونها تضمنت معنى حرف للإشارة ؛ إذ إن الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعانى إنما هى الحروف ، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفاً تضمه كل اسم إشارة ؛ ولـــم ينطق به لأنه استغنى عن وضع حرف إشارة بتضمن أسماء الإشارة لمعناها ، ومن ثم بُنِيَتْ(٧) .

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٢١٢/٣، وانظر– أيضا– الدر المصون ٨٠/٢.

(٢) هذا بيت من البحر الكامل، وهو لشبيب بن جعيل فى الدرر ١٣٥/١؛ وشرح شواهد المغنى ٩١٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٤١٨/١، والشاهد فيه استعمال "هنا" فى الإشارة إلى الزمان.

(٣) انظر: الدر المصون ٨٠/٢؛ والهمع ٢٥٥/١.

(٤) انظر شرح الكافية للرضى ٨٧/٣.

(٥) انظر لسان العرب ٤٧١٥/٦.

(٦) انظر فوائد النحو الوسيمة: ص٣٧.

(٧) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣، ١٢٧؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٢/١.

(القول الثانى) : أنها مبنية لشبهها الحرف فى الافتقار ؛ إذ إن كل اسم إشارة مفتقر فى إبانة مسماه إلى مواجهةٍ أو ما يقوم مقامها ، وبذلك تَنَزَّلَ اسم الإشارة من مسماه منزلة الصلة من الموصول ، فبنى كما بنى الاسم الموصول لشـبه الحـرف فـى الافتقار [١].

(القول الثالث) : أن بناءها لشبهها الحرف فى الوضع ؛ إذ إن "ذَا" و "ذِى" ونحوهما أسماء موضوعة على حرفين ، وهذا من وضع الحروف ، فاستحقت بذلك البنـاء ، وحملت عليها – فى ذلك – بقية أسماء الإشارة ؛ لأنها فروع ؛ كـــ"ذَاتِ" و" أُولاءِ" ونحوهما ؛ أو كالفروع ؛ ويعنى بها "هُنَا " وأخواتها ، وذلك لإمكان الاستغناء عنها بـــ "ذا" و "ذِى" ؛ والمستغنَىْ به أصل للمستغنَىْ عنه [٢].

(القول الرابع) : أنها بنيت لشبهها بالمضمر ، وذلك لأنها يشار بها إلى ما بحضرة المتكلم ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه الاسم الذى أشير إليه به ، وبذلك كـان غير لازم لما وضع له ، ومن ثم صار بمنزلة المضمر الذى يُسَمَّىْ به إذا تقدم اسم ظاهر ولم يكنِ اسما له قبل ذلك ، فهو اسم لِلْمُسَمَّىْ فى حالٍ دونِ حالٍ، وقد أشـبهه اسم الإشارة فى ذلك ؛ فلما وجب بناء المضمر وجب بناء أسماء الإشـارة لشـبهها به[٣].

* * * * * * *

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢.

[٢] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٢.

[٣] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٦.

ثالثا : ظرف الزمان أو المكان المبنى على اللزوم

يبنى على اللزوم من الظروف التى تستعمل للزمان أو المكان ظرف واحد – باتفاق–؛ وهو:

" لَـدُنْ "

تقدم أن المشهور فى لفظ "لَدُنْ"– بفتح اللام وضم الدال وسكون النون – أنه ظرف معناه أول غاية زمان أو مكان ، فهو بمعنى "عِنْدَ" إذا كان المحل محل ابتداء غاية، ومن ثم تكون اسما لزمان الحضور ؛ كما فى نحو :"جِئْتُ مِنْ لَدُنْ صَبَاحِ الْخَمِيسِ– أو– لَدُنْ بُكْرَةً" ؛ أو لمكانه ؛ وذلك كما فى قول الله– تعالى–:"**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُه ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**" (١) ؛ أى: ابتداء مجيء تفصيل آيات الذكر الحكيم من جهة الله الحكيم الخبير (٢).

هذا .. و "لَدُنْ" ظرف مبنى على السكون دائماً فى لغة الأكثرين من العرب إلا فى لغة قيس ، فهو عندهم معرب تشبيهاً بـ "عِنْدَ" ، وفيه عشر لغات (٣) ؛ أشهرها "لَدُنْ"– بفتح اللام و ضم الدال و سكون النون–؛ و "لَدَنْ"– بفتح كل من اللام و الدال و سكون النون–؛ و "لَدِنْ"– بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون – ؛ و"لَدْنِ"– بفتح اللام و سكون الدال وكسر النون –؛ و "لُدْنِ"– بضم اللام و سكون الدال وكسر النون –؛ و " لُـدْنَ" – بضم اللام و سكون الدال و فتح النون–؛ و" لَدُ"– بفتح اللام وضم الدال ؛ وحذف النون الساكنة–؛ و"لَـدْ"– بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون –؛ و "لُدْ"– بضم اللام وسكون الدال وحذف النون –؛و "لَـتِ" – بفتح اللام؛ وإبدال الدال "تاء" مكسورة؛ مع حذف النون –.

---

(١) سورة هود : من الآية الأولى .

(٢) انظر : الارتشاف ٢٦٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٥/٢ ؛ وحاشية الدسوقى ٦٨/١ .

(٣) انظر – فى لغات "لدن"– : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ ، ١٠١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٣/٣ ؛ ولسان العرب ٤٠٢٣/٥ ؛ والارتشاف ٢٦٥/٢ ؛ والدر المصون ١٩/٢ ؛ والمساعد ٥٣٢/١ ؛ والهمع ١٦١/٢ .

و اللغة الأولى المشهورة "لَدُنْ" المفتوحة اللام؛ المضمومة الدال؛ الساكنة النون ؛ هى الأصل لبقية لغاتها المذكورة ، وذلك أنها خففت تارة بحذف الضمة؛ حيث استثقلت على "الدال" فحذفت ؛ كما قيل :"عَضْد" – بسكون الضاد – فى:" عَضُد" ، وبحذف الضمة سكنت "الدال" ؛ و" النون" بعدها ساكنة، ومن ثم التقى ساكنان، فتخلص من التقائهما؛ إما بتحريك "الدال" كسرا ؛ أو فتحا؛ فقيل:"لَدِنْ" – و–"لَدَنْ"؛ و إما بتحريك "النون" كسرا؛ فقيل :"لَدْنِ" ؛ و إما بحذف "النون"؛ فقيل:"لَدْ"؛ إذ التخلص من التقاء الساكنين يحصل بكل ما ذكر، وتارة أخرى خففت "لَدُنْ" بنقل الضمة من "الدال" إلى "اللام" قبلها؛ ليكون ذلك أمارة على الحركة المحذوفة ، وبذلك سكنت "الدال" ، فالتقت ساكنة مع "النون" الساكنة بعدها، فتخلص من التقاء الساكنين؛ إما بتحريك "النون" كسرا أو فتحا ؛ فقيل :" لُدْنِ" –و– "لُدْنَ" ؛ وإما بحذف "النون" ؛ فقيل : "لُدْ".[1]

وخففت "لَدُنْ" -أيضا- بحذف "النون" ؛ بدون حذف للضمة؛ أو نقل لها فقيل :"لَدُ" ومن ذلك نحو :" انْتَظَرْتُكَ مِنْ لَدُ صَلاَةِ الْعَصْرِ إِلَى قُبَيْلِ الْمَغْرِبِ "؛ و نحو :" سِرْتُ مِنْ لَدُ الْحَائِطِ إِلَى النَّهْرِ " [2] ، ومنه قول الراجز:

[١٢٤] مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا [3]

وقول الآخر :

[١٢٥] يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إِلَى مَنْخُورِهِ [4]

فحذف النون من "لَدُنْ" فى هذه اللغة ليس لالتقاء الساكنين كما فى كل من "لَدْ" و"لُدْ"؛ إذ لا ساكن قبلها فى لفظ "لَدُنْ" ؛ ولا ساكن بعدها فى أول الكلمة التالية لها فى نحو

---

[1] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤ ، ١٠١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٣/٣ .

[2] انظر : الكتاب ٢٦٥/١ – هارون – ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤ .

[3] هذا الرجز من شواهد سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها ، والشاهد فيه – هنا– تخفيف "لدن" بحذف نونها .

[4] قائل هذا الرجز غيلان بن حريث الربعى فى شرح أبيات سيبويه ٣٨٠/٢ ؛ والكتاب ٢٣٣/٤، ٢٣٤ ، والشاهد فيه حذف نون "لدن" تخفيفا .

:"مِنْ لَدُ صَلاَةِ الْعَصْرِ"؛ و فى البيتين المذكورين حتى يكون حذف نونها لأجل التخلص من التقاء الساكنين(١)، وقد نص سيبويه على أن "لَدُ" هى "لَدُنْ"؛ محذوفة "النون"؛ فقد يحذفها بعض العرب حتى يصير لفظ "لَدُنْ" على حرفين، وذلك كقولهم :"لَمْ يَكُ" فى "لَمْ يَكُنْ"؛ فحذفوا "النون" تخفيفا، يدل على ذلك أن "لَدُ" إذا أضيفت إلى مضمر رُدَّتْ إليها "النون" وعادت إلى أصلها ؛ فيقال:"مِنْ لَدُنْهُ" و"مِنْ لَدُنْكَ"، ولا يقال: "مِنْ لَدُهِ" ولا :"مِنْ لَدُكَ"؛ لأن "النون" محذوفة لمجرد التخفيف.(٢)

أما "لَتِ" فقد زادها ابن مالك فى بعض نسخ التسهيل (٣)، وهى "لَدُ" المفتوحة اللام؛ المضمومة الدال؛ إذ أبدلت الدال "تاء" مكسورة (٤)، وقيل : أبدلت "تاء" ساكنة ؛ لا مكسورة ؛ فقيل :"لَتْ" – بسكون التاء –.(٥)

* وما تقدم من بناء "لَدُنْ"على السكون عند الأكثرين من العرب وإعرابها فى لغة قيس فقط ؛ مختص بها فى اللغة الأولى المشهورة ؛ أى :"لَدُنْ" المفتوحة اللام ؛ المضمومة الدال؛ الساكنة النون، وأما بقية لغاتها فإنها فيها مبنية عند جميع العرب(٦)، وفى علة بنائها أربعة أقوال :

(أحدها)– وهو الراجح –: أنها بُنِيَتْ لشبهها بالحرف فى الجمود وعدم التصرف، وذلك بلزومها استعمالا واحدا ؛ و هو الظرفية أو شبهها ؛ وملازمتها ابتداء الغاية فى الزمان أو المكان ؛ وامتناع الإخبار بها؛ وعنها .(٧)

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤ .

(٢) انظر الكتاب ٢٨٦/٣ ؛ ٢٣٣/٤ ؛ وانظر –أيضا– : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢ ؛ والهمع ١٦١/٢ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢٦٥/٢ ؛ والمساعد ٥٣٢/١ .

(٤) انظر همع الهوامع ١٦١/٢ .

(٥) انظر الدر المصون ١٩/٢ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٠٣/٣ ؛ والارتشاف ٢٦٥/٢ ؛ والدر المصون ١٩/٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ٢٣٦/٢ ؛ وشرح الكافية ٣٠٣/٣ ؛ والدر المصون ١٩/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٦/٢ ؛ والهمع ١٦٠/٢ .

(القول الثانى) : أن بناءها لشبهها بالحرف فى الإبهام وعدم التصرف ، وذلك لفرط إبهامها بوقوعها على كل جهة من الجهات الست ؛ ولزومها الظرفية ؛ وعدم تمكنها تمكن غيرها من الظروف ، ومن ثم جَرَتْ "لَدُنْ" مجرى الحرف فى إبهامه .[١]

(القول الثالث): أنها مبنية لشبهها بالحرف شبها وضعيا ؛إذ إن من لغاتها ما وضع على أقل من ثلاثة أحرف ، وذلك "لَدُ" و"لَدْ" و"لُدْ" و"لَتِ"؛ فوضع كل منهما وضع "مِنْ" و"عَن" ونحوهما من الحروف ، وقد حملت عليها بقية لغات "لَدُنْ" و أجريت مجراها؛ لشبهها بها ؛ وهذا القول معزو لابن الحاجب [٢]، ورده الرضى بأن المبنى من الأسماء للشبه الوضعى ينبغى أن يكون وضعه وضع الحروف فى جميع أحواله.[٣]

(القول الرابع) : أنها بُنِيَتْ لشبهها بالحرف معنويا كأسماء الإشارة ؛ إذ إنها دالة على معنى الملاصقة؛ومختصة بها ، والملاصقة معنى كان حقه أن يوضع له حرف فلم يوضع ، ومن ثم صار فى "لَدُنْ" معنى لا يدل عليه الظرف ؛ بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف ، فكأنها مضمنة معنى حرف كان ينبغى أن يوضع لمعنى الملاصقة فلم يوضع ، ولذا بُنِيَتْ .[٤]

****

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٣٠٣/٣ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٩/٢ .

(٣) انظر شرح الكافية ٣٠٣/٣ .

(٤) انظر الدر المصون ١٩/٢ .

رابعا : الظروف المبنية بناء عارضا

من الأسماء أسماء لا يتحقق معناها إلا بالإضافة؛ كـ "كُلّ" و "بَعْض" و"كِلَا" و"كِلْتَا" و"أيّ"؛ وغيرها، ومن هذه الأسماء ظروف تكون لازمة الإضافة لفظاً ومعنى، وقد تلزمها لفظاً وتقطع عنها معنى، وقد تلزمها معنى و تقطع عنها لفظاً، وقد تقطع عنها لفظاً ومعنى-على ما تقدم فى الفصل السابق - ، ويترتب على ذلك أن تكون هذه الظروف مبنية فى بعض أحوالها؛ ومعربة فى بعضها الأخر- على ما سيأتى بيانه بالتفصيل-، ومنها- أيضاً- ما يكون بحسب ما يضاف إليه من حيث الزمان والمكان؛ فإن أضيف إلى اسم زمان كان ظرف زمان؛ وإن أضيف إلى اسم مكان كان ظرف مكان، ومنهما ما هو ظرف زمان فقط، ومنهما ما هو ظرف مكان فقط، وهذه الظروف هى: "قَبْلُ" و "بَعْدُ"؛ ونحوهما من الغايات؛ وتتمثل فى : "أَمَامُ" ؛ و"قُدَّامُ"؛ و"وَرَاءُ"؛ و "خَلْفُ"؛ و "خِلَافُ" بمعنى:"بَعْدِ"؛ و"يَمِينُ"؛ و"شِمَالُ"؛ و"فَوْقُ"؛ و"تَحْتُ"؛ و"أَسْفَلُ"؛ و"عَلُ" بمعنى:"فَوْقٍ"؛ و"أَوَّلُ" بمعنى: "قَبْلٍ؛ من أسماء الجهات الست ، وكذا:"دون" ، ومن غير الغايات:"يَوْمُ" و"حِينُ" و"وَقْتُ"؛ ونحوهما، وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل:-

أ- "قَبْلُ" و"بَعْدُ" ؛ وأحوالهما.

اللفظان "قَبْلُ" و"بَعْدُ" ظرفان بحسب ما يضافان إليه؛ فإن أضيفا إلى مكان كان كل منهما ظرف مكان، وذلك كما فى نحو:" دَارِى قَبْلَ دَارِكَ؛ وَبَعْدَ دَارِ أَخِيكَ" ، وإن أضيفا إلى زمان كان كل منهما ظرف زمان ؛ كما فى نحو:" سَافَرَ زَيْدٌ قَبْلَ الظُّهْرِ؛ وَسَافَرَ أَخُوهُ بَعْدَ الْعَصْرِ"[١]، ولهذا سهل دخول "مِنْ" عليهما عند البصريين؛ قاله الدمامينى[٢]، والأغلب فى "قَبْلٍ" و "بَعْدٍ" أن يكونا ظَرْفَىْ زمان، ومن ثم ورد كل منهما فى القرآن ظرف زمان فقط، ومن ذلك قول الله- تعالى-: "قَالُوا هَـذَا الَّـذِى

---

[١] انظر : اللباب ٨١/٢ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢ .

[٢] انظر شرح التصريح ٥١/٢ .

رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ"[١]؛ وقوله- تعالى-:" وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ"[٢]، وقوله -عز وجل -:"وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ"،[٣] وقول الله-تعالى-:" ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ الْبَاقِينَ"[٤]؛ وقوله-تعالى-:" وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا"[٥]؛ وقوله-عز وجل-:" ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ"[٦].

ونص أبو حيان على أن لفظى: "قَبْل" و"بَعْد" -فى الحقيقة-ليسا بظرفين، وإنما هما صفتان للظرف؛ فى أصل وضعهما ، فإذا قيل :"جَاءَ زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرٍو" و: "جَاءَ بَكْرٌ بَعْدَ خَالِدٍ" فإن الأصل- فى ذلك-:"جَاءَ زَيْدٌ زَمَاناً قَبْلَ زَمَانِ مَجِيءِ عَمْرٍو"؛ و: "جَاءَ بَكْرٌ زَمَاناً بَعْدَ زَمَانِ مَجِيءِ خَالِدٍ"، ثم حذف ذلك اتساعاً [٧].

ولما كان من "قَبْلٍ" و"بَعْدٍ" من الأسماء التى لا يتحقق معناها إلا بالإضافة فإن حقهما أن يكونا ملازمين للإضافة ؛ إذ إنهما مبهمان لا يَبِينُ معناهما إلا بذكر ما هما ظرفان له، فلفظ "قبلٍ" لا يبين معناه إلا بالإضافة إلى شىء بعده، ولفظ "بَعْدٍ" لا يبين معناه إلا بالإضافة إلى شىء قبله، ومن ثم وجب أن تلزمهما الإضافة **لفظاً** ؛ نحو :"جِئْتُ قَبْلَ يَوْمِ الْخَمِيسِ بَعْدَ الظُّهْرِ" ؛ أو **تقديرا** ؛ نحو:" جِئْتُ قَبْلُ؛ وَجَاءَ أَخُوكَ بَعْدُ" [٨].

* **هذا** .. ولكل من "قَبْلٍ" و "بَعْدٍ" أربعة أحوال ؛ يبينان فى أحدها ويعربان فى الأحوال الثلاثة الأخرى .

فيبنيان على **الضم** إذا قطعا عن الإضافة ونوى معنى ما أضيف إليه كل منهما دون

---

[١] سورة البقرة : من الآية ٢٥ .

[٢] سورة النساء : من الآية ١٥٩ .

[٣] سورة الأنبياء : من الآية ٢٥ .

[٤] سورة الشعراء : الآية ١٢٠ .

[٥] سورة الأعراف : من الآية ٥٦ ؛ ومن الآية ٨٥ .

[٦] سورة البقرة : من الآية ٥٢ .

[٧] انظر ارتشاف الضرب ٥١٣/٢ ، ٥١٤ .

[٨] انظر : اللباب ٨١/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤ .

لفظه [١]، والمراد بنية معنى المضاف إليه المحذوف أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه ؛ معبراً عنه بأى عبارة وبأى لفظ كان، فحينئذ يكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه، وهذا بخلاف نية لفظ المضاف إليه؛ إذ المراد بها ملاحظة المضاف إليه بعينه [٢]، فبناء "قَبْل" و "بَعْد" كما فى قول الله- تعالى-: "**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**"[٣]؛ بالضم بغير تنوين؛ فى قراءة الجمهور؛ أى: القراء السبعة[٤]؛ وإنما بنى "قَبْل" و "بَعْد"- حينئذ- لأنهما- فى المعنى- يراد بهما الإضافة إلى شىء لا محالة؛ فلما أدى كل منهما معنى ما أضيف إليه بنى على الضم فى محل جر بـ "مِنْ"؛ ليكون الضم دليلاً على ما سقط؛ أى: المضاف إليه المحذوف[٥]، والأصل -والله أعلم-: لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ[٦]، وقيل: إن المراد: مِنْ قَبْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْ بَعْدِ كُلِّ شَيْءٍ[٧]، وهذا المعنى حق؛ إلا أن التقدير الأول هو الأنسب للمقام [٨]؛ لأن السياق يدل عليه؛ إذ الآية المذكورة تلى قول الله- تعالى-: " **غُلِبَتِ الرُّومُ* فِى أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ*** " [٩].

وتجدد الإشارة إلى أن "قَبْل" و"بَعْد" يكونان فى حال بنائهما معرفين بالإضافة إلى

---

[١] انظر – فى ذلك – : المرتجل : ص ١٠٢ ؛ واللباب ٨٢/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤ ، ٨٦ ؛ وشرح الكافية الشافية ٩٦٤/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٤٠٠ ؛ والارتشاف ٥١٤/٢ ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى ٨١٧/٢ ؛ وشذور الذهب : ص ١٢١ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢ ؛ والهمع ١٤١/٢ .

[٢] انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٤٠٤/٢ .

[٣] سورة الروم : من الآية ٤ .

[٤] انظر : البحر المحيط ١٦٢/٧ ؛ والدر المصون ٣٧١/٥ ، وانظر –أيضاً-: الارتشاف ٥١٤/٢ ؛ وشذور الذهب : ص١٢١ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢ .

[٥] انظر معانى القرآن للفراء ٣١٩/٢ .

[٦] انظر : شذور الذهب : ص ١٢١ ؛ وشرح التصريح ٥١/٢ ؛ والهمع ١٤١/٢ .

[٧] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٤ .

[٨] انظر شذور الذهب : ص ١٢١ .

[٩] سورة الروم : الآيتان ٢ ، ٣ .

معرفة منويَّة [١]، ولذا قيد بناؤهما بكون المضاف إليه الذى حذف ونوى معناه معرفة ، فإذا كان نكرة أعرب كل من "قَبْل" و"بَعْد"؛ سواء أنوى معناه أم لم يُنْوَ [٢].

* ويعرب كل من "قَبْل" و"بَعْد" نصباً على الظرفية ؛ أو جراً بـ "مِنْ" إذا أضيفا إضافة صريحة ؛ أو إضافة فى حكم الصريحة ؛ أو جردا من الإضافة قصداً **للتنكير**[٣]، ومن ثم يعربان فى الصور الثلاث التالية[٤]:

(الصورة الأولى) : أن يضاف كل من "قَبْل" و"بَعْد" إضافة صريحة، وذلك بأن يكونا مضافين لفظاً ومعنى، فنصبهما على الظرفية- فى هذه الصورة- كما فى نحو قول الله- تعالى-:"**فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ**"[٥]؛ وقوله- عز وجل-"**وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ**"[٦]؛وقوله- تعالى-:" **قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا**"[٧]،وجرهما بـ "مِنْ" كما فى نحو قول الله – تعالى-:"**فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ**"[٨]؛ وقوله – تعالى-: "**ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا**"[٩]، وإعرابها- فى هذه الصورة- إذا كانا ظرفى مكان كما فى نحو:" بَنْهَا قَبْلَ الْقَاهِرَةِ وَبَعْدَ طَنْطَا".

(الصورة الثانية): أن يقطع كل منهما عن الإضافة؛ وينوى لفظ المضاف إليه، وذلك بأن يحذف ما يضاف إليه كل من "قَبْل" و"بَعْد" لظهور معناه؛ وينوى ثبوت لفظه لقوة الدلالة عليه، فحينئذ يعربان ولا ينونان؛ لانتظار المضاف إليه المحذوف؛ إذ يبقى

---

(١) انظر شرح التصريح ٢/٥١ .

(٢) انظر المصدر السابق ؛ والارتشاف ٢/٥١٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٤) انظر- فى ذلك-: المصدر السابق؛ وشرح الألفية لابن ناظم: ص٤٠١؛ وشرح التصريح ٢/٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/١٤١؛ وغيرها.

(٥) سورة يوسف: من الآية ٧٦.

(٦) سورة الإسراء: من الآية ٥٨.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٢٥٩.

(٨) سورة آل عمران: من الآية ١٨٤.

(٩) سورة آل عمران: من الآية ١٥٤.

كل منهما على حاله التى كان عليها قبل الحذف[١]،وذلك كما فى قول الراجز:

[١٢٦] قَبْلَ وبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإلهِ البَرِّ وَهَّابِ النِّعَمْ [٢]

أى :"قَبْلَ كُلِّ قَوْلٍ"؛ فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، ولذا ترك المضاف : "قَبْلَ" على حاله التى كان عليها قبل الحذف؛ أى: ترك منصوباً بلا تنوين؛ إذ إنه محذوف للإضافة[٣]، ومن ذلك "قَبْلِ" فى قول الشاعر:

[١٢٧] وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ [٤]

هكذا رواه الثقاة؛ أى: بجر "قَبْلِ" بلا تنوين[٥]، وذلك على نية ثبوت لفظ المضاف إليه؛ وملاحظته بعينه، فكأنه قيل: "وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ" ، فحذف المضاف إليه:"ذَلِكَ"؛ وقُدِّرَ ثابتاً.

ومنه قراءة الجحدرى وعون العقلى[٦]: " للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ"[٧]؛ بجر لفظى: "قَبْلِ" و"بَعْدِ" بغير تنوين؛ على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده ؛ ونية ثبوت لفظه؛ والمراد:" مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ"[٨].

ونص الفراء على أن الكسائى سمع بعض بنى أسد يقرؤونها :"للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ"؛ بجر" قَبْلِ" من غير تنوين؛ على نية لفظ المضاف إليه، وبناء "بَعْدُ" على

---

[١] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٣، ٢٤٧؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص٤٠٠؛ وشرح التصريح ٥٠/٢؛ وهمع الهوامع ١٤١/٢.

[٢] لم أقف على اسم قائل هذا الرجز ، والشاهد فيه نصب "قبل" بلا تنوين ؛ لحذف المضاف إليه ونية ثبوت لفظه.

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٣؛ والمساعد ٤٠٦/٢.

[٤] هذا بيت من البحر الطويل، ولم أقف له على نسبة، والشاهد فيه نصب "قبل" بلا تنوين؛ لحذف المضاف إليه مع نية ثبوت لفظه.

[٥] انظر: شرح الألفية لابن الناظم: ص٤٠٠؛ والهمع ١٤٣/٢.

[٦] انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤؛ وشذور الذهب: ص١٢٥؛ وشرح التصريح ٥٠/٢.

[٧] سورة الروم: من الآية ٤.

[٨] انظر: معانى القرآن للفراء ٣٢٠/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤؛ وشذور الذهب: ص١٢٥؛ وشرح التصريح ٥٠/٢.

الضم؛ على نية معنى المضاف إليه دون لفظه[١]، ونقل الفراء عن الكسائى- أيضاً- نصب "بُعَيْدَ" مصغرة بدون تنوين؛ على نية لفظ المضاف إليه، وذلك فى قول الشاعر

[١٢٨] أُكَابِدُهَا حَتَّى أُعَرِّسَ بَعْدَ مَا يَكُونُ سُحَيْرًا أَوْ بُعَيْدَ فَاهْجَعَا [٢]

أى: "بُعَيْدَ السَّحَرِ" ، فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، وترك المضاف : "بُعَيْدَ" على حاله التى كان عليها قبل الحذف؛ من النصب وترك التنوين؛ لانتظار المضاف إليه المحذوف، فلو لم يرد ثبوت لفظ المضاف إليه؛ وتقدير وجوده لبنى"بُعَيْدَ" على الضم فقال: "أَوْ بُعَيْدُ" [٣]؛ وهو تصغير "بَعْد".

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من "قَبْل" و"بَعْد" معرفة فى هذه الصورة، وتعريفهما بالإضافة تقديراً [٤]؛ أى : بالإضافة إلى ما حذف ونُوِيَ لفظه.

(الصورة الثالثة): أن يقطع كل من "قَبْل" و"بَعْد" عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ قصداً للتنكير، وذلك بأن يحذف ما أضيف إليه كل منهما ولا ينوى شىء أصلاً؛ لا لفظه ولا معناه، ولا التعريف به، ومن ثم يعود لهما التنوين الذى كان محذوفاً للإضافة، وذلك لزوال ما يعارضه فى اللفظ وفى التقدير؛ إذ هما- فى هذه الصورة- نكرتان، والتنوين فيهما للتمكين كما فى سائر الأسماء النكرات، وهما- حينئذ- باقيان على أصلهما من الإعراب؛ إذ يكون كل منهما منصوباً على الظرفية؛ أو مجروراً بـ "مِنْ"[٥]، فنصب "قَبْل" على الظرفية كما فى قول الشاعر:

---

[١] انظر معانى القرآن للفراء ٢/٣٢٠.

[٢] هذا بيت من البحر الطويل، ولم أقف له على نسبه، والشاهد فيه قوله: "أو بعيد"، حيث نصب "بعيد" على القطع عن الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه.

[٣] انظر معانى القرآن للفراء ٢/٣٢٠.

[٤] انظر شرح التصريح ٢/٥٠، ٥١.

[٥] انظر- فى ذلك- معانى القرآن للفراء ٢/٢٣٠؛ والمرتجل: ص١٠٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش٤/٨٨؛ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٦٦؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٧؛ وشرح الألفية لابن الناظم:ص٤٠١؛ وشرح الكافية للرضى٣/٢٥٣؛ والارتشاف٢/٥١٤؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/٨١٧؛ وشرح شذور الذهب: ص١٢٣؛ وشرح التصريح ٢/٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١.

[١٢٩] فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ (١)

أي: "وَكُنْتُ مُتَقَدِّماً" ؛ لأنه أراد مطلق التقدم؛ ولم يرد التقدم على شيء بعينه، ومن ثم نُوِّنَ "قَبْلاً" ؛ قاله الدماميني(٢) ، والمحفوظ رواية :" بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ" ، والمشهور في الرواية: "بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ"؛ وهو الأنسب ؛لأن المراد: الماء العذب السائغ، و"الْحَمِيمُ" يطلق على "الْحَارِّ"؛ وليس مراداً ، وإن كان يطلق على "الْبَارِدِ"- أيضاً- ؛ إذ إنه من الأضداد(٣).

وذهب بعض النحويين إلى إن قوله: "قَبْلاً" معرفة بنية الإضافة ؛ وليس بنكرة ، والتنوين فيه عوض من اللفظ بالمضاف إليه ؛ وليس للتمكين ، وقد بقي الإعراب مع العوض كما كان مع المعوض منه ؛ كما فعل بلفظ "كُلٍّ" حين قطع عن الإضافة ولحقه التنوين عوضاً، ذكره ابن مالك وقال : وهذا القول عندي حسن(٤).

ونصب "بَعْدٍ" كما في الشاعر:

[١٣٠] وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا (٥)

أي: "مَا شَرِبُوا مُتَأَخِّراً" ؛ إذ المراد مطلق التأخر من حيث هو؛ ولم يكن التأخر على شيء بعينه مراداً، ولذا قيل: "بَعْداً" بالتنوين(٦)، وهو منصوب على الظرفية، وروى البيت المذكور:" فَمَا شَرِبُوا بَعْدٌ" ؛بضم لفظ "بَعْد" منوناً ، وخرج ذلك على

---

(١) هذا بيت من البحر الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٢٦/١، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٤٤٨/١؛ وشرح التصريح ٥٠/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣، ويروى : "وساغ" – بالواو- ، ويروى – أيضا-: "بالماء الفرات" – كما ذكر بالأصل- ، والشاهد فيه نصب : "قبلاً" على الظرفية لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى .

(٢) انظر حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي ٥١/١.

(٣) انظر: المصدر السابق؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤؛ وشرح التصريح ٥٠/٢.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢، وانظر- أيضا-: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٣؛ وشرح الألفية للمرادي ٨١٨/٢، ٨١٩، وشرح التصريح ٥٠/٢.

(٥) هذا بيت من البحر الطويل، لم أقف على اسم قائله ، ويروى : "ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة" وروى :" أسد شنوءة"، والشاهد فيه نصب "بعد" منونا؛ لكونه مقطوعا عن الإضافة لفظا ومعنى.

(٦) انظر حاشية يس على شرح قطر الندى ٥١/١.

أنه لضرورة الشعر؛ كما في باب النداء ، حيث يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المبنى على الضم لإقامة الوزن؛ كما فى قول الشاعر:

[١٣١] سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ [١]

وكذا لفظ "بَعْدٌ" فى رواية رفعه منوناً، ولو رُدَّ إلى النصب وهو منون لكان وجهاً ؛ قاله الفراء [٢]، وقد جاء فى الشعر تنوين "قَبْلٌ" المبنى على الضم للضرورة، وذلك فى قول الشاعر:

[١٣٢] حَبَوْتُ بِهَا أَبَا عَمْرِ بْنَ عَوْفٍ عَلَى مَا كَانَ قَبْلٌ مِنْ عِتَابِ [٣]

أى: قَبْلَ ذَلِكَ ، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، فبنى "قَبْل" على الضم، ونُوِّنَ لضرورة الشعر[٤].

* وجَرُّ "قَبْلٍ" و"بَعْدٍ"- منونين- بـ "مِنْ" كما فى قراءة بعضهم: [٥]" للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ"[٦]؛ بالجر والتنوين؛ على إرادة التنكير؛ وقطع النظر عن المضاف إليه

---

[١] هذا بيت من البحر الوافر، وهو للأحوص فى ديوانه : ص ١٨٩؛ وخزانة الأدب ٢/١٥٠، ١٥٢؛ ٦/٥٠٧؛ والدرر ١/٣٧٧؛ وشرح التصريح ٢/١٧١؛ والكتاب ٢/٢٠٢، والشاهد فيه تنوين المنادى المفرد المبنى على الضم لضرورة الشعر، وذلك فى قوله: "سلام الله يا مطر عليها".

[٢] انظر معانى القرآن ٢/ ٣٢١؛ وانظر- أيضا- شرح الكافية للرضى ٣/٢٥٤، وشرح التصريح ٢/٥٠ ؛ والهمع٢/ ١٤١.

[٣] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لخالد بن سعد المحاربى فى النوادر: ص٤٤٥، والرواية فيه: "بنى سعد" مكان: "أبا عمرو" ، وروى صدره: "هتكت به بيوت بنى طريف" - انظر هذه الرواية فى: خزانة الأدب ٦/٥٠٣، ٥٠٦؛ ومعانى القرآن للفراء ٢/٣٢١- ، والشاهد فيه تنوين "قبل" مبنيا على الضم للضرورة الشعرية.

[٤] انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٢١؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٢٥٤.

[٥] هذه القراءة لأبى السمال؛ والجحدرى ، والعقيلى ؛ وغيرهم . (انظر- فى ذلك-: البحر المحيط ٧/١٦٢؛ والكشاف ٣/٢١٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٦٤).

[٦] سورة الروم: من الآية ٤.

؛ أى: مِنْ زَمَنٍ مُتقَدِّمٍ وَمِنْ زَمَنٍ مُتَأَخِّرٍ[١].

ب- أسماء الجهات الست.

الكائن فى المكان له ست جهات ؛ هى: " **أَمَامُهُ**" و"**خَلْفُهُ**" و"**فَوْقُهُ**" و"**تَحْتُهُ**" و"**يَمِينُهُ**" و" **شِمَالُهُ**" ، وهذه الجهات الست لها أسماء أكثر من ست، والذى يكون على التفصيل المذكور فى "**قَبْل**" و "**بَعْد**" من هذه الأسماء كل من : "**أَمَام**" و "**وَقُدَّامٍ**" و "**وَرَاءٍ**" و"**خَلْفٍ**" و "**خِلَافٍ**" بمعنى: "**بَعْدٍ**" ؛ و "**يَمِينٍ**" و "**شِمَالٍ**" و "**فَوْقٍ**" و "**تَحْتٍ**" و "**أَسْفَلَ**" و "**عَلٍ**" بمعنى: "**فَوْقٍ**" و "**أَوَّل**" بمعنى "**قَبْلٍ**" [٢]، وخالف الرضى فى لفظى: "**يَمِين**" و"**شِمَال**" ؛ حيث ذهب إلى عدم جواز قطعهما عن الإضافة مبنيين على الضم؛ أو معربين بلا تنوين؛ إذ صرح بأنهما لا يقاسان على "**قَبْلٍ**" و "**بَعْدٍ**" ونحوهما مما سمع من الظروف المقطوعة عن الإضافة[٣].

* والحاصل أن جميع ما ذكر من أسماء الجهات الست على التفصيل المذكور فى "**قَبْل**" و"**بَعْد**" ؛ من أنها تعرب نصباً على الظرفية؛ أو جراً بـ "**مِنْ**" فى ثلاث صور، وتبنى على الضم فى صورة واحدة[٤] ، فتعرب على النحو المذكور فى الصور التالية :-

(الصورة الأولى): أن يكون كل منها مضافاً لفظاً ومعنى، فنصب "**أَمَام**" و "**قُدَّام**" نحو: "وَقَفْتُ أَمَامَ الدَّارِ؛ وَوَقَفَ أَخُوكَ قُدَّامَ الْقَوْمِ" ، وقد ورد لفظ "**أَمَام**" ظرف زمان؛

---

[١] انظر: المرتجل: ص١٠٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤؛ وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢؛ وشرح الكافية للرضى ٢٥٣/٢؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٨/٢؛ والارتشاف ٥١٤/٢؛ وشذور الذهب: ص١٢٥؛ والهمع ١٤١/٢.

[٢] انظر- فى ذلك-: المفصل للزمخشرى: ص١٦٨؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص٤٠١؛ وارتشاف الضرب ٥١٤/٢؛ وشرح التصريح ٥١/٢؛ والهمع ١٤٣/٢؛ وحاشية الصبان ٤٠٤/٢.

[٣] انظر شرح الكافية للرضى ٢٥٢/٣.

[٤] انظر- فى ذلك-: شرح الكافية الشافية ٩٦٤/٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٣؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص٤٠٢،٤٠١؛ والارتشاف٢/٥١٤؛ وشرح التصريح٢/٥١؛ والهمع٢/١٤٣.

منصوباً للإضافة لفظاً ومعنى ، وذلك كما فى قول الله- تعالى-: "بَلْ يُرِيدُ الْإِنسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ" [1]، فـ "أَمَامَهُ" استعير- هنا- للزمان؛ إذ التقدير- والله أعلم- : "يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَفِيمَا يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ زَمَانِ حَيَاتِهِ"؛ قاله أبو حيان[2] ، وجر "أَمَامٍ" و "قُدَّامٍ" بـ "مِنْ" كما فى نحو: "بُدِئَ الطَّوَافُ مِنْ أَمَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ- أو- مِنْ قُدَّامِهِ".

* ونصب "وَرَاء" كما فى قول الله تعالى-: "فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ" [3]، وقد ورد لفظ "وَرَاءٍ" بمعنى "أَمَامٍ" منصوباً على الظرفية للإضافة لفظاً ومعنى ، وذلك فى قول الله- تعالى-: " وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا"[4]؛ إذ المعنى- والله أعلم- :"وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ"[5]، وقيل: إن لفظ "وَرَاء" هنا- على حقيقته؛ فهو بمعنى: "خَلْفٍ"؛ إذ المراد: "وَكَانَ خَلْفَهُمْ مَلِكٌ"؛ لأن الملك كان خلفهم؛ وكان رجوعهم عليه[6]، وأما جَرُّ "وَرَاء" بـ "مِنْ" فكما فى قول الله- تبارك وتعالى-: "إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ"[7]؛ وقوله- عز وجل-: "وَمِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ"[8]، وقيل: إن "وَرَاء" هنا بمعنى: "أَمَامٍ"؛ إذ التقدير: "مِنْ أَمَامِهِ- أو- مِنْ قُدَّامِهِ"[9].

* ونصب "خَلْفٍ" كما فى قوله- تعالى-: "يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ"[10]، وَجَرُّهُ

---

[1] سورة القيامة: الآية ٥.

[2] انظر البحر المحيط ٣٨٥/٨، وانظر- أيضا- الكشاف ٦٦٠/٤.

[3] سورة آل عمران: من الآية ١٨٧.

[4] سورة الكهف: من الآية ٧٩.

[5] انظر : الكشاف ٧٤٠/٢؛ والدر المصون ٤٧٧/٤.

[6] انظر المصدرين السابقين؛ وتفسير القرطبى ٣٤/١١.

[7] سورة الحجرات: الآية ٤.

[8] سورة إبراهيم : من الآية ١٦.

[9] انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١/ ٤٠١، تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن ؛ والدر المصون ٢٥٧/٤.

[10] سورة البقرة : من الآية ٢٥٥.

بـ "مِنْ" كما في قوله- تعالى-: "لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ"(١).

* ونصب "خِلَافٍ" بمعنى: "بَعْدٍ" كما في قوله- تبارك وتعالى-:" فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللهِ" (٢)؛ أي: خَلْفَهُ؛ إذ التقدير- والله أعلم-: "فَرِحُوا بِمَقْعَدِهِمْ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ- صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-" ، فـ "خِلَافَ"- ههنا- ظرف زمان بمعنى: "بَعْد"؛ قاله عيسى بن عمر وأبو عبيدة والأخفش(٣)، وقيل: إنه ليس بظرف، وإنما هو منصوب على أنه مفعول لأجله؛ أو على أنه مفعول مطلق، وعامل النصب فيه مقدر؛ مدلول عليه بقوله- تعالى-: "بِمَقْعَدِهِمْ" ؛ إذ إنه في معنى: "تَخَلَّفُوا" ، وعليه فالتقدير: "تَخَلَّفُوا خِلَافَ رَسُولِ اللهِ"(٤) .

ومثل ذلك "خِلَافَ" في قوله- تعالى- :" وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا" (٥)؛ أي: بَعْدَكَ ، فهو ظرف زمان منصوب لإضافته لفظاً ومعنى(٦) ، وقرىء : "خَلْفَكَ"(٧)،ومنه "خِلَافَ" في قول الشاعر:

[١٣٣] وَقَدْ يَفْرُطُ الْجَهْلُ الْفَتَىٰ ثُمَّ يَرْعَوِي   خِلَافَ الصِّبَا لِلْجَاهِلِينَ حُلُومُ(٨)

أي : بَعْدَ الصِّبَا .

وَجَرُّ "خِلَافٍ" بـ "مِنْ" نحو:" تَرَكَ زَيْدٌ مِنْ خِلَافِهِ ذُرِّيَّةً صَالِحَةً"؛ أي: بَعْدَهُ.

---

(١) سورة الرعد: من الآية ١١.

(٢) سورة التوبة: من الآية ٨١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥/٧٩؛ والدر المصون ٣/٤٨٧.

(٤) انظر المصدرين السابقين ؛ والكشاف ٢/٢٩٦؛ والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ١/٤٠٤، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه.

(٥) سورة الإسراء: من الآية ٧٦.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦/٦٦؛ والدر المصون ٤/ ٤١١.

(٧) هذه القراءة قرأ بها نافع؛ وابن كثير؛ وأبو عمرو؛ وأبو بكر. (انظر : الإتحاف: ص٨٥؛ وتفسير القرطبي ١٠/٣٠٢).

(٨) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لمزاحم العقيلي في لسان العرب ٢/١٢٣٧- (خلف)_ ، والشاهد فيه مجيء "خلاف" ظرف زمان بمعنى: "بعد" ، وهو منصوب لإضافته لفظا ومعنى.

* ونصب "يَمِينٍ" و "شِمَالٍ" للإضافة لفظاً ومعنى كما فى نحو: "جَلَسْتُ يَمِينَ بَكْرٍ؛ وَجَلَسَ أَخُوكَ شِمَالَهُ "، وجَرُّهُمَا بـ "مِنْ" كما فى نحو: "مَرَّ زَيْدٌ مِنْ يَمِينِ أَخِيكَ؛ وَمَرَّتْ هِنْدٌ مِنْ شِمَالِهِ".

* ونصب "فَوْقٍ" كما فى قول الله- تعالى-: "وَإِذ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ" (١)؛ أى: فَوْقَ رُؤُوسِهِمْ؛ وقوله- عز وجل-: " وَقَالَ الآخَرُ إِنِّى أَرَانِى أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا" (٢)، وجَرُّهَا بـ "مِنْ" كما فى قوله- تعالى-:"وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِىَ مِن فَوْقِهَا"(٣)؛ أى: مِنْ فَوْقِ الأَرْضِ.

* ونصب "تَحْتٍ" كما فى قوله- تبارك وتعالى-: "لَقَدْ رَضِىَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ" (٤)، وجَرُّهَا بـ "مِنْ" كما فى قوله- تعالى-: " وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهِمْ" (٥)، وقد جمع بين "فَوْق" و "تَحْت" مجرورين بـ "مِن" فى قول الله- تعالى-:".. لأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ"(٦)

* ونصب "أَسْفَلَ" كما فى قوله- تعالى-: "ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ"، (٧) فـ"أَسْفَلَ" منصوب على الظرفية، وهو- فى الحقيقة- وصف لظرف مكان محذوف؛ إذ التقدير- والله أعلم-:"رَدَدْنَاهُ مَكَاناً أَسْفَلَ سَافِلِينَ"، وقيل إن "أَسْفَلَ" منصوب- ههنا- على أنه حال من الضمير المفعول به فى جملة: "رَدَدْنَاهُ"، (٨) وجَرُّ "أَسْفَل" بـ "مِنْ"؛ نحو:" جَاءَ الرَّكْبُ مِنْ أَسْفَلِ الْوَادِى .

* ونصب "عَلُ" للإضافة لفظاً ومعنى لم يرد فى كلام العرب؛ لأن لفظ "عَلُ"

---

(١) سورة الأعراف : من الآية ١٧١.

(٢) سورة يوسف: من الآية ٣٦.

(٣) سورة فصلت: من الآية ١٠.

(٤) سورة الفتح : من الآية ١٨.

(٥) سورة الأنعام: من الآية ٦.

(٦) سورة المائدة: من الآية ٦٦.

(٧) سورة التين: الآية ٥.

(٨) انظر الدر المصون ٦/٥٤٣.

لا يستعمل إلا مجروراً بـ "مِنْ" ،[1] واختلف في استعماله مضافاً لفظاً ومعنى، حيث ذهب جماعة من النحويين؛ منهم ابن يعيش[2]؛ والرضى[3] إلى أنه يستعمل مضافاً لفظاً ومعنى، فيضاف إلى معرفة؛ أو إلى نكرة؛ لكونه بمعنى"فَوْقٍ" في إفادة العلو، ولما كان لفظ "فَوْقٍ" من الأسماء التى لا تنفك من الإضافة لفظاً ومعنى؛ أو لفظاً دون معنى، أو معنى دون لفظاً، ولا يقطع عن الإضافة إلا إذا أريد به التنكير ؛ فكذلك ما كان بمعناه؛ وهو لفظ "عَلُ" ، ومن ثم يجر بـ "مِنْ" للإضافة لفظاً ومعنى؛ فيقال: "أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ"- بكسر اللام-؛ أى: مِنْ عَالٍ[4]، وسمع: "رَمَى بِهِ مِنْ عَلِ الْجَبَلِ"؛ أى: مِنْ فَوْقِهِ[5].

* وذهب بعض النحويين؛ منهم ابن أبى الربيع إلى أن "عَلُ" لا يستعمل مضافاً لفظاً ومعنى، واختار ابن هشام هذا القول؛ ورَدَّ القول الأول؛ ونفى وجود إضافة "عَلُ" ونصبه في كلام العرب [6]، وعليه لا ترد "عَلُ" فى هذه الصورة.

* أما لفظ "أَوَّلَ"؛ وهو بوزن "أَفْعَل" من: "وَوَلٍ"؛ كـ "دَدَنٍ"- على الأرجح[7]- ؛ فإنه- فى الأصل- وصف لم يستعمل منه فعل، وقد اتسع فيه فاستعمل ظرف زمان بمعنى: "قَبْلٍ"[8]، وذلك إذا وقع على زمان وعُدَّ مُقَدَّرًا بمعنى "فِى" ، ومن ثم يكون

---

(1) انظر: أوضح المسالك ١٦٧/٣؛ والمغنى ١٥٤/١؛ وشرح شذور الذهب: ص١٢٧؛ وشرح التصريح ٥٤/٢.

(2) انظر شرح المفصل ٩٠/٤.

(3) انظر شرح الكافية ٢٥٤/٣.

(4) انظر الصحاح للجوهرى ٢٤٣٥/٦..

(5) انظر لسان العرب ٣٠٨٨/٤- (علو)- .

(6) انظر: أوضح المسالك ١٦٧/٣؛ وشرح شذور الذهب: ص١٢٧؛ والمغنى ١٥٤/١.

(7) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٦؛ والممتع فى التصريف لابن عصفور ٣٣٢/١، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة؛ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٨/٤؛ وشرح الشافية للرضى ٣٤٠/٢؛ وشرح الكافية ٥٢٥/٣؛ ولسان العرب ٤٧٤٧/٦، ٤٧٤٨- (وأل) -.

(8) انظر: شرح المفصل ٩٧/٦؛ وشرح الكافية للرضى ٥٢٦/٣، وحاشية الصبان ٤٠٤/٢.

من الغايات(١)؛ فيجرى عليه التفصيل المذكور.

فنصبه للإضافة لفظاً ومعنى نحو: "رَأَيْتُ الْهِلَالَ أَوَّلَ النَّاسِ"؛ أى: قَبْلَهُمْ، وجره بـ "مِنْ" نحو "نَوَيْتُ الصِّيَامَ مِنْ أَوَّلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ" ؛ أى: مِنْ قَبْلِهَا.

(الصورة الثانية): أن يكون كل إسم من أسماء الجهات الست معرفاً بالإضافة تقديراً، وذلك بأن يحذف ما يضاف إليه كل منها لظهور معناه؛ وينوى ثبوت لفظه لقوة الدلالة عليه، و-حينئذ- يبقى كل منهما على إعرابه؛ ويترك على هيئته التى كان يستحقها مع وجود المضاف إليه(٢).

* فنصب "أَمَامَ"- فى هذه الصورة- كما فى قول الشاعر:

[١٣٤] أَمَامَ وَخَلْفَ الْمَرْءِ مِنْ لُطْفِ رَبِّهِ كَوَالِئُ تَزْوِى عَنْهُ مَا كَانَ يَحْذَرُ (٣)

حيث بقى لفظ "أَمَامَ" منصوباً غير منون؛ كما لو نطق بالمضاف إليه المحذوف؛ وهو لفظ "الْمَرْءِ" ؛ إذ التقدير: "أَمَامَ الْمَرْءِ وَخَلْفَ الْمَرْءِ ..إلخ"، فحذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه ، وبقى الظرف "أَمَامَ" على ما كان يستحقه مع بقاء المضاف إليه؛ من النصب بلا تنوين؛ كما نصب "خَلْفَ" لإضافته إلى "الْمَرْءِ" لفظاً ومعنى .

وجر "أَمَامَ" بـ "مِنْ" نحو:" أَتَى الرَّكْبُ مِنْ أَمَامِ وَمِنْ خَلْفِ الْجَبَلِ"؛ أى: "مِنْ أَمَامِ الْجَبَلِ وَمِنْ خَلْفِ الْجَبَلِ".

* ونصب "قُدَّام" نحو: "قُدَّامَ وَوَرَاءَ الدَّارِ نَخِيلٌ وَأَعْنَابٌ"، وجره بـ "مِنْ" نحو "مِنْ قُدَّامِ وَمِنْ وَرَاءِ الْقَائِدِ جُنُودٌ مُسَلَّحُونَ".

* ويقال نحو ذلك فى:" خَلْفِ" و "خِلَافِ" و "وَرَاءِ" و "يَمِينِ" و "شِمَالِ" ؛ فى حالتى: النصب والجر بـ "مِنْ".

---

(١) انظر حاشية يس على شرح التصريح ٥١/٢.

(٢) انظر : أوضح المسالك ١٦٧/٣؛ وشذور الذهب : ص١٢٧؛ وشرح التصريح ٥٤/٢.

(٣) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف على اسم قائله، وروى فى شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٣: "... ما هو يحذر"، والشاهد فيه نصب "أمام" بغير تنوين؛ لقطعه عن الإضافة مع نية ثبوت لفظ المضاف إليه.

* وفى نصب كل من "**فَوْق**" و "**أَسْفَل**" حكى الكسائى أن بعض العرب قال: "**أَفَوْقَ تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَ**" ؛ بنصب "**فَوْقَ**" و "**أَسْفَلَ**" على أن كلاً منهما مقطوع عن الإضافة ؛ وقد نوى ثبوت لفظ المضاف إليه، والتقدير: "أَفَوْقَ هَذَا تَنَامُ أَمْ أَسْفَلَهُ"[1] ،وجرهما بـ "**مِنْ**" كما فى نحو:" جِئْنَا مِنْ فَوْقٍ وَمِنْ أَسْفَلِ الْوَادِى" ؛أو :"جِئْنَا مِنْ أَسْفَلِ وَمِنْ فَوْقِ الْوَادِى" ؛إذ يترك كل من "**فَوْق**" و"**أَسْفَل**" بعد حذف المضاف إليه مجروراً ؛ وعلى هيئته التى كان يستحقها مع ذكر المضاف إليه.

* ونصب "**عَلِ**" لم يرد فى هذه الصورة- أيضاً- ،أما جرها ففيه الخلاف الذى تقدم ذكره، فعلى القول بجواز إضافتها لفظاً ومعنى يجوز أن تجر بـ "**مِنْ**" مقطوعة عن الإضافة مع نية ثبوت لفظ المضاف إليه،، فيقال: " أَتَيْتُكَ مِنْ عَلِ" ؛ على أن المضاف إليه محذوف؛ ونوى لفظه؛ والتقدير :"مِنْ عَلِ الدَّارِ"؛ أو : "مِنْ عَلِ الْجَبَلِ"؛ ونحو ذلك؛ بحسب نية المتكلم، ولا يجوز أن يقال ذلك على المذهب القاضى بعدم استعمال "**عَلِ**" مضافة لفظاً ومعنى.

* ونصب "**أَوَّلَ**"- فى هذه الصورة-نحو :" جِئْتُ أَوَّلَ"؛ على تقدير: "جِئْتُ أَوَّلَ الْحَاضِرِينَ"؛ أى: قَبْلَ مَجِيئِهِمْ، وجره بـ"مِنْ" نحو: "نَوَيْتُ الصِّيَامَ مِنْ أَوَّلِ"؛ على تقدير: "مِنْ أَوَّلِ مَطْلَعِ الْفَجْرِ"- مثلاً- ؛ أى :مِنْ قَبْلِهِ.

* **(الصورة الثالثة)**: أن يقصد بأسماء الجهات الست التنكير؛ فتقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، فنصب "**أَمَام**" و "**خَلْف**" - فى هذه الصورة- نحو: "جَلَسْتُ أَمَاماً-أو- خَلْفاً"، وجرهما نحو: "جِئْتُ مِنْ أَمَامٍ- أو- مِنْ خَلْفٍ"، ويقال نحو ذلك فى: "**قُدَّام**" و "**وَرَاء**" و "**خِلاَف**" و "**يَمِين**" و "**شِمَال**" و "**فَوْق**" و "**تَحْت**" و "**أَسْفَل**" ، فى حالتى النصب والجر؛ إلا أن "أَسْفَل" لا ينون فى الحالتين لكونه اسماً لا ينصرف.

وأما "**عَلُ**" فقد اتفق على أنه يجر بـ"**مِنْ**" - فى هذه الصورة - كما اتفق على عدم نصبه، فيقال: "جِئْتُ مِنْ عَلِ" كما يقال: "جِئْتُ مِنْ فَوْقٍ" ، وذلك لأنهم أجمعوا على تنكير "**عَلِ**" إذا قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، و- حينئذ- يقصد به علو مجهول؛

---

[1] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣؛ وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

إذ إنه فى حال تعريفه يقصد به عُلُوٌّ مُعَيَّنٌ [(١)]، ومن شواهد جر "عَلٍ" بـ "مِنْ" قول الشاعر:

[١٣٥] مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ [(٢)]

أراد: مِنْ مَكَانٍ مَا عَالٍ؛ أى: مِنْ أَعْلَى أَىِّ شَىْءٍ كَانَ، إذ المقصود بـ "عَلٍ" - هنا- عُلُوًّا مَجْهُولاً؛ لَا عُلُوًّا مُعَيَّناً؛ وذلك لكونه مقطوعاً عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ ومن ثم جُرَّ بـ"مِنْ" وينبغى أن يُنَوَّنَ- حينئذ- لكونه منكراً، وإنما لم ينون فى البيت المذكور- وهى الرواية المشهورة فيه- لأن كسرة الإعراب محذوفة للثقل؛ إذ إن أصله: "مِنْ عَلِوٍ"، فقلبت الواو "ياء" لتطرفها وكسر ما قبلها؛ فقيل: "مِنْ عَلِيٍ"، استثقلت كسرة الإعراب على "الياء" فحذفت؛ فالتقى ساكنان: "الياء" و"التنوين"، فحذفت "الياء" لالتقاء الساكنين؛ وبقيت "اللام" مكسورة بلا تنوين؛ لتكون الكسرة دليلاً على "الياء" المحذوفة؛ فقيل: "مِنْ عَلِ" [(٣)]، ويروى: "مِنْ عَلٍ" بالكسر والتنوين[(٤)]، على أن الكسرة كسرة الإعراب، وقد نقلت إلى "اللام" بعد حذف "الياء"، وبقى التنوين على حده فى نحو: "عَمٍ" [(٥)]، ويروى -أيضاً- : "مِنْ عَالِى" بالياء ساكنة مكسوراً ما قبلها [(٦)]، وذلك على أنه مجرور بالكسرة المقدرة على "الياء"، وإنما حذفت هذه الكسرة للثقل- كما ذكر-؛ وحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠؛ وشرح الكافية للرضى ٣/ ٢٥٤؛ وشرح شذور الذهب: ص١٢٦، ١٢٧؛ وشرح التصريح ٢/٥٤.

(٢) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لامرىء القيس فى ديوانه: ص١٩؛ وإصلاح المنطق: ص٢٥، وخزانة الأدب ٢/٣٩٧؛ ٣/٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ١/ ٤٥٠؛ وشرح التصريح ٢/٥٤؛ والكتاب ٤/٢٨٨، والمقاصد النحوية ٣/٤٩٩، والشاهد فيه تنكير "عل" وجره بـ "من"؛ إذ المقصود به- هنا- علو مجهول.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٠.

(٤) انظر معانى القرآن للفراء ٢/٣٢١.

(٥) انظر شرح المفصل ٤/٩٠؛ وشرح الكافية للرضى ٣/٢٥٤.

(٦) انظر إصلاح المنطق لابن السكيت: ص٢٥، تحقيق/ أحمد شاكر؛ وعبد السلام هارون.

ومن ذلك "عَلٍ" فى قول الشاعر :

[١٣٦] إنِّى انْصَبَبْتُ مِنْ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ حَتَّىٰ اخْتَطَفْتُكَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْ عَلِ [1]

أراد :"مِنْ أَعْلَىٰ شَىْءٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ بِالتَّحْدِيدِ "، ومن ثم نكر لفظ "عَلٍ" بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وجر بـ "مِنْ" ؛ ولم ينون لما تقدم ذكره فى التعليل لعدم تنوينه فى البيت السابق.

* وأما نصب "أَوَّل" بمعنى: "قَبْلٍ" فذلك نحو :"حَضَرْتُ أَوَّلاً" أى: قَبْلَ مَجِىءِ الْحَاضِرِينَ؛ أو: فِى أَوَّلِ أَزْمِنَةِ مَجِيئِهِمْ ، وجره بـ"مِنْ" نحو: "جِئْتُ مِنْ أَوَّلٍ" ؛ أى: مِنْ زَمَنٍ مُتَقَدِّمٍ ؛ إذ إنه بمعنى : " جِئْتُ مِنْ قَبْلٍ " .

* **هذا** ... والصورة التى تبنى فيها أسماء الجهات الست المذكورة تحصل بأن تقطع هذه الأسماء عن الإضافة وينوى معنى ما أضيف إليه كل منها دون لفظه، وتبنى- حينئذ- على الضم، وذلك نحو:"جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ أَمَامُ"؛ أى: "أَمَامَهُمْ" فحذف المضاف إليه؛ ونوى معناه دون لفظه، فبنى على الضم، ويقال نحو ذلك فى:"خَلْف" و"خِلَاف" و"يَمِين" و"شِمَال" و"فَوْق" و"تَحْت" و"أَسْفَل"، ومن ذلك "قُدَّامُ" فى قول الشاعر:

[١٣٧] لَعَنَ الْإِلَهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ [2]

أى: "مِنْ قُدَّامِهِ"، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه؛ فبنى "قُدَّام" على الضم، ومنه "وَرَاءُ" فى قول الشاعر:

[١٣٨] إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ [3]

أى:"مِنْ وَرَائِكَ وَرَائِكَ"، فحذف المضاف إليه؛ ونوى معناه؛ فبنى "وَرَاء" على الضم.

---

[1] هذا بيت من البحر الكامل، وهو لجرير فى ديوانه : ص٩٤٠؛ والكتاب ٢٢٩/٤، والشاهد فيه جر "عل" بـ "من"؛ لتنكيره بقطعة عن الإضافة لفظا ومعنى.

[2] هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لرجل من تميم فى الدرر ٤٤٩/١؛ وشرح التصريح ٥١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣، والشاهد فيه بناء "قدام" على الضم، لكونه مقطوعا عن الإضافة وقد نوى معنى المضاف إليه دون لفظه.

[3] هذا بيت من البحر الطويل، وهو لعتى بن مالك العقيلى فى لسان العرب ٤٨٢٣/٦- (روى)_، والشاهد فيه بناء "وراء" على الضم؛ لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه.

* ويبنى "عَلُ" على الضم إذا كان معرفة؛ أى: إذا أريد به عُلُوٌّ معين؛ وذلك كما فى نحو: "أَخَذْتُ الْمَوْقِدَ مِنْ أَسْفَلِ الدَّارِ وَالْحَطَبَ مِنْ عَلُ" ؛ أى: مِنْ عَلِ الدَّارِ"؛ والمراد: "مِنْ فَوْقِهَا"(١)، فحذف المضاف إليه ونوى معناه، فبنى "عَلُ" على الضم، ومن ذلك "عَلُ" فى قول الشاعر:

[١٣٩] وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ (٢)

أى: "مِنْ فَوْقِهِمْ"، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، ومن ثم عرف "عَلُ" فبنى على الضم . ومن شواهد بناء "عَلُ" قول الشاعر:

[١٤٠] كَأَنَّ مِحَطًّا فِى يَدَىْ حَارِثِيَّةٍ صَنَاعٍ علَت مِنِّى بِهِ الْجِلْدَ مِنْ عَلُ (٣)

حيث أريد بـ "عَلُ" عُلُوٌّ مُعَيَّنٌ، وقُطِعَ عن الإضافة ونُوِىَ معنى المضاف إليه دون لفظه، فبنى على الضم .

وفى "عَلُ" لغات(٤)، أشهرها: "مِنْ عَلٍ"؛ كـ "عَمٍ" – فى حال الإعراب–؛ و: "مِنْ عَلُ" – فى حال البناء–، وهو اسم منقوص، ومنها: "مِنْ عَالٍ"؛ كـ "قَاضٍ" و"غَازٍ"، وهو منقوص– أيضاً–، ومن شواهده قول الراجز

[١٤١] * تَظْمَأُ مِنْ تَحْتٍ وَتَرْوَى مِنْ عَالٍ (٥) *

---

(١) انظر: شرح شذور الذهب : ص١٢٦؛ وشرح التصريح ٥٤/٢.

(٢) هذا بيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢/ ١٦١؛ وتذكرة النحاة: ص٨٥؛ والدرر ٤٥٠/١؛ وشرح التصريح ٥٤/٢، والشاهد فيه بناء "عل" على الضم؛ لكونه أريد به علو معين، وقد استلزم ذلك نية المضاف إليه من حيث المعنى.

(٣) هذا بيت من البحر الطويل، وهو للنمر بن تولب فى لسان العرب ٩١٦/٢– (حطط) – ، والشاهد فيه بناء "عل" على الضم فى حال تعريفه، حيث يحذف ما أضيف إليه وينوى معناه.

(٤) انظر– فى لغات "عل" –: شرح المفصل لابن يعيش ٨٩،٩٠/٤، وشرح الكافية للرضى ٢٥٤/٣، ٢٥٥.

(٥) لم أقف على اسم قائل هذا الرجز، والشاهد فيه مجيء : "من معال" بمعنى : "من فوق" ، وفى ذلك دلالة على أن "من معال" لغة فى : "من عل" ، وفيه شاهد على إعراب "تحت" منونا، لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى.

ومنها: "مِنْ مَعَالٍ"؛ كـ "مَرَامٍ"، وهو منقوص- أيضاً-، ومنها: "مِنْ عَلَا"؛ كـ "عَصَا" و"رَحَا" ، وهو اسم مقصور، وذلك كما في قول الراجز:

[١٤٢] فَهِيَ تَنُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَا (١)

ومنها: "مِنْ عَلْوُ"- و-:"مِنْ عَلْوِ"-و-: "مِنْ عَلْوَ"، وقد ورد ذلك في قول الشاعر:

[١٤٣] إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أُسَرُّ بِهَا مِنْ عَلْوَ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ (٢)

حيث يروى بضم "الواو" من لفظ "عَلْو" وفتحها وكسرها(٣)، فهو مبني على الضم في رواية ضم واوه، ومبني على الفتح في رواية فتحها، ومبني على الكسر في رواية كسرها؛ ويحتمل أن يكون في هذه الرواية معرباً؛ على أنه- حينئذ- مقطوع عن الإضافة بحذف المضاف إليه؛ وقد نوى ثبوت لفظه. (٤)

* وبناء "أَوَّل" على الضم نحو: "ابْدَأْ بِالتَّحِيَّةِ أَوَّلُ"؛ أي : "قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ"، ومن ذلك "أَوَّلُ" في قول الشاعر:

[١٤٤] لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ (٥)

المراد: "أَوَّلَ الْوَقْتَيْنِ"، وذلك أن كلاً من المتكلم والمخاطب له وقت يموت فيه؛ يُقَدَّرُ أحدهما سابقاً والأخر لاحقاً، ولا يعرف عَدْوُ المنية؛ أي: الموت في أَوَّلِ الوقتين

---

(١) هذا الرجز لغيلان بن حريث في خزانة الأدب ٤٣٧/٩، ٤٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٧٧/٢، ولسان العرب ٤٥٧٦/٦- (نوش)-؛ ولأبي النجم في لسان العرب ٣٠٨٩/٤- (علا)_ ، والشاهد فيه كون "من علا" لغة في: "من عل"؛ إذ إن معناه : "من فوق".

(٢) هذا بيت من البحر البسيط، وهو لأعشى باهلة في: إصلاح المنطق: ص ٢٦، وخزانة الأدب ٥١١/٦، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤، والشاهد فيه كون "من علو" ؛ بضم الواو؛ وفتحها؛ وكسرها لغة في: "من عل" ؛ إذ المعنى: "من فوق".

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٠/٤، وشرح الكافية ٢٥٥/٣.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢٥٤/٣، ٢٥٥.

(٥) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لمعن بن أوس؛ في ديوانه : ص٣٩؛ وخزانة الأدب ٢٤٤/٨، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤؛ وشرح التصريح ٥١/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣، والشاهد فيه بناء لفظ "أول" على الضم؛ لكونه مقطوعا عن الإضافة وقد نوى معنى المضاف إليه دون لفظه.

الْمُقَدَّرَيْنِ لهما على أَيِّ الرجلين[١]، فحذف المضاف إليه ونوى معنـاه دون لفظـه، فبنى "أَوَّلُ" على الضم .

وحكى أبو على الفارسي: "ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلَ" ؛ بفتح "اللام" ؛ وكسرها ؛ وضمها ، أما فتح "اللام" فعلى تنكير "أَوَّل"؛ لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، وقد جر بالفتحة ولم ينون؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وأما كسر "اللام" فعلى كون "أَوَّل" مقطوعاً عن الإضافة وقد نوى ثبوت لفظ المضاف إليه؛ وقد جر بالكسرة بلا تنوين مع كونه ممنوعاً من الصرف؛ لأنه مضاف تقديراً، وأما ضم "اللام" فعلى أن "أَوَّل" مقطوع عن الإضافة وقد نوى معنى المضاف إليه دون لفظه؛ والأصل: "مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ"، فهو على هذا التقدير مبنى على الضم، وعلـى التقـديرين السـابقين معرب[٢].

* هذا.. ولفظ "أَوَّل" له استعمالان آخران غير كونه ظرفاً بمعنى "قَبْلٍ"[٣]:

* (أحدهما): استعماله اسم تفضيل بمعنى: "أَسْبَق"، و- حينئذ- يعطى حكم "أَفْعَـل التفضيل"، فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل؛ ويليه حرف الجر "مِنْ" ؛ كمـا فى نحو: "هَذَا رَجُلٌ أَوَّلُ مِنْكَ"؛ أى: "أَسْبَقُ مِنْكَ" ؛ ويقرن بـ"أَلْ" نحو: "أَنَا الأَوَّلُ"؛ أى :"الأَسْبَقُ"؛ ويثنى ويجمع؛ ويؤنث بغير "تاء التأنيث"؛ فيقال: "الأَوَّلَانِ" و"الأَوَّلُونَ" و"الأَوَائِلُ" و"الأُولَىٰ" و"الأُولَيَانِ" و"الأُولَيَاتُ" ، وله حكم يختص به دون نظائره مـن الأوصاف المستعملة "أَفْعَلَ تَفْضِيل"، وهو أنه إذا أضيف جاز- فيه- أن يقطع عـن الإضافة بحذف المضاف إليه، وينوى معناه دون لفظه؛ و- حينئذ- يبنى على الضم حملاً على "قَبْلُ" و"بَعْدُ"؛ وذلك نحو: "ابْدَأْ بِهَذَا أَوَّلُ يَا فَتَىٰ" [٤].

---

[١] انظر شرح التصريح ٥٢/٢.

[٢] انظر: شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣؛ وشرح الألفية لابـن الناظم : ص٤٠٢؛ وشرح التصريح ٥٢/٢.

[٣] انظر- فى ذلك-: المقتضب ٣٤٠/٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٦؛ وشرح التصريح ٥٢/٢؛ والهمع ١٤٧/٢؛ وحاشية يس على شرح التصريح ٥٢/٢، وحاشية الصبان ٢/ ٤٠٤.

[٤] انظر : المقتضب ١٧٨/٣؛ ٢٠٥/٤؛ وحاشية يس على شرح التصريح ٥٢/٢.

* و(**الآخر**) : استعمال "**أَوَّل**" اسما مجرداً عن الوصفية ؛ بمعنى : "مَبْدَأِ الشَّيْءِ" ، و-حينئذ- يجرى مجرى الأسماء، ويكون منصرفاً، وذلك نحو: "مَا لَهُ أَوَّلٌ وَلَا آخِرٌ"؛ أى: مَالَهُ قَدِيمٌ وَلَا حَدِيثٌ"، وقد تكون بمعنى: "**السَّابِقِ**"؛ وذلك فى نحو :"لَقِيتُهُ عَاماً أَوَّلاً"؛ أى: "عَاماً سَابِقاً"، وقد تلحقه "**تاء التأنيث**" فيقال: "**أَوَّلَةٌ**" و "**أَوَّلَتَانِ**"؛ عُزِىَ ذلك لأبى حيان[١]، ورَدَّهُ الرضى بأن ذلك من كلام العوام، ومن ثم فهو غير صحيح[٢]، و"**أَوَّلُ**"- حينئذ- لا يستلزم ثانياً؛ لأن معناه: "**ابْتِدَاءِ الشَّيْءِ**"، ثم قد يكون له ثان؛ وقد لايكون، فإن قال قائل: "هَذَا أَوَّلُ مَالٍ اكْتَسَبْتُهُ" فإنه قد يكتسب بعده شيئاً، وقد لا يكتسب؛ لأن المراد: "هَذَا ابْتِدَاءُ كَسْبِى" [٣]، وقيل: إنه يستلزم ثانياً؛ كما أن لفظ "**الآخِرِ**" يقتضى أَوَّلاً، والقول الأول هو الصحيح[٤].

* **هذا** .. وتجدر الإشارة إلى أن "**ذَاتَ الْيَمِينِ**" و "**ذَاتَ الشِّمَالِ**" و "**جِهَةَ الْيَمِينِ**" و"**جِهَةَ الشِّمَالِ**" و"**نَاحِيَةَ الْيَمِينِ**" و"**نَاحِيَةَ الشِّمَالِ**" من أسماء الجهات الست؛ وهى معربة دائماً، ولا تقطع عن الإضافة مطلقاً، ومن ثم لا يجرى عليها التفصيل المذكور فى "**قَبْلُ**" و"**بَعْدُ**" ؛ **وفى غيرها من أسماء الجهات الست**[٥].

****

جـ - { دُونَ }

تقدم أن الأصل فى لفظ "دُونَ" أن يستعمل مضافاً إلى ما بعده، وهو اسم لأدنى مكان باعتبار مكان الاسم المضاف إليه؛ كما فى نحو :"جَلَسْتُ دُونَ زَيْدٍ"، فهو ظرف مكان مبهم نقيض "**فَوْقٍ**" ؛إذ إنه تقصير عن الغاية[٦]، وقد يستعمل فى الرتب

---

[١] انظر: همع الهوامع ١٤٧/٢؛ وحاشية يس على شرح التصريح ٥٢/٢؛ وحاشية الصبان ٤٠٤/٢.

[٢] انظر شرح الكافية للرضى ٥٢٦/٣.

[٣] انظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤٥/١، ٤٤٦؛ والهمع ١٤٧/٢.

[٤] انظر همع الهوامع ١٤٧/٢.

[٥] انظر حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٥٠/١.

[٦] انظر : لسان العرب ١٤٦٠/٢- (دون)_ ؛ والدر المصون ١٥٣/١، ١٥٤؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهى ٥٠/١.

المتفاوتة كالشرف؛ والعلم؛ والحسب؛ والنسب؛ والقرب؛ ونحو ذلك؛ كما في نحو: "زَيْدٌ دُونَ خَالِدٍ فِي الْحَسَبِ والشَّرَفِ والنَّسَبِ وَالْعِلْمِ؛ وَفِي الْخَيْرِ"؛ وما إلى ذلك، حيث جعلت هذه الأمور منازل يعلو بعضها بعضاً؛ كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض ؛ وجعل بعض الناس في موضع من الحسب والشرف ؛ ونحوهما من المعاني المذكورة، وحينئذ تكون "دُونَ" ظرفاً في معنى المكان ؛ تشبيهاً به[١].

وقد تقدم أن "دُونَ" ظرف مكان غير متصرف- على المشهور -، ومن ثم يكون منصوباً على الظرفية؛ كما في قول الله -تعالى-:" وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ"[٢]؛ أو مجروراً بـ "مِنْ" ؛ كما في قوله- تعالى-: "وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ"[٣]، وقيل: إنه يبنى على الفتح إذا أضيف إلى مبني ، وذلك كما في قوله- تعالى-: "وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ"[٤]، فـ "دُونَ" - هنا- ظرف متصرف؛ إذ إنه مبتدأ مؤخر؛ مبني على الفتح في محل رفع؛ لإبهامه؛ وإضافته إلى مبني ؛ وهو اسم الإشارة "ذَلِكَ"[٥].

* هذا.. وقد تستعمل "دُونَ" بمعنى: "قَبْلَ" و"بَعْدَ" ، وذلك كما في نحو : "دُونَ النَّهْرِ قِتَالٌ؛ وَدُونَ قَتْلِ الأَسَدِ أَهْوَالٌ "؛ أي :" قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى النَّهْرِ قِتَالٌ ؛ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ قَتْلِ الأَسَدِ أَهْوَالٌ"؛ وكما في نحو:" دُونَ الْعُسْرِ يُسْرٌ" ؛ أي: "بَعْدَ الْعُسْرِ يُسْرٌ"، وقد تستعمل بمعنى بعض أسماء الجهات الست ؛ حيث تستعمل بمعنى: "وَرَاء" كما في نحو:"هُوَ أَمِيرٌ عَلَى مَا دُونَ مَكَّةَ" ؛أي: "عَلَى مَا وَرَاءَ مَكَّةَ"؛ وكما في قول الشاعر:

[١٤٥] تُرِيكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا وَهْيَ دُونَهُ ... إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ [٦]

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٩؛ وحاشية يس على شرح القطر ١/٥٠، ٥١.

[٢] سورة الأعراف: من الآية ٢٠٥.

[٣] سورة البقرة: من الآية ٢٣.

[٤] سورة الجن: من الآية ١١.

[٥] انظر: الدر المصون ١/١٥٣؛ وشذور الذهب: ص٩٧؛ والهمع ٢/١٥٥.

[٦] هذا بيت من البحر الطويل، ولم أقف له على نسبة، والشاهد فيه استعمال "دون" ظرفا بمعنى "وراء".

أراد: تُرِيكَ الْخَمْرُ الْقَذَى مِنْ وَرَائِهَا؛ وَهِيَ دُونَ الْقَذَى إِلَيْكَ [١]، وقيل :إن من ذلك "دُونَ" فى قول الله -تعالى- :" **حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا**"[٢]، فالمراد- والله أعلم- : "**وَجَدَ مِنْ وَرَائِهِمَا**" [٣]،وتستعمل- أيضاً- بمعنى: "**أَمَام**" و"**قُدَّام**" و "**خَلْف**" و"**فَوْق**" و"**تَحْت**" و"**أَسْفَل**" [٤]،وإنما استعملت "**دُونَ**" ظرفاً بمعنى "**قَبْل**" و"**بَعْد**"؛ وما ذكر من أسماء الجهات الست توسعا؛ لضرب من التأويل[٥].

* والحاصل أن "**دُونَ**" تكون ظرف مكان؛ أو ظرفاً فى معنى المكان إذا لم يرد بها معنى:"**رَدِيء**" أو "**حَقِير**" أو "**خَسِيس**"؛ ونحو ذلك، وحينئذ تكون من الغايات فيجرى عليها التفصيل المذكور فى"**قَبْلٍ**" و"**بَعْدٍ**" ؛ وفى أسماء الجهات الست، أشار إلى ذلك سيبويه[٦]، ومن ثم تُبْنَىَ "**دُونَ**" – ظرفاً- على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه، وذلك كما فى قول الراجز :

[١٤٦] * **لَا يَحْمِلُ الْفَارِسُ إِلاَّ الْمَلْبُونْ** *

* **الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونْ** [٧] *

أراد :"**مِنْ دُونِهِ**"؛ يدل على ذلك قوله :"**مِنْ أَمَامِهِ**"، فحذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه فَبُنِيَ الظرف "**دُونَ**" على الضم فى النية؛ لأن قافية هذا الرجز لم تكن مطلقة حركات الروى، فلو كانت مطلقة لضمت نون "**دُونَ**"؛ قاله الأعلم[٨]؛

---

[١] انظر لسان العرب ٢/١٤٦١- دون _ .

[٢] سورة الكهف: الآية ٩٣.

[٣] انظر تفسير القرطبى ١١/٥٥.

[٤] انظر لسان العرب ٢/١٤٦١.

[٥] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٩.

[٦] انظر الكتاب ٣/٢٨٩، ٢٩٠.

[٧] لم أقف على اسم قائل هذا الرجز ، والشاهد فيه بناء الظرف "دون" على الضم؛ لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه.

[٨] انظر هذا القول للأعلم فى هامش كتاب سيبويه ٢/٤٧- طبعة بولاق- ، وانظر- فى ذلك- : اللسان ٢/١٤٦٠؛ وشرح التصريح ٢/٥٢.

ويقال: "سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ"؛ أي: "وَدُونَهُمْ"، فقطع "دُونَ" عن الإضافة؛ ونوى معنى المضاف إليه، فبنى على الضم[١].

وينصب "دُونَ" على الظرفية؛ أو يجر بـ"مِنْ" إذا كان مضافاً لفظاً ومعنى؛ كما فى قول الله- تعالى-: "**وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَر**"[٢]؛ وقوله- تعالى-: "**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**" [٣]؛ أو كان مقطوعاً عن الإضافة ونوى ثبوت لفظ المضاف إليه؛ كأن يقال: "دُونَ وَبَعْدَ النَّهْرِ قِتَالٌ"؛ والتقدير: "دُونَ النَّهْرِ"؛ أي: قَبْلَهُ، وكأن يقال: "لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ"؛ على تقدير: "مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ"؛ أو كان مقطوعاً عن الإضافة لفظاً ومعنىً؛ قصداً للتنكير؛ وذلك كما فى قول الشاعر:

[١٤٧] لَهَا فَرَطٌ يَكُونَ وَلاَ تَرَاهُ ... أَمَامًا مِنْ مُعَرَّسِهَا وَدُونَا [٤]

حيث نكر كل من "أَمَامٍ" و"دُونٍ" بأن قطعا عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ فنصب كل منهما ونُوِّنَ؛ وكما فى نحو: "أَحْمَدُ مِنْ فَوْقٍ وَأَخُوكَ مِنْ دُونٍ".

فإذا كان لفظ "دُونٍ" بمعنى: "رَدِيءٍ" أو "خَسِيسٍ" أو "حَقِيرٍ"؛ أو نحو ذلك كان اسماً صفةً؛ لا ظرفاً، فيعرب- حينئذ- متصرفاً بأوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وقد يُستثنى به[٥].

* **وبعد**.. فقد وقفنا على أن كلاً من "قَبْل" و"بَعْد"؛ ونحوهما من أسماء الجهات الست؛ و"دُون" تبنى على الضم بناءً عارضاً إذا قطع كل منها عن الإضافة ونوى معنى المضاف إليه دون لفظه، ولما كانت الأسماء تبنى لعلة فإن العلة فى بناء هذه **الأسماء من ستة أوجه:**

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢/٤٠٥- انظر الشرح- .

(٢) سورة السجدة: من الآية ٢١.

(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٩٤.

(٤) هذا بيت من البحر الوافر، وهو للنابغة الجعدى فى ديوانه: ص٢١٠؛ والكتاب ٣/٢٩١؛ واللسان ٢/١٤٦٠- (دون)-، والشاهد فيه نصب كل من "أمام" و "دون" على الظرفية منونين ؛ لقطع كل منهما عن الإضافة لفظا ومعنى.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٩؛ واللسان ٢/١٤٦٠؛ والهمع ٢/١٥٥.

(أحدها): أن هذه الأسماء إذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى ما أضيف إليه كل منها تنزل كل اسم منها منزلة بعض الكلمة؛ إذ إن حقه أن يكون مضافاً لكونه مبهماً لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه، فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه واكتفى بمعرفة المخاطب له عن ذكره؛ وفهم من هذه الأسماء بعد حذف المضاف إليه ما كان مفهوماً منها قبل حذفه؛ صار كل منها بمنزلة بعض الكلمة؛ إذ المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فلما تنزلت منزلة بعض الكلمة؛ وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب **بُنِيَتْ**[1].

(الوجه الثانى): أن هذه الأسماء فى حال قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى أشبهت الحرف فى الإفتقار، وذلك لاحتياجها إلى معنى المضاف إليه المحذوف كاحتياج الحرف إلى غيره فى بيان معناه، ومن ثم **بُنِيَتْ** هذه الأسماء كما بنيت الأسماء الموصولة؛ إذ لا تتم معناها إلا بما توصل به[2].

(الوجه الثالث): أن هذه الأسماء فى حال قطعها عن الإضافة لفظاً؛ لا معنى أشبهت الحرف في الجمود، وذلك أن كلاً من "**قَبْلُ**" و"**بَعْدُ**"؛ **ونحوهما من أسماء الجهات الست**؛ و"**دُون**"؛ إذا بنيت لقطعها عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه صارت ظروفاً لا تتصرف مطلقاً؛ فتلزم استعمالاً واحداً، وهو الظرفية أو شبهها؛ أى: الجربـ"**مِنْ**" – محلاً-؛ ولا تثنى ولا تجمع؛ ولا يخبر عنها ولا تنعت، ولا يقع كل منها خبراً؛ ولا نعتاً؛ ولا حالاً؛ ولا تتم به الصلة، فى حين أنها إذا كانت معربة فقد تقدم- فى الفصل السابق- أن منها ما لا يتصرف أصلاً-عند أكثر النحويين-؛ وذلك: "**فَوْق**" و"**تَحْت**" ، ومنهما ما هو نادر التصرف، وهو"**دُون**" ؛ وقيل: لا يتصرف أصلاً، ومنها ما هو متوسط التصرف؛ وذلك :"**قَبْل**" و"**بَعْد**" و"**أَمَام**" و"**قُدَّام**"

---

[1] انظر: أسرار العربية : ص٣٧؛ واللباب ٨٢/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤.

[2] انظر: المرتجل لابن الخشاب: ص١٠٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٣؛ وشرح الكافية للرضى ٢٥٢/٣؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٧/٢، وشرح التصريح ٥١/٢؛ والهمع ١٤١/٢؛ وحاشية الصبان ٤٠٤/٢.

و"وَرَاء" و"خَلْف" و"خِلَاف" و"أَسْفَل" و"أَوَّل" و"مِنْ عَلِ" ومنها ما هو كثير التصرف؛ وذلك "يَمين" و"شِمَال"[١].

فلما كانت هذه الأسماء لاتتصرف ولا تقبل الأمور المذكورة من التثنية والجمع وغيرهما؛ وذلك فى حال قطعها عن الإضافة مع نية معنى ما أضيف إليه كل منها؛ جرت مجرى الحروف فى الجمود فَبُنِيَتْ[٢].

(الوجه الرابع): أن هذه الأسماء لما قطعت عن الإضافة ونوى معنى ما أضيفت إليه دون لفظه أشبهت حروف الجواب فى الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها[٣].

(الوجه الخامس): أن كلاً من "قَبْل" و"بَعْد" **وأسماء الجهات الست المذكورة** و"دُون" تكون معارف فى حال قطعها عن الإضافة مع نية مَعْنى المضاف إليه؛ كما كانت مع ذكره، والإضافة- فى الغالب- مقدرة بـ"**اللام**"، وبتقدير "**اللام**" تتضمن معناها ، ومن ثم تكون هذه الأسماء فى حال قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى متضمنة معنى "**لام الإضافة**" والاسم إذا تضمن معنى الحرف بنى، ولذا بُنِيَتْ هذه الأسماء[٤].

(الوجه السادس): أن هذه الأسماء مخالفة للنظائر، وذلك أن تعريفها بالمضاف إليه الذى قطعت عنه ونوى معناه دون لفظه، وفى تعريفها بمعنى ما قطعت عنه لفظا مخالفة للنظائر؛ إذ المعتاد فيما عُرِّفَ بالإضافة أن تكون إضافته صريحة؛ أى: يكون مضافاً لفظاً ومعنىً، فلما خالفت هذه الأسماء النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه بُنِيَتْ[٥].

***هذا** .. وقد بنيت "قَبْل" و"بَعْد"؛ **ونحوهما من أسماء الجهات الست** ؛ و"دُون" على حركة؛ وهى "**الضم**" لَمَّا كمل لها موجب البناء؛ لأن لكل منها أصلاً فى التمكن؛ أى:

---

[١] انظر: اللباب للعكبرى ٨٢/٢؛ والارتشاف ٥١٤/٢؛ والهمع ٢/ ١٤٦ ؛١٤٧.

[٢] انظر: اللباب ٨٢/٢؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٣؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٧/٢؛ والهمع ٢٤١/٢؛ وحاشية يس على شرح القطر الفاكهى ٥٢/١.

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٣؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/ ٨١٧؛ وهمع الهوامع ٢٤١/٢؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر٥٢/١- انظر الشرح-؛وحاشية الصبان ٤٠٤/٢

[٤] انظر: اللباب ٨٢/٢؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص٤٠٢.

[٥] انظر: شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٤٠٢.

له حالة إعراب قبل البناء؛ تعود إليها إذا لم يكمل فيها موجب البناء، فلما كان لهـا هذا القدم في التمكن لَمْ تُبْنَ على السكون الذى هو الأصل فى البناء؛ وإنمـا وجـب بناؤها على حركة؛ ليكون ذلك تمييزاً لها على الأسماء المبنية على اللزوم؛ التى لا أصل لها فى التمكن؛ كـ"مَنْ" و"كَمْ" ونحوهما؛ وليكـون تبنيهـا علـى أن بناءهـا عارض[١].

وقيل: إن بناءها على حركة لالتقاء الساكنين[٢]، **والقول الأول هو الصحيح** [٣]، يدل على ذلك أن آخر كل من "**أول**" و"**من عل**" متحرك فى حال بنائهما على الضم؛ ولم يلتق فى آخرهما ساكنان[٤]؛ وأن المنادى المفرد العلم يبنى بناءً عارضاً لتمكنه فـى الأصل؛ نحو: "يا حَكَمُ" فهو مثل هذه الأسماء، وقد حرك آخره بالضـم ولـم يلتـق ساكنان فى آخره، بذلك يثبت أن بناء هذه الأسماء على حركة لم يكن للتخلص مـن التقاء الساكنين كما زعم بعضهم، وإنما كان ذلك لقوتها بما لهـا مـن أصـل فـى التمكن[٥]، على ما ذكر فى القول الأول، وإنما كانت حركة بناء كل منهـا الضـم لثلاثة أوجه:

(أحدها): أن الضم حركة لم تكن لهذه الأسماء فى حال إعرابها؛ إذ إن كـلاً منهـا يحرك فى حال إعرابه بالفتحة إذا كان منصوباً، ويحرك بالكسرة إذا كان مجروراً، ولا يحرك بالضمة لكونه لا يرفع، فلما وجب لهذه الأسماء البناء على حركة بنيـت على حركة لا تدخلها فى حال إعرابها؛ وهى "**الضم**"؛ لئلا تلتبس حركة البناء بحركة الإعراب؛ ولتكمل لهذه الأسماء الحركات[٦].

---

[١] انظر: المرتجل: ص١٠٢؛ وأسرار العربية: ص٣٧؛ واللباب ٨٢/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤؛ وشرح الكافية للرضى ٢٥٥/٢.

[٢] انظر: أسرار العربية : ص٣٧؛ وشرح التصريح ٥١/٢.

[٣] انظر أسرار العربية : ص٣٧.

[٤] انظر شرح المفصل ٨٦/٤.

[٥] انظر اللباب ٨٢/٢.

[٦] انظر:أسرار العربية: ص٣٧، ٣٨؛ واللباب ٨٣/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤؛ وشرح الكافية للرضى ٢٥٥/٢؛ وشرح التصريح ٥١/٢؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٥٣/١.

(الثانى): لما وجب البناء لهذه الأسماء بقطعها عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه المحذوف دون لفظه اختير لها أقوى الحركات؛ وهو "**الضم**" ليكون كالعوض من حذف ما أضيف إليه كل منها؛ وجبراً لما لحقها من الوهن بحذفه؛ وإن كان معناه مقصوداً، وليكون تقوية لهذه الأسماء؛ وزيادة فى التنبيه على تمكنها؛ وعروض سبب بنائها[١].

(الوجه الثالث): أن الضم اختير لهذه الأسماء لشبهها بالمنادى المفرد فى نحو "يَا زَيْدُ"؛ إذ إنه إذا نكر أو أضيف أعرب ، وإذا أفرد معرفة بنى، ومن ثم تكون له حالة إعراب قبل البناء، وبذلك يكون له أصل فى التمكن، و"**قَبْلُ**" و"**بَعْدُ**" ؛ **وسائر الغايات المذكورة** مثل المنادى المفرد فما ذكر؛ ولذلك **بُنِيَتْ على الضم**[٢].

****

د- ظرف الزمان المبهم الذى يليه مبنى

تقدم أن ظرف الزمان المبهم هو ما ليس له ابتداء معين ونهاية معروفة ؛ أى: ما كان واقعا على قدر من الزمان غير معين ؛ كـ "**يَوْمٍ**" و "**حِينٍ**" و "**وَقْتٍ**" و "**مُدَّةٍ**" و "**زَمَنٍ**" و "**زَمَانٍ**" ؛ ونحو ذلك ؛ وهذا الضرب من ظروف الزمان من الأسماء الملازمة للإضافة ، وتضاف هذه الأسماء إلى المفرد ، ويجوز أن تضاف إلى **الجملة الفعلية** ؛ أو الاسمية ، وذلك إذا أريد بها الماضى ؛ لأنها -حينئذ- مثل "**إِذْ**" **فى المعنى** ؛ أى فى كون كل منها اسم زمان مبهم لما مضى كما أن "**إِذْ**" كذلك ، **ومن ثم يجوز** أن تضاف هذه الأسماء إلى ما تضاف إليه "**إِذْ**" وجوبا ؛ أى: **الجملة الفعلية** ؛ **والجملة الاسمية** ، وذلك نحو : "**جِئْتُكَ يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ** ؛ **وَحِينَ قَدِمَ بَكْرٌ** ؛ **وَقْتَ خَرَجَ خَالِدٌ** ؛ **وَزَمَنَ** -أو **زَمَانَ**- **عَادَ الْحَجَّاجُ**" ، ونحو: "**جِئْتُكَ يَوْمَ زَيْدٌ قَادِمٌ** ؛

---

[١] انظر: أسرار العربية: ص ٣٧، واللباب ٢/٨٣؛ وشرح المفصل ٤/٨٦؛ وشرح الكافية للرضى ٢/٢٥٥؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص ٤٠٢؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ١/٥٣- انظر الشرح-.

[٢] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٦، ٨٧.

وَحِينَ بَكْرٌ مُسَافِرٌ" ؛ وكذا الباقى [١]، ويجوز أن تضاف إلى الجملة الفعلية فقط وذلك إن كانت بمنزلة "إذَا" وفى معناها ؛ أى: إذا كانت للزمان المبهم المستقبل ؛ كما فى نحو: "آتِيكَ حِينَ يُقْدِمُ أَخُوكَ" ؛ وكذا الباقى .

* وقد اتفق النحويون على أن هذا الضرب من الظروف يُبْنَى بناء عارضا مع جواز إعرابه **فى موضعين** [٢]:

(أحدهما) : إذا كان كل ظرف من الظروف المذكورة مضافا إلى مفرد مبنى ؛ ويتمثل ذلك فى إضافة كل منها إلى "**إذْ**" المضافة فى المعنى إلى جملة محذوفة عوض منها التنوين؛ وذلك نحو:"**يَوْمَئذٍ**" و"**حِينَئذٍ**" و"**وَقْتَئذٍ**" و**سَاعَتَئذٍ**" وما إلى ذلك ، والأصل: "يَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا"؛ و"حِينَ إِذْ كَانَ كَذَا"؛ و"وَقْتَ إِذْ كَانَ كَذَا"؛ و"سَاعَةَ إِذْ كَانَ كَذَا"، فحذفت الجملة المضافة إليها "**إذْ**" للعلم بها؛ وعوض منها التنوين ليكون قائما مقام الجملة المحذوفة فى المعنى، وألزم "**إذْ**" الكسر لالتقاء الساكنين [٣]، ومن ثم صارت "**إذْ**" اسم مفرد مبنى؛ منون بتنوين العوض ، ومن ذلك "**يَوْمَئذٍ**" فى قول الله – تعالى -: "**نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ**" [٤]؛ فى قراءة بعضهم [٥]؛ حيث قرىء بفتح ميم "**يَوْم**" وهو فى موضع الجر بالإضافة ، وكذا فى قوله – تعالى -: "**يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ بِبَنِيهِ**" [٦]

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ ؛ والارتشاف ٥٢٠/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨٠٥/٢ ؛ والمساعد ١٥٤/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٢/٢ .

[٢] انظر – فى ذلك -: شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣ ، ٨٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٦٥/٣، ٢٦٦ ؛ والمغنى ٥١٧/٢ ؛ والهمع ١٧١/٢ ، ١٧٣ .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٣ ، ٢٥١ ؛ وشرك الكافية للرضى ٢٦١/٣ ، ٢٦٣ .

[٤] سورة هو : من الآية ٦٦ .

[٥] هذه القراءة قراءة نافع والكسائى وورش عاصم ، وقرأ الباقون بكسر "الميم" على الإعراب: [انظر: الإتحاف: ص٢٥٧، ٢٥٨، والبحر المحيط ٢٤٠/٥ ؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٢٠/٣؛ والنشر فى القراءات العشر ٢٨٩/٢] .

[٦] سورة المعارج : من الآية ١١ .

– بفتح الميم – [١]، ومنه قول الشاعر :

[١٤٨] رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرَّسُولَ وَلاَ أَرَى كَيَوْمَئذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهْ [٢]

حيث فتحت ميم "**يَوْم**" مع كونه مدخول حرف الجر "**الكاف**" ، فهو مبنى على الفتح ؛ لإضافته إلى مفرد مبنى ؛ وهو "**إِذْ**" ؛ وكذا فى الآيتين المذكورتين ؛ وإنما بنى "**يَوْم**" على الفتح لإضافته إلى "**إِذْ**" لكونه ظرف زمان مبهم ؛ مضافا إلى مبنى ؛ فاكتسى منه البناء ؛ إذ المضاف يكتسى من المضاف إليه كثيرا من الأحكام [٣].

ويقرأ – فى الآيتين –: "**يَوْمِئذٍ**" –بكسر "**الميمِ**" – ؛ أى: بجر "**يَوْمٍ**" على الأصل ؛ إجراء له مجرى الأسماء ؛ إذ الأصل فيها الإعراب ، وقد أعرب وإن أضيف إلى "**إِذْ**" لجواز انفصاله عنها ؛ ولكون البناء فيه عارضا [٤].

(**الموضع الآخر**) : إذا أضيف ظرف من الظروف المذكورة إلى جملة فعلية ؛ صدرها فعل مبنى؛ بأن يكون فعلا ماضيا؛ أو فعلا مضارعا مبنيا لكون متصلا به "**نون الإناث**" أو"**نون التوكيد**" المباشرة ، ومن ذلك "**يَوْمَ**" فى قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: "**مَنْ حَجَّ لله فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**" [٥]؛ ببناء "**يَوْمَ**" على الفتح ؛ لإضافته إلى جملة فعلية صدرها فعل ماض مبنى ؛ وهو الفعل "**وَلَدَ**" فى قوله: "**وَلَدَتْهُ**" ، ويجوز أن يقال: "**كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ**" بجر "**يَوْمٍ**" على الإعراب ، ولكن بناءه على الفتح هو الأرجح [٦]، ومنه "**حِينَ**" فى قول الشاعر :

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٦٦/٣؛ والمغنى ٥١٧/٢.

[٢] هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، ويروى: "ليومئذ" – باللام – ، والشاهد فيه بناء "يوم" على الفتح لإضافته إلى مبنى ، وهو "إذ".

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٦٦/٣ .

[٤] انظر المرجعين السابقين ، والإتحاف : ص٢٥٧ ، ٢٥٨ .

[٥] هذا الحديث رواه البخارى عن أبى هريرة ؛ فى باب: "فضائل الحج المبرور" ؛ من كتاب الحج، حديث رقم ١٥٢١ .

[٦] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣ ، ٨٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ ؛ وشرح الكافية الشافية ٩٤٢/٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص٣٩٣ ، ٣٩٤ ؛ وشرح التصريح ٤٢/٢ ؛ الهمع ١٧٠/٢ .

[١٤٩]عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ (١)

حيث بُنِيَ الظرف "حِينَ" على الفتح فى محل جر بـ "عَلَىٰ" ؛ لإضافته إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مبنى ، وهو الفعل الماضى فى قوله: "عَاتَبْتُ" ، ويروى: "عَلَىٰ حِينِ" بجر "حِين" على الإعراب ، وبناؤه على الفتح هو الأرجح (٢)، ومن ذلك "حِينَ" فى قول الشاعر :

[١٥٠]   لأَجْتَذِبَنَّ مِنهُنَّ قَلْبِى تَحَلُّمًا   عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيم (٣)

حيث بنى الظرف "حِينَ" على الفتح فى محل جر بـ "عَلَىٰ" لإضافته إلى الجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع المبنى على السكون لاتصال نون الإناث به ، وهو قوله: "يَسْتَصْبِينَ" .

* والعلة فى بناء هذا الضرب من الظروف فى الموضعين المذكورين قصد التناسب والمشاكلة بين الظرف الذى بنى وبين المبنى الذى يليه ، وذلك قول البصريين(٤)؛ ومن ثم لم يجز بناء هذه الظروف – عندهم – إلا إذا وقعت قبل مبنى(٥)، وذهب ابن مالك إلى أن العلة فى بنائها شبه الظرف الذى بنى – فى الموضعين – بحرف الشرط فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ،

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه : ص٣٢ ؛ وجمهرة اللغة: ص١٣١٥ ؛ وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ؛ ٤٠٧/٣ ؛ ٥٥٠/٦ ؛ والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ؛ ٣٥٧/٤ ، والشاهد فيه قوله: "على حين عاتبت" حيث بنى ظرف الزمان المبهم الماضى "حين" على الفتح لإضافته إلى الجملة الفعلية المصدرة بالفعل الماضى "عاتب" ، وهو مبنى أصالة .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٣ ، ٨٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ ؛ وشرح الكافية الشافية ٩٤٢/٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص٣٩٣ ، ٣٩٤ ؛ وشرح التصريح ٤٢/٢ ؛ الهمع ١٧٠/٢ .

(٣) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف على اسمْ قائله ، والشاهد فيه كسابقه ، حيث بنى الظرف "حين" على الفتح فى محل جر بـ "على" لكونه مضافا إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع مبنى على السكون ، وهو قوله: "يستصبين" ، وماضيه "استصبيت فلانا" ؛ أى: عددته صبيا .

(٤) انظر : شرح الألفية للمرادى ٨٠٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٢/٢ ؛ والدرر ٤٧٤/١ .

(٥) انظر شرح الألفية للمرادى ٨٠٦/٢ .

وذلك أن جملة "قُمْتَ" فى نحو: "حِينَ قُمْتَ قُمْتُ" وفى نحو: "إِنْ قُمْتَ قُمْتُ" كانت كلاما تاما قبل دخول كل من "حِينَ" و"إن" عليها ، وبدخول كل منهما على هذه الجملة حدث لها افتقار إليهما وإلى ما بعدها ، ومن ثم شبه الظرف "حِينَ" ونحوه من ظروف الزمان المبهمة فى حال بنائها بحرف الشرط "إِنْ" ؛ فى جعل الجملة التى تليه مفتقرة إليه وإلى غيره ، وذلك هو سبب بناء هذا الضرب من الظروف[١].

* **هذا** .. وذهب الكوفيون إلى جواز بناء هذه الظروف إذا أضيفت إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع معرب ؛ أو أضيفت إلى جملة اسمية ؛ إلا أن الإعراب – فى الحالتين – أرجح من البناء[٢]، وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين [٣]، ومال إلى هذا المذهب أبو على الفارسى [٤]؛ واختاره ابن مالك [٥]؛ وصححه ابن هشام [٦].

واستشهد الكوفيون والأخفش على بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع معرب بقراءة نافع وابن محيض:"**هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**"[٧]، بفتح ميم "**يَوْم**"[٨]؛ وحملوا ذلك على البناء؛ لا على الإعراب؛ لأن الإشارة بـ"**هَذَا**" إلى"**الْيَوْم**" كما فى قراءة ضم الميم على الرفع؛ وهى قراءة الجمهور [٩]، ومن ثم لا يكون "**يَوْمَ**" فى قراءة فتح الميم ظرفا ؛ وعليه تكون الفتحة

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٣ .

[٢] انظر المصدر السابق ٢٥٥/٣؛ وشرح الألفية لابن الناظم: ص٣٩٤؛ والارتشاف ٥٢٢/٢؛ وشرح الألفية للمرادى٨٠٩/٢؛ والدر المصون٦٥٩/٢؛ وشرح التصريح٤٢/٢؛ والهمع١٧٢/٢

[٣] انظر شرح التصريح ٤٢/٢ .

[٤]انظر:شرح الألفية لابن الناظم:ص٣٩٤؛ وشرح الألفية للمرادى٨٠٩/٢؛ وشرح التصريح٤٢/٢

[٥] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ .

[٦] انظر مغنى اللبيب ٥١٨/٢ .

[٧] سورة المائدة : من الآية ١١٩ .

[٨] انظر: الإتحاف : ص٢٠٤ ؛ والبحر المحيط ٦٣/٤ ؛ والسبعة لابن مجاهد : ص٢٥٠ ؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٥١/٢ ؛ والنشر ٢٥٦/٢ .

[٩] انظر: الإتحاف : ص٢٠٤ ؛ والبحر المحيط ٦٣/٤ ؛ والسبعة لابن مجاهد : ص٢٥٠ ؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٥١/٢ ؛ والنشر ٢٥٦/٢ .

للبناء ؛ لا للإعراب [١].

وُرِدَّ ذلك بأن "يَوْمَ" في قراءة فتح الميم منصوب على الظرفية ؛ فالفتحة فيه إعراب؛ إذ المعنى – والله أعلم –: هَذَا الَّذِى ذَكَرْنَاهُ يَكُونُ يَوْمَ يَنْفَـعُ الصَّـادِقِينَ صِـدْقُهُمْ ؛ أو يَحْدُثُ ؛ أو يَسْتَقِرُّ ؛ أو ما أشبه ذلك [٢]، فـ "يَوْمَ" – في قراءة فتح الميم – مثله في نحو: "صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ" ، ومن ثم لم تكن الإشارة بـ "هَذَا" إلى "الْيَوْم" ؛ وإلا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه [٣]، وإنما الإشارة به إلى ما يحدث في ذلك اليوم ، ولذا وجب أن ينصب لأنه – حينئذ – ظرف ، أما في قراءة الرفع فلا خلاف في أن الإشارة بـ "هَذَا" إلى "الْيَوْم" ، وهذا هو الفرق بين القراءتين ؛ قراءة النصب وقراءة الرفع [٤].

ومن ذلك "حين" في قول الشاعر :

[١٥١] إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يُهَيِّجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ [٥]

حيث بني الظرف "حِينَ" على الفتح مع كونه مضافا إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع معرب، ويجوز أن يقال – على هذا المذهب –:"هَذَا حِينُ أَسْلُو" – بالرفع– على الإعراب ، وهو الأرجح [٦]، ويحتمل أن تكون الفتحة في قوله : "هَذَا حِينَ" فتحة إعراب ؛ على أنه منصوب على الظرفية ؛ والمعنى: "إِذَا قُلْتُ هَذَا فِي حِينِ أَسْلُو" ، وعليه فالإشارة بـ "هَذَا" ليست إلى "الْحِين" ؛ وإنما إلى ما يحدث فيه ؛ كما ذكر في : "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ" في قراءة النصب .

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٥ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٢ .

[٢] انظر – في ذلك –: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ ؛ والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٢٩٥ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣/٢٦٥ ، ٢٦٦ ؛ وشرح التصريح ٢/٤٢ .

[٣] انظر شرح التصريح ٢/٤٢ .

[٤] انظر التبصرة والتذكرة ١/١٩٥ .

[٥] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ ؛ وشرح شواهد المغني ١/١٦٩ ، والشاهد فيه بناء الظرف "حين" على الفتح – عند الكوفيون والأخفش ومن تبعهم – مع إضافته إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع معرب .

[٦] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٦ .

* واستشهدوا على بناء هذا الضرب من الظروف مضافا إلى الجملة الاسمية بقول الشاعر :

[١٥٢] تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيمَى   عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غيْرُ دَانِ [(١)]

وقول الشاعر :

[١٥٣] أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهُ أَنَّنِي   كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ [(٢)]

وقول الآخر :

[١٥٤] عَلَى حِينَ خُلاَّنِي مِنَ الْقَومِ جِلَّةٌ   كُهُولٌ وَوَلَّى عَنْ بَنِيَّ عَشِيرَتِي [(٣)]

حيث يروىٰ – فى الأبيات الثلاثة –: "عَلَىٰ حِينَ" –بالفتح – ؛ على أن الظرف "حِينَ" مبنى على الفتح فى محل جَرٍّ بـــ "عَلَىٰ" مع كونه مضافا إلى جملة اسمية فى كل بيت من الأبيات المذكورة [(٤)]؛ وإن كان كسر نون "حِين" على الإعراب فى هذه الأبيات ونحوها هو الأرجح ؛ على حد ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش ومن تبعهم. وذهب جمهور البصريين إلى أن الإعراب واجب فى هذا الضرب من الظروف إذا أضيف إلى جملةٍ فعلية صدرها فعل مضارع معرب ؛ أو أضيف إلى جملة اسمية ، وخرجوا ما نقل منها مفتوحا – فى الحالتين – على أنه منصوب على الظرفية وليس مبنيا [(٥)]؛ وذلك لأن ظرف الزمان المبهم يجوز بناؤه – عندهم – إذا قصد التناسب والمشاكلة – على ما تقدم – ، ويتحقق ذلك إذا وليه مبنى ؛ اسما كان أو فعلا ، فإذا

---

(١) هذا بيت من البحر الوافر ، ولم اقف له على نسبة ، ويروى : "على حين التراجع" ؛ والرواية المشهورة : "على حين التواصل" ، والشاهد فيه عند الكوفيين والأخفش ومن تبعهم بناء "حين" على الفتح فى محل جر بـــ "على" مع كونه مضافا إلىٰ جملة اسمية .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل، وهو لمبشر بن هذيل الفرازى فى ديوان المعانى ٨٩/١، ولموبال بن جهم فى شرح شواهد المغنى ٨٤٤/٢ ، ولمبشر ؛ أو لموبال فى المقاصد النحوية ٤١٢/٣ ، والشاهد فيه كما فى البيت الذى قبله .

(٣) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه كما فى البيتين قبله .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٧/٣ ، وشرح التصريح ٤٢/٢ ؛ والهمع ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

(٥) انظر – فى ذلك –" شرح الكافية للرضى ٢٦٥/٣ ، والارتشاف ٥٢٢/٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٨٠٩/٢ ؛ والمغنى ٥١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٢/٢ ؛ والهمع ١٧٢/٢ .

أضيف إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع معرب ؛ أو أضيف إلى جملة اسمية وليه معرب ؛ إما فعل وإما اسم ، ومن ثم وجب إعرابه على ما يقتضيه القياس ؛ لعدم وجود علة البناء – حينئذ – ؛ وهى قصد المشاكلة والتناسب [١].

تتمة .

الظروف التى تبنى بناء عارضا تختص فى حال بنائها **بأمرين** :

(أحدهما) : أن هذه الظروف فى حال إعرابها منها ما هو كثير التصرف ؛ كـ "**يَمين**" و "**شِمَال**" و "**يَوْم**" و "**حِين**" و "**وَقْت**" و "**مُدَّة**" و "**زَمَن**" و "**زَمَان**" ، ومنها ما هو متوسط التصرف ؛ كـ "**قَبْل**" و "**بَعْد**" ؛ ونحوهما من الغايات ما عدا كلا من "**يَمين**" و "**شِمَال**" و "**فَوْق**" و "**تَحْت**" ، ومنها ما هو نادر التصرف ؛ كـ "**دُونَ**" ، فإذا بُنِيَتْ صار كل منها **ظرفا غير متصرف** أصلا [٢].

(الأمر الآخر) : أن هذه الظروف فى حال بنائها لا تلحقها "**هاء السكت**" إذا وقف عليها ؛ لكون بنائها عارضا ، إذ القياس فى "**هاء السكت**" أن تلحق الأسماء المبنية بناء دائما ؛ كالضمائر ونحوها [٣]، ومن ثم شذ إلحاقها بـ "**عَلُ**" فى قول الراجز :

[١٥٥] يَا رُبَّ يَوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ ... أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهْ [٤]

حيث ألحقت "**هاء السكت**" بالظرف المبنى على الضم "**عَلُ**" ، وذلك شاذ لكونه مبنيا بناء عارضا لقطعه عن الإضافة مع نية معنى المضاف إليه دون لفظه .

– والله أعلم –

---

[١] انظر : شرح التصريح ٤٢/٢ ؛ والدرر ٤٧٤/١ .

[٢] انظر همع الهوامع ١٤٦/٢ .

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية ٢٠٠٠/٤ ؛ وشرح العمدة ٩٨١/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤٦/٢ ؛ والهمع ٣٩٩/٢.

[٤] هذا الرجز لأبى مروان فى شرح التصريح ٣٤٦/٢ ؛ ولأبى الهجنجل فى شرح شواهد المغنى ٤٤٨/١ ؛ ومجالس ثعلب : ص٤٨٩ ؛ ولأبى ثروان فى المقاصد النحوية ٤٥٤/٤ ، والشاهد فيه إلحاق "هاء السكت" بالظرف "عل" شذوذا ؛ لكونه مبنيا بناء عارضا .

(الفصل الرابع)

الظرف بين كونه عاملا وكونه معمولا

العمل عند النحويين يعنى به بيان الارتباط المعنوى الذى يعين وظائف الكلمات في التراكيب النحوية ؛ ويفسر العلاقة بين الأجزاء التي تتركب منها الجملة ؛ اسمية كانت أو فعلية [١]، وهذا العمل يوجد بوجود أدوات وحروف ومعان تعرف بالعوامل ؛ إذ إنها أمارات ودلالات يراعيها المتكلم عند إحداث الرفع والنصب والجر والجزم فى الكلمات المعربة ، فهى كالسبب لإحداث الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم فى الكلمة المعربة ولو محلا ؛ اسما كانت أو فعلا ، فبواسطة العوامل وجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ؛ إذ لا يوجد مرفوع إلا برافع ؛ ولا منصوب إلا بناصب ؛ ولا مجرور إلا بجَارٍ ؛ ولا مجزوم إلا بجازم؛ كما لا يوجد مُحْدَثٌ إلاَّ بِمُحْدِثٍ؛ ولا مُؤثَّرٌ إلاَّ بِمُؤثِّرٍ [٢] ، ولذلك سميت تلك الأدوات والحروف والمعانى **بالعوامل** ؛ وإن كان العامل الذى أحدث الإعراب وعلاماته – فى الحقيقة – هو المتكلم [٣]، ومن ثم عرف العامل **بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا ؛ أى : مجزوما**[٤]، وقيل: **هو ما أثر رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما فى آخر الكلمة ؛ من اسم أو فعل أو حرف** [٥]، وقيل: **هو ما أوجب بواسطته كون آخر الكلمة على وجه**

---

(١) انظر كتاب الرد على النحاة ؛ لابن مضاء القرطبى : ص ١٢ ، ١٤ ، تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا .

(٢) انظر شرح المقدمة النحوية؛ لابن بابشاذ :ص٢٩٤، تحقيق الدكتور/ محمد أبو الفتوح شريف

(٣) انظر الخصائص لابن جنى ١٠٩/١ ، ١١٠ ، تحقيق/ محمد على النجار .

(٤) انظر شرح العوامل المائة ؛ لعبد القاهر الجرجانى : ص ١٤١ ، تحقيق الدكتور/ البدراوى زهران.

(٥) انظر : التذييل والتكميل ١١٩/١ ؛ وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ١٣٢ ، بتحقيق الدكتور/ محمد الطيب الإبراهيم .

مخصوص من الإعراب [١].

* والعوامل إما **لفظية** ؛ وإما **معنوية** .

* **فالعوامل اللفظية** هي ما يكون للسان فيها حظ [٢]، وهي قسمان:

(أحدهما) : عوامل سماعية، وهي ما يتوقف إعمالها على السماع [٣]، وتتمثل في: **حروف الجر**- و- **الحروف الناسخة** التي تنصب المبتدأ ؛ وترفع الخبر؛ أي: "إنَّ **وأخواتها**"- و- **الحروف المشبهات** بـ "لَيْسَ"؛ أي: التي ترفع المبتدأ ؛ وتنصب الخبر؛ وهي: ["مَا" **الحجازية** ؛ و"لَا" و"لَاتَ" ؛ و"إِنْ" في نحو:"إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيةِ"] ؛- و - "لَا" **النافية للجنس** ؛ - و - **حروف النداء** ؛ حيث تنصب المنادى- على الأرجح -؛ -و- **الحروف التي تنصب الفعل المضارع** ؛ وهي "أَنْ" و"لَنْ" و"كَيْ" و "إِذَنْ" ؛ -و- **أدوات جزم الفعل المضارع** ؛ حروفا كانت كـ "لَمْ" و "لَمَّا" و"**لَام الطلب**" و"**لَا" الطلبية** ؛ و"إِنْ" **الشرطية** و"إِذْ مَا " ؛ أو أسماء؛ كـ "مَنْ" و"مَا" و "مَهْمَا" و "مَتَى" و "أَيْنَ" و "أَنَّى" و "أَيَّانَ" و "أي" و "حَيْثُمَا" [٤].

(القسم الآخر) : عوامل قياسية ، وهي ما لا يتوقف إعمالها على السماع ؛ بل يمكن أن يذكر في بيان عمل كل منها قاعدة كلية [٥] ، وهذا القسم من العوامل اللفظية **على ضربين** :

(أحدهما): الأفعال ، وكل الأفعال عاملة ؛ لأنها إنما وضعت كذلك لرفع فاعل لابد لها منه ؛ وتنصب مفعولا إن اقتضته [٦] .

---

[١] انظر فرائد النحو الوسيمة : ص ١٠٩ .

[٢] انظر المصدر السابق .

[٣] انظر : المصباح في علم النحو ؛ للمطرزي : ص ٥٤ ، تحقيق/ ياسين محمود الخطيب ؛ وفرائد النحو : ص١٠٩.

[٤] انظر : شرح المقدمة النحوية : ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ ؛ والمصباح ؛ للمطرزي : ص (٦٩ – ٩٨) ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص ١٠٩ ، ١١٠ .

[٥] انظر : المصباح : ص ٥٤ ؛ وفرائد النحو : ص ١١٠ .

[٦] انظر : شرح المقدمة النحوية : ص ٣٠٠ ؛ والمصباح : ص ٥٧ .

(الضرب الآخر) : ما ينوب عن الأفعال فى العمل من الأسماء ، **وهو ثلاثة أنواع** [١]:

(النوع الأول): أسماء مشتقة تعمل بحسب الاشتقاق ؛ ويتمثل ذلك فى : "اسم **الفاعل**" ؛ كما فى نحو: "جَاءَ الْمُكْرِمُ زَيْدًا" ؛ و"**أمثلة المبالغة**"؛ كما فى قول بعضهم : "**إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا**" [٢]؛ و"اسم **المفعول**" ؛ كما فى نحو : "جَاءَ الْمَعْمُورُ بَيْتُهُ" ؛ و"**الصفة المشبهة**" ؛ كما فى نحو: "عَلِيٌّ حَسَنٌ وَجْهُهُ" ؛ و "**اسم التفضيل**" ؛ كما فى نحو: "أَخُوكَ أَحْسَنُ النَّاسِ صَوْتًا" ؛ و "**اسم الفعل**" ؛ كما فى نحو: "شَتَّانَ زَيْدٌ وَبَكْرٌ"؛ و"**المصدر**" **المقدر من الحرف المصدرى والفعل**- غالبا- [٣] ؛ كما فى نحو: "يُعْجِبُنِى إِكْرَامُكَ عَمْرًا غَدًا" ؛ و "**اسم المصدر**"؛ كما فى نحو: "قُبْلَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ".

(النوع الثانى) : أسماء واقعة موقع المشتق ؛ ويتمثل ذلك فى **الظرف الذى يقع صفة ؛ أو حالا ؛ أو خبرا ؛ أو صلة** [٤] – على ما يأتى بيانه بالتفصيل-.

(النوع الثالث) : أسماء ليست بمشتقة ؛ ولا واقعة موقع المشتق ، وهذا النوع من الأسماء منه ما يعمل الرفع ؛ وهو "**المبتدأ**" ذو الخبر- على الأرجح -، ومنه ما يعمل النصب ؛ كـ "**عِشْرُونَ**" فى نحو: "التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً" ، ومنه ما يعمل الجر؛ وهو "**المضاف**" ؛ حيث يعمل الجر فى المضاف إليه – على الأرجح [٥]-؛ سواء أكانت الإضافة إضافة ملك كما فى نحو: "هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ"؛ أم إضافة جنس

---

[١] انظر شرح المقدمة النحوية : ص ٣٤٨ .

[٢] هذا قول لبعض العرب ؛ حكاه سيبويه فى الكتاب ١١٢/١ – هارون – ، و"البوائك" جمع : "بائكة" ، و"ناقة بائكة : سمينة خيار فتية حسنة" . [انظر لسان العرب ٣٨٩/١] .

[٣] انظر تسهيل الفوائد ؛ لابن مالك : ص ١٤٢ .

[٤] انظر شرح المقدمة النحوية : ص ٣٦٩ .

[٥] انظر شرح الكافية للرضى ٦٦/١ .

كما فى نحو:"هَذَا ثَوْبُ خَزٍّ"[١]، ومن ذلك الظروف الملازمة للإضافة - على ما سيأتى -

* **هـذا** .. والغالب فى العوامل اللفظية أن يكون لها ذكر فى الكلام ، وقد تكون محذوفة أو مقدرة ، وذلك كعامل الرفع فى الفاعل المحذوف فعله ، وكالعامل فى الظرف الواقع خبرا- كما سيأتى-؛ وكذا "الجار والمجرور" ؛ وكعامل الجر بعد واو "رُبَّ" ؛ وعامل النصب فى المفعول المطلق الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ؛ وعامل النصب فى المفعول معه ؛ وعامل النصب فى المنادى- عند بعض النحويين-؛ وعامل النصب فى المستثنى ؛ وعامل النصب فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؛ وعامل النصب فى المشتغل عنه ؛ وعامل النصب فى المنصوب على كل من : "**الاختصاص**" و "**الإغراء**" و "**التحذير**".

والأصل تخالف العامل اللفظى مع المعمول فى النوع ، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول – على ما تقدم- ، والعامل اللفظى لا يؤثر أثرين فى محل واحد ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا فى التقدير؛ كما فى نحو: "لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ" ، ولا يمتنع أن يكون للعامل اللفظى معمولات [٢].

- **وأما العوامل المعنوية** فهى ما تكون معنى يعرف بالقلب ؛ وليس للسان فيها حظ [٣]؛ وهى ستة عوامل [٤]، أجمع النحويون على اثنين منها ، وذهب بعضهم إلى الأربعة الأخرى.

أما العاملان المجمع عليهما فهما:

---

[١] انظر : شرح المقدمة النحوية : ص ٣٧١ ؛ وفرائد النحو : ص ١١٠ .

[٢] انظر : التذييل والتكميل ١/١١٩ ؛ وشرح الحدود النحوية للفاكهى : ص ١٣٢ .

[٣] انظر فرائد النحو الوسيمة : ص ١٠٩ .

[٤] انظر – فى تفصيلها – الأشباه والنظائر فى النحو ؛ للسيوطى ١/٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

أ- عامل الرفع فى المبتدإ ؛ وهو "**الابتداء**"- على الصحيح [١]- ؛ وهذا مذهب سيبويه والجمهور [٢]، واختلف فى تفسير الابتداء ؛ حيث قيل: هو التعرى عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها لأجل الإسناد [٣]، وقيل: هو التعرى وإسناد الخبر إليه [٤]، وقيل: هو الاهتمام بالاسم ؛ بأن يُجْعَلَ أوَّلاً لثان ؛ يكون الثانى خبرا عنه ؛ مع تجرده من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها [٥]، وهذا القول صححه ابن يعيش [٦].

ب- عامل الرفع فى الفعل المضارع ؛ وهو وقوعه موقع الاسم ؛ ففى نحو: "هَذَا رَجُلٌ يَكْتُبُ" الفعل المضارع "يَكْتُبُ" مرفوع ؛ وليس معه رافع قبله ولا بعده ؛ ومن ثم وجب أن يكون مرفوعا بعامل معنوى ؛ وهو وقوعه موقع الاسم "كَاتِبٌ" إذا قيل: "هَذَا رَجُلٌ كَاتِبٌ"، ثم استمر حتىٰ رُفِعَ بهذا المعنى فى كل المواضع التى يعرى فيها من ناصب أو جازم [٧]، وهذا هو مذهب جمهور البصريين [٨].

وقيل: إن عامل الرفع فى الفعل المضارع هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا ، وهذا القول عليه جماعة من البصريين ؛ منهم الأخفش ، وقيل: هو تجرده من

---

[١] انظر المصدر السابق ٢٩١/١ ؛ وشرح المقدمة النحوية : ص ٢٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ .

[٢] انظر : الكتاب ٢٣/١ ، ٢٤ ؛ ١٢٦/٢ ، ١٢٧ – هارون -؛ وانظر – أيضا – اللباب ؛ للعكبرى ١٢٥/١ .

[٣] انظر : اللباب ١٢٦/١ ؛ وشرح المقدمة النحوية : ص ٢٩٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ .

[٤] انظر : شرح المفصل ٨٤/١ ؛ والأشباه والنظائر ٢٩١/١ .

[٥] انظر شرح المقدمة النحوية : ص ٢٩٥ .

[٦] انظر شرح المفصل ٨٥/١ .

[٧] انظر : المرتجل ؛ لابن الخشاب : ص ١١٥ ؛ وشرح المقدمة النحوية : ص ٢٩٧ ؛ والمصباح : ص ١٠٠ .

[٨] انظر الأشباه والنظائر ٢٩٢/١ .

الناصب والجازم ؛ وهو مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ، وقيل: هو مضارعته الاسم ؛ وإلى ذلك ذهب ثعلب والزجاج ، وقيل: الرافع للفعل المضارع حروف المضارعة ، وهو مذهب الكسائي ، وعليه يكون العامل فيه لفظيا [١].

أما العوامل المعنوية الأربعة التي لم يجمع عليها فهي ما يلي:

أ- **المخالفة** ؛ أو "**الخلاف**" ؛ قال به الفراء وبعض الكوفيين ، وجعلوه عاملا لنصب الفعل المضارع الواقع بعد "**أَوْ**" ؛ والواقع بعد "**فاء السببية**" أو "**واو المعية**" في جواب النفي والطلب المحضين [٢]، وجعلوا المخالفة عاملا- أيضا- لنصب الظرف الواقع خبرا ؛ كما في نحو: "الْبَحْرُ أَمَامَكَ" [٣]- على ما سيأتي-، وصرح ابن يعيش بأنها – عندهم- عامل لنصب المفعول معه- أيضا- [٤].

ب- **كون الاسم تابعا** ؛ وهو العامل في الصفة ، وذلك أن تُرْفَعَ لكونها صفة لمرفوع ؛ وتُنْصَبَ لكونها صفة لمنصوب ؛ وتُجَرَّ لكونها صفة لمجرور ، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش [٥]، والراجح أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ؛ لأنهما – في المعنى- كالاسم الواحد ، ولذا جاز أن يحذف الموصوف ويولى العامل الصفة ؛ كما في نحو: "مَرَرْتُ بِالظَّرِيفِ" [٦].

---

[١] ينظر – في هذه المذاهب – : الإنصاف ٥٥٠/٢ وما بعدها ؛ والخصائص ١٩٨/١ ؛ وشرح المقدمة النحوية : ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ ؛ وشرح التصريح ٢٢٩/٢ ؛ والأشباه والنظائر في النحو ٢٩٢/١

[٢] انظر الأشباه والنظائر ٢٩٢/١ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ؛ والأشباه والنظائر ٢٩٣/١ .

[٤] انظر شرح المفصل ٤٩/١ .

[٥] انظر : المرتجل : ص ١١٥ ؛ والمصباح : ص ١٠٠ ؛ واللباب ٤٠٦/١ ؛ والأشباه والنظائر ٢٩٣/١ .

[٦] انظر : المرتجل : ص ١١٥ ؛ واللباب ٤٠٦/١ .

جـ – **معنى الفاعلية** ، وهو عامل الرفع في الفاعل ، وإلى ذلك ذهب خلف الأحمر، وقيل : إن الفاعل رفع بإحداثه الفعل ؛ وهو قول بعض الكوفيين ، وقيل ارتفع بالإسناد [١].

د– **معنى المفعولية** ؛ وهو عامل النصب في المفعول به عند خلف الأحمر [٢].

* وتجدر الإشارة إلى أن العامل اللفظي هو الأصل ؛ لأنه الأقوى ؛ لكونه محسوسا ؛ إذ إنه يدرك بالسمع ، والعامل المعنوي دونه ؛ لأنه معقول مستنبط ؛ لا محسوس[٣]، فضلا عن أن نسبة العمل إلى اللفظ راجعة إلى أن اللفظ طالب لغيره ، وقد صحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة ؛ فرفعت ؛ أو نصبت ؛ أو جرت ؛ أو جزمت ، فاصطلح على أن يسمى الطالب عاملا ؛ وأن يسمى المطلوب معمولا ؛ إذ إن العمل يوجد بوجود الطالب ؛ ويزول بزواله [٤]، وحمل العامل المعنوي – في ذلك – على اللفظ الطالب لغيره.

* **هـذا** .. والأصل في العوامل اللفظية أن تكون من الأفعال ؛ ثم من الحروف ؛ ثم من الأسماء [٥]؛ إذ إن أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة ؛ وأصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة ، فما أعمل من الأسماء فهو محمول على الأفعال لشبهه بها لفظا؛ أو موقعا– على حد ما ذكر–؛ كما أن المعرب من الأفعال محمول على الأسماء لمضارعته إياها [٦]، ولذا لا تعمل العوامل من الأسماء في الأفعال [٧]؛ إذ إنها لا تعمل بالأصالة كالأفعال والحروف ؛ ويعني بالأصالة أن يعمل العامل

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢٩٣/١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر المرتجل : ص ١١٤ .

(٤) انظر كتاب الرد على النحاة : ص ١٤ ، ١٥ .

(٥) انظر التذييل والتكميل ١١٩/١ ؛ وشرح الحدود النحوية : ص ١٣٢ ؛ والأشباه والنظائر في النحو ٢٨٩/١ .

(٦) انظر المرتجل : ص ٢٣٥ .

(٧) انظر الأشباه والنظائر ٢٩١/١ .

بنفسه؛ لا بسبب غيره، فالأصالة فى الأفعال متمثلة فى أن كل فعل يقتضى **العمل**؛ أقله فى الفاعل؛ فضلا عن كون الفعل مختصا بالاسم ، والاختصاص موجب للعمل ، ومن ثم وجب أن يكون الفعل عاملا فى الاسم ، وذلك ليظهر أثر الاختصاص ، ولهذا السبب كان للحروف المختصة أصالة فى العمل ؛ إذ إنها تعمل بنفسها لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه ، والأسماء العاملة ليست كذلك ؛ لأن الاسم لا يعمل إلا بشبه الفعل ؛ كالمشتقات ونحوها ؛ أو بشبه الحرف ؛ كالمضاف ؛ على القول بأنه هو العامل فى المضاف إليه ، من ذلك نقف على أن العوامل من الأسماء لم تكن عاملة بالأصالة [١].

* ولما كانت **الظروف** أسماء ؛ والأصل فى الأسماء أن تكون معربة معمولة ؛ فإن الغالب فى الظروف أن تكون معمولة ؛ ولما كانت الأسماء العاملة لا تعمل بالأصالة فإن الظرف لا يعمل إلا بشبه الفعل ؛ أو الحرف ، ولذا لم تكن الظروف العاملة فى كثرة الظروف المعمولة ، وقد يفضى ذلك إلى أن يكون الظرف العامل معمولا – أيضا- ؛ كـ "إِذَا" فى نحو: "إِذَا جِئْتَنِى أَكْرَمْتُكَ" ؛ و "أَيْنَ" فى نحو : "أَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ"؛ وسيأتى تفصيل ذلك – إن شاء الله تعالى-.

والحاصل أن الظرف – زمانا كان أو مكانا- يرد **عاملا** ، ويرد **معمولا** ، وقد يرد **عاملا ومعمولا** فى تركيب واحد ، وذلك يقتضى أن نعرض لدراسة الظروف من حيث كونها عاملة أو معمولة فى **مبحثين** ، ويستهل بمبحث الظروف المعمولة ؛ إذ إن وقوع الظرف معمولا هو الغالب ، ثم يليه المبحث الآخر، وذلك ما يلى:

(المبحث الأول)

الظرف معمولا

وقفنا فيما تقدم على أن كلا من ظرف الزمان وظرف المكان إما أن يكون متصرفا؛ وإما أن يكون غير متصرف ، فالمتصرف ما استعمل من أسماء الزمان أو المكان ظرفا أو شبه ظرف تارة ، واستعمل غير ظرف تارة أخرى ؛ وذلك

---

[١] انظر الأشباه والنظائر فى النحو ١/٢٩٠ .

كـ "**يَوْم**" و"**لَيْلَة**" من أسماء الزمان ؛ و "**يَمِين**" و "**شِمَال**" من أسماء المكان ، فهذه الأسماء ونحوها تقع ظروفا فتلزم النصب ، وقد يقع كل منها شبه ظرف ؛ بأن يُجَرَّ بـ "**مِنْ**"، وقد تخرج عن الظرفية فتكون أسماء معربة كسائر الأسماء المعربة؛ فتتصرف بوجوه الإعراب ؛ بأن ترفع مبتدأ ؛ أو خبرا ؛ أو فاعلا ؛ أو نائبا عن الفاعل ؛ أو تنصب على غير الظرفية ؛ أى : تقع مفعولا به ؛ ونحوه ؛ أو تجر بالإضافة ؛ أو بحرف جر غير "**مِنْ**" - فى الاختيار-.

والظرف غير المتصرف هو ما لم يستعمل من أسماء الزمان أو المكان إلا ظرفا - أى: منصوبا بمعنى "**فِى**"- ؛ أو شبه ظرف- أى: مجرورا بـ "**مِنْ**" فى محل نصب-؛ بحيث لا يفارق الظرفية ولا يخرج عنها أصلاً ؛ كـ "**قَطُّ**" و "**عَوْضُ**" ونحوهما ؛ أو يلازم الظرفية تارة ؛ ويخرج عنها إلى شبه الظرفية تارة أخرى ، وذلك كـ "**عِنْدَ**" و "**لَدُنْ**" و "**قَبْلٍ**" و "**بَعْدٍ**" ؛ ونحوها.

فظرف الزمان أو المكان المنصوب على الظرفية أو شبهها يسمى- فى اصطلاح النحويين- بـ " **المفعول فيه**" ، ولا يخرج عن ذلك إن كان ظرفا غير متصرف ، فإن كان ظرفا متصرفا فإنه يكون مفعولا فيه فى حال استعماله ظرفا أو شبه ظرف، فإن فارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ؛ وتصرف بوجوه الإعراب فإنه - حينئذ- يكون مجرد اسم للزمان ؛ أو المكان ؛ ولا يعد ظرفا ، ومن ثم لا يكون من باب "**المفعول فيه**"، فنحو "**يَوْم**" - من أسماء الزمان-، و "**يَمِين**" - من أسماء المكان- إذا استعمل كل منهما ظرفا نصب على أنه مفعول فيه ؛ كما فى نحو: "صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ" ؛ ونحو: "جَلَسْتُ يَمِينَ زَيْدٍ"، وإذا استعمل كل منهما غير ظرف أعرب بحسب موقعه فى الجملة، فيرفع إذا وقع مبتدأ ؛ أو خبرا ، وذلك كما فى نحو: "الْيَوْمَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ"؛ ونحو: "يَمِينُ الْمَسْجِدِ يَمِينٌ فَسِيحٌ"؛ ويرفع - أيضا- إذا وقع فاعلاً ؛ أو نائبا عن الفاعل ، كما فى نحو : "أَسْعَدَنِى يَوْمُ الْعِيدِ"- و- "فُضِّلَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ"؛ ونحو: "سَهُلَ يَمِينُ الْجَبَلِ" - و- "وُسِّعَ يَمِينُ الْبَيْتِ"، وينصب كل منهما على أنه مفعول به ؛ كما فى قول الله

– تعالى–: "**إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا** [١]" ؛ وكما فى نحو: "رَأَيْتُ يَمِينَ الْجَبَلِ"، ويجر كل منهما بالإضافة ؛ كما فى قول الله– تعالى–: "**إِنِّى أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ**" [٢]؛ وكما فى نحو: "جِهَةُ الْيَمِينِ أَقْرَبُ مِنْ جِهَةِ الشِّمَالِ" ؛ ويجر كل منهما بحرف جر غير "مِنْ" ؛ كما فى قول الله– تعالى–: "**رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ**" [٣]؛ وقوله – عز وجل – :"**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى**" [٤]، وقد يقع الظرف صفة؛ كما فى نحو : "مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ" ؛ فـ "**فَوْقَ**" ظرف مكان مبهم منصوب لفظا مجرور محلا لكونه صفة لـ "**طَائِرٍ**" ، وقد يقع حالا ؛ كما فى نحو "رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ" ؛ أى : حالة كونه بين السحاب ؛ فـ "**بَيْنَ**" ظرف مكان مبهم حال من "**الْهِلاَلَ**".

من ذلك نقف على أن كلا من ظرف الزمان وظرف المكان يكون فى حال ملازمته للظرفية أو شبهها منصوبا على أنه "**مفعول فيه**" ، وكثيرا ما يقع بجانب ذلك خبرا ؛ أو نائبا عن الفاعل ، وله فى هذه المواضع أحكام وخصائص ، وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل .

* أولا : (المفعول فيه)

قد يذكر الاسم لأجل أمر وقع فيه ولا يكون هذا الاسم من أسماء الزمان ولا المكان، وذلك كما فى نحو: "رَغِبَ الْمُحْسِنُ أَنْ يَفْعَلَ خَيْرًا" ؛ إذ المعنى : "رَغِبَ الْمُحْسِنُ فِى أَنْ يَفْعَلَ خَيْرًا"؛ أى : فِى فِعْلِ الْخَيْرِ.

وقد يذكر اسم من أسماء الزمان أو المكان ؛ وذكره لا يكون لأجل أمر وقع فيه؛ وذلك كـ "**يَوْمًا**" فى قول الله – تعالى–: "**إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا**

---

[١] سورة الإنسان : الآية ١٠ .

[٢] سورة هود : من الآية ٢٦ .

[٣] سورة آل عمران : من الآية ٩ .

[٤] سورة طه : الآية ١٧ .

قَمْطَرِيرًا"[١] ؛ و "**يَوْمَ**" فى قوله- تعالى-: " **لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ** " [٢]؛ وقوله - عز وجل -: "**وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ**" [٣]؛ و كـ "**حَيْثُ**" فى قول الله - تعالى-:"**اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**"[٤]، فالاسم فى هذين الموضعين وقع الفعل عليه ؛ لا فيه ، ومن ثم كان الاسم المنصوب فى الأمثلة المذكورة فى الموضعين منصوبا على أنه مفعول به .

وقد يذكر اسم لأجل أمر وقع فيه ، ويكون الاسم المذكور من أسماء الزمان ؛ أو المكان ، وذلك كـ "**يَوْم**" فى نحو: "صُمْتُ يَوْمًا- أو- يَوْمَ الْخَمِيسِ" ؛ و "**أَمَام**" فى نحو: "وَقَفْتُ أَمَامَكَ" ، وهذا الضرب من الأسماء هو ما اصطلح النحويون على تسميته بـ "**المفعول فيه**" [٥] ، ومن ثم قيل فى تعريفه: "**هو ما انتصب من وقت - أى: زمان-؛ أو مكان على تقدير (فِى) باطراد ؛ لواقع فيه مذكور أو مقدر؛ ناصب له**" [٦]، وقيل: "**هو ما نُصِبَ من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى (فِى) دون لفظها**"[٧]، وقيل: "**هو المقدر بـ (فِى) من زمان أو مكان؛ فُعِلَ فيه فِعْلٌ مذكور أو مقدَّر**"[٨]، وقيل: "**هو كل اسم زمان؛ أو مكان سُلِّطَ عليه عامل على معنى (فِى)**" [٩].

فهذه العبارات تدور حول مفهوم واحد ؛ وهو أن الاسم المنصوب من أسماء الزمان أو المكان إذا ضمن معنى "فِى" دون لفظها فهو منصوب على أنه "**مفعول**

---

(١) سورة الإنسان : الآية ١٠ .

(٢) سورة غافر : من الآية ١٥ .

(٣) سورة غافر : من الآية ١٨ .

(٤) سورة الأنعام : من الآية ١٢٤ .

(٥) انظر – فى ذلك – شرح شذور الذهب : ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٠ ؛ والارتشاف ٢/٢٢٥ ؛ والهمع ٢/١٠٢ .

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٢/٦٧٥ .

(٨) انظر شرح الكافية للرضى ٢/١١ .

(٩) انظر كشف النقاب للفاكهى : ص ٣٢ .

فيه"، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، وذلك اللفظ إما أن يكون مذكورا ؛ وإما أن يكون محذوفا ، واللفظ المذكور يكون فعلا ؛ أو شبهه من اسم فعل أو مصدر أو وصف ، واللفظ المحذوف إما أن يكون جائز الحذف ؛ وإما أن يكون واجب الحذف[١] .

* يستنبط من ذلك أن عامل النصب في المفعول فيه له **ثلاث حالات** : [٢]

(الأولى) : أن يكون العامل مذكورا ؛ بأن يكون فعلا متعديا أو لازما ؛ كما في نحو: "أَنْجَزْتُ عَمَلِي مَسَاءً ؛ ثُمَّ جَلَسْتُ أَمَامَ الدَّارِ" ؛ ونحو: "لَقِيتُ زَيْدًا يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرَ" و "أَقَمْتُ فِي مَكَّةَ عامًا" ؛ أو شبه فعل ؛ بأن يكون اسم فاعل ؛ أو اسم مفعول؛ كما في نحو: "الطَّيَّارَةُ مُرْتَفِعَةٌ فَوْقَ السَّحَابِ ؛ وَالسَّحَابُ مَرْكُومٌ تَحْتَهَا لَا يَعُوقُهَا" ؛ ونحو: "أَنَا مُقِيمٌ عِنْدَكَ شَهْرًا" ؛ وَ "أَنْتَ مَبْعُوثٌ عَامًا" ؛ أو اسم فعل ؛ كما في نحو : "نَزَالِ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ لَيْلَةَ عِيدِ الْأَضْحَىٰ" ؛ أو مصدرا ؛ كما في نحو: "الْوُقُوفُ يَوْمَ عَرَفَةَ فَوْقَ جَبَلِ عَرَفَاتٍ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ" .

وقد يكون عامل النصب في المفعول فيه وصفا تأويلا ؛ أي: اسما جامدا مقصودا منه الوصف بإحدى الصفات المعنوية ، وذلك كما في نحو: "أَنْتَ عُمَرُ عِنْدَ الْفَصْلِ فِي الْقَضَايَا ؛ وَأَخُوكَ مُعَاوِيَةُ سَاعَةَ الْغَضَبِ" ، فـ "**عِنْدَ**" مفعول فيه منصوب بـ "**عُمَر**" لأنه في تأويل "**الْعادِل**" ، و "سَاعَةَ" مفعول فيه منصوب بـ "**مُعَاوِيَة**" ؛ لأنه في تأويل "**الْحَلِيم**" [٣] .

وقد يكون العامل في المفعول فيه هو العامل في المنادى ، وذلك كما في قول الشاعر:

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤٠/١ ؛ وهمع الهوامع ١٠٢/٢ ؛ وحاشية الصبان ١٨٧/٢ ؛ وفرائد النحو : ص ٧٢ .

[٢] انظر شرح التصريح ٣٤٠/١ .

[٣] انظر : المغني ٤٣٤/٢ ، ٤٣٥ ؛ وحاشية الصبان ١٨٧/٢ .

[١٥٦] **يَا دَارُ بَيْنَ النَّقَا وَالْحَزَنِ مَا صَنَعَتْ يَدُ النَّوَى بِالأُلَى كَانُوا أَهَالِيك** [١]

حيث أعمل عامل المنادى فى قوله: "يا دار" فى المفعول فيه ، وهو قوله: "**بَيْنَ النَّقَا**"[٢]

(**الحالة الثانية**): أن يكون العامل محذوفا جوازا ، وذلك إذا دل عليه دليل ؛ كأن يقال: "**يَوْمَ الْخَمِيسِ**" فى جواب من قال: "**مَتَى حَضَرْتَ؟**" ، وكأن يقال : "**مِيلَيْنِ**" فى جواب من قال: "**كَمْ سِرْتَ؟**" ، فكل من "**يَوْمَ الْخَمِيسِ**" و "**مِيلَيْنِ**" مفعول فيه منصوب بفعل محذوف جوازا دل عليه الفعل المذكور فى عبارة السؤال ؛ وهو "**حَضَرْتَ**"- فى المثال الأول-، وهو العامل فى "**مَتَى**" ؛ و "**سِرتَ**"- فى المثال الآخر- ، وهو العامل فى "**كَمْ**" ، وعليه فالتقدير- فى المثالين-: "حَضَرْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ" - و- : "سِرْتُ مِيلَيْنِ" ، ولو أظهر الفعل فى المثالين لكان عربيا جيدا ، **وحذفه حسن** ؛ لما فى اللفظ من الدليل عليه [٣] .

(**الحالة الثالثة**): أن يكون العامل محذوفا وجوبا ، وذلك فيما إذ وقع الظرف "**المفعول فيه**" صفة ؛ أو حالا ؛ أو خبرا ؛ أو صلة ؛ أو كان مشتغلا عنه ، فوقوعه صفة كما فى نحو: "مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ"، ووقوعه حالا كما فى نحو: "رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ" ، ووقوعه خبرا كما فى نحو: "السَّفَرُ الْيَوْمَ"، فعامل نصب المفعول فيه فى هذه المواضع الثلاثة محذوف وجوبا تقديره "**اسْتَقَرَّ**" - أو- "**مُسْتَقِرٌّ**"، ووقوعه صلة كما فى نحو: "جَاءَ الَّذِى عِنْدَكَ" ، فعامل نصب المفعول فيه فى هذا الموضع محذوف وجوبا تقديره "**اسْتَقَرَّ**" ، وكونه مشتغلا عنه كما فى نحو: "هَلاَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتَ فِيهِ"؛ إذ إن "**يَوْمَ الْخَمِيسِ**" مفعول فيه ، وقد

---

[١] هذا بيت من البحر البسيط، ولم أقف له على نسبة، والشاهد فيه إعمال عامل المنادى فى الظرف الواقع مفعولا فيه

[٢] انظر الدرر اللوامع ٣٧٦/١ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤٠/١ ؛ وحاشية الصبان ١٨٧/٢ .

اشتغل عنه العامل "صُمْتَ" بنصبه لمحل ضميره ، ومن ثم نصب المفعول فيه "يَوْمَ الْخَمِيسِ" بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور "صُمْتَ" ، والتقدير: "صُمْتَ يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتَ فِيهِ" ، ولا يجوز أن يقال: "صُمْتَهُ" ؛ لأن ضمير الظرف الواقع مفعولا فيه لا ينصب على الظرفية ، بل يجب جره بـ "فِى" كما فى المثال المذكور ونحوه ؛ أو نصبه توسعا بحذف "فِى" [١] .

ومما حذف فيه العامل فى المفعول فيه وجوبا قول العرب لمن ذكر أمرا تقادم عهده: "حِينَئِذٍ الْآنَ" ؛ إلا أن الحذف فى هذا الموضع سماعى [٢] ، فـ "حِينَ" ظرف زمان مفعول فيه ، وقد أضيف إليه "إِذْ" إضافة بيان ؛ أو إضافة أعم إلى أخص ، و "الْآنَ" ظرف زمان مفعول فيه - أيضا- ، وهو منصوب محلا ، و"حِينَ"- أيضا - منصوب، ولابد لكل منهما من عامل ، ولا عامل فى اللفظ ، فتعين أن يكون عامل النصب فى كل منهما مقدرا فى النية ؛ أى: محذوفا وجوبا، والتقدير : "كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ واسْمَعِ الْآنَ قَوْلِى" ، فهما جملتان ؛ إذ يقال لمن يذكر شيئا لا يهم ولا يعنى ؛ قد حدث فى زمن ماض : "حِينَئِذٍ الْآنَ " ؛ أى: "كَانَ مَا تَقُولُ إِذْ كَانَ كَذَا ؛ وَاسْمَعِ الْآنَ مَا أَقُولُ لَكَ"، والمقصود نَهْيُهُ عن ذكر ما يقوله ؛ وأَمْرُهُ بسماع ما يقال له ، فالظرف "حِينَئِذٍ" مقتطع من جملة ؛ وعامل النصب فيه محذوف وجوبا ؛ وهو مقدر بـ "كَانَ" التامة ، والظرف "الْآنَ" مقتطع من جملة أخرى ، وعامل النصب فيه محذوف وجوبا ؛ وهو مقدر بفعل الأمر "اسْمَعْ" [٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن العامل المحذوف لا ينبغى أن يكون مما لا يعمل محذوفا ؛

---

(١) انظر : شرح المفصل بن يعيش ٤٧/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤٠/١ ؛ وحاشية الصبان ١٨٨/٢ ؛ وفرائد النحو : ص ٧٢ .

(٢) انظر الكتاب ١١٤/١ ، ١٣٨ ، ٢٧٩ - بتحقيق / هارون - .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤٠/١ ، ٣٤١ ؛ وحاشية الصبان ١٨٨/٢ ؛ وفرائد النحو : ص ٧٢ .

كالمصدر ؛ واسم الفاعل ؛ وما جرى مجراهما (١) .

والمفعول فيه الذى حذف عامله وجوبا يسمى بـ "**الظَّرْف الْمُسْتَقَرّ**" - بفتح القاف، وذلك لأنه يتعلق بالاستقرار ، والاستقرار فيه ؛ فهو مُسْتَقَرٌّ فِيهِ ؛ ثم حذف الجار والمجرور "**فِيهِ**" اختصارا ، أما الذى ذكر عامله ؛ أو حذف عامله جوازا لوجود قرينة تدل عليه فإنه يسمى عند البصريين بـ "**الظَّرْف اللَّغْو**" ؛ لأنه فضلة ، فلو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه ؛ إذ لا حاجة إليه (٢) .

* **هـذا** .. وكل ظرف زمان صالح لأن يقع مفعولا فيه ؛ أى: صالح للنصب على الظرفية ، سواء أكان مبهما أم مختصا ، وقد تقدم أن المبهم من ظروف الزمان هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ؛ نكرة كان كـ "**حِينٍ**" و "**مُدَّةٍ**" و "**لَحْظَةٍ**" و "**وَقْتٍ**"؛ أو معرفة كـ "**الْحِين**" و "**اللَّحْظَة**" ونحوهما ؛ إذ يقال : "مَكَثْتُ عِنْدَكَ حِينًا - أو- مُدَّةً - أو- لَحْظَةً - أو- وَقْتاً" ؛ ويقال: "جِئْتُ الْحِينَ- أو- اللَّحْظَةَ" ؛ وما إلى ذلك (٣)، وينصب ظرف الزمان المبهم على جهة التأكيد لزمن الفعل كما يُؤَكِّدُ المصدر؛ إلا أن تأكيد المصدر لعامله ؛ وتأكيد الظرف لزمن عامله ، ومن ذلك "**لَيْلاً**" فى قول الله- تعالى-: "**سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً**"(٤)؛ إذ الإسراء لا يكون إلَّا بالليل (٥) .

أما المختص من ظروف الزمان فهو- على ما تقدم - الظرف الذى يدل على وقت مقدر معين محدود ؛ أى: ما له نهاية تحصره ؛ معلوما كان أو غير معلوم ، فالمعلوم هو المعرف بالعلمية ؛ كـ "**رَمَضَانَ**" ، والمعرف بـ "**أَلْ**" ؛ كـ "**الْعَام**"، والمعرف بالإضافة ؛ كـ "**زَمَنِ الشِّتَاءِ**" ؛ إذ يقال: "صُمْتُ رَمَضَانَ"-و- "حَجَجْتُ

---

(١) انظر شرح التصريح ٣٤١/١ .

(٢) انظر : الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ٢٠٥/١ ؛ والأشباه والنظائر فى النحو ٢٨٧/١ .

(٣) انظر فرائد النحو الوسيمة : ص٧١ .

(٤) انظر سورة الإسراء : من الآية الأولى .

(٥) انظر : الهمع ١٠٣/٢ ؛ وفرائد النحو : ص ٧٣ .

الْعَامَ" -و- "سَافَرْتُ زَمَنَ الشِّتَاءِ"، وغير المعلوم يتمثل فـــى النكـــرة المعـــدودة ؛ والنكرة الموصوفة، فالنكرة المعدودة كـــ "**يَوْمٍ**" و "**لَيْلَةٍ**" و "**يَـــوْمَيْنِ**" و "**لَيْلَتَـــيْنِ**" و"**أُسْبُوعٍ**" و "**شَهْرٍ**" و "**أُسْبُوعَيْنِ**" و "**شَهْرَيْنِ**" و "**سَنَةٍ**" و "**عَامٍ**" و "**حَوْلٍ**" ؛ ونحـــو ذلك ؛ إذ يقال : "صُمْتُ يَوْمًا- أو- يَوْمَيْنِ"- و- "اعْتَكَفْتُ لَيْلَةً- أو- لَيْلَتَيْنِ" - و- "مَكَثْتُ أُسْبُوعًا- أو- أُسْبُوعَيْنِ"- و- "خَرَجْتُ فِى سَبِيلِ اللهِ شَهْرًا- أو- شَـــهْرَيْنِ - أو- سَنَةً - أو- حَوْلًا- أو- عَامًا" ؛ وما إلى ذلك ، ومن الظرف غير المعلوم الواقع مفعولا فيه: "**لَيَالِىَ وَأَيَّامًا**" فى قول الله – تعالى-: "**سيرُوا فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ**" [(١)]، ومنه "**غُدُوًّا وعَشِيًّا**" فى قوله – تعالى-: "**النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**"[(٢)]، ومنه "**بُكْرَةً وَأَصِيلًا**" فى قوله – عز وجل-:"**وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا**" [(٣)] فـــ "**لَيَالِىَ**" و "**أَيَّامًا**" و "**غُدُوًّا**" و "**عَشِيًّا**" و "**بُكْرَةً**" و "**أَصِيلًا**" كل منها ظرف غيـــر معلوم ؛ لكونه نكرة معدودة ، وهو منصوب على أنه مفعول فيه،والنكرة المعدودة الواقعة مفعولا فيه لا يعمل فيها إلا ما يتكرر ويتطاول من الأفعال – كما مثـــل-، ومن ثم لا يجوز أن يقال: "مَاتَ زَيْدٌ يَـــوْمَيْنِ"؛ إذ الفعـــل "مَـــاتَ" لا يتكـــرر ولا يتطاول[(٤)]، وليس من ذلك "**مِائَةَ عَامٍ**" فى قول الله- تعالى: "**فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَـــامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ**" [(٥)] ؛ لأن "**مِائَةَ عَامٍ**" معمول لـــ "**أَمَاتَهُ**" على المعنى ؛ إذ المعنى: "**فَأَلْبَثَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ**" ، وقيل: إن "**مِائَةَ عَامٍ**" مفعول فيه لفعـــل محـــذوف ؛ إذ التقـــدير: "**فَأَمَاتَهُ اللهُ فَلَبِثَ مِائَةَ عَامٍ**" [(٦)] .

وظرف الزمان المختص الذى يكون نكرة موصوفة مثل "**زَمَنًا طَوِيلًا**" فى نحـــو:

---

(١) سورة سبأ : من الآية ١٨ .

(٢) سورة غافر : من الآية ٤٦ .

(٣) سورة الأحزاب : الآية ٤٢ .

(٤) انظر الارتشاف ٢/٢٣٢ ؛ والهمع ٢/١٠٣ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٥٩ .

(٦) انظر الدر المصون ١/٦٢٤ .

"أَقَمْتُ فِى الْمَدِينَةِ زَمَنًا طَوِيلًا" ، وقد يرد ظرف الزمان المختص الواقع مفعولا فيه نكرة معدودة موصوفة ، وذلك كما فى قول الله- تعالى- : "وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ" (١) ، فـ "حَوْلَيْنِ" مفعول فيه ، وهو نكرة معدودة ؛ و"كَامِلَيْنِ" نعت له .

وقيل : إن من ظرف الزمان المختص الذى يُنْصَبُ مفعولا فيه ما صِيغَ من المصدر للزمان؛ مع كون عامله من مادته ، وذلك كما فى نحو: "قَعَدْتُ مَقْعَدَ الْأَمِيرِ"؛ يراد : زَمَانَ الْقُعُودِ؛ أى: "قَعَدْتُ فِى زَمَنِ قُعُودِ الْأَمِيرِ" (٢).

وتجدر الإشارة إلى أن ظروف الزمان الواقعة مفعولا فيه منها ما يقع الفعل فى جميعه، وذلك كما فى نحو: "صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ" ؛ إذ الصوم يستغرق اليوم كله، ومنها ما يقع الفعل فى بعضه ، وذلك كما فى نحو: "خَطَبَ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ"؛ إذ الخطبة تقع فى بعض يوم الجمعة (٣) .

هذا .. وليس كل ظرف مكان صالحاً لأن ينصب على الظرفية؛ أى : ينصب مفعولا فيه، وإنما الصالح لذلك من ظروف المكان **نوعان** (٤):

(أحدهما): المبهم، وقد تقدم أن ظرف المكان المبهم هو ما دل على مكان غير معين؛ أى: لم تكن له أقطار تحصره ؛ ولا نهايات تحيط به؛ لأنه غير مدرك بالحس الظاهر؛ وليس له حدود مصورة ، ومن ثم يفتقر إلى غيره فى بيان مسماه، وظرف المكان المبهم الصالح للوقوع مفعولا فيه **ضربان**:

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٣٣ .

(٢) انظر : شرح التصريح ٣٤١/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٧١ .

(٣) انظر : شرح ملحة الإعراب : ص ١٨٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ١٦/٢، ١٧ ؛ والارتشاف ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

(٤) انظر – فى ذلك – : شرح ملحة الإعراب : ص ١٨٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ ؛ وشرح التصريح ٣٤١/١ ؛ وحاشية الصبان ١٨٩/٢ ، ١٩٠ ؛ وفرائد النحو : ص ٧١ ، ٧٢ .

(أولهما): ما يكون مبهم المكان والمسافة معا، ويتمثل ذلك في أسماء الجهات الست؛ كـ "**أمَام**" و "**خلْف**" و "**يَمين**" و "**شمَال**" و "**فَوْق**" و "**تَحْت**"؛ ونحوها، ويتمثل – أيضا – فيما أشبه الجهات الست في الإبهام والشياع؛ كـ "**عنْد**" و "**لَدَىْ**" و "**نَحْو**" و "**بَيْن**" و "**وَسَط**" و "**حَيْثُ**" و "**دُونَ**" و "**إزَاء**" و "**نَاحيَة**" و "**جَانب**" ونحو ذلك مما تقدم ذكره في الفصل الثاني، فهذه الأسماء ونحوها من ظروف المكان المبهمة كل منها صالح لأن يقع مفعولا فيه؛ إذ يقال: "سرْتُ أَمَامَكَ- أو- خَلْفَكَ – أو- يَمينَكَ – أو- شمَالَكَ"؛ وما إلى ذلك ؛ ويقال : "قَعَدْتُ عنْدَكَ- أو- دُونَكَ"؛ و"تَوَجَّهْتُ نَحْوَ الْمَسْجد- أو- نَاحيَةَ الْبَحْر" ؛ و "سرْتُ جَانبَ زَيْد"؛ وما إلى ذلك، ومن هذا الضرب "**أَرْضًا**" في قول الله- تعالى-: "**وَاطْرَحُوهُ أَرْضًا**" [1] ؛ و"**مَكَانًا**" في قوله- تعالى-: "**وَإِذَا أُلْقُوا منْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا**" [2] ؛ و"**تلْقَاءَ**" في قوله – عز وجل –: " **وَلَمَّا تَوَجَّهَ تلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّى أَنْ يَهْديَنى**"[3].

(الضرب الآخر): ما يكون مبهم المكان معين المسافة؛ ويتمثل في أسماء المقادير المكانية؛ كـ "**ميل**" و "**فَرْسَخ**" و "**بَريد**"؛ ونحو ذلك مما دل على مسافة معلومة ، فهذه الأسماء ونحوها من ظروف المكان يقع كل منها مفعولا فيه بشرط أن يكون العامل فيه مما يدل على السير والحركة [4] ؛ إذ يقال: "سرْتُ ميلاً" و "مَشَيْتُ فَرْسَخًا" و "عَدَوْتُ بَريدًا"؛ وما إلى ذلك.

(النوع الآخر) من نوعي ظرف المكان الصالح للنصب مفعولا فيه ظرف المكان المصاغ من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله المسلط عليه؛ كـ "**مَقْعد**" و "**مَذْهَب**" و "**مَرْقَد**" و "**مَقَام**" و "**مُعْتَكَف**" و "**مَرْمَىْ**" ، فكل اسم من هذه الأسماء ونحوها يقع مفعولا فيه بشرط أن تتحد مادته ومادة العامل فيه ؛ وذلك كما في نحو: "قَعَدْتُ

---

[1] سورة يوسف : من الآية ٩ .

[2] سورة الفرقان : من الآية ١٣ .

[3] سورة القصص : من الآية ٢٢ .

[4] انظر : الهمع ١١١/٢ ؛ وفرائد النحو : ص ٧٢ .

مَقْعَدَ زَيْدٍ" و "اذْهَبْ مَذْهَبَ عَمْرو" و "أَنا راقِدٌ مَرْقدَ أخيكَ" و "أعْجبَنى قِيامَكَ مَقا. خَالِدٍ" و "رَمَيْتُ مَرْمَى بكْرٍ" و "أَنَا مُعْتَكِفٌ مُعْتَكَفَ خَالدٍ"، ويكون هذا النوع مفردا كما فى الأمثلة المذكورة، ويكون جمعا؛ كـ "مَقَاعِدَ" فى قول الله – تعالى–: "وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ" [١]، فـ "مَقْعَـدَ" و "مَـذْهَبَ" و "مَرْقَـدَ" و "مَقَـامَ" و "مَرْمَى" و "مُعْتَكَفَ" و "مَقَاعِدَ"؛ كل منها مفعول فيه؛ لاتحاد مادته ومادة عامله ، فإذا اختلفت مادته ومادة عامله لم يجز– فى القياس– أن يجعل مفعولا فيه؛ وذلك كما فى نحو: "اعْتَكَفْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ" و "قَعَدْتُ مُعْتَكَفَكَ" و "ضَحِكْتُ مَجْلِسَ عَمْـرٍو"، وإنما يجب – حينئذ– أن يصرح مع اسم المكان بـ "فى" ؛ فيقال: "اعْتَكَفْتُ فـى مَقْعَدَ زَيْدٍ" و "قَعَدْتُ فِى مُعْتَكَفِكَ" و "ضَحِكْتُ فِى مَجْلِسَ عَمْرٍو" [٢]، أما ما سـمع من قول العرب: "هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ –و– مَزْجَرَ الْكَلْبِ– و– مَنَاطَ الثُّرَيَّا– و– مَعْقَدَ الإِزَارِ"؛ ونحو ذلك مما يراد به القرب أو البعد فإنه يعد شاذا [٣] – على مـا ذكر فى الفصل الأول–٠

وأما ظرف الزمان المختص؛ وهو– على ما تقدم– ما كان لفظه مختصا بـبعض الأماكن دون بعض؛ وله أقطار تحصره ؛ ونهايات تحيط به ؛ أى: ما كـان مـن الأماكن له صورة يتميز بها من غيره؛ وشكل يدرك بالحس الظاهر؛ وحدود مـن جهاته محصورة ومضبوطة ؛ وذلك كـ "الدَّارِ" و "البَيْتِ" و "الْقَصْرِ" و "الْمَسْجِدِ" و "السُّوقِ" و "الْقَرْيَةِ" و "الْمَدِينَةِ" و "الْمَدْرَسَةِ"؛ وما سمى من البلاد؛ كـ "مَكَّـةَ" و "الْمَدِينَةِ" و "الْقَاهِرَةِ" و "بَغْدَادَ" ونحو ذلك؛ وما سمى من الجبال؛ كـ "الْبَـانِ" و "الْعَلَمِ" و "التَّوْبَادِ" ؛ فإن هذا القسم من ظروف المكان لا يتعدى الفعل إلـى كـل

---

(١) سورة الجن : من الآية ٩ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٦؛ والارتشاف ٢/٢٥٥ ؛ وشرح التصريح ١/٣٤١؛ والهمع ٢/١١٤ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٢٦ ؛ والارتشاف ٢/٢٥٥ ؛ وشرح التصريح ١/٣٤١ ، ٣٤٢ ؛ والهمع ٢/١١٤ ، وحاشية الصبان ٢/١٩١ .

ظرف منها – قياسا– إلا بواسطة "فِى" ؛ أو "الباء" الظرفية؛ إذ يقال: "جَلَسْتُ فِى الدَّارِ – أو– الْبَيْتِ– أو– فِى الْقَصْرِ"؛ و "تَجَوَّلْتُ فِى الْقَرْيَةِ – أو– فِى السُّوقِ"؛ و"أَقَمْتُ بِمَكَّةَ – أو– بِالْمَدِينَةِ"؛ وما إلى ذلك [١] ، وقد ورد من ظروف المكان المختصة ما وصل إليه الفعل بغير واسطة "فِى" أو "الباء" الظرفية ، ومن ذلك الظرف فى قول العرب: "هُوَ مِنِّى دَرَجَ السَّيْلِ"؛ أى: "مَكَانَ دَرَجِ السَّيْلِ مِنَ السَّيْلِ"؛ وقولهم: "رَجَعَ فُلاَنٌ أَدْرَاجَهُ"؛ أى: رَجَعَ فُلاَنٌ فِى الطَّرِيقِ الَّذِى جَاءَ فِيهِ [٢]؛ وكما فى قول الشاعر:

[١٥٧] أَنُصْبٌ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِى أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ [٣]

أراد: فِى حِجَارَةِ السُّيُولِ [٤]، وكذلك كل ظرف مكان مختص مع الفعل "دَخَلَ" ؛ وذلك كما فى نحو: "دَخَلْتُ الدَّارَ – أو– الْمَسْجِدَ".

فنصب ظرف المكان المختص فى الأمثلة المذكورة ونحوها مسموع عن العرب، ومن ثم يحفظ ولا يقاس عليه، ومن ذلك "صِرَاطَ" فى قول الله – تعالى–: "لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ" [٥] ، ومنه "كُلَّ مَرْصَدٍ" فى قول الله – تعالى – : "وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ" [٦] .

فكل ظرف مختص فى الأمثلة المذكورة منصوب على أنه مفعول فيه تشبيها

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٧ ؛ والارتشاف ٢/٢٥٣ ؛ والمساعد ١/٥٢٢ ؛ وهمع الهوامع ٢/١١٢ .

[٢] انظر الكتاب ١/٤١٤ ، ٤١٥ – هارون – .

[٣] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لابن هرمة في ديوانه : ص ١٨١ ؛ وخزانة الأدب ١/٤٢٤ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨٤ ، والكتاب ١/٤١٤ ، ٤١٥ ، والشاهد فيه نصب " درج السيول " على الظرفية .

[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٧ .

[٥] سورة الأعراف : من الآية ١٦

[٦] سورة التوبة : من الآية ٥ .

لظرف المكان المختص بظرف المكان غير المختص ؛ وهذا هو مذهب سيبويه [١] والجمهور[٢]، وقيل: إن الظرف مع "دَخَلْتُ" منصوب على أنه مفعول بــه علــى الأصل ؛ كما فى نحو: "بَنَيْتُ الدَّارَ" وقيل: إنه منصوب على أنه مفعول به علــى الاتساع؛ لا على الأصل؛ إذ إنه – فى الأصل- يتعدى إليه بحرف الجر "فِى"، وقد حذف منه "فِى" فانتصب على المفعول به- اتساعا-، وقيل: إن كل ما ذكــر مــن ظروف المكان المختصة منصوب على الظرفية شذوذا، وقد عرضنا لهذه المذاهب بالتفصيل فى الفصل الأول.

وإنما استأثرت ظروف الزمان بصلاحية كل ظرف منها للنصب على أنه مفعول فيه؛ مبهما كان أو مختصا؛ عن ظروف المكان؛ حيــث لا يصــلح منهــا لــذلك – قياسا- إلا ما ذكر ؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالة الفعل على الزمان أقــوى من دلالته على المكان؛ إذ إنه يدل على الزمان بصيغته وبــالالتزام ؛ بمعنــى أن الفعل متضمن للزمان بهيئته الموضوعة له؛ ودال على الحدث بمادته الموضوعة له، والحدث يستلزم الزمان ؛ بخلاف دلالته على المكان؛ لأن دلالة الفعــل علــى المكان ليست لفظية؛ وإنما يدل عليه التزاما؛ أى: بواسطة دلالته على الحــدث؛ إذ كل حدث لابد له من مكان يقع فيه، فدلالة الفعل على المكان بواسطة دلالته على الحدث فقط [٣] ، فضلا عن أن ظرف الزمان كثير فى الاستعمال؛ مبهما كــان أو مختصا، فحسن فيه النصب على الظرفية؛ لكثرة الاستعمال، أما ظــرف المكــان فإنما كثر منه فى الاستعمال المبهم دون المختص ، فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان ؛ وبقى ما لم يكثر فى الاستعمال- وهو المختص- على أصله [٤] .

---

(١) انظر الكتاب ٣٥/١ – هارون - .

(٢) انظر : الارتشاف ٢٥٣/٢ ؛ وهمع الهوامع ١١٢/٢ ، ١١٣ .

(٣) انظر : أسرار العربية : ص ١٠٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٤٣/١ ؛ وحاشية الصبان ١٩٢/٢

(٤) انظر حاشية الصبان ١٩٢/٢ .

هذا.. ومما يصلح للنصب على الظرفية- قياسا-؛ أى: ينصب على أنه مفعول فيه الاسم الذى عرضتَ له الظرفية، وقد تقدم أن الأسماء التى عرضت لها الظرفية الزمانية أو المكانية **خمسة أنواع:**

(أحدهما): أسماء العدد المميزة باسم زمان كـ "**ثَلاَثِينَ يَوْمًا**" ؛ أو اسم مكان كـ "**عِشْرِينَ مِيلاً**"، حيث عرضت ظرفية الزمان لـ "**ثَلاَثِينَ**" لكونه مميزا بظرف الزمان "**يَوْمًا**" ؛ وعرضت ظرفية المكان لـ "**عِشْرِينَ**"؛ لكونه مميزا بظرف المكان "**ميلا**" ، ومن ثم كان كل من "**ثلاثين**" و "**عِشْرِينَ**" ونحوهما صالحا لأن يقع مفعولا فيه (١) ، إلا أن اسم العدد المميز بظرف الزمان ينصب – مطلقا- على أن مفعول فيه، ومن ذلك "**ثلاثة**" فى قول الله- تعالى-: "**قَالَ ءَايَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزًا**" (٢) ؛ حيث نصب اسم العدد "**ثَلاَثَةَ**" على أنه مفعول فيه ؛لكونه مميزا بظرف الزمان: "**أَيَّام**"، ومنه "**أَرْبَعَةَ**" فى قوله – عز وجل-: "**فَسِيحُوا فِى الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ**" (٣) ؛ إذ نصب اسم العدد "**أَرْبَعَةَ**" على أنه مفعول فيه ؛ لكونه مميزا بظرف الزمان: "**أَشْهُر**" ؛ ومنه "**أَلْفَ**" فى قوله- تعالى-: "**فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا**" (٤) ؛ حيث نصب اسم العدد "**ألف**" على أنه مفعول فيه؛ لأن الظرفية عرضت له لما ميز بظرف الزمان "**سَنَة**".

أما اسم العدد المميز بظرف المكان فإنه يشترط فى نصبه مفعولا فيه أن يكون ظرف المكان الذى يميزه مما يصلح أن ينصب على الظرفية، وذلك كما فى نحو: "**سِرْتُ عِشْرِينَ مِيلاً**" ؛ إذ إن اسم العدد "**عِشْرِينَ**" منصوب على أنه مفعول فيه؛ لأنه مميز بظرف مكان صالح للنصب على الظرفية؛ وهو "**مِيلاً**" ؛ إذ إنه ظرف

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٢٥،٣٢٦/١ ؛ وارتشاف الضرب ٢٢٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١.

(٢) سورة آل عمران : من الآية ٤١ .

(٣) سورة التوبة : من الآية الثانية .

(٤) سورة العنكبوت : من الآية ١٤ .

مكان مبهم المكان؛ معين المسافة – على ما تقدم –، ومن ثم انتصب اسم العـــدد "**عِشْرِينَ** " انتصابه وأقيم مقامه.

(النوع الثانى) : الأسماء التى أفيد بها كلية اسم الزمان؛ أو اسم المكـــان، وذلـــك كلفظ "**كُلٍّ**" مضافا إلى ظرف زمان– مطلقا–؛ أو إلى ظرف مكان صالح للنصــب على الظرفية ؛ وذلك كما فى نحو: "سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرْسَخِ"؛ حيث نصب لفظ "**كُلٍّ**" على أنه مفعول فيه ؛ إذ عرضت له الظرفية الزمانية؛ لأنه أفيد به كلية اسم الزمان بسبب إضافته إلى ظرف الزمان "**الْيَــوْم**" ؛ وعرضت له الظرفية المكانية؛ إذ أفيد به كلية اسم المكان بسبب إضافته إلى ظرف مكان صالح للنصــب علـــى الظرفية لكونه مبهما؛ وهو "**الْفَرْسَخ**" ، ومن ثم انتصب لفظ "**كُلّ**" انتصاب ظرفـــى الزمان والمكان؛ وأقيم مقامهما بأن أعرب مفعولا فيه [١] ، ومن ذلك "**كُلّ**" فى قول الله – تعالى–: "**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ**" [٢] .

ومثل "**كُلٍّ**" فيما ذكر "**جَمِيعٌ**" و "**عَامَةٌ**" ونحوهما من الألفاظ الدالة على الإحاطـــة والشمول؛ إذ يقال: "مَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْمِيلِ"– و– : "غَدَوْتُ عَامَّـــةَ الْيَــوْمِ عَامَّةَ الْبَرِيدِ" ؛ بنصب "**جَمِيع**" و "**عَامَّة**" على أن كلا منها مفعول فيه؛ لأن الظرفية عرضت لهما ؛ حيث أفيد بكل منهما كلية اسم الزمان؛ أو اسم المكان بإضافته إلى ظرف الزمان؛ أو المكان [٣] .

(النوع الثالث): الأسماء التى أفيد بها جزئية اسم الزمان أو اسم المكـــان، وذلـــك **كلفظ "بَعْضٍ" مضافا إلى ظرف زمان – مطلقا–؛ أو إلى ظـــرف مكـــان صـــالح للنصب على الظرفية،** وذلك كما فى نحو : "سِرْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْفَرْسَـــخِ" ؛ **حيث نصب لفظ "بَعْض" على أنه مفعول فيه؛ لأن** الظرفية الزمانية عرضت له لما

---

[١] انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٢٥/١ ، ١٢٦ ؛ والارتشاف ٢٢٥/١ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١ .

[٢] سورة الرحمن : من الآية ٢٩ .

[٣] انظر شرح التصريح ٣٣٨/١ .

أفيد به جزئية اسم الزمان بإضافته إلى ظرف الزمان: "**الْيَوْم**"؛ والظرفية المكانية عرضت له لما أفيد به جزئية اسم المكان بإضافته إلى ظرف المكان "**الْفَرْسَخ**"؛ وهو من ظروف المكان الصالحة للنصب على الظرفية ؛ لكونه مبهما، ومن ثم انتصب لفظ "**بَعْض**" انتصاب ظرفى الزمان والمكان؛ وأقيم مقامهما؛ بأن جعل مفعولا فيه [(١)].

ومثل "**بَعْضٍ**" فى ذلك كل من "**جُزْءٌ**" ؛ و "**شَطْرٌ**" الذى بمعنى : "**جُزْءٍ**" ؛ و"**نِصْفٌ**"؛ و "**ثُلُثٌ**"؛ و "**رُبْعٌ**" ؛ ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على الجزئية والتبعيض [(٢)] ؛ إذ يقال: "سِرْتُ جُزْءَ الْيَوْمِ - أو- رُبْعَ الْيَوْمِ جُزْءَ الْمِيلِ- أو- رُبْعَ الْمِيلِ" .

ويقال: "سِرْتُ شُطْرَ اللَّيْلِ شَطْرِ الْفَرْسَخِ" ، ومن ذلك "**نِصْفَ**" و "**ثُلُثَ**" فى قول الله- تعالى-: "**إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ**" [(٣)] ، فكل من "**جُزْءَ**" و "**رُبْعَ**" و "**شَطْرَ**" منصوب على أنه مفعول فيه [(٤)] ؛ إذ أفيد به جزئية الزمان لما أضيف إلى ظرف الزمان؛ وأفيد به جزئية المكان حين أضيف إلى ظرف المكان، فانتصب كل منها انتصاب ظرفى الزمان والمكان؛ وأقيم مقامهما، ونصب كلا من "**نِصْفَ**" و "**ثُلُثَ**"- فى الآية الكريمة- على أنه مفعول فيه ، حيث أفيد بكل منهما جزئية الزمان بإضافته إلى ضمير ظرف الزمان: "**اللَّيْل**"، ومن ثم انتصب كل منهما انتصاب ظرف الزمان؛ وأقيم مقامه.

(**النوع الرابع**): ما كان صفة لظرف زمان مقدر؛ أو ظرف مكان مقدر ، وذلك كما فى نحو: "جَلَسْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ الدَّارِ"، فكل من "**طَوِيلاً**" و "**شَرْقِيَّ**" منصوب على أنه مفعول فيه [(٥)] ؛ إذ إن "**طَوِيلاً**" صفة لظرف زمان مقدر دل عليه

---

(١) انظر شرح التصريح ٣٣٨/١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) سورة المزمل : من الآية ٢٠ .

(٤) انظر شرح التصريح ٣٣٨/١ .

(٥) انظر المصدر السابق .

الجار والمجرور : "**مِنَ الدَّهْرِ**"؛ إذ التقدير: "**زَمَنًا طَوِيلاً**" ، و "**شَرْقِيَّ**" بمعنى: "**الْمَكَانِ الَّذِى يَلِى الشَّرْقَ**" (١) ، وهو صفة لظرف مكان مقدر دل عليه وعينه لفظ "**الدَّارِ**" ؛ إذ التقدير: "**مَكَانًا شَرْقِيَّ الدَّارِ**" ، وأصل المثال: "جَلَسْتُ زَمَنًا طَوِيلاً مَكَانًا شَرْقِيًّا" ، ومن ثم عرضت الظرفية الزمانية للوصف "**طَوِيلاً**" فانتصب انتصاب ظرف الزمان وأقيم مقامه ، وعرضت الظرفية المكانية للوصف "**شَرْقِيَّ**" فانتصب انتصاب ظرف المكان وأقيم مقامه (٢) ، ومن هذا النوع الوصف "**قَلِيلاً**" فى قول الله – تعالى–: "**قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً** " (٣) ؛ إذ الأصل – والله أعلم –: "**زَمَنًا قَلِيلاً**" وعليه فإن "**قَلِيلاً**" منصوب على أنه مفعول فيه؛ حيث عرضت له الظرفية الزمانية؛ لكونه وصفا لظرف زمان مقدر، فانتصب انتصاب ظرف الزمان؛ وأقيم مقامه.

ومثل "**شَرْقِيَّ**" فيما ذكر: "**شَمَالِيَّ**" و"**جَنُوبِيَّ**" فى نحو: "**أَقَمْتُ شَمَالِيَّ– أو– جَنُوبِيَّ الْمَدِينَةِ**"

(النوع الخامس): ما ينوب عن ظرفى الزمان والمكان لاكتسابه الظرفية بسبب الإضافة، ويتمثل ذلك فى المصدر الذى أضيف إليه ظرف زمان– غالبا–؛ أو ظرف مكان، ثم حذف الظرف المضاف وأنيب عنه المصدر المضاف إليه، فإذا كان المضاف المحذوف ظرف زمان فلا بد من كونه معينا لوقت ؛ كما فى نحو "**جِئْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ** "؛ أو معينا لمقدار ؛ كما فى نحو: "**انْتَظَرْتُكَ حَلْبَ بَقَرَةٍ**"؛ إذ التقدير: " **وَقْتَ صَلاَةِ الْعَصْرِ**"؛ و: "**مِقْدَارِ حَلْبَ بَقَرَةٍ**"، فكل من "**صَلاَةَ**"– و– "**حَلْبَ**" منصوب على أنه مفعول فيه (٤)، إذ إن "**صَلاَةَ**" – فى الأصل – مصدر مضاف إليه، وقد أقيم مقام ظرف الزمان المضاف بعد حذفه؛ إذ الأصل: "**جِئْتُكَ**

(١) انظر همع الهوامع ١١٢/٢ .

(٢) انظر : الأصول فى النحو ١٩٣/١ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١ .

(٣) سورة المزمل : الآيتان ٢ ، ٣ .

(٤) انظر : الأصول فى النحو ١٩٣/١ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١ .

وَقتَ صَلاَةِ الْعَصْرِ"؛ بإضافة ظرف الزمان "**وَقْتَ**" إلى المصدر "**صَلاَة**" ، فحـذف ظرف الزمان المضاف- اختصارا واتساعا-؛ وأنيب عنه المصدر المضاف إليه: "صَـلاَةَ" ؛ ومن ثم عرضت له ظرفية الزمان فانتصب انتصاب ظرف الزمـان ؛ وأقيم مقامه [١] ؛ و"**حَلْبَ**" – في الأصل- مصدر مضاف إليه ، وقـد أقـيم مقـام ظرف الزمان المضاف بعد حذفه؛ حيث إن الأصل: "انْتَظَرْتُكَ مِقْدَارَ حَلْبِ بَقَرَةٍ"؛ بإضافة ظرف الزمان "**مِقْدَارَ**" إلى المصدر "**حَلْـبِ**" ، فحـذف ظـرف الزمـان – اختصارا واتساعا –؛ وأنيب عنه المصدر المضـاف إليـه: "**حَلْـبَ**"، وبـذلك عرضت له الظرفية الزمانية ؛ فانتصب انتصاب ظرف الزمان ؛ وأقيم مقامه [٢] .

وقد ينوب المصدر عن ظرف الزمان؛ بأن يجعل مفعولا فيه دون تقدير ظـرف زمان مضاف، وذلك كما في قولهم: "**أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ**"؛ إذ التقـدير: "**أَفِـي حَـقٍّ** ذِهَابُكَ"، فحذف حرف الجر "**فِي**" وانتصب "**حَقًّا**" على الظرفيـة المجازيـة عنـد سيبويه [٣] والجمهور[٤] – على ما تقدم في الفصل الأول-، ومن ذلـك "**آلْحَـقَّ**" و"**أَغَيْرَ شَكٍّ**" و "**جَهْدَ رَأْيِي**" و "**ظَنًّا مِنِّي**" في نحو: "آلْحَقَّ أَنَّكَ ذَاهِبٌ؟" و "أَغَيْرَ شَكٍّ أَنَّكَ مُسَافِرٌ؟" و "جَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ مُحْسِنٌ" و"ظَنًّا مِنِي أَنَّكَ صَادِقٌ"؛ حيث نُصِبَ كـل مصدر من المصادر المذكورة على أنه مفعول فيه، إذ انتصـب علـى الظرفيـة المجازية – كما ذكر-.

* **هذا** .. والمصدر الذى انتصب انتصاب ظرف المكان كما في نحـو: "جَلَسْـتُ قُرْبَ زَيْدٍ"، فـ "**قُرْبَ**" منصوب على أنه مفعول فيه، وهو- في الأصل- مصـدر مضاف إليه، وقد أقيم مقام ظرف المكان المضاف بعد حذفه ؛ إذ التقدير : "جَلَسْتُ مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ" بإضافة ظرف المكان ؛ وهو لفظ "**مَكَانَ**" إلى المصدر "**قُـرْبَ**" ،

---

[١] انظر : الكتاب ٢٢٢/١ – هارون – ؛ والأصول ١٩٣/١ .

[٢] انظر : الأصول ١٩٣/١ ؛ وشرح التصريح ٣٣٨/١ ؛ وهمع الهوامع ١٢٥/٢ .

[٣] انظر الكتاب ١٣٤/٣ ، ١٣٥ .

[٤] انظر شرح التصريح ٣٣٩/١ .

فحذف ظرف المكان المضاف- اتساعا- وأنيب عنه المصدر المضاف إليه، ومن ثم عرضت له ظرفية المكان فانتصب انتصاب ظرف المكان وأقيم مقامه [١] .

وقد يكون المضاف إليه المنوب عن ظرف الزمان المضاف الذى حذف **اسم عين؛** لا مصدرا؛ وذلك ما تقدم من قولهم- فى المثل- : **"لاَ أُكَلِّمُهُ الْقَارِظَيْنِ"**، والأصل - على التفصيل المذكور فى الفصل الأول-: " لاَ أُكَلِّمُهُ مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظَيْنِ"، فـ **"الْقَارِظَيْنِ"** اسم عين منصوب على أنه **مفعول فيه؛** إذ أنيب عن ظرف الزمان المضاف: **"مدة"** بعد حذفه، فعرضت له الظرفية الزمانية؛ فانتصب انتصاب ظرف الزمان ؛ وأقيم مقامه [٢].

وتجدر الإشارة إلى أن **المفعول فيه يجوز تقديمه على عامله؛** سواء أكان ظرف زمان أم ظرف مكان، وذلك كما فى نحو : "الْيَوْمَ جِئْتُ"؛ ونحو: "الْحُرُّ عِنْدَ الشَّدَائِدِ لاَ يُصْطَادُ؛ وَلَكِنَّهُ عِنْدَ الْمَكَارِمِ يَنْقَادُ؛ وَعِنْدَ الشَّدَائِدِ تَذْهَبُ الأَحْقَادُ"؛ وكما فى نحو: "أَمَامَكَ سِرْتُ؛ وَيَمِينَكَ جَلَسْتُ" [٣] .

والمفعول فيه متعلق **بعامله** لكونه **ظرفا؛** سواء أكان عامله متقدما عليه؛ أم كان متأخرا عنه.

* ثانيا: (الإخبار بالظرف؛ وأحكامه)

يخبر عن المبتدأ بـ **"اسم مفرد"** أو **"جملة"**.

- **فالخبر المفرد** هو ما ليس بجملة ؛ فيشمل المثنى والمجموع ، وهو **ثلاثة أقسام**[٤]:

---

(١) انظر : شرح التصريح ٣٣٨/١ ؛ وهمع الهوامع ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٢) انظر المصدرين السابقين .

(٣) انظر شرح ملحة الإعراب ؛ للحريرى : ص ١٨٥ .

(٤) انظر – فى ذلك – : المقدمة الجزولية : ص ٩٤ ، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد ؛ وشرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ٣٤٤/١ .

(أحدها): ما كان هو المبتدأ فى المعنى؛ وهو **ضربان** [١] :

(**الضرب الأول**): اسم جامد لا يؤول بمشتق ؛ كما فى نحو : "زيد غلامك؛ وخالد أخوك"؛ إذ إن الذات التى عبر عنها بـ "**زيد**" هى التى عبر عنها بـ "**غلامك**"؛ والذات التى عبر عنها بـ "**خالد**" هى التى عبر عنها بـ "**أخوك**"؛ ومنه نحو: "الله ربنا؛ ومحمد رسولنا؛ والإسلام ديننا".

وهذا الضرب من الخبر المفرد لا يتحمل ضميرا يرجع إلى المبتدإ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فيه ضميرا راجعا إلى المبتدأ ، وإلى ذلك ذهب الرماني - أيضا [٢] - ، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن الخبر- في هذا الضرب- من الأسماء المحضة؛ والاسم المحض لا يتضمن ضميرا [٣] .

(الضرب الآخر): اسم مشتق؛ كما فى نحو: "عمرو قادم" - و- "الحق متبع"- و- "بكر حسن الوجه"، فالذات التى عبر عنها بـ "عمرو" هى التى عبر عنها باسم الفاعل : "**قادم**"، والمعنى الذى عبر عنه بـ "الحق" هو الذى عبر عنه باسم المفعول: "**متبع**" ، والذات التى عبر عنها بـ "بكر" هى التى عبر عنها بالصفة المشبهة : "**حسن الوجه**" ، ولا خلاف فى أن هذا الضرب من الخبر يحتمل ضميرا يرجع إلى المبتدإ [٤] ، وذلك لأن الاسم المشتق يشبه الفعل؛ لتضمنه المصدر ، ولذا يعمل عمل الفعل ، فوجب أن يكون له فاعل- أو نائب فاعل- مضمر؛ وهو الذى يرجع إلى المبتدإ.

(القسم الثانى) : ما أقيم مقام ما هو المبتدإ فى المعنى؛ ونزل منزلته مبالغة فى

---

[١] انظر : شرح عيون الإعراب ؛ للمجاشعى : ص ٨٦ ، ٨٧ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٩٤.

[٢] انظر : أسرار العربية : ص ٥٨ ؛ والمساعد ١/٢٧٧ .

[٣] انظر أسرار العربية : ص ٥٨ .

[٤] انظر : شرح عيون الإعراب : ص ٨٧ ؛ وأسرار العربية : ص ٥٨ ؛ والمقدمة الجزولية: ص ٩٤ ؛ والفصول الخمسون ؛ لابن معطى : ص ١٩٩ ، تحقيق/ محمد محمود الطناحى .

التشبيه [١] ، وذلك كما فى نحو: "أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ عِلْمًا وَزُهْدًا" ؛ ونحو: "مُحَمَّدٌ حَاتِمٌ جُودًا؛ وَزُهَيْرٌ شِعْرًا؛ وَالأَسَدُ بَسَالَةً وَشَجَاعَةً"، فالخبر فى هذين المثالين ونحوهما ليس هو المبتدأ فى المعنى؛ إذ إن الذات التى عبر عنها بـ "**أَبُو يُوسُفَ**" ليست هى التى عبر عنها بـ "**أَبُو حَنِيفَةَ**"، والذات التى عبر عنها بـ "**مُحَمَّدٌ**" ليست هى التى عبر عنها بـ "**حَاتِم**" – و– "**زُهَيْر**" – و– "**الأَسَد**" ؛ وإنما "**أَبُو يُوسُف**" – فى المثال الأول – مشبه بأبى حنيفة؛ وجعل إياه على طريق المجاز والمبالغة؛ ونزل منزلته فى عمله وزهده، و "**مُحَمَّد**" – فى المثال الآخر – مشبه بِحَاتِمٍ –و– زُهَيْرٍ – و– الأَسَدِ؛ على طريق المجاز والمبالغة ؛ ونُزِّلَ منزلة حَاتِمٍ فى **جُودِهِ** ؛ ونُزِّلَ منزلة زُهَيْرٍ فى **شِعْرِهِ**؛ ونُزِّلَ منزلة **الأَسَدِ** فى **بَسَالَتِهِ وَشَجَاعَتِهِ**، ومن ذلك "**أُمَّهَاتُ**" فى قول الله – تعالى–:" **وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ** " [٢] .

والخبر فى هذا القسم **اسم جامد**– كما مثل– ، ولذلك لا يحتمل **ضميرا** يرجع إلى المبتدأ ، وإنما قد يكون **معه** ضمير راجع إلى المبتدإ ؛ لا **فيه**، وذلك إذا قيل: "أبو يوسف أبو حنيفة فى علمه وزهده"؛ و: "محمد حاتم فى جوده ؛ وزهير فى شعره؛ والأسد فى بسالته وشجاعته" [٣] .

(القسم الثالث) : ما هو موضوع موضع ما هو المبتدإ ؛ و واقع موقعه، ويتمثل ذلك فى **الظرف التام**؛ عند من جعل الإخبار به من قبيل **الخبر المفرد**؛ كابن عصفور وغيره – على ما سيأتى– وذلك كما فى نحو: "الصَّوْمُ الْيَوْمَ"؛ و: "زَيْدٌ عِنْدِى"، فالمعنى الذى عبر عنه بـ"**الصَّوْم**" ليس هو ظرف الزمان : "**الْيَوْم**" ، والذات التى عبر عنها بـ" **زَيْد**" ليست هى ظرف المكان: "**عِنْدِى**"، وإنما الظرف– **فى المثالين – معمول لعامل محذوف** ؛ مقدر **بفعل** ، أو **باسم فاعل**

---

[١] انظر : المقدمة الجزولية : ص ٩٤ ، ٩٥ ؛ والفصول الخمسون : ص ١٩٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٤/١ .

[٢] سورة الأحزاب : من الآية ٦ .

[٣] انظر : المقدمة الجزولية : ص ٩٥ .

– على خلاف سيأتى بيانه– ، وقد نزل الظرف منزلة العامل المحذوف؛ ووقع موقعه – على الأرجح –، ومثل الظرف التام فى ذلك الجار والمجرور فى نحو: "أَخُوكَ فِى الدَّارِ" (١) ؛ إذ الجار والمجرور يجرى مجرى الظرف فى جميع أحكامه؛ حتى سماه بعضهم ظرفا– اصطلاحا– (٢) .

والخبر فى هذا القسم يحتمل ضميرا يرجع إلى المبتدإ (٣) .

*** والجملة التى يخبر بها إما اسمية؛ وإما فعلية.**

فالخبر الجملة الاسمية ما ركب من مبتدإ وخبر؛ كما فى قول الله –تعالى–: "**أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**" (٤) ؛ أو ركب مما أصله المبتدأ والخبر؛ أى : الجملة المصدرة بناسخ للابتداء؛ بشرط أن يكون الناسخ حرفا (٥) ؛ كـ "إِنَّ" وأخواتها؛ كما فى نحو: "زَيْدٌ إِنَّه قَائِمٌ"؛ و "مَا" الحجازية ؛ كما فى نحو: "بَكْرٌ مَا هُوَ قَائِمًا"؛ و"لَا" النافية للجنس؛ كما فى نحو قول الله – تعالى –: "**اللهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**" (٦) .

والجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله إذا أخبر بها فإنها تعد من الخبر الجملة الاسمية – على الأرجح – (٧)، وذلك كما فى نحو : "**اللهُ مَنْ يَسْتَغْفِرْهُ يَغْفِرْ لَهُ**".

---

(١) انظر : المقدمة الجزولية : ص ٩٥ ؛ والفصول الخمسون : ص ١٩٩ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٤/١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٢١٤/١ .

(٣) انظر : شرح عيون الإعراب : ص ٨٧ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٩٥ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية ١٥٧ .

(٥) انظر – فى ذلك – : الفصول الخمسون : ص ١٩٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٥/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/١ ؛ والارتشاف ٤٩/٢ .

(٦) سورة النساء : من الآية ٨٧ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/١ ؛ والارتشاف ٤٩/٢ .

والخبر الجملة الفعلية ما صدر بفعل؛ ولو كان ناسخا [١] ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى–: "**وَاللهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ**" [٢] ؛ وكما فى قوله– عز وجل–: "**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا**" [٣] ، وإذا أخبر بالجملة المصدرة بحرف شرط؛ أو باسم شرط معمول لفعل الشرط فإنها تعد من الخبر الجملة الفعلية –على الأرجح[٤]–، فالإخبار بجملة مصدرة بحرف شرط كما فى نحو: "اللهُ إِنْ تَسْأَلْهُ يُعْطِكَ"، والإخبار بجملة مصدرة باسم شرط معمول لفعل الشرط؛ كما فى نحو: "اللهُ مَنْ يَهْدِ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ"؛ ونحو: "زَيْدٌ أَيُّهُمْ يُكْرِمْ أُكْرِمْهُ"؛ وقد يكون اسم الشرط المعمول لفعل الشرط ظرفا ، وذلك كما فى نحو: "أَحْمَدُ أَيْنَ يَجْلِسْ أَجْلِسْ".

* **هذا** .. والجملة الواقعة خبرا إما أن تكون متحدة بالمبتدإ معنى؛ أى: تكون هى نفس المبتدإ فى المعنى ؛ وإما أن تكون غير ذلك؛ فإن كانت متحدة بالمبتدإ معنى لم تحتج إلى رابط يربطها بالمبتدإ [٥] ؛ وذلك إذا كانت الجملة خبرا عن مفرد يدل على جملة؛ كلفظ "**كَلَام**" و"**حَدِيث**" و "**نُطْق**" و "**قَوْل**" [٦] ، وذلك نحو: "كَلَامِى لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ"؛ و: "حَدِيثِى الدِّينُ عِنْدَ اللهِ الإِسْلاَمُ"؛ و: "نُطْقِى اللهُ حَسْبِى" ؛ و: "قَوْلِى الصَّلاَةُ عِمَادُ الدِّينِ"، ومنه **ضمير الشأن والقصة** [٧] ؛ وهو ضمير غيبة مفسر بجملة خبرية بعده؛ فإذا كان بلفظ التذكير سمى **ضمير الشأن** ؛ وإن كان بلفظ

---

[١] انظر : شرح عيون الإعراب : ص ٨٨ ؛ وأسرار العربية : ص ٥٨ ؛ والفصول الخمسون: ص ١٩٩ ؛ وشرح المفصل ٨٨/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٥/١ .

[٢] سورة آل عمران : من الآية ١٣ .

[٣] سورة الإسراء : الآية ٣٨ .

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٩/١ ؛ والارتشاف ٤٩/٢ ؛ والهمع ٣١٥/١ .

[٥] انظر : المقدمة الجزولية : ص ٩٥ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١ ، ٣١٢ ؛ والارتشاف ٥٠/٢ ؛ والمساعد ٢٣١/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٣/١ ؛ والهمع ٣١٦/١ .

[٦] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٠/١ ، ٣١١ ؛ وارتشاف الضرب ٥٠/٢ .

[٧] انظر المصدرين السابقين .

التأنيث سمي **ضمير القصة**، وقد يسمى بهما [١] ، وذلك كما في قول الله- تعالى-: "**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**" [٢] ، وقوله- تعالى-: "**فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا**"[٣]، ومنه الاسم المضاف إلى كل من : "**كَلَام**" أو "**حَدِيث**" أو "**قَوْل**"، وذلك كما في نحو: " أَفْضَلُ الْكَلَامِ – أو- أَفْضَلُ الْحَدِيثِ – أو – أَفْضَلُ الْقَوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ"[٤].

فإن لم تكن الجملة الواقعة خبرا متحدة بالمبتدأ معنى فلا بد لها من رابط يربطها بالمبتدإ، والمشهور أن الرابط إما أن يكون **ضميرا** عائدا على المبتدإ، **وهو الأصل**[٥] ، وذلك كما في نحو: "زَيْدٌ جَاءَ أَخُوهُ" و "بَكْرٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ"، وقد يكون الضمير الرابط مقدرا؛ كما في نحو: "السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ" ؛ إذ التقدير : "مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ"؛ وإنما حذف الضمير الراجع إلى المبتدإ تخفيفا؛ للعلم به [٦] .

وإما أن يكون الرابط **اسم إشارة** يشار به إلى المبتدإ؛ كما في قول الله- تعالى-: "**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**" [٧] ؛ على أن اسم الإشارة : "**ذَلِكَ**" مبتدأ ثان ؛ لا تابع للمبتدإ : "**لِبَاسُ التَّقْوَى**" [٨] ؛ وإما أن يكون الرابط **تكرار المبتدإ بلفظه ومعناه**؛ وأكثر ما يكون في مواضع **التهويل والتفخيم** [٩] ؛ كما في قول الله- تعالى-: "**الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ**" [١٠] ؛ وإما أن يكون عموما يدخل تحته المبتدأ ، وذلك أن

---

(١) انظر شرح التصريح ١٦٣/١ .

(٢) سورة الإخلاص : الآية الأولى .

(٣) سورة الأنبياء : من الآية ٩٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣١٠/١ ، ٣١١ ؛ والارتشاف ٥٠/٢ .

(٥) انظر شرح التصريح ١٦٤/١ .

(٦) انظر أسرار العربية : ص ٥٩ .

(٧) سورة الأعراف : من الآية ٢٦ .

(٨) انظر شرح التصريح ١٦٥/١ .

(٩) انظر : الارتشاف ٥٠/٢ ؛ والهمع ٣١٩/١ .

(١٠) سورة الحاقة : الآيتان ؛ الأولى والثانية .

تشتمل الجملة الواقعة خبرا على اسم أعم من المبتدإ ؛ كما فى نحو: "**أَبُوكَ نِعْمَ الرجُلُ**"- على قول جمهور البصريين[١].

* **أحكام الإخبار بالظرف.**

يشترط فى الظرف الذى يخبر به أنْ يكون تاما ؛ أى: يكون فى الإخبار به فائدة، وذلك كما فى نحو: "**الْحَصَادُ الْيَوْمَ**" و" **عَمْرٌو عِنْدِى**" [٢] ، أما الظرف الناقص؛ وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به؛ فإنه لا يخبر به؛ فلا يجوز أن يقال: "**زَيْدٌ مَكَانًا**"؛ لعدم الفائدة، وإنما ينبغى- حينئذ- أن يذكر المتعلق به، فيقال: "**زَيْدٌ احْتَلَّ مَكَانًا**".

والجار والمجرور مثل الظرف فى ذلك ، فلا يخبر به إلا إذا كان تاما؛ كما فى نحو: "**بَكْرٌ فِى الْمَسْجِدِ**"، فإن كان ناقصا امتنع الإخبار به؛ فلا يقال: "**زَيْدٌ بِكَ**" - أو- **فِيكَ** - أو -**عَنْكَ**" ؛ إذ لا فائدة فى ذلك ؛ ولا يعلم المراد منه إلا بذكر ما يتعلق به الجار والمجرور ؛ فيقال : "**زَيْدٌ وَاثِقٌ بِكَ** - أو- **رَاغِبٌ فِيكَ** - أو- **مُعْرِضٌ عَنْكَ**"[٣].

* **هذا**.. والاسم الذى يخبر عنه بالظرف إما أن يكون **اسم ذات**؛ وهو ما دل على شىء محسوس مرئى قائم بنفسه؛ مثل: "**رَجُلٍ**" و "**جَمَلٍ**" و "**شَجَرَةٍ**" و "**دَارٍ**"؛ و"**زَيْدٍ**" و "**هِنْدٍ**" و "**الْحِصَانِ**" و "**الْكِتَابِ**" ؛ ونحو ذلك؛ ويعبر عنه بـ "**اسم العين**"، ويعبر عنه- أيضا- بـ "**الْجُثَّة**" ؛ وإما أن يكون **اسم معنى**؛ أى: حدثا فقط، ويتمثل فى المصادر العامة ؛ كـ "**الْعِلْمِ**" و "**الْقُدْرَةِ**" و "**الْكَرَمِ**" و "**السَّفَرِ**" و "**الْقِتَالِ**" و "**النَّصْرِ**"؛ **وما إلى ذلك** [٤] .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢/٥٠ ؛ وشرح التصريح ١/١٦٥ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير ١/٣٤٧ ؛ وهمع الهوامع ١/٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨ ؛ وشرح التصريح ١/١٦٦ ؛ والهمع ١/٣٢١ .

(٤) انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٩٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٨٩ .

فإذا كان المبتدأ **اسم ذات**؛ أي: **جثة**؛ وأريد الإخبار عنه بالظرف فلا يخبر عنه إلا بظرف من **ظروف المكان** ، **ولا يجوز** الإخبار عنه بظرف من **ظروف الزمان**، فيقال: "مُحَمَّدٌ عِنْدَكَ" و "النَّهْرُ أَمَامَ الْبَيْتِ" و "الرَّكْبُ خَلْفَ الْجَبَلِ" ونحو ذلك ، ولا يقال : "زَيْدٌ الْيَوْمَ؛ وَهِنْدٌ السَّاعَةَ"؛ ولا: "زَيْدٌ فِي الْيَوْمِ؛ وَهِنْدٌ فِي السَّاعَةِ"؛ **إذ لا فائدة في ذلك ونحوه**؛ لأنه معلوم أن كل موجود فإن اليوم والساعة ونحوهما من أسماء الأوقات يكون زمانا له؛ إذ **الجثث** أشخاص ثابتة موجودة في الأحيان كلها؛ لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان؛ بل هي موجودة في جميع الأزمنة ما دامت حية، فنحو : "زَيْدٌ الْيَوْمَ؛ وَهِنْدٌ السَّاعَةَ" لم يفد المخاطب شيئا ليس عنده؛ إذ التقدير : "زَيْدٌ اسْتَقَرَّ- أو- مُسْتَقِرٌّ الْيَوْمَ؛ وَهِنْدٌ اسْتَقَرَّتْ- أو- مُسْتَقِرَّةٌ السَّاعَةَ"، وذلك معلوم ؛ لأنه لا يخلو أحد من الموجودين في كل عصر ومصر من اليوم والساعة؛ وغيرهما من الأزمنة ؛ إذ الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد [١]، ومن ثم **يمتنع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة**؛ أي: "**اسم الذات**" أو "**اسم العين**" – مطلقا – ، وما ورد من ذلك يجب تأويله ، وهذا مذهب الجمهور [٢] ، وهو الصحيح [٣] .

وأجاز قوم الإخبار بظرف الزمان عن الجثة إذا كان فيه معنى الشرط ؛ كما في نحو: "الرطب إذا جاء الحر" [٤] .

وذهب جماعة من المتأخرين إلى أن **امتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم الذات**– أي : الجثة – **مقيد بعدم وجود فائدة في الإخبار به عنه**؛ كما في: "زَيْدٌ

---

(١) انظر– في ذلك –: شرح اللمع للتبريزي: ص ٩٥؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٤٨/١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢١٨/١؛ والارتشاف ٥٥/٢ ؛ وشرح التصريح ١٦٧/١ ؛ والهمع ٣٢٢/١.

(٢) انظر : الكتاب ١٣٦/١ – هارون – ؛ وشرح الجمل الكبير ٤٤٨/١ ؛ والارتشاف ٥٥/٢ .

(٣) انظر شرح التصريح ١٦٨/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ٥٦/٢ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .

اَلْيَوْمَ؛ وَهِنْدٌ السَّاعَةَ" – على ما تقدم–، فإن حصلت فائدة فى الإخبار به عن اسم الذات جاز وقوع ظرف الزمان خبرا عنه[١]، **وهذا المذهب اختيار ابن الطراوة**[٢]؛ **وعليه ابن مالك**[٣] ؛ **والرضى** [٤] .

وإنما تحصل الفائدة – عندهم– فى أربعة **مواضع**:

(أحدها): كون **اسم الذات** المخبر عنه عاما؛ **وظرف الزمان** المخبر به خاصا؛ إما **بالإضافة** كما فى نحو: "نَحْنُ فِى شَهْرِ رَمَضَانَ" ؛ وإما **بالوصف** كما فى نحو: "نَحْنُ فِى زَمَانٍ طَيِّبٍ"، فالضمير **"نَحْنُ"** – فى المثالين – مبتدأ، وهو عام ؛ لأنه صالح فى نفسه لكل متكلم ؛ إذ لا يختص بمتكلم دون متكلم ، و**"شَهْرِ رَمَضَانَ"** خبره – فى المثال الأول–، وظرف الزمان **"شَهْر"** مضاف خاص بالمضاف إليه : **"رَمَضَانَ"** ، و**"زَمَانٍ طَيِّبٍ"** خبر **"نَحْنُ"** – فى المثال الآخر–، والظرف: **"زَمَان"** موصوف، وهو خاص بالوصف **"طيب"** ؛ ومن ثم **جاز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة** [٥].

(الموضع الثانى) : كون **المبتدإ الجثة** عاما؛ **وظرف الزمان** المخبر به عن هذا المبتدإ **مسئولا به عن خاص**؛ كما فى نحو: "فِى أَىِّ الْفُصُولِ نَحْنُ؟ وَفِى أَىِّ شَهْرٍ نَحْنُ؟" و: "فِى أَىِّ عَامٍ نَحْنُ مِنْ خِلَافَةِ فُلَانٍ؟" [٦] .

(الموضع الثالث): **أن يكون اسم الذات المخبر عنه بظرف الزمان مشابها اسم المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت**؛ كما فى نحو :**"اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ"**– بنصب **"اللَّيْلَةَ"**–؛ إذ الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر؛ ثم يظهر باختلاف الأحوال ؛ فجرى بذلك مجرى

---

[١] انظر : الارتشاف ٥٦/٢ ؛ والمساعد ٢٣٧/١ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .

[٢] انظر : شرح التصريح ١٦٨/١ .

[٣] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/١ ، ٣٢٠ .

[٤] انظر شرح الكافية ٢١٨/١ ، ٢١٩ .

[٥] انظر : شرح التسهيل ٣٢٠/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٧/١ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .

[٦] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/١ ؛ والارتشاف ٥٦/٢ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .

الأحداث التى تقع مرة وتزول أخرى ، ومثل ذلك نحو: "الْجِبَابُ شَهْرَيْنِ؛ وَالثَّلْجُ شَهْرَيْنِ"؛ و: "الرُّطَبُ شَهْرَىْ رَبِيعٍ"؛ و: "الْحَجَّاجُ زَمَنَ ابْنِ مَرْوَانَ" [(١)] .

(الموضع الرابع): أن يكون **اسم الذات** المخبر عنه **بظرف الزمان** مضافا إليه اسم **معنى عام**- تقديرا- ؛ وذلك إذا وجد دليل على هذه الإضافة؛ كما فى قول امرىء القيس حين بلغه نبأ مقتل أبيه: "**الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ**"؛ وكما فى قول الراجز:

[١٥٨] أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٍ تَحْوُونَهْ   يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتُنْتِجُونَهْ [(٢)]

ومثل ذلك نحو : "أَكُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ تَلْبِسُهُ؟"؛ و: "أَكُلَّ لَيْلَةٍ ضَيْفٌ يَؤُمُّكَ؟"، والتقدير - فى الأمثلة المذكورة-: "الْيَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ" ؛ و: "أَكُلَّ عَامٍ إِحْرَازُ نَعَمٍ؟"؛ و: "أَكُلَّ يَوْمٍ تَجَدُّدُ ثَوْبٍ تَلْبَسُهُ؟"؛ و:" أَكُلَّ لَيْلَةٍ إِتْيَانُ ضَيْفٍ يَؤُمُّكَ؟" [(٣)] .

هذا.. والمشهور ما ذهب إليه الجمهور من أن **ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين**- أى: **جثة**- مطلقا؛ من غير تفصيل بين حصول الفائدة وعدمها[(٤)]، وما ورد منه مؤول وجوبا على حذف مضاف ؛ قدر ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فالتأويل فيما وَرَدَ من الأمثلة المذكورة: "اللَّيْلَةَ طُلُوعُ الْهِلَالِ- أو- رُؤْيَةُ الْهِلَالِ- أو- حُدُوثُ الْهِلَالِ"؛ و: "لُبْسُ الْجِبَابِ شَهْرَيْنِ؛ وَنُزُولُ الثَّلْجِ شَهْرَيْنِ"؛ و: "وُجُودُ الرُّطَبِ – أو- أَكْلُ الرُّطَبِ شَهْرَىْ رَبِيعٍ"؛ و: "أَمْرُ الْحَجَّاجِ زَمَنَ ابْنِ مَرْوَانَ"؛ و: "الْيَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ"؛ و: "أَكُلَّ عَامٍ إِحْرَازُ نَعَمٍ- أو- أَخْذُ نَعَمٍ؟"؛ فحذف

---

(١) **انظر : شرح التسهيل ٣١٩/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٨/١ ، ٢١٩ ؛ والارتشاف ٥٦/٢ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .**

(٢) **هذا الرجز لقيس بن حصين فى خزانة الأدب ٤٠٩/١ ؛ والكتاب ١٢٩/١ – هارون – ؛ والمقاصد النحوية ١٢٩/١ ، ولرجل ضبى فى الأغانى ٢٥٦/١٦ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .**

(٣) **انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٩/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٩/١ ؛ والارتشاف ٥٦/٢ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .**

(٤) **انظر الهمع ٣٢٢/١ .**

المضاف فى كل مثال وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ لدلالة قرينة الحال عليه (١) ؛ ولا يجوز أن يقال: "الشَّمْسُ الْيَوْمَ"-و- "الْقَمَرُ اللَّيْلَةَ"- و- "الْيَوْمَ زَيْدٌ" إلا أن يكون طلوع كل من الشمس والقمر متوقعا؛ وحضور زيد أو وصوله متوقعا، **فإن قيل ذلك ونحوه عند التوقع جاز** (٢).

وإنما اتفق النحويون على جواز الإخبار عن اسم **الذات** – أى: **الجثة**- بظرف من ظروف المكان؛ متصرفا كان أو غير متصرف؛ لأن الأماكن ينقل عنها؛ إذ **الجثة** قد تكون فى مكان دون مكان، فإذا أخبر باستقرارها فى بعض الأمكنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون فى غيره، ومن **ثم جاز أن يخبر بظروف المكان عن الجثث وغيرها** (٣) .

وظرف المكان المتصرف المخبر به عن **اسم عين**- أى: **جثة**- إما أن يكون **نكرة**؛ وإما أن يكون **معرفة**، فإن كان نكرة جاز فيه **الرفع**- و- **النصب على الظرفية فى محل رفع**، وذلك كما فى نحو: "الْمُسْلِمُونَ جَانِبٌ- أو- جَانِبًا؛ والْمُشْرِكُونَ جَانِبٌ – أو- جَانِبًا"؛ ونحو: "نَحْنُ قُدَّامٌ وَأَنْتُمْ خَلْفٌ"- بالرفع-؛ و: "نَحْنُ قُدَامًا وَأَنْتُمْ خَلْفًا"- بالنصب-، وإلى ذلك ذهب البصريون، وهو المشهور عن الكوفيين (٤) ؛ وقيل: إنهم أوجبوا الرفع فى ذلك ؛ إلا إن عطف على الظرف المتصرف المخبر به مثله؛ أى: **ظرف متصرف منكور** ، وذلك كما فى نحو: "الْقَوْمُ يَمِينٌ وَشِمَالٌ"، فيجوز فيه أن يقال: "الْقَوْمُ يَمِينًا وَشِمَالاً" – بالنصب-،

---

(١) انظر – فى ذلك -: المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٩٠/١ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص٩٥، ٩٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ ؛ والارتشاف ٥٥/٢ ؛ والمساعد ٢٣٧/١ ، وشرح التصريح ١٦٧/١ ؛ والهمع ٣٢٢/١ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ .

(٣) انظر : الأصول فى النحو ٦٣/١ ؛ وأسرار العربية : ص ٥٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/١ ؛ والارتشاف ٥٩/٢ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

والرفع- عندهم - هو الاختيار، أما البصريون فإنهم يسوون فى ذلك بين **الرفع والنصب**[١].

وإن كان **ظرف** المكان المتصرف ؛ **المخبر به عن** اسم **الذات معرفة جاز فيه النصب والرفع** عند البصريين ؛ إلا أن **النصب** راجح **والرفع** مرجوح ، وذلك كما فى نحو: "زَيْدٌ ٱلأَمَامَ؛ وَبَكْرٌ خَلْفَكَ"- بالنصب-؛ أو : "زَيْدٌ ٱلأَمَامُ؛ وبَكْـرٌ خَلْفُـكَ" - بالرفع-، وذهب الكوفيون والجرمى إلى **وجوب الرفع** فى ذلك؛ وخصوا **جواز النصب** بما هو خبر اسم مكان؛ كما فى نحو: "دَارِى خَلْفَـكَ؛ وَحَـدِيقَتِى أَمَامَـكَ" - برفع "**خَلْف**" و "**أَمَام**" ؛ ونصبهما-، وخَصُّوا **جوازه** - أيضا- **بالشعر** ، وذلـك كما فى قول الشاعر:

[١٥٩] شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدَ الدَّهرِ إِلاَّ جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا[٢]

برفع "**أَمَام**" ونصبه[٣] .

وظرف المكان المتصرف ؛ المخبر به عن **جثة** قد يكون مضافا إلى **نكرة**؛ وقـد يكون مضافا إلى **معرفة**، فإن كان مضافا إلى نكرة **جاز** فيه **الرفع والنصب** بشرط ألا يكون المبتدأ **اسم مكان**، وذلك كما فى نحو: "أَخُوكَ خَلْفُ حَائِطٍ؛ وَالرَّكْبُ خَلْفُ جَبَلٍ" ؛ برفع "**خَلْف**" ونصبه، ولا خلاف فى ذلك بين البصريين والكـوفيين، وإن كان مضافا إلى **معرفة** جاز فيه **الرفع والنصب** مطلقا عند البصريين ؛ كمـا فـى نحو: "أَخُوكَ خَلْفُ ٱلحَائِطِ؛ وَالَّرَكْب خَلْفُ ٱلجَبَلِ"؛ و: "بَكْرٌ خَلْفَكَ "؛ برفع "**خَلْـف**" - و- نصبه، وذهب الكوفيون **إلى وجوب نصبه** إذا كان موقوعا فى بعضه ؛ كما

---

(١) انظر : الارتشاف ٩٥/٢ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لكعب بن مالك فى ديوانه : ص ٢٧١ ؛ وخزانة الأدب ٤١٥/١ ، وقوله : " يد الدهر" يعنى به : " مدى الدهر " ، ويريد بقوله "شهدنا" : "حضرنا"، والشاهد فيه جواز رفع " أمام " ونصبه ؛ على أنه خبر " جبرئيل " .

(٣) انظر – فى ذلك -: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٢٠/١ ؛ والارتشاف ٥٨/٢ ، ٥٩ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

فى : "زَيْدٌ أمَامَ النَّهْرِ، وَأخُوكَ خَلْفَ الْجَبَلِ" ؛ ونحو ذلك ، فإن كان موقوعا فى كله؛ كما فى نحو : "بَكْرٌ خَلْفَكَ" ونحوه جاز الرفع والنصب؛ إلا أن الرفع - عندهم - أحسن من النصب [١] .

فإن كان **ظرف المكان** المخبر به عن اسم الذات- أى: **الجثة- غير متصرف** ؛ كـ "**عِنْدَ**" و "**فَوْقَ**" ونحوهما؛ فلا خلاف فى **وجوب نصبه**؛ وامتناع رفعه ؛ فيقال: "زَيْدٌ عِنْدَكَ"؛ و: "السَّمَاءُ فَوْقَنَا؛ وَالْأَرْض تَحْتَنَا"؛ **بالنصب** لا غير [٢] .

* **هذا**.. وإذا كان المبتدأ **اسم معنى** - أى: **حدثا**- وأريد الإخبار عنه **بالظرف** جاز أن يخبر عنه بكل من **ظرف المكان**؛ نحو: "الْإِقَامَةُ عِنْدَكَ؛ وَالْخَيْرُ أمَامَكَ"؛ **وظرف الزمان**؛ نحو: "السَّفَرُ يَوْمَ الْخَمِيسِ؛ وَالْعَوْدَة ليلة السَّبْتِ" [٣] .

وإنما جاز أن يخبر عن المبتدإ **الحدث**- أى: اسم المعنى- **بظرفى المكان والزمان** لأن الحدث يقع فى مكان دون مكان؛ ويقع فى زمان دون زمان ؛ إذ الأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة فى جميع الأماكن ؛ وفى كل الأحيان؛ بل هى أعراض منقضية؛ فضلاً عن كونها أفعالا وحركات وغيرهما ؛ وذلك يقتضى وجود مكان تحدث فيه هذه الأفعال وتلك الحركات؛ ويقتضى زمانا تختص به، فإذا قيل: "الْإِقَامَةُ عِنْدَكَ" فإن "**الْإِقَامَة**" اسم معنى مبتدأ؛ وقد أخبر عنه بظرف المكان: "**عِنْدَكَ**" ، وهو مكان معلوم يجوز أن تخلو منه "**الْإِقَامَة**" ؛ بأن تكون فى مكان آخر، فلما خُصِّصَتِ الْإِقَامَة بـ "**عِنْدَكَ**" استفاد المخاطب ما لم يكن معلوما لديه ، وإذا قيل: "السَّفَر يَوْمَ الْخَمِيسِ" استفاد المخاطب من الإخبار بظرف الزمان : "**يَوْمَ الْخَمِيسِ**" عن المبتدإ الحدث: "**السَّفَر**" ما لم يكن عنده؛ لجواز أن يخلو ذلك الوقت؛

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/١ ؛ والارتشاف ٥٨/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٢٢٠/١ ؛ وارتشاف الضرب ٥٩/٢ .

(٣) انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٩٥ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٩/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٧/١ ؛ والهمع ٢٢٣/١ .

أى : "**يَوْمَ الْخَمِيسِ**" من ذلك الحدث ؛ أى: "**السَّفَر**" [١] .

وتجدر الإشارة إلى أن **اسم المعنى** الذى يخبر عنه **بظرف الزمان** يشترط فيه أن يكون **غير مستمر**؛ أى: **حادثا**؛ كما فى نحو: "الصَّوْمُ الْيَوْمَ؛ والسَّفَرُ غدًا"، فإن كان الحدث مستمرا؛ كـ "**طُلُوعِ الشَّمْسِ**" امتنع الإخبار عنه **بظرف الزمان** ، فلا يقال: "طُلُوعُ الشَّمْسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ"، ونحو ذلك **لعدم الفائدة** [٢] .

وقد يكون **اسم المعنى** المخبر عنه **بظرف الزمان** مستغرقا جميع الزمان المخبر به؛ أو أكثره ؛ أى: يكون واقعا **فى جميع الزمان**؛ أو **فى أكثره**، وقد يكون واقعا **فى بعضه** .

فإن كان **اسم المعنى واقعا فى جميع الزمان** ؛ مع كون هذا الزمان **نكرة** جاز فى **ظرف الزمان** المخبر به **الرفع والنصب؛ والجر بـ "فى"** ؛ إلا أن **رفعه** أكثر من **نصبه وجره بـ "فى"** ؛ إذ يقال: "الصَّوْمُ يَوْمٌ؛ ومَيعَادُكَ سَاعَةٌ- أو- سَاعَتَانِ" – بالرفع- ، ومن ذلك "**شَهْرٌ**" فى قوله- تعالى-: "**غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ**" [٣] ، **ويجوز- على القليل-** أن يقال : "الصَّوْمُ يَوْمًا ؛ وَمِيعَادُكَ سَاعَةً؛ أو سَاعَتَيْنِ" – بالنصب-؛ ويقال: "الصَّوْم فِى يَوْمٍ؛ وَمِيعَادُكَ فِى سَاعَةٍ؛ أو فِى سَاعَتَيْنِ" – بالجر بـ "فِى" –، وكذا **الزمان الموقوع فى أكثره**؛ فإن **ظرف الزمان** المخبر به – حينئذ- يجوز فيه **الرفع والنصب؛ والجر بـ "فى"** ؛ إلا أن **رفعه هو الغالب**، وذلك **كما فى قول الله** – تعالى-: "**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ**" [٤] ؛ **وكما فى نحو**: "السَّيْرُ شَهْرٌ"؛ **ويجوز بقلة** أن يقال: "السَّيْرُ شَهْرًا" – بالنصب- ؛ وأن يقال: "السَّيْرُ

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٩/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٧/١ .

[٢] انظر : شرح الكافية ٢٢٠/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٧/١ .

[٣] سورة سبأ : من الآية ١٢ .

[٤] سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

فِى شَهْرٍ"- بالجر بـــ "فِى"-، وإلى ذلك ذهب البصريون[١] ؛ والفراء [٢]، واختاره ابن مالك [٣].

أما الكوفيون- غير الفراء- فقد أوجبوا الرفع فى كل ما ذكر؛ سواء أكان الزمان النكرة موقوعا فى جميعه؛ أم فى أكثره [٤] .

وإن كان الزمان الموقوع فى جميعه معرفة جاز فى ظرف الزمان المخبـــر بـــه الرفع والنصب؛ بإجماع النحويين : البصريين والكوفيين؛ إلا أن النصب هو الأصل والغالب[٥] ، وذلك كما فى نحو: "صِيَامُكَ يَوْمَ الْخَمِـيسِ"- بالنصـــب-؛ ويقـــال: "صِيَامُكَ يَوْمُ الْخَمِيسِ"- بالرفع-، وقيل: أوجب الكوفيون فيه النصب [٦] .

وإن كان اسم المعنى المخبر عنه واقعا فى بعض الزمان جاز فى ظرف الزمـــان المخبر به الرفع والنصب- اتفاقا-؛ سواء أكان الزمان نكـــرة أم معرفـــة؛ إلا أن النصب أجود ؛ وهو الأغلب، وذلك كما فى نحـــو: "الطَّـــوَافُ يَوْمًـــا- أو- يَـــوْمَ الْجُمُعَةِ"- بالنصب على الأجود- ؛ ويجوز أن يقال: "الطَّوَافُ يَـــوْمٌ- أو - يَـــوْمُ الْجُمُعَةِ" - بالرفع [٧] -، ويجوز أن يُجَرَّ الظرف - حينئذ- بـــ "فِـــى" ؛ فيقـــال: "الطَّوَافُ فِى يَوْمٍ- أو- فِى يَوْمِ الْجُمُعَةِ" [٨] ، ومن ذلك "غَدًا" فى قول الشاعر:

---

(١) انظر – فى ذلك -: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٢٠/١ ؛ والارتشاف ٥٧/٢ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

(٢) انظر معانى القرآن للفراء ١١٩/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٢٠/١ .

(٤) انظر : السابق ، وشرح الكافية ٢٢٠/١ ؛ والارتشاف ٥٧/٢ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

(٥) انظر : الارتشاف ٥٧/٢ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

(٦) انظر شرح الكافية ٢٢٠/١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/١ ؛ وشرح الكافية ٢٢٠/١ ؛ والارتشاف ٥٧/٢ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

(٨) انظر شرح الكافية ٢٢٠/١ .

[١٦٠] زعم البوارحُ أنّ رحلتنا غدًا وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ (١)

حيث روى بنصب "غدٍ" ورفعه؛ ذكره السيرافى (٢) .

* **هذا.. والظرف** المخبر به عن اسم **الذات؛ أو اسم المعنى هو الخبر حقيقة؛** والعامل فيه صار نسيًا منسيًا، وذلك لتضمن الظرف معنى صادقا على المبتدإ ؛ وكذا ما أخبر به من **الجار والمجرور** ، وإلى ذلك ذهب أبو على الفارسى (٣) ؛ ورده ابن يعيش (٤) ؛ وابن مالك (٥) .

وقيل: **الخبر** مكون من **الظرف ومُتعلَّقه معا، فالمُتعلَّقُ جزء من الخبر،** وكذا **الجار والمجرور** ، وهذا القول اختيار الرضى (٦) ، وغيره (٧) .

وذهب ابن كيسان إلى أن **الظرف معمول للخبر؛ إذ الخبر** – فى الحقيقة – هو **العامل المحذوف** ؛ أى: **متعلق الظرف** ، فلما حذف العامل أقيم الظرف مقامه وناب عنه؛ لما فى الظرف من الدلالة عليه ، وكذا **الجار والمجرور**(٨) ، وهذا المذهب لابن كيسان اختاره ابن مالك (٩) ، وصَحَّحَهُ ابن هشام وآخرون (١٠) .

---

(١) هذا بيت من البحر الكامل ؛ وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه : ص ٨٩ ؛ والخصائص ٢٤٠/١ ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٢١/١ ؛ والهمع ٣٢٣/١ .

(٣) انظر همع الهوامع ٣٢٢/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ٩٠/١ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣١٨/١ .

(٦) انظر شرح الكافية ٢١٥/١ .

(٧) انظر شرح التصريح ١٦٦/١

(٨) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١؛ والارتشاف ٥٤/٢ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١ ؛ والهمع ٣٢١/١

(٩) انظر شرح التسهيل ٣١٨/١

(١٠) انظر شرح التصريح ١٦٦/١

* **والحاصل** أن **الظرف** المخبر به **منصوب على الظرفية**، فهو - في الواقع- **مفعول فيه** متعلق بعامل النصب فيه؛ المحذوف وجوبا- كما تقدم-، وقد اختلف في **تقدير عامل النصب في الظرف المخبر به**، وفي ذلك **ستة أقوال:**

(أحدها): أن العامل المحذوف الذي انتصب به الظرف المخبر به فعلٌ؛ تقديره: "**كان**" - أو- "**استقرّ**"؛ ونحوهما؛ كـ "**حدَث**" و "**حلّ**" و "**وقَع**" ، فإذا قيل: "السَّفرُ الْيومَ" - و- :"زَيْدٌ عِنْدكَ" فإن التقدير : "السَّفرُ كَان - أو- اسْتَقَرَّ الْيَوْمَ" - و-: "زَيْدٌ كَانَ - أو- استَقَرَّ عِنْدكَ" [١] ، وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي [٢] ، وتبعه ابن جني[٣] ؛ والزمخشري [٤] ، ورجحه ابن الحاجب [٥]، وعُزِيَ هذا القول لسيبويه [٦]؛ وجمهور البصريين [٧] .

واحتُجَّ لهذا المذهب بأن المحذوف هو مُتَعلَّقُ الظرف ؛ إذ لابد له من مُتَعلَّقٍ، وهو **عامل النصب في الظرف، والأصل في العامل أن يكون فِعلاً**، و- أيضا- الأصل في التَّعلُّقِ أن يكون **بالفعل**، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أن تقدير **الأصل** ؛ وهو **الفعل أولى** [٨] ؛ فضلا عن أن تقدير الفعل يتَعَيَّنُ في بعض المواضع؛ كما في نحو: "الَّذِي أمَامِي عَبْدُ اللهِ"؛ ونحو: "كُلُّ رجُلٍ

---

(١) انظر : الإنصاف ٢٤٥/١ ؛ وشرح المفصل ٩٠/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٥/١ ؛ والارتشاف ٥٤/٢ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

(٢) انظر الإيضاح العضدي : ص ٤٧ .

(٣) انظر اللمع : ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤) انظر المفصل : ص ٣٥

(٥) انظر الهمع ٣٢١/١ .

(٦) انظر الارتشاف ٥٤/٢ .

(٧) انظر الإنصاف ٢٤٥/١

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٥/١ ؛ والمساعد ٢٤٦/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١

عنْدِي فَلَهُ مُكَافَأَةٌ"؛ إذ الْمُتَعَلَّقُ بِهِ فِي الموضعين **فِعْلٌ لا غير**[١]، فبالقياس على هذين الموضعين ينبغي أن **يكون المحذوف الذي عمل النصب في الظرف المخبر به فعْلا**[٢] .

وهذا المذهب صححه أبو البركات الأنباري ، مستدلا بأن **الفعل هو الأصل في العمل**، وتقدير ما هو الأصل في العمل **أوْلَى** من تقدير غيره [٣] .

والجار والمجرور في نحو: "زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ" **مثل الظرف** فيما ذكر، إذ إن متعلق الجار والمجرور؛ الذي عمل في **محل المجرور**– على هذا القول – **فعل مقدر**، والتقدير– في المثال المذكور–: "زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي الْمَسْجِدِ" أو "حَلَّ فِي الْمَسْجِدِ" ؛ وما إلى ذلك [٤] .

(القول الثاني): أن العامل الذي تعلق به الظرف المنصوب المخبر به اسم فاعل من كون مطلق؛ تقديره: "**كَائِنٌ**"– أو– "**مُسْتَقِرٌّ**" ، ونحوهما ، ففي نحو: "السَّفَرُ الْيَوْمَ" ؛ و"زَيْدٌ عِنْدَكَ" **عامل النصب في الظرف مقدر باسم فاعل؛ إذ التقدير:** "السَّفَرُ كَائِنٌ– أو– مُسْتَقِرٌّ الْيَوْمَ"؛ و: "زَيْدٌ كَائِنٌ– أو– مُسْتَقِرٌّ عِنْدَكَ"؛ **وكذا الجار والمجرور** في نحو: "أَخُوكَ فِي الدَّارِ"؛ إذا التقدير: "أَخُوكَ كَائِنٌ– أو– مُسْتَقِرٌّ فِي الدَّارِ" [٥] ، وهذا مذهب بعض البصريين [٦] ؛ واختاره ابن مالك؛ وصرح بأن الأخفش نَصَّ على هذا القول وَأَوْمَأَ إليه سيبويه [٧] ، وصحح السهيلي هذا

---

[١] انظر شرح الكافية للرضي ٢١٥/١ .

[٢] انظر : المصدر السابق ؛ والإنصاف ٢٤٧/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ .

[٣] انظر الإنصاف ٢٤٦/١ .

[٤] انظر : شرح المفصل ٩٠/١ ؛ والارتشاف ٥٤/٢ ؛ والمساعد ٢٤٦/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ ؛ والارتشاف ٥٤/٢ ؛ والمساعد ٢٣٦/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

[٦] انظر : الإنصاف ٢٤٥/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١ .

[٧] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ .

المذهب؛ واحتج لذلك بأن تقدير **العامل** المحذوف **باسم الفاعل** يفضى إلى صحة كونه خبرا عن المبتدإ ؛ ويضمر فيه ما يعود على المبتدإ ؛ ومن ثم يصح تعلق الظرف به؛ إذ **مطلوبه الحدث**- وكذا **الجار والمجرور**- ؛ **واسم الفاعل متضمن للحدث** ؛ **لا** للزمان [١] .

وقد احتُجَّ لهذا المذهب بأن **المحذوف الذى تعلق به الظرف والجار والمجرور هو الخبر فى الحقيقة**، والأصل فى **الخبر** أن يكون **مفردا** [٢] ؛ وأن تقدير **اسم الفاعل لاَ يُحْوِجُ إلى** تقدير آخر؛ **لأنه** وَافٍ بما يحتاج إليه فى المحل من تقدير خبر مرفوع، أما تقدير **الفعل**- كما ذهب أصحاب القولَ السابق - فإنه يُحْوِجُ إلى تقدير اسم الفاعل؛ إذ لابد من الحكم **بالرفع** على **محل الفعل** إذا ظهر فى موضع **الخبر**، وَمَا لاَ يُحْوِجُ إلى التقدير أصل لِمَا يُحْوِجُ إِلَيْهِ؛ فضلا عن أن **اسم الفاعل مفرد** ؛ **والفعل مع فاعله جملة**، والمفرد **أصل** والجملة **فرع عليه**، ومن ثم كان **اسم الفاعل** هو **الأصل فى غير العمل**؛ **والفعل فرع عليه**؛ وإن كان هو **الأصل فى العمل** واسم الفاعل **فرع عليه**، فلما وجب تقدير أحدهما **عاملا** فى **الظرف** الواقع موقع الخبر- وكذا **الجار والمجرور**- كان تقدير **الأصل**- فى غير العمل-؛ وهو **اسم الفاعل أولَى** من تقدير **الفرع**؛ وهو **الفعل** .

يضاف إلى ذلك أن كل موضع وقع فيه **الظرف المذكور** صالح لوقوع **اسم الفاعل**؛ وبعض مواضعه غير صالح **للفعل**، ودلك كما فى نحو: "أَمَّا عِنْدَكَ فَزَيْدٌ" ؛ و: "جِئْتُ فَإِذَا عِنْدَكَ بَكْرٌ"؛ إذ يتعين- حينئذ- تقدير **اسم الفاعل** ؛ لأن "**أَمَّا**" و "**إِذَا**" الفجائية لا يليهما **فعل**- على الأصح [٣] - .

---

[١] انظر نتائج الفكر : ص ٤٢٢ ، بتحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا .

[٢] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠ ؛ وشرح التصريح ١/١٦٦ .

[٣] انظر – فى ذلك -: الإنصاف ١/٢٤٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٧ ، ٣١٨ ؛ وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٩ ، وشرح التصريح ١/١٦٦ ؛ وهمع الهوامع ١/٢١٣ .

ومما استدل به لهذا المذهب وُرُودُ اجتماع **اسم الفاعل والظرف المخبر بــه فــي** قول الشاعر:

[١٦١] لكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ (١)

ولَمْ يرِدِ اجتماع **الفعل والظرف** في كلام يستشهد به (٢) .

ومما احتج به ما تقدم من أن اسم **الفاعل** يتعلق به **الظـرف والجـار والمجـرور** لكونه اسما متضمنا **للحدث؛ لا** للزمان (٣) .

وردَّ هذا المذهب بأن **الظرف** يكون **صلة للموصول؛ كما في نحو: "رَأَيْـتُ الَّـذِي** أَمَامَكَ؛ وَالَّذِي وَرَاءَكَ"؛ ونحو ذلك؛ وكذا **الجار والمجرور ؛ كما في نحـو: "جَـاءَ** الَّذِي فِي دَارِ أَخِيكَ"، **وصلة الموصول غير " ألْ " الموصولة لا تكون إلا جملـة،** فلو كان **العامل** المقدر **اسم الفاعل** الذي هو **"كَائِنٌ"** أو **"مُسْتَقِرٌّ"** ونحوهمـا لكـان **مفردا؛** إذ إن **اسم الفاعل مع معموله** الضمير وغيره **لا يكون جملة، والمفـرد لا** يكون **صلة للموصول** المذكور ونحوه ، ومن ثم وجب أن يكون المقدر **الفعل** الذي هو "**كَانَ**" أو"**استَقَرَّ**" ونحوهما؛ لأن **الفعل مع معموله الضمير يكون جملة** (٤) .

وأجيب عن هذا الرد بأن **الظرف الموصول به** واقع موقعا **لا يغني فيه المفرد؛** بل إذا وقع فيه **مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به** واقــع موقعـا هـو **للمفـرد بالأصالة،** وكذا **الجار والمجرور،** وإذا وقعت الجملة في هذا الموقع تأولت **بمفرد،** ومن ثم لا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر (٥) .

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، ولم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه التصريح باسم الفاعل " كائن "، وهو ما تعلق به الظرف "لدى" ، ومن ثم اجتمع الظرف وما تعلق به ، وفي ذلك دلالة على أن عامل الظرف المقدر اسم الفاعل ، وقيل : إن ما ورد في البيت شاذ ؛ لا يقاس عليه.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣١٧/١ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

(٣) انظر : الإنصاف ٢٤٦/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ .

(٤) انظر الإنصاف ٢٤٧/١ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١ .

(القول الثالث) : أن **عامل النصب فى الظرف المخبر به المبتدأ نفسه**، وإنما عمل المبتدأ **النصب** فى **الظرف المذكور** ولم يعمل فيه **الرفع** لأنه ليس هو الأول فى المعنى[١] ، وإلى ذلك ذهب ابن خروف ؛ وعزاه لسيبويه [٢] ؛ وبه قال ابن أبى العافية – أيضا [٣] – .

ورد ابن مالك هذا القول بأنه مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين مع عدم وجود دليل، وأن المتفق عليه كون **المبتدإ** عامل **رفع** ؛ **لا** عامل **نصب**، وما اتفق عليه إذا أمكن هو **الأَوْلَى** ؛ ولا ريب فى إمكان تقدير **خبر** مرفوع **ناصب للظرف**، وهو "**كَائِنٌ**" أو "**مُسْتَقِرٌّ**" ونحوهما ، فلا عدول عن ذلك؛ فضلا عن أن هذا القول يستلزم ما أوجب إطراحه ؛ إذ إنه يستلزم تركيب كلام من لفظين بدون ثالث؛ أى: من **ناصب ومنصوب بدون مرفوع**، وذلك لا نظير له؛ ويستلزم ارتباط متبايين دون رابط، ولا نظير لذلك.

يضاف إلى ما ذكر أن **نسبة الخبر من المبتدإ كنسبة الفاعل من الفعل** ، فالواقع موقع **الخبر** من **المنصوبات لا** يغنى عن تقدير **الخبر**؛ كما أن الواقع موقع **الفاعل من المنصوبات** لا يغنى عن تقدير **الفاعل**؛ وأن **الظرف المخبر به** فى نحو: "زَيْدٌ أَمَامَكَ" نظير **المصدر** فى نحو: "مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرًا" فى أنه **منصوب مغن عن مرفوع**، فوجب أن يكون الظرف **المخبر به** كذلك؛ أى: يكون **منصوبا** مغنيا عن **مرفوع** ؛ إلحاقا للنظير بالنظير.

هذا .. ولا خلاف فى أن **عامل النصب** فيما نصب من الأسماء غير الظرف المخبر به لا يكون **إلا فعلا**؛ أو **شبيهه** ؛ أو **شبيه شبيهه**، **فالمبتدأ** ليس من ذلك،

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك [illegible] ٢/٥٤ ، والهمع ١/٣٢١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن خروف ١/٥٤[illegible] / سلوى محمد عمر عرب، وانظر – أيضا - : شرح التسهيل لابن مالك ١/[illegible] الضرب ٢/٥٤؛ والهمع ١/٣٢١.

(٣) انظر : الارتشاف ٢/٥٤ ؛ والمساعد ١/٢٦[illegible] والهمع ١/٣٢١ .

ومن ثم **لا يصح أن ينصب به الظرف المخبر به** [١] .

(القول الرابع) : أن **عامل النصب في الظرف المخبر به فعل محذوف غير مقدر؛** إذ الأصل في نحو : "زَيْدٌ خَلْفَكَ": "زَيْدٌ حَلَّ خَلْفَكَ"، فحذف **الفعل؛ وهو غير** مطلوب؛ **واكتفى بالظرف** فبقي **منصوبا** على ما كان عليه **مع الفعل، وإلى ذلك** ذهب ثعلب من الكوفيين [٢] .

وهذا القول رَدَّهُ الأنباري بأنه يؤدي إلى أن يكون **الظرف المخبر به منصوبا بفعل معدوم لفظا وتقديرا، والفعل** لا يخلو من أن يكون **مظهرا موجودا؛ أو مقدرا في حكم الموجود** ، فإذا لم يكن **مظهرا** أو **مقدرا** كان **معدوما من كل وجه، والمعدوم من كل وجه لا يكون عاملا،** ومن ثم **يستحيل نصب الظرف الواقع موقع الخبر بعامل معدوم؛** فضلا عن أن ما ذهب إليه ثعلب **لا نظير له في العربية؛ ولا يشهد** له شاهد من العلل النحوية، ولذا كان فاسدا [٣] .

(القول الخامس) : أن **الظرف المخبر به منصوب بعامل معنوي؛ وهو "المخالفة"؛** أو **"الخلاف"؛** أي : **منصوب بمخالفته المبتدأ،** ولا يقدر له **ناصب من فعل أو غيره؛ لا قبله ولا بعده** ، وإلى ذلك ذهب الكوفيون غير ثعلب [٤] ، فهم يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في المعنى في نحو: "زَيْدٌ عَالِمٌ" ؛ أو كأنه هو؛ كما في قول الله- تعالى-: **"وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ"** [٥] **ارتفع الخبر ارتفاع المبتدإ** ، ولما كان **الخبر مخالفا للمبتدإ** خالفه في **الإعراب**، وذلك أن **الظرف المخبر به في نحو:**

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/١ ، ٣١٦ ، وانظر - أيضا - الهمع ٣٢١/١ .

[٢] انظر : الإنصاف ٢٤٥/١ ؛ والارتشاف ٥٤/٢ .

[٣] انظر الإنصاف ٢٤٧/١ .

[٤] انظر : الإنصاف ٢٤٥/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢١٤/١ ؛ والمساعد ٢٣٦/١ ؛ وشرح التصريح ١٦٦/١ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

[٥] سورة الأحزاب : من الآية ٦ .

"بكرٌ عندك" لا يطلق على الذات المعبر عنها بـ "بكر"؛ أى: الاسم الواقع مبتدأ ، فـ "عندك" مخالف لـ "بكر"؛ إذ إنه ليس إياه فى المعنى ، فلما كان الخبر مخالفا للمبتدإ فى المعنى نصب على الخلاف، ليفرق بينهما [١] .

ورد هذا المذهب للكوفيين من أربعة أوجه:

(الوجه الأول): أنه لو كان الموجب لنصب **الظرف المخبر به** كونه **مخالفا** للمبتدإ لوجب أن يكون المبتدأ منصوبا- أيضا- كما انتصب الظرف الواقع خبرا؛ لأن المبتدأ مخالف له كما أنه مخالف للمبتدإ؛ إذ إن الخلاف عدم المماثلة، ولا يتصور أن يكون من واحد، وإنما يكون من اثنين فصاعدا، ومن ثم كان ينبغى أن يعمل الظرف المخبر به النصب فى المبتدإ ؛ فيقال : "زيدًا أمامَكَ؛ وبكرًا خلفَكَ"، وذلك **غير جائز**، وعدم جوازه دليل على **فساد ما ذهبوا إليه** [٢] .

(الوجه الثانى): أن **المخالفة** لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى **الظرف المخبر به** عند تأخره؛ كما فى نحو: "أخوكَ عندِى" ؛ إذ إن من مذهبهم أن المبتدأ: "**أخوكَ**" مرفوع بعائد يعود إليه من الظرف: "**عندِى**"، وذلك **العائد** مرفوع - محلا-، وإذا كان **مرفوعا** فلا بد له من **رافع** ، وإذا كان له رافع فى الظرف **كان ذلك الرافع هو الناصب** ، فإعمال ذلك العائد فى **الظرف** الواقع موقع الخبر لقربه منه **أحقّ** [٣] .

(الوجه الثالث): أن **المخالفة** معنى لا يختص **بالأسماء** دون **الأفعال** ، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأن **العامل** عملا مجمعا عليه **كالعامل اللفظى** شرطه أن يكون **مختصا**، مع أن **العامل اللفظى** أقوى من **العامل المعنوى**، ومن ثم كانت **المخالفة**

---

(١) انظر : الإنصاف ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩١ ؛ وشرح الكافية للرضى ١/٢١٤ ؛ والهمع ١/٣٢١ .

(٢) انظر : الإنصاف ١/٢٤٧ ؛ وشرح المفصل ١/٩١ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٩١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٣ ، ٣١٤ .

غير صالحة للعمل؛ لأن الأمر المعنوى الذى عدم الاختصاص أحق بعدم العمل ؛ لضعفه [١] .

(الوجه الرابع): أن **المخالفة بين الجزأين محققه فى مواضع كثيرة ولم تعمل فيها** - بالإجماع -، وذلك كما فى نحو: "أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ عِلْمًا"؛ و: "مُحَمَّدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا؛ وَحَاتِمٌ جُودًا" ؛ و: "نَهَارُكَ صَائِمٌ"؛ و: "أَنْتَ فِطْرٌ"؛ و: "هُمْ دَرَجَاتٌ" ، فلو صلحت **المخالفة** للعمل فى **الظرف المخبر به لعملت فى خبر المبتدإ** فى كل مثال من الأمثلة المذكورة ونحوها؛ لِتَحَقُّقِ **المخالفة** فيها [٢] .

ومن ثم ثبت فساد ما ذهب إليه الكوفيون من كون **الظرف المخبر به** منصوبا بعامل معنوى؛ وهو **مخالفة الظرف المذكور المبتدأ** .

(القول السادس): أن **الظرف الذى أخبر به منصوب - لفظا- بعامل معنوى؛ وهو حصول المبتدإ فيه، ومرفوع- محلا- بعامل لفظى؛ وهو المبتدأ** ، ذكره ابن مالك ولم ينسبه، وقد أبطله بأن **الحصول** لو كان **عاملا** فى **الظرف العرفى**؛ كـ "**أَمَام**" و"**خَلْف**" ونحوهما؛ لعمل فى **الظرف اللغوى**؛ كـ "**الْكِيس**" و "**الْكُوز**" ونحوهما، فكان يقال: "الْمَالُ الْكِيسَ"؛ و: "الْمَاءُ الْكُوزَ"؛ ولكن ذلك **لم يجز**؛ مع أن الحصول المنسوب إلى "**الْكِيس**" و "**الْكُوز**" أقوى ؛ لكونه **حصول إحاطة وإحراز** فلما لم يصلح للعمل فى **الظرف اللغوى**؛ **فالظرف العرفى بعدم العمل أولى**؛ فضلا عن **كون الظرف المخبر به** منصوبا- لفظا- بحصول **المبتدإ** فيه؛ مرفوعا- محلا- بالمبتدإ **لم يقل به قائل** [٣].

*** وبعد .. فهذه ستة أقوال** فى تقدير **عامل** النصب فى **الظرف المنصوب الذى أخبر به عن اسم ذات؛** أو **اسم معنى**، وكذا **العامل** فيما أخبر به من **الجار مع المجرور ؛ أى: العامل فى محل المجرور** - حينئذ -، ومن ذلك نقف على أن

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

[٢] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ .

[٣] انظر السابق ٣١٤/١ .

العامل فى المخبر به من الظرف أو الجار والمجرور مقدر- على القـولين؛ الأول والثانى- **بكون عام مطلق**؛ أى: من **الأفعال العامة** التى لا يخلو منهـا حـدث؛ إلا أنه عند أصحاب القول الأول **مقدر بالفعل** "كَانَ" أو "اسْـتَقَرَّ" ونحوهمـا؛ وعنـد أصحاب القول الثانى **مقدر باسم الفاعل** "كَائِنٌ" أو "مُسْتَقِرٌ" ونحوهما ، وكل مـن الفريقين استند **إلى أصل صحيح**[1] ، ومن ثم يكون **الخبر** - على هذين القـولين- **هو متعلق كل من الظرف؛ والجار والمجـرور**؛ أى: **العامـل فيهمـا المحـذوف وجوبا**؛ وكل من **الظرف والجار مع المجرور معمول للخبـر المحـذوف ونائـب عنه**؛ على حد ما ذهب إليه بن كيسان واختاره ابن مالك وصَحَّحَهُ ابـن هشـام- على ما تقدم-، **فعلى** هذين القولين يكون **الإخبار بالظرف أو الجار والمجـرور** ؛ إما من **قبيل الخبر الجملة**؛ وإما من قبيل **الخبر المفرد** ، أما على الأقوال الأخرى **فإن الخبر**؛ إما أن يكون **هو نفس الظرف؛ أو الجار مع المجرور دون متعلق كـل منهما** ؛ على حد ما ذهب إليه أبو على الفارسى من أن ما أخبر به مـن **الظـرف** أو **الجار والمجرور** هو **الخبر حقيقة؛ والعامل** فى كل منهما؛ أى: **متعلقهما** صار نَسْيًا مَنْسِيًا؛ وإما أن يكون **مركبا من الظرف ومتعلقه معا**؛ أو **الجار والمجرور مع ما تعلق به**؛ على حَدِّ المذهب الذى اختاره الرضى وغيره- على ما سبق ذكره-.

بناء على ذلك اختلفت **آراء النحويين فـى حكـم الإخبـار بـالظرف؛ أو الجـار والمجرور**؛ من حيث كونه **من حيز الإخبار بالجملة**؛ أو **من حيز الإخبار بالمفرد**؛ أو **غير هذا وذاك**، وقد ورد فى ذلك **أربعة مذاهب**:

(أحدها): أن **ما أخبر به من الظرف أو الجار مع المجرور من قبيل الخبر الجملة الفعلية**؛ إذ إن كلا من **الظرف؛ والجار مع المجرور** ليس هو **الخبر** على الحقيقـة؛ وإنما هو **معمول للخبر ونائب عنه** ؛ إذ **العامل** فيهما ؛ أى : **متعلقهما هو الخبـر حقيقة**، وقد حُذِفَ إيجازا لما فى كل من **الظرف والجار والمجرور** مـن الدلالـة عليه ، وقد قام كل منهما مقامه وناب عنه بعد حذفه ؛ وهو مقدر **بالفعـل "كـان"**

---

[1] انظر شرح التصريح ١٦٦/١ .

أو "**اسْتَقَرّ**" ونحوهما ، فإن قيل : "زَيْدٌ عِنْدَكَ؛ وَأَخُوك فِى الدَّارِ"؛ و "الصَّوْمُ الْيَوْمَ" فإن **التأويل** فى ذلك ونحوه: "زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ؛ وَأَخُوكَ اسْتَقَرَّ فِى الدَّارِ"؛ و :"الصَّوْمُ اسْتَقَرَّ الْيَوْمَ"؛ وما إلى ذلك؛ حيث تعلق كل من **الظرف والجار مع** المجرور المخبر بهما **بالفعل العامل فيهما** ؛ الذى **حذف وجوبا، فلما** كان **المحذوف** الذى **تعلق به** كل من **الظرف** والجار **والمجرور فعلا**؛ وكان كل منهما **معمولا له**؛ كان **الإخبار** بكل منهما من قبيل **الخبر الجملة الفعلية** [(١)]، وهذا مذهب أبى على الفارسى [(٢)]؛ والزمخشرى [(٣)]؛ وابن الحاجب والرضى [(٤)]؛ وغيرهم [(٥)].

وقد اسْتُدِلَّ على ما قضى به أصحاب هذا المذهب **بوَصْلِ الموصولاتِ** بكل من **الظرف والجار والمجرور**؛ كما فى نحو:"**أَكْرَمْتُ** الَّذِى عِنْدَكَ؛ وَالَّتِى فِى الدَّارِ"؛ **إذ الموصولات لا توصل إلا بالجمل**؛ فضلا عن كون **المتعلق** المحذوف هو **العامل** فى كل من **الظرف والجار والمجرور**، والأصل فى **العامل أن يكون فعلا** [(٦)] ، ومن ثم **عُبِّرَ عن المخبر به من الظرف أو الجار والمجرور** بـ "**شِبْهِ الْجُمْلَةِ**" ، فَلَعَلَّ الباعث على ذلك أن ما قضى به أصحاب هذا المذهب من أن كلا من **الظرف والجار مع المجرور** يدل- حينئذ- على **جملة فعلية**؛ **إذ إنه معمول للفعل** "**اسْتَقَرَّ**" ونحوه ، **والفعل** لابد له من **فاعل**، وفاعل "**اسْتَقَرَّ**" ونحوه **ضمير مستتر**، **والفعل مع فاعله جملة فعلية**، ولما كان المخبر به من **الظرف أوالجار والمجرور** متعلقا **بالفعل "اسْتَقَرَّ"** ونحوه ، **وهذا الفعل محذوف مع فاعله**؛ دل عليه ما تعلق به؛ أى: **الظرف أو الجار والمجرور** من غير خفاء ولا لبس؛ وكان كل منهما

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٤/١ .

(٢) انظر الإيضاح العضدى : ص ٤٨ .

(٣) انظر المفصل : ص ٢٤ .

(٤) انظر شرح الكافية ٢١٤/١ .

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ ، ٩٠ ؛ والمغنى ٤٤٧/٢ ؛ والهمع ٣٢١/١ .

(٦) انظر : شرح المفصل ٩٠/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٣٤٤/١ ؛ والمساعد ٢٤٦/١ .

بمنزلة **النائب عن الفعل المتعلق به وفاعله؛** وصار **قائما مقامهما** ، ولما كان **الفعل مع فاعله جملة فعلية؛** وهى **الخبر** فى الحقيقة؛ كان **ما ناب عن هذه الجملة وقام مقامها من الظرف؛ أو الجار مع المجرور شبيها بها**، ومن ثم يُعبَّرُ عما أخبر به من **الظرف** أو **الجار والمجرور** بـ **"شِبْهِ الْجُمْلَةِ"** – على هذا المذهب–، وينطبق ذلك على كل من **الظرف؛ والجار مع المجرور** إذا وقع **صلة**؛ أو **صفة** ؛ أو **حالا**؛ حيث يُعَبَّرَ عنهما فى هذه المواضع – أيضا– بـ **"شِبْهِ الْجُمْلَةِ"** .

(المذهب الثانى): أن **الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور من قبيل الخبر المفرد؛** إذ إن **متعلق** كل منهما المحذوف **مقدر باسم الفاعل "كَائِنٌ"** أو **"مُسْتَقِرٌّ"** ونحوهما – على ما ذكر–، وهو مذهب جمهور البصريين [1] ، وإليه ذهب ابن جنى [2] ، وصَحَّحَهُ ابن عصفور ؛ **مُحْتَجًّا لَهُ** بإن **الإخبار بالظرف** لا يحتمل الصدق والكذب؛ لذا **يُعَدُّ من قبيل المفردات** [3] ، وقد تقدم أن ابن مالك اختار هذا المذهب، **واحتج له** بأن **المحذوف** الذى **تعلق به** كل من **الظرف والجار مع المجرور هو الخبر** فى الحقيقة ، **والأصل فى الخبر** أن يكون **مفردا**، وأن اسم **الفاعل** اجتمع مع **الظرف المخبر به** فى كلام عربى فصيح؛ ولم يجتمع **الظرف** المذكور مع **الفعل وفاعله المضمر** فى كلام يستشهد به؛ وأن **الجملة الفعلية** إذا **وقعت خبرا فهى فى تأويل اسم الفاعل** ؛ فضلا عن وجود مواضع **يَتَحَتَّمُ** فيها تقدير اسم **الفاعل** [4] ، يضاف إلى ما ذكر أن **المتعلق** إذا **قُدِّر فعلا** كان **الفعل مع فاعله المضمر مقدرا جملة فعلية**، وإذا **قُدِّرَ اسم فاعل** كان **مفردا** ، وكلما قَلَّ الإضمار والتقدير **كان أَوْلَى**[5] ؛ ومن ثم جُعِلَ **الإخبار بالظرف؛ أو الجار مع المجرور من قبيل الخبر المفرد**، ولما

---

[1] انظر شرح التصريح ١٦٦/١ .

[2] انظر اللمع : ص ١١٣ .

[3] انظر شرح الجمل الكبير ٣٤٦/١ .

[4] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١ ، ٣١٨؛ وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ .

[5] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١ .

كان المخبر به **متعلقا**- على هذا المذهب- **باسم الفاعل "مُستَقِرٌّ"** ونحـوه؛ وهـو **وصف مشتق**؛ فإنه ينبغي أن يُعبَّر عما أخبر به **من الظرف والجار مع المجـرور** بـ **"شِبْهِ الْوَصْفِ"** أو **"شِبْهِ الْمُشْتَقِّ"**؛ إذ إن كلا منهما **أقيم مقام اسم الفاعل وناب عنه بعد حذفه** ، وانتقل **الضمير المستتر فى اسم الفاعل إليه**- على الأرجـح -، فصار بذلك **شبيها بالوصف المشتق**: **"مُسْتَقِرٌّ"** ونحوه؛ إلا أنه يعبر عنه بـ **"شِبْهِ الْجُمْلَةِ"** على هذا المذهب- أيضا- ، ولعل ذلك يرجع إلى أن **المخبـر بـه مـن الظرف أو الجار والمجرور معمول للكون العام المطلق ومتعلق به**؛ علـى هـذا المذهب والذى قبله، **والكون العام هو الاستقرار المحذوف**، ففى نحو: "زَيْدٌ عِنْدَكَ؛ وَمُحَمَّدٌ مِنَ الْكِرَامِ"؛ الظرف: **"عِنْدَكَ"** منصوب بالاستقرار المحذوف ؛ **فعـلا كـان أو اسم فاعل**، وقد نقل إليه **الضمير** من **الفعل** أو **اسم الفاعل** ؛ إذ إن فى كل منهما **ضمير مستتر** ، فصار الظرف: **"عِنْدَكَ" والضمير** المنتقل إليه من **الفعل**؛ أو **اسـم الفاعل فى موضع رفع على أنه خبر المبتدإ** ، وكذا **الجـار والمجـرور** : **"مِـنَ الْكِرَامِ"**؛ إذ إنه فى محل **نصب** بالاستقرار المحذوف؛ الذى هـو **الفعـل "اسْـتَقَرَّ"** ونحوه؛ أو **اسم الفاعل "مُسْتَقِرٌّ"** ونحوه؛ على حد انتصاب الظرف **"عِنْدَكَ"** ونحوه، وقد انتقل إليه **الضمير** الذى فى **الفعل** أو فى **اسم الفاعل** بعد أن حذف كل منهمـا، فصار كل من **الجار والمجرور والضمير المنتقل** فى موضع **رفع** على أنـه **خبـر المبتدإ** [١] .

من ذلك نقف على أن **المخبر به من الظرف** أو **الجار مع المجرور** – علـى مـا قُضِيَ به فى هذا المذهب والذى قبله المعبر فيه عن الظرف والجـار والمجـرور **بـ"شِبْهِ الْجُمْلَةِ"- متعلق بالاستقرار المحذوف؛ ومعمول له؛ وأقيم مقامـه بعـد حذفه**؛ إذ الاستقرار المحذوف إما **فعل وضمير مرفوع مستتر فيـه**؛ وإمـا **اسـم الفاعل وضمير مرفوع مستتر فيه**، وقد انتقل **الضمير المستتر** فى كل من **الفعـل "اسْتَقَرَّ"** ونحوه؛ **واسم الفاعل** "مُسْتَقِرٌّ" ونحوه إلى **المخبر به من ظـرف أو جـار**

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠ ، ٩١ .

ومجرور ، ومن ثم عُبِّرَ عنه في حال جعله شبيها بالوصف المشتق لكونه قائما مقام اسم الفاعل الذي تعلق به وهو"مستقر" ونحوه؛ عُبِرَّ عنه بـ"شِبْه الْجُمْلَة" مراعاة للأصل؛ إذ الأصل أن يتعلق بالفعل؛ والأصل في العامل أن يكون فعلا – على ما تقدم– ؛ وقد عُبِّرَ بـ "شبه الجملة" عما أخبر به من الظرف والجار والمجرور في حال كونه متعلقا بالفعل ومعمولا له؛ وهو الأصل في التَّعلُّقِ والْعَمَلِ .

(المذهب الثالث): أن الإخبار بالظرف والجار مع المجرور يجوز أن يكون من قبيل الخبر الجملة؛ أو يكون من قبيل الخبر المفرد، وذلك على حسب العامل فيه؛ أي: متعلقه الذي حذف وقام مقامه كل من الظرف والجار والمجرور؛ وناب عنه، ففي نحو: "أَخُوكَ عِنْدِي وَأُخْتُكَ فِي الدَّارِ" يجوز أن يقدر العامل المحذوف الذي تعلق به كل من الظرف : "عِنْدَكَ" والجار والمجرور: "فِي الدَّارِ" بالفعل "اسْتَقَرَّ" ونحوه؛ على أن التأويل : "أَخُوكَ اسْتَقَرَّ عِنْدِي وَأُخْتُكَ اسْتَقَرَّتْ فِي الدَّارِ"، وحينئذ يكون ما أخبر به من الظرف : "عِنْدَكَ" ؛ والجار والمجرور: "فِي الدَّارِ" من قبيل الخبر الجملة ، ويجوز أن يقدر العامل المتعلق به اسم الفاعل "مُسْتَقِرٌّ" ونحوه، فيكون التأويل : "أَخُوكَ مُسْتَقِرٌّ عِنْدِي وَأُخْتُكَ مُسْتَقِرَّةٌ فِي الدَّارِ"، وحينئذ يكون الإخبار بالظرف: "عِنْدَكَ"، وبالجار والمجرور: "فِي الدَّارِ" من قبيل الخبر المفرد، وذلك لأنه في حال تقدير الفعل ناب مناب الجملة الفعلية، وفي حال تقدير اسم الفاعل ناب مناب المفرد، هذا المذهب ذكره ابن عصفور [١]، واختاره ابن هشام الأنصاري، ونَصَّ على أنه الصواب [٢] ، وعليه يمكن أن يُعَبَّرَ عن المخبر به من الظرف أو الجار مع المجرور بـ "شِبْهِ الْجُمْلَةِ" ؛ لما تقدم من التفصيل المذكور.

(المذهب الرابع): أن الإخبار بالظرف أو الجار مع المجرور ليس من قبيل الخبر الجملة؛ ولا من قبيل الخبر المفرد، وإنما هو قسم برأسه، وهذا المذهب ذكره ابن

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير ١/٣٤٤ .

(٢) انظر المغني ٢/٤٤٧ ، ٤٤٨ .

عصفور وعزاه لأبى بكر بن السراج؛ ونص على أن الفارسى حكى عن ابن السراج أنه استدل على **كون الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسما برأسه** بأنه يقال :"إنَّ عنْدكَ بَكْرًا " ؛ و: "إنَّ فى الدَّار زَيْدًا" ، فلو كان **الخبر** بمنزلة "**اسْتَقَرَّ**" أو "**مُسْتَقِرٌ**" لم يجز تقديمه على اسم "إنَّ" ؛ كما لا يجوز تقديم "**إنَّ**" عليه [١]، وذكر السيوطى – أيضا– أن هذا المذهب عليه ابن السراج [٢] .

والحاصل أن ابن السراج من أصحاب **المذهب الثانى**؛ القاضى بكون الإخبار بكل من الظرف والجار والمجرور **من قبيل الخبر المفرد**؛ حيث نص على أن **المحذوف** فى نحو: "زَيْدٌ خَلْفَكَ؛ وَعَمْرٌو فِى الدَّارِ" **معنى الاستقرار والحلول**؛ وما أشبههما ، فكأنه قيل: "زَيْدٌ مُسْتَقِرٌ خَلْفَكَ؛ وَعَمْرٌ مُسْتَقِرٌ فِى الدَّارِ"، ولكن هذا **المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه**؛ واستغنائهم به **فى الاستعمال** [٣] ، فمن ذلك ندرك أن ابن السراج قضى بما ذهب إليه أصحاب المذهب الثانى من أن **المخبر به** من الظرف أو الجار والمجرور **من قبيل الخبر المفرد**؛ وهو ما عزاه له ابن يعيش[٤]؛ والرضى[٥].

* **فعلى القول بأن الإخبار بالظرف أو الجار والمجرور قسم برأسه** لا يعبر عن **المخبر به** من الظرف أو الجار مع المجرور بـ "**شِبْه الْجُمْلَةِ**"؛ إلا إذا روعى الإبقاء على التسمية التى ثبتت له عند أصحاب المذاهب الأخرى؛ وهم أكثر النحويين ؛ فلا ضير فى أن يعبر عنه بـ "**شِبْه الْجُمْلَة**" .

* هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف النحويين المذكور فى تقدير **العامل** فى **المخبر به من الظرف أو الجار والمجرور**، وما ترتب عليه من مذاهب فى حكم

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير ٣٤٤/١

(٢) انظر الهمع ٣٢١/١

(٣) انظر الأصول فى النحو ٦٢/١ . ٦٣

(٤) انظر المفصل ٩٠/١

(٥) انظر شرح الكافية ٢١٥/١

الإخبار بهما من حيث كونه من حيز الجملة؛ أو من حيز المفرد؛ أو قسما برأسه؛ هذا الاختلاف وما ترتب عليه **يُسفِرُ عن ثمرة ينبغى الوقوف عليها**، وتتمثل **ثمرته** فى أن من يعرب الظرف فى نحو: "الْحدِيقَةُ أمامَ الْبيتِ؛ والنَّهْرُ خلْفَهُ"؛ ونحو: "السّفَرُ الْيوْم ؛ والْعودَةُ ليْلَةَ غَدٍ"؛ **والجار والمجرور** فى نحو: "زَيْدٌ منَ الْكِرَامِ"؛ بوسعه أن يقول- فى الإعراب-: الظروف:"**أمامَ**" و"**خلفَ**" و"**الْيوْمَ**" و"**ليْلَةَ غدٍ**"؛ والجار والمجرور: "مِنَ الْكِرَامِ"؛ كل منها **شبه جملة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ**، وذلك بناء على أن كلا من **الظرف والجار والمجرور** متعلق **بالاستقرار المحذوف؛ فعلا** كان أو **اسم فاعل** ؛ على أنه إما **من قبيل الخبر الجملة**؛ وإما **من قبيل الخبر المفرد**، على حَدّ ما ذكر فى المذاهب الثلاثة: **الأول والثانى والثالث.**

ولا إنكار على المعرب إن اقتصر فى إعراب الظرف أو الجار والمجرور فى الأمثلة المذكورة ونحوها على أن كلا منهما **خبر فى محل رفع**، فإن قال : كل من: "**أَمَامَ**" و "**خَلْفَ**" و "**الْيوْمَ**" و "**لَيْلَةَ غَدٍ**" **ظرف منصوب فى محل رفع خبر المبتدإ**؛ وقال : "**مِنَ الْكِرَامِ**" **جار ومجرور فى محل رفع خبر المبتدإ**؛ إن قال ذلك من غير أن يزيد شيئا **لم يكن مقصرا**، فهو **إعراب حسن** باعتبار ما قيل فى المذهب الرابع من كون **الإخبار** بالظرف والجار مع المجرور **قسما برأسه** مطلقا، ولكن **الأخذ بالإعراب الأول أنسب** ؛ لمراعاة **الأصل**؛ فضلا عن أنه **هو الغالب والمشهور.**

* * * * *

*** ثالثا : الظرف النائب عن الفاعل ؛ وأحكامه .**

كل من **ظروف الزمان وظروف المكان** منها **ما يصلح** لأن يكون **نائبا عن الفاعل**؛ ومنها **ما لا يصلح لذلك** ، **والظرف** الذى يصلح للنيابة **عن الفاعل** له ضوابط وأحكام؛ الوقوف عليها يقتضى ذكر نبذة عن باب : " **النائب عن الفاعل** " ؛ وأحكامه، وذلك ما يلي :

الفعل إما **مُتعَدٍّ** ؛ وإما **غيْرُ مُتعَدٍّ**؛ أى : **لازم**، **فالفعل** المتعدى ما كان له **مفعول به**

يكون الفعل حديثا عنه من حيث كونه **واقعا به** ؛ كما أنه حديث عن **الفاعل** من حيث كونه **صادرا عنه** ؛ إلا أنه حديث عن الفاعل **على سبيل اللزوم وعدم الاستغناء عنه**؛ وحديث عن المفعول به **على سبيل الفضلة** ، ففى نحو : " شَكَرْتُ زَيْدًا " و " أَكْرَمَ مُحَمَّدٌ هِنْدًا " كل من الفعل " **شَكَرَ**" والفعل " **أَكْرَمَ**" فعل **مُتَعَدٍّ** ؛ إذ إن كلا منهما **صادر عن الفاعل** ؛ **وحديث عنه** ، **واقع بالمفعول به** ؛ **وحديث عنه** - أيضا - ، وقد يراد **الاقتصار على الفاعل** فيحذف **المفعول به** ، وحينئذ لم يحتج إلى إقامة شيء مقامه **لكونه فضله** ، وقد يراد **الاقتصار على المفعول به** لكون الفعل حديثا عنه مع كونه حديثا عن الفاعل ؛ فيحذف **الفاعل** ويبقى **الفعل** حديثا عن **المفعول به لا** غير ؛ **ويقام مقام الفاعل** بعد حذفه ؛ **لأن الفعل لا يخلو** من **فاعل** حقيقة ، فإذا حذف من اللفظ استقبح أن يخلو **الفعل** من **لفظ الفاعل** ؛ ولهذا وجب أن **يُقَامَ المفعول به** مقام **الفاعل** الذى حذف ، وذلك يوجب أن **تغير صورة الفعل** معه - على ما سيأتى بيانه - .

أما **الفعل غير المتعدى** ؛ وهو ما يعرف بالفعل **اللازم** فهو ما جيء به للحديث عن **الفاعل** دون **المفعول به** على سبيل اللزوم ، فهذا **الفعل** لا يكون له **مفعول به** ؛ وذلك كما فى نحو: " جَاءَ زَيْدٌ ؛ وَذَهَبَتْ هِنْدٌ " ، وقد يحذف **فاعل** هذا **الفعل** ، وذلك إذا كان **عاملا** فى: " **المفعول فيه** " - أى : " **ظرفى الزمان والمكان** "- ؛ أو " **المفعول المطلق** " ؛ أو فى **محل** " **المجرور بالحرف** " وحينئذ يقام أحد **هذه المفعولات** مقام **الفاعل** المحذوف بشروط [١] - على ما سيذكر بالتفصيل - .

* وإنما يحذف الفاعل **لغرض لفظى** ؛ أو **لغرض معنوى** ، **فالأغراض اللفظية ثلاثة**؛ وهى: " **قصد الإيجاز** " ؛ كما فى قول الله - تعالى -: " **وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ**

---

[١] انظر - فى ذلك - : علل النحو لابن الوراق : ص ٢٧٧ ، ٢٨٠ ؛ واللمع : ص ١١٧ ، ١١٨ ؛ والتبصرة والتذكرة ١/١٢٤ ؛ والمقتصد ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ ؛ وأسرار العربية : ص٦٨؛ والمقدمة الجزولية فى النحو : ص ١٤٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٠ ، ٧٤ ، وشرح اللمحة البدرية ؛ للبرماوى : ص ٧٩ ، ٨٠ .

مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ " [١] ؛ و" **إصلاح السجع** " – فى النثر –؛ وذلك بأن يُحَافَظُ عليه **بتقارب الأسجاع** بعضها من بعض ؛ كما فى قول بعض الفصحاء : "**مَنْ طَابَتْ سَرِيرَتُهُ حُمِدَتْ سِيرَتُهُ** " ؛ و" **تصحيح النظم** " ؛ وذلك **بإقامة الوزن والمحافظة عليه** – في الشعر – ؛ **وتوافق القوافى** .

والأغراض المعنوية سبعة [٢] ؛ وهى : " **علم الخاطب بالفاعل** " ؛ كما فى قول الله – تعالى – : " **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا** " [٣] ؛ و" **الجهل بالفاعل** " ؛ كما فى قوله – تعالى–: " **وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ** " [٤] ؛ إذ المخاطب لا يعلم من زَيَّنَ لفرعون سوء عمله وصَدَّهُ عن السبيل ؛ **أنفسه** ؟ أم **حاشيته** ؟ أم **الشيطان** ؟ ؛ و " **تعظيم الفاعل** " ؛ وذلك بأن يصان اسمه عن مقارنة الاسم المسمى به المفعول لحقارته ؛ كما فى نحو : "خُلِق الخنزير" ؛ حيث **ترك ذكر الفاعل صونا لاسمه وإجلالا له عن ذكره مع الخنزير فى كلام واحد** ؛ لكونه **حقيرا** ؛ فَتُرُفِّعَ عن ذكر الفاعل بجواره ؛ و" **تحقير الفاعل ؛ وتعظيم المفعول** " ؛ وذلك بصون الاسم المسمى به **المفعول** عن مقارنة الاسم المسمى به **الفاعل**؛ إجلالا له، وذلك كما **فى** نحو:"طعن عمر بن الخطاب"؛ إذ إن طاعن **عمر** – رضى الله عنه – خسيس و حقير، والمطعون عظيم القدر، **فترفع عن أن يكون اسمه مذكورا مع اسم الطاعن فى كلام واحد**؛ و:"**الإيثار لغرض السامع** "، وذلك بأن يترك ذكر **الفاعل** مراعاة لغرض المخاطب إذا عَلِمَ أنه لا غرض له فى ذكر

---

(١) سورة الحج : من الآية ٦٠ .

(٢) انظر – فى الأغراض اللفظية والأغراض المعنوية – : المقدمة الجزولية : ص ١٤١ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٣٤/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٥/٢ ، ١٢٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٧ ، ٧٠ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٥٩٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٨٦/١ ؛ والهمع ٥١٨/١ ، ٥١٩ ؛ وحاشية الصبان ٨٧/٢ ، ٨٨ .

(٣) سورة النساء : من الآية ٢٨ .

(٤) سورة غافر : من الآية ٣٧ .

الفاعل ؛ إذ لا يهمه فى شىء ، وإنما يكون غرضه متعلقا بذكر **المفعول** لا غير، وذلك كما فى قول الله – تعالى –: **"وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا"**(١) .

ومن **الأغراض المعنوية** التى يحذف لها الفاعل " **الإبهام على السامع** " ، وذلك كقول من تصدق فأخفى الصدقة: " تُصُدِّقَ ٱلْيَوْمَ عَلَى مِسْكِينٍ" ؛ حيث حذف **الفاعل** وأنيب عنه ظرف الزمان ؛ و" **الستر على السامع** ؛ **خوفا منه** ؛ **أو خوفا عليه** "، وذلك كأن يقال: " ضُرِبَ أَخُوكَ " ؛ إذا عرف الضارب ولم يذكر اسمه **خوفا منه**؛ لكونه شريرا ؛ أو لم يذكر اسمه **خوفا عليه** من أن يعاقب .

* **هذا** .. ولا تتأتى **النيابة عن الفاعل** بعد حذفه لغرض من الأغراض المذكورة إلا بتغيير **الفعل** عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بنيابة ما يقوم مقام **الفاعل** من **المفعول** به أو غيره ؛ وتتبه على ذلك (٢) ، ويعبر عن **الفعل** الذى غيرت صيغته بـ **"الفعل الذى لم يسم فاعله "**؛ أو :" **الفعل المبنى للمجهول** " ؛ أو: **"الفعل المبنى للمفعول"**؛ باعتبار أن النائب عن **الفاعل** يكون **مفعولا به** – بالأصالة – ؛ أو **مفعولا فيه** ؛ أو **مفعولا مطلقا** ؛ أو **مجرورا بالحرف** ؛ وهو مفعول به فى المعنى – على تفصيل يأتى –.

والفعل الذى تغير صيغته **للنيابة عن الفاعل** اتفق على أنه **الفعل التام المتصرف** مطلقا ؛ أى : سواء أكان **ماضيا** أم **مضارعا** ؛ **ثلاثيا** أم **غير ثلاثى** ؛ **مجردا** أم **مزيدا** ؛ **صحيحا** أم **معتلا** (٣) ، وفيما يلى كيفية صوغه .

أ– الفعل الماضى يضم أوله ويكسر ما قبل آخره ؛ **ما لم يكن معتل العين** ، ففى

---

(١) سورة النساء : من الآية ٨٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٨٩/١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٥٩٨/٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية ٨٨/٢ – انظر الشرح – .

(٣) انظر : شرح الجمل الكبير ٥٣٥/١ ؛ وشرح اللمحة البدرية : ص ٧٧ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٧٨/٢ ، وفرائد النحو الوسيمة : ص ٤٨ .

نحو: "ضَرَبَ" و "وَصَلَ" و "قَضَى" و "وَقَى" و "أَكْرَمَ" و "دَحْرَجَ" ؛ يقال : "ضُــرِبَ" و "**وُصِلَ**" و "**قُضِيَ**" و "**وُقِيَ**" و "**أُكْرِمَ**" و "**دُحْرِجَ**" ، وإن كان أوله " **تاء زائدة** " كما في نحو : " تَعَلَّمَ " و " تَغَافَلَ " و " تَدَحْرَجَ " تبع ثانيه أوله **فــي الضــم** ؛ فيقــال: "**تُعُلِّمَ**" و "**تُغُوفِلَ**" و "**تُدُحْرِجَ**"، وإن كان أوله **همزة وصل** كما فى نحو: " **انْطَلَــقَ** " و" **اقْتَسَمَ**" تبع ثالثه أوله **في الضم** ؛ فيقال: "**انْطُلِقَ**" و "**اقْتُسِمَ**" ، فإن كان **معتــل العين** نحو: " قَالَ " و "بَاعَ" و "اخْتَارَ" و"انْقَادَ" ففيه **ثلاث لغات** ؛ أعلاهــا **إخــلاص كسر فائه** ، وهى لغة قريش ومن جاورهم [١] ، وذلك نحو: " **قِيلَ الْحَقُّ** ؛ **وَبِيــعَ الذَّهَبُ** "، والأصل: " **قُوِلَ** " و"**بُيِعَ**" – بضم أول كل منهما وكسر ما قبل آخره – ، استثقلت الكسرة فنقلت إلى الحرف الأول المضموم بعد إسكانه ؛ إذ الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين فى آن واحد ، فترتب على ذلك قلب الواو " **ياء** " فــى الفعــل "**قُوِلَ**" ؛ لسكونها وكسر ما قبلها – باعتبار الوضع – وسلمت " **الياء** " فى الفعــل "**بُيِعَ**" ؛ لسكونها بعد حركة تجانسها.

وأوسط اللغات الثلاث " **الإشمام** " ؛ وهو الإتيان بالفاء محركة بالكسر مُشَمًّا ضما؛ تنبيها على أن **الضم** هو الأصل ، وهذه لغة قيس ؛ وأكثر بنى أسد [٢] .

وأضعف هذه اللغات وأردؤها **إخلاص ضم الفاء**؛ نحو:"**قُولَ**" و "**بُوعَ**" ، وهى لغــة قليلة موجودة فى كلام هذيل، وتعزى لفقعس ودبير، وهما من فصحاء بنى أسد[٣].

هذا .. و**اللغات الثلاث** المذكورة تجرى على الفعل **الماضى المضاعف** ؛ كـ "**حَبَّ**" ونحوه ؛ إلا أن الأفصح فى المضاعف **إخــلاص الضــم** ؛ فالإشــمام؛ فــإخلاص الكسر[٤]، **هذا** حاصل القول فى كيفية صوغ **الفعل الماضى التام المتصرف** [١] .

---

(١) انظر : الارتشاف ١٩٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٤/١ .

(٢) انظر المصدرين السابقين .

(٣) انظر : الارتشاف ١٩٦/٢ ؛ وأوضح المسالك ١٥٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٥/١ .

(٤) انظر : الكتاب ٤٢٢/٤، ٤٢٣؛ وشرح الجمل الكبير ٥٤١/١؛ وشرح الكافية الشافية٦٠٦/٢؛ والارتشاف ١٩٧/٢؛ والمساعد ٤٠٤/١؛ وشرح التصريح٢٩٥/١، وفرائد النحو: ص ٤٧ .

ب – **والفعل المضارع التام المتصرف** الذى تُغَيَّرُ **صيغته** للنائب عن الفاعل **يضم** أوله **ويفتح** ما قبل آخره ، ففى نحو: "يَضْرِبُ" و "يَقْضِى" و "يَدْعُو" و "يُكْرِمُ" و"يَتَعلَّمُ" و"يَنْطَلِقُ" و "يَسْتَخْرِجُ" ، يقال: "**يُضْرَبُ**" و "**يُقْضَى**" و "**يُدْعَى**" و "**يُكْرَمُ**" و"**يُتَعلَّمُ**" و"**يُنْطَلَقُ**" و "**يُسْتَخْرَجُ**" [٢] .

* **والحاصل** أن كون **صيغة الفعل** مُغَيَّرَةً على الوجه المذكور **للنيابة عن الفاعل** من **صيغة فعل الفاعل** ومفرعة عنها **هو مذهب جمهور البصريين**[٣]، و هو **الصحيح**[٤] .

وذهب الكوفيون ؛ وابن الطراوة [٥] ؛ والمبرد [٦] **إلى أنها أصل** وليست مُغَيَّرَةً من **صيغة فعل الفاعل ؛ فهى صيغة مستقلة بنفسها ؛ أى: بناء برأسه .**

* **هذا.. والفعل** الذى غُيِّرَتْ **صورته** على مَا بُيِّنَ **أحد عاملين يرفع بهما النائب عن الفاعل ، والعامل الآخر اسم مشتق بمعنى هذا الفعل ، وهو اسم المفعول** [٧]؛

---

(١) انظر – فى ذلك – : الفصول الخمسون : ص ١٧٦ ، وشرح الجمل الكبير ٥٤١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٢ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ ؛ وغيرها .

(٢) انظر : الفصول الخمسون : ص ١٧٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٧ وشرح الجمل الكبير ٥٤١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٢ ؛ وشرح الكافية الشافية ٦٠٣/٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٣٢ ؛ والارتشاف ١٩٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٤/١ ؛ وغيرها .

(٣) انظر : الكتاب ٢٧٩/٤ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٤٠/١ ؛ والارتشاف ١٩٥/٢ .

(٤) انظر شرح الجمل الكبير ٥٤٠/١ .

(٥) انظر : السابق ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧ ؛ والارتشاف ١٩٥/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٦/١ .

(٦) انظر المقتضب ٥٠/٤ .

(٧) انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ص ٢٣١ ؛ وشرح اللمحة البدرية : ص ٧٨ .

وذلك كما فى قول الله- تعالى-: " **إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَا هُمْ فِيهِ** " (١) ؛ أى: **مُهلَكٌ الَّذِى هُمْ فِيهِ** ، فـ " **مُتَبَّرٌ** " اسم مفعول خبر " **إِنَّ** " ؛ و" **مَا** " اسم موصول بمعنى "**الذى** "؛ مبنى فى محل رفع **نائب فاعل** ، ورافعه اسم المفعول : "**مُتَبَّرٌ**" ، وجملة : "**هُمْ فِيهِ**" لا محل لها من الإعراب صلة الموصل .

والاسم الذى يسند إليه أحد هذين الأمرين ؛ أى : **الذى يقام مقام الفاعل بعد حذفه ينوب عن الفاعل فى أحكامه ؛ من وجوب الرفع ؛ وكونه عمدة ؛ والتأخير عن العامل ؛ واستحقاقه للاتصال بعامله ؛ وتأنيث العامل لتأنيثه** إما وجوبا وإما جوازا؛ **وامتناع حذفه ؛ وصحة حذف عامله جوازا أو وجوبا ، وتجريد العامل فيه** من علامتى **التثنية والجمع** فى حال تثنيته وجمعه- على اللغة الفصحى - ؛ **وصيرورته مبتدأ إذا قدم ، وتنزيله منزلة الجزء من العامل فيه ؛ وإغنائه عن الخبر** فى نحو: "أَمَوْجُودٌ الزَّيْدَانِ؟" ؛ **وامتناع تعدده** (٢) .

فإذا **حذف الفاعل** لغرض من الأغراض السالفة الذكر **ناب عنه** فى هذه الأحكام **المفعول به** فى حال إسناد **فعل متعد** إليه ؛ أو اسم **مفعول** بمعناه ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى – : " **وَإِذَا قُرِىءَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا** " (٣) ؛ وقوله – تعالى : " **يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ** " (٤) ؛ ونحو: "جاءنى رجل معمور بيته " ، ومع وجود **المفعول به** لا ينوب عن **الفاعل** غيره – على الأرجح – ؛ لأنه هو **الأصل فى النيابة عن الفاعل** (٥) ، وذلك **لأن طلب العامل للمفعول به بعد الفاعل**

---

(١) سورة الأعراف : من الآية ١٣٩ .

(٢) انظر – فى ذلك -: شرح الألفية للمرادى ٥٩٨/٢ ؛ والارتشاف ١٨٤/٢ ؛ وأوضح المسالك ١٣٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٧٤/٢ ؛ وحاشية الصبان ٨٨/٢ . وفرائد النحو الوسيمة : ص ٤٨ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية ٢٠٤ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية ٤١ .

(٥) انظر : الفصول الخمسون : ص ١٧٧ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٨٨/٢ – انظر الشرح – ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهى ٧٦/٢ .

أشد منه لسائر المنصوبات [١] ؛ فضلا عن أن العناية قد تكون **بذكر المفعول بـه** كما تكون **بذكر الفاعل** [٢] .

* **وقوع الظرف نائبا عن الفاعل ؛ وأحكامه .**

إذا **حذف الفاعل** ولم يوجد فى اللفظ **مفعول به** أقيم مقام الفاعل **اسم فضـلة** مـن المفعولات التى يجوز نيابتها عن الفاعل ؛ وهى " **المفعول فيـه** " ؛ أى : **ظـرف الزمان وظرف المكان** ، و " **المفعول المطلق** " بشرط ألا يكون لمجرد التوكيـد ؛ و"**المجرور بالحرف**" – على الأرجح – ؛ إذ إنه مفعول به فى المعنى [٣] .

و إنما ينوب **الظرف من الزمان أو المكان عن الفاعل** بشرط أن يكون **متصـرفا** ؛ **مختصا** ؛ **ملفوظا به** [٤] ، وقد تقدم أن **الظرف المتصرف** هو مـا يسـتعمل مـن أسماء الزمان أو المكان ظرفا تارة ؛ وغير ظرف تارة أخـرى ؛ بحيـث يفـارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ؛ بأن **يرفع مبتدأ** ؛ أو **خبـرا** ؛ أو **فـاعلا** ؛ أو **نائبـا عنه؛ وينصب مفعولا به** ؛ **ويجر بالإضافة** ؛ أو **بحرف غير "من"** ؛ كـ " **يَـوْمٍ** " و"**لَيْلَةٍ**" و " **شَهْرٍ** " و " **يَمِينٍ** " و"**شِمَالٍ** " و " **أَمَامٍ** " و" **مكَانٍ** " ؛ ونحو ذلك .

والظرف المختص هو ما كان من ظروف الزمان أو المكان موصوفا ؛ كـ " **يَوْمٍ حَرٍّ**" و "**مكَانٍ قَرِيبٍ**" ؛ أو معرفا بالإضافة ؛ كـ "**يَوْمِ الْخَمِيسِ**" و " **أَمَامِ النَّهْـرِ**"؛ أو معرفا بالعلمية ؛ كـ " **رَمَضَانَ** " ، ومن ثم يجوز أن يقال: " صِيمَ يَوْمٌ حَـرٌّ " ؛ و: " صِيمَ يَوْمُ الْخَمِيسِ " ؛ و: " صِيمَ رَمَضَانُ " ؛ و أن يقال: " **جُلِسَ مَكَانٌ بَعِيدٌ**"؛

---

[١] انظر شرح الكافية للرضى ١/١٩٢ .

[٢] انظر أسرار العربية : ص ٦٥ ، ٦٦ .

[٣] انظر : علل النحو : ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ؛ والمقدمـة الجزوليـة : ص ١٤٢ ؛ والفصـول الخمسون : ص ١٧٧ ؛ وشرح الجمل الكبير ١/٥٣٦ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٦ ، ١٢٧ ؛ وشرح الكافية للرضى ١/١٩٢ ، ١٩٣ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/٥٩٨ .

[٤] انظر: شرح التسهيل ٢/١٢٤ ، ١٢٧ ؛ والارتشاف ٢/١٩٠ ؛ وشـرح الألفيـة للمـرادى ٢/٦٠٤ ؛ والهمع ١/٥٢٢.

و"وُقِفَ أمامَ النَّهْرِ " ؛ وما إلى ذلك .

* من ذلك نقف على أن **الظرف غير المتصرف لا يصلح لأن يكون نائبا عن الفاعل**؛ سواء أكان **ظرف زمان** ؛ كـ " سَحَر "- معينا- و " **قَطُّ** " و " **عَوْضُ** " ؛ أم كان **ظرف مكان** ؛ كـ " **عِنْدَ** " و " **مَعَ** " و " **ثَمَّ** " ؛ ونحوها ، فلا يجوز أن يقال : " جِيءَ سَحَرٌ " ؛ ولا : " مَا فُعِلَ قَطُّ " ؛ ولا: " لَنْ يُفْعَلَ عَوْضَ " ؛ ولا يجوز- أيضا- أن يقال : " جُلِسَ عِنْدَكَ " ؛ ولا : " سِيرَ مَعَكَ " ؛ ولا : " ذُهِبَ ثَمَّ"، وذلك **لأن الظرف غير المتصرف لا تفارقه الظرفية** ؛ أى : يلزم النصب على الظرفية ؛ **أو الجر بـ " مِنْ "** ؛ فإن **أقيم مقام الفاعل** وناب عنه **وجب رفعه، وكون الظرفية لا تفارقه ينفيه** [١] .

و أجاز **الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف** مع بقائه على **النصب** ، **فعليه** يجوز أن يقال: " جِيءَ سَحَرَ " و: " جُلِسَ عِنْدَكَ " ، **بنصب** كل من " **سَحَر** " و " **عِنْد** " **على الظرفية فى محل رفع ؛ نائب فاعل** [٢] ، ونص ابن مالك على أن مذهب **الأخفش فى** هذه المسألة **ضعيف** [٣] .

وأجمع النحويون على **أن الظرف المبهم** ؛ أى: **غير المختص لا يصلح لأن يكون نائبا عن الفاعل** ؛ كـ "**وَقْتٍ**" و "**زَمَنٍ**" و "**زَمَانٍ**" و "**مُدَّةٍ**" و "**مَكَانٍ**" ، فلا يقال: " جُلِسَ وَقْتٌ – أو – زَمَنٌ – أو – زَمَانٌ – أو – مُدَّةٌ – أو – مَكَانٌ " ؛ **لعدم الفائدة فى** ذلك ونحوه ؛ إذ إن **الفعل يدل على المبهم من الزمان وضعا** ؛ أى : **من جهة اللفظ** ، **ويدل على المبهم من المكان التزاما** ؛ أى: **من جهة المعنى**؛

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٣٦/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١٢٧/٢ ؛ والارتشاف ١٩٠/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٠/١ ؛ والهمع ٥٢٢/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٧٦/٢ .

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/٢؛ والارتشاف١٩٠/٢؛ والهمع ٥٢٢/١؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر٧٦/٢؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى٩٢/٢ – انظر الشرح-

(٣) انظر شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

لأن الفعل لابد له من مكان يعمل فيه [١] .

و إذا كان الظرف المتصرف المختص غير ملفوظ به فلا تجوز نيابته عن الفاعل، وأجاز بعضهم نيابته [٢] ؛ وعُزِيَ ذلك لابن السراج [٣] .

* ومن أحكام الظرف الذى يصلح لأن يكون نائبا عن الفاعل أنه إذا أريد أن يقام مقام الفاعل فلا بد من أن ينتقل من الظرفية ؛ فيخرج من حكم الظرف و يجعل مفعولا به على السعة ؛ وحينئذ ينوب عن الفاعل إذا حذف [٤]، وذلك لأن الظرف يتضمن معنى حرف الجر " فى " – كما تقدم – ؛ والفاعل لا يتضمن معنى حرف الجر ؛ إذ إنه يتعلق بالفعل من غير واسطة بينه وبين الفعل ، فلو لم ينقل الظرف المراد نيابته عن الفاعل إلى باب المفعول به لتعلق بالفعل مع تضمنه معنى حرف الجر ، ولما كان الفاعل لا يتضمن معنى حرف الجر فكذلك ما ينوب عنه ينبغى ألا يكون متضمنا معنى حرف الجر ، ومن ثم يخرج الظرف النائب عن الفاعل من حكم الظرف ويجعل مفعولا به على السعة [٥] .

ومن أحكام الظرف الذى ينوب عن الفاعل أنه إذا أقيم مقام الفاعل ناب عنه فى أحكامه التى تقدم ذكرها إلا فى أمرين ؛ وهما: " تأنيث العامل لتأنيثه " ؛ و"صيرورته مبتدأ إذا قدم " ، فالظرف النائب عن الفاعل لا يؤنث له العامل إذا كان مؤنثا ؛ كما فى نحو: " اعتُكِفَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ " ؛ وإذا قدم يعرب نائبا عن

---

[١] انظر : علل النحو : ص ٢٨٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٧ ؛ والارتشاف ٢/١٩٠؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/٦٠٤ ؛ وشرح التصريح ١/٢٩٠ .

[٢] انظر شرح الكافية للرضى ١/١٩٤ .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٢٧ ، ١٢٨ ؛ والارتشاف ٢/١٩٠ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٢/٦٠٤ ؛ والهمع ١/٥٢٢ .

[٤] انظر : المقتضب ٤/٥٢ ، ٣٣٢ ؛ والأصول فى النحو ١/٢٠٣ ، وعلل النحو : ص ٢٨١، ٢٨٢ ؛ وأسرار العربية : ص ٦٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٣ .

[٥] انظر : علل النحو : ص ٢٨٢ ؛ وأسرار العربية : ص ٦٨ .

الفاعل مقدما؛ و لا يعرب **مبتدأ** ، وذلك كما في نحو: " يَوْمُ الْخَمِيسِ صِيم " ؛ و: " أَمَامُ الْأَمِيرِ وُقِفَ " ؛ وكذا **المجرور بالحرف إذا أنيب عن الفاعل** [1] .

* **هذا .. والعامل** الذى يُرْفَعُ بِهِ **الظرف** إذا أنيب **عن الفاعل** إما أن **يكون فعلا متعديا أو اسم مفعول بمعناه** ؛ وإما أن يكون **فعلا لازما** ، فإن كان **فعلا متعديا أو اسم مفعول بمعناه** فلا يجوز أن ينوب **الظرف** عن الفاعل مع وجود **المفعول به**؛ إذ تتعين نيابته ويبقى **الظرف** منصوبا على أنه **مفعول فيه** ، وذلك كما في نحو: " قُوتِلَ الْعَدُوُّ يَوْمَيْنِ ، وحُوصِرَ خَلْفَ الْجَبَلِ " ؛ و: " زَيْد مَنْقُولٌ أَخُوهُ شَهْرَيْنِ ؛ مَكَانًا بَعِيدًا" ؛ وهذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والأخفش وأبو عبيد إلى أن المختار- حينئذ – **إنابة المفعول به** ؛ ويجوز أن **ينوب الظرف** عن الفاعل مع وجوده ، وعليه يجوز **رفع الظرف** فى الأمثلة المذكورة ونحوها ، **مع بقاء المفعول به منصوبا** ، وكذا **المصدر والمجرور بالحرف** يجوز- عندهم – إنابة كل منهما عن الفاعل مع وجود **المفعول به**[2] .

وقيل : إن الأخفش أجاز ذلك بشرط **تأخر المفعول به** فى اللفظ **وتَقَدُّمِ الظرف** ؛ أو **المصدر**؛ أو **المجرور بالحرف**؛ فيجوز أن يقال:" قُوتِلَ الْيَوْمَانِ الْعَدُوّ" و: "كُرِّمَ مَكَانُكَ زَيْدًا" و: "بَكْرٌ مَبْعُوثٌ الشَّهْرَانِ أَخَاهُ – أو – مَنْقُولٌ مَكَانٌ بَعِيدٌ أَخَاهُ" [3] .

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين ومن تبعهم ؛ **وبه قال** [4] .

---

[1] انظر : حاشية الصبان ٨٨/٢ ؛ وفرائد النحو : ص ٤٨ .

[2] انظر – فى ذلك – : شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢ ، ١٢٩ ؛ وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ١٩٢/١ ، ١٩٣ ؛ والارتشاف ١٩٤/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦٠٧/٢ ؛ والهمع ٥٢٠/١ ، ٥٢١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٩٧/٢ – انظر الشرح – .

[3] انظر : شرح الكافية للرضى ١٩٤/١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٢٠٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٠/١ ، ٢٩١ ؛ والهمع ٥٢١/١ .

[4] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢ .

ومذهب جمهور البصريين - فى هذه المسألة - **هو الأرجح** ؛ **لأن الظرف لا ينوب عن الفاعل إلا بعد أن يقدر مفعولا به مجازا** - على ما تقدم - ، وكذا **المصدر** ؛ **والمجرور بالحرف** ، فإذا وجد **المفعول** به حقيقة لم يقدم عليه غيره ؛ إذ إن تقديم غيره عليه من تقديم **الفرع** على **الأصل** لغير موجب (١) .

فإذا كان **العامل فعلا متعديا** ؛ أو **اسم مفعول بمعناه** ؛ ولم يوجد **المفعول به** ؛ ولم يوجد غيره مما يصلح للنيابة عن الفاعل إلا **الظرف** فلا خلاف فى أنه **يقام مقام الفاعل** بعد حذفه ؛ **وينوب عنه** ، وذلك كما في نحو: " قُرِىءَ سَاعَتَانِ " و: " بِيعَ أَمَامُ الْمَسْجِدِ "؛ و: "أَمَغْفُورٌ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ؟ "

وإذا كان **العامل فعلا لا زما** وقد حذف فاعله ؛ و لم يكن له معمولا إلا **الظرف** **وجب** أن يكون **نائبا عن الفاعل** ؛ سواء أكان **ظرف زمان** ؛ كما فى نحو: " سِيرَ يَوْمَانِ - أو - يَوْمُ السَّبْتِ " ؛ و: " اعتُكِفَ وَقْتٌ طَيِّبٌ " ؛ أم كان **ظرف مكان** ؛ كما فى نحو: " سِيرَ فَرْسَخَانِ " و: " وُقِفَ يَمِينُ زَيْدٍ - أو - شِمَالُهُ " ؛ و: " جُلِسَ مَكَانٌ بَعِيدٌ - أو - أَمَامُ الْمَسْجِدِ " ؛ و ما إلى ذلك (٢) .

و إنما ينبغى - حينئذ - أن **ينوب** عن الفاعل **ظرف** الزمان أو **ظرف المكان لأنه** لو لم يقم أحدهما مقام الفاعل الذي حذف لكان **الفعل** حديثا عن غير متحدث عنه ، **والفعل لا يخلو من متحدث عنه** ، وهو **الفاعل** بالأصالة ، فإن حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو الفعل من اسم متحدث عنه ؛ **فوجب أن يقام الظرف من الزمان أو المكان مقام الفاعل** ؛ **وينوب عنه** ، وذلك فى حال وجود **الظرف** دون غيره من **المفعولات** التى يجوز أن **تنوب عن الفاعل** (٣) .

---

(١) انظر شرح التصريح ١/٢٩٠ .

(٢) انظر: علل النحو : ص ٢٨٠ ؛ واللمع /١١٨ ؛ وأسرار العربية : ص٨٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٢ .

(٣) انظر : علل النحو : ص ٢٧٧ ؛ واللمع : ص ١١٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٠ .

ومثل الظرف – فى ذلك – كل من المفعول المطلق لغير مجرد التوكيد ؛ والمجرور بالحرف لغير تعليل – على الأرجح – ؛ إذا كان كل منهما معمولا للفعل دون غيره من الفضلات ، فالمفعول المطلق لغير مجرد التوكيد هو المصدر المتصرف المختص بنوع من الاختصاص؛ كالوصف كما فى قول الله – تعالى –: " **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** " (١) ، وكما فى نحو: " غُضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ" ؛ أو الإضافة كما فى نحو: " جُلِسَ جُلُوسُ الْمُلُوكِ " ؛ أو التعريف بـ " أَلْ " التى تكون للعهد ؛ كما فى نحو: " سِيرَ السَّيْرُ الَّذِى تَعْرِفُ " ؛ أو تحديد العدد ؛ كما فى نحو: " جُلِسَ جَلْسَةٌ – أو – جَلْسَتَانِ " ؛ حيث رفع المصدر فى كل مثال من الأمثلة المذكورة على أنه نائب عن الفاعل (٢) .

والمجرور بالحرف لغير تعليل ينوب عن الفاعل بشرط ألا يلزم الحرف الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كـ "رُبَّ" و "مُذْ" و "مُنْذُ" ونحوها ، فإن حذف الفاعل ولم يوجد غير المجرور بالحرف مقيدا بالقيد المذكور أنيب عن الفاعل ؛ وهذا مذهب البصريين(٣)، وذلك كما فى قول الله – تعالى–: "**وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ** "(٤)، وقوله – عز وجل–: " **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** " (٥) ، وكما فى نحو : " مُرَّ بِزَيْدٍ " و"رُضِيَ عَنِ الْمُسِيءِ "

* وقد يجتمع للفعل اللازم كل من **المجرور بالحرف** ؛ **وظرف الزمان** ؛ **وظرف المكان**؛ **والمصدر** ، وذلك كما فى نحو: "سِرْتُ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا"،

---

(١) سورة الحاقة : الآية ١٣ .

(٢) انظر : علل النحو : ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ١٤٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٣٦/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ١٩٤/١ ؛ والارتشاف ١٨٨/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦٠٤/٢ ؛ وشرح اللمحة البدرية : ص ٧٩ ؛ والهمع ٥٢٢/١ .

(٣) انظر : اللمع : ص ١١٨ ؛ وأسرار العربية : ص ٦٨ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ١٤٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٦٠٥/٢ ؛ وحاشية الصبان ٩٤/٢ .

(٤) سورة الأعراف : من الآية ١٤٩ .

(٥) سورة الفاتحة : من الآية ٧ .

فإن حذف الفاعل جاز أن ينوب عنه أيٌّ من **المجرور** ؛ **وظرف الزمان** ؛ **وظرف المكان** ؛ **والمصدر** ، ولا أولوية لأيها ؛ وإنما هى متساوية فى النيابة عن الفاعل ؛ أى : مراتبها متساوية فى جواز النيابة عن الفاعل ؛ ولم يفضل بعضها بعضا [١] ؛ وهذا مذهب أكثر النحويين [٢] ، وعليه يجوز أن يقال: " سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا " ؛ على أن **المجرور** بالباء ؛ أى: " **بِزَيْدٍ** " فى محل رفع نائب فاعل ؛ أو يقال: " سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَانِ فَرْسَخَيْنَ سَيْرًا شَدِيدًا " ؛ برفع **ظرف الزمان** ؛ أى : "**يومان**" على أنه هو النائب عن الفاعل ؛ أو يقال: " سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَانِ سَيْرًا شَدِيدًا " ؛ بأن يرفع **ظرف المكان** : " **فَرْسَخَانِ** " على أنه النائب عن الفاعل؛ أو يقال: " سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرْسَخَيْنِ سَيْرٌ شَدِيدٌ " ؛ برفع **المصدر** :"**سَيْرٌ**" على أنه نائب عن الفاعل. وذهب بعض النحويين إلى أن الأولى إنابة **المجرور بالحرف**؛ لأنه فى مذهب المفعول به ؛ ففى نحو: " سِيرَ بِزَيْدٍ " ؛ السَّيْرُ وقع بـ " **زَيْدٍ** " ، وقد وصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر : " **الباء** " ، فهو بذلك مفعول به فى المعنى ؛ ومن ثم كان هو الأولى بأن ينوب عن الفاعل [٣] ، وهذا المذهب اختاره ابن معط [٤] تابعا للأخفش [٥] .

و ذهب بعضهم إلى أن **المصدر** هو الأولى بالنيابة عن الفاعل ؛ لأن وصول الفعل إليه أقوى من وصوله إلى ظرفى الزمان والمكان ؛ والمجرور بالحرف ؛ إذ إن

---

(١) انظر : اللمع : ص ١١٨ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص ٨١ ، ٨٢ ؛ وأسرار العربية : ص ٦٩ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ١٤٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٣٩/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ١٩٥/١ ؛ والارتشاف ١٩٤/٢ ؛ والهمع ٥٢٣/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ١٩٥/١ ؛ والهمع ٥٢٣/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧ ؛ وحاشية الصبان ٩٨/٢ .

(٤) انظر : الفصول الخمسون : ص ١٧٧ ؛ وانظر – أيضا – الارتشاف ١٩٤/٢ ؛ والهمع ٥٢٣/١ .

(٥) انظر الارتشاف ١٩٤/٢ .

الفعل يصل إلى **المصدر** بنفسه ؛ على حين يصل إلى **ظرفي الزمان والمكان** بتقدير " **في** " ، ويصل إلى **المجرور** بواسطة **حرف الجر** [١] ؛ فضلا عن أن **المصدر** أشرف مدلولي **الفعل** ؛ أي : **الحدث و الزمان** [٢] ، وهذا المذهب اختيار ابن عصفور [٣] .

وقيل : الأولى بالنيابة عن الفاعل **الظرف** ؛ زمانا كان أو مكانا ؛ وذلك **لظهور الإعراب فيه** ؛ مع زيادة فائدة [٤] .

وقيل: **ظرف المكان** هو الأولى **بالنيابة عن الفاعل** ، وهذا القول اختيار أبي حيان[٥]، و وَجَّهَ ذلك بأن **المجرور بالحرف** في نيابته عن **الفاعل** خلاف ، و أن **الفعل** فيه دلالة على **المصدر** و على **ظرف الزمان** ؛ إذ إنه يدل وضعا على **الحدث والزمان** ، ومن ثم لم يكن في إقامة كل منهما مقام الفاعل كبير فائدة ، بخلاف **ظرف المكان** ؛ فإن دلالة الفعل عليه **بالالتزام** ؛ **لا بالوضع** ؛ كدلالته على **المفعول به** ، **فهو أشبه بالمفعول به** الذي **هو الأصل في النيابة عن الفاعل** ولهذا كان **هو الأولى بالنيابة عن الفاعل** من ظرف الزمان والمصدر والمجرور بالحرف [٦].

****

---

[١] انظر : شرح الجمل الكبير ٥٣٩/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٧٨/٢ .

[٢] انظر حاشية الصبان ٩٨/٢ .

[٣] انظر شرح الجمل الكبير ٥٣٩/١ .

[٤] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٧ .

[٥] انظر الارتشاف ١٩٤/٢ .

[٦] انظر : الهمع ٥٢٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٩٨/٢ .

المبحث الثانى

(الظرف عاملا ؛ مع كونه معمولا)

تقدم أن **الأصل فى الأسماء** أن تكون **معربة معمولة** ؛ وأن **مَا أُعْمِلَ** من الأسماء إما **أن يكون عاملا عمل الفعل** ؛ لشبهه به لفظا ؛ أو لكونه واقعا موقعه ؛ وإما **أن يكون عاملا عمل الحرف** ؛ لكونه متضمنا معناه ؛ ودالا على ما يدل عليه ، **ولما كانت الظروف أسماء** فإن منها **ما يعمل عمل الفعل** ؛ بأن يرفع فاعلا مظهرا أو مضمرا ؛ وقد ينصب به مفعول أو غيره ، ومنها **ما يعمل عمل الحرف** ؛ من الجر أو الجزم .

* ولما كان الأصل فى الأسماء أن تكون **معربة معمولة** فإن **الظروف التى تعمل عمل الفعل** ؛ أو **عمل الحرف** تكون **معمولة** بجانب كونها **عاملة** ؛ إذ إن **الظرف العامل** قد يكون غير متصرف فيلزم **النصب** على الظرفية ؛أو **يُجَرُّ** بـ " مِنْ " ، وقد يكون متصرفا **فَيُنْصَبُ** على الظرفية أو غيرها ؛ أو **يُرْفَعُ** على أنه فاعل ؛ أو نائب عنه ؛ أو مبتدأ ؛ أو خبر – على ما تقدم – ؛ أو **يُجَرُّ** بـ " **من** " أو **غيرها** ؛ أو **يُجَرُّ بالإضافة** ، وقد يقع **صفة** فيتبع الموصوف فى إعرابه ؛ **رفعا أو نصبا أو جرا** ، وإن كان **الظرف العامل من الظروف المبنية** فإنه يكون فى **محل نصب** على الظرفية أو غيرها ؛ أو فى **محل رفع** ؛ أو فى **محل جر** ، وذلك على حسب موقعه فى الجملة التى يرد فيها ، وفيما يلى بيان ذلك بالتفصيل :

* **أولا : إعمال الظرف عمل الفعل .**

يجرى **الظرف** مجرى **الفعل** فيرفع **الفاعل** – على الأرجح – ؛ أو **نائبه** إذا قويت فيه **جنبة الفعلية** ؛ وذلك إذا اعتمد الظرف على **نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو صاحب حال** ، فاعتماده على **النفى** كما فى نحو : "مَا فَوْقَ الْجَبَلِ أَحَدٌ " ، واعتماده على **استفهام** كما فى نحو : " أَعِنْدَكَ مَالٌ ؟ " ، واعتماده على **موصوف** كما فى نحو :"مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ سِلاَحٌ" ، فـ "**مَعَهُ**" صفة لـ "**رَجُلٍ**"، واعتماد الظرف على **موصول** كما فى نحو قول الله – تعالى–:

"**قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ** " [1] ، فظرف المكان " **عِنْدَهُ** " صلة لاسم الموصول : " **الَّذِي** " ، واعتماده على **صاحب خبر** كما فى نحو : "زَيْدٌ أَمَامَكَ أَخُوهُ " ، فـ " **أَمَامَكَ** " ظرف مكان وقع فى موضع الخبر عن " **زَيْدٍ** " ، وقد يقع فى موضع **ما هو خبر فى الأصل** ؛ بأن يكون **مفعولا ثانيا** فى باب : "**ظَنَنْتُ** " ؛ أو **مفعولا ثالثا** فى باب : " **أَعْلَمْتُ** " ، وذلك كما فى نحو : " ظَنَنْتُ بَكْرًا مَعَهُ سَيْفٌ " ؛ ونحو : " أَعْلَمْتُ هِنْدًا زَيْدًا عِنْدَهُ مَالٌ " ، واعتماد الظرف على **صاحب حال** كما فى نحو : " جَاءَ أَبُوكَ خَلْفَهُ خَادِمُهُ " .

فالاسم المرفوع بعد الظرف فى كل مثال من الأمثلة المذكورة ونحوها **فاعل مرفوع بالظرف** ؛ **لنيابته عن الفعل** الذى تعلق به ؛ وهو " **اسْتَقَرَّ** " ونحوه ؛ **ولقربه من الفعل** ؛ **إذ قويت فيه جنبة الفعلية** باعتماده على قرينة من القرائن المذكورة ، وهذا مذهب أكثر النحويين [2]؛ **وهو الراجح** [3]؛ واختاره ابن هشام[4]، **فعامل الرفع فى الفاعل** – على هذا المذهب – **هو الظرف** ، وذهب بعض النحويين إلى أن **العامل فى الفاعل** بعد **الظرف هو الفعل المحذوف** الذى تعلق به **الظرف** ؛ أى : " **اسْتَقَرَّ** " ونحوه ؛ **لأن الفعل هو الأصل فى العمل** [5] .

* **هذا** .. وكون **الاسم المرفوع بعد الظرف** المعتمد على ما ذكر فاعلا فيه **ثلاثة مذاهب** :

(**أحدها**) : وجوب كونه **فاعلا** ؛ وهو **مذهب الأكثرين** [6] .

---

[1] سورة النمل : من الآية ٤٠ .

[2] انظر : الإنصاف ٥٢/١ ، وشرح الجمل الكبير ١٥٨/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٧/١ ؛ والارتشاف ٥٥/٢ ؛ والمغنى ٤٤٣/٢ ، والهمع ٨٩/٣ .

[3] انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ؛ لابن هشام : ص ٩١ ، ٩٢ ، تحقيق/ رشيد العبيدى.

[4] انظر المغنى ٤٤٣/٢ .

[5] انظر السابق ؛ والهمع ٨٩/٢ ، ٩٠ .

[6] انظر المصدرين السابقين .

(المذهب الثانى) : أن كونه فاعلا هو الأرجح ، ويجوز أن يكون مبتدأ ؛ والظرف خبره ؛ وقد تقدم عليه ، والجملة من المبتدإ المؤخر وخبره فى محل رفع خبر المبتدإ الأول [١] .

(المذهب الثالث) : أن كونه فاعلا مرجوح ؛ إذ الأرجح أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بالظرف ، ويجوز أن يكون فاعلا [٢] .

* وذهب السهيلى إلى أنه لا يجوز كونه فاعلا ، وإنما يجب أن يكون مبتدأ مؤخرا ؛ ويكون الظرف خبرا مقدما [٣] .

- وما ذهب إليه الأكثرون من أن الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد يجب كونه فاعلا هو المذهب الراجح ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ؛ ولأن متعلق الظرف يقدر بالفعل : " استقر " ونحوه ، فإن جعل الاسم المرفوع مبتدأ مخبرا عنه بالظرف المقدم لزم تقديم الخبر الجملة الفعلية على المبتدإ ، والخبر الجملة الفعلية واجب التأخير عن المبتدإ، ومن ثم وجب أن يكون هذا الاسم فاعلا [٤].

* ويتعين كون الاسم المرفوع بعد الظرف مبتدأ مخبرا عنه بالظرف إذا لم يكن الظرف معتمدا على قرينة من القرائن المذكورة ؛ وذلك كما فى نحو : " أَمَامَكَ زَيْدٌ ؛ وَعِنْدَكَ بَكْرٌ " ، وهذا مذهب جمهور البصريين [٥]، واحتجوا بأن الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف غير المعتمد على شئ مما ذكر قد تَعَرَّى من العوامل اللفظية ، وهذا هو معنى الابتداء ، ومن ثم وجب أن يكون مرفوعا بالابتداء ؛ ولا يصلح الظرف أن يكون رافعا لهذا الاسم - حينئذ- على أنه فاعل به ؛ لأن الأصل فى الظرف أن لا يعمل ، وإنما عمل لاعتماده على ما قَوَّى فيه جَنَبَةَ الفعليَّة ؛ فقام مقام الفعل فرفع الفاعل ؛ والظرف - ههنا - لم يقم مقام الفعل لعدم اعتماده على

---

(١) انظر المغنى ٤٤٣/٢ .

(٢) انظر : السابق ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٨/١ ؛ والارتشاف ٥٥/٢ ؛ والهمع ٨٩/٣ .

(٣) انظر نتائج الفكر: ص ٤٢٢ ، ٤٢٣؛ وانظر - أيضا - الارتشاف ٥٥/٢ ؛ والهمع ٨٩/٣.

(٤) انظر : المغنى ٤٤٣/٢ ؛ والهمع ٨٩/٣ ؛ وحاشية الدسوقى على المغنى ٩٥/٢ .

(٥) انظر: الإنصاف ٥١/١ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٥٩/١ ؛ والمغنى ٤٤٤/١ ؛ والهمع ٩٠/٣.

ما يقوى فيه جنبة الفعلية ؛ فلا يعمل – على الأصل فيه – ، ويدل على ذلك **دخول العوامل عليه** في نحو : " إِنَّ أَمَامَكَ زَيْدًا " ؛ و: " ظَنَنْتُ عَمْرًا عِنْدَكَ " ؛ وما أشبه ذلك ، فلو كان **الظرف عاملا** عمل الفعل – حينئذ – **فرفع الاسم بعده على أنه فاعل لما جاز أن تدخل عليه** " إِنَّ " و" ظَنَّ " ونحوهما من العوامل ؛ **إذ إن عاملا لا يدخل على عامل** ؛ فضلا عن أن **العامل** الذى دخل على **الظرف** فى المثالين المذكورين **تعداه إلى الاسم بعده**؛ إذ **عمل** الحرف " **إِنَّ** " النصب فى : " **زَيْد** " ؛ **وعمل** الفعل " **ظَنَّ** " **النصب** فى: " **عَمْرو** " ؛ فلو كان **الظرف** – حينئذ – صالحا **لأن يرفع** الاسم الواقع بعده على أنه **فاعل** لما **تعداه** العامل " **إِنَّ** " أو العامل " **ظَنَّ** " ونحوهما إلى هذا الاسم فينصبه ويبطل عمله ، يضاف إلى ذلك أن " **إِنَّ** " وأخواتها **لا تعمل إلا فى المبتدإ خاصة** ؛ و " **ظَنَّ** " وأخواتها **لا تعمل إلا فى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر** [١] .

* وذهب الكوفيون ؛ والأخفش فى أحد قوليه [٢] إلى أن **الظرف غير المعتمد** على أحد القرائن المذكورة ؛ الواقع بعده اسم مرفوع كما فى نحو : " أَمَامَكَ زَيْدٌ " ؛ **لا يتعين كونه خبرا مقدما مخبرا به عن الاسم بعده ؛ المرفوع على أنه مبتدأ مؤخر**، وإنما **يجوز ذلك** ؛ ويجوز – أيضا – أن يكون الاسم المرفوع بعده **فاعلا**؛ **والظرف غير المعتمد هو العامل فيه** ؛ إذ إنه يجرى مجرى **الفعل** فى رفع **الفاعل** مطلقا ؛ قويت فيه جنبة الفعلية باعتماده على شئ مما ذكر ؛ أم لَمْ تَقْوَ ؛ لأن **الاعتماد** عندهم **ليس بشرط** [٣] ؛ وعليه يجوز فى : " **زَيْد** " – فى المثال المذكور؛ ونحوه – أن يعرب **مبتدأ مؤخرا** ؛ مخبرا عنه بالظرف المقدم ؛ وأن يعرب **فاعلا** مرفوعا **بالظرف** ، وقيل : إن الكوفيين **أوجبوا فيه هذا الوجه** ؛ أى : كون الاسم المرفوع بعد الظرف غير المعتمد **فاعلا** مرفوعا **بالظرف** ؛ ولم يقولوا بجواز كونه

---

(١) انظر : الإنصاف ٥٢/١ ، ٥٣ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٥٩/١ .

(٢) انظر : الإنصاف ٥١/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٨/١ .

(٣) انظر : شرح الجمل الكبير ١٥٨/١ ، ١٥٩ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٨/١ ؛ والمغنى ٤٤٤/٢ ؛ والهمع ٩٠/٣ .

مبتدأ مؤخرا ؛ مخبرا عنه **بالظرف المقدم عليه** ؛ لكونهم قضوا بأن **الخبر** لا يتقدم على **المبتدإ** مطلقا ، وهذا هو **القول الآخر** للأخفش [١] ، وحجة الكوفيين أن نحو : " زيد أمامك " الأصل فيه : " حل أمامك زيد " ؛ فحذف **الفعل** لكونه غير مطلوب واكتفى **بالظرف** منه ، فارتفع الاسم **بالظرف** كما يرتفع **بالفعل** ؛ ومن ثم وجب كونه فاعلا [٢] .

* يستنبط مما ذكر أن **الظرف الْمُعْتَمِدَ** على قرينة من القرائن التى تقوى فيه جنبة الفعلية **عامل** فى الاسم المرفوع بعده على أنه **فاعل** – عند أكثر النحويين –؛ مع كونه **معمولا** ، فإذا كان معتمدا على **نفى** ؛ أو **استفهام** ؛ أو **موصول** ؛ أو **صاحب خبر** ؛ كان **معمولا** لمتعلقه المحذوف ؛ وهو **الفعل** :" **استقر** " ونحوه؛ أو **الوصف**: "**مستقر** " ونحوه – على ما تقدم – ، وإذا كان معتمدا على **موصوف فهو نعت** ؛ ويكون **معمولا** لما عمل فى **المنعوت** ، وإذا كان معتمدا على **صاحب حال فهو حال منصوبة** بما عمل فى **صاحب الحال** .

* وتجدر الإشارة إلى أن جميع ما ذكر فى **الظرف** – فى هذه المسألة – ثابت **للمجرور بالحرف** إذا وقع بعده اسم **مرفوع** ؛ وكان معتمدا على **نفى** كما فى نحو: "ما فى الدار أحد" ؛ أو **استفهام** كما فى نحو قول الله – تعالى– :"**أَفِي اللهِ شَكٌّ** "[٣]؛ أو **موصوف** كما فى نحو : " مررت برجل عليه جبة " ؛ أو **موصول** كما فى نحو: "جاء الذى فى المسجد أخوه" ؛ أو **صاحب خبر** كما فى قول الله – تعالى – : "**فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا** " [٤] ؛ أو صاحب حال ؛ كما فى قوله – عز وجل – : " **وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ** " [٥] ، فالاسم **المرفوع** بعد الاسم **المجرور بالحرف** فى كل مثال من الأمثلة المذكورة

---

[١] انظر : الإنصاف ٥١/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢١٨/١ .

[٢] انظر الإنصاف ٥١/١ ، ٥٢ .

[٣] سورة إبراهيم : من الآية ١٠ .

[٤] سورة سبأ : من الآية ٣٧ .

[٥] سورة المائدة : من الآية ٤٦ .

ونحوها **فاعل** وجوبا عند الأكثرين ، وقيل : كونه **فاعلا** هو الأرجح ؛ ويجوز كونه **مبتدأ مؤخرا** ؛ مخبرا عنه بالجار والمجرور ، وقيل : كونه **فاعلا** مرجوح ، والأرجح كونه **مبتدأ مؤخرا** ؛ والجار والمجرور خبره مقدما ؛ وأوجب السهيلى هذا الوجه ، وفى حال إعراب الاسم المرفوع **فاعلا** فإن عامله الاسم المجرور بالحرف؛ لتقوية جنبة الفعلية فيه باعتماده على قرينة من القرائن المذكورة – على الأرجح – ؛ وقيل : عامله ما تعلق به الجار والمجرور .

فإن لم يعتمد الاسم المجرور بالحرف على شئ مما ذكر ؛ كما فى نحو : " **فِى التَّأَنِّى السَّلَامَةُ ؛ وَفِى الْعَجَلَةِ النَّدَامَةُ** " فالاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر ؛ مخبر عنه بما تقدم من الجار والمجرور ؛ عند جمهور البصريين ، ويجوز إعرابه فاعلا مرفوعا بالاسم المجرور بالحرف ؛ أو مبتدأ مؤخرا عند الكوفيين والأخفش ، وقيل: أوجب الكوفيون كونه فاعلا [١] .

* **هذا** .. ومن الظروف العاملة عمل الفعل ما يعمل **النصب** ؛ مع كونه مفعولا فيه، فقد تقدم أن الظرف " **لَدُنْ** " يفرد عن الإضافة بقطعه عنها لفظا ومعنى إذا وقع بعده لفظ " **غُدْوَة** " ؛ وينصب هذا اللفظ بـ " **لَدُنْ** " وإن كان على خلاف الأصل ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[١٢٧] وَمَازَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ   لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوب

حيث نصب لفظ "**غُدْوَة**" على أنه تمييز للظرف "**لَدُنْ**" ؛ منصوب به ؛ أو منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ كما فى نحو : " هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا " – على التفصيل الذى تقدم – ، وقيل : منصوب على إضمار " **كَانَ** " واسمها ؛ إذ التقدير : " لَدُنْ كَانَ الْوَقْتُ غُدْوَةً " ؛ فنصب " **غُدْوَة** " على أنه خبر " **كَانَ** " المضمرة ؛ وليس معمولا للظرف " **لَدُنْ** " [٢] ، وسمع الرفع فى لفظ " **غُدْوَة** " ، وخرج على أنه مرفوع

---

[١] انظر – فى ذلك – : الإنصاف ٥١/١ ، ٥٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٥٨/١ ، ١٥٩ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٧/١ ، ٢١٨ ؛ والمغنى ٤٤٣/٢ ، ٤٤٤ ؛ والهمع ٨٩/٣ ، ٩٠ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢ ؛ والارتشاف ٢٦٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٥/٢ ؛ والدر المصون ١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٤٧/٢ .

بـ "لَدُنْ" لشبهه **بالفاعل** فى نحو : "ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا – الْآنَ أَوْ غَدًا"[١]، وقيل مرفوع على أنه فاعل لـ " **كان** " التامة مضمرة بعد " **لَدُنْ** " ، والتقدير : "لَدُنْ كَانَتْ غُدْوَةٌ " ؛ وهذا التخريج رواه الكوفيون – على ما تقدم –.

* **والحاصل أن** الظرف " **لَدُنْ** " لا يُنْصَبُ بِهِ إلا لفظ " **غُدْوَة** " ؛ لأن له مع هذا اللفظ حالا ليست فى غيره ؛ قاله سيبويه فى أكثر من موضع [٢] .

ومن **النصب بالظرف** أن كلا من **ظرف الزمان وظرف المكان** قد يعمل أحدهما النصب فى الآخر ، ففى نحو : " زَيْدٌ عِنْدَكَ الْيَوْمَ " ؛ ظرف الزمان : " **الْيَوْمَ** " مفعول فيه منصوب بظرف المكان : " **عِنْدَكَ** " ؛ وهو منصوب **بمتعلقه المحذوف**، وفى نحو : " الْقِتَالُ يَوْمَ السَّبْتِ خَلْفَ الْجَبَلِ " يجوز إعمال ظرف الزمان : " **يَوْمَ السَّبْتِ** " فى ظرف المكان : " **خَلْفَ الْجَبَلِ** " ؛ على أن التقدير : " الْقِتَالُ وَاقِعٌ يَوْمَ السَّبْتِ خَلْفَ الْجَبَلِ " ، ويجوز – أيضا – إعمال **ظرف المكان فى ظرف الزمان** ؛ على أن التقدير : " الْقِتَالُ وَاقِعٌ خَلْفَ الْجَبَلِ يَوْمَ السَّبْتِ " ، وإنما جاز – فى المثال الأول – أن يعمل **ظرف المكان** النصب فى **ظرف الزمان** لأن الكلام يتم بظرف المكان " **عِنْدَكَ** " خبرا عن " **زَيْد** " ، وفى المثال الآخر جاز أن يعمل كل واحد من **ظرفى الزمان والمكان** فى الآخر لأن الكلام يتم بظرف الزمان : " **يَوْمَ السَّبْتِ** " خبرا عن المبتدإ : " **الْقِتَال** " ؛ كما يتم بظرف المكان : " **خَلْفَ الْجَبَل** " خبرا عن المبتدإ المذكور [٣] .

* **<u>ثانيا : إعمال الظرف عمل الحرف .</u>**

الظروف التى تعمل عمل **الحرف** قسمان ؛ **ظروف تعمل الجر ، وظروف تعمل الجزم .**

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٤ ؛ والارتشاف ٢٦٦/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٨١٦/٢ .

[٢] انظر الكتاب ٥١/١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ؛ ٣٧٥/٢ ؛ ١١٩/٣ – بتحقيق/ هارون –.

[٣] انظر : المقتضب ٣٢٨/٤ ، ٣٢٩ ؛ والأمالى الشجرية ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ .

القسم الأول : الظروف التى تعمل الجر ؛ هى الظروف الملازمة للإضافة ؛ زمانية كانت أو مكانية ، وذلك على القول بأن المضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه ، وهو مذهب سيبويه [١] ؛ والجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أن العامل فى المضاف إليه حرف الإضافة المقدر ؛ إذ إن معنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل حرف جر مقدر ؛ وهو – على المشهور – " اللام" أو "مِنْ" ، فنحو : "كِتَابُ زَيْدٍ" الأصل فيه : " كِتَابٌ حَصلَ لِزَيْدٍ " ؛ ونحو : " خَاتَمُ ذَهَبٍ " الأصل فيه : " خَاتَمٌ صِيغَ مِنْ ذَهَبٍ " ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل حرف الجر :" اللام " فى المثال الأول ؛ ولأجل حرف الجر : " مِنْ " فى المثال الآخر [٢]، ومن ثم ذهب بعض النحويين إلى أن العامل فى المضاف إليه حرف الجر المقدر ؛ " اللام " أو "مِنْ " ؛ وقد حذف لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ؛ وناب عنه المضاف بعد حذفه ؛ وصار عوضا منه فى اللفظ ؛ وليس بمنزلته فى العمل[٣]، وممن ذهبوا إلى ذلك ابن يعيش[٤] ؛ وابن البانش [٥] ، وذهب الزجاج إلى أن حرف الجر المقدر؛ العامل فى المضاف إليه هو " اللام " فقط [٦] .

وذهب بعضهم إلى أن العامل فى المضاف إليه معنوى؛ وهو معنى الإضافة، فالإضافة هى الْمُعَرِّفَةُ؛ وهى الْجَارَّةُ، وعُزِىَ هذا المذهب للأخفش [٧]؛ والسهيلى[٨] ،

---

(١) انظر الكتاب ٤١٩/١ ، ٤٢٠ – هارون – .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٦٥/١ ؛ ٦٦ .

(٣) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١٧/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ٥٧/٢ ؛ والارتشاف ٥٠١/٢؛ وشرح التصريح ٢٥/٢ ؛ والهمع ٤١٢/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل ١١٧/٢ .

(٥) انظر شرح التصريح ٢٥/٢ .

(٦) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف : ص ٦ ، وانظر ٠ أيضا – : الارتشاف ٥٠١/٢ ؛ والمساعد ٢٣٩/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٥/٢ ؛ والهمع ٤١٢/٢ .

(٧) انظر الهمع ٤١٢/٢ .

(٨) انظر شرح التصريح ٢٥/٢ .

وإليه ذهب أبو حيان [١] .

وما ذهب إليه سيبويه و الجمهور من كون **المضاف إليه مجرورا بالمضاف هو الأصح ؛ والأولى** [٢] ، يدل على ذلك **اتصال الضمائر بالمضاف** ؛ كما في قول الله – تعالى – : " **قَالُوا سَنُرَاوِدُ عَنْهُ أَبَاهُ** " [٣]؛ وقوله – تعالى – : " **وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ** "[٤] ؛ وقوله – عز وجل – : " **قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي**" [٥] ؛ وقوله – تعالى – : " **وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ** " [٦] ، **فالمضاف إليه** فى كل آية من الآيات المذكورة **ضمير متصل بالمضاف** ، **والضمائر لا تتصل إلا بعاملها** [٧] ، يضاف إلى ذلك أن **كون المضاف إليه مجرورا بحرف الجر المقدر ؛ المحذوف ؛** وهو " **اللام** " أو " **مِنْ** " **يفضى إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله** ، وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة شعر ؛ أو نادر كلام ؛ ولو بقى **هذا الحرف** لكان **حشوا** بين ما هو كالكلمة الواحدة ؛ **إذ** المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، **والعامل لا يقع حشو كلمة أبدا** [٨] ، فثبت بذلك أن كون المضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه هو الأصح ؛ وهو الأولى بأن يؤخذ به ، وعليه **تكون الظروف الملازمة للإضافة هى التى عملت الجر فيما أضيفت إليه** ، وهو ما صرح به سيبويه ؛ إذ نص على أن **المضاف إليه ينجر باسم يكون ظرفا ؛ وباسم لا يكون ظرفا** [٩] ، وقد تقدم أن ظروف الزمان ؛ وظروف المكان منها **ما يلزم الإضافة إلى المفرد** ؛ **ومنها ما يلزم**

---

[١] انظر النكت الحسان : ص ١١٧

[٢] انظر : شرح الجمل الكبير ٧٥/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٦٦/١ ، وشرح التصريح ٢٤/٢ ؛ والهمع ٤١٢/٢ .

[٣] سورة يوسف : من الآية ٦١ .

[٤] سورة الأحزاب : من الآية ٢٧ .

[٥] سورة هود : من الآية ٧٨ .

[٦] سورة الصافات : الآية ١٧٣ .

[٧] انظر : شرح التصريح ٢٤/٢ ؛ والهمع ٤١٢/٢ .

[٨] انظر شرح الجمل الكبير ٧٥/٢ .

[٩] انظر الكتاب ٤١٩/١ . – هارون – .

الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الاسمية ، ومنها ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية فقط ، وقد فصل القول فى أحكام الظروف الملازمة للإضافة بما يغنى عن إعادته ، ويُكتَفَى – ههنا – بتناول بعضها لبيان حكمها **من حيث إعمالها؛ مع كونها معمولة.**

* فمن **الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد** ظرف المكان : " **عِنْدَ** " ؛ كما فـى قول الله – تعالى – : " **وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً** " [1] ؛ فالظرف " **عند** " منصوب على الظرفية ؛ لكونه **مفعولا فيه** ، فهو **معمول** لمتعلقه المحذوف وجوبا ، وهو **مضاف** إلى لفظ : " **الْبَيْتِ** " ؛ وقد **عمل فيه الجر** .

* ومنها " **لَدَى** " ؛ كما فى قوله – تعالى – : " **وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ** " [2] ؛ فـ " **لَدَى** " **ظرف مكان** ملازم للإضافة إلى المفرد ، وهو **مفعول فيه** مبنى فى محل **نصب** بما تعلق به ، وقد **عمل الجر** فى المضاف إليه : " **الْبَابِ** " .

* ومنها " **لَدُنْ** " ؛ كما فى قوله – عز وجل – : " **وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ** " [3]، فظرف المكان " **لَدُنْ** " **يلزم الإضافة إلى المفرد** ، وهو مبنى فى محل جر بـ " **مِنْ** " ، وهو **مضاف** إلى لفظ " **حَكِيمٍ** " ؛ ومن ثم **عمل فيه الجر** .

* ومنها " **شَطْرَ** " فى نحو قول الله – تعالى – : " **فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ** " [4]، فظرف المكان "**شَطْرَ**" **مفعول فيه منصوب بما تعلق به** ، وقد **أضيف** على سبيل اللزوم **إلى الاسم الظاهر** : "**الْمَسْجِدِ** " **فعمل الجر فى لفظه ؛ وإلى الضمير : "الهاء" فعمل الجر فى محله.**

* ومنها " **فَوْقَ** " و" **تَحْتَ** " فى قول الله – تعالى –: " **قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ** " [5] ؛ إذ إن كلا من " **فَوْقَ** " و"**تَحْتَ** " ظرف مكان ملازم للإضافة إلى المفرد ؛ وكل منهما **مفعول فيه؛ مجرور بـ "مِنْ"**

---

(1) سورة الأنفال : من الآية ٣٥ .

(2) سورة يوسف : من الآية ٢٥ .

(3) سورة النمل : الآية ٦ .

(4) سورة البقرة : من الآية ١٤٤ .

(5) سورة الأنعام : من الآية ٦٥ .

فى محل نصب ، وقد عمل الظرف " فَوْقَ " الجر فى محل المضاف إليه ؛ وهو الضمير " الكاف " ؛ إذ إنه مبنى فى محل جر ، وعمل الظرف " تَحْتَ " فى لفظ المضاف إليه ؛ وهو : " أَرْجُلِكُمْ " .

ويقال مثل ذلك فى بقية الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد ، وهى – على ما تقدم – : " بَيْنَ " و " وَسَطَ " و " قَبْلَ " و " بَعْدَ " و " أَمَامَ " و " خَلْفَ " و " قُدَّام " و" وَرَاء " و " يَمِين " و " شِمَال " و" دُونَ " و " مَعَ " ؛ ونحوها ، فكل ظرف من هذه الظروف يكون معمولا لما تعلق به ، ويكون عاملا ؛ إذ يجر المضاف إليه .

* ومن الظروف الملازمة للإضافة إلى جملة اسمية ؛ أو جملة فعلية ظرف الزمان: " إِذْ " ؛ وظرف المكان : " حَيْثُ " ، ففى نحو قول الله – تعالى – : "وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ " [1] ، أضيف ظرف الزمان " إِذْ " إلى الجملة الاسمية : " أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ " ، وهو مفعول فيه ، مبنى فى محل نصب بما تعلق به ؛ وهو – أيضا – عامل الجر فى محل الجملة الاسمية التى أضيف إليها، وفى نحو قوله – تعالى –: "وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ"[2]؛ أضيف الظرف " إِذْ " إلى الجملة الفعلية ؛ فعمل الجر فى محلها ؛ مع كونه مفعولا فيه ؛ مبنيا فى محل نصب بمتعلقه المحذوف ، وتقديره : " اذْكُرْ " ؛ ونحوه، وفى قول الله – عز وجل – : " وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ " [3] ؛ أضيف ظرف المكان : " حَيْثُ " إلى الجملة الفعلية : " تُؤْمَرُونَ " ، وهذه الجملة فى محل جر بالمضاف : " حيث " ؛ مع كونه معمولا للفعل : " امْضُوا " ؛ إذ إنه مفعول فيه؛ مبنى فى محل نصب ، وكذا فى نحو : " أَقَمْتُ حَيْثُ أَخُوكَ مُقِيمٌ " ؛ إذ أضيف الظرف : " حَيْثُ " إلى الجملة الاسمية ، فعمل الجر فى محلها ؛ مع كونه معمولا للفعل : " أَقَمْتُ " ؛ فهو مفعول فيه مبنى فى محل نصب .

---

(١) سورة الأنفال : من الآية ٢٦ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٢٤ .

(٣) سورة الحجر : من الآية ٦٥ .

ومثل " إذْ " و" حَيْثُ " فيما ذكر – **ظروف الزمان المبهمة** : " **يَوْم** " و" **وَقْت** " و"**حِين** " و" **مُدَّة** " و" **زَمَن** " و" **زمَان** " ونحوها ؛ إذا كانت في معنى : " **إذْ** " ؛ وأضيفت إلى **جملة فعلية** ؛ أو **جملة اسمية** .

* **وما يلازم الإضافة إلى الجملة الفعلية فقط الظرف** " **إذَا** " ؛ وما كان فى معناه من **ظروف الزمان المبهمة** ؛ المذكورة ؛ وكذا " **لَمَّا** " **الْحِينِيَّةُ** – على القول بأنها اسم ؛ **لا حرف وجود لوجود** – ، أما " **إذَا** " فقد تقدم أنها **قد تُضَمَّنُ معنى الشرط مع كونها ظرفية** ، وقد تكون **للظرفية المحضة** ، فكونها ظرفية متضمنة معنى الشرط كما فى قول اله – تعالى– : " **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِى الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** " [١] ؛ حيث أضيف الظرف " **إذَا** " **إلى الجملة الفعلية** : " **قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ** " ؛ وهى ، والمشهور أن " **إذَا** " المضمنة معنى الشرط **ظرف لما يستقبل من الزمان** ؛ **جَارٌ لشرطه بالإضافة إليه** ؛ **منصوب بما فى جوابه من فعل أو شبهه** ؛ أى : **ما فى تأويله** ، وذهب ابن الحاجب إلى أنه **منصوب بفعل جملة الشرط** ؛ **لأنه أداة شرط غير جازمة** ، فينبغى أن يكون حكمه حكم **الظروف** ألتى تستعمل **أدوات شرط جازمة** ؛ إذ إن **العامل** فيها **فعل جملة الشرط** – على ما سيأتى –، فكذلك " **إذَا** " التى يلزمها **معنى الشرط** [٢] ، وتبعه فى ذلك أكثر المحققين [٣] .

والقول بأن **العامل فى** "**إذَا**" الشرطية **ما فى جوابها من فعل أو شبهه** هو مذهب الجمهور؛ **وهو الراجح**[٤]؛ لكونها **ملازمة للإضافة إلى جملة الشرط** ؛ **وفعل الشرط من جملة المضاف إليه** ؛ **والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف**[٥]، وعليه تكون "**إذَا**" فى الآية المذكورة ونحوها **ظرف مبنى فى محل نصب لكونه مفعولا فيه** مقدما،

---

(١) سورة البقرة : الآية ١١ .

(٢) انظر الإيضاح فى شرح المفصل ؛ لابن الحاجب ٥١٣/١ ، تحقيق الدكتور/ موسى العليلى .

(٣) انظر : المغنى ٩٦/١ ؛ والهمع ١٣٣/٢ .

(٤) انظر الدر المصون ١١٩/١ ؛ والمغنى ٩٦/١ ؛ والهمع ١٣٤/٢ .

(٥) انظر الهمع ١٣٤/٢ .

والعامل فيه الفعل : "**قَالَ**" في جملة جوابه؛ وهى قوله – تعالى –:"**قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** "[١]؛ إذ التقدير :"**قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ وَقْتَ قَوْلِ الْقَائِلِ لَهُمْ :"لاَ تُفْسِدُوا فِى الأَرْضِ**"، وجملة الشرط فى محل جر ، والعامل فيها الظرف "**إِذَا** "؛ مع كونه معمولا؛ إذ إنه مفعول فيه، أما على قول ابن الحاجب ومن تبعه فإنه لم يكن مضافا إلى جملة الشرط، ومن ثم فإن العامل فيه فعل الشرط: " **قِيلَ** "؛ وجملة الشرط لم تكن فى محل جر ؛ لأن تقدير الإضافة فى "**إِذَا**" لا معنى له – على هذا المذهب – ؛ إذ إنها – عند أصحابه – لم تكن من الظروف الملازمة للإضافة ، وإذا لم تلزم الإضافة لم يلزم فساد عمل فعل الشرط فيها [٢] .

* والجر بـ " **إِذَا** " الظرفية المجردة من معنى الشرط كما فى نحو قول الله – تعالى – : " **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى** " [٣] ، فـ " **إِذَا** " مفعول فيه مبنى فى محل نصب بفعل القسم المحذوف – على الأرجح –؛ إذ التقدير:"**أُقْسِمُ بِالنَّجْمِ وَقْتَ هَوِيِّه**" [٤]، وجملة : " **هَوَى** " المركبة من الفعل وفاعله المضمر ؛ فى محل جر بـ " **إِذَا** " ، ويجرى ذلك على ظروف الزمان المبهمة التى بمعنى : " **إِذَا**"؛ كما فى نحو : " آتِيكَ يَوْمَ تَحْتَفِلُ ؛ حِينَ يَعُودُ الْحُجَّاجُ ؛ زَمَنَ يُحْصَدُ الْقَمْحُ " ؛ وما إلى ذلك.

* والجر بـ " **لَمَّا** " **الحينية** كما فى نحو قول الله – تعالى – : " **فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** " [٥]؛ إذ إن "**لَمَّا**" ظرف زمان بمعنى : "**حِينِ**" – على القول بكونها اسما –؛ مفعول فيه مبنى فى محل نصب بالفعل "**ذَهَبَ**" ؛ الواقع فى صدر جملة جواب "**لَمَّا**" [٦]؛ وقيل : عاملها مقدر ؛ لأن جوابها محذوف؛ والتقدير: " **فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ خَمَدَتْ ؛ أَوْ طُفِئَتْ فَبَقَوْا خَابِطِينَ فِى ظَلَامٍ ؛ مُتَحَيِّرِينَ ؛ مُتَحَسِّرِينَ**

---

[١] سورة البقرة : من الآية ١١ .

[٢] انظر– فى ذلك – : الارتشاف ٢٣٩/٢؛ والبحر المحيط ٦٤/١؛ والجنى الدانى: ص ٣٦٩.

[٣] سورة النجم : الآية الأولى .

[٤] انظر الدر المصون ٢٠٣/٦ .

[٥] سورة البقرة : من الآية ١٧ .

[٦] انظر : الكشاف ٧٣/١ ؛ والبحر المحيط ٧٩/١ ؛ والدر المصون ١٣٢/١ .

عَلَى فَوْتِ الضَّوْءِ؛ خَائِبِينَ بَعْدَ الْكَدْحِ فِي إِحْيَاءِ النَّارِ"، وعليه تكون جملة :"**ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ**" جملة مستأنفة؛ أو بدلا من جملة :"**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا** "[١]، والقول بأن جملة : "**ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** " هى جواب "**لَمَّا**" هو الأظهر؛ لأن التقدير مع وجود ما يغنى عنه لا حاجة إليه؛ إذ التقدير إنما يكون عند الضرورات، ولا يصح أن تكون هذه الجملة مبدلة من جملة: "**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا** "؛ لأنها جملة فعلية ؛ والجملة الأخرى جملة اسمية ، والجملة الفعلية لا تبدل من الجملة الاسمية فثبت بذلك أن جواب "**لَمَّا**" هو جملة : " **ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ** "، وقد عمل الفعل " **ذَهَبَ**" فى محل " **لَمَّا** " ؛ وقد عملت الجر فى محل جملة : " **أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ** " ؛ لكون " **لَمَّا** " ظرفا مضافا إلى هذه الجملة ، فهو كسائر الظروف الملازمة للإضافة عامل يعمل الجر ؛ مع كونه معمولا لما تعلق به من فعل أو شبهه [٢].

القسم الثانى: الظروف التى تعمل الجزم ؛ وهى : " **مَتَى** " و" **أَيَّانَ** " و" **أىَّ حِينٍ** " و"**إِذْ مَا**" – على القول بأنها اسم –؛ و"**إِذَا**" الشرطية – فى الشعر – ؛ و" **إِذَا مَا** " – عند بعضهم – ؛ وكلها من ظروف الزمان ؛ و" **أَيْنَ** " و" **أَنَّى** " و" **حَيْثُمَا** " و" **أىَّ مَكَانٍ** " ؛ من ظروف المكان [٣] .

فهذه الظروف بعض عوامل الجزم التى تعرف بـ " **أدوات الشرط** " [٤] ؛ أو "**أدوات الجزاء**" [٥] ؛ أو "**أدوات الشرط والجزاء**" [٦]، وهى كلمات وضعت

---

(١) انظر : الكشاف ٧٣/١ ؛ ومشكل إعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب ٨٠/١ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٧٩/١ ؛ والدر المصون ١٣٢/١ .

(٣) انظر – فى ذلك –: الكتاب ٥٦/٣ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ؛ والمقتضب ٤٦/٢ ؛ واللمع : ص١٢٣ ؛ والمقتصد ١١١١/٢ ، ١١١٢ ؛ وشرح ملحة الإعراب للحريرى : ص ٣٢٨ ؛ والمرتجل : ص (٢٧٢ – ٢٧٥) ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٤٢ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٩٥/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ (٧١ – ٧٣) والارتشاف ٢/(٥٤٨ – ٥٥٠) ؛ والمساعد ٣/(١٤٠ – ١٤٣) ؛ وغيرها .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٦٦/٤ ؛ والارتشاف ٥٤٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٥) انظر شرح الجمل الكبير ١٩٥/٢

(٦) انظر الكواكب الدرية ٤٩٩/٢ .

للتعليق بين جملتين ؛ أولاهما سبب للثانية ، وتسمى الأولى **"جملة الشرط"**؛ لكونها موضوعة **لتعليق الحكم عليها** ، وتسمى الجملة الثانية : **" جواب الشرط "** ؛ لكونها **مترتبة على جملة الشرط** كما ترتب **الجواب** على **السؤال** ، وتسمى – أيضا – : **"جزاء الشرط"**؛ لأن مضمونها **جزاء** لمضمون **جملة الشرط** [١] ، ويشترط فى جملة الشرط **أن تكون فعلية** ؛ **مصدرة بفعل مضارع متصرف** ؛ **مثبت** ؛ **أو منفى بـ" لاَ "** أو بـ **" لَمْ "** ؛ **غير دعاء** ؛ **مجرد من حرف تنفيس** ؛ **أو مصدرة بفعل ماض مجرد من حرف نفى**؛ ومن **" قَدْ "** ؛ **متصرف** ؛ **غير دعاء** ، والأصل فى **جملة الجواب والجزاء أن تكون صالحة لجعلها جملة شرط** ؛ أى : تكون جملة فعلية مصدرة بفعل على النحو المذكور فى جملة الشرط ؛وقد ترد **جملة لا يصلح جعلها شرطا**[٢] – على ما سيأتى –.

* **هذا .. وأدوات الشرط الجازمة** تتكون من **الظروف** المذكورة ؛ **وحرف الشرط: "إنْ"** ؛ **وأسماء ليست بظروف** ؛ وهى : **"مَنْ"** و**"مَا"** و**"مَهْمَا"** ، **وأصل** هذه الأدوات **"إنْ"** ؛ **لأنها حرف** باتفاق ؛ وغيرها اسم ؛ أو مختلف فيه من حيث الاسمية والحرفية ؛ **والأصل** فى إفادة المعانى **الحروف** ؛ **ولأنها لا تخرج عن باب الشرط والجزاء** ؛ إذ إنها لا تصلح لغيره ؛ لكونها حرفا موضوعا للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ؛ من غير إشعار **بزمن** ؛ ولا **مكان** ؛ ولا **شخص** ؛ ولا **حال** ، فلا تختص باستعمال فى بعض الأشياء دون بعض ، أما غيرها من **أدوات الشرط** فقد يخرج من **باب الشرط والجزاء إلى غيره** ؛ ويكون له **معان أخر** ، ومن ثم تعد **" إنْ " أُمَّ أدوات الشرط** [٣] ، وقد شبهت بها

---

[١] انظر : شرح التسهيل ٧٣/٤ ؛ والارتشاف ٥٥١/٢ ؛ والمساعد ١٤٣/٣ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤ ، ٧٦ ؛ والارتشاف ٥٥١/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٢٨١/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٤٩/٢ ، ٢٥٠ ؛ والهمع ٤٥٧/٢ .

[٣] انظر : الكتاب ٦٣/٣ ؛ والمقتضب ٤٦/٢ ؛ وعلل النحو : ص ٤٣٥ ؛ واللمع لابن جنى : ص ٢١٣ ؛ واللباب للعكبرى ٥٠/٢ ؛ وشرح المفصل ٤٠/٧ ، ٤١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٠/٤ ؛ والارتشاف ٥٤٧/٢ .

الظروف والأسماء التى تستعمل أدوات **شرط جازمة** ؛ وضمنت **معناهـا** فجـرت مجراها **فى التعليق والعمل** لضرب من **الاختصار والإيجاز** ؛ وذلك أن فى نحـو : " أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ " اشتمل الظرف "**أَيْنَ**" على **سائر الأمكنة**، ولولاه **لطال ذكر الأماكن وامتنع الغرض** ؛ إذ كان يقال : إِنْ تَكُنْ فِى الدَّارِ أَكُنْ فِى الدَّارِ ؛ وَإِنْ تَكُـنْ فِـى الْمَسْجِدِ أَكُنْ فِى الْمَسْجِدِ ؛ وَإِنْ تَكُنْ فِى السُّوقِ أَكُنْ فِى السُّـوقِ ؛ وَإِنْ تَكُـنْ فِـى الْبَادِيَةِ أَكُنْ فِى الْبَادِيَةِ ؛ إلى ما لا يتناهى ولا يمكـن حصـره ؛ ولا يقـدر علـى استيعابه أحد ، فلا يحصل المقصود ، ويمتنع الغرض منه ، فجئ بـ**الظرف** الـذى **استغرق سائر الأمكنة** ؛ وهو " **أَيْنَ** " ؛ **اختصارا من التكرير** ؛ **وإيجـازا** ؛ وكـذا غيره من **الظروف والأسماء** ؛ المستعملة **أدوات شرط جازمة** [1] .

وجميع أدوات الشرط تقتضى جملة الشرط ، وجملة الجـواب والجـزاء ؛ وجملـة الشرط لا تكون إلا **فعلية** ، فعلها مقيد بما ذكر ، و **جملة الجواب والجـزاء** تكـون **كذلك** إذا وردت على مقتضى الأصل فى الشرطية ، **وفى ذلك أربع صور** [2] :

(الأولى) : أن تكون كل من جملة الشرط وجملة الجواب مصدرة بفعل مضـارع مجزوم ؛ كما فى قول الله – تعالى – : " **وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ** " [3] ، وذلك هو **الأصـل** فى باب **الشرط والجزاء** ؛ وهو **الأكثر** ؛ وهو **الوجه فى الكلام** ؛ لأن حقيقة الشـرط **بالاستقبال** ؛ فينبغى أن يكون اللفظ على ذلك [4] .

---

(١) انظر : اللمع : ص ٢١٣؛ والمقتصد ١١٠٨/٢ ، ١١١٢؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص٣١٣؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤ .

(٢) انظر – فى ذلك – : علل النحو : ص ٤٣٩ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص ٣١٤ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٤٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ، ٢٤٩ ؛ وحاشية الصبان ٢٤/٤ .

(٣) سورة الأنفال : من الآية ١٩ .

(٤) انظر: الكتاب ٦٣/٣ ؛ والمقتضب ٤٩/٢ ؛ وعلل النحو : ص ٤٣٩ ؛ والمقتصـد ١١٠٢/٢؛ وشرح اللمع للتبريزى ص ٣١٤؛ وشرح الجمل الكبير ١٩٧/٢ ؛ وشرح التسهيل لابـن مالـك ٩٠/٤ .

(الصورة الثانية) : أن تتصدر كل من جملة الشرط وجملة الجواب بفعل ماض؛ كما فى نحو قول الله – تعالى – : " **إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ** " ، **فكل من فعل الشرط ؛ وفعل الجواب والجزاء فعل ماض مبنى فى محل جزم ، وإنما جاز ذلك لأن الفعل الماضى** أخف من **الفعل المضارع** ، فاستعمل **فى الشرط والجزاء لخفته؛** وقد **أمن اللبس** لكون أدوات الشرط **تدل على الاستقبال** [١] .

(الصورة الثالثة) : أن تكون جملة الشرط مصدرة بفعل ماض ؛ وجملة الجزاء مصدرة بفعل مضارع ؛ كما فى قوله – عز وجل – :"**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ** "[٢] ؛ ففعل الشرط **مبنى فى محل جزم ، وفعل الجزاء مجزوم .**

(الصورة الرابعة) : أن تكون جملة الشرط مصدرة بفعل مضارع ، وجملة الجزاء مصدرة بفعل ماض ؛ كما فى قول النبى – صلى الله عليه وسلم –: " **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** "[٣]؛ **ففعل الشرط مجزوم؛ وفعل الجزاء مبنى فى محل جزم .**

فكون صدر كل من جملة الشرط وجملة الجواب والجزاء فعلا مضارعا هو الأكثر؛ يليه فى الكثرة كون صدر كل منهما فعلا ماضيا؛ وإن كان أبعد عن الأصل من كون صدر إحدى الجملتين فعلا مضارعا ، وذلك لأنه أدخل فى المشاكلة ، **وكون صدر جملة الشرط فعلا ماضيا ؛ وصدر جملة الجواب فعلا مضارعا قليل بالنسبة** للوجهين السابقين ، **وأقل منه كون صدر جملة الشرط فعلا مضارعا ؛ وصدر جملة الجواب فعلا ماضيا** [٤]؛ حتى خصه الجمهور **بالشعر** [٥]، والوجهان : **الثالث**

---

[١] انظر علل النحو : ص ٤٣٩ .

[٢] سورة الشورى : من الآية ٢٠ .

[٣] هذا الحديث رواه أبو هريرة – رضى الله عنه –، واللفظ فى صحيح البخارى؛ كتاب الإيمان؛ باب :" قيام ليلة القدر من الإيمان " – انظر إرشاد السارى ؛ شرح صحيح البخارى ١/١٢٠ .

[٤] انظر : المقتضب ٢/٥٩ ، ٦٠ ؛ والتبصرة والتذكرة ١/٤١٣ ، ٤١٤ ؛ وشرح عيون الإعراب للمجاشعى : ص ٢٧٧ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٠ ؛ والارتشاف ٢/٥٦٣.

[٥] انظر : شرح التسهيل ٤/٩١ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٤/١٢٧٨ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٩.

والرابع ليسا فى حسن الوجهين : الأول والثانى ، وذلك للمخالفة بين الشرط والجواب ، وهما مستويان فى الحكم [١] .

فإن كانت جملة الجواب والجزاء على غير مقتضى الأصل ؛ أى : لا يصلح جعلها شرطا ؛ وجب اقترانها بـ " الفاء " ليعلم ارتباطها بجملة الشرط وتعلق أداة الشرط بها ، وإنما خصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ؛ ولمناسبتها للجزاء معنى ؛ إذ إن معناها التعقيب بلا فصل ؛ كما أن الجزاء يتعقب على الشرط [٢] .

والجملة التى ترد جواب شرط ولا يصلح جعلها شرطا ؛ فتقترن بالفاء إما أن تكون جملة اسمية ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ " [٣]؛ وإما أن تكون جملة فعلية فعلها طلبى ؛ كما فى قوله – تعالى –: " وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا " [٤]؛ أو غير متصرف ؛ كما فى قوله – عز وجل – : " إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ "[٥]؛ أو مقرون بحرف تنفيس؛ كما فى قوله – تعالى –: "وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا " [٦] ؛ وقوله – عز وجل: " وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ " [٧]؛ أو مقرون بـ " لَن"؛ كما فى قوله – تعالى –:" وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ "[٨]؛ أو مقرون بـ "ما"؛ كما فى قوله – تبارك وتعالى –: " وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ" [٩] ؛ أو مقرون بـ " قَدْ " لفظا ؛ كما فى قوله – تعالى –: " قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ

---

[١] انظر علل النحو : ص ٤٣٩ .

[٢] انظر : المقدمة الجزولية : ص ٤٣ ، ٤٤ ؛ وشرح التسهيل ٤/٧٦ ؛ والارتشاف ٢/٥٥٤ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٤/١٢٨١ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٠ ؛ والهمع ٢/٤٥٧ .

[٣] سورة الأنفال : من الآية ١٩ .

[٤] سورة الأنفال : من الآية ٦١ .

[٥] سورة البقرة : من الآية ٢٧١ .

[٦] سورة النساء : من الآية ١٧٢ .

[٧] سورة التوبة : من الآية ٢٨ .

[٨] سورة آل عمران من الآية ١١٥ .

[٩] سورة المائدة : من الآية ٦٧ .

قَبْلُ " (١) ؛ أو مقرون بها تقديرا ؛ كما فى قوله عز وجل -: " وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ " (٢) ؛ إذ التقدير : " فقدْ كَذَبَتْ " ؛ بإضمار " قَـدْ " ؛ لأنهـا تقـرب الماضى من الحال (٣) ، ويجوز أن تقوم " إِذَا " الفجائية مقام " الفـاء " فـى ربـط الجزاء بالشرط ؛ لأنها مثلها فى عدم الابتداء بها ؛ وفى إفـادة معنـى التعقيـب ، وشرط ذلك أن تكون الأداة الجازمة " إن " ؛ وأن تكون جملة الجواب والجزاء جملة اسمية موجبة ؛ لأن " إِذَا " الفجائية لا تدخل على الجملة الفعلية (٤) ، وذلك كما فى قول الله – تعالى -: " وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُـمْ يَقْنَطُـونَ " (٥) ؛ فجملة " هُمْ يَقْنَطُونَ " جملة جواب الشرط ؛ مقترنة بـ " إِذَا " الفجائية ؛ قائمة مقـام " الفاء " فى ربط الجزاء بالشرط ، والجملة الاسمية – حينئذ – فى محـل جـزم ، وكذا إن كانت مقترنة بـ " الفاء " ، فإن كان جواب الشرط المقترن بالفاء لكونه لا يصلح لأن يجعل شرطا جملة فعلية فإن فعلها فى محل جزم ؛ مبنيا كان أو معربا .

* هذا .. وقد اتفق النحويون على أن العامل فى فعل الشرط هو الأداة ، فلا خلاف فى أن فعل الشرط مجزوم لفظا أو محلا بأداة الشرط ؛حرفا كانـت ؛ أو ظرفـا ؛ أو اسما غير ظرف ، واختلفوا فى عامل الجزم لفظا أو محلا فى جواب الشـرط ، وفى ذلك أربعة مذاهب :

(أحدها) : أن الفعل فى جواب الشرط مجزوم لفظـا أو محـلا بـأداة الشـرط ؛ إذ إنها جازمة لفعل الشرط وفعل الجواب معا ؛ لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحـدا ؛ و ربطها جملتى الشرط والجزاء إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحـدة ،

---

(١) سورة يوسف : من الآية ٧٧ .

(٢) سورة يوسف : من الآية ٢٧ .

(٣) الدر المصون ١٧١/٤ .

(٤) انظر – فى ذلك - : الكتاب ٦٤/٣ ؛ وعلـل النحـو : ص ٤٤٠ ؛ والمقتصـد ١١٠٠/٢ ، ١١٠١ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٤٣ ، ٤٤ ؛ واللباب ٥٩/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالـك ٨٥/٤ ؛ والارتشاف ٥٥٢/٢ ، ٥٥٣ ؛ والمساعد ١٦١/٣ ، وشرح التصريح ٢٥١/٢ .

(٥) سورة الروم : من الآية ٣٦ .

فأداة الشرط كالابتداء العامل فى المبتدإ والخبر ؛ **وكالفعل " ظَنَنْتُ "** حيث عمل **النصب فى مفعولين** أصلهما **المبتدأ والخبر** ؛ وكـ " إنَّ " وأخواتها ؛ **إذ عملت النصب فى المبتدإ و الرفع فى الخبر** ؛ لاقتضائها لهما ؛ فضلا عن أن **أداة الشرط** قد استقر عملها **فى فعل الشرط** ؛ **والشرط مفتقر للجواب** ، فلما كانت **الأداة** عاقدة لجملتى الشرط والجزاء **وجب أن تعمل فى فعل الجواب كما تعمل فى فعل الشرط** ؛ إلا أن عملها فى فعل الشرط **بلا واسطه** ؛ وعملها فى فعل الجواب **بواسطة جملة الشرط** ، وهذا مذهب المحققين من البصريين [(١)] ؛ وعزاه السيرافى لسيبويه [(٢)] ، وإليه ذهب الصيمرى [(٣)]؛ واختاره الجزولى [(٤)]؛ وابن عصفور [(٥)]؛ والأبذى [(٦)]؛ وأبو حيان [(٧)]؛ وأكثر المتأخرين [(٨)] .

ورُدَّ هذا المذهب **بأن الجزم فى الفعل** نظير **الجر فى الاسم** ؛ وليس فى **عوامل الجر** ما يعمل فى شيئين دون إتباع ؛ **فوجب** أن تكون **عوامل الجزم** كذلك ، وإذا كان **الجار** وهو أقوى **لا يعمل عملين** فأحرى **ألا يعملهما الجازم** ؛ لئلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى ؛ فضلا عن أن **العامل الذى يعمل عملين يقتضى الخلاف فى عمله** إن تغاير معنى معموليه ؛ ليمتاز أحدهما عن الآخر ، فالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، **وفعل الشرط وفعل الجواب متغايران** ، فلو كان عاملهما واحدا

---

(١) انظر : علل النحو : ص ٤٣٩ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص ٣١٣ ، ٣١٤ ؛ وأسرار العربية : ص ١٧٣ ، ١٧٤ ؛ والإنصاف ٦٠٧/٢ ، ٦٠٨ ؛ واللباب ٥١/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧ ؛ وشر الكافية للرضى ٩٦/٤ ؛ والمساعد ١٥٢/٣ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥٥٧/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٤٠٨/١ .

(٤) انظر المقدمة الجزولية : ص ٤٢ .

(٥) انظر شرح الجمل الكبير ٢٠٣/٢ ، ٢٠٤ .

(٦) انظر : المساعد ١٥٢/٣ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٧) انظر الارتشاف ٥٥٧/٢ .

(٨) انظر جواهر الأدب : ص ٢٠١ .

لوجب اختلاف **نوع العمل** فيهما ؛ بأن يكون أحدهما **مجزوما** والآخر **مرفوعا** ، ومن ثم لا يجوز أن تكون **أداة الشرط جازمة لفعل الجواب كما جزمت فعل الشرط**[١] .

وأجيب عن ذلك بأن **أداة الشرط الجازمة** وضعت **لتعليق حكم على آخر** ؛ **ولذا** اقتضت معمولين ؛ **فعملت فى فعلين** ، **والجار ليس كذلك** ، **ولذا لا يقتضى إلا معمولا واحدا** ، يضاف إلى ذلك أن **تعدد العمل** قد عهد من غير اختلاف ؛ **مع تغاير** معنى ما عمل فيه ؛ **معمولين كانا أو أكثر** ، وذلك كمفعولى " **ظَنَّ** " وأخواتها ؛ ومفاعيل " **أعْلَمَ** " ونحوها [٢] .

(المذهب الثانى) : أن فعل جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط ؛ **لأن فعل الشرط يقتضى فعل الجواب** ، **وهو أقرب إليه من الأداة فكان عمله فيه أولى من إعمال أداة** الشرط ؛ ولذا لا يستغرب عمل **فعل الشرط فى فعل الجواب** [٣] ، **وإلى ذلك ذهب الأخفش** [٤] ؛ **واختاره ابن مالك** [٥] .

ورد هذا المذهب بأنه **يؤدى إلى عمل الفعل فى الفعل** ، وذلك **غير سائغ** ؛ **لأن الفعل لا يقتضى** الفعل فيعمل فيه **الجزم** أو غيره ؛ **ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول** [٦] .

(المذهب الثالث) : أن فعل الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط معا ؛ **لأنهما يقتضيان جواب الشرط** إذ إن **الجواب** لا يصح معناه إلا بتقدمهما معا ؛ **وليس**

---

(١) انظر : أسرار العربية : ص ١٧٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٢) انظر : المساعد ١٥٢/٣ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٣) انظر : أسرار العربية : ص ١٧٤ ؛ واللباب ٥١/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٦/٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٩٦/٤ ؛ والارتشاف ٥٥٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٤ ، ٨٠ .

(٦) انظر : الإنصاف ٦٠٨/٢ ؛ واللباب ٥٢/٢ ؛ وشرح الكافية ٩٦/٤ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

أحدهما بمنفك من الآخر ، فلما اقتضيا فعل الجواب وجب أن يعملا فيه معا ، كما أن الابتداء والمبتدأ يعملان الرفع فى الخبر ؛ فكذلك هاهنا ؛ فضلا عن أن أداة الشرط ضعيفة فلا تعمل فى شيئين ؛ فتقوى بفعل الشرط [١] ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه [٢] ؛ وإليه ذهب أبو العباس المبرد [٣] ؛ وابن جنى [٤] ؛ وعليه الجرجانى[٥] ؛ وعزى – أيضا – للأخفش [٦] .

ورد هذا المذهب بأن فعل الشرط لم يكن له تأثير فى فعل الجواب ؛ إذ الأصل فى الفعل ألا يعمل فى الفعل، وأداة الشرط لها تأثير فى العمل فى الفعل ؛ إذ إنها عاملة فى فعل الشرط لا محالة ، فإضافة مالا تأثير له – أى : فعل الشرط – إلى ماله تأثير – أى : الأداة – لا تأثير له [٧] ، يضاف إلى ذلك أن فعل الشرط قد يحذف دون الأداة ، وهو مع الأداة عامل مركب – على هذا القول – ، والعامل المركب لا يجوز حذف أحد جزأيه ويبقى الآخر [٨]؛ فضلا عن أن الجازم لا يحذف معموله، وجواب الشرط يجوز حذفه ، فلو كان العامل فيه مجموع الأداة وفعل الشرط للزم إبقاء الجازم مع حذف معموله، بخلاف حذفه إذا كان عامل الجزم هو الأداة وحدها، فإنها – حينئذ – تكون قد أخذت معمولا واحدا ؛ وهو فعل الشرط ؛ فلا يقبح[٩] ،

---

(١) انظر : علل النحو : ص ٤٣٩ ؛ وأسرار العربية : ص ١٧٤ ؛ والإنصاف ٦٠٨/٢ ؛ واللباب ٥١/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤١/٧ ؛ وشرح الكافية ٩٦/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٦٢/٣ ، ٦٣ ، وانظر – أيضا – : شرح الكافية ٩٦/٤ ؛ والارتشاف ٥٥٧/٢؛ والمساعد ١٥٢/٣ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٤٩/٢ .

(٤) انظر اللمع : ص ٢١٤ .

(٥) انظر المقتصد ٢٥٦/١ ؛ ١٠٩٥/٢ .

(٦) انظر : الارتشاف ٥٥٧/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٧) انظر : أسرار العربية : ص ١٧٤ ؛ والإنصاف ٦٠٨/٢ ؛ وشرح المفصل ٤٢/٧ .

(٨) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٦١/٢ .

(٩) انظر الهمع ٤٦١/٢ .

فثبت بذلك أن العامل فى فعل الجواب ليس مركبا من الأداة وفعل الشرط .

(المذهب الرابع) : أن فعل جواب الشرط مجزوم على الجوار ؛ إذ إنه مجاور لفعل الشرط المجزوم بالأداة ؛ ولازم له ، فحمل عليه فى الجزم ؛ قياسا على الجر بالجوار فى قولهم : " هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " ؛ حيث جر لفظ : " خَرِبٍ" على الجوار، وينبغى أن يكون مرفوعا؛ إذ إنه صفة لـ "جُحْر" وهذا مذهب الكوفيين[1].

ورُدَّ هذا المذهب بأن الجر على الجوار جائز ولا يكون واجبا ؛ أما جزم فعل الجواب فهو واجب ؛ وأن الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع ؛ ولقلته لا يقاس عليه ؛ وأن العمل بالجوار يكون عند التلاصق ؛ وقد يكون بين فعل الشرط المجزوم وبين فعل الجواب معمولات فاصلة ، وحينئذ يجزم فعل الجواب مع بُعْدِهِ عن فعل الشرط ؛ وقد يجزم مع عدم وجود فعل الشرط ؛ إذ يجوز حذفه دون الأداة – كما ذكر – ؛ فلا تَجَاوُرَ حينئذ ؛ فضلا عن أن العمل بالجوار لا يكون إلا عند الضرورة ؛ ولا ضرورة ها هنا ، فدل ذلك على أن فعل جواب الشرط ليس مجزوما على الجوار [2] .

هذا .. والمذهب الأول ؛ القاضى بأن أداة الشرط هى الجازمة لفعل الجواب كما جزمت فعل الشرط هو المذهب الأظهر ، ومن ثم اختاره أكثر المتأخرين [3] .

* والحاصل أن الظروف المستعملة أدوات شرط جازمة كل منها عامل؛ ومعمول، فهو عامل لكونه يجزم فعلين – لفظا أو محلا – ؛ فعل الشرط ؛ وفعل الجواب – على القول الأظهر – ، ومعمول لأنه مفعول فيه مقدم ؛ منصوب على الظرفية

---

[1] انظر : أسرار العربية : ص ١٧٤ ؛ والإنصاف ٢/(٦٠٢ –٦٠٧) ؛ واللباب ٢/٥١ ؛ وشرح التسهيل لابم مالك ٤/٧٩ ؛ وشرح الكافية للرضى ٤/٩٧ ؛ والارتشاف ٢/٥٥٧ ؛ والمساعد ٣/١٥٣ ؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٨ ؛ والهمع ٢/٤٦١ .

[2] انظر : أسرار العربية : ص ١٧٤ ؛ والإنصاف ٢/٦١٥ ؛ واللباب ٢/٥١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٩ ، ٨٠ ؛ وشرح الكافية للرضى ٤/٩٧؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٨.

[3] انظر جواهر الأدب : ص ٢٠١ .

إذا كان **معربا** ؛ كـ " أيّ " المضافة إلى **اسم زمان** أو **اسم مكان** ؛ فإذا لم يكن معربا فهو **مبنى فى محل نصب** على الظرفية، **وعامل النصب فيه فعل الشرط** [١].

وإنما كان **العامل** فى **الظرف** المستعمل **أداة شرط** جازمة **فعل الشرط** ؛ **لا فعل الجواب** لأن رتبة **الجواب** مع متعلقاته **التأخير** عن الشرط ، **فلا يعمل فى متقدم عليه**؛ فضلا عن أنه قد يقترن بـ " **الفاء** " الرابطة ؛ أو بـ " **إذا** " الفجائية – كما تقدم – ، **وما بعد** كل من " **الفاء** " و " **إذا** " الفجائية **لا يعمل فيما قبلها** ، وقد اغتفر ذلك فى " **إذا** " الشرطية غير الجازمة ؛ إذ يعمل فيها ما فى جوابها من **فعل** أو **شبهه** ؛ **لأنها مضافة** إلى شرطها – على ما تقدم – ، ومن ثم لا يصلح **فعل الشرط** للعمل فيها ؛ إذ إنه بعض المضاف إليه ؛ **والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف** ، وحينئذ لم تكن " **الفاء** " الرابطة مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن تقدم " **إذا** " **لغرض** ؛ وهو **تضمنها معنى الشرط** الذى له صدر الكلام **جوّز ذلك** [٢] .

* **هذا .. والمستعمل أداة شرط جازمة من ظروف الزمان وظروف المكان على ثلاثة أضرب :**

(الضرب الأول) : ما يشترط فى الجزم به أن تلحقه " مَا " لازمة ، وذلك ظرف الزمان: " **إذْ** "؛ وظرف المكان :" **حَيْثُ** "، فلا يجزم بهما مجردين من "**مَا** "[٣]؛ خلافا للفراء؛ حيث ذهب **إلى جواز الجزم بهما** دون "**مَا**"؛ قياسا على :"**أَيْنَ**" و"**مَتَى**"[٤]،

---

[١] انظر: المقتصد ١١١٦/٢، ١١١٢،وشرح الجمل لابن خروف ٨٦٧/٢؛ والدر المصون ٣٩٩/١؛ والهمع ٤٦٧/٢؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ١٧٥/١؛ وحاشية الصبان ١٦/٤ .

[٢] انظر : حاشية الصبان ١٩/٤ ؛ وحاشية الخضرى ٢٧٦/٢ .

[٣] انظر – فى ذلك -: الكتاب ٥٦/٣ ؛ والمقتضب ٤٧/٢ ؛ وعلل النحو : ص ٤٣٦ ؛ والتبصرة ٤٠٨/١ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص ٣١١ ، ٣١٢ ؛ وشرح الجمل لابن خروف ٨٩١/٢ ؛ واللباب ٥٤/٢ ، ٥٥ ؛ والمقتصد ١١١٢/٢ ، ١١١٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢ ؛ ٤٦/٧ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٩٧/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٥/٤ ، ٩٦ ؛ والارتشاف ٥٦٣/٢ ؛ والمساعد ١٨١/٣ ؛ والهمع ٤٥٣/٢ .

[٤] انظر : الارتشاف ٥٦٣/٢ ؛ والدر المصون ٣٩٩/١ ؛ والهمع ٤٥٣/٢ ؛ والكواكب الدرية ٥٠٢/٢ .

ورد ذلك بأن **الجزم بهما لم يسمع فيهما إلا مقرونين بـ" ما "** [١] .

وقيل : ان " **إذا** " الشرطية **يجزم بها فى الاختيار** بشرط أن تلزمها " **ما** " ؛ مثل: "**إذْ** " و " **حَيْثُ** " [٢] .

وإنما وجب أن تلزم " **مَا** " كلا من : " **إذْ** " و" **حَيْثُ** " فى **حال الجزم بهما** لأنهما – فى الأصل – **من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل** – على ما تقدم –، فإذا **جرد** كل منهما من " **مَا** " كان **مضافا إلى ما يليه** ، وذلك يقتضى كون **الجملة** التى أضيف إليها كل منهما **فى محل جر** ، **والجر** من خصائص **الأسماء** ، **وما اقتضى الجر لا يقتضى الجزم** ؛ إذ إنه من خصائص **الأفعال** ؛ **وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال** ؛ فضلا عن أن الإضافة **موضحة** للمضاف ؛ **مخصصة** له؛ **كاشفة** عن معناه ؛ فى حين أن **باب الشرط والجزاء يقتضى الإبهام**، ومن ثم **يتنافى** معنى **الإضافة** ومعنى **الشرط والجزاء** ، فإذا أدخلت " **ما** " على كل من : " **إذْ** " و" **حَيْثُ**" **كَفَّتْهُمَا** عن **الإضافة** ؛ **وزال** منهما **معناها** ؛ **وضُمِّنَ** كل منهما **معنى الشرط** ؛ وصار من **عوامل الأفعال** ؛ **فيجزم الفعل بعدهما** – لفظا أو محلا – فـ " **مَا** " جعلت **ملازمة** لكل من : " **إذْ** " و" **حَيْثُ** " **لتمنعهما** من حكم **الإضافة** ؛ **وتنقلهما** إلى باب **الشرط والجزاء** ؛ فَتُهَيِّئ لهما **العمل فى الفعل** ؛ إذ يصير كل منهما بإدخالها عليه **أداة شرط جازمة تجزم فعلين** ، وتكون " **مَا** " – حينئذ – **عوضا** من **الإضافة** التى زال معناها من : " **إذْ** " و" **حَيْثُ** " بإدخالها على كل منهما[٣] ؛ إلا أن " **إذْ مَا**" صارت بإلزام " **مَا** " غير " **إذْ** " المجردة منها ، فقد تقدم

---

[١] **انظر الهمع ٢/٤٥٣ .**

[٢] **انظر: التبصرة ١/٤٠٨ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٤٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٤٦.**

[٣] **انظر – فى ذلك – المقتضب ٢/٤٧،٥٤؛ وعلل النحو: ص ٤٣٨؛ والتبصرة١/٤٠٨؛ وشرح** اللمع التبريزى: ص٣١٢،٣١١؛ واللباب ٢/ ٥٤، ٥٥؛ والمقتصد ٢/(١١١٣ – ١١١٥) ؛ والمرتجل : ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٢ ؛ ٨/١٣٣؛ ١٣٤ ، وشرح الجمل الكبير ٢/١٩٧؛ وشرح الكافية للرضى ٤/٩٥ ؛ والبحر المحيط ١/٤٢٩.

أن " إذْ " مجردة من "مَا" ظرف لما مضى من الزمان ؛ ما لم تكن بمعنى : " إذَا " – على حد ما ذهب إليه جماعة من المتأخرين – ، فلما أدخلت عليها "مَا" صرفت معناها من المضى إلى الاستقبال؛ إذ لا يكون الشرط والجزاء بمعنى المضى ؛ فنحو : "إذْ مَا سَافَرْتَ أُسَافِر" بمنزلة : "إذْ مَا تُسَافِرُ أُسَافِرُ" ، ومن ثم ذهب سيبويه إلى أن " إذْ مَا " حرف كـ "إنْ" الشرطية ؛ أى : موضوع لتعليق جملة بجملة من غير إشعار بالزمان؛ إذ إن تغيير معناها من المضى إلى الاستقبال يقتضى خروجها عن حَيِّزِ الأسماء ؛ لأن " إذ " لو بقيت ظرف زمان وهى مركبة مع "مَا" لناقض معناها معنى الشرط ؛ إذ إنه أبدا مستقبل؛ و "إذْ" ظرف لما مضى ؛ فضلا عن أن "مَا" ركبت معها وصارت جزء كلمة ؛ وليست بِلَغْوٍ ، وإنما هى مع "إذْ" كالشئ الواحد، ولذا بطل معنى "إذْ" المركبة مع "مَا" ؛ فانتقلت عن الاسمية وصارت حرف شرط بمنزلة : " إنْ "[١]، وتبع سيبويه فى ذلك المبرد فى أحد قوليه[٢] ، وبه قضى ابن مالك[٣]؛ وصححه ابن عصفور[٤]؛ وكثير من المتأخرين [٥].

وذهب المبرد فى قوله الآخر [٦]؛ وابن السراج [٧]؛ والفارسى [٨]؛ وابن جنى [٩]

---

(١) انظر الكتاب ٥٧/٣ ، وانظر – أيضا –: اللباب ٥٥/٢ ؛ والمقتصد ١١١٥/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٤٦/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٧٢/٤ .

(٤) انظر شرح الجمل الكبير ١٩٥/٢ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٨٦٧/٢ ، ٨٨٠ ؛ وشرح التصريح ٢٤٧/٢ ؛ والكواكب الدرية ٥٠٢/٢ .

(٦) انظر المقتضب ٤٧/٢ .

(٧) انظر الأصول فى النحو ١٩٥/٢ .

(٨) انظر الإيضاح العضدى : ص ٣٢١ .

(٩) انظر اللمع : ص ٢١٣ .

إلى أن " **إذْ ما** " **باقية على اسميتها** ، **فهى** – عندهم – **ظرف زمان** كما كانت قبل إدخال " **ما** " عليها ؛ إلا أنها **كانت لما مضـــى** ؛ فلما أدخلت عليها " **مَــا** " وجوبـا **صارت للاستقبال** ؛ ولم تخرج عن **حيز الأسماء** ؛ لأنها فى حال تجردها من " **مَا** " ثبتت لها **الاسمية** ؛ فلا تخرج عنها ما أمكن ؛ إذ الأصل **عدم التغيير** ، فـ " **مَــا** " كافة لها عن **طلب الإضافة** ؛ ومهيئة **للشرط** ؛ **والجزم** ؛ إذ أن " **إذْ مَــا** " صــارت **بمعنى المستقبل** ؛ وصارت **جازمة تجزم فعلين** ؛ لأنها – حينئذ – بمنزلة : "**مَتَى**"، فنحو : " إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ " معناه – على هذا القول – : " مَتَى تَقُمْ أَقُمْ " (١) .

* أما " **حَيْثُمَا** " فقد أجمع النحويون على أنها لا تخرج عــن **حيــز الأســماء** ؛ لأن "**حَيْثُ** " قبل إدخال " **مَا** " عليها **ظرف مكان** – فى الغالب – ؛ وهذا الظرف **لتعمــيم الأمكنة** (٢) ، ومن ثم لم تكن " **حَيْثُ** " دالة على نوع من الأمكنة فتصرف عنه إلــى غيره بإدخال " **مَا** " عليها ؛ كما صرفت " **إِذْ** " بإدخالها من **المضى إلى الاســتقبال**؛ فضلا عن قوة " **حَيْثُ** " ؛ وكثرة مواضعها ؛ **وتشعب** لغاتها – كما تقدم – ، فلما لَــمْ تَزُلْ " **حَيْثُمَا** " عما كانت عليه قبل إدخال " **مَا** " من الدلالة على **تعميم الأمكنــة** لــم تنقل **إلى الحرفية** كما نقلت " إِذْ مَا " عند سيبويه ومن تبعه ، وإنما هى **ظرف مكــان ضُمِّنَ معنى الشرط** ؛ بمنزلة "أَيْنَ"، فنحو : " **حَيْثُمَا** تَكُنْ أَكُنْ " معناه : " **أَيْــنَ** تَكُــنْ أكن " (٣) .

و"**إِذَا مَا**" يجرى عليها ما ذكر فى : "**إِذْ مَا**" و"**حَيْثُمَا**" – على القول بأنها **تجزم فعلين** فى الاختيار – وذلك أن "**إِذَا**" ظرف **يضاف إلى الجمل**؛ فجعلت "**مَــا**" ملازمــة لــه **لتمنعه من حكم الإضافة** وتنقله **إلى باب الجزاء** ؛ **إذ إن الإضافة توضحه**؛ **والجزاء**

---

(١) انظر : شرح الجمل الكبير ١٩٥/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٥/٤ ؛ والمساعد ١٤١/٣ ؛ وشرح التصريح ٢٤٨/٢ .

(٢) انظر : المرتجل : ص ٢٧٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤ ؛ والارتشاف ٥٥٠/٢ ؛ والمساعد ١٤١/٣ ؛ والهمع ٤٥٠/٢.

(٣) انظر : المقتضب ١١١٥/٢ ، ١١١٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٧ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٤ .

بابه الإبهام ، فبإدخال " مَا " على " إِذَا " زال ما فيها من معنى الإضافة ؛ وصارت " مَا " عوضا منها ؛ وتنزلت " إِذَا مَا " منزلة " مَتَى " فى كونها ظرف زمان مضمنا معنى الشرط ؛ فاستعملت فى الاختيار أداة شرط جازمة تجزم فعلين ؛ إذ يقال : "إِذَا مَا تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ" ؛ والمعنى : "مَتَى تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ" (١) .

* هذا .. والجزم بـ " إِذْ مَا " – فى الاختيار – قليل ؛ ومنعه بعضهم ؛ وجعل الجزم بها خاصا بالشعر (٢) ؛ وذلك كما فى قول الشاعر :

[١٦٢] إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ   حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ (٣)

حيث جزم بـ " إِذْ مَا " فعل الشرط " أَتَى " فى قوله : " أَتَيْتَ " ؛ وفعل الجواب : "قُلْ" ، فكل منهما مبنى فى محل جزم ، و" إِذْ مَا " – على القول بأنها باقية على اسميتها – ظرف زمان مبنى فى محل نصب ؛ إذ إنه مفعول فيه مقدم ، والعامل فيه فعل الشرط ، أما على مذهب سيبويه ومن تبعه فهى حرف مبنى لا محل له من الإعراب .

* والجزم بـ " حَيْثُمَا " كما فى قول الله – تعالى – : "وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ " (٤) ، فـ " حَيْثُمَا " ظرف مكان ؛ مفعول فيه مقدم ؛ مبنى فى محل نصب بفعل الشرط ، وقد جزم بها فعل الشرط ؛ وهو " كَانَ" فى قوله – تعالى –: "كُنْتُمْ"؛ فهو مبنى فى محل جزم ؛ ومثله فعل الجواب ؛ وهو : "وَلُّوا" ؛ إذ إنه مبنى فى محل جزم بـ " حَيْثُمَا " ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر : التبصرة ٤٠٨/١ ؛ وشرح المفصل ٤٦/٧ .

(٢) انظر : التبصرة ٤٠٩/١ ؛ والارتشاف ٥٤٧/٢ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٢٧٤/٤ ؛ والهمع ٤٥١/٢ .

(٣) هذا بيت من البحر الكامل ؛ وهو للعباس بن مرداس فى ديوانه : ص ٧٢ ؛ وخزانة الأدب ٢٩/٩ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤ ؛ ٤٦/٧ ؛ والكتاب ٥٧/٣ ، ويروى : " إذ ما دخلت على الرسول ...إلخ "، والشاهد فيه كون " إذ ما " أداة شرط جازمة تجزم فعلين ؛ بدليل وقوع " الفاء " الرابطة فى جملة الجواب ؛ لكونها مصدرة بفعل طلبى .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٤٤ .

[١٦٣] حيثُما تستَقِمْ يُقدِّرْ لك اللـــــ ـــــهُ نجاحا فِي غابِرِ الأزْمَانِ (١)

إذ جزم بـ " حيثُما " فعل الشرط : " تَستَقِمْ " ؛ وفعل الجواب : " يُقَدِّرْ " ، وعلامة جزم كل منهما السكون ، و" حَيثُمَا " مفعول فيه مبنى فى محل نصب بفعل الشرط .

* أما " إذَا " الشرطية فالمشهور أنها لا يجزم بها إلا فى الشعر للضرورة ، ولا يجزم بها فى الاختيار لأنها تستعمل فيما لابد من وقوعه ؛ نحو : " يُفْطِرُ الصَّائِمُ إذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ " ؛ فغروب الشمس كائن لا محالة ؛ والفعل بعدها مؤقت؛ أى : يصلح لزمان معين ؛ كما فى المثال المذكور ونحوه ؛ وباب الشرط والجزاء مختص بما هو محتمل لِلْكَوْنِ ؛ والفعل بعد أداة الشرط يكون مبهما ؛ لا مؤقتا ؛ ولذا لا يجزم بها إلا فى الشعر إذا اضطر الشاعر ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه (٢) ؛ وجمهور النحويين (٣) ، وذهب بعضهم إلى أنها يجزم بها فى الاختيار – قليلا – بشرط أن تلزمها "مَا"؛ كـ "إذْ" و"حَيْثُ" ، وحينئذ تكون "إذَا مَا" أداة شرط جازمة تجزم فعلين ؛ بمنزلة : "مَتَى"(٤)، واستدل على الجزم بها بقول الشاعر :

[١٦٤] فقَامَ أبُو لَيلَى إلَيْهِ ابْنُ ظَالِمِ وكَانَ إذَا مَا يَسْلُلِ السَّيْفَ يضْرِبِ (٥)

حيث جزم بـ " إذَا مَا " فعل الشرط :" يَسْلُلْ " ؛ وفعل الجواب والجزاء : "يَضْرِبْ"، وعلامة جزم كل منهما السكون ؛ و" إذَا مَا " مفعول فيه مبنى فى محل نصب بفعل

---

(١) هذا بيت من البحر الخفيف ، ولم أقف على اسم قائله ؛ والشاهد فيه استعمال " حيثما " أداة شرط جازمة تجزم فعلين .

(٢) انظر الكتاب ٣/٦٠ .

(٣) انظر: المقتضب ٢/٥٥ ، ٥٦؛ والتبصرة والتذكرة ١/٤١١؛ والمقتصد ٢/١١١٧، ١١١٨؛ وشرح عيون الإعراب : ص٢٨٦ ؛ وشرح اللمع للتبريزى : ص ٣١٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٧ ؛ وشرح الألفية للمرادى ٤/١٢٧٦ ، ١٢٧٧ .

(٤) انظر : التبصرة ١/٤٠٨ ، ٤٠٩ ؛ والمقدمة الجزولية : ص ٤٢ ؛ وشرح المفصل ٧/٤٢، ٤٦ ، ٤٧ .

(٥) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١/٢١ ؛ وخزانة الأدب ٧/٧٧ ؛ وشرح المفصل ٨/١٣٤ ، والشاهد فيه استعمال " إذا ما " أداة شرط جازمة ، حيث جزم بها فعل الشرط : " يسلل " ؛ وفعل الجواب : " يضرب " .

الشرط ، ونص ابن يعيش على أن القياس كون " **إِذَا مَا** " **حرفا** – عند سيبويه – كـ " **إِذْ مَا** " ؛ بدليل أنها **لا يعود إليها ضمير مما بعدها كما** يعود إلى غيرها من **الظروف والأسماء التى يجازى بها** (١) ، وعليه تكون " **إِذَا مَا** " فى البيت المذكور ونحوه **حرف شرط** ؛ **مبنيا لا محل له من الإعراب** .

ومذهب البصريين أن " **إِذَا مَا** " لا يجزم بها إلا فى ضرورة الشعر ؛ إذ إن حكمها بعد دخول " **مَا** " على ما كان قبل دخولها (٢) ؛ وهذا ما صرح به سيبويه ؛ حيث نص على **أن الجيد ألا يجزم بها** ؛ كما فى قول الشاعر :

[١٦٥] وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثْ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا (٣)

حيث رفع الفعلان : " **تَشَاءُ** " و" **تَبْعَثُ** " بعد " **إِذَا مَا** " ، ثم قال : **وقد جزم بها فى الشعر ضرورة** (٤) .

هذا .. ومن الجزم بـ " **إِذَا** " مجردة من " **مَا** " فى الشعر للضرورة قول الشاعر:

[٦٧] تَرْفَعُ لِى خِنْدَفٌ وَاللهُ يَرْفَعُ لِى نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُم تَقِدِ

وقول الآخر :

[٦٨] وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى وَإِذَا تُصِبكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

حيث استعملت " **إِذَا** " **أداة شرط جازمة** – فى البيتين – للضرورة ، **ولا يجوز ذلك فى النثر** ؛ وقيل : **يجوز قليلا** (٥) ؛ وعزى ذلك لابن مالك ؛ بناء على قوله

---

(١) انظر شرح المفصل ٤٧/٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ١٣٤/٨ ؛ وشرح عيون الإعراب : ص ٢٨٧ .

(٣) هذا بيت من البحر الخفيف ، وهو لكعب بن زهير فى ديوانه : ص ٢٩ ؛ والتبصرة ٤٠٩/١ ؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٨/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٨ ؛ والكتاب ٦٢/٣ ؛ والمقتضب ٥٧/٢ ، واستشهد به على أن رفع الفعل بعد " إذا ما " أجود من جزمه .

(٤) انظر الكتاب ٦١/٣ ، ٦٢ ، وانظر – أيضا - : المقتضب ٥٦/٢ ، ٥٧ ؛ والتبصرة والتذكرة ٤٠٩/١ ؛ وشرح المفصل ١٣٤/٨.

(٥) انظر : شرح عيون الإعراب : ص ٢٧٥ ، ٢٨٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٧ ؛ وارتشاف الضرب ٥٤٩/٢ .

– فى التسهيل –: (.. وَقَدْ يُجْزَمُ بِـ " إِذَا " الاسْتِقْبَالِيَّة حَمْلاً عَلَى " مَتَى " ..) [١]؛ فقيل: إن ظاهر هذه العبارة يقتضى جواز الجزم بـ " إِذَا " فى النثر على قلة [٢].

والحاصل أن ابن مالك نص فى شرح هذه العبارة على أن الجزم بـ " إِذَا " حملا على " مَتَى " شائع فى الشعر ؛ ولم يجزم بها فى السعة [٣] ؛ فضلا عن أنه صرح فى شرح الكافية الشافية بأن " إِذَا " جزم بها فى الشعر كثيرا ، والأصح منع ذلك فى النثر لعدم وروده [٤] .

****

(الضرب الثانى) : ما يجزم به مجردا من " ما " تارة ؛ ومقرونا بها أخرى ، ويتمثل ذلك فى : " مَتَى " و" أَيْنَ " و" أَىّ " مضافة إلى ظرف زمان ؛ أو ظرف مكان ؛ و" أَيَّانَ " خلافا للجمهور ؛ فقد تقدم أنها لا ترد إلا استفهاما على مذهب الجمهور ؛ ولا تعد – عندهم – من الظروف التى تستعمل أداة شرط جازمة ، وإنما ذهب إلى ذلك كثير من المتأخرين [٥] .

ومن أدوات الشرط التى يجزم بها مجردة من " مَا " ؛ أو مقرونة بها من غير الظروف : " إِنْ " الشرطية ؛ و" أَىّ " مضافة إلى غير ظرفى الزمان والمكان[٦].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٨١/٤ .

(٢) انظر : شرح الألفية للمرادى ١٢٧٦/٤ ، ١٢٧٧ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٩/٤ ، ٢٠ – انظر الشرح – .

(٣) انظر شرح التسهيل ٨١/٤ ، ٨٢ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣ .

(٥) انظر – فى ذلك –: شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٤ ، ٤٦ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٩٥/٢؛ والمقرب ٢٧٤/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٢٦١/٣ ؛ والارتشاف ٥٤٨/٢ ، ٥٦٣ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٢٧٦/٤ ؛ وأوضح المسالك ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ ؛ وشرح شذور الذهب : ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، وشرح التصريح ٢٤٨/٢ ؛ والهمع ٤٦٦/٢ ، ٤٦٧.

(٦) انظر المصادر السابقة .

وإنما تدخل " **مَا** " على **الظروف** المذكورة ونحوها من **أدوات الشرط** على سبيل **الجواز ؛ لا اللزوم** ، وذلك لأنها **لم تكن من الأسماء الملازمة للإضافة ؛ فيقتضى الجزم** بها أن تكف عن الإضافة بإدخال " **مَا** " ؛ فضلا عن أن كلا منها **ظرف مبهم** مطلقا ؛ أى : وهو مجرد من " **مَا** " ؛ أو مقرون بها ، فلما **كان الشرط إبهاما؛ وكانت الظروف** المذكورة فى هذا الضرب **مبهمة مطلقا** ؛ فإن إدخال "**مَا**" عليها **لم يكن لازما** ؛ إذ إن إدخالها **لَمْ يُزِلْ إبهاما** ، ومن ثم **جاز الجزم** بكل منها **مجردا من "ما"** ؛ أو **مقرونا** بها ، وتكون " **مَا** " – حينئذ – **زائدة لتأكيد معنى الشرط** فى كل منها [١] .

* **أما " متَى " فهى ظرف زمان مبهم لتعميم الأزمنة** – كما تقدم – ؛ أى : مشتمل **على جميع الأوقات** ؛ ومن ثم استعمل **أداة شرط جازمة** ، ولكون " **مَتَى** " ليست من الظروف الملازمة للإضافة فإنها **يجزم بها** وهى **مجردة** من " **مَا** " ؛ أو **مقرونة** بها – على ما تقدم – ؛ **إلا أنه يجب اتحاد زمان فعل الشرط وفعل الجزاء ؛ المجزومين بها لفظا أو محلا** ؛ نحو : " مَتَى تُحْسِنْ إِلَيَّ أُحْسِنْ إِلَيْكَ " ، **ويمتنع** نحو: " مَتَى زُرْتَنِى اْليَوْمَ أَزُرْكَ غدًا " ؛ **لاختلاف فعل الشرط وفعل الجزاء فى وقوع زمانهما**[٢].

فالجزم بـ " **مَتَى** " مجردة من " **مَا** " كما فى قول الشاعر :

[١٠١] مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ

وقول الشاعر :

[١٠٢] أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِى

وقول الآخر :

[١٠٠] وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَلِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

---

[١] انظر: المقتضب ٥٤/٢؛ والمرتجل : ص (٣٧٢ – ٣٧٤)؛ والمقدمة الجزولية : ص٤٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٨ .

[٢] انظر : ارتشاف الضرب ٥٤٩/٢ ؛ والكواكب الدرية ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣ .

فـ " متَى " فى هذه الأبيات ونحوها ظرف زمان ؛ مفعول فيه مبنى فى محل نصب، والعامل فيه فعل الشرط فى كل بيت منها ، وقد جزم بها فعل الشرط وفعل الجواب ، ففى البيت الأول ؛ الفعل : " تأتِ " فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، والفعل : " تَجِدْ " جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفى البيت الثانى ؛ الفعل : " أضَعْ " فعل الشرط ؛ وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ؛ و: " تَعْرِفُونِى " جواب الشرط ؛ وفعله مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وفى البيت الثالث ؛ فعل الشرط : " يَسْتَرْفِدْ " ؛ وفعل الجواب : "أرْفِدْ" ، وكل منهما مجزوم وعلامة جزمه السكون .

- والجزم بـ " مَتَى " مقرونة بـ " مَا " كما فى قول الشاعر :

[١٦٦] مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا [١]

فـ " مَتَى " مفعول فيه مبنى فى محل نصب ، وقد أدخلت " مَا " الزائدة عليها توكيدا لمعنى الشرط فيها والعامل فى " مَتَى " فعل الشرط : " تَلْقَ " ، وهو مجزوم بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وجزم بها فعل الجواب : "تَرْجُفْ" وعلامة جزمه السكون .

* وقد يحذف فعل الشرط بعد " مَتَى " إذا دل عليه دليل ؛ وذلك قليل [٢] ؛ وعليه يكون العامل فى " مَتَى " محذوفا ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[١٦٧] مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظِنَّةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجُ إلاَّ فِى الصَّفَادِ يَزِيدُ [٣]

---

(١) هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لعنترة فى ديوانه : ص ٢٣٤ ؛ وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ؛ ٥٠٧/٧ ، ٥١٤ ؛ والدرر ١٩٧/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٩٤/٢ ؛ وشرح المفصل ٥٥/٢ ؛ والمقاصد النحوية ١٧٤/٣ ، والشاهد فيه زيادة " ما " بعد " متى " الجازمة لتأكيد معنى الشرط فيها .

(٢) انظر : شرح الألفية للمرادى ١٢٨٧/٤ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٧٠٥ .

(٣) هذا بيت من البحر الطويل ؛ ولم أعثر له على نسبة ، ويروى : " ولا أنج " ، والشاهد فيه حذف جملة الشرط بعد " متى " ؛ على قلة .

أراد : **مَتَى تُثْقَفُوا تُؤْخَذُوا** (١) ؛ أى : مَتَى **يُظْفَرْ** بِكُمْ **تُؤْخَذُوا** قَسْرًا ... إلخ ، فحذفت **جملة الشرط** ، و : " **تؤخذوا** " **فعل الجواب** ، وهو **مجزوم** ؛ وعلامة جزمه **حذف النون** .

* وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك زعم أن " **مَتَى** " قد **تهمل** ؛ **فلا يجزم** بها حملا على " **إِذَا** " الشرطية (٢) ، واستدل على ذلك بقول عائشة – رضى الله عنها – للنبى – صلى الله عليه وسلم –: " **إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لاَ يُسْمِعُ النَّاس**"(٣)؛ حيث **رفع الفعل** بعد "**مَتَى**" الشرطية، ورَدَّهُ أبو حيان؛ **إذ صرح** بأن " **مَتَى** " **لا تهمل** حملا على " **إذا** " ؛ خلافا لمن زعم ذلك (٤) .

* وأما " **أَيْنَ** " فقد تقدم أنها **ظرف مكان مبهم يقع على الجهات الست** ؛ إذ إنه **لتعميم الأمكنة** ، ومن ثم يجرى عليها ما ذكر فى : " **مَتَى** " ؛ فتستعمل **أداة شرط جازمة** تجزم فعلين **وهى مجردة** من " **مَا** " ؛ **أو مقرونة بها** ، **فالجزم بها مجردة** من " **مَا** " كما فى قول الشاعر :

[١٦٨] أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلاَقِى (٥)

فـ " **أين** " **مفعول فيه مقدم ؛ مبنى فى محل نصب بفعل الشرط** : " **تَضْرِبْ** "؛ وهو **مجزوم** بـ " **أَيْنَ** " وعلامة جزمه **السكون، وجزم** بها **فعل** الجواب : "**تَجِدْ**" ؛ وعلامة جزمه **السكون** .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦٠٩/٣ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص ٧٠٦ ؛ وشرح الألفية للمرادى ١٢٧٨/٤ ؛ وشرح التصريح ٢٥٢/٢ ؛ والهمع ٤٦٤/٢ ، والدرر اللوامع ١٩٣/٢ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٨١/٤ ، ٨٢ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٣٧٤/١ ، ٣٧٥ .

(٣) انظر : إرشاد السارى ؛ شرح صحيح البخارى ٣٦٩/٥ ؛ ومسند الإمام أحمد بن حنبل ١٥٩/٦ ، ٢١٠ ، ٦٢٤ .

(٤) انظر الارتشاف ٥٤٨/٢ .

(٥) هذا بيت من البحر الخفيف، وهو لابن همام السلولى فى الكتاب ٥٨/٣، ويروى : "أين تصرف بها .. إلخ " ، والشاهد فيه استعمال " أين " أداة شرط جازمة تجزم فعلين مجردة من " ما " .

والجزم بـ " أَيْنَ " مقرونة بـ " مَا " الزائدة لتأكيد معنى الشرط فيها كما في قول الله – تعالى – : " فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ " (١)؛ وقوله – تعالى – : " أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللهُ جَمِيعًا " (٢) ، وقوله – عز وجل – : " أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ " (٣) ، وكما فى قول الشاعر :

[١٦٩] صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ (٤)

فـ " أَيْنَمَا " فى الأمثلة المذكورة ونحوها أداة شرط جازمة جزم بها فعل الشرط وفعل الجزاء – لفظا أو محلا – ، و " مَا " فيها زائدة لتأكيد معنى الشرط ؛ وليست بلازمة ، وزيادة " مَا " على " أَيْنَ " هو الأغلب فيها (٥) .

* وأما " أىّ " فتكون لتعميم الأزمنة بمنزلة " مَتَى " إذا كانت مضافة إلى ظرف زمان ، وتكون لتعميم الأمكنة بمنزلة " أَيْنَ " إذا كانت مضافة إلى ظرف مكان ، فكونها بمنزلة " مَتَى " فى الإبهام ؛ والدلالة على معنى العموم لجميع الأوقات ؛ واستغراق سائر الأزمنة ؛ كما فى نحو : " أىَّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ " ؛ فـ " أىَّ يَوْمٍ " مفعول فيه منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه الفتحة ، وناصبه فعل الشرط " تَصُمْ " ؛ وهو ؛ وفعل الجواب : " أَصُمْ " مجزومان بـ " أىّ " وعلامة جزم كل منهما السكون ، وكونها بمنزلة " أَيْنَ " لتعميم الأمكنة فى الإبهام لوقوعها على الجهات الست ؛ وفى الدلالة على معنى العموم لجميع الأمكنة واستغراق سائرها كما فى نحو : " أىَّ مَكَانٍ تَقْصِدْ أَقْصِدْ " ، فـ " أىَّ مَكَانٍ " مفعول فيه

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١١٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٤٨ .

(٣) سورة النحل : من الآية ٧٦ .

(٤) هذا بيت من البحر الرمل ، وهو لكعب بن جعيل فى خزانة الأدب ٤٧/٣ ، والدرر ١٨٦/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١٩٦/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٤٢٤/٤ ، والشاهد فيه الجزم بـ " أينما " ؛ حيث جزم بها فعل الشرط " تميلها " ؛ وفعل الجواب : " تمل " .

(٥) انظر : معانى القرآن للفراء ٨٥/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٧ .

منصوب على الظرفية المكانية بفعل الشرط : " تقْصِدْ " ؛ وهـذا الفعـل ؛ وفعـل الجواب : " أقْصِدْ " كل منهما مجزوم وعلامة جزمه السكون .

ولما كانت " أيّ " تستغرق جميع الأزمنة إذا كانت بمنزلـة " متَـى " ؛ وتسـتغرق جميع الأمكنة إذا كانت بمنزلة "أيْنَ" فإنها يجرى عليها ما ذكر فى كل مـن "متَـى" و"أيْنَ"، فيجزم بها مجردة من "مَا" كما مثل؛ ويجزم بها مقرونة بها لتأكيـد معنـى الشرط فى : "أىَّ يوْمٍ"؛ و"أىَّ مَكَانٍ"؛ إذ يقال :"أيَّمَا يوْمٍ تَصُمْ أصُمْ"؛ و:"أيَّمَـا مَكَـانٍ تَقْصِدْ أقْصِدْ " ؛ بتوسط " مَا " بين " أىّ " وبـين الظـرف المضـاف إليـه – علـى الأجود[1] – ؛ وذلك كما فى قول الله – تعالى – : " أيَّمَا الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلاَ عُـدْوَانَ عَلَىَّ " [2] ؛ حيث أدخلت " ما " على " أى " ؛ فتوسطت بينها وبين ما أضيفت إليـه من غير الظروف .

* وأما "أيَّانَ" فقد تقدم أنها على قول أكثر المتأخرين ظرف زمـان ضـمن معنـى الشرط فاستعمل أداة شرط جازمة تجزم فعلين؛ بمنزلة "متَى" ؛ ومن ثم تجزم الفعلين مجردة من " مَا "؛ أو مقرونة بها، فالجزم بها مجردة من "مَا" كما فى قول الشاعر :

[٩٠] أيَّانَ نُؤمِّنْكَ تَأمَنْ غيْرَنَا وَإذَا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنْ غيْرِنَا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا

حيث جزم بـ " أيَّانَ " فعل الشرط " نُؤمِّنْ " ؛ وفعل الجواب " تَـأمَنْ " ، وعلامـة جزم كل منهما السكون ، و" أيَّانَ " مفعول فيه مقدم فى محل نصب بفعل الشـرط : "تُؤمِّنْ " ، والجزم بها مقرونة بـ " مَا " زائدة لتأكيد معنى الشرط فيها كما فى قول الشاعر :

[١٧٠] إذَا النَّعْجَةُ الأدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ ... فَأيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الرِّيحُ تَنْزِلِ [3]

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣ .

(٢) سورة القصص : من الآية ٢٨ .

(٣) هذا بيت من البحر الطويل ؛ وهو لأمية بن عائذ الهذلى فى أشعار الهذليين ٥٢٦/٢ ؛ وشرح عمدة الحافظ ٣٦٢/١ ، ٣٦٣، ويروى :" النعجة الأذناء"، ويروى – أيضا –:"النعجة العيناء"، وروى فى البحر المحيط ٤١٩/٤ : ".. النعجة العجفاء باتت ... إلخ" ، والشاهد فيه الجزم بـ "أيان" المقرونة بـ "ما" الزائدة ؛ حيث جزم بها فعل الشرط "تعدل" ؛ وفعل الجواب : "تنزل" .

حيث جزم بـ" أَيَّانَ " مقرونة بـ" مَا " فعل الشرط " تَعْدِلْ "؛ وفعل الجواب "تَنْزِلْ "، وعلامة جزم كل منهما السكون ، و" أَيَّانَ " مفعول فيه مقدم مبنى فى محل نصب بفعل الشرط .

(الضرب الثالث) : ما يجزم به مجردا من " مَا " ؛ ولا يجوز إدخالها عليه ؛ ويتمثل فى الظرف : " أَنَّى " ؛ وكذا " مَا " و" مَنْ " و" مَهْمَا " من أسماء الشرط الجازمة غير الظروف [1] ، وأجاز الكوفيون إدخال " مَا " على " أَنَّى " [2] ، وقد تقدم أنها ظرف لتعميم الأمكنة ؛ أو لتعميم الأزمنة ، فهى بمعنى " أَيْنَ " إذا كانت لتعميم الأمكنة ؛ فتجزم فعلين – لفظا أو محلا – ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[١١٢] فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا　　　كِلاَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ

حيث جزم بـ " أَنَّى " التى بمعنى " أَيْنَ " فعل الشرط : " تَأْتِ " وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وفعل الجواب : " تَلْتَبِسْ " ؛ وعلامة جزمه السكون ، وإذا كانت " أَنَّى " لتعميم الأزمنة كانت بمعنى " مَتَى " ، وذلك كما فى قول الشاعر :

[١١٣] خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِى تَأْتِيَا　　　أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ

حيث جزم بـ " أَنَّى " التى بمعنى " مَتَى " فعل الشرط " تَأْتِيَانِى "؛ وفعل الجواب "تَأْتِيَا " ؛ وعلامة جزم كل منهما حذف النون .

و"أَنَّى" – فى البيتين – ظرف مبنى فى محل نصب بفعل الشرط؛ إذ إنه مفعول فيه.

– والله أعلم –

(تم بحمد الله وتوفيقه)

---

[1] انظر : شرح اللمع للتبريزى : ص ٣١١ ؛ وشرح الجمل الكبير ١٩٧/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣ ؛ والارتشاف ٥٦٣/٢ ، والمساعد ١٨١/٣ ؛ والهمع ٤٦٧/٢ .

[2] انظر: الارتشاف ٥٦٣/٢؛ والمساعد ١٨١/٣؛ وهمع الهوامع ٤٦٧/٢؛ وشرح الأشمونى فى:حاشية الصبان ١٩/٤ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ؛ سيدنا محمد ؛ وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد

فإنَّ ما قامت عليه الدراسة في بحث هذا الموضوع من **البسط والتفصيل ؛ والإيضاح والتهذيب** أسفر عن كثير من **الملاحظات والنتائج** ، وفيما يلي عرض موجز **لأهمها وأبرزها** :

١- **الظرف** – في اصطلاح النحويين – يطلق على كل اسم ذكر **لأجل أمر وُقِعَ فيه** ، وذلك بأن يكون **مُضَمَّنًا** في ثناياه **المعنى الأصلي** لحرف الجر " **فِي** " ؛ وهو **الظَّرْفِيَةُ** في الزمان ؛ أو المكان؛ إذ إنها **أصل معاني هذا الحرف** ، بحيث يشير ذلك الاسم إلى معنى الظرفية **باطراد** من غير أن يتضمن لفظ "**فِي**"؛ أو ينوب عنها ، وإنما يكون **لفظها ملاحظا ؛ يراعى عند تأدية المعنى** .

* **والظرف** بهذا المفهوم يتمثل في نوعين أساسيين ؛ هما : " **ظرف الزمان** " و"**ظرف المكان** " ، **ويقوم مقامهما أسماء** لم تكن في حقيقتها ظروفا ، وإنما **عرضت لها الظرفية الزمانية أو المكانية** لسبب أدى إلى ذلك ، وتُعَدُّ هذه الأسماء **ظروفا** على سبيل **الاتساع**، وعدَّها بعض النحويين أسماء **نائبة عن الظرف** .

فالاسم المذكور لأجل أمر وُقِعَ فِيهِ إن كان **زمانا** لوقوع الحدث فهو **ظرف زمان** ، وذلك كـ " **أَمْسِ** " و" **غَدًا** " و" **اَلْيَوْم** " ؛ ونحو ذلك من الأسماء التي تصلح لأن تكون جوابا لـ " **مَتَى**" في السؤال عن الأوقات؛ أو جوابا لـ" **كَمْ** " في السؤال عن المُدَدِ .

وإن كان ذلك الاسم **مكانا** لوقوع الحدث هو **ظرف مكان** ، وذلك كـ " **عِنْدَ** " و" **لَدُنْ** " و" **مَكَانَ** " و" **جِهَةَ** " و" **أَمَام** " و" **وَرَاء** " ؛ وما إلى ذلك من الأسماء التي تصلح لأن تكون جوابا لـ " **أَيْنَ** " في الاستفهام .

* والأسماء التى عرضت لها الظرفية فتقوم مقام ظرفى الزمان والمكان ؛ وتُعَدُّ ظروفا على الاتساع ؛ أو نائبة عن الظرف ؛ إما أن تكون من أسماء العدد المُمَيَّزَة باسم زمان ؛ أو اسم مكان ؛ كما فى نحو :" صُمْتُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا " ؛ و: " سِرْتُ عِشْرِينَ مِيلاً " ، وإما أن تكون من الألفاظ التى يُفاد بها الكلية ؛ أو الجزئية ؛ وذلك إذا كانت مضافة إلى اسم زمان ؛ أو اسم مكان ؛ كما فى نحو: " سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرْسَخِ " ؛ ونحو : " مَشَيْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْمِيلِ " ، وإما أن تكون صفة لظرف زمان مقدر؛ كما فى نحو :" جَاهَدْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ " ؛ أى : زَمَنًا طَوِيلاً ؛ أو صفة لظرف مكان مقدر ؛ كما فى نحو : " جَلَسْتُ شَرْقِيَّ الدَّارِ " ؛ أى : مَكَانًا شَرْقِيَّ الدَّارِ ؛ وإما أن تكون أسماء مضافة إلى ظرف زمان ؛ كما فى نحو : " جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ " ؛ أى: وَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وذلك هو الغالب ، وقد تكون أسماء مضافة إلى ظرف مكان ؛ كما فى نحو : "وَقَفْتُ قُرْبَ النَّهْرِ " ؛ أى : مَكَانَ قُرْبِ النَّهْرِ ، وقد تكون ألفاظا مسموعة جرت مجرى ظرف الزمان توسعا ؛ منها " **حَقًّا** " فى نحو : " أَحَقًّا أَنَّكَ مُسَافِرٌ ؟ " .

٢- الأصل فى ظروف الزمان وظروف المكان أن تكون معربة ؛ لكونها أسماء ، ومن ثم فإن المعرب منها هو الكثير الغالب ، وبعضها مبنى . فالظرف المعرب يكون منصوبا على الظرفية بتقدير " **فِى** " – غالبا – ؛ أو يكون مجرورا بـ " **مِنْ** " خاصة ؛ لكثرة زيادتها دون غيرها من حروف الجر ؛ إذ إنها أُمُّ الباب ؛ ولذا لم يعتد بزيادتها ؛ وجر الظرف بـ " **مِنْ** " يعرف بـ " **شبه الظرفية**"، **فظرف الزمان أو ظرف المكان الذى لا يفارق الظرفية أو شبهها ؛ أى : الذى لا يستعمل إلا منصوبا ؛ أو مجرورا بـ "مِنْ"؛** ولا يخرج عن ذلك أصلا؛ يسمى بـ " **الظرف غير المتصرف** " – أو-: "**الظرف غير المتمكن** "، ومن ذلك :" **قَطُّ** " و" **عَوْضُ** " و" سَحَرَ "من ظروف الزمان ؛ و: " **عِنْدَ** " و" **لَدُنْ** " و" **لَدَى** " من ظروف المكان ؛ فإن استعمل كذلك تارة ؛ واستعمل غير ظرف تارة أخرى سمى بـ " **الظرف المتصرف**"؛

أو " **المتمكن**" ، وذلك لأنه يتصرف بوجوه الإعراب المختلفة ؛ حيث تدخل عليه **العوامل** فتنقله من إعراب إلى إعراب ، فَيُرْتَفَعُ مُبْتَدأ ؛ أو خَبَرًا ؛ أو فَاعِلاً ؛ أو نائبًا عَنِ الفاعل ؛ ويُنْصَبُ على أنه **مفعول به** ؛ لا مفعول فيه؛ ويُجَرُّ **بالإضافة** ؛ أو **بحرف جر** غير " مِنْ " ؛ هذا بجانب استعماله **ظرفا** أو **شبه ظرف** ، ومن ذلك : " **يَوْمٌ** " و" **لَيْلَةٌ** " و" **شَهْرٌ** " من ظروف الزمان ؛ و:" **يَمِينٌ** " و" **شِمَالٌ** " و" **أَمَامٌ** " و" **خَلْفٌ** " ؛ ونحو ذلك من ظروف المكان .

وما كان من ظروف الزمان وظروف المكان **مبنيا** فهو في **محل نصب على الظرفية** ؛ أو **في محل جر** بـ " مِنْ " إذا كانت داخلة عليه ، **والظروف المبنية** منها ما بنى على **السكون** ؛ كـ " **إِذْ** " و" **إِذَا** " و" **أَنَّى** " و" **لَدُنْ** " و"**مُذْ**"؛ وغيرها ومنها ما بنى على **الفتح** ؛ كـ " **الآنَ** " و" **أَيْنَ** " و" **أَيَّانَ** " وغيرها ، ومنها ما بنى على **الكسر** ؛ كـ " **أَمْسِ** " ، ومنها ما بنى على **الضم** ؛ كـ "**حَيْثُ** " و" **قَطُّ** " و" **عَوْضُ** " و" **مُنْذُ** " .

٣- من **ظروف المكان** ما يستعمل - أيضا - **ظرف زمان** ، ومن ذلك " **بَيْنَ** " في نحو : " جَاءَ أَخُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ " ؛ و" **عِنْدَ** " ؛ كما في نحو قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: " **إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى** " ؛ و"**مع**" في نحو : " عَادَ الرَّكْبُ مَعَ غُرُوبِ الشَّمْسِ " ؛ و" **قَبْل** - و- **بَعْد** " في نحو: " سَافَرْتُ بَعْدَ الْفَجْرِ ؛ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ "؛ و"**أَنَّى**" في نحو:"أَنَّى يَعُودُ بَكْرٌ ؟"؛ أي : "مَتَى يَعُودُ ؟" ؛ و" **لَدُنْ** " في نحو : " حَضَرْتُ مِنْ لَدُنْ صَبَاحِ الْيَوْمِ " .

٤- الظرف " **بَيْنَ** " ظرف متصرف ؛ معرب ملازم للإضافة إلى المفرد بحيث يكون متعددا ؛ لأن " **بَيْنَ** " **ظرف يوجب الاشتراك** ؛ إذ لا يكون **إلا من اثنين فصاعدا** ، ومن ثم **يتخلل بين شيئين** كما في نحو: " المال بين الزيدين " ؛ أو **يتخلل بين أشياء** ؛ كما في نحو قول الله - تعالى -: " **وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** " [1] ، والأصل فيه أن يكون **ظرف مكان** بمعنى : " **وَسْط** "

---

[1] سورة آل عمران : من الآية ١٤٠ .

– بسكون السين – ؛ وذلك إذا كان مضافا إلى **ذوات** ؛ كما مثل ؛ أو كان مضافا إلى **الأمكنة** ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ** " [1] ، ويكون **ظرف زمان** إذا أضيف إلى **الأحداث** ؛ كما فى نحو : " صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ الأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ " ؛ أو أضيف إلى **الأزمنة** ؛ كما فى نحو: " انْتَظَرْتُكَ بَيْنَ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ " .

* وقد يركب الظرف " **بَيْنَ** " تركيب " **خَمْسَةَ عَشَرَ** " ؛ فيقال : " **بَيْنَ بَيْنَ** " ، وحينئذ **يتغير حكمه** ؛ إذ يصير **ظرفا غير متصرف** بعد أن كان **متصرفا** ؛ **ويُبْنَى** على فتح الجزأين بعد أن كان **معربا** ، **ويقطع عن الإضافة** مطلقا بعد أن كان **ملازما لها** ؛ ومن ذلك نحو: " **مِنْ أَحْكَامِ الْهَمْزَةِ التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ** " ؛ أى : جعلها بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها .

* وقد يلحق الظرف " **بَيْنَ** " بـ " **الألف** " أو بـ " **مَا** " ؛ فيقال : " **بَيْنَا** " ؛ أو : " **بَيْنَمَا** " ، وحينئذ **يتغير حكمه** – أيضا– ؛ إذ يتعين كون كل من "**بَيْنَا**" و"**بَيْنَمَا**" **ظرف زمان** ؛ وفى حال التجرد يرد " **بَيْنَ** " **ظرف مكان** كثيرا ، وقد يرد **ظرف زمان** – على ما تقدم – ؛ ويختص كل منهما **بالإضافة إلى الجملة** – على الأرجح –؛ **اسمية** كانت أو **فعلية** ، وكل منهما **يلزم صدر الكلام** ؛ **ويحتاج إلى جواب** يتم به المعنى ، أما فى **حال التجرد** فقد تقدم أن الظرف "**بَيْنَ** " مختص **بالإضافة إلى المفرد** ، **ويذكر فى درج الكلام** ؛ لا فى صدره ؛ **ولا يحتاج إلى جواب** ، فإضافة " **بَيْنَا** " و" **بَيْنَمَا** " إلى **جملة اسمية** كما فى نحو: " **بَيْنَا** – أو– **بَيْنَمَا** نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَكَ إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا أَبُوكَ " ، وإضافتهما إلى **جملة فعلية** كما فى نحو:" **بَيْنَا**– أو– **بَيْنَمَا** أَنْصَفْتَ أَخَاكَ لَمْ تُنْصِفْ جَارَكَ"، فـ " **بَيْنَا** " و" **بَيْنَمَا** " يذكران فى **صدر الكلام** ، وذكرهما فى وسطه **لَحْنٌ** ؛ يقع فيه كثير من المثقفين ؛ إذ درجوا على ذكر " **بَيْنَمَا** " بخاصة **فى وسط الكلام** ، فثانى المثالين المذكورين يقال هكذا : " أَنْصَفْتَ أَخَاكَ بَيْنَمَا لَمْ

---

[1] سورة البقرة : من الآية ١٦٤ .

تُنْصِفْ جَارَكَ " ، وذلك خطأ ، والصواب ذكر " بَيْنَمَا " في صدر الكلام ؛ أو يُعَبِّرُ بـ " عَلَى حِينِ " – أو – " فِي حِينِ " بدلا من " بَيْنَمَا " ، فيقال : "أَنْصَفْتَ أَخَاكَ عَلَى حِينِ لَمْ تُنْصِفْ جَارَكَ" ؛ أو: "فِي حِينِ لَمْ تُنْصِفْ جَارَكَ"؛ بذلك يستقيم نظم العبارة .

٥- لفظ " وَسْطَ " – بسكون السين – ظرف مكان غير متصرف ؛ ويكون في كل موضع يصلح فيه الظرف " بَيْنَ " ، وذلك نحو : " جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ "؛ أي : بَيْنَهُمْ ، فإن لم يصلح فيه ذلك تحركت سينه بالفتح ؛ فيقال : " وَسَطَ " ، وحينئذ لا يكون ظرفا ، وإنما يكون اسما لما بين الطَّرَفَيْنِ ؛ أو لما يستوى نسبة الجوانب إليه ؛ كالمركز ؛ وذلك نحو : "ضَرَبْتُ وَسَطَ الْغُلاَمِ" ؛ أي : مُنْتَصَفَهُ ؛ ونحو: "جَلَسْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ " ؛ أي : فِي مُنْتَصَفِهَا ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون إلى أنه ظرف مكان كـ "وَسْط" – ساكن السين – ، والمذهب الأول هو الأرجح ؛ لأن "وَسَطَ الشَّيْءِ" ما له طرفان متساويان ؛ أو أطراف متساوية في القدر ؛ فضلا عن كونه – في الأصل – مصدرا ، ويستعمل " وَسَط " في الكمية المتصلة ؛ كالجسم الواحد ؛ إذ يقال : " وَسَطٌ صُلْبٌ " ، وقد يستعمل – مجازا – في الخصال المحمودة في البشر ؛ لأنها أوساط للخصال الذميمة المكتنفة بها من طرفي الإفراط والتفريط ؛ كالجود ؛ فإنه وسط بين الإسراف والبخل ، والشجاعة ؛ إذ إنها وسط بين الجبن والتهور ؛ وما إلى ذلك ، ومن ثم يطلق لفظ " وَسَط " على خيار الشيء؛ إذ يقال : " مُحَمَّدٌ وَسَطُ قَوْمِهِ " ؛ أي : مِنْ خِيَارِ قَوْمِهِ ؛ وَمِنْ أَهْلِ الْحَسَبِ فِيهِمْ ، ومن ذلك " وَسَطًا " في قول الله – تعالى –: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا "[1] ؛ أي : خيارا ؛ أو عدولا ، فـ " وَسَط " – مفتوح السين – اسم وليس بظرف – عند الجمهور– ، وذهب الكوفيون إلى أنه ظرف مكان كـ "وَسْط " – ساكن السين – .

---

[1] سورة البقرة : من الآية ١٤٣ .

٦- لفظ " مَعَ " اسم للدلالة على معنى الاصطحاب ، ولا يعد ظرفا إلا إذا كان مضافا إلى اسم ظاهر ؛ أو اسم مضمر ، وحينئذ يكون ظرفا غير متصرف ؛ إذ يلازم النصب على الظرفية ، ولا يخرج عنها إلا إلى الجر بـ " مِنْ " ؛ وذلك قليل ؛ فقد سمع : " ذُهِبَ مِنْ مَعِهِ " .

والكثير الغالب فيه أن يستعمل **ظرف مكان** ، وذلك إذا كان اسما لمكان الاصطحاب ؛ كما فى قول الله – تعالى –: " **إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** " [1] ؛ وقوله – تعالى –: " **وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ** " [2] .

ويقل استعماله **ظرف زمان** ، وذلك إذا كان اسما لوقت الاصطحاب ؛ كما فى نحو: " يُفْطِرُ الصَّائِمُ مَعَ الْمَغْرِبِ ؛ وَمَعَهُ يَبْدَأُ اللَّيْلُ " ؛ أى : زَمَنُ فِطْرِهِ وَقْتَ الْمَغْرِبِ ؛ وَوَقْتُهُ زَمَنُ ابْتِدَاءِ اللَّيْلِ .

* وفى حال استعمال " **مَعَ** " ظرف مكان أو ظرف زمان يكون ثُنَائِيَّ اللفظِ ؛ ولكونه – حينئذ– مضافا لا يُنَوَّن ، فإذا أفرد بقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى نُوِّنَ ؛ وألحقت به **ألف** ؛ فيقال : " **مَعًا** " ، ولا يكون – حينئذ– ظرفا ، وإنما يكون مجرد اسم ، وينصب – غالبا – على أنه حال ، والأكثر أن يستعمل للاثنين ؛ نحو : " سَافَرَ زَيْدٌ وَبَكْرٌ مَعًا " ، وقد يستعمل للجماعة ؛ نحو: " جَاءَ الطُّلَّابُ وَالطَّالِبَاتُ مَعًا " ، وهو– حينئذ – ثُنَائِيُّ اللفظِ كما فى حال الإضافة ؛ والفتحة فيه فتحة الإعراب ؛ والألف الملحقة به زائدة ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ؛ وغيرهما ، وذهب بعض البصريين إلى أن " **مَعًا** " اسم مقصور منصوب بفتحة مقدرة ؛ إذ **الألف** فيه **لامُه** ؛ وليست بزائدة ، فهو– عندهم – ثُلَاثِيُّ اللفظِ، وفتحة **العين** كفتحة **تاء** " **فَتًى** " ؛وهذا المذهب صححه ابن مالك ، ولعل المذهب الأول هو الأرجح ؛ لأن حذف ألف " **مَعًا** " فى حال استعماله ظرفا ؛ للإضافة يُعضِّدُ كونها زائدة ؛ إذ لا يحذف حرف أصلى للإضافة .

---

[1] سورة البقرة : من الآية ١٥٣ .

[2] سورة يوسف : من الآية ٣٦ .

* ولفظ " مع " قد تسكن عينه فى حال إضافته ؛ فيقال :" معْ زيْدٍ " ؛ أو" معْك " ، والمشهور أن ذلك لا يكون إلا فى الشعر للضرورة ؛ وقيل: تسكين عين "مع" لغة لربيعة وغُنْم ؛ وهو- عندهم – مبنى على السكون ، والصحيح أن " معْ " في حال تسكين العين اسم معرب ؛ والسكون للضرورة ، وقيل : هو – حينئذ- حرف جر يفيد المصاحبة .

٧- أجمع النحويون على أن لفظ " إذْ " يرد ظرف زمان لما مضى ؛ وأنه من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية ، وذلك كما فى قول الله – تعالى -: " **إلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إذْ هُمَا فِى الْغَارِ إذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا** " (١) .

وقد تكون " إذْ " اسما غير ظرف ، وحينئذ يكون – أيضا – ملازما للإضافة إلى الجملة الفعلية ؛ أو الجملة الاسمية ، وذلك كما فى نحو : " أَكْرَمْتُكَ إذْ أَكْرَمْتَ أَخِى " ؛ ونحو: " اعتكفت إذ الاعتكاف سنة " .

وقد يقطع الظرف " إذْ " عن الإضافة لفظا ؛ لا معنى ، وذلك بأن تحذف الجملة التى أضيف إليها ؛ للعلم بها ؛ ويعوض منها التنوين ، وتكسر ذال "إذْ" لالتقاء الساكنين ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت "إذْ" مضافا إليها اسم زمان ؛ كـ "يَوْمٍ " و" حِينٍ " و" وَقْتٍ " ؛ ونحوها ؛ فيقال : "يَوْمِئـذٍ" و" حينئـذٍ و "وَقْتَئِذٍ" ؛ وما إلى ذلك .

وإذا كانت الجملة الاسمية معمولة للحرف الناسخ " أَنَّ " – بفتح الهمزة – امتنعت إضافة " إذْ " إليها ؛ ظرفا كانت أو غير ظرف ، وإنما تضاف إلى الجملة الاسمية المعمولة لـ " إنَّ " – بكسر الهمزة – ، وذلك لكون " إنَّ " المكسورة الهمزة تتعين فى كل موضع هو للجملة ؛ إذ يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر ، فالكلام مع " إنَّ " – بكسر الهمزة – جملة غير مؤولة بمفرد ، أما الجملة الاسمية المعمولة لـ " أنَّ " – بفتح الهمزة – فإنها مؤولة

---

(١) سورة التوبة : من الآية ٤٠ .

بمفرد ؛ لكون " أنَّ " المفتوحة الهمزة تؤول مع اسمها وخبرها بمصدر ؛ إذ إن نحو:" علمتُ أنَّ أخاكَ قادمٌ" فى تأويل : " علمتُ قدومَ أخيكَ " فالكلام مع "أنَّ " – بفتح الهمزة – جملة مؤولة بمفرد ، ومن ثم لا يجوز إضافة " إذْ " إلى الجملة المعمولة لـ " أنَّ " المفتوحة الهمزة ؛ لأن ذلك يؤدى إلى إضافة "إذْ " إلى المفرد ؛ ولا خلاف فى امتناع ذلك ؛ إذ الإجماع على وجوب إضافة " إذْ" إلى الجمل .

من ذلك نقف على أنه يجب كسر همزة " إن " الناسخة بعد " إذْ "؛ سواء أكانت ظرفا ؛ كما فى نحو:" زرتك إذ إنَّ زيدا عندك "؛ أم كانت غير ظرف؛ كما فى نحو: " تعلم إذ إنَّ العلم نور " ، والتعبير بفتح همزة " إنَّ " بعد " إذْ " لحن فاحش ؛ يقع فيه بعض الخاصة من المثقفين ، والصواب كسر همزتها ، لما ذكر .

٨- " حَيْثُ " ظرف مكان مبهم غير متصرف ، وهو شديد الإبهام ؛ لأنه يقع على الجهات الست ؛ وعلى كل مكان ، ومن ثم يفتقر إلى معين يوضحه ويزيل إبهامه ، وإنما يكون ذلك بإضافته إلى الجملة ؛ فعليَّة كانت ؛ كما فى قول الله – تعالى –:"وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ "(١)؛ أو اسميَّة ؛ كما فى نحو: " أَقَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ مُقِيمٌ " ، ولا يتأتى توضيح الظرف " حَيْثُ " وإزالة إبهامه بإضافته إلى المفرد ، وذلك لكونه شديد الإبهام ، فإن قيل : " أَقَمْتُ حَيْثُ أَخِيكَ " لم يكن فى ذلك إيضاح تام ؛ ولكون " حَيْثُ " فى المكان بمنزلة " إذْ " فى الزمان ، وذلك يقتضى أن تجرى مجراها فى الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية ، إلا أن إضافة " حَيْثُ " إلى المفرد سمعت فى الشعر ، وذلك نادر ، ومن ثم ذهب جمهور النحويين إلى امتناع إضافة "حَيْثُ" إلى المفرد ، وما سمع منه لا يقاس عليه ؛ لكونه نادرا .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٩١ .

وذهب الكسائى إلى جواز إضافة " **حَيْثُ** " إلى المفرد ؛ قياسا على ما سمع منه ، وبناء على هذا القول للكسائى يجوز فتح همزة " **إنَّ** " بعد " **حَيْثُ** " إن كانت مضافة إلى جملة اسمية معمولة لـ " **إنَّ** " الناسخة ؛ فَعَلَيْهِ يمكن أن يقال : "جَلَسْتُ حَيْثُ أَنَّ زَيْداً جَالِسٌ " – بفتح همزة الحرف الناسخ – ، ومن ثم يكون الظرف " **حَيْثُ** " مضافا إلى مفرد ؛ إذ الكلام مع " **أَنَّ** " المفتوحة الهمزة جملة مؤولة بمفرد .

أما على مذهب الجمهور فإنه لا يجوز فتح همزة "**إنَّ**" بعد "**حَيْثُ**" ؛ وإنما يجب كسرها ؛ إذ إنهم قضوا بوجوب إضافة "**حَيْثُ**" إلى الجمل ، وقد اتُّفِقَ على أن كل موضع هو للجملة يجب فيه كسرة همزة "**إنَّ**"، ومن ثم يكون فتح همزتها– باعتبار مذهب الجمهور– لحن فاحش – على حد ما ذكر فى "**إذْ**" –.

٩- من الظروف غير المتصرفة : "**قَطُّ**" – بفتح القاف وضم الطاء مشددة وهو مبنى على الضم ، والأصل أنه مصدر ، وهو "**الْقَطُّ**" بمعنى : "**الْقطع**" فنقل إلى الظرف وصار معناه الوقت الماضى عموما ، فهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ؛ دون المستقبل ، ويختص بالنفى ؛ ويستعمل بمعنى : "**أَبَدًا**" فيقال : "مَا شَرِبْتُ الْخَمْرَ قَطُّ" ؛ أى : مَا شَرِبْتُهَا أَبَدًا ، ومن ثم لا يجوز أن يقال : "لَا أَشْرَبُ الْخَمْرَ قَطُّ"؛ لأن التعبير بـ "**لَا أَشْرَبُ**" ونحوه يكون معناه فى المستقبل ، ولفظ "**قَطُّ**" ظرف لاستغراق الماضى ، وفى ذلك تناقض لا يخفى .

من ذلك يستنبط أن التعبير بـ "**لَا أَفْعَلُ كَذَا قَطُّ**" لحن، والصواب أن يعبر –حينئذ– بلفظ "**عَوْضُ**" بدلاً من لفظ "**قَطُّ**" ؛ لأن "**عَوْضُ**" ظرف زمان يختص بالنفى ويستعمل بمعنى : "**أَبدًا**" مثل "**قَطُّ**" ؛ إلا أنه فى مقابلته من حيث استغراق الزمان ؛ إذ إن "**عَوْضُ**" لاستغراق الزمن المستقبل عموما ؛ فى حين أن "**قَطُّ**" لاستغراق الزمن الماضى عموما ، من ذلك ندرك أن التعبير بـ "**لَا أَفْعَلُ كَذَا عَوْضُ**" هو الصواب ، ومن ثم ينبغى أن يقال فى المثال المذكور ونحوه : "لَا أَشْرَبُ الْخَمْرَ عَوْضُ" ؛ أى : لَا أَشْرَبُهَا فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ .

ولفظ "**قَطُّ**" – بفتح القاف وضم الطاء مشددة – أحد لغات ست في هذا الظرف ، ومنها "**قَطْ**" – بفتح القاف وسكون الطاء ؛ كما في قول الراجز :

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ واخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أراد : هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ أَبَداً ، ولفظ "**هَلْ**" – ههنا – إيجاب في اللفظ ونفي في المعنى ، و "**قَطْ**" ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية .

- و"**قَطْ**" – بفتح القاف وسكون الطاء – قد يستعمل بمعنى "**حَسْب**" ؛ وحينئذ يفارق الظرفية ؛ ويختص بأحكام غير أحكام الظرف "**قَطْ**" ، وذلك أن "**قَطْ**" بمعنى "**حَسْب**" يستعمل مضافا وغير مضاف ؛ في حين أن الظرف "**قَطْ**" لا يستعمل إلا غير مضاف ، وإضافة "**قَطْ**" بمعنى "**حَسْب**" إما أن تكون إلى ضمير ؛ نحو : "قَطْنِي دِينَارٌ" ؛ أي : حَسْبِي دِينَارٌ ، وإما أن تكون إضافته إلى اسم ظاهر ؛ نحو : "قَطْ أَخِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ" ؛ أي : حَسْبُ أَخِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، وإذا استعمل غير مضاف لزمته "**الفاء**" كما تلزم "**حَسْب**" ، فيقال : "أَنْفَقْتُ عَشَرَةَ دَنَانِيرَ فَقَطْ" ؛ والمعنى : أَنْفَقْتُ عَشَرَةَ دَنَانِيرَ فَحَسْبُ ، أما الظرف "**قَطْ**" فلا تزاد عليه "**الفاء**" مطلقا .

هذا ومن جهة أخرى أن الظرف "**قَطْ**" لا يستعمل إلا بعد النفي لفظا ومعنى كما في نحو : "مَا أَكَلْتُ الرِّبَا قَطْ" ؛ أو معنى فقط ؛ كما في الرجز المذكور ، أما "**قَطْ**" بمعنى "**حَسْب**" فإنه يستعمل بعد الإيجاب تارة ؛ وبعد النفي تارة أخرى ؛ إذ يقال : "أَخَذْتُ كِتَابًا فَقَطْ" ؛ ويقال : "مَا أَخَذْتُ كِتَابًا فَقَطْ" ؛ والمراد : أخذت أكثر من كتاب .

- وذهب الكوفيون إلى أن لفظ "**قَطْ**" له استعمال ثالث ، وهو كونه اسم فعل بمعنى : "**كَفَى**" أو "**يَكْفِي**"، وذلك نحو : "قَطْنِيعَطَاءُ اللهِ"؛ أي : "كَفَانِي – أو – يَكْفِينِي عَطَاءُ اللهِ" .

١٠ – الظرف غير المتصرف من ظروف الزمان أو المكان هو ما يلازم النصب على الظرفية – لفظا أو محلا – ؛ بحيث لا يخرج عنها أصلاً ؛ كـ "**قَطُّ**" و"**عَوْضُ**" ونحوهما ؛ أو يخرج عن الظرفية إلى شبهها فيجر بـ "**مِنْ**" تارة ؛

وينصب على الظرفية تارة أخرى ؛ كـ "عِنْدَ" و"لَدُن" ونحوهما ، وقد اصطلح النحويون على أن ظرف الزمان أو ظرف المكان غير المتصرف يسمى بـ"**المفعول فيه**" ، وذلك كما في نحو قول الله – تعالى – : "**وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ**" [١]؛ وقوله – تعالى – : "**قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ**" [٢]، وقد يقع الظرف غير المتصرف **خبراً** ؛ أو **نائبا عن الفاعل** ؛ مع كونه **مفعولاً فيه** ، فوقوعه **خبراً** كما في قول الله – تعالى – : "**أَلاَ إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللهِ**" [٣]؛ ووقوعه **نائبا عن الفاعل** كما في نحو : "جُلِسَ عِنْدَ الأَمِيرِ" .

هذا .. والظرف الواقع **مفعولاً فيه** قد يكون من ظروف الزمان أو المكان المتصرفة ؛ أي : التي ترد ظرفا أو شبه ظرف تارة ، وتخرج عن الظرفية إلى حالة لا تشبهها تارة؛ كـ "**يَوْمَ**" من ظروف الزمان؛ و "**يَمِين**" من ظروف المكان، وذلك كما في نحو قول الله – تعالى – : "**فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**" [٤]؛ ونحو: "وَقَفْتُ يَمِينَ أَخِيكَ" فإذا خرج هذا الظرف عن الظرفية إلى حالة لا تشبهها أعرب حسب موقعه في الجملة ؛ ولا يعد – حينئذ – مفعولا فيه ، ومن ذلك "**يَوْمًا**" في قول الله – تعالى – : "**إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا**" [٥]؛ إذ إن "**يَوْمًا**" منصوب على أنه مفعول به ؛ لا مفعول فيه ، وقد يرفع على أنه مبتدأ ؛ أو خبر ؛ أو فاعل ؛ أو نائب عن الفاعل ؛ وقد يجر بالإضافة ؛ أو بحرف غير "مِنْ" ، وكذا ظرف المكان "**يَمِين**" ونحوه ؛ إذ ينصب على أنه مفعول به ؛ كما في نحو : "اسْتَحْسَنْتُ يَمِينَ الدَّارِ" ، وقد يرفع أو يجر على النحو المذكور .

والظرف المتصرف أو غير المتصرف الواقع مفعولا فيه قد يقع بجانب ذلك **حالاً**؛

---

[١] سورة الأعراف : من الآية ٢٩ .

[٢] سورة القصص : من الآية ٤٩ .

[٣] سورة الأعراف : من الآية ١٣١ .

[٤] سورة النساء : من الآية ١٤١ .

[٥] سورة الإنسان : الآية ١٠ .

كما في نحو : "رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ" أو **صفة** ؛ كما في نحو : "اشْتَرَيْتُ بَيْتاً أَمَامَ نَهْرٍ" ؛ فكل من "بَيْنَ" و "أَمَامَ" مفعول فيه ، ومع ذلك فإن "بَيْنَ" حال من "السَّحَابِ" ، و"أَمَامَ" صفة لـ "بَيْتاً" .

١١- كل من ظروف المكان وظروف الزمان منها ما هو **مختص** ، ومنها ما هو **مبهم** .

- **فالمختص من ظروف المكان** ما كان له صورة وشكل يدرك بالحس الظاهر ؛ وحدود من جهاته محصورة ومضبوطة ، وذلك كـ "الدَّار" و"الْبَيْت" و"الْمَسْجِد" ونحوها ؛ و "الْقَرْيَة" و"السُّوق" و"الْكُلِّيَّة" ونحوها ؛ و"مَكَّة" و"الْمَدِينَة" و"الْقَاهِرَة" و"الشَّام" ؛ ونحو ذلك ؛ ؛ و "الْبَان" و"الْعَلَم" و"التَّوْبَاد" و"الطُّور" ؛ ونحوها من الجبال المعروفة بأسماء معينة .
- والمختص من ظروف الزمان ما دل على وقت مقدر معين محدود ؛ وله نهاية تحصره ؛ كـ "رَمَضَان" ؛ و"الْيَوْم" - والشَّهْر - والْعَام" ؛ و"زَمَن الشِّتَاءِ - و - وَقْت الظُّهْرِ" و "أُسْبُوع - و - شَهْر - و - سَنَة" وما إلى ذلك .
- والمبهم من ظروف المكان ما دل على مكان غير معين ؛ ولم تكن له أقطار تحصره ؛ كـ"أَمَام" و "قُدَّام" و "وَرَاء" و"خَلْف" و"يَمِين" و"شِمَال" ؛ ونحو ذلك من أسماء الجهات الست ؛ وما أشبهها في الشياع ؛ لكونها مبهمة المكان والمسافة معاً ؛ كـ "حَيْثُ" و"عِنْدَ" و"لَدُنْ" و"بَيْن" و"شَطْر" و"جِهَة" و"نَاحِيَة" ؛ وما إلى ذلك ، ومنها : "مِيل" و"فَرْسَخ" و"بَرِيد" و"كِيلُومِتْر" ونحوها من الظروف المبهمة المكان ؛ المعينة المسافة - على حد ما ذهب الجمهور - ، ومنها : "مَذْهَب زَيْدٍ" و"مَقْعَد الْأَمِيرِ" و"مُعْتَكَف بَكْرٍ" و"مَقَام إِبْرَاهِيمَ" و"مَرْمَى عَمْرٍو" ؛ ونحو ذلك من أسماء المكان المصاغة من مصادر عواملها التي سلطت عليها ؛ مع اتحاد مادة كل منها ومادة عاملة ؛ وهو ما ذهب إليه جماعة من النحويين .
- والمبهم من ظروف الزمان هو ما يقع على قدر من الزمان غير معين ؛ وليس له ابتداء معين ونهاية معروفة ؛ كـ"مُدَّة" و"زَمَن" و"حِين" و"غَدَاة" و"أَمَد" ؛

ونحو ذلك من ظروف الزمان التى لا يصح وقوعها فى جواب "**كَمْ**" أو جواب "**مَتَى**" ويكون نكرة كما ذكر ويكون معرفة ؛ كـ"**الزَّمَان**" و"**الْحِين**" و"**الأَمَد**" ؛ ونحو ذلك .

- هذا .. والظروف كلها صالحة لأن تقع مفعولاً فيه ؛ فتنصب على الظرفية ؛ أو تجر بـ "**مِنْ**" إلا ظروف المكان المختصة ؛ كـ "**الدَّار**" و"**الْمَسْجِد**" و"**مَكَّة**" و"**الْمُقَطَّم**" ؛ ونحوها مما ذكر ، وذلك لأن الفعل لا يتعدى إلى ظرف المكان المختص – قياسا – إلا بواسطة حرف جر ؛ وبخاصة "**فِي**" أو "**الباء**" ؛ إذ يقال : "صَلَّيْتُ فِى الْمَسْجِدِ" ؛ و"أَقَمْتُ بِمَكَّةَ" و "سَكَنْتُ بِالْمُقَطَّمِ" ، فظرف المكان المختص لا يتعدى إليه الفعل بنفسه ، وذلك يفضى إلى أنه لا ينصب على الظرفية ، - ، ومن ثم لا يصلح لأن يقع **مفعولاً فيه** ، أما غيره من الظروف ؛ أو ما يقوم مقامها من الأسماء فإن الفعل يتعدى إلى كل منها بنفسه فيصلح للنصب على الظرفية ، وقد يعدى إليه بحرف الجر "**مِنْ**" فيكون فى محل نصب على الظرفية ، ومن ثم يصلح للوقوع مفعولا فيه ، وذلك ما يلى:

أ): **ظروف المكان المبهمة**؛ كما فى نحو :"سِرْتُ أَمَامَكَ"؛ و "جَلَسْتُ عِنْدَكَ – أو- حَيْثُ جَلَسَ أَخُوكَ"؛ و "مَشَيْتُ فَرْسَخًا"؛ و"قُمْتُ مَقَامَ الْخَطِيبِ"؛ وما إلى ذلك.

ب) : **ظروف الزمان جميعها ، مختصة كانت أو مبهمة** ، فالمختصة كما فى نحو: "صُمْتَ رَمَضَانَ ؛وَحَجَجْتُ الْعَامَ ؛ وَعُدْتُ زَمَنَ الشِّتَاءِ ؛ وَاعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا" ، والمبهمة كما فى نحو : "انْتَظَرْتُكَ وَقْتًا" و :"جَاءَ أَبُوكَ الْحِينَ" وما إلى ذلك .

ج) : **أسماء العدد المميزة باسم زمان** ؛ أو اسم مكان ؛ كما فى نحو : "غَابَ أَخُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا" ؛ ونحو : "مَشَيْتُ خَمْسَةَ فَرَاسِخَ" .

د) : **الأسماء التى أفيد بها كلية اسم الزمان ؛ أو اسم المكان ، والأسماء التى أفيد بها جزئية كل منهما** ، وذلك كما فى نحو : "سِرْتُ كُلَّ الْيَوْمِ ؛ كُلَّ الْفَرْسَخِ" ؛ ونحو : "مَشَيْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْمِيلِ" .

هـ) : **الأسماء الواقعة صفة لظرف زمان مقدر ؛ أو صفة لظرف مكان مقدر** ؛ كما فى نحو : "جَاهَدْتُ طَوِيلاً مِنَ الدَّهْرِ" و"قَطَنْتُ شَرْقِىَّ الْمَدِينَةِ" .

و) : **الأسماء التى تكتسب الظرفية بالإضافة** ؛ كما فى نحو : "انْتَظَرْتُكَ صَلاَةَ الْعَصْرِ قُرْبَ الْمَسْجِدِ" .

١٢- العامل فى المنصوب على أنه **مفعول فيه – ظرفاً** كان ؛ أو **اسما من الأسماء التى تقوم مقامه** – إما أن يكون مذكورا ؛ وإما أن يكون محذوفا ، **فالعامل المذكور** يكون **فعلاً متعديا** ؛ كما فى نحو : "قَابَلْتُ أَخَاكَ الْيَوْمَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ صَلاَةَ الْعَصْرِ" ، ويكون **فعلاً لازماً** ؛ كما فى نحو : "جَلَسْتُ أَمْسِ عِنْدَ الأَمِيرِ شَرْقِيَّ الْقَصْرِ" ، ويكون **شبه فعل** ؛ أى : **اسم فاعل ونحوه** ، ومن ذلك نحو : "**أَنَا** مُرَابِطٌ شَهْرًا فِي سَبِيلِ اللهِ قُرْبَ حُدُودِ مِصْرَ" ؛ و : "**أَنْتَ** مَسْئُولٌ أَمَامَ الْقَاضِي بَعْضَ الْوَقْتِ" ، وقد يكون **وصفا تأويلاً** وذلك بأن يكون اسماً جامداً يقصد به الوصف بصفة معنوية كما فى نحو : "أَنْتَ عُمَرُ عِنْدَ الْفَصْلِ فِي الْقَضَايَا ؛ وَمُعَاوِيَةُ سَاعَةَ الْغَضَبِ" ؛ حيث قصد بلفظ "**عُمَر**" الوصف بصفة "**الْعَدْل**" فأُوِّلَ بالوصف : "**عَادِل**" فعمل النصب فى ظرف المكان : "**عِنْدَ**" ؛ وقصد بلفظ "**مُعَاوِيَة**" الوصف بصفة "**الْحِلْم**" فأول بالوصف : "**الْحَلِيم**" ؛ فنصب به ظرف الزمان : "**سَاعَةَ**" .

والعامل المحذوف إما أن يكون **محذوفا جوازا** ؛ لوجود دليل عليه ؛ وإما أن يكون **محذوفا وجوبا** ، **فالعامل** المحذوف **جوازاً** كما فى نحو : "يَوْمَ الْخَمِيسِ" فى جواب من قال : "مَتَى جِئْتَ ؟" ؛ ونحو : "فَرْسَخَيْنِ" فى جواب من قال :"كَمْ سِرْتَ؟" ، والتقدير – **فى المثالين** – : "جِئْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ" ، و : "سِرْتُ فَرْسَخَيْنِ" ؛ فحذف العامل "**جِئْتُ**" والعامل "سِرْتُ" ؛ لوجود دليل على كل منهما ؛ وهو ذكره فى عبارة السؤال ؛ ولو **ذكر العامل** – حينئذ – لكان **عربيا جيداً** إلا أن حذفه **حسن**.

والعامل المحذوف **وجوباً** مقدر بالفعل : "**اسْتَقَرَّ**" ونحوه – عند بعض النحويين –؛ أو باسم الفاعل "**مُسْتَقِرٌّ**" ونحوه – عند بعضهم الآخر .

أما المفعول فيه المجرور بـ "مِنْ" خاصة فإنه **فى محل نصب على الظرفية بالعامل المحذوف وجوباً** ، ومن ثم **يُعَبَّرُ عَنْهُ** – حينئذ – بـ "**شِبْه الظَّرْف**" ؛ ويمكن أن يقال – فى إعرابه – : **إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى شِبْهِ الظَّرْفِيَّةِ** .

- **هذا .. والمفعول فيه الذى حذف عامله وجوبا يسمى بـ "الظَّرف المُسْتَقَر"** - بفتح القاف - ، وذلك لكونه يتعلق بالاستقرار ؛ وهو عامله المقدر بالفعل "اسْتَقَرَّ" ؛ أو باسم الفاعل "مُسْتَقِرٌّ" إذ الظرف - حينئذ - مُسْتَقَرٌّ فِيهِ - بفتح القاف - .

والمفعول فيه الذى ذكر عامله ؛ أو حذف عامله جوازاً يكون فضله يمكن حذفه ، ولو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه ؛ لعدم الحاجة إليه ، ومن ثم يسمى عند البصريين بـ "الظَّرْف اللَّغْو" .

١٣ - الظرف المنصوب على الظرفية أو شبهها - أى : المفعول فيه - لا يكون العامل فيه محذوفا وجوبا إلا إذا وقع هذا الظرف خبرا ؛ أو حالاً ؛ أو صفة أو صلة ؛ أو كان مُشْتَغَلاً عَنْهُ ؛ مع كونه - فى هذه المواضع - مفعولا فيه ، فوقوعه خبرا كما فى نحو : "السَّفَرُ الْيَوْمَ" - و - "اللِّقَاءُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ" ، فكل من الظرف "الْيَوْمَ" والظرف "عِنْدَ" مفعول فيه منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره : "اسْتَقَرَّ" أو "مُسْتَقِرٌّ" ؛ أو نحو ذلك ، والعامل المقدر ومعموله الظرف فى موضع خبر المبتدأ ؛ وهو "السَّفَرُ" فى المثال الأول ؛ و "اللِّقَاءُ" فى المثال الآخر ، ويقال مثل ذلك إذا وقع المفعول فيه فى موضع الحال؛ كـ "بَيْنَ" فى نحو: "رَأَيْتُ الْهِلاَلَ بَيْنَ السَّحَابِ" ؛ أو وقع فى موضع النعت ؛ كـ "فَوْقَ" فى نحو : "مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ" فإذا وقع صلة كما فى نحو : "أَكْرَمْتُ الرَّجُلَ الَّذِى عِنْدِى" فإنه يتعين أن يكون العامل فى الظرف "عِنْدَ" - أى : العامل المحذوف وجوبا - مقدرا بالفعل "اسْتَقَرَّ" ونحوه ؛ كـ "كَانَ" و "حَصَلَ" وما إلى ذلك ، ولا يجوز أن يقدر باسم الفاعل "مُسْتَقِرٌّ" ونحوه ، لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة ؛ إذا كان الموصول غير "أَلْ" الموصولة ، واسم الفاعل مع معموله مفرد ؛ وليس بجملة .

وإذا وقع المفعول فيه مُشْتَغَلاً عَنْهُ كما فى نحو :"هَلاَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتَ فِيهِ" فإن العامل فى الظرف الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ ؛ وهو "يَوْمَ الْخَمِيسِ" محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ؛ الذى اشتغل عن الظرف بالعمل فى ضميره ، وهو الفعل "صَامَ" فى جملة : "صُمْتَهُ" ؛ إذ التقدير :"صُمْتَ يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتَ فِيهِ" ، ولا يجوز أن

يقال : "صُمْتُهُ" ؛ لأن ضمير الظرف الواقع مفعولاً فيه لا يجوز أن يكون فى محل نصب على الظرفية ؛ بل يجب كونه فى محل جر بـ "فِى" كما فى المثال المذكور؛ ونحوه .

هذا .. والظرف الواقع خبراً أو حالاً أو صفةً أو صلةً يعبر عنه بـ"شبه الجملة" ، وكذا يعبر عن الجار والمجرور بـ"شبه الجملة " إذا وقع الجار مع المجرور فى موضع الخبر أو الحال ؛ أو النعت ؛ أو كان صلة للموصول .

١٤- الظرف المخبر به ليس هو الخبر على الحقيقة عند أكثر النحويين ، وإنما هو متعلق بعامله المحذوف وجوبا؛ الذى قدره بعضهم بالفعل "اسْتَقَرَّ" ونحوه وقدره بعضهم الآخر باسم الفاعل "مُسْتَقِرٌ" ونحوه ، والمشهور أن الخبر – فى الحقيقة – مكون من الظرف الذى أخبر به وعامله المحذوف وجوبا ؛ المتعلق به وعليه يكون الظرف المخبر به جزء من الخبر .

وقيل : الخبر – فى الحقيقة – ما تعلق به الظرف المخبر به ؛ أى: عامله المحذوف وجوبا ، وقد قام الظرف مقامه بعد حذفه وناب عنه ؛ لما فيه من الدلالة عليه ، وذلك يفضى إلى أن الظرف المخبر به يمكن أن يعد من قبيل الخبر المفرد، ويمكن أن يعد من قبيل الخبر الجملة ، وذلك أنه يعد من قبيل الخبر المفرد على القول بأن عامله المحذوف الذى تعلق به مقدر باسم الفاعل "مُسْتَقِرٌ" ونحوه ؛ إذ أن اسم الفاعل مع معموله مفرد ، ومن ثم يكون الظرف المخبر به بعض الخبر المفرد باعتبار المذهب القاضى بأن الظرف الذى أخبر به جزء من الخبر ؛ لأنه مكون منه مع عامله المحذوف ؛ المتعلق به ؛ أو يكون نائبا عن مفرد وقائما مقامه باعتبار المذهب القاضى بأن العامل المحذوف هو الخبر فى الحقيقة ؛ والظرف المخبر به قام مقامه بعد حذفه وناب عنه ، فبذلك يكون الظرف الذى أخبر به فى حيز الإخبار بالمفرد .

ويُعَدُّ الظرف المخبر به من قبيل الخبر الجملة على القول بأن عامله المحذوف الذى تعلق به مقدر بالفعل "اسْتَقَرَّ" ونحوه ؛ إذ إن الفعل المتعلق به مع فاعله الضمير المستتر ؛ والظرف المتعلق به جملة فعلية، و من ثم يكون الظرف

المخبر به جزء من الجملة الفعلية التي تعد الخبر في الحقيقة ؛ باعتبار ما قضى به أصحاب المذهب الأول ؛ أو يكون نائبا عن جملة فعلية باعتبار ما قضى به أصحاب المذهب الآخر ، وبذلك يكون الظرف الذي أخبر به في حيز **الإخبار بالجملة** .

وذهب بعض النحويين إلى أن الظرف المخبر به هو **الخبر في الحقيقة** ؛ لتضمنه معنى صادقا على المبتدإ ، ولكون عامله المتعلق به محذوفا وجوبا فإن هذا العامل صار نسيًا مَنْسِيًّا، وهذا المذهب يفضي إلى أن الظرف المخبر به يعد **قسما برأسه**.

* **يستنبط من ذلك أن الظرف في نحو : "السَّفَرُ اليَوْمَ"؛ ونحو: "اللِّقَاءُ عِنْدَ زَيْدٍ"** يمكن أن يقال- في إعرابه- : كل من **"اليَوْمَ" و"عِنْدَ" شبه جملة** متعلق بمحذوف وجوبا **خبر المبتدإ** ، وذلك بناء على أنه **من قبيل الخبر المفرد** ؛ لكون العامل المتعلق به مقدرا باسم الفاعل **"مُسْتَقِرٌّ"** ونحوه ؛ أو على أنه **من قبيل الخبر الجملة**؛ لكون المتعلق به مقدرا بالفعل **"اسْتَقَرَّ"** ونحوه.

ولا إنكار على المُعْرِبِ إن اقتصر في إعراب الظرفين: **"اليَوْمَ" و "عِنْدَ"** على أن كلا منهما **مفعول فيه منصوب على الظرفية في محل رفع** ؛ **خبر** ، فهذا **إعراب حسن** بناء على القول بأن الإخبار بالظرف قسم برأسه ، ولكن **الأخذ بالإعراب الأول هو الأنسب** لمراعاة **الأصل** ؛ فضلا عن أنه **هو الإعراب المشهور**.

* **هذا**.. وجميع ما ذكر في **الظرف المخبر به ثابت لما أخبر به من الجار والمجرور** ، ويجري على **الظرف** الواقع **حالا** ؛ أو صفة ؛ أو صلة ، وكذا **الجار والمجرور** .

١٥- من الظروف ما يعمل عمل الفعل مع كونه معمولا ، ومنها ما يعمل عمل الحرف مع كونه معمولا .

فالظرف يعمل عمل الفعل ويجري مجراه ؛ فيرفع الفاعل - على الأرجح - إذا اعتمد على **نفي** ؛ كما في نحو : "مَا عِنْدَ أَخِيكَ أَحَدٌ " ؛ أو على **استفهام** ؛ كما في نحو :"أَفَوْقَ الجَبَلِ زَرْعٌ؟ "؛ أو **موصوف** ؛ كما في نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ

سَيْفٌ "؛ أو على موصول؛ كما فى نحو :" أُقَدِّرُ الَّذى عِنْدَهُ مَــالٌ يَتَصَــدَّقُ مِنْــهُ"؛ أو على صاحب خبر كما فى نحو:" الْمَسْجِدِ أَمَامَهُ نَخْلٌ" أو على صاحب حال ؛ كما فى نحو:"جَاءَ أَبُوكَ خَلْفَهُ خَادِمُهُ ".

فالاسم المرفوع بعد الظرف فى الأمثلة المذكورة ونحوها فاعل مرفوع بــالظرف المذكور قبلة – على الأرجح –؛ لأن الظرف قويت فيه جنبه الفعلية باعتماده على قرينة من القرائن المذكورة؛ فقرب من الفعل ؛ فعمل عمله؛ فضلا عن كونه نائبــا عما تعلق به ؛ وهو الاستقرار المحذوف؛ فعلا كان أو اسم فاعل؛ فعمــل عملــه؛ ومن ثَمَّ رفع الفاعل.

ومثل الظرف فى ذلك الاسم المجرور بالحرف إذا وقع بعده اسم مرفوع مع كونه معتمدا على قرينه من القرائن المذكورة.

والظرف العامل عمل الفعل قد ينصب به مع كونه مفعولا فيه، ومن ذلك الظــرف "لَدُنْ" إذا قطع عن الاضافة لفظا ومعنى، ووقع بعد لفظ "غُدْوَةً" ؛كما فــى نحــو : "جِئْتُكَ لَدُنْ غُدْوَةً" حيث نصب "غُدْوَةً" بظرف الزمان "لَدُنْ" وان كان ذلــك علــى خلاف الأصل.

وكل من ظرف الزمان وظرف المكان قد يعمل أحدهما النصب فى الآخر ، وذلــك كما فى نحو: "الاجْتِمَاعُ يَوْمَ السَّبْتِ عِنْدَ أَخِيكَ"؛ إذ يجوز اعمال ظــرف الزمــان "يَوْمَ" فى ظرف المكان "عِنْدَ" على أن التقدير:الاجْتِمَاعُ وَاقِعٌ يَــوْمَ السَّــبْتِ عِنْــدَ أَخِيكَ"، ويجوز–أيضا– إعمال ظرف المكان "عِنْدَ" فى ظرف الزمان "يَوْمَ" علــى أن التقدير :"الاجْتِمَاعُ وَاقِعٌ عِنْدَ أَخِيكَ يَوْمَ السَّبْتِ"؛ إلى ذلك ذهب ابن الشجرى ولم يَقُلْ به غيره.

* والظروف العاملة عمل الحرف منها ما يعمل الجر، ومنها مــا يعمــل الجــزم، فالظروف التى تعمل الجر هى الظروف الملازمة للإضافة ، وذلك على القول بأن المضاف هو عامل الجر فى المضاف إليه ؛ وهو الأصح ، فالظرف يُجَرُّ به لفظــا إذا كان من الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد ؛ كــ"بَيْنَ" و "فَوْقَ " و "مَــعَ"

ونحوها ، ويُجَرُّ به محلا إذا كان من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة ؛ كـ " إِذْ " و " إِذَا " و " حَيْثُ " ونحوها.

والظروف التي تعمل الجزم ظروف ضُمِّنَتْ معنى الشرط فَشُبِّهَتْ بـ "إِنْ " الشرطية؛ فجرت مجراها في تعليق الجواب على الشرط ؛ وفي العمل؛ فجزم بكل منها – لفظا أو محلا– فعلان ؛ فعل الشرط وفعل الجواب والجزاء ، وهذه الظروف هي :"أَيْنَ" و "أَيَّانَ" و "أَنَّى" و "أَيَّ حِينٍ" و"أَيَّ مكَانٍ" و"مَتَى" و"حَيْثُمَا" و"إِذْ مَا" – على القول بأنها اسم –، فكل ظرف من هذه الظروف يعمل الجزم في فعلين –لفظا أو محلا– مع كونه معمولا لفعل الشرط ؛ فهو منصوب به – لفظا أو محلا – لأنه مفعول فيه .

وكل من "حَيْثُمَا" و "إِذْ مَا" لا يُجْزَمُ به مجردا من "مَا" ؛ لأن كلا من "حَيْثُ" و" إِذْ " من الظروف الملازمة للإضافة إلى جملة مجرورة محلا ، وما يقتضي الجر لا يقتضي الجزم ، ومن ثم وجب أن تلزم "مَا" كلا من "حَيْثُ " و " إِذْ " لتكفهما عن الإضافة ، وتنقلهما إلى باب الشرط و الجزاء ؛ فَيُجْزَمُ بكل منهما.

هذا خَتْمُ ما تَمَّ عرضه بإيجاز لأبرز الملاحظات التي تُنُووِلَتْ في خلال البحث ؛ وأهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة ، ويحدوني الأمل في أن أكون قد وفقت في تحقيق ما أهدف إليه ، فإن كان ذلك فهو من فضل الله الذي يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت ، والله من وراء القصد ، هو الهادي إلى سواء السبيل .

وَالْحَمْدُ للهِ أَوَّلاً وَآخِرًا ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ،

****

أهم المراجع والمصادر

١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر ؛ للشيخ /أحمد بن محمد الدمياطى ؛ الشهير بالبناء ، تصحيح /على محمد الضباع ، طبعة /عبد الحميد حنفى / القاهرة .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدنى ومطبعة النسر الذهبى- القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣- أسرار العربية ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق/ محمد حسين شمس الدين، طبعة /دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٤- الأشباه والنظائر فى النحو ؛ لجلال الدين السيوطى ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

٥-إصلاح المنطق ؛ لابن السكيت ، شرح وتحقيق الأستاذين /أحمد محمد شاكر ؛ وعبد السلام محمد هارون ، طبعة / دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦ م

٦-الأصول فى النحو ؛ لأبى بكر محمد بن السراج ، تحقيق الدكتور /عبد الحسين الفتلى ، طبعة/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٧- إعراب القرآن المنسوب للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبيارى ، طبعة / دار الكتاب المصرى ، ودار الكتاب اللبنانى ، الطبعة الرابعة سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٨- الأمالى الشجرية ؛ لابن الشجرى ، تحقيق الدكتور/ محمد الطناحى ، نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م .

٩- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة / المكتبة العصرية - بيروت - سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة / المكتبة العصرية - بيروت .

١١- الإيضاح العضدى ؛ لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، مطبعة دار التأليف بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٢- الإيضاح فى شرح المفصل ؛ لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور / موسى بناى العليلى ، مطبعة العانى - بغداد - سنة ١٩٨٢م.

١٣- الإيضاح فى علل النحو ؛ للزجاجي ، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك ، طبعة/ دار النفائس – بيروت – الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م . والطبعة الخامسة سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٤- البحر المحيط ؛ لأبى حيان الأندلسى ، طبعة/ دار الفكر – بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٥- البيان فى إعراب غريب القرآن ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة الأستاذ / مصطفى السقا ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ سنة ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠ م

١٦- التبصرة والتذكرة ؛ للصيمرى ، تحقيق الدكتور/ فتحى أحمد مصطفى على الدين ، طبعة/ مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة – سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٧- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوى ، طبعة / دار القلم – دمشق- الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٨- تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) ، طبعة / الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٨٧م.

١٩- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ؛ للإمام فخر الدين الرازى ، طبعة / دار إحياء التراث العربى ، بيروت – الطبعة الثالثة .

٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ لابن أم قاسم المرادى ، تحقيق الدكتور /عبد الرحمن على سليمان ، طبعة دار الفكر العربى بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ونسخة أخرى بطبعة / مكتبة الكليات الأزهرية .

٢١- الجمل ؛ لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق الدكتور / على توفيق الحمد ، طبعة/ مؤسسة الرسالة ببيروت ؛ ودار الأمل بالأردن ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى ؛ لابن أم قاسم المرادى ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٢٣- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين بن على الإربلى ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ، طبعة دار النفائس- بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٤- حاشية الألوسى على شرح قطر الندى لابن هشام ، مطبعة جرجى حبيب ، القدس سنة ١٣٢٠هـ

٢٥- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تحقيق / تركى فرحان المصطفى، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٢٦ – حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ .

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة / طه عبد الرءوف سعد ، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة .

٢٨- حاشية يس على كتاب : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ، طبعة/ عيسى الحلبى بمصر .

٢٩- خزانة الأدب ؛ ولب لباب لسان العرب ؛ لعبد القادر بن عمر البغدادى ، المطبعة الأميرية سنة ١٢٩٩هـ .

ونسحة أخرى بتحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٣٠- الخصائص ؛ لابن جنى ، تحقيق / محمد على النجار ، طبعة/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

ونسخة أخرى بتحقيق/ عبد الحكيم بن محمد، طبعة/ المكتبة التوفيقية بالقاهرة.

٣١- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود ، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٣٢- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ، تحقيق / الشيخ / على محمد معوض ، والدكتور / جاد مخلوف ، والدكتور / زكريا عبد المجيد التونى ، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م .

٣٣- درة الغواص فى أوهام الخواص؛ للحريرى، طبعة/ مكتبة المثنى – بغداد–.

٣٤- دلائل الإعجاز ، للشيخ عبد القاهر الجرجانى . تحقيق / السيد محمد رشيد رضا ، طبعة / دار المعرفة – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٣٥- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام / أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق / أحمد الحراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

٣٦- سر صناعة الإعراب ؛ لابن جنى ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ، طبعة/ دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣٧- شرح ألفية ابن مالك ؛ لابن الناظم ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طبعة / دار الجيل- بيروت- .

٣٨- شرح التسهيل ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوى المختون ، طبعة / دار هجر بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٩- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس عليه ، طبعة / عيسى البابى الحلبى - القاهرة - .

٤٠- شرح الجمل ؛ لابن خروف ، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عرب ، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى - جامعة أم القرى - مكة - سنة ١٤١٩هـ

٤١- شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ، تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح ، طبع / جامعة الموصل - العراق - سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤٢- شرح الحدود النحوية ؛ للفاكهى ، تحقيق الدكتور / محمد الطيب الإبراهيم ، طبعة / دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٤٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق/ الفاخورى ، طبعة / دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة/فيصل عيسى الحلبى- القاهرة -.

٤٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عدنان عبد الرحمن الدورى ، مطبعة العانى - بغداد - سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٤٦- شرح عيون الإعراب ؛ للمجاشعى ، تحقيق الدكتور / عبد الفتاح سليم ، طبعة / دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م .

٤٧- شرح كافية ابن الحاجب ؛ للإمام الرضى ، تحقيق الدكتور/ إميل بديع يعقوب ، طبعة / دار الكتب العلمية -بيروت- الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٤٨- شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدى ، طبعة / دار المأمون للتراث ، نشر / مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٤٩- شرح كتاب سيبوية ؛ للسيرافى ، تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب ، والدكتور / محمود فهمى حجازى ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الجزء الأول سنة ١٩٨٦م ، والجزء الثانى سنة ١٩٩٠م .

٥٠- شرح اللؤلؤة فى علم العربية ؛ ليوسف بن محمد السرمرى ، تحقيق الدكتور/ أمين عبد الله سالم ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٥١- شرح اللمع ؛ لابن برهان العكبرى ، تحقيق الدكتور / فائز فارس ، طبعة / المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٥٢- شرح اللمع، للخطيب التبريزى، تحقيق الدكتور/ سيد تقى ، نشر/ مكتبة والى بالمنصورة.

٥٣- شرح المفصل ؛ لابن يعيش ، طبعة / عالم الكتب - بيروت - .

٥٤- شرح المقدمة النحوية ؛ لابن بابشاذ ، تحقيق الدكتور / محمد أبو الفتوح شريف ، طبعة / الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية بمصر ؛ سنة ١٩٧٨ م .

٥٥- شرح ملحة الإعراب ؛ للحريرى ، تحقيق / بركات يوسف هبود ، طبعة / المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ؛ للجوهرى ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، طبعة / دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٥٧- صحيح مسلم ، بشرح النووى ، طبعة دار الشعب - القاهرة - .

٥٨- علل النحو ؛ لأبى الحسن محمد بن الوراق ، تحقيق الدكتور / محمود جاسم محمد الدرويش ، طبعة / مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٥٩- فرائد النحو الوسيمة ؛ شرح الدرة اليتيمة ؛ للشيخ محمد على المالكى ، طبعة / مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٤٦ هـ - .

٦٠- الفصول الخمسون ؛ لابن معط ، تحقيق / محمود محمد الطناحى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ؛ سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

٦١- القاموس المحيط ، للفيروز ابادى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ - .

٦٢- الكتاب ؛ لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٦٣- كشف المشكل ؛ لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى ، تحقيق الدكتور / هادى عطية مطر - بغداد - سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .

٦٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ؛ وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ؛ للزمخشرى، طبعة / دار الكتاب العربى - بيروت - ، نشر / دار الريان للتراث بالقاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٦٥- الكليات ؛ لأبى البقاء الكفوى ، تحقيق الدكتور / عدنان درويش ؛ ومحمد المصرى ، طبعة / وزارة الثقافة السورية - دمشق - سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

٦٦- الكواكب الدريه على متن الأجرومية ؛ للشيخ / محمد الحطاب ، طبعة / مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – الطبعة السادسة سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م

٦٧- اللامات ؛ للزجاجي ، تحقيق الدكتور / مازن المبارك ، طبعة / دار صادر – بيروت – الطبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م .

٦٨- اللباب في علل البناء والإعراب ؛ لأبي البقاء العكبري ، تحقيق / غازي مختار طليمات ؛ والدكتور / عبد الإله نبهان ، طبعة / دار الفكر المعاصر – بيروت ودمشق – الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م .

٦٩- لسان العرب ؛ لابن منظور ، طبع / دار المعارف بمصر

٧٠- اللمع في العربية ؛ لابن جني ، تحقيق الدكتور / حسين محمد شرف ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨ م .

٧١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ؛ والإيضاح عنها ؛ لابن جني ، تحقيق الأستاذ/ علي ناصف النجدي ؛ وآخرين ، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . بمصر ، الجزء الأول سنة ١٣٨٦هـ ، والجزء الثاني سنة ١٣٨٩هـ .

٧٢- المرتجل ؛ لابن الخشاب ، تحقيق / علي حيدر ، منشورات/ دار الحكمة بدمشق سنة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٧٣- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق الدكتور / محمد كامل بركات ، طبعة / دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢، ودار مدني بجدة سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤ م .

٧٤- المستوفي في النحو ؛ لعلي بن الفرخان ، تحقيق الدكتور / محمد بدوي المختون ، نشر / دار الثقافة العربية – القاهرة – سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م .

٧٥- مشكل إعراب القرآن ؛ لمكي بن أبي طالب ، تحقيق الدكتور / حاتم الضامن ، طبعة / مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٧٦- المصباح في علم النحو ؛ للمطرزي ، تحقيق / ياسين محمود – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م

٧٧- معاني القران ؛ لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق الدكتور / فائز فارس ، طبعة/ دار الأمل ؛ ودار البشير ، الطبعة الثالثة سنه ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م

٧٨- معاني القران ؛ للفراء ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار واخرين ، طبعة/ الدار المصريه للتأليف و الترجمه

٧٩- معاني القرآن وإعرابه ؛ للزجاج ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبى ، طبعة / عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م .

٨٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق الأستاذ/ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنى – القاهرة – ، بدون تاريخ .

٨١- المفصل فى علم العربية ؛ للزمخشرى ، طبعة / دار الجيل – بيروت – الطبعة الثانية ؛ بدون تاريخ .

٨٢- المقتصد فى شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، سنة ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م .

٨٣- المقتضب ؛ لأبى العباس المبرد ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – سنة ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م .

٨٤- المقدمة الجزولية ؛ لأبى موسى الجزولى ، شرح وتحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة/ أم القرى بالقاهرة ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

٨٥- المقرب ؛ لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى – بغداد – الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ – ١٩٧١ م .

٨٦- المقرب ؛ ومعه (مثل المقرب) ؛ لابن عصفور ، تحقيق وتعليق ودراسة/ عادل عبد الموجود ، وعلى معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، منشورات/ محمد على بيضون – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م .

٨٧- نتائج الفكر فى النحو ؛ لأبى القاسم السهيلى ، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع – الرياض – ، بدون تاريخ .

٨٩- النشر فى القراءات العشر ؛ لابن الجزرى ، إشراف ومراجعة الأستاذ / محمد على الضباع ، طبعة / دار الفكر ، بدون تاريخ .

٩٠- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ؛ لجلال الدين السيوطى ، تحقيق / أحمد شمس الدين، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – منشورات / محمد بيضون ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م .

❁❁❁❁❁❁❁

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحة
* المقدمة	١
* الفصل الأول : التعريف بالظرف ؛ وأنواعه	٥
* أولا : التعريف بالظرف	٥
* ثانيا : أنواع الظرف.......................................	٢٤
* النوع الأول : ظرف الزمان	٢٥
* النوع الثانى : ظرف المكان	٢٧
* النوع الثالث: ما أقيم مقام ظرفى الزمان والمكان من أسماء العدد ..	٣١
* النوع الرابع : ما أقيم مقام ظرفى الزمان والمكان من الألفاظ الدالة على الكلية أو الجزئية	٣٢
* النوع الخامس : ما أقيم مقام ظرفى الزمان والمكان من الصفات ...	٣٣
*النوع السادس: ما اكتسب الظرفية بسبب الإضافة فأقيم مقام ظرفى الزمان والمكان	٣٤
* النوع السابع: ألفاظ مسموعة جرت مجرى ظرف الزمان – توسعا–	٣٦
* نوع آخر من الظرف	٣٨
* الفصل الثانى : أقسام الظروف ؛ وخصائصها	٤٠
* أولا : تقسيم الظروف باعتبار حركات أواخرها وسكناتها بسبب تأثير العوامل	٤٠
* ثانيا : تقسيم الظروف باعتبار الدلالة على معين ؛ أو غير معين ...	٤١
* الظرف المبهم	٤١
* الظرف المختص	٤٦
* ثالثا : تقسيم الظروف باعتبار ملازمة الظرفية ؛ والتجرد عنها	٤٩

الموضـــوع	رقم الصفحة
* الظرف المتصرف	٤٩
* الظرف غير المتصرف	٦٨
* رابعا : تقسيم الظروف باعتبار الانصراف ؛ وعدمه	٧٥
* ظرف الزمان المنصرف ، وغير المنصرف ؛ وأقسامه	٧٥
* القسم الأول : ظرف الزمان المتصرف المنصرف	٧٥
* القسم الثاني : ظرف الزمان المتصرف غير المنصرف	٧٥
* القسم الثالث : ظرف الزمان غير المتصرف ؛ المنصرف	٧٩
* القسم الرابع : ظرف الزمان غير المتصرف ؛ غير المنصرف	٨٠
* ظرف المكان المنصرف ؛ وغير المنصرف ، وأقسامه	٨٢
* القسم الأول : ظرف المكان المتصرف غير المنصرف	٨٣
* القسم الثاني : ظرف المكان غير المتصرف ، والمنصرف	٨٤
* القسم الثالث : ظرف المكان المتصرف المنصرف	٩٣
* خامسا : تقسيم الظروف باعتبار ملازمة الإضافة والإفراد عنها	٩٤
* أنواع الظروف الملازمة للإضافة	٩٥
* النوع الأول: الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد؛ ولا يقطع عنها	٩٥
* النوع الثاني : الظروف الملازمة للإضافة إلى المفرد ؛ ويجوز أن تقطع عنها	١٠٩
* النوع الثالث : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية أو الاسمية ؛ ولا يقطع عنها	١١٩
* النوع الرابع : ما يلزم الإضافة إلى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، ويجوز أن يقطع عنها	١٢٣
* النوع الخامس ما يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية ؛ ولا يقطع عنها	١٣٢
* الفصل الثالث الظروف المبنية ؛ وأحوالها	١٥٢
* أولا : ظروف الزمان الملازمة للبناء	١٥٤

الموضوع	رقم الصفحة
١- [إذ]	١٥٤
٢- [إذا]	١٥٨
٣- [الآن]	١٦٢
٤- [أمس]	١٧٠
٥- [أيان]	١٨٠
٦- [عوض]	١٨٥
٧- [قط]	١٨٩
٨- ["لما" التعليقية]	١٩٥
٩- [متى]	٢٠٢
١٠- [مذ - و - منذ]	٢٠٧
* ثانيا : ظروف المكان الملازمة للبناء	٢٢٤
١- [أنى]	٢٢٤
٢- [أين]	٢٢٨
٣- [ثم]	٢٣٠
٤- [حيث]	٢٣٢
٥- [هنا]	٢٣٧
* ثالثا : ظرف الزمان أو المكان المبنى على اللزوم	٢٤٥
[لدن]	٢٤٥
* رابعا : الظروف المبنية بناء عارضا	٢٤٩
(قبل - و - بعد) ؛ وأحوالهما	٢٤٩
* أسماء الجهات الست	٢٥٧
[دون]	٢٦٩
* ظرف الزمان المبهم الذى يليه مبنى	٢٧٦
[تتمة]	٢٨٣

الموضـــوع	رقم الصفحة
* الفصل الرابع : الظرف بين كونه عاملا ؛ وكونه معمولا	٢٨٤
* المبحث الأول : الظرف معمولا	٢٩١
* أولا : المفعول فيه	٢٩٣
* ثانيا : الإخبار بالظرف ؛ وأحكامه	٣١٠
* ثالثا : الظرف النائب عن الفاعل ؛ وأحكامه	٣٤٠
* المبحث الثاني : الظرف عاملا ؛ مع كونه معمولا	٣٥٥
* أولا : إعمال الظرف عمل الفعل	٣٥٥
* ثانيا : إعمال الظرف عمل الحرف	٣٦١
* القسم الأول : الظروف التي تعمل الجر	٣٦٢
* القسم الثاني : الظروف التي تعمل الجزم	٣٦٨
* الخاتمة	٣٩٢
* أهم المراجع والمصادر	٤١١

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
١٩٧٣/ ٢٠٠٣ م